

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة «حمورابي» للدراسات

مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

العدد 43 - السنة الحادية عشرة - خريف 2022

رئيس التحرير: أ.م. د. شريف سعيد حميد

مدير التحرير: د. هبة علي حسين

هيئة التحرير

أ.د. محسن صالح - كلية العلوم الاجتماعية - الجامعة اللبنانية

أ.د. أمحمد مالكي - أستاذ العلوم السياسية - المغرب

أ.د. نورهان الشيخ - أستاذ العلوم السياسية - مصر

أ.د. عروس الزبير - أستاذ علم الاجتماع - الجزائر

أ.د. وسام فاضل راضي - كلية الإعلام - جامعة بغداد

أ.د. بشرى احمد جاسم - الإمارات العربية المتحدة - جامعة الشارقة

أ.د. ابتسام محمد عبد - جامعة بغداد/ كلية العلوم السياسية.

أ.د. شاهر إسماعيل الشاهر - جامعة صن يات سين/ كلية الدراسات الدولية.

أ.د. عبد القادر دندن - جامعة عنابة - قسم العلوم السياسية.

أ.م.د. أركان ريسان عباس - الجامعة المستنصرية - العراق

أ.م.د. سليم كاطع علي - مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية - جامعة بغداد

أ.م.د. مثنى محمد فيحان - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ العراق.

المدقق اللغوي: أ. د. فائزة عباس حميدي الربيعي

تدقيق اللغة الانكليزية: م. د. كاظم عبد الحسن عبد السادة

البريد الإلكتروني: hammurabijournal@gmail.com

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30000 ديناراً عراقياً

للمؤسسات: 60000 ديناراً عراقياً

خارج العراق: \$ 60

مجلة حمورابي للدراسات

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية على مستوى العراق والمنطقة والعالم وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، وتخضع البحوث والدراسات المنشورة فيها لشروط البحث العلمي الأكاديمي وللتقويم العلمي من خبراء معتمدين، ونهج المجلة الرصانة العلمية فيما تنشره، اذ تلزم الباحثين الراغبين في النشر، أن لا تكون البحوث والدراسات المقدمة إليها، قد سبق تقديمها الي أية جهة، ويتحمل الباحث مسؤولية ذلك.

شروط النشر

- لغة المجلة: اللغة العربية والانجليزية على أن يراعى وضوح وسلامة النص.
- توثيق الكتب: اسم المؤلف-عنوان الكتاب-جهة النشر-مكان النشر-رقم الصفحة.
- توثيق الدوريات(المجلات): اسم المؤلف-عنوان البحث أو الدراسة-اسم المجلة-جهة الإصدار-مكان المجلة-العدد-السنة-رقم الصفحة.
- أن لا يتجاوز البحث (20) صفحة، والمقال العلمي (5) صفحات، وحجم الورقة (A4)، حجم الخط (14) والنوع (simplified Arabic)، والعنوانات تكون بحجم خط (16) وحجم خط الهوامش (12).
- يحق لهيأة التحرير أن تطلب اجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.
- تقوم المجلة بإخطار الباحث بالموافقة على البحث أو الدراسة بعد عرضها على الخبراء والمحكمين، والذين يتم اختيارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.
- تقوم هيأة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلمها، وتحديد العدد الذي ينشر به البحث، وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث غير المقبولة للنشر.
- حقوق النشر العلمي لمحتويات المجلة (بحوث- دراسات- مقالات) حصراً للمجلة، ولا يسمح بإعادة نشرها دون إذن تحريري مسبق من رئاسة تحرير المجلة.
- يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والأخلاقية الكاملة، في حال ظهور أو اقتباس أو نقل من مواقع الانترنت في البحث المقدم، بدون الاشارة الى المصدر.
- يتم ارسال نسخة من البحث ورقية ونسخة الكترونية الى سكرتارية المجلة.
- آراء الباحثين لا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات أو سياسة مجلة حمورابي للدراسات.

المحتويات

ملف حمورابي: المخدرات تهديد لأمن الدولة وتخريب لهوية المجتمع

- 1- المسؤولية الجزائية المترتبة على تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية
9-50 د. اسيل عبد الامير عبد علي
- 2- استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة توافقاً مع تحديات جائحة COVID-19 من وجهة نظر المدراء والمدرسين ومستشاري التربية (دراسة ميدانية)
51-78 د. عيشة علة
- 3- دور السياسة الأمنية في معالجة ظاهرة المخدرات وتأثيراتها على الأمن الوطني العراقي الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني
79-144
- 4- البيئة الأسرية وعلاقتها بتعاطي المخدرات لدى المراهقين: دراسة ميدانية تحليلية أ. أمين محفوظي
145-168
- 5- آليات الحد من المخدرات في العراق مع إشارة خاصة لبعض النماذج
169-200 م.م عقيل فالح سلمان / م.م زهراء فوزي أبو خويط
- 6- المخدرات وتأثيرها على الجانب النفسي للمتعاطي نهمار مريم
201-220
- 7- السياسة الاجتماعية ودورها في تحجيم تأثيرات ظاهرة المخدرات على الأمن المجتمعي العراقي (دراسة تحليلية) نور حامد هاشم
221-266

بحوث حمورابي:

- 1- عناصر دعم معززات الأمن الوطني العراقي: دور أمن الطاقة بعد عام 2003
269-320 انموذجا أ.م. د سعد عبيد السعدي
- 2- النظرية النسوية ومنطلقات الجندر كمنظور للتفسير الناعم للعلاقات الدولية ..
321-352 د. حكيم التوزاني
- 3- تحديات إنجاز ميناء الفاو الكبير وأثره في تحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق
353-378 م. د سيف حيدر الحسيني / م. م حسين راضي عباس
- 4- السيبرانية: "الماهية - الخصائص - الفواعل - الأبعاد الاستراتيجية"
379-410 محمد أكرم محسن / أ.م.د. مروان سالم علي
- 5- اختلال الأمن الدولي في ضوء التهديدات المستجدة: (الهجرة غير الشرعية والإوبئة انموذجا) أ.م.د. سالم مطر عبد الله
411-446
- 6- الفكر القومي عند المفكر شكيب أرسلان أ.د. ابتسام محمد العامري
447-474
- 7- الإسلام السياسي في المغرب (التحديات والفرص) حزب العدالة والتنمية
475-490 م.م هديل نواف احمد
- 8- الحكم الذاتي كآلية توفيقية لإدارة الصراع في الدول المتنوعة
491-534 صلاح جاسم صالح

- 535-552 9- الشعبية والديمقراطية الليبرالية أسامة صبحي عبد
10- الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية في مصر بعد العام 2014
553-574 أ.د هشام حكمت عبد الستار / ولاء علي فرحان
11- الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (1991- 2011)
575-592 م.م. نبراس محمد
12- الولايات المتحدة الأمريكية من النشأة الى الهيمنة (دراسة في تكوين
المجتمع ودور جماعات الضغط في توجيه السياسة الأمريكية)
593-626 أ.م.د. علي جاسم محمد التميمي
13- الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ وعلاقتها بأدائهم الوظيفي
627-678 م.د. كزار عبد الزهرة الكعبي



مركز حورابي
للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العنوان: العراق بغداد الكرادة عرصات الهندية مجاور السفارة الصينية 7810234002 - 00964 Mobile:
بغداد الجادرية صندوق بريد 2405 2405
Baghdad - Aljadiriyah - P O. Box: 2405
E-mail: hammurabijournal@gmail.com Website: <http://www.hcrsiraq.net>

كلمة حمورابي

بسمه تعالى

المخدرات آفة تتضخم يوماً بعد يوم في مجتمعاتنا الإسلامية والعربية، ويمكن عدّها الأزمة الكبرى والخطر المتنامي والتحدي الأصب الذي تواجهه الدول والشعوب وحكوماتها منذ مطلع الألفية الجديدة.

والملاحظ انها بدأت تنتشر بين مختلف الشرائح والطبقات الإجتماعية، إذ تجاوزت المرحلة العمرية التقليدية المعنية بالتجارة والتعاطي وأخذت تنفّس في كل المراحل والأطوار العمرية كما يرى عند الأطفال والمراهقين مروراً بالشباب وأوسط العمر وصولاً الى كبار السن؛ كذلك تخطت هذه الظاهرة المسألة الإقتصادية والمعيشية ولم تتركز عند الطبقة الفقيرة وشريحة العاطلين عن العمل كما هو متوقع، بل انتشرت بين طبقات اقتصادية مختلفة ومنها اصحاب الطبقة الميسورة وذوات الرفاهية العالية.

ومن جانب آخر نلاحظ ان شيعها لم يقف عند الذكور فقط تبعاً للأسباب التي تتعلق بذكورتهم ومسؤولياتهم وتطلعاتهم، بل تمكنت هذه الآفة من الإناث ايضاً وانتشرت بينهن انتشاراً فاحشاً وخطيراً.

ثم بدأت هذه الظاهرة تشيع بين الأوساط المتعلمة واصحاب المؤهلات العلمية المتوسطة وربما المتقدمة ايضاً بحسب ما يروى من داخل المراكز الصحية والمؤسسات الأمنية والقضائية.

والتحدي الذي يواجه المجتمع والدولة في انتشار ظاهرة المخدرات لا يقف عند التعاطي وضحايا الإدمان، بل يمثل قضية متشابكة ومتكاملة العناصر تبدأ من الإنتاج ثم التسويق فالنقل والتخزين والتوزيع وصولاً الى التعاطي والادمان وطبيعة التسهيلات المقدمة في كل من هذه المراحل والخطوات والحيثيات.

ونحن بدورنا قمنا بتتبع جملة كبيرة من الأنشطة العلمية والثقافية كالمؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية وبعض ما انتجته الدوريات من بحوث متخصصة في هذا المجال من أجل التعرف على مكامن قوة هذا النشاط -المخدرات- وأسباب الانتشار الواسع والسريع في مجتمعات العالم الثالث حصراً، وللأسف لم نجد ما يروي الظمأ وما يسد الحاجة من الحيرة وكثرة التساؤلات حول الأسرار التي تقف خلف هذا الخطر المحقق.

فبعض الآراء كان يشير الى هشاشة البنى المجتمعية في هذه البلدان، وبعضها

الأخر كان يضع تسببياً آخراً يركز على ضعف الإحكام الأمني لدى حكومات الدول هنا، أو ما يتعلق بتقادم التشريعات وما تتضمنه من قوانين لا تفي متطلبات القرن الواحد والعشرين وما يشهده من تغييرات جذرية في نمط العيش وأسلوب الحياة.

والآراء الأكثر غرابة والأميز صراحة هي تلك التي أشارت الى مرجعية الأجهزة المخبرانية ونظيراتها في تفشي وشيوع ظاهرة المخدرات بعدها احدى أبرز الأدوات الحربية الحديثة في التغلغل والإشغال والإستنزاف والسيطرة على مقدرات الدول والشعوب وسلب ثرواتها المالية ومواردها البشرية.

ونحن بدورنا بادرننا الى جعل ملف العدد الحالي من مجلتنا -مجلة حمورابي للدراسات- ملفاً علمياً يسלט الضوء على قضية المخدرات تحت وسم مستقل وهو ((المخدرات .. تهديد لأمن الدولة وتخريب لهوية المجتمع))، بعد تحديد محاور ثلاثة هي «مصادر الانتاج، والتسويق والمتاجرة، والتعاطي والادمان»، وقد رصدنا عشرة أبعاد ومجالات لتغطية الملف بأكثر نطاق ممكن هي المجالات (السياسية والاستراتيجية، النفسية والاجتماعية، التعليمية والتربوية، الثقافية والعلمية، القيمية والدينية، الاقتصادية، الأمنية، القانونية، الصحية، الاعلامية).

وفعلا وصلت اليها عشرات البحوث ذات العلاقة بهذا الملف، وبعد عرضها على هيئة التحرير والخبراء المحكمين المعتمدين لدينا تم قبول (7) بحوث للنشر ضمن هذا الملف الخاص.

ومن جانب آخر تم قبول (13) بحثاً علمياً للنشر ضمن حزمة بحوث المجلة التقليدية خارج الملف المخصص، بعد عرضها على هيئة التحرير ومراجعتها علمياً من المحكمين وكل حسب تخصصه العلمي الدقيق.

وفي الختام نأمل أن نكون قد وضعنا اليد على بعض الاسباب الحقيقية وبعض العوامل المساعدة في تفشي وانتشار ظاهرة المخدرات في مجتمعاتنا، كما نتطلع الى إفادة السيدات والسادة المعنيين والمهتمين والباحثين بكل ما ورد في هذه البحوث، وأن نكون قد أسهمنا ولو بالقليل في علاج تلك الظاهرة الخطيرة والحد من توسعها خدمة لشعبنا وبلداننا العزيزة.

والله عز وجل من وراء القصد..



حمورابي

ثانياً: ملف حمورابي المخدرات تهديد لأمن الدولة وتخريب لهوية المجتمع

- المسؤولية الجزائية المترتبة على تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية د. اسيل عبد الامير عبد علي
- استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة توافقاً مع تحديات جائحة COVID-19 من وجهة نظر المدرء والمدرسين ومستشاري التربية (دراسة ميدانية) د. عيشة علة
- دور السياسة الأمنية في معالجة ظاهرة المخدرات وتأثيراتها على الأمن الوطني العراقي الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني
- البيئة الأسرية وعلاقتها بتعاطي المخدرات لدى المراهقين: دراسة ميدانية تحليلية أ. أمين محفوظي
- آليات الحد من المخدرات في العراق مع إشارة خاصة لبعض النماذج م.م عقيل فالح سلمان / م.م زهراء فوزي أبو خويط
- المخدرات وتأثيرها على الجانب النفسي للمتعاطي نهمار مريم
- السياسة الاجتماعية ودورها في تحجيم تأثيرات ظاهرة المخدرات على الأمن المجتمعي العراقي (دراسة تحليلية) نور حامد هاشم



المسؤولية الجزائية المترتبة على تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

*وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
aselabd28@gmail.com

د. أسيل عبد الأمير عبد علي *
باحثة من العراق

ملخص :

يُعدُّ انتشار المخدرات في الآونة الأخيرة من المشاكل الشائعة في المجتمعات النامية والمتقدمة على حدٍ سواء، كما تعدُّ من آفات العصر الخطيرة، نظراً للآثار التي تتركها على الفرد والمجتمع. الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود للقضاء عليها والحيلولة دون انتشارها، ومن هنا جاء الاهتمام بها ليس على الصعيد الداخلي فحسب، بل على المستوى الدولي كذلك.

فقد صاحب الوضع الذي شهده العراق في عام 2003 وما رافقه من انفلات أمني وتغيّب الأجهزة الأمنية وعدم قيامها بمهامها وواجباتها الموكلة إليها بموجب القانون على الوجه الأمثل، وتضائل الجهود في مجال مكافحة ومنع انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية في العراق، وبالتالي وصولها ليد المدمنين والمتعاطين بسبب الظروف المحيطة بهم. وإنّ المشرع العراقي في قانون رقم (50) لسنة 2017 حصرَ المواد المخدرة في جداول مُلحقة بالقانون، وعدّ التعامل بها جريمة بغض النظر عن حجم وكمية تلك المادة، إذ إنّ الجريمة تُعد قائمة حتى لو كانت كمية المواد المخدرة المستخدمة قليلة جداً، لذا ينبغي على المشرع العراقي إعادة النظر في أحكام التجريم الواردة في القانون بما يضمن زيادة قيمة الغرامة الوارد ذكرها في أحكام المادة (32) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية لتكون عقوبة رادعة لمن تسوّل له نفسه سلوك هذا المسلك.

كلمات مفتاحية : المخدرات، التعاطي، المؤثرات العقلية.

Legal Responsibility Arising from the Promotion and Abuse of Narcotics and Psychotropic Substances

Dr.Aseel Abd Al-Ameer Abd Ali
Assistant Professor at the Ministry of Higher Educa-
tion and Scientific Research

ABSTRACT

The spread of drugs and psychotropic substances in recent times is considered one of the common problems in developing and developed societies alike. It is also considered one of the most dangerous afflictions of the times , which has religious , health , social and psychological effects on members of society , which requires concerted efforts to confront and punish and limit them. Hence , attention came to it not only locally , but also internationally

The situation that Iraq witnessed during 2003 and the accompanying dangerous security chaos , the absence of government control , the failure of the security services to carry out inspection tasks at border passes , the failure of the anti-drug agencies to carry out the duties entrusted to it , as well as the dwindling of control and prevention efforts , all these factors paved the way for the scourge of narcotics and psychotropic substances , with all their ugliness , to affect Iraqi society.

This situation has led to the diversion and spread of narcotics and psychotropic substances and their trade in the local and international markets , and consequently their arrival to drug users and addicts by virtue of the social , economic or psychological conditions that surround them in light of reducing the punishment for them.

In the Narcotics and Psychotropic Substances Law No. 50 of 2017 , the Iraqi legislator followed the tabular

system method in determining the narcotic substances that the law criminalizes dealing with in violation of the law ، and did not set a minimum limit for the quantity of narcotic substance ، as the crime is committed no matter how small the amount of the narcotic substance as long as it has a tangible material that could be estimated ، so it would have been more appropriate for the Iraqi legislator to increase the value of the fine stipulated in Article (32) of the above drug law in order to be a deterrent to drug users.

KEY WORDS: narcotics, abuse , psychotropic substances.

المقدمة:

مما لا شك فيه أن المخدرات والمؤثرات العقلية تعدُّ من المشكلات الإجرامية الخطيرة التي تترك اثاراً سلبية على الفرد والمجتمع من كافة النواحي الدينية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية، وعلى الرغم من الجهود التي تُبذل لمواجهةها إلا إنها أخذت تتنامى بشكل مهول، والاحصائيات الخاصة بالانحراف والجريمة تُشير إلى الزيادة الكبيرة في عدد حالات السلوك المنحرف بأنواعه المختلفة بين الصغار والكبار وعلى رأسها تعاطي المخدرات والمتاجرة بها التي غزت المدارس والكليات والشركات حتى أصبحت مشكلة تُهدد كيان المجتمع بالدمار والانحلال خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 الذي فتح الباب على مصراعيه لعصابات تهريب المخدرات في ترويج هذه السموم وادخال أنواعاً مختلفة منها لإغراء الشباب والمراهقين وترغيبهم بتعاطيها.

يؤدي هذا الوضع إلى انتشار وتهريب المخدرات في الأسواق المحلية والدولية، وإلى دخول المتعاطين والمدمنين والأشخاص المستعدين إلى عالم المخدرات بسبب البيئة المحيطة بهم، ومن هنا لا بد من العمل معاً للقضاء على هذه الظاهرة الخطيرة وغير المألوفة. ولغرض تحقيق هدف دراستنا لهذا الموضوع بشكل دقيق فقد قسمناها على ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول بيان ماهية

المخدرات والمؤثرات العقلية في مطلبين، خصصنا المطلب الأول لبيان مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية، في حين تناولنا في المطلب الثاني بحث أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية.

أما المبحث الثاني فقد خصصناه لبحث الأسباب الكامنة وراء تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية في مطلبين، تناولنا في المطلب الأول بحث الأسباب الخارجية الكامنة وراء تعاطي وانتشار المخدرات والمؤثرات العقلية، في حين تناولنا بحث الأسباب الداخلية الكامنة وراء تعاطي وانتشار المخدرات والمؤثرات العقلية في المطلب الثاني.

وخصصنا المبحث الثالث لبحث جريمة تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية في مطلبين، تناولنا في المطلب الأول بحث ماهية جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وأركانها، في حين خصصنا المطلب الثاني لبحث جريمة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية وأركانها.

أما المبحث الرابع فقد خصصناه لبيان موقف المشرع العراقي في مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في مطلبين، خصصنا المطلب الأول لبحث طرائق الوقاية للحيلولة دون انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، في حين خصصنا المطلب الثاني لبحث السياسة العقابية لمكافحة جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

المبحث الاول

ماهية المخدرات والمؤثرات العقلية

إنّ التعريف بالمخدرات يقتضي بيان مفهومها وأنواعها فضلاً عن طرائق تعاطيها وهذا ما سنبيّنه في مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول

مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية

المخدرات لغة⁽¹⁾: جمع (مخدر) ومعناها مادة تسبب الخدر وتضعف الحساسية، ومن خصائصها القضاء على الشعور

(1) ابن منظور، لسان العرب، مجلد1، ط8، بيروت، 2014، ص 232. لويس معلوف، المنجد في اللغة، منشورات ذوي القربى، 2009، ص 170.

(2) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1980، ص 170.

**المخدرات في اللغة العربية
تعني التغطية والستر والتظلم
والغموض والعممة والفتور
والكسل الذي يصيب الانسان
المتعاطي على النحو الذي يفقد
معهُ قدرته أو ينتقص منها
جسداً وعقلاً**

(3) محمد عبد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، السعودية، الرياض، ص 103.
(4) سمير محمد عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات، الادمان والمكافحة» استراتيجية المواجهة، ط1، دار الكتب القانونية - دار شتات للنشر والبرمجيات، 2010، ص 14؛ عصام عبد الله، حماية المجتمع من خطر المخدرات من خلال السنة والسيرة النبوية، بحث منشور في مجلة مركز بحوث القرآن والسنة النبوية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، السودان، العدد الثاني، 2015، ص 6.

(5) عوض محمد، قانون العقوبات الخاص بجرائم المخدرات والتهرب الجمركي والنقدي، القاهرة: المكتب المصري الحديث 1996، ص 25.

بالألم، كما تعني كلمة (الخدر) الفتور واللامبالاة وظلمة الليل والمكان المظلم والحرارة، واشتداد البرد. ويُقال إن الإنسان مُخدر، أي الضعف واللامبالاة، فتستخدم كلمة مخدرات على اساس أنَّها مواد تغطي العقل وتجعله يختفي، وتعني كلمة (الخدر) الستر، يُقال تصبح الخادمة مخدرة أي تختفي ولا يراها أحد⁽²⁾. بمعنى آخر، أن المخدرات في اللغة العربية تعني التغطية والستر والتظلم والغموض والعممة والفتور والكسل الذي يصيب الانسان المتعاطي على النحو الذي يفقد معه قدرته أو ينتقص منها جسداً وعقلاً.

أما بالنسبة لمفهوم المخدرات من الناحية العلمية فهو: "مجموعة من العقاقير التي تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لمتعاطيها، إما بتنشيط الجهاز العصبي المركزي، أو بإبطاء نشاطه أو بتسببها للهلوسة أو التخيلات، وهذه العقاقير تسبب الإدمان وينجم عن تعاطيها الكثير من المشكلات الصحية العامة والمشكلات الاجتماعية"⁽³⁾

وفيما يتعلق بالمصطلح الفقهي الشرعي، فإن علماء المخدرات والمؤثرات العقلية لا يتفقون على تعريف محدد لها، لكن يمكننا القول إنهم قريبون في تعريفهم للمخدرات بأنها: «كل مادة مسكرة أو مفرطة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً وتناولها يؤدي غالباً إلى الإدمان وبما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي والنفسي، فتضر الفرد والمجتمع ويحظر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يُحددها القانون وبما لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية»⁽⁴⁾.

ولم يتفق الفقه القانوني هو الآخر على تعريف المخدرات، حيث عرفها البعض بأنها: «مادة ذات خواص معينة يؤثر تعاطيها والإدمان عليها في غير أغراض العلاج تأثيراً ضاراً بدنياً أو ذهنياً أو نفسياً سواء تم تعاطيها عن طريق البلع أو الشم أو الحقن أو طريق آخر»⁽⁵⁾.

وذهب جانب آخر من الفقه بأنها: «كل مادة منبهة أو مسكنة تؤثر في الفرد تأثيراً ضاراً نفسياً وجسماً واجتماعياً»⁽⁶⁾.

كما عرّفها آخرون بأنها: «مواد طبيعية أو تخليقية يُستخدم العديد منها في الأغراض الطبية والعلمية وعندما يساء استخدامها تحدث أضراراً بالصحة العامة وحصرتها الاتفاقيات الدولية في جداول (قوائم) قابلة للتعديل تيسيراً للرقابة عليها ومواجهة تطورها المستمر

حماية للبشرية من أخطارها المدمرة»⁽⁷⁾.

ومن ملاحظة التعريفات السابقة نفهم أن كلاً منها يركز على جانب معين من المخدرات ويتجاهل جوانب أخرى منها، ورأينا أن تعريف المواد المخدرة في السياق القانوني يجب أن يركز على مصدرها وتأثيرها، ويحظر الاستخدام غير المشروع لها. لذا يمكن تعريف المخدرات بأنها: مواد طبيعية أو اصطناعية تسبب الإدمان وتُسَمِّم الجهاز العصبي لدى المتعاطي، ويحظر القانون الوصول غير المشروع إليها بأي شكل من الأشكال.

أما مصطلح المؤثرات العقلية، فهو مصطلح جديد في الثقافة القانونية، حيث أنّ الاتصال غير المشروع به لم يتم تعريفه وتوضيحه بشكل جيد إلا بعد النصف الثاني من القرن العشرين. فالسوم الطبيعية لها تأثير على الجهاز العصبي فهي إما منبهة أو مثبطة أو مهلوسة. قد يكون لأحدها هذه التأثيرات الثلاثة مجتمعة اعتماداً على الكمية التي يتناولها الشخص، وهناك نوعاً آخرًا له التأثير نفسه على الجهاز العصبي يُعرف باسم المؤثرات العقلية⁽⁸⁾.

فالمؤثرات العقلية: عقاير تحمل خصائص المخدرات الطبيعية والتركيبية تصنع في المعامل والمختبرات بالطرائق الكيميائية من مواد مختلفة كيميائياً أو من مواد طبيعية ليست من المخدرات ويحظر القانون الاتصال غير المشروع بها بأي صورة كانت.

ومن الناحية القانونية يلاحظ أن غالبية المشرعين في مختلف الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، اكتفوا إما بوضع نص قانوني في قوانين مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية يصف المادة

(6) صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات» دراسة مقارنة»، بغداد، مطبعة الاديب، 1984، ص 15.

(7) سمير محمد عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات، الإدمان والمكافحة، القاهرة، دار الكتب القانونية، 2009، ص 16.

(8) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، دراسة فقهية قضائية مقارنة، ط1، بغداد، دار السنهوري للنشر، 2018، ص 26.

المخدرة أو المؤثرة عقلياً فقط، ويترك للقاضي المختص الحرية في تحديد طبيعة المادة من حيث كونها مخدرة أم لا، على ضوء ما يشتهر لديه من تحليلها على أيدي الخبراء والمختصين في المرافق الطبية المختصة⁽⁹⁾، أو يقومون بحصر المواد المخدرة والمؤثرة عقلياً في جداول خاصة تلحق بنصوص القانون المعني بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وأن من حق الجهة المنفذة للقانون تعديل الجداول وفق المستجدات والتطورات الحاصلة في هذا المجال، ولها مطلق الحرية في إضافة مواد جديدة إلى قائمة المخدرات والمؤثرات العقلية أو رفع مواد منها أو تغيير النسب الواردة فيها .

وفي الحقيقة فإن السبيل الأول يتسم بالغموض والقصور وعدم الانضباط لأنه يربط مصير المادة بتقدير القاضي، وهذا يختلف من قاضي لآخر ومن وقت لآخر بالنسبة للقاضي نفسه تبعاً لرأي الخبرة التي يعتمد عليها، ونرى أن السبيل الثاني هو الأفضل في التحديد لأنه يتسم بالوضوح والانضباط ويلزم القضاة بالرجوع إلى الجداول التشريعية والبحث فيما إذا كانت المادة المخدرة في القضية المعروضة أمامه موجودة ضمن تلك الجداول أم لا، فإذا لم يجد لها ذكراً فيها فهنا يجب على القاضي الامتناع عن الحكم عليه وإيقاف كافة الإجراءات والتدابير في القضية⁽¹⁰⁾ وهذا ما سلكه مشرعنا العراقي في قانون رقم (50) لسنة 2017 إذ عرّف المخدرات والمؤثرات العقلية تعريفاً عاماً من جهة، وحصرها في جداول تشريعية خاصة تُلحق بالقانون المنظم لها، وجعل المشرع لهذه الجداول قدراً من المرونة عن طريق اعطاء الإدارة الصحية المختصة ممثلة بوزير الصحة سلطة إصدار بيان يتضمن: (تعديل الجداول الملحقه بالقانون بالحذف أو الإضافة أو تغيير النسب الواردة فيها بما يتفق مع تعديل الجداول الملحقه بالاتفاقية الوحيدة لسنة 1961 وتعديلاتها واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988 وتعديلاتها أو بما يتفق مع نتائج الدراسات التي تقوم بها وزارة

(9) عماد فتاح اسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات بين العلاج والتجريم، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2017، ص 75.

(10) ادوارد غالي الذهبي، جرائم المخدرات في التشريع المصري، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978، ص 4.

الصحة أو تعتمدها على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية على أن ينشر البيان في الجريدة⁽¹¹⁾.

فقد وصفت المادة الأولى الفقرة (أولاً) من الفصل الأول الموسوم بـ (التعريف والأهداف) من القانون آنفاً المخدرات أو المواد المخدرة بأنها: « كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الأول) و(الثاني) و(الثالث) و(الرابع) المُلحقة في هذا القانون، (وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها) »⁽¹²⁾.

كما عرّفت الفقرة (ثانياً) من المادة أعلاه المؤثرات العقلية بأنها: « كل مادة طبيعية أو تركيبية من المواد المدرجة في الجداول (الخامس) و(السادس) و(السابع) و(الثامن) المُلحقة في هذا القانون (وهي قوائم المؤثرات العقلية التي اعتمدها اتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها).

وإن قانون المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المصري رقم (182) لسنة 1960⁽¹³⁾ المعدل بالقانون (122) لسنة 1989 عرّف المخدرات في المادة (1) منه بأنها: "تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون المواد المبيّنة في الجدول رقم (1) المُلحق به ويستثنى منها المستحضرات المبيّنة بالجدول رقم (2)"

ولمواجهة التطورات المحتملة أو ظهور مواد مخدرة لم يشر إليها المشرع في هذا القانون فقد خولَّ المشرع الإدارة ممثلة بوزيرها سلطة اضافة أو حذف أو تغيير النسب في أي مادة إلى الجدول الخاص بها استناداً لنص المادة (32) منه.

ولما تقدم، فإن الرأي الراجح في تعريف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية هو التعريف الذي يركز

على معنى هذه المواد من الناحية العلمية لأنها الأقدر على توضيح حقيقتها وجوهرها ويمكننا القول: إنها مواد طبيعية أو تركيبية يحظر التعامل بها من قبل الأفراد إلا في الحدود التي

(11) المادة (49/ثانيا) من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017؛ عبد كاظم الزبيدي، مكافحة المخدرات في القانون العراقي، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2018، ص44.

(12) المادة (1/أولاً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017 المنشور في جريدة الوقائع العراقية بالعدد (4446) في 2017/5/8.

(13) قانون المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها رقم (182) لسنة 1960 المعدل بالقانون (122) لسنة 1989، منشور في الجريدة الرسمية بالعدد 131 الصادر في 1960/8/13.

إنّها مواد طبيعية أو تركيبية يحظر التعامل بها من قبل الأفراد إلا في الحدود التي يسمح بها القانون حصراً وهي مواد تؤثر على الإنسان من الناحية النفسية والجسمانية.

يسمح بها القانون حصراً وهي مواد تؤثر على الإنسان من الناحية النفسية والجسمانية.

المطلب الثاني

أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية

تتفاوت المواد المخدرة والمؤثرة عقلياً حسب مصدرها أو أصل المادة التي يتم تحضيرها منها، وبالتالي تنقسم إلى طبيعية وصناعية. وهناك تصنيف آخر للمؤثرات العقلية، إذ تنقسم إلى منشطات ومهدئات ومسببات الهلوسة حسب تأثيرها على عقل وروح المتعاطي.

الفرع الأول

تصنيف المواد المخدرة حسب مصدرها

تنقسم المواد المخدرة بحسب مصدرها على قسمين: مخدرات طبيعية ومخدرات اصطناعية

أولاً: المخدرات الطبيعية: هي التي تنتج من النباتات الطبيعية أي أن أصلها نباتي، وهي تؤخذ مباشرة من النباتات الطبيعية التي تحتوي على مواد مخدرة سواء كانت نباتات برية أو دون زراعة أو نباتات تم زراعتها كالحشيش والأفيون ونبات شجرة الكوكا والقات⁽¹⁴⁾.

وعلى الرغم من أن زراعتها انتشرت في بقاع العالم ولكن قديماً اشتهرت منطقتان رئيستان بإنتاجها هما⁽¹⁵⁾: المنطقة الأولى: تسمى بمنطقة المثلث الذهبي وتضم عدة دول متجاورة هي (تايلند، لاوس، منيمار)، والمنطقة الثانية تسمى منطقة الهلال الذهبي وتضم عدداً من الدول المتجاورة هي (افغانستان، باكستان، إيران).

وقد حظر قانون رقم (50) لسنة 2017 بموجب المادة (23) منه زراعة أو استيراد أو تملك أو إحراز أو حيازة أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أو تبادل أو التنازل عن النباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية منصوص عليها في الجدول الأول الملحق في هذا القانون في جميع اطوار نموها، وبذورها أو التبادل بها أو التوسط في شيء من ذلك إلا للأغراض الطبية أو العلمية وفي الأحوال

(14) انطوان البستاني، المخدرات اعرف عنها وتجنّبها، المكتبة الشرقية، بيروت، 1979، ص34.

(15) محمد رفعت، ادمان المخدرات أضرارها وعلاجها، بيروت، دار المعرفة، 1989، ص 35.

والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ومن أمثلة هذه النباتات نبات القنب ونبات الخشخاش، والأفيون ونبات القنب وجنبه الكوكبة والقات والنباتات التي تشتمل على ذلك والمعدلة وراثياً والتي لها تأثير المخدر نفسه .

ثانياً: المخدرات الاصطناعية (التخليقية)⁽¹⁶⁾: وهي مواد مستخلصة أو مخلوطة أو مضافة أو محضرة صناعياً من المخدرات الطبيعية وينتج عن تعاطيها فقدان الوعي جزئياً أو كلياً، وقد تترك إدماناً نفسياً أو عضوياً أو كليهما، بعبارة أخرى هي سموم مستخلصة في الأصل من مواد طبيعية أو من مواد أولية ولكن تخضع للتصنيع بطرائق مختلفة⁽¹⁷⁾.

ومن أمثلة العقاقير الاصطناعية: المورفين المُشار إليه في الفقرة (70) من الجدول (1) الملحق بقانون رقم (50) لسنة 2017، والهيريون المشار إليه في الفقرة (49) من الجدول (1) الملحق بالقانون، والكوكايين المُشار إليه في الفقرة (25) من الجدول (1) الملحق بالقانون.

الفرع الثاني

تصنيف المؤثرات العقلية حسب تأثيرها على المتعاطي

تصنف المؤثرات العقلية حسب تأثيرها على المتعاطي إلى ثلاثة أنواع هي: منشطات ومنبهات الجهاز العصبي ومهبطات أو مثبطات الجهاز العصبي وعقاقير الهلوسة.

أولاً: منشطات ومنبهات الجهاز العصبي: وهي تلك التي تزيد من نشاط الانسان وحيويته وترفع مزاجه وتؤدي إلى زيادة اليقظة والتركيز وقلة الارهاق لديه، وتؤدي إلى رفع الروح المعنوية وزيادة المبادرة والتحفيز في الحركة والكلام، فهي تعمل على زيادة يقظة الجهاز العصبي (الودي) وتنشيط فاعليته⁽¹⁸⁾

فالمنشطات تعمل على زيادة الحيوية وتحسين الكفاءة العقلية والبدنية والانطلاق النفسي وهذا ما ساعد على انتشارها والإدمان عليها، وإيقاف هذه المنبهات فجأة يمكن أن يؤدي ردة فعل سلبية

(16) ميسون خلف حمد الحمدان، جرائم المخدرات في القانون العراقي «دراسة مقارنة»، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين، 2007، ص 65؛ إدمان المخدرات، منشور على الموقع الإلكتروني: www.Thecabinarabic.com :// https

(17) محمد رفعت، ادمان المخدرات أضرارها وعلاجها، المرجع السابق، ص 22—23.

(18) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، المرجع السابق، ص 27 .

(19) مصطفى مجدي هرجه، جرائم المخدرات في ضوء الفقه والقضاء، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1992، ص 26.

(20) كمال علي، النفس انفعالاتها وامراضها وعلاجها، ج 2، ط 6، بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، 1998، ص 531.

(21) نبيل صقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى، 2006، ص 20.

(22) مصطفى مجدي هرجه، جرائم المخدرات في ضوء الفقه والقضاء، المرجع السابق، ص 26.

(23) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، المرجع السابق، ص 31.

تسمى «التحطيم» تعبيراً عن السقوط بعد الارتفاع، فإن متعاطيها يحاول تجنب السقوط وذلك بالاستمرار في التعاطي⁽¹⁹⁾.

ومن أهم أنواع المنشطات (الامفيتامينات) الذي يستخدم طبيياً لتقليل الانهيار العصبي وتقليل تناول الطعام لدى مرضى الوهن العصبي وزيادة الوزن، كما يستعمل لعلاج الاكتئاب وتسكين نزلات البرد والتهاب الأنف والاعشى المخاطية وكذلك علاج التبول اللاإرادي والشلل الرعاشي، وقد استخدم كمنشط للجنود وعمال المصانع والرياضيين وكذلك لزيادة قدرة بعض طلاب المدارس على التركيز والانتباه⁽²⁰⁾.

ونظراً لأن تناول هذا المنشط يسبب آثاراً جانبيةً ويُعرض صحة المستخدم للخطر ويؤدي إلى الادمان ويخلق رغبةً في العنف، لذا فقد منعت الدول وكذلك الاتفاقية الدولية للمؤثرات العقلية لسنة 1971 صناعته وحظرت تداوله نهائياً وفرضت الرقابة عليه لضمان استخدامه في الأغراض الطبية والعلاجية بصورة حصرية⁽²¹⁾.

وقد ورد ذكر هذا المنشط في الجدول (6) المُلحق بقانون رقم (50) لسنة 2017، كما ورد ذكر «الديكسامفيتامين» الذي يُعدُّ أشهر أنواع الامفيتامينات ضمن الجدول اعلاه.

كما يُعدُّ «الماكستون فورت» وهو أحد المنشطات السائلة التي يشيع استخدامها في التجارة غير المشروعة ويأتي على شكل سائل أصفر مختلط باللون الأخضر برائحة تشبه الكحول.

كما يُعدُّ «الكتاجون أو الكبتي» من العقاقير المنشطة، وهو الاسم التجاري لعقار الفينيثايلين، ويوجد إما على شكل مسحوق بلوري أبيض اللون ذو مذاق لاذع وعديم الرائحة وقابل للذوبان في الماء أو على شكل أقراص بيضاء⁽²²⁾.

وأن «الاييس» هو شكل آخر من أشكال المنشطات المخدرة قوية التأثير والذي يأتي كمسحوق أو بلورات زجاجية يتم شمها أو حقنها أو تدخينها⁽²³⁾.

ثانياً: مهبطات أو مثبطات الجهاز العصبي: وهي عقاقير تحدث تأثيراً

مضبطاً لنشاط الجهاز العصبي المركزي عند الإنسان وتقلل الضغط والتوتر والقلق الزائد وتساعد على النوم، إلا أن أساءة استخدامها يسبب أضراراً بالغة⁽²⁴⁾.

(24) محمد رفعت، ادمان المخدرات أضرارها وعلاجها، المرجع السابق، ص 33.

ومن أهم أنواع مثبطات الجهاز العصبي: المنومات والمهدئات. فالمنومات شائعة الاستعمال في الطب، إذ إن الأطباء كثيراً ما يصفونها لغرض تهدئة المريض ومن أهم أنواع المنومات: أموباربيتال الوارد ذكره في الجدول السابع الملحق بقانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي، والميثاكوالون الوارد ضمن الجدول السادس والسيكوباربيتال الوارد ضمن ذات الجدول اعلاه.

أما المهدئات فهي مجموعة من العقاقير المهدئة التي تعالج حالات القلق والتوتر والهياج والتشنجات وعلاج اعراض الاقلاع عن تعاطي المخدرات والكحول وتسبب الجرعة العلاجية الاسترخاء والهدوء العصبي للإنسان⁽²⁵⁾.

(25) قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2015 النافذ.

وتقسم المهدئات على أنواع تبعاً لمدّة مفعولها إلى قصيرة ومتوسطة وطويلة المفعول وتشمل هذه الفئة من العقاقير الدياتيام الوارد ضمن الجدول الثامن الملحق بقانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي النافذ، والميروبامات ومشتقاتها الواردة ضمن ذات الجدول اعلاه.

لما سبق، تستخدم المهدئات لعلاج الصرع والأرق والتخدير قصير الأمد وعلاج بعض الاضطرابات النفسية بصورة عامة⁽²⁶⁾.

(26) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، المرجع السابق، ص 165.

ثالثاً: المهلوسات: حبوب تؤخذ عن طريق الفم، وقد سميت بهذا الاسم لما لها من تأثيرات مهلوسة على متعاطيها، غالباً تكون أصوات وهمية وصور خيالية، لا يصاحبها هذيان إلى الحد الذي يكون قريباً أو مشابهاً لما يحدث في الحياة العقلية والحسية للمريض عقلياً، مما يجعل هذه المركبات مرغوبة لأنها تشعر المريض بالبهجة في سياق الأحاسيس المرئية والسمعية الهلوسية⁽²⁷⁾.

(27) المرجع السابق نفسه، ص 166.

من بين الأدوية المهلوسة، الإرغوت (LSD) الذي يُعدُّ من أقوى

العقاقير المسببة للمهلوسة، ويتم إنتاجه بشكل غير قانوني في المختبرات السرية ويأتي بأشكال مختلفة في سوق المؤثرات العقلية. وحالياً فإن الأشكال الشائعة له تتكون من وحدات ورقية أو أقراص أو أشكال جيلاتينية، ويتم تعاطيه عن طريق الامتصاص الجلدي بلصق الجرعة الورقية على الجلد مع ربطها في الغالب بقطعة قماش أو عن طريق الفم بالبلع أو الحقن الوريدي أو بواسطة الشم⁽²⁸⁾.

(28) عفاف عبد المنعم،
الادمان، دار المعرفة الجامعية،
الاسكندرية، 1998، ص93.

كما يُعدُّ «الميسكالين» المستخرج من نبات الصبار عقاراً مهلوساً، ويتم تحضيره صناعياً كمسحوق بلوري بُني اللون في المعامل السرية، ويتم تداوله في السوق غير المشروعة على شكل أقراص دائرية صغيرة تشبه الحبوب.

كما أن عقار «الفينسيكليدين» عقار مهلوس يحفز الجهاز العصبي المركزي، واستخدامه يولد العديد من الآثار الجانبية، بما في ذلك التعرق وخفقان القلب وارتفاع ضغط الدم ويمكن أن يسبب اضطرابات عقلية ونفسية.

عليه، تسبب العقاقير المهلوسة إدماناً نفسياً شبه عضوياً، والذي يبدأ في التأثير على المستخدم بعد حوالي (30-40) دقيقة من تناول العقار، حتى يصل إلى الحد الأقصى بعد (4-5) ساعات.

المبحث الثاني

الأسباب الكامنة وراء تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

هناك العديد من الأسباب الكامنة وراء انتشار هذه الظاهرة في المجتمعات، والتي تتباين حدتها من مجتمع لآخر وفي ذات المجتمع من وقت لآخر ومن فئة لأخرى، ومن ثم فإن الوقوف على تلك الأسباب ليس بالأمر اليسير، ويحتاج إلى دراسة مفصلة لا يمكن حصرها بمثل هكذا بحث مختصر، لذا سنسلط الضوء على أهم الأسباب التي أدت الى هذه الظاهرة في مطلبين وعلى النحو الآتي:

المطلب الأول

أسباب خارجية كامنة وراء تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يمكن حصر الأسباب الخارجية الكامنة وراء انتشار وتفاقم هذه الآفة الخطيرة في المجتمع بالأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومن أجل الإلمام بالموضوع نقسّم هذا المطلب على ثلاثة فروعٍ وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

الأسباب الاجتماعية

يُراد بالأسباب الاجتماعية الكامنة وراء تعاطي المخدرات، المؤثرات التي تحيط بالفرد في أسرته أو في مجتمعه. وتتمثل الأسباب التي تعود إلى الأسرة: بما تلعبه الأسرة من دور في زيادة التعامل بالمواد المخدرة أو الحد منها، إذ إنّ الأسر المتفككة التي يتخلل فيها الاستقرار، وتكثر فيها المشاكل الزوجية المتمثلة في انخفاض مستوى الوفاق بين الوالدين وتأزم الخلافات بينهما إلى درجة الهجر والطلاق تكون تربة خصبة لانحراف أبنائها ونفسي المواد المخدرة بينهم، لاسيما المراهقين منهم، إذ إنّ انهيار الأسرة وعدم أخذها دورها الأساسي كأحد وسائل الضبط الاجتماعي يُنذر بفوضى عارمة داخل نواة هذه الأسرة ويصبح المحذور مباحاً.

كما أنّ انشغال الوالدين عن تربية ابنائهم بالعمل أو السفر للخارج وعدم متابعتهم أو مراقبتهم يجعل الأبناء عرضة للضياع والوقوف في مهاوي الإدمان، فمهما كان العائد المادي الذي يدُرُّ على الأسرة من وراء العمل أو السفر، فإنّه لا يُعادل الأضرار الجسيمة التي تُلحق بالأبناء نتيجة عدم رعايتهم الرعاية السليمة.

أن الأبن إذا عومل من قبل والديه معاملة قاسية مثل الضرب المبرح والتوبيخ فإن ذلك سينعكس حتماً على سلوكه مما يؤدي به إلى عقوق والديه وترك المنزل والهروب منه باحثاً عن مأوى له

ويجمع علماء التربية على أن الأبن إذا عومل من قبل والديه معاملة قاسية مثل الضرب المبرح والتوبيخ فإن ذلك سينعكس حتماً على سلوكه مما يؤدي به إلى عقوق والديه وترك

المنزل والهروب منه باحثاً عن مأوى له، فلا يجد سوى مجتمع الأشرار الذين يدفعون به إلى طريق الشر وتعاطي المخدرات. كما إن كثرة تناول الوالدين للأدوية والعقاقير المخدرة يقود الأولاد إلى تناول تلك العقاقير من باب الفضول والاستطلاع، الأمر الذي ينتج عنه كثيراً من الأضرار والتي يكون من نتيجتها الوقوع فريسة للتعود على بعض تلك العقاقير المخدرة.

وقد فرض المشرع العراقي عقوبة السجن المؤبد أو المؤقت والغرامة وفقاً لأحكام المادة (28/خامساً) من قانون رقم (50) لسنة 2017 على من: «أغوى حدثاً أو شجع زوجه أو اقاربه حتى الدرجة الرابعة على تعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية»⁽²⁹⁾.

(29) كاميران حامد طوران، «المخدرات عوامل انتشارها وأشوارها»، مجلة الحوار، سنة 2012، ص 12.

وإن الغاية التي قصدها المشرع من تجريم هذا الفعل هو لغرض المحافظة على الشباب اليافع من الآفات الخطيرة كونهم عماد المستقبل وأساسه لحين وصولهم إلى مرحلة البلوغ وهم أحرار غير ملوثين بالمخدرات، خاصة وإنهم غير مكتملي النضج النفسي والعقلي في تلك المرحلة مما يسهل إغواءهم بتعاطي المخدرات، ويقصد المشرع كذلك الحفاظ على الروابط الأسرية بين أفراد المجتمع من خلال تجريم تشجيع الزوجة والأقارب لحد الدرجة الرابعة على تعاطي هذه المخدرات⁽³⁰⁾، خاصة وأن للزوج السلطة الفعلية على زوجته التي تمكنه من التأثير عليها وتشجيعها على تناول تلك السموم، وكذلك له السلطة الأدبية في العلاقات مع الأقارب حتى الدرجة الرابعة، خاصة إذا كان أكبر منهم سناً⁽³¹⁾.

(30) أحمد عبد العزيز الأصغر، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، (ب.د.ن)، ط1، الرياض، 2004، ص 111.

(31) بوراوي شرف الدين، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2014، ص 14.

أما فيما يتعلق بالأسباب التي تعود إلى المجتمع فنود الإيضاح أنه إذا كانت الأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يعيش فيها الإنسان منذ صغره، فإن مختلف الجماعات التي ينتمي إليها الفرد تشكل البيئة الاجتماعية الثانية التي يحيا فيها الإنسان، وقد تدعم هذه الجماعات ما تبنيه الأسرة، وقد تهدمه وتعطل تأثيره، إذ إن للوسط الاجتماعي الذي يتحرك فيه الفرد، دوراً كبيراً في تشكيل ونمو شخصيته وتحديد ميله النفسي عن طريق نوع التربية والضغط

والمطالب التي تسود في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، وإذا فشل الفرد في مواجهة هذه الضغوط وتلك المطالب قد يحصل عدم توافق اجتماعي ونفسي، يؤدي به إلى الانحراف⁽³²⁾.

ومن أهم الأسباب التي تعود إلى المجتمع والتي تجعل تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية أمراً يسيراً بالنسبة للشباب، هي احتواء كل مجتمع من المجتمعات على الأفراد الضالين الفاسدين والذين يحاولون إفساد غيرهم من أبناء المجتمع، فيقومون بمساعدة غيرهم من أعداء الاسلام بجلب المخدرات والسموم وينشرونها بين الشباب، فضلاً عن استقطاب المجتمعات للعمالة الأجنبية التي تأتي أحياناً وهي محملة بحسناتها وسيئاتها المتمثلة في ادخال المخدرات معها بغرض متعتهم الخاصة أو لغرض الكسب المادي من وراء ذلك.

الفرع الثاني

الأسباب الاقتصادية

يمكن حصر الأسباب الاقتصادية التي تدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بانتشار البطالة وعدم توفر فرص العمل وانتشار الجريمة المنظمة وتوفر المال، فمن العوامل الاقتصادية المباشرة لانحراف الشباب انتشار البطالة وعدم توفر فرص العمل وما تتركه من ضغوطات كبيرة في مواجهة الحياة فضلاً عن قلة فرص العمل وتوفر الفراغ لدى الشباب، الأمر الذي يدفع العاطل للانحراف باتجاه تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بغرض الهروب من الواقع المرير الذي يعيشه والشعور بالإحباط⁽³³⁾ أو ترويج المخدرات لغرض الحصول على المادة.

كما أصبحت المتاجرة بالمخدرات تجارة عالمية تقودها عصابات ضخمة دقيقة في عملها منظمة على ادارتها، وتتعامل مع الملايين من الدولارات، إذ إنّ المخدرات شأنها شأن بقية السلع الأخرى من الناحية الاقتصادية يؤدي ترويجها بصورة غير مشروعة خلافاً في بنية اقتصاد الدولة وإلى اضرابه خاصة وإن كميات كبيرة من العملة

(32) أسباب تعاطي المخدرات، منشور على الموقع الإلكتروني: www.Sandnet18.WWW.com تاريخ الزيارة 2022/8/10 الساعة 10:30.

(33) بوراوي شرف الدين، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص15.

الصعبة تصبح خارجة عن سيطرة الدولة⁽³⁴⁾.

(34) محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2007، ص 67.

ويعدّ من الأسباب الاقتصادية التي تؤدي إلى انتشار تعاطي المواد المخدرة هي توفر المال بيد بعض الشباب مع عدم وجود الحصانة الدينية والخلقية قد يؤدي إلى البطر والانغماس في الشهوات المحرمة، وأنفاق الاموال على شراء المخدرات بحثاً عن المتعة وهذا الأمر يدفعهم إلى الادمان وارتكاب الجريمة.

الفرع الثالث

الأسباب الثقافية

يتخذ العامل الثقافي أشكالاً عدة تؤدي إلى انحراف سلوك الفرد ودفعه لتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ومن ضمنها: تأثير وسائل الاعلام، فالإعلانات التجارية التي تقوم بها وسائل الاعلام المرئية والسمعية من خلال عرض مواد غير خاضعة للرقابة تؤثر على الناس وخاصة ضعاف النفوس الذين لا يقدرّون قابليتهم وحدود امكانياتهم المادية والاجتماعية فيقعون تحت تأثير تلك النزعة لنيل معظم ما يطرح⁽³⁵⁾، كما يعدّ انخفاض مستوى التعليم والثقافة من الأسباب الكامنة وراء تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، إذ إنّ الأشخاص الذين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم لا يعوّن مدى خطورة الأضرار الناجمة عن تعاطي تلك المواد المخدرة والمسكرة، فقد يتنافسون وراء المروجين للحصول على هذه السموم وإن كان ذلك لا ينفي وجود بعض المتعلمين الذين وقعوا فريسة لهذه السموم⁽³⁶⁾.

(35) مجيد مجهول درويش، التنظيم القانوني لدور الادارة في مكافحة المخدرات، مقال منشور في مجلة اوروك للعلوم الانسانية، العدد الاول، المجلد الحادي عشر، جامعة المثني، 2018، ص 299.

(36) مجيد مجهول درويش، التنظيم القانوني لدور الادارة في مكافحة المخدرات، المرجع السابق، ص 300.

ولا تفوتنا الإشارة إلى أن ضعف الوعي الديني وعدم احترام المجتمع وتقاليده وقوانينه، مع وجود قيم ثقافية واجتماعية، اخلاقية ودينية غير مستقرة تؤدي إلى الشك والحيرة وعدم الثقة والانسحاب من المجتمع⁽³⁷⁾.

المطلب الثاني

أسباب داخلية كامنة وراء تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

يمكن حصر الأسباب الذاتية الكامنة وراء انتشار وتفاقم هذه الآفة

(37) بوراوي شرف الدين، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص 17.

الخطيرة في المجتمع إلى الاستعداد الشخصي للفرد والاعتبارات النفسية والتكوين العضوي. ومن أجل الإلمام بالموضوع نقسّم هذا المطب على ثلاثة فروع وعلى النحو الآتي:

الفرع الأول

الاستعداد الشخصي

من الأسباب الذاتية التي تدفع الفرد إلى الانحراف والإدمان على تعاطي المواد المخدرة هي وجود نقص أو لوثة عقلية لدى الشخص تهيئ له الميل إلى تعاطي تلك السموم، إذ إنّ أكثر المدمنين على المخدرات ليسوا في حالة سليمة من الناحية العقلية، فهم على شيء من النقص العقلي، فكامل العقل قد يتعاطى المخدرات لكن حسن صحته وسلامة ادراكه تمنعه من الاسترسال والإدمان عليها، ويتعاطى هؤلاء الأشخاص المخدرات رغبة في الشعور بالراحة أو السعادة أو التخدير.

الفرع الثاني

الاعتبارات النفسية

إن الإنسان بطبيعته يسعى إلى التخلص من الآم الحياة ومتاعبها وينشد الراحة والسعادة عن طريق تناول المخدرات، وبذلك تكون حالة التخذ هي السعادة في ذهن المتعاطي للمخدرات، كما قد يتناول المخدرات بغرض اشباع غريزة جنسية وزيادة القدرة الجنسية من حيث تحقيق أقصى اشباع جنسي، وإن كثيراً من المتعاطين يقدمون على تعاطي المخدرات سعياً وراء تحقيق اللذة الجنسية والحقيقة أنّ المخدرات لا علاقة لها بالجنس بل تعمل على عكس ما هو شائع بين الناس.

كما إن الدراسات النفسية تفسر ظاهرة تعاطي المخدرات مما تتميز بها الشخصية النفسية من صفات وملامح تبدي العامل النفسي الذي يدفع الفرد إلى تعاطي المخدرات في الاختلالات الغريزية والعواطف المنحرفة وهي عوامل متعددة ومتداخلة ومنها جميعاً يخرج التصرف الفردي الذي ينعكس الحياة النفسية بجميع جوانبها⁽³⁸⁾.

(38) حسن أكرم نشأت، علم الأنثروبولوجيا الجنائية، دار الثقافة، عمان، ط2، 2011، ص83.

المبحث الثالث

جريمة تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

سنتناول في هذا المبحث بيان ماهية واركاب كل من جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وجريمة الاتجار بهما في مطلبين وعلى الوجه الآتي:

المطلب الأول

ماهية جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وأركانها

سنتناول بحث ماهية تقديم المخدرات للتعاطي وتسهيل تعاطي المخدرات وإدارة مكان التعاطي في الفرع الأول، في حين خصصنا الفرع الثاني لبحث أركان جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

الفرع الأول

ماهية جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

يقصد بتقديم المخدرات للتعاطي: أن يقدم شخص ما لآخر مادة مخدرة لكي يتعاطها في غير الأحوال التي يسمح بها القانون سواء كان ذلك بمقابل أو بالمجان⁽³⁹⁾، ويتخذ فعل تقديم المخدرات للتعاطي شكلين:

الأول: يتمثل بتقديم المادة المخدرة ويعقبها التعاطي، وهنا تعدُّ الجريمة قائمة بصدور الفعل الإيجابي من الشخص الأول وصدور الفعل الإيجابي من الشخص الثاني، ويتمثل الفعل الإيجابي للشخص الأول في التقديم للتعاطي، أما الفعل الإيجابي للشخص الثاني هو قيامه بتعاطي المادة المخدرة⁽⁴⁰⁾.

والثاني: يتمثل بتقديم المادة المخدرة دون أن يعقبها التعاطي، فالجريمة هنا متحققة بمجرد صدور الفعل الإيجابي من الشخص الأول حتى وإن كان الشخص الثاني لم يتعاط هذه المادة المخدرة، لأن هذه الجريمة تتطلب نشاطاً إيجابياً من الشخص الأول، وإن مجرد اتخاذ موقف سلبي لا يتحقق معه معنى التقديم للتعاطي⁽⁴¹⁾.

أما فيما يتعلق بتسهيل تعاطي المخدرات، فالقصد منه السماح

(39) كاظم عبد الله الشمري، جرائم حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون العراقي دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد 25، العدد الثالث، ص 321.

(40) بوراوي شرف الدين، جريمة تعاطي وترويج المخدرات، المرجع السابق، ص 41.

(41) أحمد محمود خليل، جريمة المخدرات، 2006، ص 53.

لشخص آخر بتعاطي المخدرات خارج القانون، مثل إعطائه الحقن أو مساعدته في الوصول إلى الأماكن التي يمكنه فيها التعاطي دون خوف، أو بتزويده بالأدوات اللازمة لذلك⁽⁴²⁾ فتنحقق جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بأي فعل ايجابي يقوم به الجاني بقصد تسهيل تعاطي الآخرين للمواد المخدرة⁽⁴³⁾.

(42) أحمد سلامة بدر، المعالجة القانونية والقضائية لجرائم المخدرات في مصر ودول الخليج العربية إحرار دون قصد- تعاطي-اتجار- جلب، دار النهضة العربية، 2018، ص 81.

ويقصد بإدارة وإعداد مكان لتعاطي المخدرات هو تخصيص موقع آمن ومناسب لتعاطي المخدرات بداخله، سواء كان معروفاً للجميع أو مقصوراً على عدد معين من الأفراد، وإن إعداد الموقع وتوفير احتياجات المتعاطين أثناء تواجدهم فيه كالحقن وملحقاتها لمدمني الهيروين⁽⁴⁴⁾ لا يقل خطورة عن تشجيع وتحريض الشباب على التعاطي، فالجاني

**ويقصد بإدارة وإعداد مكان
لتعاطي المخدرات هو تخصيص
موقع آمن ومناسب لتعاطي
المخدرات بداخله، سواء كان
معروفاً للجميع أو مقصوراً على
عدد معين من الأفراد**

يعدُّ شريكاً أساسياً في ارتكاب الجريمة لكونه يخلق بيئة آمنة تشجع المتعاطي على الجريمة بعلم وترتيب مدير المكان كأن يكون صاحب مطعم أو كازينو أو مقهى شبابيا (كوفي شوب) حيث تعد هذه الأماكن الأكثر رواجاً لانتشار المخدرات، ويستوي أن يكون المدير هو مالك المكان أو مستأجره أو أي شخص آخر يتولى ادارته⁽⁴⁵⁾.

(43) أحمد قبلي، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ص 9.

(44) ادوارد غالي الذهبي، جرائم المخدرات في التشريع المصري، المرجع السابق، ص 32.

ونود الإشارة الى أن هناك ثمة فروقات بين تعاطي المخدرات والإدمان عليها، فالتعاطي مرحلة تسبق الإدمان، ونتائجها أقل خطورة ووطأة من آثار الإدمان، لأن الأخير ناتج عن تقليد أو مجاملة الاصدقاء ومواكبتهم، أو محاولة للتجريب أو حب الاستطلاع، وأن تكرار تعاطي العقار يؤدي إلى الإدمان عليه بحيث يصبح الفرد متعطشاً له، ولديه رغبة قوية في تناوله بأي ثمن وبأي شكل من الأشكال، بمعنى آخر أن المتعاطي يكشف عن انشغال شديد بالتعاطي ورفض الانقطاع عنه أو تعديل تعاطيه، وتظهر عليه اعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي.

(45) صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات دراسة مقارنة، دون بلد نشر، 1984، ص 28.

وإن المشرع العراقي خفف من العقوبة المفروضة على المدمن

بموجب المادة (39) من القانون النافذ من خلال تمكين المحاكم من ايداع المدمنين للعلاج في احدى المؤسسات الصحية المنشأة لهذا الغرض ليُعالج فيها بدلاً من فرض العقوبات المحددة بموجب هذا القانون.

الفرع الثاني

أركان جريمة تعاطي المخدرات

إنّ جريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية شأنها شأن كل جرائم القانون العام لا تقوم الا عند توافر أركانها المتمثلة بالركن الشرعي، والركن المادي، والركن المعنوي المتمثل بالقصد الجنائي. أولاً-الركن الشرعي: من البديهي إن هذا العنصر موجود في كل جريمة، فمن غير المتصور وجود جريمة بدون نص يُجرّمها، فالركن الشرعي عبارة عن نص يجرم تعاطي المخدرات ويحدد العقوبة أو التدابير الأمنية لها، تطبيقاً لمبدأ الشرعية الجزائية الذي نصت عليها المادة الأولى من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل بقولها: « لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناء على قانون ينص على تجريمه وقت اقترافه ولا يجوز توقيع عقوبات أو تدابير احترازية لم ينص عليها القانون».

وقد جرّم المشرع العراقي تعاطي واستهلاك المواد المخدرة والمؤثرة عقلياً بمقتضى نص المادة (32) من قانون رقم (50) لسنة 2017 التي نصت على: « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (1) سنة واحدة ولا تزيد على (3) ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن (5000000) خمس ملايين دينار ولا تزيد على (10000000) ملايين دينار كل من استورد أو أنتج أو صنع أو أحرز أو اشترى مواداً مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية أو زرع نباتاً من النباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو اشتراها بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي».

ثانياً-الركن المادي: يتمثل الركن المادي لجريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بوجود عناصر اخرى تضاف إلى التعاطي، كحيازة

المخدرات من أجل التعاطي والاستهلاك، وتسليمها أو عرضها للاستهلاك.

يقصد بحيازة المواد المخدرة: وضع اليد على سبيل الملك والاختصاص، ولا يشترط فيها الاستيلاء المادي، إذ يكفي لاعتبار الشخص حائزاً أن تكون له سلطة مبسوطة عليها، بغض النظر عما إذا كان محرزاً مادياً للمادة المخدرة من عدمه، وإن التعاطي يكون بأشكال مختلفة كالشم أو الحقن أو التدخين أو البلع وما إلى ذلك. وإن للحيازة وفق المفهوم الجزائري ثلاثة أنواع، فقد تكون حيازة كاملة، والتي تتجلى في السيطرة الفعلية على الشيء وممارسة سلطات المالك عليه، مع توافر نية الاستئثار به كمالك، هذا النوع من الحيازة يتوافر فيه عنصري الحيازة المادي المتمثل في السيطرة المادية على الشيء والتصرف خفية بكافة أنواع التصرفات التي يخولها حق الملكية، والمعنوي المتمثل بنية الاحتفاظ بالشيء والظهور عليه بنية المالك⁽⁴⁶⁾.

وقد تكون الحيازة مؤقتة أو تسمى بالحيازة الناقصة وذلك لكونها تقتصر على العنصر المادي فقط دون العنصر المعنوي، وتتمثل بالأفعال المادية التي يقوم بها الشخص على المواد المخدرة دون أن يكون مالكةا، كمن يحتفظ بالمواد المخدرة كوديعة عنده أو دعها لديه أحد الأشخاص دون علمه بماهيتها⁽⁴⁷⁾.

أما بشأن تسليم أو عرض المخدرات للاستهلاك، فيقصد به أن يقدم شخص لأخر مادة مخدرة بمقابل أو بدون أجر، وهنا تتحقق الجريمة بمجرد تقديم المادة المخدرة للاستهلاك، سواء نتج عنها استهلاك فعلي للمادة أم لا، كأن يقوم الصيدلاني بصرف عقار مخدر لمن يرغب في تعاطيه بالمجان وبدون وصفة طبية⁽⁴⁸⁾.

ثالثاً-الركن المعنوي: ويقصد به انصراف إرادة الشخص إلى ارتكاب الفعل المجرم قانوناً مع علمه التام بتوافر اركانه في الواقعة⁽⁴⁹⁾ فهو يتمثل بالركن الجنائي للجريمة، وهو على نوعين قصد عام وقصد

(46) نبيل صقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى، ص 28.

(47) رؤوف عبید، شرح قانون العقوبات التكميلي، ط6، دار الفكر العربي، القاهرة، 1986، ص 46.

الركن المعنوي: ويقصد به انصراف إرادة الشخص إلى ارتكاب الفعل المجرم قانوناً مع علمه التام بتوافر اركانه في الواقعة

(48) فوزي جيموي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2013، ص 31.

(49) شرف الدين بوراوي، جريمة تعاطي وترويج المخدرات، المرجع السابق، ص 28.

خاص. ويتمثل القصد العام لجريمة تعاطي المخدرات بالقصد الجرمي الذي عرفته المادة (33) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل بقولها: «القصد الجرمي هو توجيه الفاعل ارادته إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة هادفاً الى نتيجة الجريمة التي وقعت أو أية نتيجة جرمية اخرى».

فالقصد الجنائي العام (العلم والإرادة) في جريمة حيازة مواد مخدرة يتمثل في: علم المحرز بكون المادة مخدرة، فمتى توفر عنصر الاحراز ووصل إلى علم المحرز بأن المادة التي يحزرها هي مادة مخدرة فقد استكملت الجريمة أركانها القانونية وحق العقاب ولا عبء بالباعث على الحيازة مطلقاً⁽⁵⁰⁾.

(50) أحمد محمود خليل، جريمة المخدرات، 2006، ص 53.

وحتى يتوافر القصد الجنائي الخاص لجريمة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية يجب أن يضاف إلى عنصري القصد العام (العلم والإرادة) عنصراً آخرًا يتمثل في نية الجاني التي دفعته إلى ارتكاب الفعل⁽⁵¹⁾.

(51) أحمد قبلي، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، المرجع السابق، ص 22؛ نبيل صقر، المرجع السابق، ص 29.

والقصد الخاص لا يوجد مستقلاً ولا تقوم به الجريمة فهو لا يقوم بدون القصد العام، فكل الجرائم يتطلب فيها القانون قصداً عاماً في الأصل، وحيثما قد يتطلب القانون فضلاً عن ذلك قصداً خاصاً، لذلك فإن البحث في توافر القصد الخاص يفترض أولاً توافر القصد العام⁽⁵²⁾.

(52) فوزى جيماي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، المرجع السابق، ص 36.

وقد نص المشرع العراقي على القصد الخاص في جريمة التعاطي والاستعمال في المادة (32) من قانون رقم (50) لسنة 2017 التي تمت الاشارة اليها مسبقاً، مع العرض أن جميع جرائم جنائيات المخدرات المنصوص عليها في المواد (27 و28/أولاً وسادساً) من القانون هي من جرائم القصد الخاص، وأن الاخير يتمثل بالإتجار المنصوص عليه في تلك المواد وبالتعاطي والاستعمال الشخصي المنصوص عليه في المادة (32) من القانون⁽⁵³⁾.

(53) أحمد محمود خليل، جريمة المخدرات، المرجع السابق، ص 57.

المطلب الثاني

ماهية جريمة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية وأركانها

سنتناول بيان ماهية جريمة ترويج المخدرات في الفرع الأول، وخصصنا الفرع الثاني لبحث أركان الجريمة وعلى الوجه الآتي:

الفرع الأول

ماهية جريمة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

في قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017 لم يرد ذكر لمصطلح (ترويج) على عكس بعض التشريعات العربية، فالترويج اسم مشتق من المصدر (رَوَجَ) فيقال (رَوَّجَ) للشيء أي عرّف به، وإن عملية ترويج المخدرات يقصد بها توزيع المواد المخدرة وايصالها إلى المتورطين سواء كان ذلك بزراعتها أو تصنيعها أو استيرادها أو تصديرها أو بيعها أو شراءها أو جلبها أو أي ضرب من ضروب إشاعتها ونشرها ويمكن أن يمتد تأثيرها إلى العديد من المدن المجاورة للبلد، ونظرا لأن الاتجار بالمخدرات من أخطر الظواهر على المستوى الاجتماعي والاقتصادي لما له من تأثير على المجتمع، لذا يتحتم على جميع الدول سن تشريعات لتجريم هذا النوع من السلوكيات الاجرامية وفرض أقصى وأشد العقوبات على مرتكبيها.

في الآونة الأخيرة، وبسبب انتشار تهريب المخدرات من مناطق مختلفة مثل إيران وأفغانستان إلى دول الخليج العربي، فقد حدثت زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال ترويج المخدرات، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الجريمة الأخرى كالسرقة والقتل والاعتصاب، وأمام خطورة هذا الوضع نجد إنَّ المشرع العراقي فرض أشد العقوبات المتمثلة بالإعدام والسجن المؤبد على كل شخص يتاجر بالمخدرات بصورة غير مشروعة بموجب احكام المادة (27) من القانون التي نصت على: «يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من ارتكب أحد الافعال الآتية: أولاً - استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها في

غير الأحوال التي أجازها القانون. ثانياً- أنتج أو صنّع مواداً مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد المتاجرة بها في غير الاحوال التي أجازها القانون. ثالثاً- زرع نباتاً ينتج عنه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استورد أو جلب أو صدّر نباتاً من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها بقصد المتاجرة بها أو المتاجرة ببذورها في غير الاحوال التي أجازها القانون».

الفرع الثاني

أركان جريمة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية

لجريمة ترويج المخدرات والمؤثرات العقلية ثلاثة أركان تتمثل في: أولاً- الركن الشرعي: يقصد به أن يكون الفعل المجرّم منصوص عليه في قانون العقوبات أو القوانين المكملة له، وأن يحدد المشرع له عقوبة، وهذا ما نصت عليه المادة الاولى من قانون العقوبات العراقي التي سبق وأن أشرنا إليها.

مع الاشارة إلى أن المشرع العراقي في قانون رقم (50) لسنة 2017 لم يورد مفردة (ترويج) حينما رسم الآلية التي يتم بموجبها توزيع وايصال المواد المخدرة إلى المتعاطين بموجب المادة (27) منه، على عكس موقف المشرع الاردني الذي نص صراحة على هذا الفعل بمقتضى أحكام المادة (15) من قانون (23) لسنة 2016 التي نصّت على: « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن ألف وخمسمائة دينار ولا تزيد عن خمسة الاف دينار كل من وزّع أو روجّ المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو المستحضرات، ولا يجوز للمحكمة الاخذ بالأسباب المخففة التقديرية في حال التكرار . »

ثانياً- الركن المادي: لا يمكن عدّ ترويج المخدرات جريمة من دون توافر ركنها المادي، وإنّ زراعة المخدرات من الافعال المادية التي تُعدّ ترويجاً لها دون انتظار نتيجتها فيما اذا اسفر عنها انبات النبات أو عدم ازدهاره، بل أن الفعل الجرمي يتحقق بمجرد رمي البذور في الارض، وإن عدول الجاني عن فعلته لا ينتج أثره في عدم قيام

الجريمة إلا قبل أن تكتمل أركان الشروع فيها، أما بعد وقوعها فلا قيمة لهذا العدول⁽⁵⁴⁾.

ولا يقتصر الركن المادي لجريمة زراعة المخدرات على مجرد البذر، بل يشمل جميع الاعمال من الزراعة إلى الحصاد، مع العرض أن جنائية زراعة المخدرات بقصد الاتجار بها تتخذ صوراً عدة منها الانتاج والاستخراج⁽⁵⁵⁾ وإن المادة الاولى من اتفاقية جنيف لسنة 1936 لمكافحة الاتجار غير المشروع في الجواهر الضارة عرّفت مصطلح الاستخراج بقولها: « فصل المخدر من المادة أو المركب الذي يكون ذلك المخدر جزء منه، دون أن تتضمن هذه العملية أي صنع أو تحويل بمعناها الصحيح.

(54) فخري عبد الرزاق الحديثي، شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط2، مكتبة السنهوري، 2007، ص 306

(55) ادوارد غالي الذهبي، جرائم المخدرات في التشريع المصري، المرجع السابق، ص 77.

كما يتخذ الركن المادي لجريمة ترويج المخدرات صورة تصدير

واستيراد مخدرات أو مؤثرات عقلية بطريقة غير مشروعة، إذ رسمت المادة (13) من قانون رقم 50 لسنة 2017 الآلية التي يتم بموجبها استيراد وتصدير المخدرات بصورة مشروعة من خلال وضع الشروط والضوابط الواجب مراعاتها، إذ نصت

**يتخذ الركن المادي لجريمة
ترويج المخدرات صورة تصدير
واستيراد مخدرات أو مؤثرات
عقلية بطريقة غير مشروعة**

على: «أولاً: لا يجوز استيراد المواد المخدرة أو المؤثرة العقلية أو السلائف الكيميائية إلا إذا كانت مسجلة في سجلات وزارة الصحة بتاريخ صدور اجازة الاستيراد وثبتت صلاحيتها للاستعمال ومطابقتها للمواصفات والبيانات الواردة في اجازة الاستيراد بموجب تقرير من مختبرات الرقابة الدوائية. ثانياً: تنظم وزارة الصحة اجراءات التثبت من الصلاحية والمطابقة بتعليمات يصدرها الوزير».

وإن المادة (27) من ذات القانون عالجت جريمة استيراد وتصدير المخدرات بصورة غير مشروعة بقولها: «يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من ارتكب أحد الافعال الآتية: أولاً: استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة او مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها في غير الاحوال التي اجازها القانون».

ويقصد بمفردة «جلب» الواردة في النص أعلاه، ادخال المواد

المخدرة من الخارج إلى اراضي الدولة بأية وسيلة كانت، خلافاً للأحكام المنظمة للاستيراد في القانون، فهو تهريب للمخدرات من خارج حدود الدولة الى داخل اراضيها، فتتخطى المخدرات حدود الدولة البرية أو البحرية أو الجوية والتي يرجع تحديدها الى قواعد القانون الدولي العام بجعل من جريمة الجلب متحققة⁽⁵⁶⁾.

(56) أحمد محمود خليل، جريمة المخدرات، المرجع السابق، ص 67.

أما التصدير فهو اخراج المواد المخدرة أو محاولة اخراجها من اقليم الدولة الى الخارج بصورة غير مشروعة. ويُعد مرتكباً لجريمة الجلب أو التصدير المحظور كل من يصدر منه الفعل التنفيذي أو كل من يسهم فيه بالنقل أو يؤديه لمصلحته، حتى لو لم يتم هو شخصياً بفعل النقل أو الاسهام فيه، أما من يشترك في اي فعل من الافعال بطريق الاتفاق أو التحريض أو المساعدة، فهو شريك فيه يستوي أن تكون عملية الجلب أو التصدير تمت بمعرفة الجاني وكان المخدر بحيازته المادية أو ان العملية تمت لمصلحته⁽⁵⁷⁾.

(57) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات، المرجع السابق، ص 153.

ولا يشكل جريمة مجرد الاتفاق على جلب أو تصدير المخدرات دون البدء بأي عمل تنفيذي، وإنما هذا التصرف يندرج ضمن الاتفاق الجنائي التي نظمت أحكامه المادة (56) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل بقولها: "يعاقب كل عضو في اتفاق جنائي ولو لم يشرع في ارتكاب الجريمة المتفق عليها بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات إذا كانت الجريمة المتفق على ارتكابها جنائية، وبالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة وخمسين ديناراً إذا كانت الجريمة جنحة".

وإن جريمة المتاجرة بالمخدرات وبيعها لها طريقتها الخاصة بالتنفيذ، لأن تجار المخدرات يتخذون احتياطات كافية لتجنب المسؤولية القانونية، فإذا تم الاتفاق على بيع المواد المخدرة فإنه لا يتم تسليم تلك البضاعة المبيعة في نفس وقت انعقاد الصفقة، بل يكون التسليم بصورة غير مباشرة أو يتأخر إلى أن يتم اخفاء المواد بمكان معلوم للمشتري الذي يستطيع اخذها بعد ذلك، أو يستخدمون أشخاصاً بعيدين عن الشبهات كالنساء، ومن ثم فإن عدم

اشتراط ضبط المخدرات عند عقد الصفقة من شأنه أن يسهل اثبات البيع والشراء من خلال أنواع من الأدلة .
لما سبق، فقد جرّم المشرع العراقي نشاط كل شخص شارك بعملية المتاجرة، سواء كان ذلك عن طريق إدارته أو التدخل بإدارته أو تنظيمه أو الانضمام إليه بهدف ارتكاب الأفعال السابقة.
ويتخذ التعامل بالمخدرات أشكالاً عديدة منها الحيازة والسمسة. فمدلول حيازة المخدرات واسع للغاية، فهي تعني السيطرة المادية على المخدرات عن طريق الاحتفاظ بها أو نقلها أو تسليمها أو إخفائها أو إتلافها أو تعاطيها. أما السمسة فتعني الوساطة بين طرفي الصفقة.

ثالثاً-الركن المعنوي: القاعدة العامة هي أنه يكفي لجرائم المخدرات توفير القصد العام، الا اذا كان القانون يشترط توفر القصد الخاص، وقد نصت الفقرة الأولى من المادة الثالثة من اتفاقية 1988 على أنه: "كل طرف في الاتفاقية عليه اتخاذ ما يلزم من تدابير في اطار قانونه الداخلي لتجريم الافعال التي تشكل الركن المادي في جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبمعنى أن يتوفر القصد الجنائي لدى مرتكب الفعل المكون لجريمة الاتجار غير المشروع ويجب أن تتجه ارادة الجاني الى ارتكاب الفعل المادي مع انصراف عمله الى عناصر الجريمة والقصد منها".

فالقصد الجنائي يتحقق بمجرد ارتكاب الجاني الفعل بإرادته وعلمه أن المادة موضوع الركن المادي في الجريمة

فالقصد الجنائي يتحقق بمجرد ارتكاب الجاني الفعل بإرادته وعلمه أن المادة موضوع الركن المادي في الجريمة، من المواد المخدرة المنصوص على تجريمها في القانون، وإنّ هذه المعرفة غير مفترضة، وانما يجب اثباتها بشكل فعّال وبكل الأدلة، كونها الركن المعنوي للجريمة وبالتالي لا يصح افتراضها.

وإن توفر العلم من عدمه يعد من الامور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع من الظروف المعروضة عليه، ولا يكفي لقيام جريمة ترويج المواد المخدرة العلم أن المواد المروّجة من

المواد المحظورة قانوناً، بل لا بد أن يكون فعل الجاني وقع بمحض ارادته واختياره ومن دون أي اكراه.

أما بالنسبة للقصد الخاص، فإنه يتحقق بوجود الباعث لارتكاب الجريمة، فالقصد الخاص يفترض وجود القصد العام بعنصره - العلم والارادة- فضلاً عن اتجاه العلم والارادة الى واقعة اخرى لا تدخل في اركان الجريمة، فالمشرع في بعض الجرائم لا يكتفي بتوافر القصد العام فحسب، بل يطلب الى جانب ذلك توافر القصد الخاص ليرتب عقوبة أشد من تلك المقررة في حالة وجود القصد العام، لأن الجرائم ذات المقاصد الخاصة كالتعاطي والاستعمال الشخصي والاتجار بالمواد المخدرة لا يكفي مجرد القول بتوافر الحياة المادية و علم الجاني بأن ما يحزره محظوراً، بل يجب أن تستظهر توافر القصد الخاص وإلا فإن الحكم معيب وله أوجه قصور.

بعض التشريعات شددت العقوبة في حال إذا كان القصد من أفعال الجاني الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وقد اختلف الفقه حول كيفية تحقق الغرض الاتجار، فذهب اتجاه فقهي إلى أن نية الاتجار لا يمكن أن تتحقق إلا إذا قصد الفاعل احتراف التعامل في المخدر، أي أن يتخذ من التصرف في المخدر نشاطاً معتاداً له⁽⁵⁸⁾.

(58) المرجع السابق ذاته ، ص 154 .

في حين ذهب اتجاه آخر إلى أن الاتجار يتحقق في حال تقديمها للآخرين بمقابل سواء كان هذا المقابل نقدي أو عيني أو منفعة، وبالتالي فإن الاتجار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف يقابل في المادة المخدرة ولا يجوز التزام القصد الضيق للإتجار الذي حدده القانون التجاري⁽⁵⁹⁾ وبدورنا نؤيد ما ذهب إليه الاتجاه الثاني، إذ إن القصد الخاص في جريمة الاتجار بالمخدرات يتوفر متى ما قام الشخص بطرح المادة المخدرة للتداول بين الناس والحصول على ارباح من ذلك السلوك الاجرامي دون أن يكون محترفاً أو معتاداً على الاتجار بهذه الآفة الفتاكة.

(59) عبد القادر الشيخ، شرح قانون المخدرات السوري رقم 2 لسنة 1993، دون مكان ولا سنة نشر.

المبحث الرابع

موقف المشرع العراقي من مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية يُعد المشرع العراقي الأسبق بين التشريعات العربية والأجنبية في تشريع قانون يُعنى بمكافحة المخدرات، وآخرها قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017، الذي صدر بهدف مواكبة آخر الاتجاهات الحديثة التي أقرتها التشريعات الدولية وضم أحكام أخرى اقتضتها الضرورة وتبديل تلك التي لم تعد تتفق مع ما هو وارد في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها واتفاقية الأمم المتحدة للمؤثرات العقلية لسنة 1971 وتعديلاتها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، فقد أدرك المشرع العراقي أن نجاح أي استراتيجية لمكافحة المخدرات لا ينبغي أن يعتمد فقط على القوانين الرادعة، بل يجب أن يوازن بين الإجراءات الوقائية والتدابير العقابية لكبح ظاهرة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن أجل الالمام بهذا الموضوع فقد قسمنا هذا المبحث على مطلبين وعلى الوجه الآتي:

المطلب الاول

الطرق الوقائية للحيلولة دون انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية بهدف بناء أي مجتمع سليم ومعافى فإن الأمر يقتضي التركيز على مسألة بناء الإنسان واعطائه الأهمية القصوى، فمن المشاكل الخطيرة التي تدمر المجتمع هي مشكلة المخدرات، وحرصاً من المشرع العراقي على مكافحة جريمة المخدرات فقد نصت المادة (3/أولاً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 على تأسيس الهيئة الوطنية العليا لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة وتتألف من وزير الصحة رئيساً ووكيل وزارة الداخلية نائب للرئيس ومدير عام الأمور الفنية في وزارة الصحة والمستشار الوطني للصحة النفسية وممثل عن كل من الجهات التالية من ذوي

الخبرة والاختصاص في شؤون المخدرات لا تقل درجته عن مدير عام أعضاء وهم : الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووزارة العدل ووزارة المالية/ الهيئة العامة للكمارك ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة الزراعة وجهاز المخبرات الوطني العراقي وشرطة الكمارك والمديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني فضلاً عن مدير البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة ومدير عام دائرة الطب العدلي ونقابة الصيدالة وممثل عن الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في اقليم كوردستان.

وتجتمع الهيئة مرة واحدة في الاقل كل شهر بدعوة من رئيسها، ويكتمل نصابها بحضور ثلثي عدد أعضائها وتتخذ القرارات بالتصويت وبأكثرية عدد الحاضرين وإذا تساوت الأصوات فيرجح الجانب الذي يصوت معه الرئيس.

وقد نص القانون في الفصل التاسع منه على جملة تدابير لمعالجة المدمنين إذ أجازت المادة (39) منه للمحكمة بدلاً من أن تفرض العقوبة المنصوص عليها في المادة (33) من القانون أن تقرر ما تراه مناسباً بإيداع من يثبت إدمانه على المخدرات أو المؤثرات العقلية في احدى المؤسسات الصحية التي تنشأ لهذا الغرض ليعالج فيها إلى أن ترفع اللجنة المختصة ببحث حالة المودع تقريراً عن حالته الى المحكمة لتقرر الافراج عنه أو الاستمرار بإيداعه لمدة أو مدد اخرى.

وللمحكمة صلاحية إلزام من يثبت تعاطيه المواد المخدرة بمراجعة عيادة (نفسية — اجتماعية) تنشأ لهذا الغرض مرة أو مرتين في الاسبوع لمساعدته على التخلص من عادة التعاطي إلى أن يرفع الطبيب المكلف بمساعدته تقريراً عن حالته إلى المحكمة لتقرر وقف مراجعته أو استمرارها لمدة أو مدد أخرى، ولا يجوز أن يتأخر رفع التقرير عن تسعين يوماً من تاريخ بدء المريض بمراجعة

تلك العيادة.

وللمحكمة صلاحية إلزام من يتقرر الافراج عنه من المؤسسة الصحية بمراجعة عيادة (نفسية — اجتماعية)، وتشكل في وزارة الصحة لجان طبية متخصصة للعمل على تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في القانون.

وإذا رفض المحكوم عليه العلاج المقرر فللمحكمة إيداعه مكان الحبس بالمدة المنصوص عليها في المادة (33) من القانون، ولا تقام الدعوى الجزائية على من يتقدم من متعاطي المخدرات من تلقاء نفسه للعلاج في المستشفى المختصة بعلاج المدمنين، ويوضع المريض تحت الملاحظة في المؤسسة الصحية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، وتمدد المؤسسة الصحية بقاء المريض لمدة مئة وثمانين يوماً إذا رأت حاجته للعلاج تقتضي ذلك وتتولى الهيئة وضع السياسة العامة لاستيراد أي نوع من المخدرات والتنسيق والتعاون بين الوزارات المختصة في شؤون المخدرات ووضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات ونشر التوعية العامة بمخاطر تعاطي المخدرات وتشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مكافحة المخدرات .

ولغرض معالجة ظاهرة الإدمان على المخدرات، فإن المشرع العراقي ألزم وزارة الصحة وفقاً لأحكام المادة (48) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية النافذ بإنشاء وتطوير الوحدات العلاجية الخاصة بمعالجة المدمنين وتوفير عيادات نفسية لمعالجة متعاطي المواد المخدرة وتأهيل الملاكات الطبية لمعالجة المدمنين لغرض استعادة لياقتهم الصحية الكاملة بدنياً وعقلياً واجتماعياً.

المطلب الثاني

السياسة العقابية لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

لقد تبنى المشرع العراقي سياسات عقابية قائمة على التركيز على جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية، وهو اتجاه يتوافق مع

(60) صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات دراسة مقارنة، المرجع السابق، ص 169

(61) وجدان رحم خضير الفزع، دور القوانين في مكافحة المخدرات العراق نموذجاً، بحث منشور في مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية، جامعة سامراء، العدد (67) المجلد (17)، 2021، ص 1397.

خطورة هذه الجرائم والضرر بصحة وسلامة المجتمع⁽⁶⁰⁾. إذ فرض المشرع عقوبة الإعدام، وهي من أقسى العقوبات في التشريع الجنائي، وتتمثل في ازهاق روح المحكوم عليه والانهاء الدائم لوجوده في المجتمع⁽⁶¹⁾، أو السجن المؤبد بموجب نص المادة (27) من القانون التي نصت على: «يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية: أولاً - استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثانياً- أنتج أو صنع مواداً مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد المتاجرة بها في غير الاحوال التي أجازها القانون. ثالثاً- زرع نباتاً ينتج عنه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استورد أو جلب أو صدر نباتاً من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها بقصد المتاجرة بها أو المتاجرة ببذورها في غير الاحوال التي أجازها القانون».

واستناداً لنص المادة (28) من القانون المتضمنة: « يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت وبغرامة لا تقل عن (1000000) عشرة ملايين دينار ولا تزيد على (30000000) ثلاثين مليون دينار كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية: أولاً- حاز أو احرز أو اشترى أو باع أو تملك مواداً مخدرةً أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية مدرجة ضمن جدول رقم (1) من هذا القانون أو نباتاً من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلمها أو تسلمها أو نقلها أو تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأية صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك بقصد الاتجار فيها بأية صورة وذلك في غير الاحوال التي أجازها القانون . ثانياً- قدم للتعاطي مواد مخدرة أو مؤثرة عقلياً أو أسهم أو شجع على تعاطيها في غير الأحوال التي أجازها القانون. ثالثاً- اجيز له حيازة مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية مدرجة ضمن الجدول رقم (3، 2، 1) لاستعمالها في غرض معين وتصرّف فيها خلافاً لذلك الغرض. رابعاً- أدار أو أعد

أو هياً مكاناً لتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية. خامساً -أغوى حدثاً أو شجع زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة على تعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية».

في حين نصت الفقرة (سادساً) من المادة اعلاه على: « يعاقب بالحبس الشديد وبغرامة لا تقل عن (5000000) خمسة ملايين ولا تزيد (10000000) عشرة ملايين دينار كل من: 1-حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو تملك مواداً مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية مدرجة ضمن الجدول رقم (5، 4، 3، 2) من هذا القانون أو سلمها أو تسلمها أو نقلها أو تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأية صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك بقصد الاتجار فيها بأية صورة وذلك في غير الأحوال التي اجازها القانون. 2-يعاقب بذات العقوبة المدرجة في الفقرة سادسا من هذه المادة من حاز أو أحرز أو اشترى أو باع أو تملك موادا مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية أو نباتاً من النباتات التي تنتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلمها أو تسلمها أو نقلها أو تنازل عنها أو تبادل فيها أو صرفها بأية صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك بقصد الاتجار فيها بأية صورة وذلك في غير الاحوال التي اجازها القانون للمواد المدرجة ضمن الجداول المتبقية من هذا القانون وهي (10، 9، 8، 7، 6، 5، 4) المرفقة بهذا القانون ».

أما المادة (30/أولاً) من القانون فقد نصت على: « يعاقب بالسجن المؤقت كل من اعتدى على موظف أو مكلف بخدمة عامة من القائمين على تنفيذ القانون أو قاومهم بالقوة أو العنف أو السلاح أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ».

ونصت الفقرة (ثانياً) من المادة أعلاه على: « تكون عقوبة السجن المؤبد إذا تحققت احدى الحالات الآتية: أ-إذا نشأ عن الاعتداء المنصوص عليه في البند (أولاً) من هذه المادة عاهة مستديمة. ب-إذا كان الفاعل من الموظفين المنوط بهم مكافحة الاجرام أو

حفظ الامن العام”.

ونصت المادة (31) من القانون على: « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (3) ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (3000000) ثلاثة ملايين ولا تزيد على (5000000) خمسة ملايين دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين ومنع مزاولة المهنة لمدة (1) سنة كل طبيب اعطى وصفة طبية لصرف مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية لغير أغراض العلاج الطبي مع علمه بذلك ».

ونصت المادة (32) من القانون على: « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (1) سنة واحدة ولا تزيد على (3) ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن (5000000) خمسة ملايين ولا تزيد على (10000000) عشرة ملايين كل من استورد أو انتج أو صنع أو حاز أو احرز أو اشترى مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية أو زرع نباتاً من النباتات التي ينتج عنها مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو اشتراها بقصد التعاطي والاستعمال الشخصي».

ونصت المادة (33/أولاً) من القانون على: « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن (6) ستة أشهر ولا تزيد عن (2) سنتين وبغرامة لا تقل عن (3000000) ثلاث ملايين دينار ولا تزيد على (5000000) خمسة ملايين دينار كل من: أ-سمح للغير بتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية في أي مكان عائد له ولو كان بدون مقابل. ب- ضبط في أي مكان أعداً أو هياً لتعاطي المخدرات أو المؤثرات العقلية وكان يجري تعاطيها مع علمه بذلك ولا يسري حكم هذه الفقرة على الزوج أو الزوجة أو اصول أو فروع من أعد أو هياً المكان المذكور أو من يسكنه. ثانياً: أ-يعاقب بغرامة لا تقل عن (2000000) مليوني دينار ولا تزيد على (5000000) خمسة ملايين دينار كل من حاز أو احرز مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بكميات تزيد على الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن أو تقل عنها بشرط أن لا تزيد الفروق على ما يأتي 1:- (10%) عشرة من المئة من الكميات التي لا تزيد على

غرام واحد. 2- (5%) خمسة من المئة من الكميات التي تزيد عن غرام واحد وحتى (25) غرام بشرط عدم زيادة مقدار السماح على (25) ملي غرام. 3- (2%) اثنان من المئة من الكميات التي تزيد على (25) غرام. 4- (5%) خمسة من المئة من المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية السائلة أيا كان مقدارها.

ب- تكون العقوبة في حالة العود الحبس وغرامة لا تقل عن (5000000) خمسة ملايين دينار ولا تزيد عن (10000000) عشرة ملايين دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ثالثاً: يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من البند (ثانياً) من هذه المادة كل من علم بوجود النباتات المخدرة المنصوص عليها في هذا القانون مزروعة في مكان ما لأغراض غير مشروعة ولم يبادر إلى الاخبار عنها».

الخاتمة

بعد أن شارفنا على الانتهاء من مسيرة البحث المتواضعة بشأن المسؤولية القانونية المترتبة عن تعاطي وترويج المخدرات والمؤثرات العقلية، توصلنا إلى جملة من النتائج والمقترحات:

أولاً/ النتائج:

1- قلة الرقابة على الصيدليات والمذاخر وسهولة الحصول على الأدوية من بعض المضمدين أحد الأسباب التي أدت الى انتشار تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية والإدمان عليها.

2- إنَّ لوسائل الإعلام من صحفٍ واذاعاتٍ وقنواتٍ تلفزيونيةٍ دور مؤثر وفعال في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات من خلال زيادة الوعي الاجتماعي والثقافة لأفراد المجتمع بخطورة ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع.

3- سهولة توافر المخدرات في العراق وضعف السيطرة على منافذ العرض والبيع وكذلك الضعف في تطبيق القانون بحق المتجاوزين من الأسباب التي أدت الى زيادة استعمال المواد المخدرة والمسببة

للإدمان في العراق.

4- إن المشرع العراقي في قانون رقم (50) لسنة 2017 أورد عقوبات متفاوتة تتراوح شدتها بين الإعدام إلى الحبس في سبيل مواجهة مكافحة المخدرات.

5- لا يوجد نص صريح في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 يجرم التعامل مع المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية، ولكنه نصّ على سريان القانون على كل شخص يرتكب جريمة مخدرات في الخارج ويتم القبض عليه في العراق بموجب المادة (13) منه، وإن موقف المشرع جدير بالثناء، حيث أن تجريم المخدرات يتطلب تشريعات مرنة، على عكس أحكام قانون العقوبات التي تتسم بالركود، إذ إنّ تعريف المخدرات يتطلب خبرة طبية قد يفتقر إليها المشرعون، وبالتالي لا داعي للنص عليه في قانون العقوبات.

ثانياً/ التوصيات:

1- من الضروريّ تشديد الرقابة على الصيدليات والمذاخر والمضمدين للحد من انتشار العقاقير المخدرة، ومنعها من بيع الأدوية المسكنة إلا بوصفة طبية وأن يكون للأطباء مهام جسيمة لتبصير المواطنين بمخاطر المخدرات والأضرار الناجمة عنها واجراءات الوقاية والعلاج.

2- تأسيس المزيد من المؤسسات والمراكز البحثية التي تتولى دراسة الظواهر المهددة للأمن الاقتصادي مثل العنف والإدمان والطلاق والأمراض النفسية.

3- تفعيل دور المؤسسات الدينية في مكافحة المخدرات من خلال الخطب والوعظ والارشاد.

4- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في الإسهام والتوعية الارشادية بمخاطر المخدرات والأضرار الصحية الناجمة عنها وانعاش مستوى التعليم والانتقال به الكترونياً للمراحل كلها.

- 5- تشديد رقابة الدولة وتطوير اجراءاتها على المزارع المشتبه بها بزراعة المخدرات أو التي تدخل في صناعة المسكنات على أن يتم ذلك بالتنسيق مع العشائر والجمعيات الفلاحية.
 - 6- دعوة الجهات الحكومية الى توفير وسائل اللهو الايجابية كالنوادي الرياضية والنشاطات الفنية بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الشباب.
 - 7- دعوة السلطة القضائية الى تشديد فرض العقوبة من خلال اعتماد الحد الاعلى للعقوبات المنصوص عليها في القانون.
 - 8- ضرورة التركيز على التصدير والاستيراد في منح الاجازة وتدقيق جميع الاجازات الممنوحة سابقاً وتطبيق نصوص رقم (50) لسنة 2017 بصورة حرفية.
- وأخيراً، فلا أحسب أنني قد أعطيتُ هذا الموضوع العامَ حقَّه، وإنما بذلتُ ما في جهدي؛ فإن كان من توفيقٍ فمن الله، وإن كان من خطأ أو نسيان فمني ومن الشيطان.

المصادر

أولاً: الكتب :

- 1- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، مجلد1، ط8، بيروت، 2014.
- 2- أحمد عبد العزيز الأصفر، عوامل انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع العربي، (ب.د.ن)، ط1، الرياض، 2004.
- 3- ادوارد غالي الذهبي، جرائم المخدرات في التشريع المصري، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 1978.
- 4- انطوان البستاني، المخدرات اعرف عنها وتجنبها، المكتبة الشرقية، بيروت، 1979.
- 5- حسن أكرم نشأت، علم الانثروبولوجيا الجنائي، دار الثقافة

- للتنشر والتوزيع، عمان، ط2، 2011، ص83 .
- 6- سمير محمد عبد الغني، مبادئ مكافحة المخدرات « الادمان والمكافحة» استراتيجية المواجهة، ط1، دار الكتب القانونية - دار شتات للنشر والبرمجيات، 2010.
- 7- صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات « دراسة مقارنة»، بغداد، مطبعة الاديب، 1984.
- 8- عبد كاظم الزيدي، مكافحة المخدرات في القانون العراقي، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2018.
- 9- عفاف عبد المنعم، الادمان، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1998.
- 10- عماد فتاح اسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات بين العلاج والتجريم، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2017.
- 11- عوض محمد، قانون العقوبات الخاص بجرائم المخدرات والتهريب الجمركي والنقدي، القاهرة: المكتب المصري الحديث 1996.
- 12- كمال علي، النفس انفعالاتها وامراضها وعلاجها، ج2، ط6، بغداد، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، 1998.
- 13- لويس معلوف، المنجد في اللغة، منشورات ذوي القربى، 2009، ص 170 .
- 14- محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1980.
- 15- محمد رفعت، ادمان المخدرات أضرارها وعلاجها، ط3، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
- 16- محمد زكي ابو عامر، دراسة في علم الاجرام والعقاب، بيروت، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1982.

- 17- محمد عبد، جريمة تعاطي المخدرات في القانون المقارن، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الامنية والتدريب، السعودية، الرياض
- 18- محمد مرعي صعب، جرائم المخدرات، مج 1، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2007.
- 19- مصطفى مجدي هرجه، جرائم المخدرات في ضوء الفقه والقضاء، الاسكندرية، دار المطبوعات الجامعية، 1992.
- 20- موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم (50) لسنة 2017، دراسة فقهية قضائية مقارنة، ط1، بغداد، دار السنهوري للنشر، 2018.
- 21- نبيل صقر، جرائم المخدرات في التشريع الجزائري، دار الهدى، 2006.

ثانيا: الرسائل والاطاريح :

- 1- أحمد قبلي، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر
- 2- بوراوي شرف الدين، جريمة تعاطي وترويج المخدرات في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014.
- 3- فوزي جيماي، السياسة الجنائية لمكافحة المخدرات في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، بن عكنون، 2013، ص31.
- 4- ميسون خلف حمدان، جرائم المخدرات في القانون العراقي «دراسة مقارنة»، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق- جامعة النهرين، 2007.

ثالثاً: البحوث والمقالات:

- 1- عصام عبد الله ، حماية المجتمع من خطر المخدرات من خلال السنة والسيرة النبوية، بحث منشور في مجلة مركز بحوث القرآن والسنة النبوية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، السودان، العدد الثاني، 2015.
- 2- علي غني عباس؛ ذو الفقار علي رسن، مدى استجابة القوانين العراقية لمتطلبات الاتفاقية الدولية لمكافحة جريمة المخدرات، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الـ (12)، كلية المنصور الجامعة، 2013.
- 3- كاظم عبد الله الشمري، جرائم حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية في القانون العراقي دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة المنارة، جامعة آل البيت، الاردن، المجلد 25، العدد الثالث.
- 4- كاميران حامد طوران، «المخدرات عوامل انتشارها وآثارها»، مجلة الحوار، سنة 2012.
- 5- مجيد مجهول درويش، التنظيم القانوني لدور الادارة في مكافحة المخدرات، مقال منشور في مجلة اوروك للعلوم الانسانية، العدد الاول، المجلد الحادي عشر، جامعة المشنى ، 2018 .
- 6- وجدان رحم خضير الفزع، دور القوانين في مكافحة المخدرات العراق نموذجاً، بحث منشور في مجلة سر من رأى للدراسات الانسانية، جامعة سامراء، العدد (67) المجلد (17)، 2021.
- 7- وسام محمد خليفة وعمار رجب معيشر مجيد، السياسة الجنائية للمشرع العراقي لمواجهة المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء القانون رقم (50) لسنة 2017، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العدد الثاني، المجلد الثامن، 2019.

رابعاً : المواقع الالكترونية :

- ادمان المخدرات، منشور على الموقع الالكتروني -www. Theca-
https:// : binarabic.com
- أسباب تعاطي المخدرات، منشور على الموقع الالكتروني:
com.Sandnet18.WWW

خامساً : القوانين :

- 1- قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل .
- 2- قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 .
- 3- قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المصري رقم (182) لسنة 1960 المعدل بالقانون رقم (122) لسنة 1989 .
- 4- قانون المخدرات والمؤهلات العقلية الاردني رقم (23) لسنة 2016 المعدل

استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة توافقا مع تحديات جائحة COVID-19 من وجهة نظر المدرء والمدرسين ومستشاري التربية (دراسة ميدانية)

*جامعة زيان عاشور بالجلفة /

الجزائر

psyc.aicha@gmail.com

د. عيشة علة *
باحثة من الجزائر

ملخص :

الهدف من هذه الدراسة هو تحديد استراتيجيات الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة في ظل جائحة COVID-19: من وجهة نظر المدرء والمدرسين ومستشاري التربية، وأيضا طبيعة الفروق حسب المتغيرات الديموغرافية التالية: (الوظيفة). وقد اشتملت أدوات الدراسة على مقياس استراتيجيات الوقاية من تعاطي المخدرات المتنوعة في المدرسة من إعداد الباحثة، تم اعتماد المنهج الوصفي، وقد أسفرت الدراسة على النتائج التالية: - يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات في ظل تحديات انتشار فيروس كوفيد-19 لدى المبحوثين من المبحوثين. ليس هناك اختلاف دال إحصائيا عند ($\alpha \geq 0.01$) في إدراك المستجيبين لدور المدرسة في الحد من تعاطي المخدرات حسب طبيعة الوظيفة.

كلمات مفتاحية : استراتيجية الوقاية؛ تعاطي المخدرات بالمدرسة؛ COVID-19؛ المدرء والمدرسين ومستشاري التربية.

The Strategy Of Prevention Drug Abuse In The School In Line With The Challenges Of The COVID-19 Pandemic From The Point Of View Administrators & Teacher's & Education Advisers- A field study-

Dr. Aicha Alla

University of Djelfa – Algeria

ABSTRACT

The objective of the present study is to identify strategies of preventing drug abuse in the school in line with the challenges of the COVID-19 pandemic from the point of view administrators & teacher's & education advisers, as well as the nature of the differences according to the following demographic variables: (Job), The study tools included the scale drug abuse prevention strategies in prepared by the researcher (2022), the descriptive approach was adopted, and the study resulted in the following results:

It can guess the grade of grades the preventing drug abuse in the school in line with the challenges of the COVID-19 pandemic from the point of view administrators & teacher's & education advisers through dimensions.

There aren't statistically significant differences at a level of ($\alpha \leq 0.01$) in mean grades In the respondents' perception of the role of the school in reducing drug use depending According a variables (Job)

KEY WORDS:: Strategy; Drug Abuse in the School; COVID-19; Administrators & Teacher's & Education Advisers.

مقدمة

تُعد هذه الدراسة الاستكشافية محاولة للتحقق من دور المدرسة في الوقاية من تعاطي المخدرات من وجهة نظر المدراء والمدرسين ومستشاري التربية، لأنَّ التلاميذ والطلبة يقضون معظم وقتهم الجيد في المدرسة عبر المراحل الثلاث كما تهدف هذه الورقة إلى دراسة إمكانية وجود تحديات واستراتيجيات تدعم وتعزز ثقافة الوقاية الصحية من المخدرات في المدارس بمدينة الجلفة؛ إذ تُعد هذه الأخيرة مساحة مميزة لتطوير الوقاية وتعزيز الصحة؛ ومع ذلك فإنَّ دور التعليم وكذلك تعزيز الإجراءات الوقائية من المدراء والمدرسين ومستشاري التربية غير واضح؛ الا اذا كان هناك اتفاق وتفاعل فعال بين أفراد المجتمع المدرسي يسوده الانضباط والصرامة لحفظ بيئة مدرسية آمنة.

الإشكالية:

تعرض هذه الورقة نتائج البحث العملي الذي سيتم إجراؤها في بعض المدارس الحكومية في مدينة الجلفة حول العوامل التي قد تعيق تطوير الإجراءات الوقائية في المدرسة وكذلك الإجراءات الممكنة وذات الصلة وفقا لوجهة نظر المستجيبين أفراد العينة. وسيتم استخدام أداة للبحث في الغرض المراد دراسته، وللخروج بنتائج واقتراحات بناءة؛ والتي تسمح بتقييم تصريحاتهم من خلال تحديد العوامل التي تعيق الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة والعناصر التي يمكن أن تدعم عمليات التدريب لهؤلاء المهنيين؛ ولأنَّ النظر في المعرفة والتمثيلات الاجتماعية للمدراء والمدرسين ومستشاري التربية وكذلك العوامل التي تعيق تنفيذ الأنشطة التعليمية قد يسهل تطوير مشاريع وبرامج الوقاية من تعاطي المخدرات في المدارس؛ وموضوع البحث الحالي له أهميته الحيوية في مستوى المعالجة النظرية والسياسيولوجيا بحكم أنَّها تتفاعل فيما بينها لتشكل في سياقها الواقعي للظاهرة موضوع البحث، وهذا من خلال الاجابة عن التساؤلات البحثية التالية:

- هل يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات في ظل تحديات انتشار فيروس كوفيد-19؟
 - هل هناك اختلاف دال إحصائياً عند $(\alpha \geq 0.01)$ في إدراك المستجيبين لدور المدرسة في الحد من تعاطي المخدرات حسب طبيعة الوظيفة؟
- الفرضيات:

1. يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات في ظل تحديات انتشار فيروس كوفيد-19 لدى المبحوثين من المحاور.
 2. هناك اختلاف دال إحصائياً عند $(\alpha \geq 0.01)$ في إدراك المستجيبين لدور المدرسة في الحد من تعاطي المخدرات حسب طبيعة الوظيفة
- I. الإطار النظري:

أولاً- مفهوم الوقاية Prevention: نظر (الرميح، 2004) إلى الوقاية بناءً على دورها الوظيفي،⁽¹⁾ إذ عدها إشارة إلى فعل مخطط تقوم به تحسباً لظهور مشكلة معينة، أو مضاعفات لمشكلة كانت قائمة أصلاً، وذلك بغرض الإعاقة الجزئية أو الكاملة للمشكلة ولمضاعفتها، أو للمشكلة والمضاعفات معاً.

ووفقاً لمفهوم الوقاية في الطب وما جاء في كتب اللغة والتفسير القرآنية عرفها (الحدي، 1999) بأنها⁽²⁾ فرط صيانة فطرة الإنسان وحمايتها من الانحراف، ومتابعة النفس الإنسانية بالتوجيهات الإسلامية الربانية، عن طريق أخذ الاحتياطات والتدابير الشرعية التي تمنع من التردّي في خباثت العقائد والأخلاق وسائر الأعمال، ليظل على الصراط المستقيم، مهتدياً للتي أقوم في كل جانب من جوانب حياته⁽³⁾.

ويقصد بها أيضاً⁽⁴⁾ الإجراءات المتخذة لمنع حدوث الأمراض أو وقف انتشارها وهي من المبادئ الأساسية الواجب اتباعها للمحافظة على صحة الافراد كواحدة من الاجراءات التي تعتمد عليها الإدارات

(1) مرّح نجم العطوي، دور المدرسة في وقاية الطلاب من تعاطي المخدرات من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية (دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية والأهلية - ذكور- في منطقة تبوك ومحافظه جدة) رسالة ماجستير علم الاجتماع منشورة، جامعة مؤتة. ص 32.

(2) عبير نجم عبد الله الخالدي،
المخدرات الرقمية وتداعياتها على
المراهق وسبل الوقاية والعلاج، مجلة
ابحاث البصرة للعلوم الانسانية،
المجلد 44، ع 4، 2019، ص 263.

الصحية للمحافظة على الصحة العامة⁽²⁾.

ثانياً: - مفهوم تعاطي:

التعاطي في الاصطلاح: هو (التناول غير المشروع للمخدرات
بطريقة غير منتظمة وغير دورية يتعاطاها الأفراد من أجل إحداث

**التعاطي في الاصطلاح: هو
التناول غير المشروع للمخدرات
بطريقة غير منتظمة وغير
دورية يتعاطاها الأفراد من أجل
إحداث تغيير في المزاج أو في
الحالة العقلية، ولكنه لا يصل
إلى حد الاعتماد التام عليها»**

تغيير في المزاج أو في الحالة العقلية، ولكنه لا
يصل إلى حد الاعتماد التام عليها»

التعريف الإجرائي للتعاطي: العمل الذي يعتمد إليه
الشخص لتناول أي نوع من العقاقير المخدرة مثل
الحبوب المخدرة والحشيش، الهيرويين، وغيرها
بأي وسيلة من وسائل تزويد الجسم سواء كان آكلاً،
أو شرباً أو شماً، أو حقناً.

(3) خالد طه محمد ظاهر، واقع
ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات في
المجتمع الفلسطيني خلال جائحة
كورونا، مجلة ابن خلدون للدراسات
والبحوث، المجلد الأول، ع 1، 2021،
ص 298.

ويعرف خالد طه التعاطي بأنه (تناول المادة المخدرة يكون بشكل
متكرر وأنّ الشخص المتعاطي يسعى للحصول على المادة المخدرة
بأي وسيلة وبأي ثمن)⁽³⁾.

ثالثاً: - مفهوم المخدرات: عرفت لجنة المخدرات في الأمم المتحدة

**تعريف المخدرات يتم بناءً على
التعريف العلمي أنّها "مواد
كيميائية تسبب في غياب
الوعي لمتناولها مع تسكين
الآلام، ومن الناحية القانونية
يتم تعريف المخدرات على أنّها
مواد تسمم الجهاز العصبي
والإنسان وفقدان تناولها
التواصل مع المحيطين به"**

بأنها كل مادة خام أو مستحضر تحتوي على عناصر
منومة أو مسكنة من شأنها عند استعمالها في غير
الأغراض الطبية أو الصناعية أن تؤدي إلى حالة من
التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع
جسمانياً أو نفسياً أو اجتماعياً⁽⁴⁾.

بينما يرى صافي (2015) بأن تعريف المخدرات يتم
بناءً على التعريف العلمي أنّها مواد كيميائية تسبب
في غياب الوعي لمتناولها مع تسكين الآلام، ومن
الناحية القانونية يتم تعريف المخدرات على أنّها

(4) ايمان احمد محمد علي، دور
المرشد الطلابي في الجامعات لوقاية
الشباب من تعاطي المخدرات (ولاية
الخرطوم نموذجاً)، مجلة الآداب، ع
138، 2021، ص 401.

مواد تسمم الجهاز العصبي والإنسان وفقدان تناولها التواصل مع
المحيطين به، الأمر الذي جعل القانون يمنع زراعتها وإنتاجها وحتى
تداولها، ولا يتم استعمالها إلا بترخيص وتمت الرقابة الأمنية⁽⁵⁾.

(5) نسرين جواد شرقي، دور

بينما يعرفها (سيد أحمد، 2021) بأنّها أي مادة كانت كيميائية تستخدم

لغير أعراضها الطبية والتي عند دخولها إلى الجسم تؤدي إلى فقدان كلي أو جزئي لإدراك الفرد وبصفة مؤقتة وهذا فقدان يكون بحسب النوع والكمية مما ينعكس سلباً على الفرد والمجتمع⁽⁶⁾.

بينما تعرفها غدير بأنها «اختلاف وتصنيف المخدرات حسب المواد المتكونة منها ومحتوياتها سواء كانت كيميائية أو طبيعية، وتميزها بمسميات متجددة بهدف جلب وصيد أكبر عدد ممكن من الأشخاص»⁽⁷⁾.

1- أنواع المخدرات⁽⁸⁾: لقد كثرت أنواع المخدرات وأشكالها في الآونة الأخيرة حتى أصبح من الصعب حصرها ووجه الاختلاف في تصنيف كل تلك الأنواع ينبع من اختلاف زاوية النظر إليها لذلك سنكتفي بذكر تصنيف منظمة الصحة العالمية:

- مجموعة العقاقير المنبهة: مثل الكافيين والنيكوتين والكوكايين والامفيتامينات مثل البتردين وركسي ومثادين
- مجموعة العقاقير المهدئة: وتشمل المخدرات مثل الهيروين والافيون وبعض المركبات الصناعية مثل الميثاون والكحول.
- مجموعة العقاقير المثيرة للأخايل (المغيبات) ويأتي على رأسها القنب الهندي الذي يستخرج منه الحشيش والماريغوانا.

وهناك نوع آخر من المخدرات هو:

4- المخدرات الرقمية Digital drug addiction إذ عرّفها (أبراهيم، 2016): هي أحدث وسائل الادمان بين البشر تعتمد على جرعات موسيقية صاخبة توحى بنشوة التعاطي بين الشباب وتعطيهم احساساً بالسعادة غير الدائمة، إذ تحدث على الحالة المزاجية للشخص تحاكي تأثير الحشيش والكوكايين يتم الاستماع إليها عن طريق سماعات الأذن ويقوم الدماغ بدمج الاشارتين مما ينتج عنه الاحساس بصوت ثالث يدعى (binaural beat) وتؤدي هذه الموسيقى إلى خلق أوهام لدى الشخص المتلقي وتنقله إلى حالة اللاوعي وتهدهه بفقدان التوازن النفسي والجسدي⁽⁹⁾.

المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات "المدرسة نموذجاً"، المؤتمر العلمي السنوي حول الصحة النفسية، 2018، ص 80.

(6) سيد أحمد بن لحبيب، ويسمى حداد، دور المدرسة الجزائرية في الوقاية من انتشار ظاهرة المخدرات (دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري المتوسطات بمدينة تمنراست) مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 3 ع3، 2021، ص 86.

(7) غدير وجيه اسماعيل سويحل، العوامل المؤدية الى زيادة أنواع المخدرات في المجتمع الأردني ودورها في ارتفاع معدلات الجريمة من وجهة نظر الخاضعين للعلاج في مراكز الادمان، رسالة دكتوراه علم الجريمة غير منشورة، جامعة مؤتة. 2021. ص 7.

(8) خالد احمد الصرايرة، اتجاهات طلبة جامعة الاسراء الخاصة في المملكة الاردنية الهاشمية نحو العزوف عن تعاطي المخدرات والادمان عليها، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد 02، 2009، ص ص 13-14.

(9) على محسن ياس العامري، واقع المخدرات الرقمية والتقليدية في الحرم الجامعي، مجلة نسق، ع29، 2021، ص ص 194.

بينما عرفها (محمد، 2018): بأنها (1) ذبذبات صوتية تتراوح أمواجها ما بين ألفا ثم بيتا وبيتا وصولاً إلى دلتا، ويؤدم الاستماع إليها لمدة طويلة إلى أحاسيس عدة كالنعاس أو اليقظة الشديدة أو الدوخة أو الارتخاء العصبي والانعراج⁽¹⁰⁾.

2- تأثير جائحة COVID-19 في ممارسات استخدام المواد المخدرة: لقد شكلت جائحة كوفيد-19 للعالم العديد من التحديات، يمكن توقع أن يؤثر بعضها تأثيراً عميقاً في ممارسات استخدام المواد المخدرة، لا سيما لدى التلاميذ المتعاطين لمختلف المخدرات سواء التقليدية أو الرقمية.

تسبب الوباء في انتكاسة اقتصادية كبيرة للعالم، مما تسبب ضغوطاً مالية هائلة للعديد من الأسر تجسدت في فقدان فرص العمل، وانخفاض الدخل، والديون التي قد تكون متكبدة حديثاً أو موجودة بالفعل. أظهرت الأبحاث أن مثل هذه الظروف المجهددة في الأسرة يمكن أن يكون تأثيرها سلبياً على العلاقات بين الوالدين والطفل وتزيد من خطر الإصابة بحالات الصحة العقلية وتعاطي المخدرات لدى المراهقين أيضاً، كما أنه أدى إغلاق المدارس والكلية ونقص التواصل مع الأقران إلى تعطيل حياتهم اليومية بشكل ملحوظ وخطر، مما زاد من الاحباطات التعليمية والاضطرابات النمائية والعاطفية؛ وتميل أسر التلاميذ الذين يتعاطون المخدرات بمختلف أنواعها إلى زيادة الاختلال الوظيفي، ومعدلات أعلى من العنف المنزلي، وإساءة معاملة الأطفال، بالتالي الاضطرار إلى قضاء المزيد من الوقت في مثل هذه البيئة هو سبب آخر لشعور المراهقين بالتوتر وإظهار سلوكاً عدائياً أو الإصابة باضطرابات نفسية، واتجاههم نحو البحث عن المواد لإيجاد الراحة. ونظراً لغياب الأنشطة الخارجية والرياضة والتفاعلات الصحية الأخرى بين الأقران فقد زادت هذه العوامل من معدلات تعاطي المخدرات لدى تلاميذ المدارس، علاوة على ذلك توافقت مشاكل الصحة العقلية مع تفشي COVID-19 بسبب ضعف وظائف الرئة والاكْتئاب التنفسي. إذ تتفاقم مشكلة الجهاز التنفسي

(10) على محسن ياس العامري، أثر الإرشاد النفسي المختصر في خفض أدمان المخدرات الرقمية لدى طلبة الأقسام الداخلية، مركز البحوث النفسية، المجلد 31، ع 4، 2020، ص ص 150.

بسبب استخدام المواد ذات التأثير النفساني مثل المواد الأفيونية، والتي يمكن أن تسبب الجرعات العالية لاكتئاب الجهاز التنفسي، مما يؤدي إلى زيادة خطر الوفاة بسبب نقص الأكسجة⁽¹¹⁾.
 رابعاً: - مفهوم المدرسة: هناك تعريفات عدّة تناولت مفهوم المدرسة أهمها ما يلي:

"تعرف المدرسة بأنها تلك المؤسسة الاجتماعية التي أنشأها المجتمع عن قصد ووظيفتها الأساسية تنشئة الأجيال الجديدة مما يجعلهم أعضاء صالحين في المجتمع. كما عرفها إيميل دور كايم بأنها تعبير امتيازي للمجتمع الذي يوليها بأن تنقل إلى الأطفال قيمة ثقافية وأخلاقية واجتماعية يعتبرها صورة ضرورية لتشكيل الراشد وادماجه في بيئته ووسطه"⁽¹²⁾.

بينما يعرفها (سيد 2021) بأنها "المؤسسة الاجتماعية التي تساعد المجتمع على تكوين مواطنين صالحين، وقد ورد تعريف المدرسة في معجم المصطلحات التربوية بأنها المؤسسة التي يتم بناؤها والإشراف عليها من قبل السلطات، وتشمل المدارس العامة والمدارس الخاصة" وهي أيضا مؤسسة تربوية أوجدها الإنسان من أجل أن يتولى تربية الأجيال وهي الأداة والمكان الذي بواسطته لها ينتقل الفرد من حياة التمرکز حول الذات إلى حياة التمرکز حول الجماعة وهي الوسيلة التي يصبح من خلالها الإنسان إنساناً اجتماعياً وعاملاً في المجتمع"⁽¹³⁾.

1- دور المدرسة في وقاية الطلبة من تعاطي المخدرات:

- تعد المؤسسات التربوية مسؤولة عن تربية الأفراد وتنمية قدراتهم واتجاهاتهم على النحو المرغوب اجتماعياً، وبهذا يمكن القول بأن هذه المؤسسات مسؤولة، على نحو مباشر أو غير مباشر عن انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والعقاقير الخطرة، وعليه، فإن برامج الوقاية من تعاطي المخدرات تتطلب تعاوناً وتوحيداً للجهود كافة في المؤسسات التعليمية.
- يمكن للمدرسة أن تؤدي دوراً في علاج تعاطي المخدرات من

(11) Bhatia, Gayatri, Biswadip Chatterjee, and Anju Dhawan. "Adolescents, Drugs, and COVID-19: Special Challenges During the Pandemic." Indian Journal of Psychological Medicine 43.2 (2021): 96

(12) زاكي وعبد المنعم مكاحلية مناوي، دور المدرسة والمؤسسات الاجتماعية في الحد من ظاهرة المخدرات، أعمال الملتقى الوطني حول: المخدرات والمجتمع: تشخيص الظاهرة وسبل الوقاية والعلاج الجزء الأول، 2020، ص ص 286.

(13) سيد أحمد بن لحبيب، ويسمينه حداد، دور المدرسة الجزائرية في الوقاية من انتشار ظاهرة المخدرات (دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري المتوسطات بمدينة تمنراست) مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 3 ع 3، 2021، ص 86.

خلال الوظائف التي تؤديها، فمن المناهج والمواد المقررة يمكن أن يدرس التلاميذ آثار تعاطي المخدرات وانعكاساتها المختلفة على الحالة الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وغيرها على الفرد والمجتمع. يمكن للمدارس أيضاً محاربة المخدرات من خلال الحملات المختلفة والإذاعة المدرسية التي تبث نشاطها بين التلاميذ وتؤثر عليهم.

يظهر أيضاً دور المدارس المهم في ربط البيئات المحلية بالبرامج التعليمية للدولة، فعن طريق اللجان ومجالس الآباء وغيرها حيث تتم توعية أفراد المجتمع بأضرار المخدرات، وكيفية التعامل مع هذه الظواهر الخطيرة التي انتشرت في المجتمع بشكل مروع. لذا وجب على المدارس والمجتمع المحلي العمل والتعاون معاً لتطوير البرامج والخطط المناسبة من الخبرات والنشاطات لمساعدة الطالب في تنمية شخصية متزنة متكاملة. وتعد اجتماعات أولياء الأمور بالمدرسين من أفضل الطرائق لتنفيذ التخطيط التعاوني.

يكون التوجيه السلوكي سليماً في المؤسسات التربوية والتعليمية وتكون النتائج التربوية ايجابية نتيجة تحصين الأفراد ضد جميع أشكال الانحراف ومنها الاستعمال غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وهذا يعتمد على قدرة المؤسسة التعليمية في خلق أجيال ناضجة عقلياً وفكرياً وقادرة على مواجهة الصعوبات بعيداً عن الأساليب الأخرى السلبية مثل الانحراف وتعاطي المخدرات.

وضع مناهج دراسية و مواد تدريبية للوقاية من تعاطي المواد المخدرة، والتعريف بأخطارها وآثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية أو تضمين المناهج الدراسية بعض هذه الحقائق.

يمكن للمدرسة أن تؤدي دوراً في علاج تعاطي المخدرات من خلال الوظائف التي تؤديها، فمن المناهج والمواد المقررة يمكن أن يدرس التلاميذ آثار تعاطي المخدرات وانعكاساتها المختلفة على الحالة الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وغيرها على الفرد والمجتمع

- عقد ندوات ودورات تدريبية خاصة بأساتذة الجامعات ومعلمي المدارس والمشرفين والأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين فيها، وتعريفهم بأخطار المخدرات على طلابهم وتلاميذهم، وأساليب التوجيه والتوعية والرقابة السليمة لتجنبهم آثارها وأخطارها السلبية، وكذلك تطوير قدراتهم على الاكتشاف المبكر لحالات التعاطي بين الفئات المذكورة⁽¹⁴⁾.

- أن تعمل المؤسسات التربوية المختلفة على إعداد وتشجيع البحوث العلمية، فيما يتعلق بانتشار المخدرات، وتعاطيها وأسبابها، وطرائق الوقاية منها، ومعرفة خصائص المدمنين والمعرضين للإدمان، ونشر وتوزيع هذه البحوث والمعلومات المستجدة، وتبادلها بين الدول العربية.

- تعريف جميع الأفراد من الفئات المستهدفة في العالم ومراحل التعليم المختلفة بمخاطر إساءة استعمال المخدرات، من خلال البرامج التعليمية الشاملة في مؤسساتهم التعليمية:

- تنظيم حلقات دراسية ودورات تدريبية لمساعدة أهالي الطلاب على إدراك أعراض تعاطي المخدرات.
- وسمات متعاطيها في مراحلها المبكرة، وتمكينهم من نوعية أولادهم بالأسرار الصحية المقدرات⁽¹⁵⁾.

خامساً- مفهوم الإستراتيجية: Strategos

أورد البروفيسور همري منتسيرج في جامعة ماكجيل في مونتريال بكندا توصيفاً معيناً لمفهوم الاستراتيجية بأنه خطة وحيلة وحالة أو وضع واسلوب وطريقة أو منظور. وعد أنّ أية واحدة من هذه الاعتبارات طريقة ضرورية من طرائق التفكير لتفهم ماهية الاستراتيجية، وعدّ أنّ الاستناد إلى واحد دون الأخريات يعد غير كافٍ للاقتراب من مفهوم الاستراتيجية⁽¹⁶⁾.

والمفهوم النظري للاستراتيجيات هو الخطوات التي يجب اتباعها والمعلومات التي تحتاج إليها المنظمة لتنفيذ رؤيتها ورسالتها من خلال التركيز على احتياجات أصحاب المصلحة (Allison and

(14) سارة خلف، مخاطر تعاطي المخدرات، محاضرات في علم النفس التنظيم والعمل وتسيير الموارد البشرية السداسي السادس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة سطيف2، 2019، ص 5

(15) سارة خلف، مخاطر تعاطي المخدرات، محاضرات في علم النفس التنظيم والعمل وتسيير الموارد البشرية السداسي السادس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة سطيف2، 2019، ص 7.

(16) عمر عبدالله جمعة عبدالله، وحمد أحمد رايح وعبد الماجد أحمد محمد، نحو استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة المخدرات في السودان، مجلة جامعة السلام، 5، 2017، ص 109.

(Kaye. 2011) أمّا المفهوم الإجرائي فهو مدى اتساق الخطوات التنفيذية في وحدات مكافحة المخدرات مع رؤية ورسالة المديرية العامة ومدى وضوح أهدافها الاستراتيجية⁽¹⁷⁾.

المنهجية والأدوات:

(17) جعفر أحمد العلوان، (2021) إمكانات التميز المؤسسي في قطاع مكافحة المخدرات وفقا لرؤية المملكة العربية السعودية: 2030 دراسة ميدانية المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 37 العدد (1)، 2021، 19.

(18) عبد الرحمان سيد سليمان، مناهج البحث. ط1. عالم الكتب، القاهرة، 2014، ص 131.

1- **منهج الدراسة:** يمكن تعريف المنهج الوصفي حسب (سليمان، 2014: 131) بأنه «استقصاء ينصب على ظاهرة من الظواهر كما هي قائمة في الحاضر، يقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقات بين عناصرها وبينها وبين ظواهر أخرى، ويشير إلى أنّ المنهج الوصفي في البحث»، أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة، أو المشكلة، وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة⁽¹⁸⁾.

المنهج الوصفي هو «منهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كميّاً فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها

وحسب (العساف، 2010: 117) المنهج الوصفي هو «منهج يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كميّاً فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أمّا التعبير الكمي فيعطينا وصفاً رقمياً يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة»⁽¹⁹⁾.

(19) صالح العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ب ط، دار الزهراء، الرياض، 2010، ص 117.

2- **مجتمع وعينة الدراسة:** تمّ اختيار عينة الدراسة بالطريقة القصدية purposive sample ويستخدم هذه الطريقة حينما نريد اختيار عينة البحث بصورة مقصودة وفقاً لأحكام وتقديرات خاصة في أن هذه العينة ممثلة إلا أنّ هذه الطريقة تعاني من نقص الثقة في نتائجها، وتم تطبيق المقياس على عينة مقدرة بـ (130) مبحوثاً.

3- **أدوات الدراسة:**

• مقياس استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات: من اعداد الباحثة بعد الاعتماد على مجموع من المقاييس اعددها باحثون

عرب حيث تضمن المقياس في صورته النهائية (31) عبارة موزعة على أربع محاور أساسية هي: ((استراتيجية التغيير والتطور والرؤية الشاملة- استراتيجية التعاون والمشاركة والتواصل الفعال-الاستراتيجية الوقائية- استراتيجية تقييم الكفاءة وتعزيز النتائج))، وتبلغ أعلى درجة للمقياس (155) درجة وأقل درجة (31) درجة يجيب الأفراد بدائل الإجابة الخمسة (غير موافق تماما-غير موافق-غير متأكد-موافق-موافق تماما) تصحح بالإجابات التالية(1-2-3-4-5) حسب تسلسل الإجابة. أنظر للملحق(1).

تم توزيع 200 استمارة على المبحوثين لكن تم استرجاع 130 استمارة فقط.

1- الخصائص السايكومترية للمقياس: للتأكد من صلاحية المقياس قامت الباحثة بتطبيقه على المبحوثين كعينة استطلاعية والذي قدر عددهم 60 فرداً وبعد جمع الاستمارات، تمّ حساب معامل الصدق والثبات بطرق عدة هي: صدق المقياس:

- **الصدق التمييزي (المقارنة الطرفية):** تمّ ترتيب الدرجات من الأدنى إلى الأعلى بحيث تم أخذ 27% من أعلى التوزيع و27% من درجات أدنى التوزيع فكان عدد الأفراد (16) فرداً، وبعد ذلك تمّ حساب (T) لمعرفة الفروق بين المجموعتين، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (01): يمثل نتائج صدق المقياس بطريقة الصدق التمييزي.

المتغير المقاس	مجموعات المقارنة	N	S2	T	Df	sig
استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات	المجموعة العليا	16	123.56	9.25	30	0.000 دال إحصائياً
	المجموعة الدنيا	16	86.31			

المصدر: مخرجات $spss_{26}$

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية

للبيانات أن:

- قيمة (t) بلغت القيمة 9.25 عند درجة الحرية 30 بمستوى الدلالة الإحصائية 0.000 أي توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المقياس بين المجموعتين، وذلك لصالح المجموعة العليا أي المقياس لديه قدرة تمييزية، حيث بلغ متوسط المجموعة العليا 123.56 بينما متوسط المجموعة الدنيا بلغ 86.31 وهذا ما يؤكد أن المقياس صادق.

• صدق الاتساق الداخلي **Internal Consistency**: وللتحقق من صدق الاتساق الداخلي تمّ حساب ارتباط درجة كل محور بالدرجة الكلية للمقياس، واتضح أن هناك ارتباط بين كل محور بالدرجة الكلية للمقياس، حيث أن كل هذه المحاور صادقة عند مستوى الدلالة (0.001)، وقد قدرت قيمة الارتباط بين الدرجة الكلية والمحاور الأربعة كالتالي: (0.80-0.62-0.73-0.69)؛ بالتالي المقياس صادق.

1.1- ثبات المقياس: لحساب ثبات المقياس تم اعتماد ما يلي:

• **ثبات المقياس بطريقة ألفا-كرونباخ Cronbach Alpha M**: تمت معالجة البيانات بطريقة ألفا - كرونباخ للمقياس فكانت النتائج المحصل عليها أن معامل الثبات بلغ القيمة (0.808) للمقياس وهذا يدل على الثبات وبما أن هذه القيم تقترب من الواحد فهي قيمة عالية وتدل على الثبات المرتفع للمقياس وبالتالي فهو ثابت.

• **حساب ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية Split-Half**: يتم حساب معامل الارتباط بيرسون بين نصفي الاختبار باستخدام معادلة جوتمان (الافتراض عن استخدام هذه المعادلة تساوي تباين الدرجات على نصفي الاختبار، اعتمدنا في حساب الثبات على طريقة التجزئة النصفية والتأكد من الثبات بطريقة جوتمان، والجدول يلخص لنا نتائج معالجة البيانات بطريقة التجزئة النصفية كما يلي:

جدول (02): يمثل نتائج معامل ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية

معامل الثبات			S ²	\bar{X}	N	البند	المتغير المقاس
طريقة التصحيح	بعد التصحيح	قبل التصحيح	9.70	52.77	16	الفردية	استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات
جوتمان	0.851	0.756	7.94	50.23	15	الزوجية	
			16.54	103	31	الكلية	

المصدر: spss₂₆ المخرجات

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن:

- قيمة معامل ثبات المقياس بطريقة التجزئة النصفية وصلت إلى (0.756) قبل التصحيح وبعده التصحيح بطريقة جوتمان وصلت القيمة إلى (0.851) وهي قيمة عالية بالتالي المقياس ثابت.

4- الأساليب الإحصائية: اعتمدنا على بعض الأساليب الإحصائية بهدف تسهيل عملية العرض والتحليل والتفسير وصولاً إلى نتائج الدراسة التي سنخرج بها ويمكن توضيحها كالتالي:

1. تطبيق مقاييس النزعة المركزية المتمثلة في (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

2. دراسة دلالة الفروق وذلك بتطبيق.

- اختبار «ت» لدلالة الفروق بين المتوسطات، ولقد تمت المعالجة الإحصائية للبيانات باستعمال حزمة البرنامج الإحصائي في العلوم الاجتماعية (spss₂₈) والتي حصلنا عليها من النتائج التي ستعرض فيما يلي.

5- النتائج ومناقشتها

1- عرض وتحليل نتائج الفرضية الأولى: نص الفرضية "يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات في ظل تحديات انتشار فيروس كوفيد-19 لدى المبحوثين ومن المحاور؛ وللتحقق من صحة هذه الفرضية تمت معالجة

استجابات الشباب والبالغ عددهم (N=130) على المقياس باستخدام اختبار الانحدار متعدد الخطوات بطريقة الانحدار Stepwise حيث يتبين أنّ البرنامج قام بإدخال جميع المتغيرات المستقلة في معادلة الانحدار الخطي المتعدد، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية لهذا النوع من الاختبار والجداول الموالية توضح ذلك:

جدول (03): يمثل نتائج اختبار تحليل التباين ANOVA لنموذج الانحدار المتعدد

متغير الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	Df	متوسط المربعات	F	sig
الاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات	الانحدار	47815.808	4	11953.952	2818.961	0.000
	الخط	530.069	125	4.241		
	الكلّي	48345.877	129			

المصدر: مخرجات spss₂₆

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:

نتائج تحليل التباين الاحادي أنوفا Anova لاختبار معنوية الانحدار ونلاحظ أنّ قيمة F قد بلغت 281.961 بقيمة احتمالية sig=0.000 أصغر من 0.01 وبالتالي نقبل الفرضية وهو أنّ الانحدار معنوي لا يساوي الصفر مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية وبالتالي يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات في ظل تحديات انتشار فيروس كوفيد-19 لدى الباحثين من المحاور، لكننا لا نعرف تحديداً أيّ المحاور هي التي أضافت تفسيراً جوهرياً للتباين؛ لذلك نذهب الى جدول تفصيل معاملات معادلة الانحدار ليتضح لنا ذلك الأمر.

جدول (04): يمثل معاملات الانحدار المتعدد للمحاور والدرجة

الكلية

المتغير التابع	المتغيرات المنبئة	T	معامل الانحدار غير المعياري B	معامل الارتباط المتعدد R	نسبة المساهمة R ²	Sig
الاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات	التغيير والتطور والرؤية الشاملة	1.344	0.025	0.717	0.514	دال 0.021
	التعاون والمشاركة والتواصل الفعال	73.575	1.656	0.924	0.854	دال 0.000
	الاستراتيجية الوقائية	21.600	0.895	0.715	0.511	دال 0.000
	تقييم الكفاءة وتعزيز النتائج	11.718	0.991	0.43	0.185	دال 0.000
قيمة الثابت = 12.587						

المصدر: مخرجات spss₂₈

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن:

- العبارات والدرجة الكلية كانت كلها معنوية من الناحية الإحصائية وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية $\geq 0.01P$) حيث:

- معامل الارتباط بين استراتيجيات التعاون والمشاركة والتواصل الفعال والدرجة الكلية هو 0.924 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.854، وبذلك تفسر استراتيجيات التعاون والمشاركة والتواصل الفعال 85 % من التباين وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة sig=0.000 أصغر من 0.01 ؛ بينما قُدرت قيمة (ت) بـ 73.575 وقُدرت قيمة B بـ 1.656

- معامل الارتباط بين استراتيجيات التغيير والتطور والرؤية الشاملة والدرجة الكلية هو 0.717 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.514، وبذلك تفسر استراتيجيات التغيير والتطور والرؤية الشاملة 51 % من

التباين وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ أصغر من 0.01 ؛ بينما قُدرت قيمة (ت) بـ 1.344 وقُدرت قيمة B بـ 0.025

- معامل الارتباط بين استراتيجيات الوقائية والدرجة الكلية هو 0.715 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.511، وبذلك تفسر استراتيجيات الوقائية 51 % من التباين وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ أصغر من 0.01 ؛ بينما قُدرت قيمة (ت) بـ 21.600 وقُدرت قيمة B بـ 0.895

- معامل الارتباط بين استراتيجيات تقييم الكفاءة وتعزيز النتائج والدرجة الكلية هو 0.430 وكذلك مربع معامل الارتباط 0.185، وبذلك تفسر استراتيجيات تقييم الكفاءة وتعزيز النتائج 18.5 % من التباين وهذه النسبة ذات دلالة معنوية كما يتضح ذلك من مستوى الدلالة $\text{sig}=0.000$ أصغر من 0.01 ؛ بينما قُدرت قيمة (ت) بـ 11.718 وقُدرت قيمة B بـ 0.991؛ وتكون معادلة خط الانحدار = قيمة الثابت (12.587) + (73.575) استراتيجيات التعاون والمشاركة والتواصل الفعال + (1.344) استراتيجيات التغيير والتطور والرؤية الشاملة + (21.600) استراتيجيات الوقائية + (11.718) استراتيجيات تقييم الكفاءة وتعزيز النتائج.

بالتالي النتائج التي تم استخلاصها تشير إلى أنه تتباين استراتيجيات الحد من تعاطي المخدرات في ظل تحديات انتشار فيروس كوفيد-19 لدى الباحثين كما يتبين أنّ المحاور الأكثر أهمية في هذا التباين هي على الترتيب التالي: (استراتيجيات التعاون والمشاركة والتواصل الفعال-استراتيجيات التغيير والتطور والرؤية الشاملة- استراتيجيات الوقائية- استراتيجيات تقييم الكفاءة وتعزيز النتائج).

يمكن تفسير هذه النتائج من تفعيل دور مختلف اللجان والجمعيات المدرسية لمكافحة المخدرات المتنوعة؛ فضلاً عن التنسيق والتعاون المستمر مع السلطات المعنية بقضايا مكافحة المخدرات؛ حيث تتطور المهارات الاجتماعية، والاشارة الى ضرورة حل النزاعات

والتصرف بمسؤولية. لضمان بيئة رعاية يشعر فيها الجميع بالتقدير وتوفير بيئة آمنة تركز على تحقيق التوازن العاطفي. كما أولت وزارة التربية والتعليم اهتمامها بتقديم الدعم المادي والمعنوي لأنشطة وبرامج مكافحة المخدرات في المدارس؛ ووجود خطط واضحة لمراقبة التلاميذ ومنع تعاطي المخدرات؛ واجراء أنشطة ارشادية لزيادة الوعي الاجتماعي بمخاطر المخدرات من خلال التشخيص المبكر للمشكلة؛ أيضا إجراءات العودة المتخذة كاستجابة للحوادث المتعلقة بالمخدرات التي تشمل متطلبات الافصاح عن المعلومات لإعلام المجتمع المدرسي وإشراكه من خلال نشر المعلومات حول تعاطي المخدرات في البرامج والإجراءات المدرسية.

2- عرض نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها: نص الفرضية "هناك اختلاف دال إحصائياً عند $(\alpha \geq 0.01)$ في ادراك المستجيبين لدور المدرسة في الحد من تعاطي المخدرات حسب طبيعة الوظيفة؛ وللتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ANOVA تحليل التباين الأحادي وحساب المتوسطات والانحرافات المعيارية، وذلك لأجل معرفة إذا كان هناك اختلاف حسب طبيعة الوظيفة، وفيما يلي عرض للنتائج التي أسفرت عنها المعالجة الإحصائية:

جدول(05): يمثل المعطيات الوصفية حسب طبيعة الوظيفة

S	\bar{X}	N	متغيرات الدراسة	
9.54	119.55	11	المدرء	الاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات
21.68	118.48	88	المدرسين	
14.10	113.71	31	مستشار التربية	
19.36	117.43	130	الكل	

المصدر: مخرجات spss₂₈

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أن:

- جميع المتوسطات الحسابية في طبيعة الوظيفة الثلاث متفاوتة؛

إذ أنّ قيمة المتوسط للدرجة الكلية قد بلغت 117.43؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها 19% حيث نجد أن قيمة المتوسط الحسابي عند الفئة المدراء بلغت 119.55؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها 10%، وبلغ متوسط الحسابي عند ذوي فئة المدرسين بلغت 118.48؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها 22%، بينما بلغ المتوسط الحسابي عند ذوي فئة مستشاري التربية بلغت 113.71؛ حيث بلغت نسبة تشتت العينة في مجتمعها 14%.

جدول (06): يمثل نتائج اختبار تحليل التباين Anouva

Sig	F	متوسط المربعات	DF	مجموع المربعات	مصدر التباين	المتغيرات
0.468 غير دال إحصائياً	0.764	287.404	2	574.808	داخل المجموعات	الاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات
		376.150	127	47771.069	بين المجموعات	
			129	48345.877	المجموع	

المصدر: مخرجات spss₂₈

من الجدول المحصل عليه أعلاه توضح المعالجة الإحصائية للبيانات أنّ:

قيمة F قد بلغت 0.764 بقيمة احتمالية $0.468 \text{sig} = 0$. أكبر من 0.01 وبالتالي نرفض الفرضية مما يدل على عدم وجود اختلاف دال إحصائياً عند $(\alpha \geq 0.01)$ في إدراك المستجيبين لدور المدرسة في الحد من تعاطي المخدرات حسب طبيعة الوظيفة. يمكن تفسير هذه النتائج بمدى وعي وإدراك المبحوثين إلى ضرورة إشراك أصحاب المصلحة بالمدرسة والمدرسين والإداريين والتلاميذ وأولياء الأمور وأعضاء المجتمع على التخطيط التعاوني وتشجيع تنمية الشعور بالانتماء إلى المجتمع المدرسي؛ مع وضع أهداف واضحة ومعايير عالية لخلق جو

من النظام والانضباط داخل المدرسة وتطوير الادارة الذاتية،
والوعي بالمعايير (القيم) والسلوك المتوقع، وتطوير وتنفيذ
قواعد مدروسة، مثل تغيير التدريس وإدارة الممارسات الصفية،
لتحسين مناخ الفصل والعمليات التعليمية؛ وادراك الأهداف
طويلة وقصيرة الأمد والتأكيد على الدور المركزي للمبحوثين
في التثقيف بشأن الوقاية من تعاطي المخدرات من خلال توفير
فرص التطوير المهني ومن ورش العمل والندوات والمؤتمرات
والتواصل، بما في ذلك الحاجة الى الوصول للإنترنت، بما
في ذلك مهارات الاستشارة فيما بينهم، لخلق الترابط التفاعلي
الفعال؛ وأيضا الاستفادة من هذه العمليات الاستشارية والتعاونية
لتطوير برامج الوقاية من تعاطي المخدرات والتدابير العقابية
المتخذة للردع، مع تحديد أدوار الموظفين ومسؤولياتهم في
تنفيذ وتقييم برامج الوقاية من تعاطي المخدرات؛ بالتالي إعلام
المجتمع المدرسي بأهداف التثقيف لبرامج الوقاية من تعاطي
المخدرات.

الخلاصة

في الختام يمكن القول إنَّ الشعور بالانتماء إلى المدرسة هو أحد
العوامل الرئيسية في حماية التلاميذ من السلوكيات
التي تنطوي على مخاطر صحية وتزويدهم بالفرص
والمهارات اللازمة لتقديم إسهامات ذات مغزى
وقيمة في الحياة المدرسية؛ فضلاً عن توفير الأمان
للعلاقات الوثيقة والإيجابية توضح المدارس ما
يجب على التلاميذ معرفته والقيام به من تنفيذ
البرامج التثقيفية حول الوقاية من تعاطي المخدرات

**إنَّ الشعور بالانتماء إلى المدرسة
هو أحد العوامل الرئيسية في
حماية التلاميذ من السلوكيات
التي تنطوي على مخاطر صحية
وتزويدهم بالفرص والمهارات
اللازمة لتقديم إسهامات ذات
مغزى وقيمة في الحياة المدرسية**

ضمن المناهج الدراسية المناسبة. ووصف كيفية تحقيق النتائج
المرجوة وكيف يتم تحقيقها وقياسها توضحها لدور المدرسة الفعال
في الوقاية من تعاطي المخدرات؛ هذا من الناحية النظرية، بينما
من الناحية العلمية التطبيقية يمكن القول إنَّ جميع الافتراضات قد

- تحققت وقد أسفرت الورقة البحثية عن نتائج عدة من أهمها:
- يمكن التنبؤ بالاستراتيجيات الحديثة للحد من تعاطي المخدرات في ظل تحديات انتشار فيروس كوفيد-19 لدى المبحوثين من المحاور.
- ليس هناك اختلاف دال إحصائيا عند $(\alpha \geq 0.01)$ في إدراك المستجيبين لدور المدرسة في الحد من تعاطي المخدرات حسب طبيعة الوظيفة.

قائمة المراجع

- العربية

1. ايمان احمد محمد علي، دور المرشد الطلابي في الجامعات لوقاية الشباب من تعاطي المخدرات (ولاية الخرطوم أنموذجا)، مجلة الآداب، ع 138، 2021، ص ص 397-424.
2. جعفر أحمد العلوان، (2021) إمكانات التميز المؤسسي في قطاع مكافحة المخدرات وفقا لرؤية المملكة العربية السعودية: 2030 دراسة ميدانية المجلة العربية للدراسات الأمنية، المجلد 37 العدد (1)، 2021، 16-39
3. خالد احمد الصرايرة، اتجاهات طلبة جامعة الاسراء الخاصة في المملكة الاردنية الهاشمية نحو العزوف عن تعاطي المخدرات والادمان عليها، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، العدد 02، 2009، ص ص 8-27
4. خالد طه محمد ظاهر، واقع ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني خلال جائحة كورونا، مجلة ابن خلدون للدراسات والبحوث، المجلد الأول، ع 1، 2021، ص ص 293-308.
5. الخالدي، عبير نجم عبد الله (2019) المخدرات الرقمية وتداعياتها على المراهق وسبل الوقاية والعلاج، مجلة ابحاث البصرة للعلوم الانسانية، المجلد 44، ع 4، ص ص 248-280.

6. زاكي وعبد المنعم مكاحلية مناوي، دور المدرسة والمؤسسات الاجتماعية في الحد من ظاهرة المخدرات، أعمال الملتقى الوطني حول: المخدرات والمجتمع: تشخيص الظاهرة وسبل الوقاية والعلاج الجزء الأول، 2020، ص ص 285-291
7. سارة خلف، مخاطر تعاطي المخدرات، محاضرات في علم النفس التنظيم والعمل وتسيير الموارد البشرية السداسي السادس، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية: جامعة سطيف2، 2019، ص 1-77
8. سيد أحمد بن لحبيب، ويسمينه حداد، دور المدرسة الجزائرية في الوقاية من انتشار ظاهرة المخدرات (دراسة ميدانية من وجهة نظر مديري المتوسطات بمدينة تمنراست) مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 3 ع3، 2021، ص ص 84-98.
9. صالح العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، ب ط، دار الزهراء، الرياض، 2010.
10. عبد الرحمان سيد سليمان، مناهج البحث. ط1. عالم الكتب، القاهرة، 2014.
11. على محسن ياس العامري، أثر الإرشاد النفسي المختصر في خفض أدمان المخدرات الرقمية لدى طلبة الأقسام الداخلية، مركز البحوث النفسية، المجلد31، ع4، 2020، ص ص 141-198.
12. على محسن ياس العامري، واقع المخدرات الرقمية والتقليدية في الحرم الجامعي، مجلة نسق، ع29، 2021، ص ص 190-216.
13. عمر عبدالله جمعة عبدالله، وحمد أحمد رابع ضوايب وعبد الماجد أحمد محمد، نحو استراتيجية وطنية متكاملة لمكافحة المخدرات في السودان، مجلة جامعة السلام، ع5، 2017، ص ص 93-142.

14. غدير وجيه اسماعيل سويحل، العوامل المؤدية الى زيادة أنواع المخدرات في المجتمع الاردني ودورها في ارتفاع معدلات الجريمة من وجهة نظر الخاضعين للعلاج في مراكز الادمان، رسالة دكتوراه علم الجريمة غير منشورة، جامعة مؤتة. 2021. ص 7.

15. مرح نجم العطوي، دور المدرسة في وقاية الطلاب من تعاطي المخدرات من وجهة نظر مديري المدارس الثانوية (دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية والأهلية - ذكور- في منطقة تبوك ومحافظه جدة) رسالة ماجستير علم الاجتماع منشورة، جامعة مؤتة، 2010.

16. نسرين جواد شرقي، دور المؤسسات التربوية في الوقاية من المخدرات (المدرسة نموذجا)، مداخلة المؤتمر العلمي السنوي حول الصحة النفسية، 2018، ص ص 73-97.

الاجنبية:

17. Bhatia, Gayatri, Biswadip Chatterjee, and Anju Dhanwan. "Adolescents, Drugs, and COVID-19: Special Challenges During the Pandemic." Indian Journal of Psychological Medicine 43.2 (2021): 95-99.

مقياس استراتيجيات الوقاية من تعاطي المخدرات في المدرسة الملحق (1)

البيانات العامة

عليك بملء بيانات القسم الأول للانتقال الى القسم الثاني الذي يحوي

العبارات المراد الاجابة عليها

الجنس: ذكر أنثى
 الوظيفة: مدير (ة) مدرس (ة)
 مستشار(ة) تربية

عزيزي (تي):

- أعد هذا المقياس بغرض البحث علمي، لذا نرجو أن تكون صادق في استجابتك.
- ستجدون فيما يلي مجموعة من العبارات التي تصف استراتيجية الوقاية من تعاطي المخدرات بالمدارس في إستبانه، ونعدكم بالسرية العلمية فيما تدلون به لذا نأمل قراءة كل عبارة قراءة جيدة ثم الاجابة بالعبارة التي تعبر عنك دون ترك اي عبارة، وأن تعبر عن رأيك بصراحة.
- تتم الإجابة عليه بوضع الإشارة ((√)) في الخانة التي يرى المبحوث انها تنطبق عليه ضمن خمسة اختيارات للإجابة.

°N	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تتميز المدرسة بإدراك شامل للأوضاع الحالية لمكافحة المخدرات المتنوعة.					
2	تعمل المدرسة على وضع استراتيجيات واضحة وطويلة المدى تركز على إضافة قيمة للخدمات المقدمة.					
3	تعمل المدرسة على نشر وترسيخ رؤيتها الشاملة حول طرق الوقاية من خطر المخدرات المتنوعة.					
4	تشجع المدرسة على عمل المسابقات الفكرية والبحثية بين التلاميذ للتعريف بأخطار المخدرات.					
5	تقوم المدرسة بمتابعة سلوك واهتمامات التلاميذ وخاصة ذوي التصرفات الشاذة والمنحرفة.					
6	يوجد لدى المدرسة خطط واضحة لمراقبة التلاميذ ووقايتهم من تعاطي المخدرات.					
7	تسهل المدرسة في تنظيم عروض مسرحية توضح آثار المخدرات وأضرارها القاتلة للإنسان والمدمرة للمجتمع.					

استراتيجية التغيير والتطور والرؤية الشاملة

°N	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
8	تساهم المدرسة بتفعيل دور اللجان والجمعيات الوطنية لمكافحة المخدرات المتنوعة.					
9	تعمل المدرسة على تقوية العلاقات بين الأسرة والمدرسة من خلال مجالس الآباء والمدرسين.					
10	تقوم المدرسة بتشكيل جماعات الأنشطة المدرسية والإعلامية الخاصة بتوعية وإرشاد التلاميذ بأضرار تعاطي المخدرات.					
11	تقوم المدرسة بالتنسيق والتعاون المستمر مع الجهات المختصة بقضايا مكافحة					
12	تقوم المدرسة بمعالجة حالات الشك بالتعاطي في جو تربوي بين المدرسة والأسرة.					
13	تقوم المدرسة بالتعاون مع المراكز الصحية بعمل فحص دوري للكشف المبكر عن حالات الإدمان بين التلاميذ.					
14	تقوم وزارة التربية والتعليم بتقديم الدعم المادي والمعنوي للأنشطة والبرامج الخاصة بمكافحة المخدرات في المدرسة.					
15	تقوم المدرسة بزيارات ميدانية للمصحات الخاصة بمعالجة مدمني المخدرات لتعريف التلاميذ بآثار المخدرات الصحية على متعاطيها على أرض الواقع.					

استراتيجية التعاون والمشاركة والتواصل الفعال

°N	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
16	تنفيذ برامج تعليمية تعزز عواقب وجود المخدرات غير المشروعة في المدرسة.					
17	القيام بحملات ارشادية قصد رفع الوعي الاجتماعي بخطورة المخدرات من خلال التشخيص المبكر للمشكلة.					
18	تنفيذ برامج التوجيه والارشاد وخدماتها الانمائية والوقائية والعلاجية.					
19	تنفيذ برامج تثقيفية للوقاية من تعاطي المخدرات ضمن مجالات المناهج الدراسية المناسبة.					
20	إدراج بعض الموضوعات المتعلقة بأنواع المخدرات وتأثيراتها وأضرارها الصحية في المناهج الدراسية.					
21	دعوة رجال الأمن لعمل ندوات وورشات عمل لتعريف التلاميذ بأخطار تعاطي المخدرات.					
22	خلق وعي بين التلاميذ بخطر الانضمام إلى رفاق السوء والجماعات المنحرفة.					
23	التنسيق مع مؤسسات التنشئة الاجتماعية.					
24	اعتماد الاستراتيجية الإعلامية الحديثة داخل المدرسة لإدارة حوادث المخدرات.					

الاستراتيجية الوقائية

°N	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
25	يتضمن برنامج المدرسة عناصر تكميلية كتقديم الخدمات التي يمكن أن تعزز الثقيف في مجال الوقاية من المخدرات.					
26	تشرك المدرسة أولياء الأمور والمجتمع الأوسع في تخطيط البرامج الوقاية والتوعوية وتنفيذها.					
27	تأخذ المدرسة في الاعتبار استراتيجية المعارف والمواقف والقيم المجتمعية والفردية.					
28	تسهم البرامج والأنشطة والموارد في تحقيق نتائج إيجابية طويلة الأمد في المناهج الصحية والبيئة الصحية للمدرسة.					
29	يشارك المدرس في الثقيف المدرسي للوقاية من تعاطي المخدرات باستخدام المواد المرجعية.					
30	تستخدم المدرسة العقاب عند اكتشاف تعاطي المخدرات بأنواعها قصد التغيير الايجابي.					
31	بناء الترابط التفاعلي الفعال مع المدرسة عنصر رئيسي في الاستجابة للرعاية الاجتماعية.					

استراتيجية تقييم الكفاءة وتعزيز النتائج

دور السياسة الأمنية في معالجة ظاهرة المخدرات وتأثيراتها على الأمن الوطني العراقي

الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني *
باحث من العراق

* هيئة الحشد الشعبي
hammurabijournal@gmail.com

ملخص :

الدراسة حاولت قدر الإمكان الخوض في الإطار المفاهيمي لكل ما له علاقة بالسياسة الأمنية والمخدرات مع التركيز على ماهية الأمن الوطني العراقي كونه المفتاح لبناء القدرات الكفيلة بدرء الأخطار عن المجتمع، كذلك فإنه يشكل أحد أهم مقومات القوة للبلاد، واستكمالاً للدراسة فقد جرى شرح مستفيض للأثار الناجمة عن تعاطي المخدرات بعد أن تم إيضاح ما لهذه المخدرات من تأثيرات سلوكية ونفسية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية كل هذا قد جرى للوصول الى ما له من تأثير على الأمن الوطني العراقي وهل هنالك قدرة لتجاوز هذه الظاهرة أو الحد منها، وإذا كان الأمر كذلك فأن الدراسة حاولت الإجابة على أحد أهم التساؤلات وهو هل أن ما هو قائم من إجراءات قانونية وأمنية كافية لمعالجة هذه الظاهرة من حيث مدى تأثيرها على الأمن الوطني العراقي أم ان الأمر يحتاج الى المزيد وصولاً الى تصور مستقبلي لإيجاد معالجات علمية وعملية لهذه الظاهرة.

كلمات مفتاحية :

**The Role of Security Policy in Dealing with the
Phenomenon of Drugs and its Effects on Iraqi
National Security**

Lieutenant-General Hassan Salman Khalifa Al-Baydani
Popular Mobilization Authority

ABSTRACT

The study tried, as much as possible, to delve into the conceptual framework of everything related to security policy and drugs, with a focus on the nature of Iraqi national security, as it is the key to building capacities to ward off dangers from society. Also, it constitutes one of the most important elements of strength for the country, and to complete the study, an extensive explanation of the effects of drug abuse was explained after the behavioral, psychological, health, economic, social, cultural and security effects of these drugs were clarified. Is there an ability to overcome this phenomenon or reduce it?, and if so, the study tried to answer one of the most important questions, which is whether the existing legal and security measures are sufficient to address this phenomenon in terms of its impact on Iraqi national security, or does the matter needs more than that in order to reach a future vision to find scientific and practical treatments for this phenomenon.

KEY WORDS: drugs, national security, security policy.

المقدمة

تميز المجتمع العراقي عن سواه من المجتمعات المحيطة به بأنّ للأعراف السائدة والبنى الاجتماعية تأثيرات إيجابية على السلوك العام للأفراد حيث غالباً ما يكون الوازع الاجتماعي والعرف السائد والمحددات الدينية عوامل لها تأثير على عموم حركة المجتمع لذلك نجد والى وقت قريب أن العراق يبعد بمسافات شاسعة عن جواره الإقليمي في الكثير من الممارسات التي تعدّها تلك الأعراف والمحددات أمور يتوجب الابتعاد عن ممارستها، وبشكل أكثر تبسيطاً نجد إن نسبة الممارسات غير الأخلاقية تكاد تكون في ادنى معدلها

قياساً بباقي الدول المجاورة ورغم إن القوانين الوضعية العراقية قد أسهمت والى حد كبير في تدني تلك النسب إلا أنّ طبيعة المجتمع وتماسكه والقيم السائدة كانت هي الأكثر تأثيراً في تحديد تلك الممارسات وادانتها مما جعلها منبوذة اجتماعياً لمن يمارسها .

أبان الحصار الذي فرض على العراق ونتيجة طبيعية لسلسلة الحروب المدمرة التي خاضها العراق بسبب عبثة البعث ومن يقوده بدأ المجتمع العراقي يؤشر حالات غير إيجابية منها تفكك الأسرة وانتشار الفساد الأخلاقي وظهور ممارسات الربا نتيجة انحدار المستوى الاقتصادي للأسر والتسيب والتسرب من مقاعد الدراسة فضلاً عن عمليات السرقة والتسليب التي اجتاحت المدن العراقية حينها، وفي ذات الوقت بدأت تنتشر بين أوساط الشباب خاصة ظاهرة تعاطي المواد المخدرة المصنوعة محلياً سواء تحت ذريعة نسيان الواقع أو كبديل عن الخمر والمشروبات الروحية التي صعّدت أسعارها نتيجة الحصار أو كوسيلة للخلاص من ويلات الحرب التي لم تنقطع، هكذا بدأت هذه الظاهرة بالتسرب الى الجسد الاجتماعي العراقي معلنة أن ناقوس الخطر قد دق وأن المجتمع على أبواب متغيرات جذرية قد تؤدي به الى الهاوية .

حمل التغيير في نيسان 2003 معه الكثير من المتغيرات التي طالت كل مرافق الحياة العراقية وإباحته تلك المتغيرات الكثير مما كان يمثل المناطق المحرمة، اجتماعياً حمل التغيير معه حالات من الخروج عن المألوف بعد أن استبيحت الكثير من المحددات ولم تعد قائمة، قانونياً وصل القانون الى ادنى مستوى من التردّي في التطبيق بعد أن هيمن السلاح المنفلت والإرهاب والرشوة والفساد المالي على كل ما حوله، اقتصادياً ازدادت الفوارق لتشكّل منعطفاً خطيراً بين فئات الشعب بعد أن حمل التغيير معه معاول الهدم لكل القيم التي كانت سائدة مما دفع بالكثير نحو الغنى المطلق في حين عانى آخرون من شغف العيش، فضلاً عن إن الانفلات الأمني ومبررات الإجراءات القسرية وضياح دولة القوة التي كانت سائدة وعدم تمكن الحكومات

من فرض قوة الدولة لضعفها وتناحرها السياسي كل تلك الدوافع أدت الى إن تستشري بالمجتمع العراقي ظواهر لم تكن يوماً تشكل رقماً صعباً في المعادلة الاجتماعية والأخلاقية ومنها ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها بل وصل الأمر الى تصنيعها محلياً .

أسهمت وبشكل كبير وسائط التواصل الاجتماعي التي اتاحت للمجتمع العراقي بعد أن كان محروماً منها أبان حكم نظام الطاغية في فتح افاق جديدة الكثير منها ذات جوانب إيجابية إلا أنها في ذات الوقت كانت عاملاً مساعداً ومشجعاً لانتشار الظواهر المدانة ومنها ظاهرة تجارة المخدرات حيث ساعدت تلك الوسائط في تسهيل عمليات الترويج والعرض والبيع وطرائق التعاطي وغيرها، في الوقت ذاته فان بلدان الجوار الإقليمي هي الأخرى ساعدت وأسهمت سواء بشكل مدروس أو خلاف ذلك على أن تكون اما معبراً لتوريد تلك الآفات أو أن تكون هي ذاتها المصدرة لها، امام هذا كله لا بد من إن تكون هنالك سياسة أمنية الى جانب باقي السياسات لمحاربة هذه الظاهرة والحد منها كونها وبكل تأكيد ذات تأثير مدمر على الأمن الوطني العراقي فضلاً عن انها عامل تدمير للاقتصاد والبناء الاجتماعي والصحي والتربوي في عموم البلاد .

أهمية الدراسة : تتأني أهمية الدراسة من كون ظاهرة تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها باتت تهدد الأمن المجتمعي العراقي وبالتالي فأنها ستشكل خطراً على الأمن الوطني كون أن الأشخاص المدانين بتعاطي المخدرات اصبحوا يشكلون نسبة ليست بالقليلة من المجتمع وهذا الأمر بالتأكيد سينعكس سلباً على عموم مكونات الأمن الوطني التي هي بالأساس تعاني من تحديات خطيرة، و إضافة تحدي جديد يهدد فئة ذات تأثير كبير على البنية الاجتماعية يُعد امراً خطيراً وبحاجة الى دراسات علمية للتوصل الى أنجع الحلول واقلمها خسارة .

إشكالية الدراسة : رغم أن هنالك الكثير من البحوث والدراسات التي تبنت موضوع المخدرات وتأثيراتها من مختلف النواحي الا

إن الجانب الأمني ورسم السياسات الأمنية لمعالجة هذه الظاهرة لا يزال دون أدنى مستوى مطلوب وهذا الأمر ليس قصوراً في عطاء القائمين على البحوث والدراسات ولكن طبيعة الظاهرة انحنت منحى اجتماعياً وقانونياً أكثر مما هو أمني لذلك فإن التركيز جرى على جوانب محددة دون أخرى وهنا تكمن الإشكالية فضلاً عن ذلك فإن السياسات الأمنية هي الأخرى بحد ذاتها ذات طبيعة ضبابية من الصعب الخوض في كل تفاصيلها كونها ترتبط بشكل أو بآخر بالجوانب الأمنية التي تتطلب قدر عالٍ من الكتمان .

فرضية الدراسة: تستند الدراسة الى الفرضيات التالية :

- هل أن تعاطي المخدرات بات يشكل خطورة تستحق أن ينظر إليها على أنها ذات مساس بالأمن الوطني.
- هل يمكن وضع سياسة أمنية متخصصة فقط في الجوانب المتعلقة بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات أم أنها تكون ضمن الإطار العام للسياسة الأمنية العامة للدولة .
- أن كان لابد من وضع سياسة أمنية متخصصة هل إن أدوات تنفيذها ومتطلبات نجاحها تختلف عن باقي مفاصل السياسات الأمنية .
- الأمن الوطني كل لا يتجزأ وعليه فإن مكافحة المخدرات هي بالأساس جزء من مهام جهاز الأمن الوطني والافتراض هنا هو هل أن هذا الجهاز نجح حتى الآن في كبح جماح هذه الظاهرة .
- هيكلية البحث : لغرض تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة فقد جرى تقسيم الدراسة الى ما يأتي:
- المبحث الأول : الإطار المفاهيمي ومهام الأمن الوطني في مجال رسم السياسة الأمنية .
- المبحث الثاني : مسببات ودوافع انتشار الظاهرة وتأثيراتها على الأصعدة المختلفة
- المبحث الثالث : الاثار الناجمة عن انتشار الظاهرة على الأمن الوطني.

- المبحث الرابع : السياسة الأمنية المطلوبة - الأدوات - التنفيذ
- التقويم والمتابعة - مستقبل الظاهرة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي

يمكن القول إنّ المفاهيم المتعلقة بظاهرة تعاطي المخدرات بأشكالها وأنواعها المختلفة قد وصلت الى حدودها القصوى من حيث تكامل المفهوم كون هذه الظاهرة لم تقتصر على مجتمع دون آخر بل أنّ الغالبية العظمى من المجتمعات تعاني من هذه الظاهرة ورغم ذلك فإنّ هنالك العديد من المفاهيم التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بهذه الظاهرة منها المدمن والمروج والمتعاطي والمخدرات الرقمية وغيرها، اما عن مفهوم السياسة الأمنية وما يرافقها من جمهرة من المفاهيم تبدأ بالأمن والأمن الوطني ولا تنتهي بحدود معينة فأنها هي الأخرى قد أشبعت بحثاً وتوضيحاً ومع ذلك فلا ضير من إنّ نخرج عليها لاسيما وأنّ هناك الكثير من المستجدات التي طرأت على طبيعة العلاقة بين السياسة الأمنية ومكوناتها من جهة وبين الظواهر الاجتماعية من جهة أخرى .

يشكل مفهوم الأمن أهمية كبيرة كونه يرسم الإطار العام الذي يحدد مكوناته ومدى تأثير كل مكون من هذه المكونات على السلم المجتمعي، ورغم تعدد المدارس التي أعطت كل منها مفهوماً محدداً للأمن الا إنّ جميعها تلتقي بأنّ الأمن كل لا يتجزأ سواء ماله علاقة بالأمن الداخلي أو الأمن المائي أو الأمن الغذائي أو الأمن المجتمعي، فضلاً عن ذلك فإنّ الأمن الوطني يتأثر بدرجات متفاوتة وفقاً لمدى التهديد القائم ، واذ ما اردنا اعتماد مفهوم متكامل للأمن فالأمر يكاد أنّ يكون فيه الكثير من المبالغة لاسيما وأنّ الأمن لم يعد كما كان عليه في السابق حيث تشعب الأمن ليشمل مجالات لم تكن ذات أهمية أمنياً حيث افسحت نهاية الحرب الباردة المجال ليأخذ الأمن اتجاهين أولهما افقي والثاني عمودي والافقي تميز باتساع المفهوم لأنه يتضمن أفكاراً عن تهديدات كامنة

حافلة بقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية فضلاً عن القضايا العسكرية، اما العمودي فتميز بتعمق المفهوم باتجاه رأسي سواء التحرك نحو الاسفل لمستوى أمن الافراد وبما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن المجتمعي أو صعوداً الى مستويات الأمن الإقليمي والدولي والعالمي، وعليه فإنّ مفهوم الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل الدولة أو الشعب أو المجتمع وفي هدفه وموضوعه يعني التعاقب في الإجراءات التي تؤدي الى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة حيث أن بعض القيم قد تتعرض الى تهديد نتيجة تفشي أو انتشار ظواهر تتسبب في انحدار القيم الأخلاقية كما هو الحال مع انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات.

مفهوم السياسة الأمنية

إن السياسة الأمنية مفهوم يقصد بها الحفاظ على أمن المجتمع وتحقيق الاستقرار عبر مؤسسات سياسية وأمنية تقوم الدول بإنشائها ووضع الأنظمة والقوانين والتشريعات لها وتوفير الامكانيات الكفيلة بضمان وحماية أمن المجتمع وتحقيق استقراره من خلال مجموعة من الإجراءات والخطط الأمنية التي تتعلق بالكثير من مفاصل الدولة لعل منها ضمان حدود الدولة مع الدول الأخرى وإيجاد اليات للتنقل والدخول والخروج وتفعيل الجهود المعلوماتية والعمل على ايجاد قاعدة بيانات واجهزة أمنية دقيقة تؤمن حياة الافراد وتعمل على تعزيز السياسات الأمنية بالشكل الذي يحقق ويؤمن مصالح وحياة الأفراد في داخل الدولة وخارجها⁽¹⁾، وعليه فإنّ مفهوم الأمن هو مفهوم نظري يؤسس الى وظائف وسياسات معينة ويحدد طبيعتها وتوجهاتها كما إنّ المبادئ النظرية للأمن وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية انما تصاغ نظرياً وتنفذ اجرائياً بالاستناد الى قيم الدولة ووظائفها وتهيئة الاوضاع الملائمة للوصول الى الاهداف والمصالح المرسومة للدولة في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعمل على ايجاد

(1) عبد الله إبراهيم زيد كيلاني ، السياسة الشرعية مدخل إلي تجديد الخطاب الإسلامي ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 74-75.

تنسيق وترابط بينهما إذ إن الدولة ومن خلال تطبيقها لمفهوم الأمن تسعى الى مواجهة الأخطار الأمنية الخارجية أولاً وإيجاد سياسيات أمنية داخلية وخارجية لتحقيق اهدافها ثانياً وصولاً الى تحقيق مصالحها العليا⁽²⁾.

(2) جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير، دار مدبولي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010، ص 27.

تُعد السياسة الأمنية مفهوم مركب يجمع بين مفهومين واسعين هما السياسة والأمن، حيث عرفت السياسة الأمنية أيضاً على انها: ((مجموعة من القرارات والمعايير التي تتخذها الهيئات السياسية الشرعية هدفها تعبئة المؤسسات الأمنية من اجل تحقيق الأمن الاجتماعي وتنفيذ سياسات أمنية ما بأشراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من اجل التعاطي مع مشكلات جانحة ومعقدة وذات تأثير اجتماعي قد تواجه الدولة))⁽³⁾.

(3) المصدر نفسه، ص 28.

ويرتبط مفهوم الأمن بالسياسة عندما تكون هناك مجموعة من المؤسسات والسلطات السياسية التي تضع العديد من الخطط والأهداف التي تسعى الى تحقيقها لمواجهة مشكلة أو أزمة أمنية قد تهدد وجود النظام السياسي والمجتمع إذ تسعى السياسات الأمنية التي تضعها مؤسسات سياسية وتنفذها اجهزة أمنية الى مواجهة اخطار وتأمين حياة الأفراد ومعالجة التهديدات الأمنية التي قد تكون موجودة أو انها

**ويرتبط مفهوم الأمن
بالسياسة عندما تكون هناك
مجموعة من المؤسسات
والسلطات السياسية التي تضع
العديد من الخطط والأهداف
التي تسعى الى تحقيقها**

محتملة الحدوث إذ أن ادراك المؤسسات السياسية لخطر قد يحدق بالدولة يحفزها على العمل والتنسيق الى وضع الخطط الأمنية من اجل مواجهة أي تهديد للأمن في الدولة وتمثل الاجهزة الأمنية أداة بيد المؤسسات السياسية العليا لاسيما التنفيذية منها من اجل تنفيذ وتطبيق روى واهداف تسعى المؤسسات العليا تطبيقها من اجل تحقيق الاستقرار⁽⁴⁾.

(4) مصطفى محمود منجود، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام، المعهد العالي للفكر الاسلامي، القاهرة، 1996، ص 252.

ويمكن تعريف السياسة الأمنية كذلك على أنها: ((مصطلح يتسع حسب طبيعة السياسة المتبعة إذ يرتبط ويجمع بين الأمن الإنساني والأمن الشامل، ويمثل مختلف السياسات التي تتبعها الدول أو

السياسات الوطنية والتدابير الحكومية التي تعمل على تعزيز الأمن ومواجهة التحديات والاحطار الأمنية بأشكالها المختلفة التي تهدد السيادة والإقليم الوطني وتعرقل صفو وأمن المجتمع⁽⁵⁾. وعليه فإن السياسة الأمنية هي اجراءات عملية تجسدها من خلال المؤسسات التنفيذية التي تسعى للوصول الى اهداف بغية تحقيق الاستقرار، فمن ناحية خصائص السياسة الأمنية فهي تتميز بوجود مجموعة عناصر تعمل على تحقيق اهداف مجتمعية وبإطار قانوني وسياسي وإن اجهزة التنفيذ يجب إن تتمتع بكفاءة ومهنية عالية من اجل تطبيق السياسات الأمنية بشكل صحيح ويجب أن تعبر عن مخرجاتها كذلك ومن وجود اجراءات وسياسات أمنية عند بروز مشكلة أو أزمة يراد ايجاد حلول لها بالتالي الاستناد الى سياسات ومؤسسات مهنية وكفوة من اجل الوصول الى مخرجات حقيقية وفاعلة⁽⁶⁾.

مفهوم الأمن

تواجه الدول أخطاراً داخلية وخارجية وهو ما يدفع ويحتم بالدولة ومن مؤسساتها الى وضع سياسات أمنية رصينة بغية تحقيق الاستقرار للنظام السياسي وعبر مؤسسات سياسية وأخرى أمنية تنبثق من المجتمع وتطبق السياسة التي تصدرها الجهات العليا، ويعد مفهوم (الأمن) أحد المفاهيم القديمة التي ارتبطت بحياة الافراد ومصيرهم وكان في السابق يقتصر مفهوم الأمن على الشكل العسكري فقط الا أنّ تطور الحياة وتعدد الحاجات الإنسانية افرز غير ذلك⁽⁷⁾.

إن استخدام مفردة الأمن بصورته القديمة قد انبثق في بداية انبثاق الدولة القومية في (معاهدة وستفاليا) في العام 1648م إذ ومن خلال هذه المعاهدة في اوروبا فقد تغير شكل الدولة الجديدة والذي تمثل بظهور حركات التنوير والتوسع الصناعي والاقتصادي وأصبح للدولة شكلاً جديداً وخصوصية انبثقت منها ما يعرف الآن بالدولة الحديثة بعيداً عن السيطرة الدينية وهو ما يبرر استخدام هذا المصطلح في تلك الحقبة في اوروبا⁽⁸⁾، اما حديثاً إذ يعود استخدام مفهوم الأمن

(5) منصور الخضاوي، السياسة الامنية الجزائرية المحددات - الميادين- التحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر ، 2015، ص 28.

(6) مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الامن في الاسلام ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة ، 1996 ، ص 253.

(7) بوصلعة ثورية ، السياسة الامنية اهميتها في مكافحة الجريمة ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، الجزائر ، 2017، ص 235.

(8) هابل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012، ص 26.

بشكله الحديث الى الاعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية إذ ظهرت آراء وتيارات تسعى الى اعمام مفهوم الأمن من اجل ايقاف الحروب وعدم تكرار مأساة الحروب العالمية وهو ما تحقق من خلال ظهور نظريات الردع والتوازن وهو ما عزز من انتشار مفهوم الأمن بفعل الظروف الداخلية الإقليمية والدولية التي تعصف بالدول⁽⁹⁾.

ويمكن تحديد ظهور مفهوم الأمن الحديث الأكثر اتساعاً والمرتبطة بالدولة بأشكاله كافة في العام 1947م فمئذ ذلك الحين عملت الدول على ايجاد قواعد وتنظيمات أمنية معينة على المستويين الداخلي

والعالمي والعمل على تأمين مصالح وحماية حقوق شعوبها ومنع إقامة حروب عالمية قد تكلف الدول اعداداً هائلة من الضحايا والخسائر، والأمن بشكل عام مصطلح يهدف الى تحقيق حالة من انعدام الخوف أو الشعور به بالنسبة للأفراد والعمل على ايجاد حالة من الاطمئنان والأمان بأبعاده المختلفة النفسية والمعنوية والجسدية وتحقيق أمان نسبي

ويمكن تحديد ظهور مفهوم الأمن الحديث الأكثر اتساعاً والمرتبطة بالدولة بأشكاله كافة في العام 1947م فمئذ ذلك الحين عملت الدول على ايجاد قواعد وتنظيمات أمنية معينة على المستويين الداخلي والعالمي

للمجتمعات لأجل تحقيق أمن تام هو أمر مستحيل مما يتطلب ايجاد الشروط والخطط والادوات السليمة لتحقيق ذلك⁽¹⁰⁾، وقد عرف هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (الأمن) بانه: ((أي تصرف يسعى المجتمع من خلاله الى حفظ حقه في البقاء))⁽¹¹⁾، إن مفهوم الأمن قد اتسع لاسيما بعد الحرب الباردة فلم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية إذ شمل العديد من الجوانب والمجالات واصبح تدخل الدولة وعبر المؤسسات السياسية بشكل كبير من اجل ايجاد الخطط والأهداف التي يتطلب تحقيقها عبر سياسات أمنية مدروسة ومعروفة وتشمل العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ أن تحقيق نشاط ونجاح في أي مجال من المجالات السابقة يتطلب ايجاد سياسات أمنية محكمة تنعكس نتائجها في تحقيق استقرار وأمن للأفراد وللمؤسسات والهيئات والشركات العاملة في الدولة⁽¹²⁾.

(9) عنترة عبد النور ، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، العدد 160، 2005، ص 58.

(10) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره ، ص 37.

(11) علي ليلة، الامن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية ، مكتبة الانجلو، القاهرة، 2021، ص 59.

(12) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2014، ص 34.

وأن الأمن في الوقت الحاضر لا يقتصر على الجوانب العسكرية والتهديدات الداخلية والخارجية فحسب بل توسع بشكل كبير وأصبح يحتوي على عناوين ومواضيع أخرى ولعل أهمها ما يتعلق بالمجتمع والسياسة والاقتصاد والبيئة وما يتعلق بالأمن الغذائي للمجتمع وغيرها، ولا يمكن إيجاد أمن قومي ووطني مطلق إذ إن مفهوم الأمن هو جزئي ومرتبط بالأمن الإقليمي والدولي⁽¹³⁾، وقد عرف روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (الأمن) بأنه: ((الأمن يعني التطور والتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وإن الأمن الحقيقي للدول ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل))⁽¹⁴⁾.

(13) رسول محفوظ ، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2018، ص 7.

(14) خالد وليد محمود ، آفاق الامن الاسرائيلي الواقع والمستقبل ، مركز الزيتون للدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2007، ص 36.

الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي

يمثل هذا المفهوم أحد أهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة الأمنية ويمكن تعريفه بأنه: ((الأمن الذي يتمثل بتوفير الحاجات الأساسية لبقاء الأفراد داخل النظام السياسي من خلال المؤسسات السياسية في الدولة ويرتبط هذا المفهوم بتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين عن طريق تبني الدولة سياسات خدمية وصحية وأمنية تعزز وتسهم بحماية المواطنين من الفقر والمرض والبطالة والحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم))⁽¹⁵⁾

(15) سارة البلتجاني، الامن الاجتماعي والاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر ، 2016، ص 37.

ماهية الأمن الوطني العراقي

يكتسب الأمن الوطني أهميته من كونه يقوم على أسس من المراقبة والتحسب لإمكانيات الدولة والقوى المؤثرة في البيئة العملية التي يعمل ضمن حياضها، ولأجل ذلك ارتبط مفهوم الأمن الوطني بمفهوم التوازن عموماً وتوازن القوى خصوصاً . إن نجاح الأمن الوطني يتطلب التنسيق الفعال بين عناصره الأساسية في مختلف المجالات، فإذا كان الأمن الخارجي للعراق يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة للدفاع عنه، فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع

حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وتأمين حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها ويمنع أي ظواهر قد تؤدي الى خلل في المنظومة المجتمعية ومنه ظاهرة تعاطي المخدرات . وهكذا يبدو الأمن الوطني وكأنه ظاهرة قانونية وسياسية يتوافر فيها عنصر التنظيم القانوني وبالتالي يتحقق الربط بين الأمن الوطني وكيان الدولة على أساس إن الأمن الوطني هو حق الدولة في البقاء، وتختلف فلسفة جهاز الأمن في معالجته للقضايا الداخلية عن فلسفته عند التصدي للقضايا الخارجية وإن كان كلا الأمرين يهدف إلى المصالحة العامة للدولة، فالأمن يستجيب إلى ضرورات الدولة الاستراتيجية.

**يتحقق الربط بين الأمن الوطني
وكيان الدولة على أساس إن
الأمن الوطني هو حق الدولة في
البقاء**

تتضمن سياسة الأمن الوطني الإجراءات كافة التي تراها الدولة كفيلة لحماية كيانها وتحقيق أمنها في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية وبما يضمن تحقيق الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي . وفي العراق يواجه الأمن تحديات كبيرة، بل أن الهاجس الأمني يتقدم على ما عداه، وتستقطع الإجراءات الأمنية وبناء المؤسسات الأمنية جزءاً كبيراً من ميزانية العراق، مما يعيق تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية، وعمليات إعادة الاعمار والبناء وكما يبدو أن الدور الأمني لم يعد يقصد به حماية الحدود أو المؤسسات الرسمية أو الأمن الداخلي بحدوده المعروفة، بل تطور ليشمل ابعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية ومعالجة لظواهر دخيلة ذات مساس مباشر بالفرد والأسرة ومنها ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات وغيرها.

اهداف الأمن الوطني العراقي

6. إن الأهداف الاستراتيجية التي يسعى لها العراق مقرونة بما يواجهها من تحديات والتي تحول الجهد المعتاد لها إلى مهام تتولى القوات الأمنية تأديتها وهي كما يلي: (16)

أ. دحر الجريمة المنظمة. ويتم هذا العمل بالتنسيق مع دول الجوار

(16) استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي للأعوام من 2018 الى 2022 ص 12 (تداول محدود)

ووفقاً، للاتفاقيات المبرمة معها طالما بدت فعالية تلك المشكلة ليست داخلية فحسب، إنما خارجية أيضاً، لذا يجب تعقبها وقطع وسائل الإمدادات عنها، إن انتشار الجريمة المنظمة يشكل تهديداً للأمن الوطني، حيث تنمو الجريمة البيئة التي يزدهر فيها الإرهاب. ولقد استغل أرباب الجريمة المنظمة الوضع المتأزم في العراق بعد الاحتلال وانهايار السلطة وغياب القانون وانهايار البنية الاجتماعية، لتوسيع نشاطهم في العراق وترابطها مع العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة ترتبط بشكل مباشر في اغلب الأحيان بانتشار ظاهرة المخدرات حيث تعد عامل تمويل وعاملاً مساعداً لمنظمات الجريمة المنظمة، وكذلك تعد أحد مصادر تمويل الإرهاب في العراق⁽¹⁷⁾.

(17) استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي، -2007 2010، ص11.

ب. منع الفساد. يُعد الفساد (الإرهاب الضامر وغير المرئي) من اخطر المشاكل التي تؤرق السياسيين قبل صانعي القرار الاقتصادي بعد أن كبر حجمه وتشعبت آثاره واستشراؤه في أغلب مفاصل

يُعد الفساد (الإرهاب الضامر وغير المرئي) من اخطر المشاكل التي تؤرق السياسيين قبل صانعي القرار الاقتصادي بعد أن كبر حجمه وتشعبت آثاره

الحياة، ولم تقتصر خطورته على المفهوم الخاص الذي تبناه البنك الدولي باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بل تعدى ذلك إلى الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وتزداد خطورته لأنه يؤدي إلى تشوه النسيج الاجتماعي والبنى الاجتماعية-الطبقية،

إذ تصعد معه طبقة تلهث وراء المال والسلطة دافعة أغلبية أفراد المجتمع إلى أسفل السلم الاجتماعي، وهذا ما يسمى بالفساد المنظم الذي يصعب محاربه لأنه يمتد إلى كل فئات المجتمع ويتجسد بين طبقاته، وكما أنّ خطورته تكمن في أن جزءاً من هذه المبالغ تذهب إلى الجماعات الإرهابية⁽¹⁸⁾.

ت. تحجيم أو مواجهة التحديات الخارجية. لا شك إن المنطقة العربية أو الشرق الأوسط على وجه العموم تمر بمرحلة مفصلية من التاريخ تتبأ بحدوث تغييرات كبيرة في موازين

(18) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني 2009، الإصلاح الاقتصادي في العراق -رؤية مستقبلية- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، حزيران 2009، ص226.

القوى العالمية والإقليمية ومن المؤكد أن ينتج عنها تمحوراً في العلاقات السياسية على المستوى الدولي والمنطقة بشكل خاص⁽¹⁹⁾ وهذا التمحور والتبدل في موازين العلاقات الدولية يلقي بظلاله على الأمن الوطني العراقي منها سعي دول الجوار لتنفيذ أجندات خاصة بها داخل العراق ومؤثرة في الوقت ذاته على السياسة الخارجية للعراق.⁽²⁰⁾

ث. الحيلولة دون استمرار المظاهر المسلحة. إن حيازة التنظيمات غير الحكومية والمجاميع المتطرفة للأسلحة وبكميات كبيرة تهدد حكم القانون، هي من أكثر التهديدات خطورة التي تواجه العراق الجديد، وإن الصراع على ادعاء امتلاك العراق تاريخياً أو احتكاراً أو تمثيله لشريحة عرقية أو طائفة معينة، تأتي كأنموذج خطير للفكر الأيديولوجي لبعض المجاميع المسلحة التي رفعت السلاح في وجه العراقيين على اختلاف مذاهبهم لغرض تحقيق الأمن الوطني ومن ثم بلوغ الرفاهية والاستقرار، فإن الأمر يتطلب عدداً من الأبعاد التي تسهم بتحقيقه هي:⁽²¹⁾

أولاً. البعد السياسي. يتضمن بناء الدولة والمحافظة على كيانها وتعزيز مكانها إقليمياً ودولياً.

ثانياً. البعد العسكري. يتضمن بناء القوات المسلحة وتأهيلها ورفع كفاءتها ومستوى أدائها القتالي وفق آخر التطورات التقنية .

ثالثاً. البعد الاقتصادي. يعمل على توفير مستلزمات الحياة كافة وإشباع الحاجات .

رابعاً. البعد الاجتماعي. يهدف إلى للمحافظة على كل ما يتعلق بالإنسان من عادات وتقاليد وتوفير الجوانب التربوية والصحية لاسيما محاربة الظواهر المرفوضة اجتماعياً وفي مقدمتها ظاهرة تعاطي المخدرات .

خامساً. البعد البيئي. يتضمن العمل على توافر بيئة أمن بعيدة عن المخاطر وأضرار الكوارث الطبيعية.

(19) مجموعة باحثين، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، آيار، 2009، ص 17.

(20) حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج، ط2، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير 2005، ص73.

(21) عباس علي محمد، الامن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007)، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد 2013، ص21-22.

المخدرات

مفهوم المخدرات وأنواعها

المفهوم اللغوي للمخدرات

إن أصل كلمة مخدرات في اللغة العربية من الفعل خدر، وتعني الستر ويقال جارية مخدرة اذا لظمت الخدر أي استترت ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه. ولقد ذكر ابن منظور أن المخدرات مشتقة من المخدر أي مستر يمد للجارية في ناحية البيت، والمخدر. والمخدر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، والمخادر: الكسلان، والمخدر من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف. مخدرات: جمع مخدر خدور و مخدأر، وأخدأير. (22)

(22) ابن منظور، لسان العرب، ج 3، دار الصادر بيروت 1989 ص 342

اصطلاحاً: كل مادة مسكرة أو مفرطة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي الى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. التعريف الاجتماعي: وهي كل مادة طبيعية أو صناعية أو كيميائية تعمل خواصها لتكون ظاهرة الاحتمال والتعود والإدمان وتؤدي لحالة من الهدوء والنوم والاسترخاء أو النشاط والانتباه والهلوسة، ويؤدي الامتناع عنها ظهور أعراض مرضية نفسية وجسمية خطيرة على الفرد والمجتمع. كما تعرف أيضاً بأنها تلك المواد التي تؤدي بمتعاطيها ومتداوليها الى السلوك الجانح وهي أيضاً حسب المتخصصين الاجتماعيين تلك المواد المذهبة للعقل فيأتي مستعملها سلوكاً منحرفاً. (23)

(23) د خالد حنتوش ساجت، المخدرات في العراق ملاحظات ميدانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017، ص 56

المفهوم القانوني: هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وترهق الجهاز العصبي ويحضر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك. وقد ورد في المادة 1 / أولاً من قانون المخدرات والمواد المخدرة الرقم 50 لسنة 2017 (بانها كل مادة طبيعية أو تركيبية

من المواد المدرجة في الجداول (الأول والثاني والثالث والرابع) الملحقة بالقانون وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها⁽²⁴⁾

كما فسر مفهوم المخدر من الناحية القانونية بأنه (مجموعة المواد التي تسبب الإدمان على تناولها من قبل المتعاطي وتؤدي إلى صدور أفعال وتصرفات تؤذي النفس البشرية سواء على مستوى المتعاطي والمدمن أو انعكاس تلكم السلوكيات الضارة على الآخرين بحيث تؤدي إلى أضرار بالمجتمع أو بالإفراد وهي مواد محضور تصنيعها وزراعتها وتركيبها صيدلانياً بدون تراخيص قانونية)⁽²⁵⁾

أما المخدر من الناحية النفسية فيقصد به أية مادة تؤدي إلى الاعتماد العضوي أو النفسي والتي تساعد المتعاطي على تنمية الاستعداد لديه للإصابة بالاضطرابات والأمراض النفسية والعقلية والمواد المخدرة بأنها كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسماً ونفسياً واجتماعياً.⁽²⁶⁾

(24) قانون المخدرات والمواد المخدرة الرقم 50 لسنة 2017 المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 446 يوم 8 مايس 2017, ص 1

(25) عدي عبد شواي , المخدرات والمخدرات الرقمية وتأثيرها على الامن الوطني , منشورات هيئة الحشد الشعبي , ص 12

(26) د محمد ماسيا , مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجيا وقاية وعلاج) دار الجيل , بيروت, ط1, 1997, ص 34

المفهوم الطبي: المخدرات تعني تلك المواد الطبيعية والمحضرة الكفيلة بإحداث تغيير في النشاط الذهني ذات التأثير السيكولوجي والفيزيولوجي، وهي صنفين: المخدرات المباحة وهي عموماً الأدوية المتوفرة لدى الصيدليات لأغراض طبية، والمخدرات المحظورة وهي اما نبات طبيعي كالحشيش أو القنب الهندي،

**المخدرات المباحة وهي عموماً
الأدوية المتوفرة لدى الصيدليات
لأغراض طبية، والمخدرات
المحظورة وهي اما نبات طبيعي
كالحشيش أو القنب الهندي، أو
محضرة كالكيف المعالج**

أو محضرة كالكيف المعالج، وهي تستعمل للإدمان قصد التغيير في النشاط الطبيعي للذهن. هي كل مادة سواء كانت نباتية أو كيميائية أو مركبة ذات خواص معينة تؤثر على متعاطيها وتجعله مدمناً لا ارادياً عليها باستثناء تعاطيها لأغراض العلاج من بعض الأمراض وحسب الاشراف الطبي وتشكل ضرراً على المتعاطي سواء كان نفسياً أو

صحياً أو اجتماعياً وبالتالي فإن المخدر هو أية مادة كيميائية تعمل عند تناولها وبكميات قليلة على إحداث واحد أو أكثر من التغيرات التالية:

- التأثير على حالة الشخص الفسيولوجية، بما في ذلك مستوى النشاط، الوعي، التوازن.
- التأثير على الأحاسيس الواردة للمخ.
- التأثير على مستوى الإدراك والقدرة على تحليل المثيرات الواردة أو تغييرها.
- تغيير حالة الشخص المزاجية.

كما يعرف المخدر بأنه: مادة طبيعية أو مصنعة تفعل في جسم الإنسان وتؤثر عليه فتغير إحساساته، وتصرفاته وبعض وظائفه وينتج عن تكرار استعمال هذه المادة نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية وتأثير مؤذ على البيئة والمجتمع. و تدور مادة خدر في

اللغة حول معاني الضعف والفتور والكسل ، وكلمة مخدر ترجمة لكلمة Narcotic التي تعني يخدر أو يجعل مخدراً وعرفت المخدرات بانها (أية مادة كيميائية تؤثر في حياة الخلايا الأساسية للإنسان وتسبب النعاس والنوم وغياب الوعي المصحوب

**المخدر بأنه مادة تسبب في
الإنسان فقدان الوعي بدرجات
متفاوتة وقد ينتهي إلى غيبوبة
تعقبها الوفاة**

بتسكين الألم) ويعرف المخدر بأنه مادة تسبب في الإنسان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة وقد ينتهي إلى غيبوبة تعقبها الوفاة، ومع أن المخدرات تستعمل في الطب لإزالة الآلام كالمسكنات او لإحداث النوم كالمنومات، ومع أن جميع المواد المستعملة للبنج يجوز عدها من المخدرات، فإن المفهوم نفسه قد خصص الآن للدلالة على مواد معينة تشبط الجهاز العصبي تثبيطاً عاماً. (27)

التعاطي

يشيع بين كثير من الكتاب العرب أن يستخدموا في هذا الصدد تعبير « سوء استعمال المخدرات،» وهذه العبارة ترجمة حرفية للكلمة الانجليزية « abuse » ومع ذلك فاللغة العربية تغنيها

(27) د عادل صادق ، الاضرار الصحية لتعاطي المخدرات ، مجلة التربية الإسلامية ، القاهرة ، العدد 23 لسنة 2013 ، ص 67

عن ذلك. فقد ورد في « لسان العرب» لابن منظور أن التعاطي تناول ما لا يحق ولا يجوز تناوله، وبناء على ذلك نقول تناول فلان الدواء، ولكنه تعاطى المخدر . ويشار بالمصطلح إلى التناول المتكرر لمادة نفسية بحيث تؤدي آثارها إلى الإضرار بمتعاطيها، أو ينجم الضرر عن النتائج الاجتماعية أو الاقتصادية المترتبة على التعاطي ، ويقصد بتعاطي المخدرات ، استخدام العقاقير المخدرة والتي لا يسمح المجتمع بتعاطيها بقصد الحصول على تأثير جسدي أو نفسي أو عقلي.

المخدرات الرقمية

1. المخدرات الرقمية أو ما يُطلق عليه اسم "Digital Drugs"

أو "iDoser" هي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر

سماعات بكل من الأذنين، بحيث يتم بث ترددات معينة في الأذن اليمنى على سبيل المثال وترددات أقل إلى الأذن اليسرى ويحاول الدماغ جاهداً أن يوحد الترددات في الأذن اليمنى واليسرى للحصول على مستوى واحد للصوتين، الأمر الذي يترك الدماغ في حالة غير مستقرة على مستوى الإشارات

المخدرات الرقمية أو ما يُطلق عليه اسم «Digital Drugs» أو «iDoser» هي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر سماعات بكل من الأذنين

الكهربائية التي يرسلها ومن هنا يختار المروجون لمثل هذه المخدرات، نوع العقار الذي تريده. وعليه فإن المخدرات الرقمية عبارة عن ترددات صوتية مماثلة تقريباً (أي أن الترددات التي يتم الاستماع إليها في الأذن اليمنى تختلف عن الأذن اليسرى بعدد قليل من موجات التردد- الهيرتز)، يتم الاستماع إليها من سماعات الأذن أو مكبرات الصوت. ويقوم الدماغ بدمج الأشارتين، مما ينتج عنه الاحساس بصوت ثالث يدعى bin-aural beat، فمثلاً: يكون تردد امواج الصوت في الإذن اليسرى 100 هيرتز (hertz- هي وحدة قياس الترددات)، والأذن اليمنى 107 هيرتز، فيقوم الدماغ بإنتاج موجة تردد اخر ذات 7 هيرتز. ويتم احداث تغييرات في نشاط الموجات الدماغية. ويجب أن

يكون الفرق في الترددات بين الأذنين أقل من 30 هيرتز، وذلك للحصول على أفضل نتيجة، وإلا سيتم سماع النغمتين على حدة دون إدراك الدماغ لأي منهما، والتأثير عليه.⁽²⁸⁾

2. تعرف المخدرات الرقمية بانها عبارة عن سلسلة من الملفات الصوتية يتم الاستماع لها على نحو معين من خلال الاعتماد على سماعات الاذن وتؤدي الى احداث أثار الهلوسة أو تعديل الحالات المزاجية والعاطفية والبيولوجية لدى من يستمع لها، وتعديل قدرات الفرد على التركيز والتأمل والانتباه وتعتمد هذه الملفات الصوتية على تزامن بين الصوت وموجات دماغية معينة وتكون النتائج النهائية بعد سماع هذه الملفات دخول الفرد في حالة تشابه مع الحالات التي يحدثها تعاطي المخدرات التقليدية.⁽²⁹⁾

(29) المصدر نفسه , ص 201

المُرَّوج

يخلو القانون العراقي الحالي والقوانين السابقة من تعريف واضح ومحدد لمفهوم المُرَّوج وهذا الأمر يُعد من نقاط ضعف القانون حيث أن الكثير من الاشخاص في الوقت الحاضر يروج للمخدرات كمهنة غير مشروعة دون إن يكون هو ذاته حاملها أو متعاطيها بل يستغل وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال الحديثة للترويج لها ومن هنا يمكن إن نصل الى

المروج وهو (شخص يقوم بالترويج العلني أو السري للمخدرات سواء من وسائل التواصل الاجتماعي أو اية وسيلة أخرى)

تعريف اجرائي للمروج وهو(شخص يقوم بالترويج العلني أو السري للمخدرات سواء من وسائل التواصل الاجتماعي أو اية وسيلة أخرى دون أن يكون هو طرف في حملها أو خزنها أو تعاطيها وبيتغي من ذلك العمل بالدرجة الأساس الربح المادي وبطريقة غير مشروعة).

مكافحة المخدرات

بقدر تعلق الأمر بمكافحة المخدرات فإن المديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية والتي خولت قانوناً بمتابعة هذه الظاهرة والحد منها لم تحدد مفهوماً محدداً لمكافحة

المخدرات بل ذهبت باتجاه تحديد مهام عامة عليها القيام بها ، في حين حدد القانون رقم 05 لسنة 7102 في المادة السادسة ماهية هذه المديرية حيث نصت المادة السادسة منه على ما يلي:⁽³⁰⁾

أولاً . تؤسس في وزارة الداخلية مديرية تسمى (المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية) يرأسها ضابط من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى ما يلي :

أ. مكافحة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيها .

(30) المادة السادسة من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الرقم 50 لسنة 2017

ب. ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بشكل مخالف لأحكام هذا القانون

ج. التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ونظيراته في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والإقليمية المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية مع المنظمة الدولية للجنايات (الانتربول) فيما يخص ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وفق السياقات والضوابط القانونية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية)

يفترض وعلى ضوء ما جاء في المادة السادسة من القانون أن تقوم المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بمجموعة من المهام أبرزها:⁽³¹⁾

(31) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

- وضع الخطط لضبط مهربي ومروجي ومستعملي المخدرات، والإلمام بطرائق الاتجار ومتابعة ذلك بشتى الطرق.
- رسم الخطط والإشراف على الإجراءات النظامية الخاصة بأساليب المكافحة.
- إجراء كافة الدراسات التي من شأنها تطوير العمل الميداني والإداري بشكل عام في مجال المكافحة وإعداد البيانات والإحصائيات وتحليلها وتقييم أعمال المكافحة دورياً.
- متابعة إدارات وشعب وأقسام ووحدات المكافحة في عموم

- البلاد وإعطائهم التوجيهات اللازمة في مجال المكافحة.
- التنسيق مع إدارات مكافحة المخدرات بالدول المجاورة وتحديد أساليب التعاون معهم في مجالات المكافحة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية بالداخل والتعريف بأضرار المخدرات بإعداد خطط التوعية ووسائل الإعلام المختلفة
- رفع مستوى أداء العاملين من خلال برامج تدريبية داخل العراق وخارجه.
- إحباط عمليات التهريب وتعقب عصاباتنا داخلياً وخارجياً والرقابة على التجارة المشروعة للمواد الخطرة (الدوائية وللأغراض العلمية) بالتعاون مع وزارة الصحة ومنع تسرب أي منها إلى سوق الاتجار غير المشروع والتركيز على المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية).
- الاستعانة بمصادر من ذوي الأمانة والكفاءة للكشف عن أساليب التهريب بالمنافذ، والقيام بحملات مركزة على الطرق السريعة والأماكن المشبوهة.
- مكافحة التعاطي والعمل على ضبط مستعملي المخدرات بأنواعها المختلفة والاشتراك مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات المشكلة بموجب المادة الثالثة من القانون في وضع ومتابعة وتنفيذ برنامج علمي مدروس ومكثف (تربوياً ودينياً واجتماعياً وثقافياً وصحياً وامنياً) لتوعية الجمهور بأضرار المخدرات.
- القيام بالحملات الإعلامية للتوعية بأخطار المواد المخدرة عن طريق عقد الندوات وإقامة المحاضرات وتوزيع النشرات والملصقات وكتب التوعية وإقامة المعارض في المدارس والنوادي الرياضية في بغداد والمحافظات .
- المساعدة في علاج المدمنين من السجناء لدى دائرة الإصلاح والتنسيق لغرض عرضهم على المستشفيات المتخصصة في معالجة الإدمان بغية إعادة تأهيلهم بما يضمن عودتهم كمواطنين

صالحين.

- التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في متابعة ورعاية المتشافين من الإدمان والإشراف على برنامج الدعم الذاتي.
- التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في إصدار الدوريات الإلكترونية أو المطبوعة وبشكل دوري والتي تستهدف الوقاية والعلاج من المخدرات.

المبحث الثاني

مسببات ودوافع انتشار الظاهرة وتأثيراتها على الأصدقاء المختلفة هنالك الكثير مما يمكن أن يندرج ضمن المسببات والدوافع التي أدت بشكل أو بآخر الى تصاعد هذه الظاهرة التي لا تقل خطورة بأي حال من الأحوال عن الإرهاب وتدابيراتها ورغم أن المخدرات وتعاطيها لم تكن يوماً بعيدة عن المجتمع العراقي الا أن محدودية انتشارها والمعالجات الأمنية والقانونية الحاسمة وما للأعراف والتقاليد المجتمعية من آثار بالغة على الحد منها جعلها ليست بالخطورة التي هي عليها في الوقت الحاضر، في حين نجد أن هذه الظاهرة قد بدأت بالتصاعد بشكل غير مسبوق مما جعلها تأتي بالدرجة الثانية بعد الإرهاب من حيث انشغال الأجهزة الأمنية بمعالجتها، فضلاً عن انها أدت الى شروخ كبيرة في المجتمع العراقي وباتت الأسرة التي يتعاطى أحد أفرادها المخدرات مهددة بضياح كيانها نتيجة ما يحصل من جرائم من قبل أولئك المتعاطين مما يدفع العائلة لخسارة كل ما تملك من اجل تخليصه مما هو فيه أو من تبعات جرائمه عشائرياً أو اجتماعياً .

الأسباب والدوافع لانتشار المخدرات والإدمان عليها في العراق يمكن تحديد النظريات المفسرة لظاهرة الإدمان على المخدرات وتعاطيها بثلاث نظريات كل منها يمكن إن يفسر على انها النظرية الأكثر انطباقاً وفقاً لرأي واضعيها وهذه النظريات هي: (32)

النظرية البيولوجية

وهي نظرية ذات منحى طبي وتشريحي استندت في تحليلها إلى

(32) د. فتحية الجميلي ؛ الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، مدار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1، 2001 ، ص205

السلوك الإجرامي والجناح بناءً على وجود خلل وراثي أو عيب عضوي، أو نقص عقلي في الشخص المجرم أو الحدث الجناح، وسميت هذه النظرية بمدرسة الأجرام البيولوجية .
النظرية السيكلوجية

هي نظرية يروج لها علماء النفس فأصحابها استندوا في تحليل السلوك الإجرامي والجناح إلى تتبع سمات الشخصية المنحرفة ذات السلوك العدائي وغير الاجتماعي، وأكدت هذه النظرية على أهمية التربية الأسرية وحللت السلوك المنحرف وأسندته إلى الأخطاء الأسرية في تربية الشخص وتنشئته في السنوات الأولى من حياته.

النظرية الاجتماعية

نظرية ذات منحى اجتماعي حيث انها حللت السلوك الإجرامي والجناح بناءً على الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وقسوة الظروف المحيطة بالشخص التي تكون نتائجه سلوكاً إجرامياً وجانحاً⁽³³⁾.

(33) المصدر نفسه ، ص 205.

بعد إن تبين لنا النظريات التي يستند اليها العلماء في تفسير أسباب تصاعد هذه الظاهرة لابد من تحديد الدوافع والأسباب التي أدت الى تصاعدها في العراق والتي يمكن اجمالها بما يأتي :

الأسباب النفسية

3. فرضت التطورات التقنية والتطور الحاصل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً الكثير من المستجدات التي حملت معها رياح التغيير

في السلوك العام للفرد والمجتمع وبمقدار ما حملت تلك المتغيرات من جوانب إيجابية الا انها وفي ذات الوقت حملت العديد من الجوانب السلبية التي تركت اثار كبيرة على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وعلى

السلوك الفردي وسلوك الجماعة تجاه الفرد وسلوك الفرد تجاه الجماعة في ذات الوقت لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في احداث متغيرات حادة اثرت بشكل أو بآخر على السلوك العام

لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في احداث متغيرات حادة اثرت بشكل أو بآخر على السلوك العام للفرد والمجتمع

للفرد والمجتمع، حيث ازدادت الهوة السحيقة بين النقيضين، الفقر المدقع لجماهير غفيرة والغنى الفاحش لطبقة معينة لاسيما وإن المتغيرات الحادة التي أحدثها الاحتلال الأمريكي ومن ثم تصاعد الإرهاب أدت الى خلق بون شاسع بين طبقات المجتمع العراقي، كما أن ضعف و اضمحلال الوازع الديني والأخلاقي قد أدى إلى أن تستشري ظواهر خطيرة في المجتمع العراقي لم تكن يوماً بذات التأثير والانتشار، وبالعودة الى الأسباب النفسية فإنها تمثل تلك الأسباب أو الدوافع الداخلية التي تعتمل في نفس الفرد فتجعله يبحث عن وسيلة ليعالج فيها شعوره بالغرابة عن ما حوله أو تصوره إن هنالك طرائق ووسائل تجعله أكثر سعادة أو اقل تعاسة ومنها تعاطى المخدرات، سواء أكان هذا التعاطي بصورة منتظمة أم في مدد بحسب المناسبات والظروف⁽³⁴⁾.

(34) د. أمال عبد الرحيم عثمان؛
ظاهرة استعمال المخدرات
، جامعة القاهرة ، 1974، ص.2.

4. أن أول ما يلفت النظر في موضوع العوامل النفسية الإسهام في تصاعد التعاطي عن طريق امرين متناقضين أولهما يمكن ان يدرج ضمن الجوانب الإيجابية وهي التجريب ومعرفة التأثير والامتناع والجانب الأخر هو السلبي حيث يجد المتعاطي انه قد وجد ما كان يصبو اليه من تعاطيه للمخدرات، أما مصطلح (السلبية) فالمقصود به شعور المتعاطي بأنه بدأ مسيرته في طريق التعاطي تحت ضغط الغير من المحيطين به أياً كانت طبيعة هذا الضغط بالترغيب أو الترهيب والتهديد، في هذا الصدد تواجهنا حقيقة واضحة، هي أن غالبية المتعاطين بدأوا مسيرتهم بداية سلبية، أي تحت ضغوط من الآخرين المحيطين بهم. ويمكن اجمالاً لأسباب النفسية للتعاطي والإدمان في المجتمع العراقي بما يلي :

- 1- محاولة مبنية على أفكار غير واقعية لنسيان الهموم وجلب السرور.
- 2- دافع الاستمتاع الجنسي وأخرى بدوافع نفسية خاصة بالمتعاطي، وللغريزة الجنسية دور مؤثر في السلوك الإنساني وتوجهه، ولقد دلت الكثير من الدراسات أن الكثير من المنحرفين عن الطريق

- السوي يسلكون في حياتهم طرائق مختلفة لتحقيق ما تشتهيهم أنفسهم وإشباع غرائزهم.
- 3- لما كانت المخدرات بأنواعها تؤثر في المراكز العقلية الحساسة وتسبب حالة الارتياح ، فإنها أيضاً تقف وراء الاعتقاد الخاطيء لدى الطبقات الفقيرة بأن تناولها يؤدي إلى زيادة النشاط الجنسي والاستمتاع به مدة أطول، وهكذا يكون هذا الاعتقاد وغير الصحيح سبباً في دفع شريحة من المجتمع إلى تناول نوع أو أنواع من المخدرات⁽³⁵⁾.
- 4- مبرر تعاطي المخدر للتخلص من الأرق الذي يصيب الفرد لتعرضه إلى إحباطات مختلفة في حياته اليومية) .
- 5- الفشل أو الإحباط الناجم عن تكرار الفشل في العمل ومحاولة نسيانه .
- 6- تأنيب الضمير الناجم عن فعل أدى الى الاضرار بالآخرين وبقاء هاجس الشعور بالذنب يطارده
- 7- الفشل في الحياة الزوجية أو اكتشاف أمور بعد الزواج تجعله غير قادر على تغييرها مما يؤدي به الى محاولة نسيان الواقع .
- 8- فضلاً عن ذلك فان الحياة في العصر الحديث قد تعقدت وهي سائرة نحو الكثير من التعقيد، فالتقدم العلمي، ودخول الآلة بكل ثقلها في حياة الناس، وأشكال الصراع الطبقي كلها ظواهر خلقت وراءها ومازالت تُخلف الكثير من المآسي للمجتمعات البشرية الحديثة، أصبح معها الإنسان مضطراً إلى مواجهة العصر بمتطلبات مادية عديدة وحاجات متنوعة وقد يستطيع هذا الفرد أو ذاك من أن يؤدي جزءاً من تلك الحاجات إلا إنه سيواجه بالخيبة في تأمين حاجات أخرى متزايدة والنتيجة الحتمية لهذا هي أن يضطر هذا الإنسان إلى الشعور بالإحباط والقلق المستمر مما يدفع البعض الى الاعتقاد بأن الخلاص من هذه الضغوط هو بالهروب منها بأي وسيلة كانت ومنها تعاطي المخدرات.
- لا يمكن انكار ما لبعض الدوافع النفسية الخاصة من أثر في

(35) حسن فتح الباب ، سمير عبادة؛ المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967، ص3-4.

الدفع للتعاطي فالرغبة في قتل الفراغ ودفع الملل الناشئ عن الشعور بالوحدة والعزلة دوافع تسبب تجاه بعض الناس إلى الانغماس في عالم المخدرات، وتؤكد الكثير من الدراسات أن من بين الأسباب الرئيسية التي تدفع إلى المخدرات، الفشل والضعف، وأن الفشل بين الصغار أخذ يتزايد يوماً بعد يوم في كثير من بلدان العالم، مما يؤدي إلى شعورهم بالنقص والضعف ويؤدي هذا الشعور بالحاجة الماسة إلى ما ينسيهم ما هم عليه، فيلجؤون إلى هذه السموم الخطرة، مما يؤدي إلى سوء أخلاقهم واحتقارهم لهذه الحياة وكل ما يحيط بهم لانهم لا يرون إلا السأم والضعف. هكذا بسبب هذه الاعتقادات الخاطئة ذات البعد النفسي يتعاطى شريحة واسعة من المجتمع أنواع المخدرات، ومن الملاحظ أن المخدرات ولخاصيتها المخدرة اقترنت كثيراً بارتكاب الجرائم الجنسية بسبب إضعافها الرادع الأخلاقي لدى متعاطيها، فيقبلون على ارتكاب جرائم هتك عرض الإناث أو المثلية، إذ كان شائعاً منذ القدم استعمال المخدر لتسهيل ارتكاب الجرائم الجنسية، وذلك بأن يذاب الحشيش في مشروب ساخن ويقدم إلى المجني عليه دون أن يعلم بكنه المادة المخدرة فيتناوله فيؤدي إلى تخديره ومن ثم يرتكب معه الأعمال المخلة بالحياة⁽³⁶⁾. هذا ما يفسر سبب انتشار تعاطي ورواج المخدرات في الطبقة المنحطة خلقياً في المجتمع لاسيما بين الفئات التي تمارس ترويح الدعارة والأماكن والمحلات التي يسود فيها الفساد، إذ يستغل الكثير من الأبرياء من النساء والمثليين من الذكور من قبل الذين يمتنون ترويح الموبيقات وافساد المجتمع أخلاقياً بإعطائهم مواد مخدرة من حشيش وأفيون للتأثير فيهم نفسياً حتى إذا ما أدمنوا قطعوا عنهم المادة المخدرة حينذاك لا يتمكن المدمنون من الخلاص إلا بالخضوع لمشيئة مزوديهم من المخدرات، وهكذا تؤدي إلى ممارسة الرذيلة لأجل تأمين المخدر⁽³⁷⁾.

(36) حسن فتح الباب، سمير عبادة؛ المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية، مصدر سابق، ص 59.

(37) د. صباح كرم؛ جرائم المخدرات، شركة مطبعة الاديب البغدادية، بغداد، ط 1، 1984، ص 41.

العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة التعاطي والإدمان على المخدرات الاسباب الاجتماعية .

لا يمكن انكار ما للعوامل الاجتماعية والبيئية من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تفشي واستشراء هذه الظاهرة ولذلك اذا لم تؤخذ تلك العوامل في الاعتبار لا يمكن أن نحصل على تفسير سببي كامل لمسألة التعاطي، إذ أن المجتمع بوصفه موطناً كبيراً هو الذي يحدد كلاً من العرض والطلب للمخدر، وهو الذي يقر معايير السلوك ذات الأهمية لفهم الاتجاهات ونماذج السلوك وبالتالي تحديد التبعات الاجتماعية لاستخدام المخدرات والإدمان عليها ومن هنا نجدد أن هنالك العديد من العوامل أو المسببات الاجتماعية التي تخلق البيئة المناسبة لتساعد ظاهرة تعاطي المخدرات ومنها:

إن أغلب الباحثين أكدوا على العلاقات التربوية داخل الأسرة لأنها تعد من أهم الأسباب في انحراف الحدث

اولاً. المشكلات الأسرية وأساليب التنشئة الخاطئة . إن أغلب الباحثين أكدوا على العلاقات التربوية داخل الأسرة لأنها تعد من أهم الأسباب في انحراف الحدث وبالتالي فانه سيكون مهيماً لدخول بوابة المخدرات التي يسهل الولوج اليها ويصعب الخروج منها .

ثانياً. جماعة التأثير بالسلوك (الاقتران) . تعد جماعة التأثير السلوكي اجتماعياً أو ما يطلق عليهم الاقران من الجماعات المرجعية التي تترك بصمات واضحة المعالم على سلوك الفرد سواء أكان كبيراً أم صغيراً فهي خير مرآة عاكسة لأخلاقه وفي مدى التزامه بالفضائل الكريمة والعادات الحميدة، والقيم النبيلة أو انحرافه باتجاه سلبي يؤدي به الى متاهات الضياع التي تشكل المخدرات أحد أهم تلك المتاهات .

ثالثاً. المدرسة والجامعة . يعد التعليم من أهم العوامل التي تكون البيئة الثقافية للمجتمع وقد حاول الباحثون فحص العلاقة بين التعليم والإجرام في المجتمع ويقدر تعلق الأمر بالمتغيرات

الحادة التي حصلت بالمجتمع بعد التغيير فأن المدرسة والجامعة لم تعد كما كانت عليه سابقاً فهي غير قادرة على ضبط إيقاع السلوك العام للطلبة، ولهذا الأمر أسبابه الكثيرة، ومن هنا فأن المدرسة أو الجامعة سلاح ذو حدين اما أن يكون مانعاً ومرشداً لمنع تفشي هذه الظاهرة بين الكثير من الطلبة أو انها تكون بيئة مشجعة بسبب انعدام الضوابط التي تمنح القيادات التعليمية من الحد من هذه الظاهرة .

خامساً. ضعف الوازع الديني .اثرت الكثير من المفاهيم الدخيلة التي جاءت بعد التغيير وتفشيت في المجتمع العراقي ومنها الملاحدة واللابوبية والعدمية فضلاً عن الاساءات الناجمة عن صعود طبقة من رجال الدين هم انفسهم يعانون من ضعف الوازع الديني في سلوكهم اليومي مع الآخرين وهذين الأمرين قد ولدا لدى طبقة ليست بالقليلة حال من الرفض لكل القيم والمحددات الدينية ومنها تعاطي المسكرات والمخدرات رغم إن الوازع الديني له أبلغ الأثر في تهذيب النفوس وإصلاحها وتنقيتها من أدران الرذيلة وحض الأفراد على فعل الخير ومساندة الآخرين .

سادساً . ضعف الأمن الاجتماعي . إن مجتمعنا العراقي الذي عانى من حروب وويلات وحصار اقتصادي شامل فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 ، والحروب الاجتماعية التي عانى منها المجتمع وما زال كل هذه الظروف ادت دوراً كبيراً في زعزعة استقرار المجتمع فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تلحقها أو في خسائر الأرواح فحسب بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي وإن أمن الفرد أساس توازنه النفسي، والأمن الجماعي طريق كل تطور وتقدم وعلى ذلك فالشعور بالأمن الجسمي والنفسي مبدأ ضروري يجب مراعاته لتحقيق الصحة النفسية .

سابعاً . وسائل الإعلام

أ. إن من الآليات الاجتماعية المهمة والتي حظيت باهتمام الدارسين في هذا الصدد هي أدوات الإعلام ، وقد ثبت بشكل علمي إنّ وسائل التواصل الاجتماعي تُعد من أهم الوسائل المساعدة للترويج للمخدرات كما انها في ذات الوقت يمكن أن تشكل أداة إعلامية مرنة للتعاطي مع الظاهرة وبيان مدى خطورتها .

ب. إن وسائل الإعلام تأتي بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة بوصفها مصدراً يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بأنواعها

جميعاً، وفي الوقت نفسه تبين وجود ارتباط إيجابي قوي بين درجة تعرض الشباب لهذه المعلومات واحتمالات تعاطيهم هذه المخدرات فعلى سبيل المثال، المراهقون يقلدون غالباً حركات وتصرفات أبطال الافلام (بطريقة حديثهم وملابسهم وسلوكهم) ويصبح هؤلاء الممثلون غالباً نموذجاً لهم في

إن وسائل الإعلام تأتي بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة بوصفها مصدراً يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بأنواعها جميعاً

الحياة وعندما تقدم الشاشة عنصر العنف، فإن هذا العنف يتسلل إلى نفوسهم، ويحاولون تقليده ومحاكاته حتى يشعرون بانتمائهم إلى عالم القيم الاجتماعية والأخلاقية عن طريق المشاهدة التي تؤدي إلى الاستجابة التي تتلاءم مع مناهج المجتمع المتحضر، لذلك نجد الكثير ممن ادمنوا على تعاطي المخدرات هم من كانوا مقلدين لأولئك الابطال الذين تأثروا بهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي⁽³⁸⁾.

ج. ثامناً . أوقات الفراغ (البيئة الترويحية)

أ. هي الأوقات التي يقضي الشخص أوقات فراغه، للترفيه والترويح عن النفس وكما تتقضي الحياة الاجتماعية بالترويح عن النفس بنشاطات ووسائل ممتعة مفيدة، فإن أوقات الفراغ إذا أُسيء استغلالها، تكون بيئة صالحة لاستنبات الجريمة كما هو الحال بالنسبة للذين يقضون أوقات فراغهم في أوكار الفساد، كالملاهي الموبوءة التي تجذب إليها ذوي الميول المنحرفة، وتبدو فيها صور صارخة في الاستهانة بالقيم الأخلاقية

(38) أحمد محمود زبادي وآخرون؛ أثر وسائل الإعلام على الطفل، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص35.

والمفاهيم الاجتماعية، إذ قد يبلغ ما ينفقه ثري عاطل على مبادله في لحظات أكثر من أجر عامل ماهر لبضع سنوات، وفيها تنعقد حلقات الشر والرذيلة والفساد، إذ تطغى نشوة عارمة تدير الرؤوس وتعبث بالعقول، فينعدم الإدراك وتتهاوى الإرادة، ومن ثم يرتكب مختلف الجرائم والموبقات⁽³⁹⁾

ب. لا يخفى على أحد بأن الشباب في المجتمع العراقي يعاني من قلة أماكن الترويح وقضاء أوقات الفراغ وأن عدداً غير قليل من الشباب لا يمارس أنشطة الفراغ الإيجابية كالمطالعة والانتساب إلى النوادي والجمعيات الرياضية والفنية بل يمارسون أنشطة الفراغ السلبية كالتسكع في الشوارع والأزقة ومضايقة الجيران، وفي بعض الأحيان يمارس الشباب لعب القمار وتعاطي المخدرات والمسكرات والتدخين وسماع الموسيقى الصاخبة ومثل هذه الأمور حتماً تؤدي إلى الانحراف الشامل في الحياة الدراسية والاجتماعية ومما يزيد من أهمية وقت

الفراغ في تعاطي المخدرات ما أشارت إليه العديد من الدراسات من أن كثيراً من المشكلات السلوكية ترتبط بوقت الفراغ، وأن عدم توافر فرص الاستثمار المناسب لهذا الفراغ في أنشطة بناءة وهادفة يؤدي إلى ميل الشباب إلى الفعل المخالف لنظام المجتمع، وهذا ما اثبتته العديد من الدراسات من ان غالبية الافعال الانحرافية والإجرامية يرتكبها الشخص في اثناء وقت فراغه كارتكابه بعض الجرائم ذات المساس بالمجتمع والسطو وتعاطي المخدرات⁽⁴⁰⁾.

أ. الأسباب الاقتصادية. على الرغم من انتشار المخدرات بين الطبقات المختلفة، فقيرة كانت أم غنية فإن للظروف الاقتصادية الصعبة أثراً لا يمكن تغافله في دفع بعض الناس إلى تعاطي المخدرات، فمع أن الجوع هو الشبح الذي يخيم دائماً على المجتمعات ألعريقة في الإدمان، فان من خصائص بعض المواد

(39) د. أكرم نشأت إبراهيم ؛ الاثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربية بيت الحمّة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بغداد ، 2000 ، ص22.

وأن عدم توافر فرص الاستثمار المناسب لهذا الفراغ في أنشطة بناءة وهادفة يؤدي إلى ميل الشباب إلى الفعل المخالف لنظام المجتمع

(40) أفرح جاسم محمد العزاوي؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير لك، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، 2001 ، ص66.

المخدرة، أنها تفقد المدمن القدرة على التفكير ومحاولة إيجاد مخرجا لما هو عليه من تدني في المستوى المعاشي، ومن ناحية أخرى فإن المعيشة غير المستقرة وظروف العمل القاسية تساعد أيضاً على انتشار المخدرات ومن الممكن الإشارة إلى أهم الأسباب الاقتصادية والتي قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات ليس على مستوى الكبار فقط بل تشمل جميع فئات المجتمع ومنها فئة الأحداث:

اولاً. انخفاض مستوى المعيشة

أن المجتمع العراقي قد عانى وما زال يعاني من الأزمات والحروب والأثار المترتبة على الحصار الاقتصادي ومن ثم تصاعد وتيرة الإرهاب و الاقتراب من حافات الحرب الاهلية الطائفية وبعدها تمدد داعش وما نجم عنه من تدمير وتهجير كما ذكر انفا، والتي أدت إلى ضيق موارد العيش، وتدني المستوى المعيشي، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لإفراد المجتمع، على الرغم من الزيادة التصاعديّة التي طرأت على الدخل بعد التغيير، إلا أنّ هذه الزيادة يقابلها وبسرعة مذهلة ارتفاع كبير في أسعار السوق فضلاً عن ازدياد الاحتياجات الكمالية والترفيهية التي كانت قد حرمت منها مختلف طبقات الشعب ابان النظام الصدامي ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستوى المعيشة الذي يعبر عن عدم إشباع جانب كبير من الحاجات الأساسية للإنسان، يعد مظهراً من مظاهر ألتضخم الاقتصادي إذ يترتب عليه أن يعيش قطاع عريض من أفراد المجتمع الذي يصاب بهذا الوباء (ألتضخم) في مستوى معيشي يقترب من حد العدم أو ما يطلق عليه (دون حد الفقر المطلق)، وهذه الفكرة (الفقر المطلق) يمكن التعبير عنها بذلك المستوى من المعيشة الذي لا يسمح

بإشباع كل الحاجات الأساسية والضرورية لحياة الإنسان⁽⁴¹⁾

ثانياً. العمل والبطالة

(1) العمل والبطالة على طرفي نقيض، فالعمل يقوي من إرادة البناء ويدفع باتجاه خلق حالة من الاستقرار الاجتماعي وحينها سيكون

(41) خالد حتوتوش المحمداوي؛
الاتجاهات المستقبلية للطلاب
نحو الهجرة خارج العراق، رسالة
ماجستير، قسم الاجتماع، كلية
الآداب، جامعة بغداد، 1996،
ص53.

الأمن الوطني أكثر تماسكا وقدرة على مواجهة التحديات والاضطراب، والبطالة تثبط من أهميته، والعمل عصب التنمية والإنتاج، وهو بدوره السبيل إلى التقدم والرخاء، فإذا كانت البطالة ظاهرة لها مقدماتها الاقتصادية وهي تعيق عملية التنمية وتؤدي إلى مشكلات اجتماعية أخرى متعددة فإن انتشار المخدرات يستهدف التهام حصاد العملية الإنتاجية وسوء استعمالها يؤدي إلى إضعاف القدرة على الأداء والتقليل من دقته، ووصول العامل المتعاطي إلى حالة من الإحساس بالضيق والشعور باللامبالاة والاعتراب عن مواقع الإنتاج،

**العمل والبطالة على طرفي
نقيض، فالعمل يقوي من
إرادة البناء ويدفع باتجاه خلق
حالة من الاستقرار الاجتماعي
وحينها سيكون الأمن الوطني
أكثر تماسكا وقدرة على
مواجهة التحديات والاضطراب**

فقد أوضحت دراسات عدة أن تعاطي المخدرات يقلل من التركيز الدائم ويضعف الذاكرة، ويُعرض المهارات المهنية والحرفية الفردية للضياع، فالمخدر يفسد الوظائف المعرفية كما أثبتت البحوث العلمية ذلك على مدى العقود الأربعة الماضية، ويزيد المخدر من زمن الاستجابة أو رد الفعل وانخفاض الدقة المهنية، والأفيون يقلب الأمزجة ولو بجرعات صغيرة، ويقلل من النشاط ويضعف من المهارات الآلية النفسية المرتبطة بقيادة السيارات وإذا كان الكوكائين ولو بجرعات صغيرة قد يحسن الأداء في الأعمال الصغيرة، وعلى الرغم مما قيل فإنه من الواضح أن التورط في سوء استعمال المخدرات يخفض من الإتيان في العمل ويضعف من الدقة في الإداء كما أثبتت ذلك نتائج البحوث التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المصري على مجموعة من العاملين في قطاعات عمل مختلفة⁽⁴²⁾.

(2) قد تشكل البطالة تربة خصبة لتنامي مشكلة سوء استعمال المخدرات لاسيما بين الشباب العاطلين ومما يساعد على ذلك تهميش مجتمع الكبار للشباب وجعلهم يتقبلون الوقوع في خيرات التعاطي أكثر احتمالا، غير أن كل هذا لا يعني أن تعاطي المخدرات قاصر على المعوزين، إذ أن الكثيرين منهم يتجنبون مزلق التعاطي وماله علاقة بالإجرام، على الرغم من معاناتهم لمرارة الحاجة

(42) د. صلاح عبد المتعال ؛ الأبعاد الاجتماعية والنفسية والتربوية لتعاطي المخدرات ، مصدر سابق.

والحرمان، في حين لا يتورع الكثيرون من ذوي الدخول الضخمة عن ارتكاب أبشع الجرائم الواقعة على المال بدافع الجشع والطمع وارتكاب جرائم القتل والإيذاء والتهديد والاعتصاب وتعاطي المخدرات، بدافع العبث والاستهتار.

ب. الأسباب السياسية والأمنية

اولاً. استأثرت مشكلة تعاطي وترويج المخدرات في العراق بشكل غير مسبوق له بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، فمن المعروف إن القوانين الرادعة التي سنتها الحكومات العراقية آنذاك كان لها أثر كبير في غياب هذه المشكلة، فقد تراوحت العقوبات المنصوصة في القانون ما بين السجن مدى الحياة والإعدام لمن يتاجر بها أو يزرعها ومن ثم قل تعاطيها أو انعدم، ولم تكن القوانين العراقية تتساهل في هذه المشكلة مطلقاً، هذا فضلاً عن عامل العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية التي يزرعها المجتمع العراقي قبل غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2003 التي ساعدت وسهلت بصورة وأخرى من اتساع هذه المشكلة، ففي مرحلة السبعينات ومنتصف الثمانينات كان العراق من أنظف دول العالم في مجال تعاطي المخدرات والترويج لها وذلك حسب بيانات الأمم المتحدة ولجنة مكافحة المخدرات، إذ لم يرد اسم العراق كدولة تعاني من هذه الظاهرة المهلكة لذلك فان الاجتماعات التي كانت تعقد في هذا المجال، كان العراق متغيباً عن معظمها على وفق أنه ليس له صلة بالموضوع، وكان حضوره بصفة رقيب.

ثانياً. إن مشكلة انتشار تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي تفاقمت بشكل كبير بحكم عدم احكام السيطرة على الحدود من قبل قوات الاحتلال الأمريكية التي كانت حينها تدير الملف الأمني في عموم العراق بضمنه ملف الحدود، لاسيما إذا ما علمنا أن العراق تحيط به دول منتجة

والأخرى مستهلكة فضلاً عن ما يحمله البعض من القادمين للعراق من الدول المجاورة بحجة أداء الزيارة للمراقد المقدسة من كميات كبيرة من المخدرات وترويجها بأنفسهم أو عن طريق تجار مروجين مما دفع باتجاه تصعيد ظاهرة التعاطي والإدمان، حيث امتدت على مساحة العراق بكل مكوناته، وإن اختلفت بين منطقة وأخرى، فبينما يتسع بين الطبقات الفقيرة تناول الحشيشة والهيروين، فإن تناول الحبوب والإدمان عليها يشيع في المناطق الأكثر ترفاً، لاسيما في بعض أحياء بغداد ومناطقها، فيما تبرز مشكلة أخرى امتداداً للظاهرة الأولى، تلك التي يعاني منها الصيادلة الذين يعانون من تعرض العشرات منهم إلى عمليات الاغتيال، بحيث دفع الخوف معظمهم إلى عدم القدرة على رفض طلب المدمنين خشية تهديدهم.

ثالثاً. البعض من الباحثين يجدون أنّ القوات الأمريكية استندت إلى التجارب الاستعمارية الشائنة في غزوها العراق واحتلاله عن طريق لجوئها إلى سلاح المخدرات بطريقة (عصرية) و(علمية) و(اقتصادية) أرقى وأفضل وأكثر عقلانية مما جرى في حرب الأفيون الإنجليزية ضد الصين، حيث جند الأمريكان الكثير من العناصر التي عملت في بلدان موبوءة بالمخدرات مثل كولومبيا وتشيلي وفيجي والأكوادور وغيرها كعناصر أمن أو ضمن الشركات الأمنية وقد منح الكثير منهم ذات الحصانة التي تمنح للدبلوماسيين وفق ما أصدره بريمر من تعليمات بصدد تلك الشركات وهذا ما سهل على هؤلاء جلب وترويج وبيع المخدرات وبأسعار خيالية وجنوا منها أرباحاً طائلة بمباركة أمريكية مبطنة تدخل ضمن ما اطلق عليه أدوات الفوضى الخلاقة التي بشرت بها مستشارة الأمن القومي الأمريكية الأسبق كونداليزا، فضلاً عن أن الجيش الأمريكي هو ذاته يعاني من تفشي هذه الظاهرة في صفوفه وقد جرى استغلال حالة الانفلات الأمني وتوقف القضاء العراقي

عن أداء مهامه تجاه مثل هذه الجرائم لاسيما في السنوات الأولى للاحتلال حيث جرى تكريس هذه الظاهرة والتشجيع عليها، في ذات الوقت الذي اعتبر الترويج للمخدرات وبيعها وسيلة مهمة وحيوية لغرض تمويل العمليات السرية من قبل الجهات الاستخباراتية الأمريكية هذا ما يتيح للمحتل التصرف بهذه الأموال كما يشاء، بما في ذلك تمويل خطط الاغتيالات والانقلابات من دون العودة للمطالبة بتمويل الدولة خشية الرفض، وعلى مدى العالم بأسره ومن دون الخضوع لرقابة حتى دولتها ومجتمعها⁽⁴³⁾. في ذات الوقت الذي وجدت القاعدة ومن بعدها داعش وباقي التنظيمات الإرهابية والمجاميع المسلحة في تجارة المخدرات ما يمكن أن يسهم والى حد كبير في تمويل عملياتها الإرهابية لذلك عملت هذه التنظيمات وطوال السنوات الماضية على إن تكون وسيلة نقل وترويج وبيع للمخدرات لا بل وصل الأمر إن تؤمن تلك التنظيمات الحماية لتجار المخدرات وتسهيل هروبهم وحتى محاولات اطلاق سراحهم من السجون سواء في فترة التحقيق أو بعد صدور الاحكام بحقهم.

ثالثاً. تعترف منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) إن ما يضبط في العالم بضمنه (العراق) لا يشكل سوى 10٪ من الحجم الحقيقي لتداول المخدرات وقد أخذت العصابات الدولية تزداد قوة وتمويلاً وتنظيماً، وامتدت أنشطتها عبر الدول والقارات حتى أصبحت جرائم المخدرات، جرائم عابرة للحدود أو جرائم بلا وطن، كما تفرعت منها جرائم خطيرة مثل (غسل الأموال) و(الجريمة المنظمة) و(الاتجار بالأسلحة) و (الاتجار بالبشر) و(الفساد الإداري) وأصبحت تجارة المخدرات أحد أبرز مصادر تمويل النشاطات الإرهابية في العالم، كما ثبت جنائياً أن المخدرات هي أبرز عوامل الدفع نحو اقتراف مختلف أنواع الجرائم ذات الطابع الدموي، فالمدمن لا يتورع عن ارتكاب

(43) زكريا شاهين؛ المخدرات وجه أمريكي آخر لحروب الإبادة : الأسلحة القذرة، شبكة المعرفة الدولية(الانترنت).
http://www.almoher.net

جرائم القتل أو السرقة في سبيل الحصول على مبتغاه وهذا يحصل نتيجة إيقاع الكثير من أطفال وشباب الشوارع بشباك المخدرات وإعطائها لهم من دون ثمن حتى ما أدمنوا قطعوا عنهم المخدرات مما يجعل هؤلاء الأطفال والشباب يقدمون على مختلف الأفعال والسلوكيات المنحرفة في سبيل الحصول على المخدرات، وهذا جل ما تتبغيه العصابات الإرهابية الدولية في تجنيدهم لتنفيذ مخططاتها الإجرامية⁽⁴⁴⁾. وهنا تكمن الخطورة حيث إن هذه العناصر ستشكل لاحقاً الخطر الأساسي على الأمن الوطني كونهم في مرحلة من العمر لا يدركون خطورة ما يفعلون وإذا ما ادمنوا فانهم سيتحولون الى عناصر مفوضة لكل اركان ومقومات السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي وبالتالي تفويض الأمن الوطني.

(44) د. أكرم عبد الرزاق المشهداني؛ المخدرات الإرهاب الأكبر، جريدة الاتجاه الآخر، العدد 278، بغداد 2006/7/1، ص26.

المبحث الثالث

الاثار الناجمة عن انتشار الظاهرة على الأمن الوطني

الأمن الوطني العراقي عانى كثيراً من تصاعد وانتشار ظواهر أدت بشكل أو بآخر الى تراجع خطير في القيم الاجتماعية واثرت سلباً على عموم حركة المجتمع لاسيما تلك التي جاءت بعد التغيير بفعل عوامل متعددة في مقدمتها ما افرزته الاحتلال من حصول حالات اختلال في البنى الاجتماعية والقيمية في المجتمع. ويقدر تعلق الأمر بالأمن الوطني فإن هذه الظواهر اثرت بشكل واسع النطاق على قدرات الجهات المسؤولة عن تحقيقه فهي في الوقت الذي كانت تحاول جاهدة تقليص مدى تأجير وخطورة الاعمال الإرهابية نجدها تحاول جاهدة من اجل أن لا تستشري الظواهر الاجتماعية الهدامة ومنها ظاهرة تفشي المخدرات والإدمان عليها، وهنا تحمل الأمن الوطني العراقي وزر القتال على جبهات مختلفة ففي الوقت الذي عليه إن يعالج الإرهاب كان لابد له إن يعيد رسم الخارطة الاجتماعية بما يضمن العودة الى الحالة الصحية التي كان العراق يتميز بها قبل حروب صدام والاحتلال الأمريكي كما انه وفي ذات الوقت مطالب

بأن يقاوم على الجبهة الداخلية التي مزقتها الظواهر الدخيلة وأكثرها خطورة هي انتشار ظاهرة المخدرات.

آثار تعاطي المخدرات

ظاهرة تعاطي المخدرات هي من الظواهر ذات السمة العالمية حيث لا يكاد يخلو مجتمع إنساني من آثارها المباشرة أو غير المباشرة، ففي الوقت الذي تحاول الدول بشتى الوسائل التخلص من آثارها أو على أقل تقدير الحد منها نجد أنها تستحوذ على أموال طائلة لغرض المعالجة حيث إن الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بإضرارها وعلاج المدمنين يكلف دول عالم نحو 120 مليار دولار سنوياً، وفي الوقت ذاته فإن تجارة المخدرات تمثل (8%) من مجموع التجارة العالمية. ولقد أصبحت المخدرات والعقاقير المنشطة من أهم المداخل الرئيسية للفساد إذ تجاوزت حركتها التجارية الحدود الدولية ودخلت تحت المسميات العابرة للقارات ومن أهم آثارها تعريض السلم والأمن الداخلي للخطر فضلاً عن أضرارها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما أهم آثارها المستقبلية فهي تبدو في خصائص تجارها ومهربها وموزعيها وانتهاكهم لحرمة الأديان والقوانين السائدة ذات الطبيعة المالية والمصرفية والارتباط بجرائم العنف والإرهاب وسلامة واستقرار الحكومات وتهديد المؤسسات العامة والقدرة على التلاعب في آليات السياسة مما يجعلها تشكل خطراً محدقاً على الأمن الوطني لجميع البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة.

لآثار الصحية والنفسية

يمكن اجمالها بما يلي:

1. أن آثار التعاطي تختلف كماً وكيفاً تبعاً للتكوين الجسماني للمتعاظم، وتبعاً لقوة المادة الفعالة الموجودة في المخد، وكذلك تختلف هذه الآثار باختلاف التكوين السيكولوجي للفرد مع الأخذ بالحسبان حالته النفسية والمزاجية والعقلية قبل وفي أثناء التخدير⁽⁴⁵⁾.
2. أن تعاطي المخدرات يصيب الإنسان بإضرار صحية عديدة قد

(45) القاضي زهير عبد الصاحب
حسين العلي، جرائم المخدرات،
مصدر سابق، ص 48.

تؤدي بحياته، منها الأضرار التي تصيب الجهاز الهضمي، والجهاز العصبي، والجهاز التنفسي، والجهاز الدوري، والإضرار الحسية، إذ تتجسد الآثار الجسمية التي تتولد عن تعاطي المخدرات في هبوط الحيوية والنشاط، وانخفاض المستوى الوظيفي لأجهزة الجسم الفسيولوجية كافة، وأحداث أضرار تلحق بالجلد والأسنان والمسالك التنفسية، والكبد.

3. من الآثار الفسيولوجية تمدد الأوعية الدموية التي تنشأ أضراراً للجلد والإحساس بالدفء وهذا يصحبه عادة هبوط قليل في ضغط الدم وزيادة في سرعة ضربات القلب، وعدم القدرة على النوم، والآم العضلات المبرحة، وجريان الأنف والعيون، والتعرق، والمغص المعوي الحاد، والتقيؤ، والإسهال، وانتصاب الشعر وكذلك اضطراب بدرجة حرارة الجسم⁽⁴⁶⁾.

(46) د. أمال عبد الرحيم عثمان ؛ ظاهرة استعمال المخدرات ، مصدر سابق ، ص 12.

4. إصابة الذكور من المتعاطين بالضعف الجنسي، حيث تقلل المخدرات من القدرة الجنسية، وتنقص من إفرازات الغدد الجنسية بعد مدد من التعاطي المستمر والطويل، ويسبب أيضا فقر الدم الشديد، وتكسر كريات الدم الحمراء، كما أن المخدرات هي السبب الرئيسي في الإصابة بأشد الأمراض خطورة مثل السرطان.

5. هناك جملة من الانعكاسات النفسية يسببها تعاطي المخدرات منها:

أ. يتسبب تعاطي المخدرات باضطرابات في الإدراك الحسي العام، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بحواس السمع والبصر لحدوث خلل في المدركات الحسية، هذا فضلاً عن الخلل في إدراك الزمن بالاتجاه نحو البطء، واختلال أدراك المسافات بالاتجاه نحو الطول واختلال أو إدراك الحجم نحو التضخم.

ب. يؤدي تعاطي المخدرات إلى اختلال في التفكير العام وصعوبته وبطئه، ومن ثم يؤدي إلى فساد الحكم على الأمور والأشياء التي يحدث معها بعض أو حتى كثير من التصرفات الغريبة فضلاً عن الهذيان والهلوسة.

ت. ازدياد قابلية الفرد للاندفاع في شعور الفرح، اذ ينقلب المتعاطي عن حالة المرح والنشوة والشعور بالرضى والراحة (بعد تعاطي المخدر) ويتبع هذا ضعف في المستوى الذهني وذلك لتضارب الأفكار لديه، فهو بعد التعاطي يشعر بالسعادة والنشوة والعيش في جو خيالي وغياب عن الوجود، وزيادة النشاط والحيوية، ولكن سرعان ما يتغير الشعور بالسعادة والنشوة إلى ندم ودافع مؤلم وفتور وإرهاق مصحوب بخمول واكتئاب.

ث. ازدياد درجتي التردد والتسرع، اذ تتسبب المخدرات في حدوث العصبية الزائدة والشديدة التوتر الانفعالي الدائم والذي ينتج بالضرورة ضعف القدرة على التكيف الاجتماعي⁽⁴⁷⁾

ج. عدم التناسب الانفعالي وهذا اضطراب يحدث فيه عدم توازن في العاطفة، فيرى الشخص المصاب بهذا الاضطراب يضحك ويبكي من دون سبب مثير لهذا البكاء والضحك فيشعر بأنه شخص متغير تماماً وأنه ليس هو، وذلك على الرغم من أنه يعرف هو ذاته، ويحدث هذا الإحساس أحياناً بعد تناول بعض العقاقير المخدرة والحشيش⁽⁴⁸⁾.

الآثار الاجتماعية

أن تعاطي أي نوع من أنواع المخدرات من شأنه أن يضر بالفرد، وإن انتشار وتوزيع تعاطي المخدرات يحدث بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث ينتشر بين الشباب بصفة خاصة وأنه يتجه إلى الانتشار بين الأصغر سناً عنه بين الأكبر سناً ويظهر الضرر الذي يلحق بالفرد بنتائجه على الضرر الذي يلحق بأسرته بصورة اضطرابات في العلاقات الأسرية⁽⁴⁹⁾.

أولاً. أن الأسرة (أسرة الحدث) هي المسئولة الرئيسية عن تعاطي الحدث، وكذلك أن أسر المتعاطين هي أسر متصدعة ومفككة لاسيما إذا ما كان رب الأسرة من المتعاطين، اذ ينتج عن تعاطي الأب أو الأم أو الأخ الأكبر، فقدان آلية الضبط والربط والمرجعية في الأسرة، إذ قد يعيش المتعاطي بعيداً عن واقع أسرته وسبل ضبطها

(47) رفاعي عوالي؛ الإدمان والمخدرات، شبكة المعرفة الدولية (الانترنت).
http://www.Bahrain.com ..

(48) ثاسو صالح سعيد، سمير عبدالجبار؛ المخدرات الموت الزاحف، مصدر سابق، ص21.

(49) د. محمد مياسا؛ مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجيا وقاية وعلاجاً)، مصدر سابق، ص153.

وتوجيهها، أما إذا كان الأب رهين السجن بسبب الحكم عليه بقضية ما، فالمعاناة تدفع بالأبناء إلى الضياع ولوجههم إلى عالم المخدرات بتشردهم ونزوعهم إلى مجارة رفاق السوء وربما وقوعهم في متاهات الانحراف والجريمة كالسرقة وتعاطي المخدرات (50).

ثانياً . بحكم العلاقات الأسرية المفككة وفقدانها لمعايير الضبط والتنشئة الاجتماعية السليمة قد يلجأ الإحداث إلى عصابات الإحداث، حيث أن نتائج اغلب الدراسات عن الانحراف وجنوح الأحداث تؤكد إن الأحداث الجانحين اغلبهم جاءوا من بيوت ذات علاقات ضعيفة أو سلبية أو مفككة.

ثالثاً . لقد اتفق أغلب علماء النفس على إن العصابة تخفف أو بالأحرى تمتص نغمة الأسرة المفككة وتسعى لحل المشاكل النفسية، والتنفيس عن التوتر العصبي الذي يعانون منه، إذ أنّ العصابة تعد عند الإحداث موطناً آمناً وعلاجياً ونفسياً لاسيما الإحداث ذوي المشاكل الأسرية، فالخطورة في هذه المشاعر لانهم أحياناً يميلون إلى العنف والإيذاء ، ومنهم من تتحول شخصيته إلى شخصية سايكوباتية مجرمة.

رابعاً . من الحقائق التي توصل إليها معظم المعنيين في شؤون الجريمة ومكافحتها، أنّ المتعاطين يميلون إلى ارتكاب الجريمة لتوفير المال اللازم لشراء المخدر لا سيما إذا كان من الأنواع الغالية الثمن، فالنشاط الإجرامي هو نهاية المطاف لفئة كبيرة من المتعاطين وأنّ السلوك السائد في مجال ارتكاب الجريمة بين جماعات المتعاطين هو السرقة بأنواعها المختلفة .

خامساً . إن الأسباب التي تدفع المتعاطين الى ارتكاب مثل هذه الجرائم كما يرى بعض المحللين ناتجة بشكل أساسي من آثار المخدر الذي غالباً ما يسبب بطبيعته الهياج والإقدام على السلوك الإجرامي لمتعاطيه، فالتأثيرات التي يحدثها المخدر في عقول المتعاطين قد تمنعهم من التفكير السوي وتسمح لهم بارتكاب السلوك الإجرامي من دون وعي أو أدراك منهم (51).

(50) أفرح جاسم محمد العزاوي ؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها)، مصدر سابق ، ص 92-93.

(51) د. عبد المهيم بكر سالم ؛ في جرائم المخدرات والعرض والاعتبار ، مقرر قانون الجزاء الخاص ، جامعة الكويت ، 1984 ، ص 10.

أن السلوك الإجرامي ناجم بشكل أساسي من الحاجة الملحة لاشتهاء المخدر والبحث عنه بأي وسيلة لتكون النتيجة في حالة عدم توافر الأموال اللازمة لدعم التعاطي (السرقه والاختلاس) أو غيرها من السلوك الجانح أو الإجرامي إذن فالعلاقة بين تعاطي المخدرات خاصة والجريمة والسلوك المنحرف واضحة ومكشوفة ولذلك بدأت تحتل حيزاً كبيراً في الدراسات الاجتماعية والطبية والسياسية للحد من خطورتها.

سادسا . أن السلوك الإجرامي ناجم بشكل أساسي من الحاجة الملحة لاشتهاء المخدر والبحث عنه بأي وسيلة لتكون النتيجة في حالة عدم توافر الأموال اللازمة لدعم التعاطي (السرقه والاختلاس) أو غيرها من السلوك الجانح أو الإجرامي إذن فالعلاقة بين تعاطي المخدرات خاصة والجريمة والسلوك المنحرف واضحة ومكشوفة ولذلك بدأت تحتل حيزاً كبيراً في الدراسات الاجتماعية والطبية والسياسية للحد من خطورتها.

سابعا .إن تعاطي المخدرات له أثر بالغ الخطورة في الحدث من ناحية المدرسة والتعليم فانه كما سبق ذكره من الآثار الصحية في الإحداث المتعاطين للمخدرات التي تؤدي إلى عدم التركيز وصعوبة في الإدراك فضلاً عن الأمراض الأخرى بجانب تأثير أسرة الحدث المفككة ووجود رفاق السوء مما يجعل من الحدث مهياً للهروب من المدرسة والانزلاق نحو هاوية الانحراف والجريمة⁽⁵²⁾.

(52) ماجد أبو رضية ؛ الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية (المسكرات والمخدرات)، مكتبة الأقصى، الأردن، 1980، ص343.

مما تقدم يمكن القول، ن الآثار الاجتماعية للمخدرات تعكس بصورة مباشرة وسلبية على الأمن الوطني وذلك للأسباب التالية :

أولاً. أنّ المنظومة الأمنية تحتاج الى طاقات كبيرة من اجل سبر غور النسيج المجتمعي لاسيما وأن المتعاطين لا بد أن يكونوا جزءاً من تنظيمي قبلي أو عشائري أو اسري.

ثانيا . نادراً ما تكون الأجهزة الأمنية قادرة على تنفيذ أوامر القبض الخاصة بالمخدرات لأولئك الذين يعيشون في قرى أو ارياف أو مناطق نائية أو في احياء شعبية تتحكم في وضعها الأمني الجماعات المسلحة.

ثالثا . يتعامل القائمون على تنفيذ القانون بخشية كبيرة اذا كان المطلوب قضائياً يمتلك عمقاً اجتماعياً أو عشائرياً أو قبلياً .

الآثار الاقتصادية والسياسية

إن تعاطي المخدرات حدث أو كبير، رجل أو امرأة، فقير أو غني

يشترى المخدرات التي يفضلها على غيرها في التعاطي بصفة يومية، وتزايد رغبته في التعاطي يوماً بعد يوم فكلما تناقص أثر المخدر فيه ازدادت شهيته له، وازدادت نفقات الحصول على هذا المخدر، والمتعاطي مستعد في ظروف انتفاء النوع المفضل له، أن يشتري نوعاً آخر يلبي احتياجاته ولهفته إلى تعاطي (مادة مخدرة ما)، وإذا لم يجد أي نوع من الأنواع فهو مستعد أن يدفع أضعاف القيمة النقدية لكي يحصل عليه فقد يلجأ إلى الاستدانة، أو بيع أي مقتنى لديه أو قد يسرق أو يختلس، أو يقوم بأي عمل إجرامي آخر لمواجهة ارتفاع ثمن المواد المخدرة حتى وأن كان ذلك العمل الاجرامي ذو طبيعة إرهابية، مما يدفعه للتضحية بالطعام وغيره من ضرورات المعيشة، ولهذا قيل إن السرقات الصغيرة التي يرتكبها المتعاطي إنما ترجع إلى الضرورات الاقتصادية، ومن المشكوك فيه أن يكون هذا التفسير البسيط مناسباً، فكل الأشخاص لهم احتياجات، وبعض الأفراد يكفلونها بوسائل مشروعة، وبعضهم بوسائل غير مشروعة، ولا يبدو أنّ حقيقة المطالب أو حجمها يؤثر في مشروعية الوسائل أو عدم مشروعيته⁽⁵³⁾

أولاً . من المعلوم أنّ الذي يتعاطى المخدرات يبذل المال في سبيله سهلاً رخيصاً من دون حساب ولا يخفى ما في هذا البذل من إتلاف للمال وخراب للبيوت وإيراث الفقر هذا فضلاً عن التأثير المدمر في كيان الأسرة الاقتصادي .

ثانياً . إن التعاطي يؤثر في إنتاجية الفرد كماً وكيفاً، ومع إنتاجية المجتمع كذلك، وعلى برامج التنمية الشاملة لاسيما في الدول النامية .

ثالثاً . إن الإتجار بالمخدرات يفقد المجتمع رؤوس أموال ضخمة كان من الممكن الانتفاع منها في أعمال التنمية، ويفقده الإشراف على تداول هذه الأموال، وتحصيل الضرائب المستحقة عليها، هذا فضلاً عن الربح الفاحش الذي يجنيه تجار ومهربى المخدرات من شأنه أن يوجد طبقة طفيلية من المستفيعين تقوم بصرف هذه الأموال

(53) أدوين سارلاند، ودونالد كريسي؛ مبادئ علم الإجرام، ترجمة ومراجعة اللواء عمر السباعي والدكتور حسن صادق المصراوي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1960، ص167.

ببذخ في شراء السلع والكماليات الموجودة في الأسواق بأعلى الأسعار ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالمستهلك العادي، إذ يجد احتياجاته في ارتفاع مستمر.

رابعاً . الخطر المحدق الذي يخترق اقتصاد البلدان هو تدفق العائد من أموال المخدرات غير المشروعة وانسيابها إلى أنشطة اقتصادية

الخطر المحدق الذي يخترق اقتصاد البلدان هو تدفق العائد من أموال المخدرات غير المشروعة وانسيابها إلى أنشطة اقتصادية ومصرفية مشروعة من أجل غسيل الأموال وتطهيرها من شوائب الإيداع القانونية، وقد تصبح العلاقة بعد ذلك عضوية بين الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والأنشطة المشروعة مما يتيح تسلسل تجار المخدرات ومروجيها إلى المؤسسات السياسية، فإذا كان نموذج الحكومة استبدادياً أو شمولياً ففي إمكانهم التأثير في مفاتيح السلطة والنفوذ، أما إذا كان ديمقراطي النزعة فقد يمكنهم شراء المواقع السياسية وأصوات الناخبين.

ومصرفية مشروعة من أجل غسيل الأموال وتطهيرها من شوائب الإيداع القانونية، وقد تصبح العلاقة بعد ذلك عضوية بين الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والأنشطة المشروعة مما يتيح تسلسل تجار المخدرات ومروجيها إلى المؤسسات السياسية، فإذا كان نموذج الحكومة استبدادياً أو شمولياً ففي إمكانهم التأثير في مفاتيح السلطة والنفوذ، أما إذا كان ديمقراطي النزعة فقد يمكنهم شراء المواقع السياسية وأصوات الناخبين.

خامساً . نظراً لصعوبة نقل وتهريب المواد الخام، وهي على شكل أوراق وشجيرات فكان لا بد من إختزال وزنها وحجمها إلى أقل قدر ممكن فيتم تحويل الأفيون إلى مورفين وهيروين وأوراق الكوكا إلى كوكايين ويتم هذا التحويل بالمعالجات المعملية في مناطق جمع المحاصيل أو في محطات تنقية، ثم تتم عملية النقل لضمان الأمان والبعد عن أعين الجهات الأمنية، وأن هذه الأنشطة غير المشروعة تندفق منها أرباح كثيرة تذهب لصالح التجار والمهربين ومن ثم إلى صناديق الجرائم المنظمة التي تدار بأحدث الأساليب التقنية.

سادساً . إن انتشار التعاطي يعمل على انشغال عدد كبير من أفراد المجتمع عن الوظائف التربوية والإنتاجية المباشرة، والتي تسهم في تطور المجتمع ونموه، بوظائف غير إنتاجية مثل رعاية المتعاطين في المستشفيات وحراستهم في السجون ومطاردة مهربي المخدرات وتجارها (فحين ينتشر التعاطي في المجتمع فانه لا بد أن يؤدي إلى تضخم في أعداد القوات الأمنية وموظفي الإصلاحات

والمستشفيات) فإذا لم يكن تعاطي المواد المخدرة منتشرًا بهذه الدرجة في مجتمع ما لأمكن أن يتجه هؤلاء الأفراد إلى أعمال إنتاجية أو صحية أو تعليمية.

سابعاً . الخسارة التي تلحق بالقوة الإنتاجية البشرية في المجتمع نتيجة لانتشار تعاطي المخدرات والتي تتمثل بالمرتبّات التي يحصل عليها المشتغلون بعلاج ومكافحة هذه المشكلة (تعاطي المخدرات) وفي النفقات الباهظة التي تستهلكها عمليات العلاج والمكافحة، والمؤسسات التي تنشأ من اجل ذلك، وفي عملية الإنفاق على المتعاطين أنفسهم داخل المؤسسات والمستشفيات أو حتى خارجها.

ثامناً . هناك خسارة مادية أخرى تلحق بالمجتمع ككل تتمثل بالمبالغ التي تنفق على المخدرات نفسها فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي يستهلك فيه، فإن معنى ذلك إضاعة جزء من الثروة القومية في الأرض التي كان من الممكن استغلالها في زراعة ما هو نفع للمجتمع، فضلاً عن إن الذين يعملون في هذه المزارع قد يكونون من المتعاطين أو المتاجرين بهذه المواد مما يسبب انتشاراً واسعاً لهذه المواد.

تاسعاً . أما إذا كانت المخدرات تهرب إلى المجتمع من مصادر خارجية، فإن مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع عادة في صورة عملة صعبة مهربة أو عن طريق تهريب السلع، فكمية المبالغ التي تهرب إلى الخارج ثمناً لهذه المواد هي خطر على اقتصاد الدولة، ومما يؤسف حقاً أنّ هذه المبالغ التي قد تصل إلى ملايين الدولارات كل عام ثمناً لمواد فتاكة لأفراد المجتمع وكيان الدولة⁽⁵⁴⁾.

مما تقدم يتبين لنا ما للأثار الاقتصادية والسياسية من تأثيرات كبيرة على الأمن الوطني فكما هو معروف فإن الأمن الوطني كل لا يتجزء وحينما يضعف أي مكون منه فان النتائج ستسحب على باقي المكونات وإن ظاهرة تعاطي المخدرات قد تؤدي الى تداعيات اقتصادية تؤثر بشكل أو بآخر على الأداء الاقتصادي للبلاد مما يشكل

(54) د. أكرم نشأت إبراهيم؛ الآثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص4.

خطورة على الأمن الاقتصادي والذي يمثل جزءاً حيوياً وفعالاً من مكونات الأمن الوطني وكثيرة هي التداعيات التي تصاحب هذه الظاهرة في بعدها الاقتصادي الا أن أكثرها مساساً بالأمن الوطني هو متطلبات محاربتها التي تحتاج الى أموال وتخصيصات مالية طائلة يصعب الحصول عليها اذا كان الأمن الوطني يعاني من تهديدات الإرهاب والسلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة، اما عن الآثار السياسية فإن ضعف قدرات البلاد في مجال مكافحة ظاهرة المخدرات قد يضطرها في بعض الأحيان الى الاستعانة بخبرات أو قوات اجنبية لهذا الغرض ورغم ان ذلك لم يحصل في العراق حتى الآن الا أن تمادي الحالة واستفحالها قد تجعل العراق مضطراً الى ذلك وهذا الأمر يمثل فقدان جزء من السيادة الوطنية .

الآثار الأمنية

يمكن اجمال الآثار الأمنية بما يأتي :

أولاً . إن الآثار السيئة للتعاطي تمتد إلى الأضرار (بأمن الدولة) من خلال ما تقوم به عصابات التهريب من محاولات لشراء ذمم الموظفين العاملين في الموانئ ونقاط الحدود وفي مجالات المكافحة عموماً⁽⁵⁵⁾.

(55) د. محمد فتحي عيد ،
ورياض محمد هاشم ؛ تجارة
الهرويين والكوكايين في مصر
والعالم ، الهيئة المصرية العامة ،
القاهرة ، 1985 ، ص13.

ثانياً . قد يهتز الكيان السياسي لأي دولة إذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل أقاليمها، وثبت أن كثيراً من مناطق زراعة المخدرات في أنحاء متفرقة من العالم لا تخضع لسلطات تلك الدول التي تقع ضمنها، أما لاعتبارات قبلية، أو لاعتبارات جغرافية، وهناك روابط وثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمتفجرات من جانب و الاتجار غير المشروع في المخدرات من جانب آخر.

ثالثاً . كما يهتز كيان الدولة السياسي إذا اضطرت الدولة إلى الاستعانة بقوات مسلحة أجنبية للحفاظ على كيانها، وقد حدث مثل هذا في العديد من البلدان النامية أو تلك التي لا تملك قدرات كافية لمجابهة هذه الظاهرة وأكثر تلك الدول تقع في أمريكا اللاتينية و افريقيا .

رابعاً . غالباً ما تكون عصابات المخدرات عالية التنظيم، ولديها أسلحة متقدمة، ووسائل نقل حديثة حتى أنّ هذه العصابات في بعض دول العالم وجد بحوزتها قواعد عسكرية ومهابط طائرات وقد سيطرت هذه العصابات على مناطق زراعية للكوكا والقنب وغيرها من النباتات ذات العلاقة بالمخدرات فضلاً عن معامل تصنيع للمخدرات ذات الطبيعة الصناعية، ومنعت القوات الحكومية من دخولها.

خامساً . مهربو المخدرات والمتاجرون فيها لا يؤمنون بدين أو عقيدة ولا ينتمون إلى وطن، وليس لديهم ثوابت أخلاقية أو مبادئ سوى التفكير في المكسب المادي غير المشروع من وراء الإتجار بالمخدرات فهم على استعداد لبيع أنفسهم وأسرهم وأوطانهم وشعوبهم مقابل السماح لهم بالمرور بالمخدرات وتهريبها، فيفشون الأسرار، ويقدمون المعلومات لأي جهة يجدون فيها عاملاً مساعداً لعملياتهم مما يجعل من المتعاطي فريسة سهلة للعدو ومخبراته فتعاطي المواد المخدرة أياً كان نوعها أو وضعها الاجتماعي أو القانوني وهي مواد ذات خطورة كبيرة وأضرارها المباشرة وغير المباشرة تشل المجتمع الإنساني وتضر بأخلاقه واستقراره وأمنه ومصادر عيشه.

أثر الحروب والأزمات الأمنية في انتشار المخدرات

يعدّ الإدمان على المخدرات في عصرنا هذا من أبرز سمات المجتمعات الحرة، أو بالأصح المجتمعات التي تحررت من كل قيد أخلاقي وانعدمت فيها القيم، وانسأقت وراء لذاتها وشهواتها بلا حدود، وتعقدت المشكلات وتفاقت واستعصت على الحل حتى على أيدي أبرع الدراسيين والخبراء ولم تعد المشكلة قاصرة على نوع واحد من المخدرات أو على قطر معين أو طبقة محددة من المجتمع. وأصبحنا نرى المجتمعات الصناعية الحديثة تطرح لنا في كل يوم عقاراً أو دواءً جديداً يأخذ بالعقل ويوقع في البلاء والخبل وأينما توجهت في أقطار الأرض شرقها وغربها أذهلك انتشار

الإدمان على المخدرات في جميع طبقات المجتمع بعد أن كان مقتصرًا في الماضي على الطبقات الراقية المترفة. كان العراق ممراً لتهريب المخدرات الإيرانية والأفغانية والباكستانية إلى دول الخليج العربي، وبالذات إلى الكويت والسعودية، لكنه تحول حالياً إلى بلد مستهلك للمخدرات، خصوصاً "العقاقير الطبية المخدرة التي باتت تباع حالياً على الأرصفة، وهناك إقبال شديد على تعاطيها، كما تروج جهات كثيرة بشكل خفي لمواد مخدرة غريبة على المجتمع العراقي، أبرزها مادتي الحشيش والكوكايين، الأمر الذي أدى الى انتشار حالات الإدمان وبالذات بين أوساط المراهقين. لاسيما في مناطق الوسط والجنوب.

لم يكن يعرف العراق المخدرات قبل العام 2003، فيما بينت إحصائية لمستشفى ابن رشد للأمراض النفسية في بغداد وجود 3 مدمنين على المخدرات من بين كل 10 افراد في العراق، حيث أكدت احصائية لمكتب المخدرات ومتابعة الجريمة التابع للأمم المتحدة عن عدد تقريبي لنسبة المدمنين بين الشباب العراقي بعد 2003 حسب تقاريرها وكانت احصائيات المكتب لم تسجل غير حالتين كتجارة مخدرات فقط ما بين 1970 و1990 لكن بعد دخول القوات الأمريكية الى البلاد تغيرت المجريات الأمنية بشكل ملفت وسجلت ارقاماً خيالية وذكر تقرير الأمم المتحدة أن من بين كل عشرة اشخاص تتراوح اعمارهم بين 18-30 سنة يدمن ثلاثة ويعزو التقرير انتشار هذه الظاهرة الى قلة المتابعة والتوعية ومراكز العلاج في العراق فضلاً عن انخفاض نسبة العقوبة.

أثر الاستقرار الأمني على تجارة المخدرات

ارتبطت تجارة المخدرات في منطقة الشرق الأوسط بنمو النمط الميليشياوي، وما سبقه من انهيار المؤسسات وغياب الاستقرار في بعض الدول، مما كان له انعكاساً كبيراً على العديد من الملفات، خاصة في الجوانب السياسية، وتراجع علاقات التعاون بين عدد من الدول، فضلاً عن التداعيات الأمنية المتصلة بتوظيف أموال هذه

المخدرات في تمويل الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، وتزايد العنف وحروب الوكالة، فضلاً عن الأبعاد الاقتصادية المتصلة بتدهور التجارة البينية، وتهديد حركة السلع والأفراد. تبرز العديد من الأسباب التي تفسر انتشار تجارة المخدرات في بعض دول الشرق الأوسط في المدة الأخيرة، ومنها ما يلي:

أ. تصاعد دور العصابات الاجرامية. ارتبط تزايد تحديات الأمن غير التقليدي، وانتشار الجريمة المنظمة كتجارة المخدرات في المنطقة، بعاملين أساسيين؛ هما تراجع دور الدولة الوطنية وانهايار مؤسساتها في بعض الدول، وما تبع ذلك من تدخلات غير مشروعة لدول في الإقليم تعمل على إحلال الميليشيات والتنظيمات شبه العسكرية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت ميليشيا الحوثيين وحزب الله اللبناني وتنظيم داعش على تهريب المخدرات والاتجار بها لتوفير مصادر المال اللازمة لتمويل حروبهم؛ لما تدره المخدرات من أرباح كبيرة. ويُضاف إلى ذلك، اعتماد عناصر تنظيم داعش على تناول أفرادهم ومنتسبيه للمخدرات وحبوب الهلوسة لرفع معنوياتهم القتالية، ومضاعفة وحشيتهم في القتال.

ب. تأثيرات جائحة كورونا

اولاً. وفق تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات الصادر في عام 2020، تراجعت تجارة المخدرات نتيجة إغلاق الحدود إثر جائحة فيروس كوفيد-19، وهو ما أثر بدوره على شحة وتضاعف أسعاره. وفي السياق ذاته، صاحب تطبيق سياسات الإغلاق العالمي تدهور في الأوضاع المعيشية، وهو ما نتج عنه تزايد الفئات التي تتعاطى هذه السموم بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر. إذ ينسب العديد من الأخصائيين النفسيين أن حالات الإحباط والملل وغياب الأنشطة الترفيهية التي لازمت حالة الإغلاق العام التي شهدها العالم بسبب كورونا خاصة في عام 2020؛ كانت من العوامل التي حفزت الإدمان لدى شرائح مختلفة من المجتمع، لاسيما فئة الشباب في بعض الدول.

ثانياً. من ناحية أخرى، تزايدت زراعة المخدرات من قبل المجاميع المسلحة في المنطقة للتغلب على أزمة تراجع الدعم الاقتصادي لها في ظل تفرغ الدول المانحة لأوضاعها الاقتصادية والصحية مع تفشي وباء كورونا. وهذا ما ظهر في عمليات الكشف والملاحقة التي نُفِذَتْ من خلال قوات التحالف العربي في اليمن، وكذلك الجهود الأردنية التي أحبطت العديد من عمليات التهريب على حدودها المشتركة مع سوريا.

ت. مواجهة العقوبات الدولية. توظف بعض الدول والميليشيات في المنطقة تجارة المخدرات أو ما يُسمى بـ «اقتصاد الظل» لتجاوز العقوبات والرقابة الدولية الصارمة عليها، وتتخذها كأحد أهم موارد العملة الأجنبية عبر تسهيل تبييضها لاستفيد منها في أنشطتها الداخلية والخارجية، كما أنها تستخدمها كورقة ضغط لمساومة المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، هنالك جهات في سوريا ولبنان والعراق اتهمت جهات منوثة لها بالتورط في تسهيل تهريب المخدرات إلى الأردن عبر البوابة السورية.

9- تُعد تجارة المخدرات واحدة من أهم تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تؤثر على أمن منطقة الشرق الأوسط، وهو ما ظهر بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، في ضوء ضبط العديد من الدول شبكات تهريب مخدرات عبر حدودها، الأمر الذي يفرض تداعيات خطيرة تنعكس سلباً على علاقات الدول السياسية والاقتصادية،

فضلاً عن تزايد عمليات غسيل الأموال من جانب الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، ودعم العمليات العسكرية لهذه المجاميع بما يؤدي إلى إطالة أمد الحروب وحالة الفوضى وعدم الاستقرار في دول الصراعات بالإقليم.

دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات

كشفت الدراسات عن أنواع الجرائم التي ترتكبها العمالة الوافدة حيث أن جرائم تعاطي المخدرات تأتي في المرتبة الأولى يلي ذلك

تُعد تجارة المخدرات واحدة من أهم تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تؤثر على أمن منطقة الشرق الأوسط

في المرتبة الثانية السرقات أما التسلل فجاء في المرتبة الثالثة ثم في المرتبة الرابعة السكر وفي المرتبة الخامسة تزوير الإقامة أما الحوادث الأخلاقية في المرتبة السادسة وفي المرتبة السابعة الدعارة ثم ترويج المخدرات في المرتبة الثامنة وفي المرتبة التاسعة تزوير الأوراق الرسمية أما ترويج المسكر في المرتبة العاشرة وفي المرتبة الحادية عشرة صنع المسكر في حين في المرتبتين الثانية عشرة والثالثة عشرة لكل من حوادث القتل وترويج القات وفي المرتبة الرابعة عشرة القوادة (الجرارة) وفي المراتب الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة لكل من المضاربة والزنا والسحر والشعوذة وفي المرتبة الثامنة عشرة حوادث النشل في المرتبة التاسعة عشرة حوادث الاختلاس في المرتبة العشرين اللواط وفي المرتبة الحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين لكل من تهريب المخدرات. تلجأ عصابات الترويج في كل بلدان العالم إلى تطوير أساليبها دائماً بالتزامن مع تطور الأجهزة الأمنية، ولذلك مع تقدم السنين يتم اكتشاف أنواع وأساليب جديدة لترويج المخدرات وفي منطقة الخليج العربي عموماً ونظراً إلى كثافة عدد العمالة الوافدة والسياح الأجانب فإن أساليب الترويج تأخذ منحى غير مألوف من حيث الأساليب التي يمكن لتجار ومروجي المخدرات استخدامها من أجل بيع وترويج المخدرات بين الشباب وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أنّ خطورة الجهات الأجنبية التي تستخدم بعض الأساليب الملتوية لإغواء الشباب نحو المخدرات هي الأكثر خطورة من سواها .

المبحث الرابع

السياسة الأمنية المطلوبة - الأدوات - التنفيذ - التقويم والمتابعة

المعالجات المستقبلية

السياسة الأمنية المطلوبة

لا يمكن تحقيق إبط مقومات الأمن الوطني دون أن يكون هنالك رسم وتخطيط دقيق للسياسات الأمنية وهذه الخطط لا بد لها أن تكون مسندة بقوانين وتعليمات تساعد القائمين على التنفيذ أو رسم

السياسات في تحديد خارطة طريق لمعالجة هذا الظاهرة وبالعودة للقانون رقم 50 لسنة 2017 والذي حددت أهدافه وفق المادة الثانية بمايلي: (56)

(56) الوقائع العراقية العدد 4446 في 8 ميس 2017 قانون المخدرات والمؤثرات العقلية ، المادة الثانية

أولاً . تطوير أجهزة الدولة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات او المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية و سوء استعمالها .

ثانياً . تكثيف إجراءات مكافحة الاتجار والتداول غير المشروع بالمخدرات او المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية والحد من انتشارها .

ثالثاً . ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية المصادق عليها او المنظمة اليها جمهورية العراق .

رابعاً . تأمين سلامة التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية.

ومن قراءة أمنية لأهداف القانون نجده لم يكن حازماً في التعامل مع الظاهرة بالشكل المطلوب وانما تركز جميع أهدافه الأربعة على الجوانب الإجرائية ولم تكن هنالك قوة ردع ضمن الأهداف للتعامل مع المتعاطين او المروجين او المصنعين او التجار الذين يتعاملون بالمخدرات بل نجد ان الفقرات الفرعية تضمنت في بداياتها مفردات (تطوير إجراءات، تكثيف إجراءات، ضمان تنفيذ، تأمين سلامة) وجميع هذه المدخلات لم تعط للقانون قوة الردع مما جعل الإجراءات الأمنية اللاحقة تعتمد على الوصايا والتعليمات التي يؤخذ عليها انها لا تمتلك قوة القانون .

من جانب آخر قد اناط القانون مهمة رسم السياسة العامة لمعالجة ظاهرة المخدرات بالهيئة الوطنية العليا الشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية حسب ما ورد في المادة الثالثة/ أولاً منه في حين حدد تأليفها بما يأتي :

أ. تتألف الهيئة من :

- أ . وزير الصحة
 ب . وكيل وزارة الداخلية
 ج . مدير عام دائرة الامور الفنية في وزارة الصحة
 د . المستشار الوطني للصحة النفسية
 هـ . ممثل عن كل من الجهات التالية من ذوي الخبرة والاختصاص
 في شؤون المخدرات لا تقل درجته عن مدير عام
 1. الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
 2. وزارة العدل.
 3. وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك.
 4. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
 5. وزارة الزراعة
 6. جهاز المخابرات الوطني العراقي .
 7. شرطة الكمارك .
 8. المديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية .
 9. جهاز الأمن الوطني
 و. مدير البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
 في وزارة الصحة .
 ز. مدير عام دائرة الطب العدلي
 ح . نقابة الصيادلة
 ط. ممثل عن الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في اقليم
 كردستان.
 عضوا
 عضوا
 عضوا

ثالثاً: يحدد وزير الصحة أحد موظفي وزارة الصحة مقررًا للجنة
 رابعاً: لرئيس الهيئة دعوة أي خبير في مجال مكافحة الاتجار غير
 المشروع بالمخدرات أو المؤثرات العقلية للاستعلام برأيه دون أن
 يكون له التصويت .

ورغم إن القانون راعى في تشكيل اللجنة أن تكون متكاملة من حيث
 الأعضاء اذ اشتركت كل الجهات والمؤسسات والدوائر ذات العلاقة
 كما انه حدد وفق ما جاء في (المادة الرابعة / أولاً) من القانون بأن

تكون هنالك اجتماعات بمعدل مرة واحدة لكل شهر الا أنّ الواقع يشير الى خلاف ذلك تماماً فالصفحة الرسمية للجنة ولوزارة الصحة تخلو تماماً من أي نشاط لهذه اللجنة ولم تصدر منها أي تعليمات او وصايا او توجيهات رغم أن القانون قد تعامل مع اللجنة باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن رسم السياسة العامة لمكافحة المخدرات وبضمنها السياسة الأمنية من خلال ما ورد في (المادة الخامسة) من القانون والتي نصت على ان تتولى اللجنة ما يأتي :

أولاً . وضع السياسة العامة لاستيراد أي نوع من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتصديرها ونقلها وانتاجها وصنعها وتحضيرها وتحليلها وزراعتها وتملكها وحيازتها واحرازها والاتجار بها وشرائها وبيعها وتسليمها وتسلمها ووصفها طبيًا وصرفها صيدلانياً وإدخالها بأية طريقة أو التوسط في أي من تلك العمليات للأغراض الطبية أو العلمية أو الصناعية على أن يتم بموجب اجازة يصدرها وزير الصحة، في اطار السياسة العامة للدولة.

ثانياً: التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية وبين الجهات الرسمية العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المختصة في تلك الشؤون لتحقيق اهداف هذا القانون .

ثالثاً: وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وإعداد الخطط والبرامج لتنفيذها في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم من خلال لجان محلية تشكل في كل محافظة وإقليم.

رابعاً: اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية وفق المنهج العلمي والإصلاحي والعلاجي للمدمنين

خامساً: تحديد كمية المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف

الكيميائية التي يجوز استيرادها أو تصديرها أو نقلها أو انتاجها أو زراعتها سنويا للأغراض العلمية والطبية

سادساً: تنظيم الاحتفال الوطني السنوي باليوم العالمي لمكافحة المخدرات بهدف نشر التوعية العامة بمخاطر تعاطي المخدرات أو الاتجار غير المشروع بها أو سوء استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية .

سابعاً: تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مختلف مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسوء استعمالها واجراء مسابقة سنوية ومنح الفائزين فيها مكافأة مادية وتشجيعية وجوائز نقدية .

ثامناً: اقتراح انشاء وتطوير المؤسسات الصحية العراقية الخاصة بمعالجة المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية وتأمين احتياجاتها الأساسية من الملاكات المؤهلة لتلك المعالجة ومن الاجهزة والمعدات الضرورية .

تاسعاً: تشجيع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو سوء استعمالها أو دعمها مادياً ومعنوياً .

عاشراً: التعاقد مع الخبرات الوطنية العراقية ذات المؤهلات العلمية والعملية للاستفادة منهم في أي مجال من المجالات التي تسهم في تحقيق أهداف هذا القانون .

حادي عشر: تشكيل لجان مختصة في أي شأن من شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.

ثاني عشر: تشجيع الكوادر الطبية والاجتماعية للعمل في المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومعالجة المدمنين على المخدرات .

ثالث عشر: تحديث الجداول المرفقة بهذا القانون من (1 - 11) بما ينسجم ويتلاءم مع الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل جمهورية العراق المعتمدة .

من الفقرات الثلاثة عشر أعلاه والتي تشكل المهام الرئيسية والثانوية للجنة الوطنية العليا نجدها هي الأخرى خالية تماما من الإشارة الى انها المسؤولة عن رسم السياسة العامة والسياسة الأمنية لمكافحة المخدرات بل تركت الباب مفتوحا دونما تحديد للجهة التي عليها القيام بذلك ورغم، أن الفقرة ثالثاً قد اشارت بشكل عام الى وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع وسوء الاستخدام الا انها اهملت جوانب حيوية منها الجهات المنفذة لتلك الاستراتيجية والسقوف الزمنية للتنفيذ وغيرها في حين لم تتطرق جميع الفقرات الأخرى الى ما على الجهات الأمنية القيام به، في الوقت ذاته فان هذه الاستراتيجية المنوه عنها لم ترَ النور رغم مرور خمسة سنوات على اصدار القانون وكلما صدر هو عبارة عن إعادة لما ورد من مهام للجنة ضمن هذا القانون، في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون هنالك استراتيجية بثلاث مراحل لكل مرحلة سقفها الزمني (قصيرة المدى - متوسطة المدى - بعيدة المدى).

المسؤوليات الأمنية في مكافحة المخدرات (الأدوات)

تعامل القانون رقم 50 على أساس أن الجهة المسؤولة عن مكافحة المخدرات أمنياً هي وزراء الداخلية ممثلة بالمديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية والتي دعت المادة السادسة / أولاً من القانون الى تشكيلها من قبل الوزارة المذكورة وحددت هذه المادة مسؤولياتها بأن تتولى هذه المديرية المهام التالية:

- أ. مكافحة الجرائم المعاقب عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيها.
- ب. ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بشكل مخالف لأحكام هذا القانون.
- ج. التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ومع نظيراته في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والاقليمية المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) فيما يخص ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وفق

السياقات والضوابط القانونية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

د . توثيق البيانات عن العراقيين أو الاجانب المحكومين عن جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية ومتابعة نشاطاتهم الحاضرة للوقاية من عودتهم إلى ارتكاب جرائم جديدة واتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتلك الوقاية.

هـ . مراقبة المجازين وفق هذا القانون بالاستيراد أو التصدير أو النقل أو الصناعة أو الحياة لمواد مخدرة أو مؤثرة عقليا للتأكد من التزامهم بحدود الضوابط المحددة في تلك الاجازة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين، وتجري عملية الرقابة المنصوص عليها في هذه الفقرة بالتنسيق والاشترك بين وزارة الصحة ونقابة الصيدلة.

و . مراقبة الناقلين التجاريين لضمان عدم استخدام وسائل النقل في ارتكاب جرائم معاقب عليها بموجب هذا القانون وبالتنسيق مع الجهات المعنية .

ز . تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية المعنية في شؤون المخدرات للتعرف على شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

ح . تنفيذ اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي والأمني وتسليم المجرمين مع الدول الأخرى فيما يخص المتهمين والمحكومين من غير العراقيين الذين القي القبض عليهم في العراق عن قضايا الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية او سوء استعمالها وذلك وفق القواعد المعتمدة في هذا الشأن بالتنسيق مع وزارتي العدل والخارجية .

ط . توجيه ومتابعة نشاطات مديريات شرطة مكافحة المخدرات في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع أو سوء استعمال المخدرات والمؤثرات

العقلية، وتبادل المعلومات والإحصائيات معها لتوحيدها ضمن التقرير السنوي عن موقف العراق في هذا الشأن .

ي. التعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة لتنظيم الدورات التدريبية للملاكات الامنية العراقية بما يطور مؤهلاتهم وينمي خبراتهم في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع أو سوء استعمال المؤثرات العقلية .

التنفيذ

لا يمكن أن تنجح أي سياسة لمعالجة أي ظاهرة ما لم تأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة و السقف الزمني المطلوب للتنفيذ والتأثيرات او النتائج المطلوبة وبما أنّ ظاهرة المخدرات والاتجار بها وتعاطيها هي من الظواهر التي تشهد تصاعداً وانتشاراً أوسع بكثير مما كان متوقّعا فإن من الأولويات أن تحدد مسبقاً الإمكانيات المتاحة للتنفيذ ووفق القانون وإذا ما عدنا مجددا الى المادة الثالثة / ثانياً نجد إن الجهات الأمنية التي أدرجت فيها والتي يتوجب أن يكون ممثلوها بدرجة وظيفيه لا تقل عن مدير عام (عدا وكيل وزير الداخلية) باعتباره عضواً دائماً ونائباً للرئيس هي:

أولاً. جهاز المخابرات الوطني العراقي

ثانياً. شرطة الجمارك

ثالثاً. المديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية

رابعاً. جهاز الأمن الوطني

خامساً. ممثل عن الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في

إقليم كردستان

هذه الجهات هي جهات فاعلة ولديها قدرات واسعة ولكن ما هو غير واضح مستوى التنسيق بينها في مجال التنفيذ يضاف الى ذلك كان من المفترض أن تكون مستشارية الأمن الوطني ممثلة في هذه اللجنة وكذلك ممثل عن العمليات المشتركة ورغم ذلك يمكن القول، أنّ الجهود التي تبذل ليست بالقليلة او المحدودة إلا أنّ حجم مخاطر الظاهرة أكبر بكثير من حجم الإمكانيات المتيسرة للتنفيذ .

اما ما يتعلق بالسقف الزمني فأن معالجة هذه الظاهرة تحتاج وحسب رأي العديد من المتخصصين ثلاث استراتيجيات فرعية يكمل أحدها الآخر وكما يلي :

أولاً. استراتيجية قصيرة المدى: تعتمد على المعلومات المتيسرة والعمليات الاستباقية مقرونة بعمل اعلامي مكثف يبين مدى خطورة التعاطي والاتجار على الأمن الوطني .

ثانياً. استراتيجية متوسطة المدى: تكون مكملة للأولى إلا أنّها تعمل على اجهاض كل المحاولات سواء الداخلية او الخارجية لجعل العراق موطناً للمخدرات من خلال خطط استباقية تنفذ بقوة متخصصة مع مراقبة أمنية مشددة على منافذ الدخول مصحوبة هي الأخرى ببرامج توعية يشترك فيها رجال الأمن المتخصصين في هذا المجال ورجال القانون مع أطباء اختصاصيين تعمل بشكل مكثف على زيارة المدارس والجامعات والاحياء الفقيرة لتبيان مخاطر هذه الظاهرة .

ثالثاً. استراتيجية بعيدة المدى: وهنا قد لا يكون للجهات الأمنية الدور الأكبر بل للجهات الصحية المتخصصة من خلال تكثيف البرامج التوعوية مع خطط مكملة للتنسيق مع الدول الإقليمية المجاورة وتطوير اليات المراقبة والكشف وتشكيل قوة متخصصة في مجال مكافحة المخدرات لا تعتمد السلاح فقط في عملياتها النوعية بل تكون قادرة ومصممة لتوظيف القدرات الفنية في هذا المجال .

التقويم والمتابعة

من بديهيات العمل الأمني هو إن أي استراتيجية تنفذ لابد أن تكون لها مدخلات ومخرجات وما ينجم عنها من نتائج على شكل مخرجات سواء اثناء التنفيذ او عندما تكون قد استنفذت كل الوسائل التي وضفت لهذا الغرض هذه المخرجات يجب أن تخضع للتقويم والمتابعة فالتقويم يجمع بين امرين وهما معرفة الخلل في التنفيذ وما يجب فعله لمعالجة الخلل، اما المتابعة فهي عملية يراد منها البقاء على تواصل مع ما تحقق على الأرض وصولاً الى اعلى مستوى

من الأداء وهنا نجد في مجال مكافحة المخدرات أن تعتمد الأمور التالية في تقويم ومتابعة الأداء الأمني لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها والتي غالباً ما تطرح على شكل تساؤلات :

1- هل أن قاعدة المعلومات التي يعمل بها لأغراض مكافحة المخدرات متكاملة من حيث التمكن من الإجابة عن كل ما يتم طرحه من أسئلة او استفسارات من قبل القائمين على رسم السياسة الأمنية او تنفيذها

2- مقدار الإنجاز اليومي والشهري والسنوي للجهات كافة المنفذة للخطط بما فيها الجهات التوعوية والإعلامية وكذلك الجهات المتخصصة بتطبيق القانون.

3- هل أن ما يتم وضعه من استراتيجيات وخطط قد أدى الى تحقيق نتائج على الأرض واذا كانت الإجابة بنعم هل يمكن قياس ذلك وفق نسب مئوية.

4- اذا كانت الإجابة على السؤال الثالث بالنفي، ماهي الزيادات الحاصلة وفي أي اتجاهات وهل انها عولجت وفق الخطط والاستراتيجيات الموضوعة وما الذي أدى الى عدم التمكن من تحجيمها .

5- ما مدى تأثير المحيط الاجتماعي في الإنجاز وما هي المفاصل الاجتماعية الأكثر تأثيراً في الحد من هذه الظاهرة.

6- هل أن الأساليب المتبعة حالياً لأغراض الحد من هذه الظاهرة فيها مرونة كافية لغرض تجاوز الإخفاقات التي تحصل اثناء التنفيذ ام انها غير قابلة للتعديل.

7- في حالة عدم القدرة على خلق مرونة كافية في الاستراتيجيات والخطط الموضوعة ما هو البديل الأمثل للوصول الى أداء تنفيذي يساعده على الحد من الظاهرة.

8- ماهي أكثر القطاعات الحكومية تأثير في مرحلة رسم السياسات العامة والسياسة الأمنية لمعالجة ظاهرة الإدمان او الاتجار؟، و ماهي الجهات التنفيذية التي لها القدرة الأكبر في الإنجاز.

9- بقدر تعلق الأمر بالهيئة الوطنية العليا هل أن هذه الهيئة استطاعت منذ تشكيلها بموجب القانون رقم (50) لسنة 2017 أن تضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة الظاهرة. وإن كان الجواب بالنفي ماهي الإجراءات الواجب اتباعها لغرض تفعيل اليات عمل هذه اللجنة.

10- هل منح العاملون المنفذون في مجال مكافحة المخدرات الحماية القانونية الكافية ام انهم عرضة للمخاطر واذا كانوا تحت تهديد تلك المخاطر فما الذي يجب عمله من اجل تجاوز هذه المخاطر.

11- القانون وضع عقوبات متفاوتة على الاتجار والمتعاطين الا انها اقل شدة وصرامة ونفاذ من القوانين السابقة وهل يتوجب بعد انتشار هذه الظاهرة إن يصار الى اصدار قانون جديد ام أن القانون بحاجة الى تعديلات لبعض مواد المتعلقة بالعقوبات ام أن وضعه الحالي كافي لمعالجة الظاهرة.

12- ضمن التشكيلات المتخصصة بمكافحة ظاهرة المخدرات هي المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية، هل بالإمكان بيان و تحديد قدرات هذه المديرية في انجاز المهام الموكلة اليها وهل تمتلك الأدوات التنفيذية الكافية لذلك.

13- شكلت على ضوء القانون مديريات في المحافظات بمستوى قسم لغرض تنفيذ ما ورد في القانون رقم 50 لسنة 2017 وارتبطت هذه الأقسام فنيا بالمديرية المتخصصة بالمكافحة، هل أن القسم كافي لهذا الغرض وهل لديه القدرة لتنفيذ مهامه والقاء قبض ؟ واذا كانت الإجابة بالنفي ماهي السبل لغرض رفع اداء هذه الأقسام وجعلها قادرة على تنفيذ الحد الأعلى من متطلبات تنفيذ القانون.

مما تقدم من تساؤلات في مجال المتابعة والتقويم للأداء الأمني للجهات الأمنية في مجال مكافحة المخدرات وتحديد تأثير هذه

الظاهرة على الأمن الوطني فأنا نجد أن ما يتيسر من قدرات اقل بكثير من القدرات والامكانيات التي يمتلكها المتنفذون لتصعيد هذه الظاهرة من تجار ومروجون لذلك فأن الحال يتطلب إعادة نظر جذرية في كل ما له علاقة بالجانب الأمني لمعالجة هذه الظاهرة ومن أهم ما يجب أن يصار اليه هو ما يأتي :

آ- منح العاملين في المجال الأمني لمكافحة المخدرات الحصانة القانونية اثناء التنفيذ.

ب- معالجة نقاط ضعف القانون لاسيما المواد المتعلقة بالعقوبات .

ج- تشكيل قوة مركزية متخصصة في هذا المجال مع تدريب عناصر في كل محافظة من أفواج الطوارئ لأداء مثل هذه المهام .

د- تفعيل دور اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والزامها بعقد اجتماعات فعالة ذات نتائج ملموسة لمرة واحدة شهرياً على اقل تقدير.

هـ- إعطاء أهمية اكبر لقاعدة المعلومات عن كل من له علاقة بالمخدرات.

مستقبل الظاهرة

من المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة على المدى القريب والمتوسط والبعيد في العراق اذ لم توضع معالجات بناءة وفعالة حيث انها تشهد المزيد من التصعيد وبالتأكيد فان نتائجها ستكون اكثر ضرراً على الأمن الوطني. اما اذا اعتمدت سياسات رادعة أمنياً مع تفعيل القانون والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مراحل التحقيق والتخلص من عقدة الخوف التي بدأت بالتصاعد نتيجة لاستهداف الكثيرين من العاملين في مجال مكافحة فان الظاهرة ستشهد انحساراً محدداً الا اذا رافقتها إجراءات مكاملة تبدأ من الأطفال في رياض الأطفال والمدارس ومن ثم الجامعات مع التركيز على المناطق الفقيرة والتجمعات السكانية الكبيرة فضلاً عن المراقبة الدقيقة للجهات التي يسمح لها القانون بالتعامل مع المواد المخدرة طيباً.

التقنيات الحديثة ستكون سلاحاً ذا حدين بالنسبة لهذه الظاهرة

حيث ستمنح تلك التقنيات بعد تطويرها إمكانيات أوسع في مجال الكشف المبكر والمراقبة والمتابعة وسرعة تحليل النتائج وهذا الأمر ستسهم به تقنيات معمول بها حالياً او تلك التي هي الآن في طور الابتكار حيث بدأت غالبية دول العالم باعتماد الطائرات المسيرة ذات الاحجام الصغيرة وغير المكلفة في مجال متابعة القائمين بالإتجار كما أن متحسسات بدأت بالظهور بإمكانها اكتشاف المواد

التقنيات الحديثة ستكون سلاحاً ذا حدين بالنسبة لهذه الظاهرة حيث ستمنح تلك التقنيات بعد تطويرها إمكانيات أوسع في مجال الكشف المبكر والمراقبة والمتابعة وسرعة تحليل النتائج

المخدرة او مكوناتها عن بعد يضاف الى ذلك فان العناصر الأمنية ستكون في وضع أكثر امان نتيجة ما وفرته معدات الحماية الشخصية لهم من خلال تقليل تأثير الإصابات المباشرة اثناء الاشتباك ، الاتصالات الحديثة وأساليب مراقبتها هي الأخرى دخلت ضمن التقنيات المعتمدة لمتابعة عمليات الاتجار بالمخدرات الا انها محددة بموافقات قانونية مسبقاً.

اما الجانب السلبي فإن هذه التقنيات ذاتها قد تستخدم من قبل تجار المخدرات والمهربين وهذا ما يحصل في الحدود العراقية مع دول الجوار حيث اكتشفت ولمرات عديدة طائرات مسيرة تحمل كميات كبيرة من المخدرات فضلاً عن ما جرى اكتشافه في احد السجون في السليمانية من استخدام السجناء لطائرة مسيرة لنقل المخدرات بين اقسام السجن، كما أن هنالك الكثير من المعدات المكتشفة حديثاً والخاصة بالنقل والتخزين التي تتميز بصعوبة الكشف عن ما فيها، الاتصالات ستسهم في منح العاملين في مجال الاتجار والترويج إمكانيات أوسع لاسيما تلك التي سيصعب مستقبلاً مراقبتها، فضلاً عن ذلك فان إمكانيات مختبرية في طور التطوير قد تسهم في التشويش على أجهزة الكشف وعدم إمكانية تحديد المواد الممنوع تداولها بموجب الجداول المرفقة بالقانون العراقي .

العالم بشكل عام يجابهه ذات المشكلة واغلب الدول تعاني منها لذلك فأن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى قد يسهم الى حد كبير في أقول تلك الظاهرة من خلال تبادل الخبرات بين الدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بمكافحة المخدرات كما أن لدول الجوار الإقليمي دور كبير في هذه الظاهرة لذلك فإن العمل معها لمحاربتها من خلال إجراءات أمنية مشددة قد يساعد والى حد كبير في الحد منها.

الخاتمة

لم تكن المخدرات وتعاطيها والإنتاج بها وليدة المرحلة الحالية ولم يكن العراق خلال تاريخه الحديث بعيد عنها الا انه كان اقل تأثراً بها من الدول المجاورة له، حاولت الحكومات السابقة بقوة القانون أن تضع حداً لها من خلال تشريعات تكاد أن تكون هي الاقصى من سواها في الجوار الإقليمي لحماية المجتمع العراقي من هذه الظاهرة التي اثرت بشكل مباشر بعد تصاعدها في مرحلة ما بعد التغيير على عموم حركة المجتمع كما انها أدت الى تباطؤ في الأداء الاقتصادي وبقدر تعلق الأمر بالأمن الوطني فانه هو الآخر قد تأثر كثيراً بهذه الظاهرة.

لا توجد حلول قطعية للمعالجة فمثل هذه الظواهر التي يكون طرفها الفرد والمجتمع تحتاج معالجتها الى استراتيجيات متنوعة ومبنية على أساس التكامل أي يكمل احدهما الآخر وفق سقف زمني وهذا ما حاولت الدراسة التأكيد عليه عموماً فان تأثيرات المخدرات الصحية والنفسية قد القت بضلالها على الأداء العام للمنظومة الأمنية كما إن التأثيرات الاقتصادية انهكت الموازنة لكثرة المتطلبات المادية سواء للمعالجة أو للحدث هذه الظاهرة لذلك فإن بناء أمن وطني متكامل لا يمكن أن يحصل دون أن تكون هنالك معالجات ناجحة لكل الظواهر التي تؤثر بشكل أو بأخر على الأمن المجتمعي والسلم

الاجتماعي.

المصادر والمراجع

1. عبد الله إبراهيم زيد كيلاني ، السياسة الشرعية مدخل إلي تجديد الخطاب الإسلامي ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
2. جمعة بن علي بن جمعة ، الأمن العربي في عالم متغير ، دار مدبولي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010.
3. مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 ،
4. منصور الخضراوي، السياسة الامنية الجزائرية المحددات - الميادين- التحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر ، 2015.
5. مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الامن في الاسلام، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة ، 1996 .
6. بوصلعة ثورية ، السياسة الامنية اهميتها في مكافحة الجريمة ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، الجزائر ، 2017.
7. هایل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 2012.
8. عترة عبد النور ، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد 160، 2005،
9. علي ليلة، الامن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 2021.
10. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2014 ،
11. رسول محفوظ ، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2018.
12. خالد وليد محمود ، آفاق الامن الاسرائيلي الواقع والمستقبل ، مركز الزيتون للدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2007.
13. سارة البلتجاني، الامن الاجتماعي والاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات، قطر ، 2016.
14. استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي

- للأعوام من 2018 الى 2022 (تداول محدود)
15. استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي، 2007-2010.
16. مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني 2009، الإصلاح الاقتصادي في العراق - رؤية مستقبلية- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، حزيران 2009.
17. مجموعة باحثين، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، أيار، 2009.
18. حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج، ط2، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير 2005.
19. عباس علي محمد، الامن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007)، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد 2013.
20. ابن منظور، لسان العرب، ج 3، دار الصادر بيروت 1989.
21. د خالد حتتوش ساجت، المخدرات في العراق ملاحظات ميدانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017.
22. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الرقم 50 لسنة 2017 المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 446 يوم 8 ايار 2017.
23. عدي عبد شواي، المخدرات والمخدرات الرقمية وتأثيرها على الامن الوطني، منشورات هيئة الحشد الشعبي.
24. د محمد ماسيا، مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجيا وقاية وعلاج) دار الجيل، بيروت، ط1، 1997.
25. د عادل صادق، الاضرار الصحية لتعاطي المخدرات، مجلة التربية الإسلامية، القاهرة، العدد 23 لسنة 2013.
26. نور حامد المالكي، المخدرات الرقمية واثرها على التماسك الاسري والمجتمعي، مجلة حمورابي العدد 41 لسنة 2022، مركز حمورابي للبحوث للدراسات الاستراتيجية.
27. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
28. د. فتحية الجميلي؛ الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2001.

29. د. أمال عبد الرحيم عثمان ؛ ظاهرة استعمال المخدرات ، جامعة القاهرة ، 1974 .
30. حسن فتح الباب ، سمير عبادة ؛ المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967 .
31. د. صباح كرم ؛ جرائم المخدرات ، شركة مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ط1 ، 1984 .
32. أحمد محمود زبادي وآخرون ؛ أثر وسائل الإعلام على الطفل ، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1989 .
33. د. أكرم نشأت إبراهيم ؛ الآثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربية بيت الحمة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بغداد ، 2000 .
34. أفراح جاسم محمد العزاوي ؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير ك، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، 2001 .
35. خالد حنتوش المحمداوي ؛ الاتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1996 .
36. زكريا شاهين ؛ المخدرات وجه أمريكي آخر لحروب الإبادة : الأسلحة القدرة ، شبكة المعرفة الدولية (الانترنت) <http://www.net.almoher>
37. د. أكرم عبد الرزاق المشهداني ؛ المخدرات الإرهاب الأكبر ، جريدة الاتجاه الآخر ، العدد 278 ، بغداد ، 2006/7/1 .
38. د. عبد المهيمن بكر سالم ؛ في جرائم المخدرات والعرض والاعتبار ، جامعة الكويت ، 1984 .
39. ماجد أبو رضية ؛ الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية (المسكرات والمخدرات) ، مكتبة الأقصى ، الأردن ، 1980 .
40. أدوين سارلاند ، ودونالد كريسي ؛ مبادئ علم الإجرام ، ترجمة ومراجعة اللواء عمر السباعي والدكتور حسن صادق المصراوي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1960 .
41. د. محمد فتحي عيد ، ورياض محمد هاشم ؛ تجارة الهيروين والكوكايين في مصر والعالم ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 1985 .

البيئة الأسرية وعلاقتها بتعاطي المخدرات لدى المراهقين: دراسة ميدانية تحليلية

*جامعة الدكتور يحي فارس المدية
amine_pto@hotmail.fr

أ. أمين مخفوضي *
باحث من الجزائر

ملخص :

تعد الأسرة الخلية الأساسية الأولى في بناء المجتمع فهي أولى مؤسسات التنشئة الإجتماعية التي تعمل على تربية الطفل وتزويده بالخبرات والمعارف فالمحيط أو البيئة الأسرية التي ينشأ فيها الأبناء عليها أن تجنب أبناءها مختلف أنواع السلوكيات التي تدفعهم إلى السلوك الإنحرافي والذي قد يوجههم إلى تعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة فمشكلة تعاطي المواد المخدرة هو خطر اجتماعي تغلغل في جميع أنحاء العالم شرقاً وغرباً بحيث تفاقم وبشكل مخيف في المجتمعات المعاصرة وأصبح تعاطي المخدرات بأنواعها المختلفة من المشكلات المشتركة بين دول العالم أجمع فلا تكاد تنجو منها أي دولة على مختلف حضارتها ونموها الجغرافي وتكوينها الاجتماعي والسكاني، لذلك ركزنا في دراستنا على محور مهم في تعاطي المخدرات وهي البيئة الأسرية بحيث توصلنا إلى وجود علاقة قوية للبيئة الأسرية وتعاطي المخدرات لدى المراهقين.

كلمات مفتاحية : البيئة الأسرية -التعاطي -المخدرات -المراهقين.

Family Environment and Its Relationship to Drug Abuse Among Adolescents, An Analytical Field Study

Prof. Amin Mahfuzhi
Researcher from Algeria

University of Dr. Yahya Fares Medea

ABSTRACT

Family is the first basic cell in building society. As it is the first institution of socialization that works on raising the child and providing him with experience and knowledge. The environment in which the children are brought up must spare the children various types of behaviour that push them towards deviant behavior and which may direct them to use drugs of various kinds.

Substance abuse is a social danger that has penetrated societies all over the world, east and west, where it has frighteningly exacerbated in contemporary societies. Drug abuse of various types has become a common problem among the countries of the whole world.

KEY WORDS: Family Environment, Drug Abuse, Substances, Adolescents.

مقدمة:

تُعد مشكلة المخدرات من أخطر المشكلات الصحية والاجتماعية والنفسية التي تواجه العالم أجمع وطبقاً لتقديرات المؤسسات الصحية العالمية يوجد حوالي 800 مليون من البشر يتعاطون المخدرات أو يدمنونها.

و الإدمان على مخدر ما، يعني تكون رغبة قوية وملحة تدفع المدمن إلى الحصول على المخدر وبأي وسيلة وزيادة جرعته من آن لآخر، مع صعوبة أو استحالة الإقلاع عنه سواء للاعتماد (الإدمان) النفسي أو لتعود أنسجة الجسم عضوياً (Drug Dependency) وعادة ما يعاني المدمن من قوة دافعة قهرية داخلية للتعاطي بسبب ذلك الاعتماد النفسي أو العضوي، و لقد تضافرت عديد من العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية لتجعل من المخدرات خطراً يهدد العالم أو كما جاء في بيان لجنة الخبراء بالأمم المتحدة» إن وضع المخدرات

بأنواعها في العالم قد تفاقم بشكل مزعج وأن المروجين قد تحالفوا مع جماعات إرهابية دولية لترويج المخدرات.

انتشرت المخدرات بشكل مخيف في الآونة الأخيرة، مما أدى إلي تفاقم مشكلة أضرار المخدرات الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، حيث أصبحت تتخطى حدود الماضي والحاضر والمستقبل، فقد أصبح تأثير المخدرات يتعدى حدود الفرد ويمتد إلى الأسرة والمجتمع، بل والمجتمعات كلها، وباتت المخدرات داء رهيب يفتك بكل ما يحيط بها.

ونظرا لأن أضرار المخدرات متعددة ومتنوعة، فإننا سندرسها بنوع من التفصيل، وسنتناول تأثير المخدرات من الناحية الصحية، وأضرار المخدرات الاجتماعية.

فبعد الانتشار الواسع للمخدرات في الأوساط الشبابية صار الخوف والقلق من إدمان الأبناء للمخدرات هو الشعور المسيطر على الكثير من الأسر مما أثار العديد من علامات الاستفهام عن أعراض إدمان المخدرات خاصة عند المراهقين والشباب.

إن الحياة الأسرية والمنزلية لها دورها الهام أيضًا في تقليل الطلب على المخدرات. فالبيئة الأسرية والمنزلية هي المكان الذي يوضع فيه حجر الأساس لتحكم الفرد ذاتيًا في رغباته وغرائزه، وما لم يؤسس هذا التحكم الذاتي في مرحلة مبكرة من العمر فلا بد أن يأتي دور التحكم الخارجي الذي لا بد أن يُفرض عن طريق القواعد والتنظيمات الاجتماعية، فإذا ما تعطل كل من التحكم الداخلي والخارجي فإن إحساسًا بالانفلات سيسود المجتمع يكون من نتيجته سهولة إتاحة الكحول والمخدرات وارتفاع معدلات الإدمان. إن الوالدين، وخصوصًا الأم، هما المثل الأعلى لأطفالهم ولهما الأثر الأعظم في توجيههم المستقبلي تجاه الكحول والمخدرات. فإذا استطاع الوالدان، كقدوة مثالية بكلامهم وقناعاتهم وأفعالهم وتوجهاتهم، أن يبرزوا بوضوح أن استخدام الكحول والعقاقير المخدرة سيكون له آثاره السلبية في تحقيق الغرض من حياتهم -

الذي يمثل من الواجهة البهائية غرضاً نبيلاً - فسوف يسير الأطفال على هذا المثال وسيكونوا أقل عرضه في المستقبل للوقوع في استعمال هذه المواد.

وعليه يتم طرح التساؤل الآتي:

ما علاقة البيئة الأسرية بتعاطي المخدرات لدى المراهقين؟

تعريف المخدرات:

المخدرات هي كل مادة طبيعية أو مستحضرة في المعامل، من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبيعية أو (الصناعية الموجهة) أن تؤدي إلى فقدان كلي أو جزئي للإدراك بصفة مؤقتة، وهذا الفقدان الكلي أو الجزئي تكون درجته بحسب نوع المخدر وبحسب الكمية المتعاطاة. كما يؤدي الاعتياد أو الإدمان بالشكل الذي يضر بالصحة الجسمية والنفسية والاجتماعية للفرد. وتعرف كذلك بأنها تلك المواد التي تؤدي بمتعاطيها ومتناولها إلى السلوك

(1) الغريب، عبد العزيز، 2006، ظاهرة العودة للإدمان في المجتمع العربي، ط 1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض. ص 53.

الجانح وهي تلك المواد التي تذهب العقل وتدفع متعاطيها للسلوك المنحرف.⁽¹⁾

و تعرف منظمة الصحة العالمية المخدرات كالتالي: "هي كل مادة خام أو مستحضرة أو تخليقيه تحتوي عناصر منومة أو مسكنة أو مفرقة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان مسببة الضرر النفسي أو الجسماني للفرد والمجتمع"

تعرف منظمة الصحة العالمية المخدرات كالتالي « هي كل مادة خام أو مستحضرة أو تخليقيه تحتوي عناصر منومة أو مسكنة أو مفرقة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان مسببة الضرر النفسي أو الجسماني للفرد والمجتمع

الفرق بين الإدمان والتعود:

المخدرات في مجملها تؤثر على المخ وهذا سر تأثيرها والكثير منها يتسبب في ضمور (موت) بعض خلايا الجزء الأمامي لقشرة الدماغ (Cortex).

وهناك مخدرات تسبب اعتماداً نفسياً دون تعود عضوي لأنسجة الجسم أهمها: القنب (الحشيش)، التبغ، القات، وعند توفر الإرادة

لدى المتعاطي فإن الإقلاع لا يترك أي أعراض للانقطاع. وبالمقابل هناك مخدرات تسبب اعتماداً نفسياً وعضوياً أهمها: الأفيون، المورفين، الهيروين، الكوكايين، الكراك وكذلك الخمر وبعض المنومات والمهدئات والإقلاع عن تعاطي تلك المخدرات يتسبب في أعراض انقطاع قاسية للغاية تدفع المتعاطي للاستمرار بل وزيادة تعاطيه، لذلك فإن الانتباه لعدم الوقوع في شرك المخدرات هو النجاة الحقيقية، ويجب المبادرة إلى طلب المشورة والعلاج مهما كانت مرحلة الإدمان حيث تتحقق المكاسب الصحية لا محالة⁽²⁾.

(2) عايد علي الحميدان، 2007، أثر الحروب في انتشار المخدرات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض. ص 76.

أسباب تعاطي المخدرات:

فالصحة السيئة ورفاق السوء

كثيراً ما يكونوا سبباً في

تعاطي المخدرات للرغبة في

التقليد، وصدق رسول الله صلى

الله عليه وسلم حين قال: « مثل

الجلس الصالح والجلس السوء،

كحامل المسك ونافخ الكير

1. ضعف الوازع الديني: فإن الإيمان بالله سبحانه وتعالى من أكبر الموانع للانحراف، حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن".

2. أصدقاء السوء: فالصحة السيئة ورفاق السوء كثيراً ما يكونوا سبباً في تعاطي المخدرات للرغبة

في التقليد، وصدق رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال: « مثل الجليس الصالح والجلس السوء كحامل المسك ونافخ الكير.

3. توفر المال مع وقت الفراغ: قد يكونان عاملان أساسيان في إقبال الشباب على تعاطي المخدرات إذا لم يجد التوجيه السليم لقضاء وقت الفراغ بما هو نافع، في مقابل عدم وجود التوعية الرشيدة لطريقة الإنفاق المالي ومصاريفه.

4. الاعتقاد الخاطيء بأن المخدرات تزيل الشعور بالقلق والاكتئاب والملل، وتزيد في القدرة الجنسية.

5. الإهمال الأسري للجوانب التربوية، وكثرة المشاكل الأسرية بما يسهل انحراف الأبناء، فقد قال تعالى: "يا أيها الذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة" (التحريم / 7) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته".

6. حب الاستطلاع والفضول لفئة من الناس في تجربة أشياء غير

مألوفة دون مبالاة لآثارها فيسقط في هاوية الدمار والهلاك.
 7. استخدام المواد المخدرة للعلاج استخداماً سيئاً لا يتبع فيه إرشادات الطبيب مما يسبب له الإدمان.
 8. الصراع السياسي بين بعض الدول وسعيها للحصول على أسرار الآخرين، فالمخدرات هي البوابة السليمة لمثل هذه الصراعات.
 النظريات المفسرة للإدمان على المخدرات:
 يتوفر في أدبيات الإدمان نظريات عديدة تفسر ظاهرة تعاطي المخدرات، ومن هذه النظريات ما يلي:
 نظرية التقليد الاجتماعي:

وتمثل هذه النظرية آراء « جبريل دي تارد » الذي يرى أن كل نمط من أنماط السلوك الاجتماعي لا بد وأن ينسج حول مثل معين يسعى الفرد إلى محاكاته وتقليده، وأن ذلك ينطبق على أنواع السلوك الاجتماعي كافة، سواء كان هذا السلوك عادات اجتماعية نافعة مقبولة، أم كان عادات شاذة، أم أنماطاً سلوكية لا اجتماعية ضارة، ويرى تارد إمكانية انتقال السلوك الإجرامي بين الأفراد عن طريق الاختلاط والاتصال الاجتماعي وأن هذه العملية لا تتم إلا في بيئة اجتماعية تتميز بسوء التنظيم الاجتماعي، وهذه العملية تتخذ طريقاً واحداً ينحدر إلى الطبقات الدنيا، ومن مجتمع المدينة إلى مجتمع القرية.⁽³⁾
 • النظرية البيولوجية :

الاستعداد الوراثي يؤدي دوراً كبيراً في عملية الإدمان، والنظرية الوراثية تؤكد على الوراثة وعلى الصفات الوراثية وعلى قابلية الأفراد للوقوع في الإدمان في تفسيرها لتطور اضطرابات الإدمان

يرى أصحاب هذه النظرية أن هناك عوامل وخصائص بيولوجية تؤدي بالفرد إلى الإدمان على الكحوليات والمخدرات، وقد صنف الباحثون هذه العوامل والصفات إلى الخصائص الوراثية والفروق الفردية بين الأفراد المدمنين الذين اعتادوا على المواد المخدرة. وأشارت دراسات في مجال الإدمان على المخدرات أن الاستعداد الوراثي يؤدي دوراً كبيراً في عملية الإدمان، والنظرية الوراثية تؤكد على الوراثة وعلى الصفات الوراثية وعلى قابلية الأفراد للوقوع

(3) الأعرجي، زهير 2005، الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 19.

في الإدمان في تفسيرها لتطور اضطرابات الإدمان. وعلى أية حال فالعوامل الجينية ليست قادرة لوحدها على إيقاع الأفراد في الإدمان، وهناك عوامل أخرى تشترك معها مثل العوامل البيئية، وفكرة الأفراد حول المخدرات وتأثيرها والرفاق والضغوط اليومية والقيم الثقافية والأسرة وغيرها من العوامل الأخرى والتي تشترك مع العوامل الوراثية بحيث يمكنها التأثير في سلوك الأفراد وتؤدي بهم إلى تعاطي المخدرات والانحراف.⁽⁴⁾

نظرية المجازفة الطبقية:

وتمثل هذه النظرية آراء «والتركلس» وتقوم على محور المجازفة بارتكاب الجريمة عند تحقيق عناصر معينة تتعلق بشخص المجرم، من بين هذه العناصر: الطبقية الاجتماعية والجنس والسن والسلالة والجنسية، ولقد أراد ركلس أن يظهر لنا بعض العوامل الشخصية التي تدخل في حساب المجازفة بارتكاب الجريمة، وذلك بالنسبة للشخص المجرم ذاته، ويعني بذلك أن أبناء طبقة معينة أو جنس معين أو جنسية معينة يمكن أن يقوموا بفعل إجرامي بسبب ما يحيط بهذه الطبقة أو الجنس أو الجنسية من ظروف تكون مجالاً مناسباً لوجود الجريمة من حيث الفقر أو العزلة أو انخفاض مستوى التعليم. وهنا تؤكد هذه النظرية على محور المجازفة بارتكاب جريمة تعاطي

المخدرات والإدمان عليها من قبل الأشخاص الذين تتوفر لديهم العناصر السابق ذكرها والتي تتعلق بشخص المجرم.⁽⁵⁾

• النظرية الاقتصادية:

تعزو النظرية الاقتصادية اللجوء إلى تعاطي المخدرات لسوء الوضع الاقتصادي الذي يعيشه الأفراد، وقد أشار العالم الجنائي بنجر، Bonger, (إلى أن الفقر والبطالة والكساد الاقتصادي

يقود الفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات والإدمان عليها. كما أن الفروق الطبقية بين أفراد المجتمع وجماعاته يؤدي بأفراد الطبقات

(4) Rasmussen, Sandra. (2000). Addiction Treatment: Theory and Practice. California: Sage Publications Ltd. p32

(5) أحمد، السعيد مغاز 1998، أثر المتغيرات المجتمعية في جنوح الأحداث، مجلة الأمن، العدد 14 ص 185.

أن الفروق الطبقية بين أفراد المجتمع وجماعاته يؤدي بأفراد الطبقات الفقيرة إلى الشعور والإحساس بالنقص والدونية والفشل، وهذا بدوره يقودهم إلى تعاطي المخدرات أكثر من غيرهم للشعور بالارتياح ومحاوله إلغاء هذه الفروق

الفقيرة إلى الشعور والإحساس بالنقص والدونية والفسل، وهذا بدوره يقودهم إلى تعاطي المخدرات أكثر من غيرهم للشعور بالارتياح ومحاولة إلغاء هذه الفروق. كما أكدت النظرية على أن الفقر يعد أحد أهم العوامل الرئيسية في تشكيل السلوك المنحرف المضاد للمجتمع، والذي يجبر الكثيرين من أفراد المجتمع الذين يعيشون تحت خط الفقر وخاصة الطبقات الدنيا الكادحة الفقيرة إلى الخروج على القانون والدخول في دائرة الانحراف والجريمة.⁽⁶⁾

• النظرية الوظيفية:

وتصور النظرية الوظيفية المجتمع في صورة بناء نسقي، وكل فرد من أفراد المجتمع يتم تحليله من حيث الأدوار والوظائف التي يقوم بها في النظام الاجتماعي، بمعنى أن النظرية تركز على الدور والوظيفة التي يقوم بها الفرد في المجتمع، وتعتبر الوظيفة عن مجموعة حقوق وواجبات يعملها الفرد) شاغل الوظيفة (، والعمل الذي يقوم به هو الدور) تنفيذ الحقوق والواجبات) أما من يحدد الحقوق والواجبات فهو النسق الاجتماعي) البناء (الاجتماعي، وبذلك تتكون توقعات الأفراد نحو سلوكيات بعضهم. وعلى ذلك تفسر النظرية الوظيفية الوقوع في الإدمان على أنه فشل المدمن في أداء الأدوار التي يجب عليه أداؤها داخل النسق الاجتماعي.⁽⁷⁾

أشكال وأنواع تعاطي المخدرات

تتعاطى شرائح وفئات اجتماعية واسعة وكبيرة مواد متنوعة من المخدرات لأسباب اجتماعية ونفسية واقتصادية ولكن هذا التعاطي يتخذ أشكالاً وأنواعاً متعددة دفعت بكثير من الباحثين في مجال علم النفس والطب النفسي إلى أنه لا يجب اعمام صفة المدمن على كل شخص تعاطي المخدرات لذلك قاموا بتصنيف هؤلاء المتعاطين على الشكل التالي:

- تجريب التعاطي: وهي الحالة التي يحاول أن يستكشف فيها الفرد طبيعة ومذاق وتأثير مادة المخدرات ويكون ذلك من باب الفضول ولفترات زمنية قصيرة جداً تتراوح بين مرة إلى ثلاث مرات ولا يكون فيها عرضة للتبعية النفسية أو الإدمان

(6) لعكايلة، محمد سند، 2006 اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث. الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. ص 153-154.

(7) البريشن، عبد العزيز عبد الله، 2002، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 106.

تجريب التعاطي: وهي الحالة التي يحاول أن يستكشف فيها الفرد طبيعة ومذاق وتأثير مادة المخدرات ويكون ذلك من باب الفضول ولفترات زمنية قصيرة جداً تتراوح بين مرة إلى ثلاث مرات ولا يكون فيها عرضة للتبعية النفسية أو الإدمان

ذلك من باب الفضول ولفترات زمنية قصيرة جداً تتراوح بين مرة إلى ثلاث مرات ولا يكون فيها عرضة للتبعية النفسية أو الإدمان ويمكن الإقلاع عنها نهائياً ولا تتطلب الإرادة أو المتابعة الطبية.

- **التعاطي العرضي:** ويسمى بالتعاطي الظرفي: وهي الحالة التي يتناول فيها الفرد المخدرات من فترة زمنية إلى أخرى وعادة لا تتجاوز مرتين في الشهر وتكون لأسباب وعوامل نفسية واجتماعية يمر بها الفرد أو في مناسبات معينة ولكن لا يصبح مدمناً عليها ولا يبحث عن باعته وهي تشبه الحالة الأولى لا تحتاج إلى متابعة طبية أو الإقلاع عن تعاطيها أمر ممكن.

- **التعاطي المنتظم:** وهي الحالة التي يجد فيها المتعاطي نفسه مرتبطاً بالمادة المخدرة ويتناولها باستمرار وعادة ما تكون العوامل النفسية والاجتماعية التي يمر بها سبباً في اللجوء إليها كالحزن وتبدل المزاج والإحباط والتذمر وعدم التكيف مع المحيط الاجتماعي، يعد هذا النوع أو الشكل من التعاطي متقدماً نتيجة عدم التوقف واستمراره ومختلفاً عن الشكلين الأول والثاني من التعاطي.

- **التعاطي المكثف:** وهي الحالة التي يتعاطى فيها الفرد المخدرات بشكل مستمر وزيادة الجرعات ويصبح المخدر متسلطاً على الفرد ويدفع به للتعاطي بصفة قهرية، ويؤدي به ذلك إلى التبعية النفسية والجسدية أو الإدمان فلا يستطيع الاستغناء عنها يوماً واحداً وفي حالة التوقف عن هذه المادة المخدرة يترتب عنها أعراض خطيرة منها الصداع والآلام وعدم القدرة على النوم والأرق والانفعالات الحادة.

هذا الشكل أو النوع من التعاطي يشكل خطراً على الفرد المدمن قد يؤدي به على التسمم والموت مما يتطلب إخضاعه للعلاج النفسي في المصحات ومراكز رعاية المدمنين وقد يستغرق العلاج وقتاً طويلاً بحسب الحالة التي يعاني منها المدمن.

- **ملاحظة:** قد يتحول التعاطي الاستكشافي التجريبي والظرفي

**قد يتحول التعاطي
الاستكشافي التجريبي
والظرفي العرضي إلى التعاطي
المنتظم والمكثف فقد أثبتت
الكثير من الدراسات في مجال
الطب النفسي ذلك وبالتالي
فالمخدرات تشكل خطورة على
صحة الإنسان والابتعاد عنها
وتجنبها من أفضل وسائل
محاربتها**

العرضي إلى التعاطي المنتظم والمكثف فقد أثبتت الكثير من الدراسات في مجال الطب النفسي ذلك وبالتالي فالمخدرات تشكل خطورة على صحة الإنسان والابتعاد عنها وتجنبها من أفضل وسائل محاربتها.⁽⁸⁾

(8) وفقي حامد أبو علي 2013، ظاهرة تعاطي المخدرات، منتدى اقرأ الثقافي، السعودية، دس. ص126.

نتائج الإدمان

1 / الآثار الاجتماعية:

1- على الفرد المدمن:

- بروز مشاعر الكره والعداء تجاه المدمن.
- الدخول في عزلة اجتماعية.
- تدني المركز الاجتماعي للمدمن.
- صعوبة تكوين أسرة.
- فقدان الثقة بالمدمن.
- فقدان المدمن لمنصب العمل بسبب تدني نسق العلاقات الاجتماعية.
- انخفاض المستوى التعليمي بسبب التعرض للطرده من المدرسة⁽⁹⁾.

(9) أمال عبد الحميد وآخرون 2010، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان. ص58.

2- على الأسرة:

- زعزعة البنية الاجتماعية للأسرة.
- تراجع أطر التفاعل الاجتماعي بين أفراد الأسرة.
- انحراف بعض أفراد الأسرة كجنوح الأحداث.
- إهمال الواجبات وعدم الالتزام بالقيم العائلية.
- ظهور بعض ألوان السلوك المنحرف كالتنمر على الوالدين والاعتداء على أفراد الأسرة.
- تفكك الروابط الأسرية وزيادة المشاكل بين أعضاء الأسرة.

3 على المجتمع:

- يمثل إدمان وتعاطي المخدرات مشكلة اجتماعية تنعكس آثارها على المجتمع ومن ذلك:
- انتشار الجريمة والانحراف.

- سيادة الأمراض الاجتماعية كالسلبية والفردانية.
- تدهور القيم والمعايير الاجتماعية.
- أنشاز البطالة في الأوساط الاجتماعية.
- تدني العلاقات الاجتماعية.
- زيادة معدلات حوادث المرور.
- تعطيل نمو وتقدم المجتمع وافتقاده للأمن.⁽¹⁰⁾

ب / الآثار النفسية:

- الإحباط
- الاكتئاب.
- القلق والتوتر الانفعالي المستمر.
- اضطراب المزاج المؤدي إلى العصبية الزائدة والحساسية الشديدة.
- التكاسل والإهمال

ج / الآثار العقلية:

- انخفاض مستوى الوعي والتركيز والقدرة على التذكر.
- اضطرابات في التفكير والكلام.
- اضطرابات في الإدراك الحسي
- أعراض الهلوسة السمعية والبصرية

د / الآثار العضوية:

- رعشة عضلية.
- زيادة ضربات القلب.
- عدم التوازن الحركي وفقدان المهارات الحركية
- اصفرار في الوجه.
- دوار مصحوب بقيء في بعض الأحيان
- احمرار واحتقان في العينين.
- جفاف في الفم والحلق.

أضرار المخدرات النفسية:

إن المواد المخدرة تؤثر بأنواعها المختلفة على الحالة النفسية

(10) John Scott,2009 Gordan
Mershall : oxford dictionary
of sociology, oxford university
press, 3rd édition revised,

والمزاجية للأشخاص عن طريق تأثيرها علي الجهاز العصبي المركزي، فتدخل المواد المخدرة عبر الدورة الدموية وتخترق الحاجز الوهمي للمخ blood brain barrier وتدخل إلى مناطق المخ المختلفة حيث يكون لكل مادة من المواد النفسية منطقة مختلفة تكون هدفا لها فتتجه إلى مراكز التنفس والقلب، ومراكز التحكم في الأوعية الدموية، والمراكز الحسية، ومراكز المتعة والألم، ومناطق إنتاج الافيونيات الداخلية، ومركز الذاكرة والتوازن، والتنفس الحركي للجسم، ومناطق تنظيم درجة حرارة الجسم، وتنظيم الحالة النفسية، والمناطق المسؤولة عن إنتاج الهرمونات وغيرها ونجمل هنا بعض الآثار النفسية للإدمان علي المخدرات في الأمور التالية:

- (1) اضطرابات الهلوسة والهاء .
 - (2) اليأس والحزن الشديد
 - (3) صعوبة التفكير .
 - (4) كساد في القوي الحيوية والحركية ، وهبوط في النشاط الوظيفي .
 - (5) قلة النوم .
 - (6) الخوف .
 - (7) الأفكار السوداوية والاكتئاب الشديد .
 - (8) الانفعال والانسحاب من المجتمع .
 - (9) اضطراب الشخصية الفصامية .
 - (10) فرط العاطفة .⁽¹¹⁾
- كيفية تناولها: يتم تناول المخدرات على شكل:
- البلع عن طريق الفم كأقراص أو قطع .
 - استعمالها على شكل سجاثر .
 - الحقن في الدم .
 - الشم القوي بواسطة الأنف .
 - سحب المسحوق بواسطة الأنف .

(11) البريشن، عبد العزيز عبد الله (2002)، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 154 - 155 .

- تصنيفها:

أ / حسب تأثيرها

- المسكرات: مثل الكحول
- مسببات النشوة: مثل الحشيش، الأفيون ومشتقاته.
- المهلوسات: كبعض الحبوب
- المنومات: كبعض الحبوب

ب / حسب طريقة إنتاجها

- 1-مخدرات تنتج مباشرة من نباتات طبيعية: مثل الحشيش، الأفيون، القنب.
- 2-مخدرات مصنعة تستخرج من المخدر الطبيعي ثم تتعرض للمعالجة الكيماوية حيث تتحول إلى مركبات جديدة: مثل المورفين، الهيروين، الكوكايين.
- 3-مخدرات مركبة تصنع من عناصر كيماوية متداخلة.

ج / حسب الإدمان:

- الإدمان النفسي: مثل الحشيش، العقاقير الهلوسة.
- الإدمان العضوي: كالأفيون، الكوكايين، الهيروين

د / حسب اللون:

- 1-المخدرات البيضاء: مثل الكوكايين، الهيروين.
- 2-المخدرات السوداء: مثل الأفيون ومشتقاته، الحشيش.⁽¹²⁾

- ظاهرة الإدمان:

أ / تعريف الإدمان:

- تعاطي الشخص لمادة مخدرة لا يستطيع جسمه الاستغناء عنها بصورة طبيعية.
- تناول الفرد لمواد معينة بشكل متكرر بحيث يكون لها القدرة على إحداث حالة من الاعتماد النفسي أو العضوي أو كلاهما.
- حالة فسيولوجية تتميز بقدرة الجسم على اكتساب وتقبل بعض المواد، وينتج عن ذلك حاجة دائمة و متزايدة للحصول

(12) محمود علي موسى 2017،
المخدرات الرقمية والإدمان
الرقمي، محاضرة بكلية التربية
بالإسماعيلية، جامعة السويس،
مصر.

على نفس التأثير بكميات أكبر.

ب / دلالة الإدمان:

- تغير واضح على نفسية المدمن وعلى سلوكه الاجتماعي وعلاقاته بالآخرين
- إلحاح مستمر ورغبة دائمة لمزيد من التعاطي
- استعمال جميع الوسائل غير المشروعة للحصول على المواد المخدرة.

ج / أنواع الإدمان:

- الإدمان النفسي: ارتباط نفسي وتعلق الفرد بالمواد المخدرة يصاحبه راحة نفسية مؤقتة أثناء التعاطي.

- العضوي: ارتباط الجسم بالمواد المخدرة ، يؤدي إلى ظهور اضطرابات عضوية شديدة في حالة الانقطاع . يرتبط الإدمان العضوي بالنفسي لزيادة وتثبيت حالة الإدمان.

الإدمان النفسي: ارتباط نفسي وتعلق الفرد بالمواد المخدرة يصاحبه راحة نفسية مؤقتة أثناء التعاطي

د / مراحل التحول إلى الإدمان:

- مرحلة التعرف على المخدرات
- مرحلة التناول بهدف الفضول أو التجريب
- مرحلة التعاطي عن وعي
- مرحلة التعاطي المتكرر
- مرحلة الإدمان
- مرحلة اللاعودة بصورة طبيعية.

هـ / الاعتماد والانسحاب في الإدمان:

- عندما يحدث انقطاع مفاجئ عن تناول المخدرات أو عند تخفيف الكمية المعتادة، تظهر مجموعة من الاضطرابات النفسية والجسمية على الفرد المدمن (الانسحاب) نتيجة تأثيرها على جسمه ونفسه (الاعتماد) ومن أعراض الانسحاب لدى المدمنين نجد:
- الرعشة، التعرق، قلة التركيز، التعب والإرهاق، الأرق، إسهال.

- الإحباط، التوتر، العصبية، الشعور السلبي.⁽¹³⁾

العوامل المؤدية إلى تعاطي المخدرات

أ / العوامل الاجتماعية:

1. خلل في التنشئة الأسرية ويتجلى في:

- التفكك الأسري كالطلاق.

- التوتر والاختلافات الدائمة بين أعضاء الأسرة وخاصة الوالدين.

- الإهمال وضعف الرقابة الأسرية وقلة التوجيه السليم.

- استخدام القسوة الزائدة أثناء معالجة بعض المواقف الاجتماعية.

- ضغوط الأسرة على الأبناء من أجل النجاح والتفوق الدراسي .

- التفرقة بين الأبناء في المعاملة.

- انحراف أحد الوالدين أو أحد أفراد الأسرة.

2. تأثير جماعة الرفاق والجماعات الاجتماعية.

3. ضعف الوازع الديني.

4. ضعف منظومة القيم الاجتماعية في التوعية بمخاطر المخدرات.

5. صعوبة التكيف مع الآخرين وعدم تقبل السلطة الأبوية أو المدرسية.

6. المحاكاة والتقليد وحب الاستطلاع والفضول

7. سوء استغلال أوقات الفراغ.

8. عدم الرضا الوظيفي وتدني علاقات العمل.

9. المشكلات الاجتماعية القائمة في المجتمع

2 العوامل النفسية:

- الإحباط نتيجة الضغوط النفسية الكبيرة

- عدم تلبية الحاجات الملحة للفرد

- محاولة إثبات الذات عن طريق الاستقلالية وإبراز قوة

الشخصية

(13) البريشن، عبد العزيز عبد الله
2002، مرجع سابق ص 74.

- الشعور الدائم بالنقص نتيجة عاهات أو مخلفات لصدمات نفسية

- الشعور بالفشل وضعف القدرة والكفاءة

- الشعور بالاغتراب وعدم الرضا النفسي العام.

3 العوامل الاقتصادية:

- تأثير المنطقة الجغرافية والحي ونوعية المسكن

- ارتفاع مستوى المعيشة

- البطالة والفراغ

- تنامي النزعة الاستهلاكية للفرد

- سهولة الحصول على المخدر

- المتاجرة بالمخدرات (14)

صفات المدمن وحالته النفسية:

يلاحظ على المدمن تغيراً في السلوك وفي الحالة النفسية

والاجتماعية حيث تظهر عليه أعراض الإدمان ومن ذلك:

- الميل إلى الانطوائية والانعزال

- الانفعال الشديد غير المبرر

- عدم التركيز في الكلام والتعبير عن الأفكار بشكل غير منطقي.

- الدخول أحياناً في حالة من اللاتوازن كنوبات الضحك

والسخرية والاستهزاء.

- التعرض إلى نوبات من الاكتئاب الشديد نتيجة تراكم المشاعر

السلبية

- عدم الاهتمام كثيراً بالمظهر الخارجي

- فقدان الشهية والتعرض لنوبات الإمساك

- كثرة الدخول والإطالة في بيت الخلاء.

- تجنب الآخرين والبعد عنهم.

- إهمال الدراسة نتيجة عدم القدرة على الاستيعاب.

- التكاسل والتقاعد عن أداء المهام وواجبات العمل

- الطلب المتكرر للأموال حتى باستخدام الكذب والحيل.

(14) أحمد، السعيد مغازي
1998، مرجع سابق ص 96.

- طول السهر وكثرة النوم بالنهار.

- ضعف الميول الدينية كإهمال تأدية العبادات. (15)

علاج تعاطي وإدمان المخدرات

1-التأهيل النفسي:

تتم عملية التأهيل النفسي عن طريق دراسة شخصية المدمن للتعرف على نقاط القوة والضعف فيها من أجل مساعدته على تجاوز أزمة الصراع الداخلي التي يعاني منها وذلك من الأمور الآتية:

- التعرف على السمات الشخصية للمدمن.

- التعرف على الحاجات النفسية للمدمن.

- التعرف على المشاكل والأمراض النفسية التي يعاني منها

المدمن.

- التعرف على درجة التوافق النفسي للمدمن.

2-التأهيل الاجتماعي:

يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحسين الظروف الاجتماعية الخاصة بالمدمن لتسهيل عملية التوافق والتكيف الاجتماعي للمدمن، لإعداده للعودة إلى الحياة الطبيعية كفرد صالح في المجتمع وعدم حدوث انتكاسة بالعودة الى الادمان ثانية.

ومن أهم ما يجب أن يقوم به الأخصائي الاجتماعي:

- انجاز بحث اجتماعي شامل حول المدمن

- دراسة المشاكل الاجتماعية التي قد

تعرض المدمن.

- دراسة علاقة المدمن بأسرته وبأصدقائه.

- دراسة علاقة المدمن مع زملائه في المدرسة أو في العمل

- دراسة علاقة المدمن مع مدرائه في العمل.

- قياس درجة التوافق الاجتماعي للمدمن.

- إجراء لقاءات مستمرة مع أسرة المدمن وتوجيهها لحل

يقوم الأخصائي الاجتماعي بتحسين الظروف الاجتماعية الخاصة بالمدمن لتسهيل عملية التوافق والتكيف الاجتماعي للمدمن، لإعداده للعودة إلى الحياة الطبيعية كفرد صالح في المجتمع وعدم حدوث انتكاسة بالعودة إلى الادمان ثانية

مشاكل الأبن.

- إقامة جلسات مشتركة لعائلات المدمنين مع وجود المدمنين أنفسهم.

وعلى الرغم من تنوع الخيارات الفعالة للعلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، فإن نظام المشمولين بالعلاج على الصعيد العالمي ضيق. ووفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة⁽¹⁶⁾. لا يحصل على العلاج سوى سدس من محتاجونه، ويقدر أن أقل من 10 في المائة من المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات يتلقون العلاج في العديد من البلدان.⁽¹⁷⁾

(16) تقرير المخدرات العالمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا 2015.

إستراتيجية مكافحة المخدرات

لمواجهة تعاطي وإدمان المخدرات ينبغي:

1. إشباع الأبناء بالقيم الدينية والأخلاقية.
2. إقامة الاتصال الفعال بين أفراد الأسرة
3. قيام المدرسة ووسائل الإعلام ودور العبادة بدور التوعوية.
4. قيام الأجهزة الرسمية بتوعية مواطنيها وتشديد الرقابة على ترويج المخدرات.
5. تفعيل القانون وتشديد العقوبات على مروجي المخدرات ومتعاطيها.
6. قيام مؤسسات المجتمع المدني بالحملات التوعوية.
7. تشجيع المدمنين على الإقلاع ومساعدتهم على الاندماج الاجتماعي.
8. إنشاء وحدات علاجية للمصابين بتعاطي المخدرات.
9. محاولة توفير مناصب الشغل للشباب.
10. إتاحة الفرصة للشباب للتعبير عن ذواتهم بالطرق المقبولة اجتماعياً.

المكافحة الشاملة:

ما ينبغي الإشارة إليه بإيجاز هنا أن السلوك الإنساني ليس فعلاً أو

(17) World Health Organization (WHO), Atlas on Substance Use (2010): Resources for the Prevention and Treatment of Substance Use Disorders (Geneva, 2010)

أفعالاً مفتتة، لكنه منظومة متكاملة من السلوكيات والظروف الفردية والاجتماعية والبيئية، وسواء كان العمل إصلاحياً أو علاجياً أو وقائياً فينبغي له تفهم تعقيد السلوك الإنساني، إن الحديث النبوي الشريف التالي «يبين بوضوح منظومة السلوك المرتبط بالخمير. قال أنس بن مالك رضي الله عنه «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة، عاصرها ومعتصرها وشاربها وحاملها والمحمولة إليه وساقها وبائعها وأكل ثمنها والمشتري لها والمشتراة له». فشرب الخمر فعل تشترك فيه هذه الفئات العشرة من الناس، بمختلف مراحل إنتاج وتوزيع واستهلاك الخمور، وما ينطبق على الخمر ينطبق على غيرها من الموبقات والمحرمات مثل بقية المخدرات.

إن جهود المكافحة أو الوقاية ينبغي أن تكون متكاملة ومتساندة ليس بينها تناقض أو تضارب فإذا حرمت الخمر فالطرق الموصلة إليها محرمة كذلك. فلا معنى لمحاربة سلوك وفي الوقت نفسه تسهل كل الطرق الموصلة إليه. ينبغي أن تكون الوسائل والغايات كلها حلالاً، عدا ذلك فإن الانحراف والنفاق والتناقض السلوكي ستكون سمات الجيل الذي ينشأ في هذا السياق المعياري المتناقض الذي تتصادم فيه القيم والمعايير والوسائل والأعمال والغايات.

إن تعاطي المخدرات في النهاية هو سلوك، وخيار فردي موجه ومتأثر بعوامل شخصيه واجتماعية محلية ودولية، وعلى هذا فينبغي النظر إلى التعاطي بهذا المنظار السلوكي والبيئي الشامل، والكف عن النظر إليه باعتباره

مرضاً، والتعامل مع المتعاطي على أنه مريض. من هنا ينبغي إعطاء «علاج» المدمنين مكانه المناسب ليس أكثر، فالعلاج مصطلح طبي يناسب مصطلح «المرض» وتعاطي المخدرات ليست مرضاً، بالمعنى الجسدي للمرض، بل هو سلوك منحرف، له أضرار نفسية واجتماعية وطبية.

إن تعاطي المخدرات في النهاية هو سلوك، وخيار فردي موجه ومتأثر بعوامل شخصيه واجتماعية محلية ودولية، وعلى هذا فينبغي النظر إلى التعاطي بهذا المنظار السلوكي والبيئي الشامل، والكف عن النظر إليه باعتباره مرضاً، والتعامل مع المتعاطي على أنه مريض

نرى أن للمقاومة والمكافحة الناجحة لإدمان المخدرات فضلاً عن الجهود الدولية والوطنية لا بد من العمل على مستوى المجتمع المحلي والأسر والأفراد، يقترح مصطفى سويف قائلاً «... هل آن الأوان لكي يفكر المسؤولون في مصر وفي بقية الدول العربية جميعاً في إنشاء مركز بحوث لحوادث المرور، يلحق بالإدارة المركزية للمرور، يكون من بين مهامه توقيع الفحص المعلمي على السوائل البيولوجية تؤخذ فوراً من قائدي المركبات حال تورطهم في الحوادث لمعرفة ما إذا كانوا واقعين تحت تأثير أي مخدر لحظة وقوع الحوادث، ويضيف أيضاً: هل آن الأوان كي يخطط من الآن ليصبح فحص السوائل البيولوجية جزءاً لا يتجزأ من إجراءات الضبط حال وقوع جرائم العنف؟ هكذا تكون العلاقة بين العلم والعمل.⁽¹⁸⁾

الوقاية:

(18) عايد علي الحميدان 2007،
ص 67.

إن الوقاية وبناء الحصانة الذاتية والمجتمعية هي أفضل إستراتيجية لمواجهة المخدرات على المستوى بعيد المدى، ووضعنا الوقاية في نهاية المطاف، استشعاراً لأهميتها، وتنبهها على ضرورة أن تكون في صدارة الاهتمام، إبراز معلومات حقيقية ومتوازنة حول المخدرات، فيها ترهيب من الاستخدام والتعريف بمضار المخدرات، وكذلك ترغب بالامتناع والمقاومة وعدم الخضوع لقوى الضلال. وهنا نشير إلى منحى إصلاحي تعزيري مع الشباب يقوم على بناء وتعزيز قدرات الشباب الفكرية والاجتماعية والسلوكية، وتنمية ثقتهم بأنفسهم، وتبصيرهم بدورهم الاجتماعي العام، وتسهيل سبل الإنجاز والإسهام لهم. ينبغي أن تزداد ثقتنا بالشباب والأطفال، وأن نساعدهم في زيادة ثقتهم بأنفسهم. لا بد من الإسهام في تشيئة جيل قوي واثق من نفسه، يسعى أكثر نحو تحقيق إنجازات إيجابية، وليس مرهوباً أو مسكوناً بالخوف، من ارتكاب أخطاء أو التعرض لمخاطر أو الوقوع فريسة أو ضحية لآخرين. فبدلاً من أن يرى الشباب الحياة مجموعة من المصائد والمكائد، أو المخاطر والمآزق يراها

**إن الوقاية وبناء الحصانة
الذاتية والمجتمعية هي أفضل
إستراتيجية لمواجهة المخدرات
على المستوى بعيد المدى**

منظومة من الفرص والتحديات والعبثات التي يتجاوزها ويكتسب في كل خطوة قوة أكثر واعتزازاً أكثر واندفاعاً أسرع نحو آفاق أعلى من الإنجاز.

هنا نشير إلى عدد من المقترحات، المعززة لعناصر المناعة لدى الشباب قد تبين لنا أن ضعف الشخصية والذين لا يعرفون أن يقولوا لا، أو يرفضوا إغواء أصدقائهم، أو الذين هم في مأزق ومشاكل اجتماعية أو تعليمية ولا يمتلكون مهارات التعامل معها، أو حلها مثل هؤلاء هم أكثر عرضة للوقوع فريسة للمخدرات من غيرهم من الناس.

تمكين الشباب وتعزيز قدراتهم

إن من أفضل الأشياء التي يمكن عملها لتعزيز قدرات الشباب وجعلهم يتخذون قرارات ذكية تجاه المخدرات بما فيها التدخين، هي تمكينهم واحترامهم، وتعزيز فرصهم في المشاركة والإسهام الإيجابي في خدمة أنفسهم، وأسرهم ومجتمعهم.

العمل مع الأسرة

في منظومة المكافحة الشاملة للمخدرات ينبغي أن يكون للأسرة دور فاعل ومعتبر. فالأسرة تمثل خط الدفاع والحصانة الاجتماعية الأولى والأبرز. لهذا تكون جهود المقاومة أو المكافحة ناقصة وعرضة للفشل إن لم تكن الأسرة واحدة من أركان هذه الجهود ونشير هنا بإيجاز إلى ما يجب عمله مع أسر المتعاطين وما يجب أن تعمله هذه الأسر.

ابتداءً نقول إن طبيعة السلوك داخل الأسر وخاصة سلوك الوالدين لها تأثيرات كبيرة على بقية أفراد الأسرة. وأول ما ينبغي تأكيده هنا هو القدوة والمثال الذي يمثله الوالدان لا بد أن يكونا القدوة في السلوك قولاً أو فعلاً. إن دراسات التعاطي تبين أن الأطفال الذين يعيشون في أسر يوجد فيها متعاط خاصة أحد الوالدين تكون احتمالية التعاطي أكبر. فأول حصن للوقاية هو القدوة الحسنة من قبل الوالدين وبقية أفراد الأسرة.

يتضح من عدد من الدراسات والبحوث العلمية حول السلوك المنحرف أن لطبيعة ممارسات الوالدان أثرها على ذلك السلوك، فقد لا يحسن الوالدين تربية الأبناء، أو يتصف أسلوب معاملاتهم بالقسوة أو العنف أو التسبب والتدليل، أو قد يتسم جو الأسرة بالشحناء والتباغض، والقول السيئ. إن الإيذاء اللفظي بالسب أو اللعن أو الإهانة أو وصف الأطفال بصفات مكروهة في هذا قتل لنفسياتهم وشخصياتهم. وما ينبغي الإشارة إليه هنا هو أهمية توعية الوالدين وتبصيرهم وتدريبهم على مهارات الأبوة والأمومة، وحسن التعامل مع أبنائهم، خاصة مع الأطفال في سن النماء والتنشئة والتغيرات الجسدية والعاطفية، ما تسمى مرحلة المراهقة حيث إن سوء معاملة الأسرة قد يدفع الأبناء إلى مصادر التوجيه والاهتمام خارج الأسرة، حيث رفاق السوء وقناصوا الانحراف.

أن لطبيعة ممارسات الوالدين أثرها على ذلك السلوك، فقد لا يحسن الوالدين تربية الأبناء، أو يتصف أسلوب معاملاتهم بالقسوة أو العنف أو التسبب والتدليل، أو قد يتسم جو الأسرة بالشحناء والتباغض، والقول السيئ. إن الإيذاء اللفظي بالسب أو اللعن أو الإهانة أو وصف الأطفال بصفات مكروهة في هذا قتل لنفسياتهم وشخصياتهم

ينبغي أيضا في الجهات المهمة والمسؤولة أن تساعد الأسر التي فيها متعاط، حيث أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية السلبية قد تكون عبئا ثقيلاً على هذه الأسر فلا تسمح لها بتقديم الرعاية المناسبة لأطفالها، فلا نتوقع أن تؤدي الأسرة دورها، وهي في ضائقة مالية، أو في ورطة اجتماعية، فلا بد من حل مشكلات هذه الأسر أو مساعدتها في حل مشكلاتها، وإكسابها أساليب أفضل للتعامل والتواصل. وكذلك إكسابها قدرات ومهارات تساعد في تحسين اقتصادياتها وارتباطها بالمجتمع.⁽¹⁹⁾

(19) جمال معتوق 2008، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر. ص 45.

وبإجمال ينبغي رفع الكفاءة الاجتماعية للأسرة من حيث توثيق ترابطها مع المجتمع المحلي، ومؤسساته وموارده، وتحسين علاقتها بالجوار، وجعل الجوار منظومة متساندة متعاضة فهي تعمل جميعها في سبل تحقيق مصالحها كلها، ومواجهة ما يعترضها من مصاعب. وأمر هام ينبغي الالتفات إليه وهو أن يكون التركيز في العمل الأسري على الأسرة بأكملها، وليس على الفرد المتعاطي، فالتركيز على المتعاطي فيه استحياء للمشكلة وجعلها في دائرة الضوء باستمرار

وبالتالي جعل المتعاطي هو المشكلة المستمرة.

لكن التركيز على الأسرة يجعل الاهتمام أوسع، ويجعله منهجياً نحو تحقيق تغييرات إيجابية إصلاحية في بناء الأسرة، وما يجعل إصلاح

المتعاطي نتيجة طبيعية لهذه الجهود، ومنها إشعار له بطبيعتها وليس بإشكالته وسوء صنعه، أي ينبغي أن يتم بناء وصناعة بيئة صالحة مقاومة للانحراف، وفي الوقت نفسه مساندة للمخطئين ليقنعوا عن خطئهم طوعاً وبالتدريج، وتعد هذه النتائج إجابة لسؤال دراستنا من حيث وجود علاقة وطيدة بين البيئة الأسرية وتعاطي المخدرات لدى المراهقين.

الخاتمة:

بعد الانتشار الواسع للمخدرات في الأوساط الشبابية صار الخوف والقلق من إدمان الأبناء للمخدرات هو الشعور المسيطر على الكثير من الأسر مما أثار

العديد من علامات الاستفهام عن أعراض إدمان المخدرات خاصة عند المراهقين والشباب، لذلك لا بد من ملاحظة أي تغيير مفاجئ في سلوكيات الأبناء يثير العديد من الشكوك حول التعاطي أو الإدمان للمخدرات، خاصة إذا كان هناك سعي دائم للحصول على المال مع وجود بعض الرفقاء غير المعتادين، ولكن هناك أيضا بعض الأعراض الجسدية الواضحة مثل اضطرابات الذاكرة والقدرات الإدراكية واضطرابات النوم والشهية ووجود بعض العلامات على الجسم خاصة في تعاطي المخدرات بالحقن الوريدي. لذلك من الأفضل دائما هو استخدام الأسلوب الراجي في الحوار والابتعاد عن أساليب التعنيف والتوبيخ، فالمدمن غالبا يعلم بوجود مشكلة كبيرة ولكنه لا يستطيع التحرر من سلاسلها، لذلك إظهار القلق والرغبة في المساعدة سيكون له تأثير كبير في إقناع المدمن بالتوجه للعلاج بدلاً من التعامل الخاطئ المتمثل في وسائل العنف.

قائمة المراجع:

- 1- أحمد، السعيد مغازي 1998، أثر المتغيرات المجتمعية في جنوح الأحداث، مجلة الأمن، العدد 14
- 2- الأعرجي، زهير 2005، الانحراف الاجتماعي وأساليب العلاج،

وأمر هام ينبغي الالتفاف إليه وهو أن يكون التركيز في العمل الأسري على الأسرة بأكملها، وليس على الفرد المتعاطي، فالتركيز على المتعاطي فيه استحياء للمشكلة وجعلها في دائرة الضوء باستمرار وبالتالي جعل المتعاطي هو المشكلة المستمرة

- القاهرة: دار الفكر العربي.
- 3- أمال عبد الحميد وآخرون 2010، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
- 4- البريشن، عبد العزيز عبد الله (2002)، الخدمة الاجتماعية في مجال إدمان المخدرات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية
- 5- تقرير المخدرات العالمي، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فيينا 2015.
- 6- جمال معتوق 2008، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار بن مرابط للنشر والطباعة، الجزائر.
- 7- خالد كاظم أبو دوح 2016، المخدرات الرقمية: مقارنة للفهم، ندوة المخدرات الرقمية وتأثيرها على الشباب العربي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،
- 8- عايد علي الحميدان 2007، أثر الحروب في انتشار المخدرات، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.
- 9- العكايلة، محمد سند، 2006. اضطرابات الوسط الأسري وعلاقتها بجنوح الأحداث. الطبعة الأولى، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- 10- الغريب، عبد العزيز (2006)، ظاهرة العودة للإدمان في المجتمع العربي، ط 1، مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
- 11- محمود علي موسى 2017، المخدرات الرقمية والإدمان الرقمي، محاضرة بكلية التربية بالإسماعيلية، جامعة السويس، مصر.
- 12- وفقى حامد أبو علي 2013، ظاهرة تعاطي المخدرات، منتدى اقرأ الثقافي، السعودية، دس.
- 13- John Scott, 2009 Gordan Mershall : oxford dictionary of sociology, oxford university press, 3rd édition revised,
- 14- Rasmussen, Sandra. (2000). Addiction Treatment: Theory and Practice. California: Sage Publications Ltd.
- 15- World Health Organization (WHO), Atlas on Substance Use (2010): Resources for the Prevention and Treatment of Substance Use Disorders (Geneva, 2010)

آليات الحد من المخدرات في العراق مع إشارة خاصة لبعض النماذج

م.م عقيل فالح سلمان* / م.م زهراء فوزي أبو خويط**
باحثان من العراق

*جامعة الامام جعفر الصادق.ع.
فرع المثنى
**جامعة الكوفة/ كلية العلوم
السياسية
akeel.f@sadiq.edu.iq

ملخص :

إن المخدرات من الموضوعات الخطيرة التي تصيب المجتمعات بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة، سيما وأن هذه الآفة أخذت في العمل على استنزاف الشباب في هذا الخطر، الأمر الذي جعل الدولة تضع عددا من الآليات بعضها طبق في دول أخرى، تعمل على الحد من هذه الظاهرة، فأخذت بالتركيز على الآليات القانونية التي من شأنها الحد كثيراً من هذه الظاهرة، فضلاً عن الآليات الاجتماعية والاقتصادية التي كانت عاملاً مهماً يقع على عاتق البلد في معالجته، وقد تمت اخذ نموذجين (المصري والسعودي) كنماذج ساعدت على الحد من هذه الظاهرة عبر مجموعة من الآليات التي سنتعرف عليها في هذا البحث.

كلمات مفتاحية : المخدرات، العراق، نماذج خاصة، أسباب أنتشار المخدرات، الحد من المخدرات.

Mechanisms of Drug Control in Iraq with Special Reference to Some Models

Lect. Aqil Faleh Salman

Lect. Zahraa Fawzi Abu Khuwait

Imam Jaafar Al-Sadiq University, Muthanna Branch
University of Kufa/ College of Political Science

ABSTRACT

Drugs have taken a toll on Iraqi society, and their numbers have become frightening and are eating away at the body of its children. Addressing this issue has become the responsibility of the state in particular and society in general, especially since this issue affects the state, society and individuals who abuse, and given the number of arrested dealers by security forces hold and numbers of drug abusers, we had to deal with mechanisms to reduce this scourge, with reference to countries in which some strategies that curbed this scourge have succeeded.

KEY WORDS: drugs, Iraq, special models, causes of drug spread, drug control.

المقدمة

أخذت المخدرات تؤدي دوراً كبيراً في صفوف الشباب العراقي، الأمر الذي أدى الى ظهور اعداد كبيرة من المتعاطين والمدمنين على المخدرات، هذا الموضوع جعل من الدولة تتكئ على مجموعة من الآليات المعتمدة كآليات القانونية والاقتصادية والاجتماعية من أجل الحد من هذه الظاهرة.

كما أن تجارب الدول الأخرى (مصر والسعودية) نجحت الى حد كبير في الحد من هذه الظاهرة سيما باتباع الآليات القانونية التي تسهم وتكون رادعاً الى الأشخاص الذين يرمون العمل في المخدرات سواء كانوا بالتجارة أو التعاطي أو غيرها.

لذا وبعكس ما تعمل عليه البلدان من الآليات على مجتمعنا العراق سيسهم في درء المخاطر عن فئة الشباب كونها الفئة الأكثر استهدافاً، والحفاظ عليها وتقديم العون لها.

أهمية البحث: تُعد ظاهرة المخدرات من أهم الظواهر التي تهدد

المجتمع العراقي، سيما وأن هذه الظاهرة اخذت تنتشر بين أوساط الشباب بصورة كبيرة، وسرعة مدهشة، كما أن تعدد مدخلها جعل من المجتمع امام خطر حقيقي يقف أمامه، جعل منا أن تسليط الضوء على أبرز الآليات التي تنعكس إيجاباً على المجتمع لو تم تطبيقها، وسنتعرف على ذلك من هذا البحث.

إشكالية الدراسة: أن المخدرات آفة أخذت تنخر في جسد المجتمع العراقي، وحتى يتمكن الباحث من تحديد الإشكالية العامة لهذه الدراسة سنطرح التساؤلات الآتية:

1. ماهي المخدرات وكيف تنتشر في العراق؟
2. ماهية الآليات القانونية لردع متعاطي المخدرات؟
3. هل أن تصحيح المسار الاقتصادي والاجتماعي يسهم في تقليل نسب المتعاطين والتجار وغيرهم؟
4. كيف عالجت بعض الدول موضوع المخدرات؟

فرضية الدراسة: أسهمت الآليات القانونية بالحد من المخدرات لدرجة كبيرة على الرغم من ضعف الآليات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى.

منهجية البحث: تم استخدام المنهج التحليلي، من أجل وضع اليد على الآليات التي تحد من ظاهرة انتشار المخدرات وبالتالي انعكاسها على المجتمع، وباستخدام المنهج التحليلي تم تحليل النصوص القانونية وغير القانونية كونها مخرجات تنعكس على المجتمع بتغذية عكسية.

التمهيد

أولاً: ماهية المخدرات

1. تعريف المخدرات

أن تعريف المخدرات أمر ضروري لفهم طبيعتها علماً بأنه لا يوجد هناك تعريف عام متفق عليه يوضح مفهوم المخدرات، رغم اتفاق دول العالم على تحريم الاستخدام غير الشرعي للمادة المخدرة، فالاتفاقيات الدولية لم تحدد تعريفاً واضحاً ومحدداً

للمخدرات، إلا أنه من حيث المعنى اللغوي يصف المعجم الوسيط المخدر بأنه المسبب لفقدان الوعي وهي مشتقة من اللفظ (خدر) بمعنى ستر أو استتر حيث يقال خدرت المرأة بمعنى استترت وخدر الأسد أي دخل عرينه ولزمه، وهناك لفظ (خد) بمعنى عراه فتور واسترخاء فيقال خير من الشراب أو الدواء وتخدير جسمه وخدرت عظامه وتعرفها الموسوعة العربية، بأنها «مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة وقد تنتهي إلى غيبوبة تعقبها الوفاة»⁽¹⁾، وقد استخدم في فرنسا مصطلح drogue طويلاً في اللغة الدارجة للحديث عن الأدوية المخدرة⁽²⁾.

كما أنها تحمل أيضاً دلالة التكسير، وكأنها تشير إلى قدرة المخدرات التنبهية التنشيطية - بل قدرتها على تفعيل العدوانية أيضاً من ناحية، ومن ناحية أخرى ما ينتج عن الإدمان المخدرات، المسكرات من كسر لكل ما هو متفق عليه من نظم وقواعد، كسر لكل ما هو ثقافي، وكأنها ترشدنا إلى النتاج الحتمي لفعل تعاطي المخدرات والمسكرات⁽³⁾.

أما اصطلاحاً فقد قام العالم «فوجت» بتعريف المخدرات بأنها: "كل مادة والتي من خلال طبيعتها الكيميائية تعمل على تغيير بناء وظائف الكائن الحي، الذي أدخلت إلى جسمه هذه المواد وتشمل التغييرات على وجه الخصوص وبشكل ملحوظ، حالة الحواس والوعي والإدراك، علاوة على الناحية النفسية والسلوكية، وتعرف أيضاً بأنها مواد طبيعية أو مصنعة تحتوي على عناصر مخدرة أو مسكنة أو منبهة أو مهلوسة تستخدم عادة لتحقيق أغراض طبية، إما في حالة الاستخدام لأغراض أخرى، فأنها تؤدي إلى التعود على تعاطيها أو الإدمان عليها، ما يؤثر سلباً على صحة الفرد والمجتمع مادياً واجتماعياً ومعنوياً وأمنياً"⁽⁴⁾.

وتعرف المخدرات بأنها أي مواد يتعاطها الشخص بصورة منتظمة وتقود إلى العديد من المشكلات الصحية والنفسية والجسمية والاجتماعية لما تحدثه من تأثير شديد على وظائف الجهاز العصبي

(1) نايف خربوش، علاقة تعاطي المخدرات (الهيروين - الحشيش - الكبتاجون) بالتوفيق الشخصي الاجتماعي دراسة مقارنة بين اسوياء ومتعاطين في محافظة جدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1999، ص21.

(2) نيكول مايس تراشي، المخدرات، ترجمة: زينا مغربل، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2014، ص9.

(3) محمد فتحي محمد، إدمان المخدرات والمسكرات بين الواقع والخيالي من منظور التحليل النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011، ص34.

(4) فريجات داود، التمثلات الطلابية نحو ظاهرة الإدمان على المخدرات رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، قسم الاجتماع، الجزائر، 2017، ص18.

(5) محمد حسن غانم، العلاج والتأهيل النفسي والاجتماعي للمدمنين، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2005، ص37.

(6) روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة: رحاب صلاح، مؤسسة هنداوي، مصر، 2013، ص285.

(7) سعد الدين مسعد، التأصيل الشرعي للخمر والمخدرات دراسة فقهية، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2001، ص22.

**إن أغلب المدمنين يتصفون
بعدم التوازن النفسي
ويمتلكون شخصية غير قادرة
على التحدي المستمر للضغوط
النفسية المتعددة في حياتهم**

المركزي، ولما تحدثه من الاضطرابات في الادراك أو المزاج أو التقيد أو السلوك ونرى أن هذا التعريف هو الاقرب الى الواقع⁽⁵⁾، لذا فقد تنطوي تجارة المخدرات على قدر هائل من العنف غالباً ما يظهر في شكل حرب عصابات، والأسوأ من ذلك أن الأشخاص الأبرياء الذين يكونون موجودين عرضاً كثيراً ما يلقون مصرعهم كضرب ثانوي مصاحب للمعارك التي تدور بين المتنافسين من تجار المخدرات، قد يستتج المراقب العادي أن المخدرات مثل الكوكايين والهيروين ضارة بطبيعتها وأن العنف ملازم لها، لكن هذا التفسير خاطئ؛ فالنظرية الاقتصادية والتاريخ الأمريكي يوضحان أن حظر المخدرات هو ما يسبب العنف، وليس المخدرات ذاتها⁽⁶⁾.

2. مفاهيم ذات صلة بالمخدرات

1. ظاهرة الإدمان

يعرف علماء النفس والطب العقلي ظاهرة الإدمان بأنها تكوين عادة قوية ملحة تدفع المدمن إلى الحصول على العقار المسبب للإدمان بأية وسيلة مع زيادة الجرعة من وقت لآخر لاعتماد نفسيته، وعمل بعض الأنسجة على وجود العقار، وتعدد الخصائص المكونة للإدمان هي⁽⁷⁾:

1. رغبة ملحة قوية في الحصول على العقار.
2. الاتجاه المستمر لزيادة الجرعة.
3. الاعتماد الجسدي والنفسي على العقار.
4. ظهور أعراض.

وللملاحظة إن أغلب المدمنين يتصفون بعدم التوازن النفسي ويمتلكون شخصية غير قادرة على التحدي المستمر للضغوط النفسية المتعددة في حياتهم، وعدم قدرتهم على مقاومتها، تجعلهم يلجؤون إلى التدخين، أو الخمر، أو المخدرات، للهروب من هذه الضغوط، وأن كانت هذه الضغوط واسبابها تختلف من شخص لآخر، ويتضح ذلك من خلال وقوع بعض الاغنياء أو ابنائهم في براثن الإدمان، اضم الى ذلك إن الأساليب التربوية المتبعة، وعدم

قدرتها على تكوين الشخصية القوية للفرد، تجعله يشعر بعدم القدرة، والضعف في المناقشة، واثبات وجهة نظره، وإقناع الناس بها⁽⁸⁾.

2. المتعاطي

التعاطي هو اخذ المادة المخدرة بطريقة غير منتظمة وغير دورية، حيث يأخذ المتعاطي المادة المخدرة بالصدفة، أو للتسلية أو لتقليد أصدقائه، ولكن غيابها لا يسبب له أية مشاكل نفسية، أو جسدية، وهو هنا يتعاطاها في أوقات مختلفة وأماكن مختلفة، أما الإدمان ينتج عن تكرار التعاطي، و يؤدي التعاطي المتكرر حتما إلى الإدمان، وفي هذه الحالة يصبح لدى المدمن اعتماد تام على المادة المخدرة ولا يستطيع الاستغناء عنها إطلاقاً، ويتعاطاها في أوقات دورية ولا يمكنه التخلي عنها⁽⁹⁾.

ويظهر الفرق بين التعاطي والإدمان في علامات عدة تتضمن درجة اعتماد الشخص على المخدرات ورغبته فيها إلى جانب مدى تأثيرها على سلوكه وهل يحتاج إلى تناول أدوية علاج الإدمان وبرنامج علاجي متخصص أم لا؟.

ثانياً: المخدرات في العراق

1. أنتشار المخدرات في العراق

أخذت المخدرات في الانتشار في الأراضي العراقية منذ زمن يصل الى ما قبل حكومات عام 2003، الا أن وبسبب الاحتلال الأمريكي للبلاد والذي أدى الى ظهور حالة من الانفلات الأمني رافقها ضعف المؤسسة السياسية وعدم قدرتها على حفظ التوازن المجتمعي أوقات الأزمات مما فتح الباب أمام أنتشار المخدرات، وزاد الوضع سوءاً فساد الدولة المالي والإداري مع التنافس المحموم على المواقع والامتيازات والتساهل مع بعض تجار المخدرات الدولية في أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية الذين لديهم صلات قوية مع بعض السياسيين، مع عدم وجود سياسة متكاملة وواضحة لمكافحة المخدرات أنعكس سلباً على الأحكام القضائية التي تفرض العقوبة

(8) محمود شديفات، الادمان وأثره على المجتمعات - الاسباب / الوقاية/العلاج: Addiction and its impact on communities - causes / prevention / treatment، دار الخليج، عمان، 2017، ص12.

(9) محمد المشاقبة، الادمان على المخدرات: الإرشاد والعلاج النفسي، دار الشروق، عمان، 2007، ص21.

على الشخص المتعاطي كمجرم او مريض والتي لا تفرق بين المتعاطي او المدمن من فرض العقوبة على الرغم من محاولة القانون اعتبارها جريمة جنائية عقابية، والإفلات من العقاب اذ أن قدرة الدولة من الحكم بشكل فعال ويقوض سيادة القانون، رافق ذلك العديد من التناقضات الاجتماعية التي طرأت على طبيعة المجتمعات العراقية وانحدار الثقافة بسبب وسائل الاعلام والتكنولوجيا وما شنته المجتمع من تغيير في النسق القيمي⁽¹⁰⁾.

(10) ضفاف كامل، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ظاهرة المخدرات في العراق وآثرها على الأمن الوطني العراقي The phenomenon of drugs in Iraq and its مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، الجامعة العراقية، العدد 13، 2022، ص 10-12

وعلى الرغم من ذلك عملت وزارة الصحة على مناقشة الخطة الاستراتيجية التنفيذية للسيطرة على انتشار المخدرات، فيما عملت على «افتتاح ردهة نفسية لعلاج المتعاطين في مستشفى الرشاد، وتوفير المخصصات المالية اللازمة لتكون ردهة نموذجية»، مشيرة إلى بحث أولويات عمل الخطة التي تضمنت إنشاء الوحدات الصحية الخاصة لمعالجة الإدمان. 50 في المئة من الشباب ولعل التفكير الجدي للحكومة العراقية بإنشاء هذه المراكز جاء بعد النسبة المرتفعة للمدمنين، وازديادهم كل عام، والتي أعلن مجلس القضاء خلال منتصف عام 2021 عن وصولها إلى 50 في المئة⁽¹¹⁾.

(11) أنسام رسام غضبان، أثر المخدرات على الشباب في العراق، المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، عدد خاص، العدد وقائع المؤتمر العلمي الدولي الاول -جامعة المصطفى الامين وكلية اصول الدين، 2022، ص 638_639.

ثانياً: المسارات الجغرافية لتهرب المخدرات إلى العراق هناك ممرات رئيسية عدة لدخول المخدرات إلى العراق وخروجها منه إلى دول الجوار، وأهم هذه المسارات⁽¹²⁾:

(12) قاسم عبد علي عذيب، ظاهرة المخدرات في الشرق الأوسط وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة الآداب، العدد 125، 2018، ص 349.

1- طريق المنطقة الحدودية المنزوعة السلاح بين العراق وإيران التي تقدر مساحة عرضها (15 كم) وقد بدأ تجار المخدرات بسلوك هذا الطريق منذ عام ٢٠٠٨ بعد تأمين الحدود الشرقية.

2- الطريق البحري، يسلك تجار المخدرات الطرق الوعرة ويندفعون بها جنوباً إلى حوض الخليج العربي، وتهريب المخدرات عن طريق النجاد المستعملة للصيد أو لنقل النفط إلى دولتي الكويت والإمارات العربية، وذلك بعد أن أنشأت علاقات قوية بين المهريين العراقيين ومهربي تلك الدول عن طريق مكاتب بيع السيارات والمواد الكهربائية والغذائية.

3- طريق محافظة البصرة: لقد ازدادت كمية المخدرات المهربة من إيران إلى العراق عن طريق محافظة البصرة عبر منطقة السببية التابعة لشط العرب التي لا يفصلها عن إيران سوى شط العرب الذي لا يتجاوز عرضه حوالي 150 م.

4- طرق تهريب المخدرات إلى محافظة ميسان عبر هور الحويزة ثم إلى قضاء قلعة صالح فنهر العز ومنها إلى الجبايش ثم إلى محافظة ذي قار، كذلك طريق العظيم إلى ناحية المشرح ومنها إلى العمارة، أما الطريق الثالث فيمر بهورام نعاج ومنه إلى قضاء الكحلاء أو إلى قلعة صالح.

5- طريق محافظة واسط: وتدخل المخدرات من إيران إلى العراق عبر محافظة واسط عن طريق منطقتي بدرية وجصان.

6- طريق محافظة ديالى: وتهرب المخدرات من إيران عن طريق منطقة قزانية ثم تتجه إلى إقليم كردستان ومن هناك تتجه نحو تركيا ثم إلى دول أوروبا أما المسار الثاني فيتجه إلى سوريا⁽¹³⁾.

(13) قاسم عبد علي عذيب، المصدر السابق ص 349.

7- طريق محافظة الأنبار: تمثل محافظة الأنبار المساحة الأكبر في العراق، وكون هذه المحافظة ترتبط حدوديا مع سوريا، فقد تمكنت القوات الأمنية البطلة من ضبط كميات كبيرة وبفترات مختلفة من المخدرات بحوزة اشخاص وتم مصادرتها.

المبحث الأول: الإجراءات القانونية للحد من انتشار المخدرات
تُعد الإجراءات القانونية الرادع الأساس الذي تستخدمه الدولة في الحد من هذه الظاهرة، الأمر الذي يساعد في الحد من تقليلها، فضلا عن الترويج لهذه المواد أو الاستخدامات القانونية لتوعية الشباب بالخطورة التي يقعون فيها، وسوف نتناول هذا المبحث من المطالب الآتية:

المطلب الأول: آليات الحد الأصلية التي يترتب عليها حكم قانوني
وهي الجزء الأساسي الذي نص عليه المشرع وقدرة للجريمة، ويجب على القاضي أن يحكم به عند ثبوت ادانة المتهم، ولا يمكن تنفيذها على المحكوم عليه الا اذا نص عليها القاضي صراحة في

حكمه وهي كالآتي:

أولاً: الإعدام:

تبقى عقوبة الإعدام أقصى الأحكام الصادرة في تاريخ الإنسانية، والتي تقابل كل فعل شنيع يرتكب في حق شخص أو أشخاص عدة ولهذا فقد حددت العقوبة بالمفهوم التقليدي بأنها إجراء يستهدف أنزال عقوبة بالفرد من قبل السلطة بمناسبة ارتكابه جريمة، أو هي ردة فعل اجتماعية على عمل مخالف للقانون، والإعدام هو «إزهاق روح المحكوم عليه، ويتميز بأنه مقصور على الجرائم الخطيرة التي تمس بأمن وسلامة الدولة، كجرائم الخيانة والتجسس والاعتداء ضد سلطة الدولة وسلامة أرض الوطن وغيرها من الجرائم الأخرى كجريمة نشر التفتيل والتخريب⁽¹⁴⁾.

والإعدام هو «إزهاق روح المحكوم عليه، ويتميز بأنه مقصور على الجرائم الخطيرة التي تمس بأمن وسلامة الدولة

(14) زبير فاضل، عقوبة الإعدام في الجزائر: الواقع واستراتيجية الإلغاء « دراسة تحليلية للمنظومة التشريعية/ في كتاب دراسات حول عقوبة الإعدام والحق في الحياة في العالم العربي: Studies on the death penalty and the right to life in the Arab world، دار الخليج، عمان، 2017، ص 40.

إن المشرع العراقي وفي قانون المخدرات رقم 50 لسنة 2017 نص على عقوبة الإعدام لكل من تثبت ادانته بإحدى الجرائم التي نص عليها القانون الآتي⁽¹⁵⁾:

أولاً: استورد أو جلب أو صدر مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو سلائف كيميائية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون.

ثانياً: أنتج أو صنع مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد المتاجرة بها في غير الأحوال التي أجازها القانون.

ثالثاً: زرع نباتاً ينتج عنه مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو استورد أو جلب أو صدر نباتاً من هذه النباتات في أي طور من أطوار نموها بقصد المتاجرة بها أو المتاجرة ببذورها في غير الأحوال التي أجازها القانون.

وقد قامت إحدى المحاكم العراقية في اسناد الحكم نزولاً عند هذه المادة اذ قام المتهمون (ع. ش. ع)، و(ع. ع. ش) باستيراد المواد المخدرة والمتاجرة بها وتم ضبطهما وبحيازتهما كمية قدرها مائة وثلاثة وعشرون كيلو في منطقة السيدية، وبعد الاطلاع على الأدلة

(15) ينظر: المادة 17 من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017

المتحصلة وجدت المحكمة بأن الأدلة كافية وقاطعة لتجريم (ع. ش. ع)، واعدامه شنقاً حتى الموت وفقاً لأحكام المادة (٢٧/أولاً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة ٢٠١٧م⁽¹⁶⁾.

ثانياً: السجن

منذ فجر التاريخ كانت السجون أهم أداة عقابية تستهدف الجناة والمجرمين، في البدء اقتصرتها مهمتها على إيواء المتهمين بانتظار المحاكمة، ولم يكن للسجون مباني خاصة حيث كانت تستخدم القلاع والحصون لحجز المحكومين منعهم من الفرار وكان بعض التجار يشترون حق استثمار السجون من الدولة لقاء تفويضهم للتصرف بالمساجين حيث يحصلون منهم رسوماً باهظة لقاء عدم تعذيبهم ولقاء تقديم الطعام لهم. في العصر الحديث تغير هدف السجون فأصبح التركيز على الإصلاح وحماية المجتمع من عتاة المجرمين⁽¹⁷⁾.

إن المشرع العراقي في متن قانون المخدرات قد نص على عقوبة السجن لكل من تثبت أدانته بأحدى الجرائم التي نص عليها يعاقب بالسجن المؤبد أو المؤقت وبغرامة لا تقل عن (١٠٠٠٠٠٠٠) عشرة ملايين دينار ولا تزيد على (٣٠٠٠٠٠٠٠٠) ثلاثين مليون دينار كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية⁽¹⁸⁾:

1. حيازة المخدرات
2. التعاطي.
3. ادار أو اعد أو هيا
4. اغوى حدثاً أو شجع.

ومن السوابق القضائية العراقية التي حكمت بالسجن لاستيراد المواد المخدرة والمتاجرة بها. ((قررت محكمة جنايات الرصافة الهيئة الثالثة بتاريخ ٢/4/2016 م تجريم المتهم وفق احكام المادة (14/أولاً/ب/٢) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية وذلك عن جريمة قيامه حيازة الحبوب المخدرة بقصد المتاجرة بها وحكمت عليه بالسجن مدة عشر سنوات استدلالاً بالمادة (١٣٢/١) من قانون

(16) شذى فلاح حسن، دور النصوص الجنائية في تجريم ظاهرة المخدرات في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 11، 2021، ص12_18.

(17) أحمد صوأن، السجون العربية: الواقع ورؤية للإصلاح، أي كتب، لندن، 2022، ص17.

(18) ينظر: المادة 28 من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017.

العقوبات مع احتساب مدة موقوفته ومصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة))، وفي قرار آخر للقضاء العراقي الذي صدقت محكمة التمييز الاتحادية قرار محكمة جنايات القادسية بالعدد ١٢٧١٠/ج/٢٠١٣» والذي يقضي ((... تجريم المتهم «ص س ع» وفق المادة 14/ ثانياً من قانون المخدرات والحكم عليه بالحبس الشديد لمدة سنة وستة أشهر بدلالة المادة ١٣٢/٣ « من قانون العقوبات كونه شاب في مقتبل العمر ولإعطائه فرصة لإصلاح ذاته وليعود عنصراً نافعاً في المجتمع))⁽¹⁹⁾.

(19) شذى فلاح حسن، المصدر السابق ص 12_18.

كما أن عقوبة السجن لم تكن تقتصر على قانون مكافحة المخدرات بل كان قانون المرور أيضاً له دور في الحد من عملية تعاطي المخدرات من خلال نصه على الآتي⁽²⁰⁾:

(20) ينظر المادة 22 من قانون المرور رقم 86 لسنة 2004.

1. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة او بغرامة لا تقل عن ثلاثمائة الف دينار ولا تزيد على خمسمائة الف دينار أو بكلتا العقوبتين مع حجز المركبة مدة سنة كل من قاد مركبته تحت تأثير مسكر أو مخدر ويجوز سحب اجازة السوق مدة لا تقل عن شهرين ولا تزيد على سنة واحدة .
2. وفي حالة العودة الى ارتكاب الجريمة المبينة في الفقرة 1 من هذا القسم خلال سنة من تاريخ صدور حكم نهائي عليه تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن خمسمائة الف دينار ولا تزيد على مليون دينار أو بكلتا العقوبتين وسحب اجازة السوق مدة لا تقل عن ستة اشهر ولا تزيد على سنة واحدة.

المطلب الثاني: آليات الحد التكميلية

إن آليات التكميلية تندرج تحت العقوبات التكميلية التي تتفق مع العقوبة التبعية في أنها تابعة لعقوبة أصلية وتختلف عنها في أنها لا تطبق بنص القانون بل لا بد لتطبيقها من ذكر صريح لها في حكم القاضي، أو هي جزاءات ثانوية لا تلحق المحكوم عليه مباشرة بعد الحكم بل لا بد من النص عليها من القاضي بعد انتهاء تنفيذ الحكم

الأصلي، أي إن العقوبة التكميلية تختلف عن العقوبة التبعية في أنها ليست وجوبية بل هي جوازية للقاضي أن يحكم بها أو لا هذا من جهة، أما من جهة أخرى أن تنفيذ العقوبة التكميلية يكون بعد تنفيذ الحكم الأصلي كالسجن ثم يتم تنفيذها مباشرة بعد تنفيذ العقوبة الأصلية⁽²¹⁾، كما أن العقوبات التكميلية تعني أيضا العقوبات التي يشير لها في قرار الحكم وتابعة للعقوبة الأصلية ولا تلحق

**إن العقوبة التكميلية تختلف
عن العقوبة التبعية في أنها
ليست وجوبية بل هي جوازية
للقاضي أن يحكم بها أو لا**

بالمحكوم بقوة القانون بل لا بد النص عليها صراحة في الحكم، وهي ثلاثة أنواع⁽²²⁾:

1. الحرمان من بعض الحقوق والمزايا.
2. المصادرة.
3. نشر الحكم.

أولاً: الحرمان الشخصي من بعض الحقوق والمزايا

وردت هذه العقوبة في قانون العقوبات المعدل حيث نصت على: (للمحكمة عند الحكم بالسجن المؤبد أو المؤقت أو بالحبس مدة تزيد على سنة أن تقرر حرمان المحكوم عليه من حق أو أكثر من الحقوق المبينة أدناه لمدة لا تزيد على سنتين ابتداء من تاريخ انتهاء مدة العقوبة أو من تاريخ انقضائها لأي سبب كأن)⁽²³⁾:

1. تولي بعض الوظائف والخدمات العامة.
2. حمل أوسمة وطنية أو اجنبية
3. حمل السلاح
4. الحقوق والمزايا الواردة في المادة 16 المعدلة

كما وقد نص الفقرة (١٢) من المادة (5) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل القائلة فيه: (يحظر على الموظف ما يأتي.... الحضور إلى مقر وظيفته بحالة سكر أو الظهور بحالة سكر بين في محل عام)⁽²⁴⁾.

ثانياً: المصادرة، وهي استيلاء

فالمصادرة هي نزع ملكية المال أو الحق العيني جبراً عن مالكه

(21) عمار رحيم سالم المحمدي، أثر أنقضاء الدعوى الجزائية في المسؤولية التأديبية للموظف، المركز العربي، القاهرة، 2019، ص 53.

(22) خالد جاسم خلف، ظاهرة أنتشار المخدرات في العراق بين المخاطر والحلول، مجلة دراسات تربوية، العدد 55، 2021، ص 366_368.

(23) المادة 100 من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل.

(24) الفقرة (١٢) من المادة (5) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل.

واضافته لملك الدولة بدون مقابل وبغض النظر عن نتائج أعمال لجنة المصادرة وتقاريرها، وبناء على ذلك فللمصادرة خاصية الإجراء

**فالمصادرة هي نزع ملكية المال
أو الحق العيني جبراً عن مالكه
واضافته لملك الدولة بدون
مقابل وبغض النظر عن نتائج
أعمال لجنة المصادرة وتقاريرها**

الوجوبي لغاية حماية أموال المجموعة الوطنية⁽²⁵⁾. إن المشرع العراقي في متن قانون مكافحة المخدرات نص صراحة على الحكم بالمصادرة على جميع ما يملكه الجاني من اموال منقولة وغير المنقولة من خلال نصه على الآتي⁽²⁶⁾:

أولاً: على المحكمة المختصة أن تقرر حجز الأموال

المنقولة وغير المنقولة لكل من ارتكب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٢٧) و (٢٨) من هذا القانون.

ثانياً: أ. على المحكمة أن تتحقق من المصادر الحقيقية للأموال المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة ويشمل التحقيق الأموال المنقولة وغير المنقولة للزوج وزوجه وأولاده أو غيرهم الموجودة في داخل العراق أو خارجه.

ب. تحكم المحكمة بمصادرة أموال المتهم وزوجه وأولاده أو غيرهم إذا ثبت لها إنها ناتجة من ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٢٧) و (٢٨) من هذا القانون.

ثالثاً: تلزم المصارف العراقية أو الأجنبية العاملة في العراق بتزويد المحكمة المختصة بجميع البيانات للتعرف عما لديها من أرصدة ومدخرات وودائع وأسهم وسندات تعود ملكيتها إلى من يجري التحقيق معهم بالجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وتنفيذ قرارات المحكمة بالحجز أو المصادرة.

لذا أن أبرز صور الجزاء الإداري الوقائي المصادرة والغاء ترخيص ممنوح لأحد الأفراد وهذا ما أشارت اليه المادة (١٠/ثانياً) من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الناقد (تعد الإجازة ملغاة إذا صدر حكم بات على صاحبها بإحدى الجرائم المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة) ، وكذلك المادة (53) من قانون مزاوله مهنة الصيدلة رقم (4) لسنة ١٩٧٠ (للووزير أو مجلس النقابة، حينما

(25) محمد الزغل القرمازي واخرون، دراسات في القانون التجاري، مجمع الأطرش للكتاب، تونس، 2015، ص 499.

(26) ينظر: المادة 34 من قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017.

اقتضت المصلحة العامة على المحل مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً، وللوزير بناءً على اقتراح من مجلس النقابة على المحل نهائياً عند تكرار المخالفة والمادة (55) منه والتي تنص (يحال على لجنة الضباط النقابة كل صيدلي يزاول المهنة خلافاً لأحكام هذا القانون سواء أحييل على المحاكم أو لم يحل) وكذلك المادة (141) من قانون العمل رقم (37) لسنة 2010 لا يجوز فرض عقوبة الفصل إلا في إحدى الحالات الآتية : رابعاً/ إذا وجد العامل أكثر من مرة أثناء ساعات العمل في حالة سكر بين أو مخدر⁽²⁷⁾.

من تطبيقات القضايا القضائية للمصادرة في القضاء العراقي، ((اصدرت محكمة التمييز حكمها بمصادرة السيارة التي استخدمت في نقل المخدرات بعد أن قضت ببراءة صاحب السيارة وقد جاء في تقليل الحكم بالمتهمين (ج.ج) ومصادرة السيارة والافيون المضبوطة واحالة المتهمين المذكورين إلى محكمة الجزاء وفق قانون العقاقير الطبية موافق للقانون قرر تصديقها)⁽²⁸⁾.

المطلب الثالث: آليات الحد الاحترازية

إن التدابير الاحترازية اختلفت باختلاف وجهات نظر الفقه الجنائي، فقد عرفها بعض الفقهاء بأنها مجموعة من الإجراءات التي يقرها القانون ويوقعها القضاء لمواجهة الخطورة الإجرامية الكامنة في شخصية مرتكب الجريمة بهدف حماية المجتمع من هذه الخطورة، وذهب بعض الفقه إلى ذات المعني بألفاظ مختلفة بتعريفها بأنها مجموعة من الإجراءات التي تأمر بها المحكمة لمنع وقوع جريمة مستقبلية، فهي ليست مقررة للعقاب علي جريمة ماضية، كما هو الحال بالنسبة للعقوبة، وهي على خلاف العقوبة لا ترمي إلى التكفير عن جريمة ماضية ولكن لمواجهة احتمال ارتكاب جريمة مستقبلية⁽²⁹⁾.

تُعد التدابير الاحترازية الوجه الآخر للجزاء العقابي للحد من الجريمة قبل وقوعها ومنع تكرارها، وذلك من خلال استئصال العوامل والظروف التي تؤثر على المجرم

تُعد التدابير الاحترازية الوجه الآخر للجزاء العقابي للحد من الجريمة قبل وقوعها ومنع تكرارها، وذلك من خلال استئصال

(27) مراد شاكر خورشيد، وسائل هيئات الضبط الاداري في مكافحة المخدرات، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهدين، العدد 1، 2019، ص 303_306.

(28) شذى فلاح حسن، مصدر سبق ذكره، ص 12_18.

(29) فواز عبابنة، وقف التنفيذ في القانون الجنائي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2016، ص 199.

العوامل والظروف التي تؤثر على المجرم وهو ما لم تتضمنه العقوبة كأحدى الوسائل التي تعمل على مكافحة الجريمة، الأمر الذي أدى إلى وضع إجراءات وقائية وعلاجية التي من شأنها أن تحقق الأهداف التي عجزت العقوبة عن تحقيقها).

أن هذه التدابير وردت في متن المادة (1) من قانون العقوبات العراقي حيث نصت على أنه: (لا يجوز تدابير احترازية لم ينص عليها القانون)، وعلى الرغم من أن المشرع العراقي قد سمح للسلطة القضائية باتخاذ هذه التدابير إلا أنه وفي متن المادة (13) من القانون ذاته قد قيد اتخاذ تلك الإجراءات دون اثبات ارتكاب تلك الجريمة وفقاً للقانون حيث نصت على أنه: (لا يجوز أي تدبير من التدابير الاحترازية التي نص عليها القانون في حق شخص دون أن يكون قد ثبت ارتكابه فعلاً يعده القانون جريمة وأن حالته تعد خطرة على المجتمع)، فضلاً عن ذلك فإن كما المادة (5) من القانون ذاته نص على أنه: (لا يفرض تدبيراً احترازياً الا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في القانون)⁽³⁰⁾.

(30) شذى فلاح حسن، المصدر السابق، ص 12_18.

نصت الفقرة (1) من المادة (40) من قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 المعدل على أن: (لكل من الزوجين طلب التفريق عند توافر أحد الأسباب الآتية (إذا أضر أحد الزوجين بالزوج الآخر أو بأولادهما ضرراً يتعذر معه استمرار الحياة الزوجية، ويعد من قبيل الأضرار الإدمان على تناول المسكرات أو المخدرات، على أن تثبت حالة الإدمان بتقرير من لجنة طبية رسمية مختصة⁽³¹⁾).

(31) الفقرة (1) من المادة (40) من قانون الأحوال الشخصية رقم (188) لسنة 1959 المعدل.

نص الفقرة (ثانياً) أو من المادة (42) من قانون العمل رقم (37) لسنة 2015 على: يلتزم العامل بما يأتي... أن لا يحضر إلى العمل في حالة سكرًا وتحت تأثير المخدرات)، كما نصت الفقرة (4) من المادة (141) على (لا يجوز فرض عقوبة الفصل الا في إحدى الحالات الآتية إذا وجد العامل أكثر من مرة أثناء ساعات العمل في حالة سكر وتحت تأثير مخدر وفق تقرير صادر عن طبيب مختص، وانما انذاره عنها لأكثر من مرة)⁽³²⁾.

(32) رامي احمد كاظم الغالبي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية دراسة في ضوء احكام قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم(50) لسنة 2017،مجلة المفتش العام، العدد 21، 2017 ص 17_20.

المبحث الثاني: الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية

تعد الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية مهمة جداً في الحد من مشكلة المخدرات سيما أن تتوفر الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وسوف ينعكس ذلك جلياً على الافراد، وعلى الرغم من ذلك الا أن العراق يعاني كثيراً على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وسوف نتناول هذا المبحث من خلال الآتي:

المطلب الأول: الإجراءات الاقتصادية

أولاً: العمل على إيجاد حل لموضوع البطالة

أن زيادة معدلات البطالة تنعكس بصورة كبيرة على الأفراد وبالتالي تؤدي بالدولة إلى إتباع الأسلوب التقليدي الذي أنتهجتها الحكومات السابقة وذلك بالتوسع في ملاكاتها⁽³³⁾.

لعل من أهم أسباب قيام الاحتجاجات العراقية هو تزايد ظاهرة البطالة، وعدم توفر الوظائف، وفرص العمل لألاف الخريجين، وحملة الشهادات الاولى والعليا مما زاد من نقمة هؤلاء الشباب، والعاطلين عن العمل على الحكومة المحلية، والحكومة الاتحادية عندما لم تتمكن من توظيفهم، وتوفير فرص اليهم⁽³⁴⁾.

تؤدي البطالة دوراً كبيراً في الاقتصاد مما ينعكس سلباً على موضوع المخدرات من خلال قيام الشباب أعمال غير مألوفة، فهي مشكلة

اجتماعية أسبابها اقتصادية ذات صفة عالمية إذ قد تظهر في أي دولة في العالم، وهذه المشكلة قد تمثل مشكلات اجتماعية منبثقة من مشكلات اقتصادية فتنتشر اثارها، إذ أنها تسبب تعكير صفوة الحياة للأفراد وتثير قلق المجتمعات لأنها تزعزع استقرار الفرد الذي يفقد عمله، وتعرف البطالة

بأنها((التوقيف الاجباري لجزء من القوى العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة في القدرة على العمل))⁽³⁵⁾.

كما أن نسب أنتشار البطالة في العراق أخذت في الارتفاع في الفترة الأخيرة، لذا أن العامل الأساسي في الحد من المخدرات هو إيجاد

(33) مجموعة من الباحثين، العولمة والرأسمالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2016، ص79.

(34) جاسم الحريري، قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018، دار الجنان للنشر والتوزي، 2020، ص104.

تؤدي البطالة دوراً كبيراً في الاقتصاد مما ينعكس سلباً على موضوع المخدرات من خلال قيام الشباب أعمال غير مألوفة، فهي مشكلة اجتماعية أسبابها اقتصادية ذات صفة عالمية

(35) زاهد قاسم بدن وسامي عبيد محمد ، قياس اثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (2013_1990) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، عدد 26، جامعة البصرة، 2015، ص3.

مخرجاً للأفراد العاطلين عن العمل.

ثانياً: وضع حلول موضوعية لظاهرة الفقر

تؤكد بعض الدراسات الاجتماعية على العلاقة الكبيرة بين الفقر والمخدرات إذ يرتبط الفقر بعجز الدولة عن تحسين أوضاع المعيشة للفرد التي تشمل في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة لمواطنيها كالتعليم والصحة وغيرها، فضلاً عن عدم السماح للمستثمرين الأجانب في الاستثمار في البلاد، لذا من خلال عملية التنمية يمكن الحد من الفقر والعيش بالرفاه بحيث تتقلص المشكلات الاجتماعية الناجمة عنه، الأمر الذي يدفعه المجتمع في المجال الاجتماعي في التقدم نحو التنمية والقضاء على الفقر⁽³⁶⁾.

(36) نصر محمد عارف ، التنمية المستقلة، في مجموعة باحثين نحو مشروع نهضوي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 2010 ، ص 133.

وهناك عوامل ساعدت على زيادة الفقر في العراق إذ أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي نتجت أصلاً عن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، ومن ثم انخفاض عوائد البلد، والتدهور الأمني بفعل احتلال (داعش) لثلاث محافظات هي ((نينوى والأنبار وصلاح الدين)) منتصف عام 2014، فقد كان متوقعا انخفاض نسبة الفقر من 19 % عام 2012 إلى 15 % عام 2014 في ظل الأوضاع السائدة عام 2012. إلا أن التقديرات التي بنيت على نتائج محاكاة الأزمتين بينت بأنهما تركا آثاراً سلبية في مستوى الرفاه، وارتفاع في نسبة الفقر إلى 22.5% عام 2014، وهذا يعني زيادة بحوالي 7 نقاط⁽³⁷⁾.

(37) وزارة التخطيط والتعاون الأثمائي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018_2022، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد، 2018، ص40.

إن التخلف يشير الى علاقة متينة بين الشخص المتعاطي والمواد المخدرة، فكلما كان الشخص متقدماً ويدرك نفسه كلما ابتعد عن مشاكل المخدرات

أن موضوع الفقر له ارتباط كبير في المخدرات سيما وأن الشباب أخذوا يبتعدون عن ألامهم ومآسيهم في مواضيع مثل المخدرات والمسكرات وغيرها، لذا أن علاج ظاهرة الفقر كفيل بتحطيم المخدرات. رابعاً: التخلف

إن التخلف يشير الى علاقة متينة بين الشخص المتعاطي والمواد المخدرة، فكلما كان الشخص متقدماً ويدرك نفسه كلما ابتعد عن مشاكل المخدرات ويتحدد مفهوم التخلف بالمقارنة بالدول التي وصلت الى مرحلة متقدمة من الإنتاج والاستهلاك

والتنظيم، ومن هنا أن ما يوجد في هذا التعريف هو الاختلاف بين دول العالم في درجة التطور⁽³⁸⁾. ويؤكد البعض إن ظاهرة التخلف ظاهرة تاريخية مستقلة وليس مرحلة مرت بها بالضرورة الاقتصاديات التي وصلت اليوم الى مرحلة راقية من التطور، وللتخلف سمات وصفات عديدة أبرزها

- 1- عدم الكفاية الغذائية.
- 2- ضعف القطاع الزراعي.
- 3- تصنيع محدود وناقص.
- 4- ضعف مستوى التعليم.
- 5- اتساع البطالة المقنعة.

ويعاني العراق من التخلف في القطاعات الصناعية والزراعية مما ادى الى انعكاس هذا التخلف على الافراد، كما يعاني العراق من فجوة تكنولوجية ومعلوماتية كبيرة وهذه الفجوة تحول دون عملية التحول الصناعي للعراق وعدم احتلال موقع معين في المنافسة الدولية لأن مستوى تطوره التكنولوجي منخفض، وتعاطم الفجوة التكنولوجية ينطوي على عدم إمكانية دخول العراق عضو مؤثر في الاقتصاد العالمي، أي إن العراق يحتاج إلى التكنولوجيا المتقدمة من أجل توظيفها لتجاوز مرحلة تخلفه⁽³⁹⁾.

المطلب الثاني: الإجراءات الاجتماعية

ظهرت الدراسة إن مشكلة المخدرات خطيرة ومدمرة وتلقي بأثارها على جميع أفراد المجتمع وتؤدي به إلى الانهيار كما شاهدنا كيف أثر على المجتمع البصري ولذا على جميع المؤسسات التعاون للحد من ظاهرة المخدرات ومنها:

أولاً: النهوض في مستوى المؤسسات التعليمية

إن المؤسسة التعليمية في العراق ظلت تعاني من تحديات وإشكاليات تتطلب تدخلاً وجهداً مؤسسياً ومجتمعياً لمواجهة تلك التحديات والإشكاليات ومن مؤشراتنا⁽⁴⁰⁾:

1. معدلات الالتحاق الصافي: إن التعليم بوصفه أداة للتمكين

(38) محمد علي بهجت ومحمد عبد الحميد، دراسات في جغرافية التنمية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2001، ص22.

(39) احمد شاكر محمود الصبيحي، الإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة السياسية والدولية، عدد 35_36، الجامعة المستنصرية، 2017، ص27.

(40) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد، 2013، ص206، وكذلك ينظر، نادية مهدي واخرون، الفقر والتعليم في العراق (العوائق والتحديات)، مجلة الفتح، عدد64، جامعة ديالى، 2015، ص320.

لا يزال يواجه مشكلات التسرب من التعليم وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في اكتساب التعليم وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصور الإمكانيات المادية والبشرية.

2. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى السكان بعمر (١٠-٢٩) سنة: يعد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين من المؤشرات المهمة من أجل الوصول إلى اتجاه نحو أعمام التعليم الابتدائي ولكلا الجنسين وصولاً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية وبلغ مؤشر نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة للفئة العمرية (15-29 سنة) (84%) في عام 2007م.

3. الأمية: على الرغم من الجهود المبذولة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، والتطور الواضح الذي عبر عنه انخفاض نسب الأمية، إلا أن المعطيات الإحصائية تشير إلى ما يأتي⁽⁴¹⁾:

1. وجود تفاوت في مستوى تقديم الخدمة التربوية في العراق، وكذلك أنتشار الأمية حسب الجنس، إذ بلغت نسبة الأمية لدى الإناث (28,5%) بينما بلغت لدى الذكور (14%)، وكذلك الأمر فيما يتعلق بنسبة الحاصلين على التعليم الأساس فقد كانت (16,8%) للإناث و(20,9%) للذكور.

2. وجود تفاوت في نسب الأمية حسب البيئة إذ بلغت نسبة الأمية (30,5%) في الريف يقابلها (16,6%) في الحضر.

3. وجود تفاوت في نسب الأمية حسب المحافظات، إذ بلغت (11,9%) في بغداد و(22,4%) في بقية المحافظات.

4. بلغ العدد الكلي لمراكز محو الأمية للعام الدراسي (2010-2011) بحدود (724) مركزاً منها (178) مركزاً للإناث و(529) للذكور و(١٧) مركزاً مختلطة.

مما تقدم يتضح أن قيام واقع تعليمي من الممكن أن يساعد على بناء جيل واعى هادف، يتم من خلاله قيام فرص كبيرة في الحد من المخدرات، وينعكس الواقع التعليمي على المخدرات من خلال الآتي :

(41) ينظر: عقيل فالح، تحديات التنمية في العراق واثرها في الاستقرار السياسي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018، ص108.

1. التعاون بين المؤسسات والأسرة لغرض متابعة ومراقبة سلوكيات ابنائهم تدريس مادة مكافحة المخدرات في المدارس لغرض توعية الطلبة من أخطارها.
2. تفعيل دور المرشد التربوي والنفسي في المدارس للتصدي للمشكلة. ث. تدريب الطلبة في عملية التوعية بعد اعدادهم وتدريبهم واجراء توعية له.
3. الاستفادة من البحوث العالمية والخبرات لتطوير أساليب المواجهة.

ثانياً: دور المؤسسات الدينية:

وتتميز المؤسسة باستهداف المصلحة العامة، ومصدر موارد هذه المؤسسة هو موارد الإدارة العامة، غير أن الذي يلحظ على المؤسسة الدينية، أنها تجمع بين المؤسسة العامة والخاصة، فهي تهتم بالشؤون الدينية الخاصة، ومصدر تمويلها وكذلك نفقاتها تكاد تكون مقصورة على ذلك الجانب حصراً، والمؤسسة الدينية هي إحدى المؤسسات الاجتماعية، فهي من التنظيمات الأساسية التي تساعد على فهم الفرد بعد فهم طبيعته وسلوكه وعلاقته بالآخرين.

بما أن الشعب العراقي اغليبيته ديانتته الإسلام فالتعاليم السماوية تحتل موقعاً هاماً في صياغة السلوك والقيم والعادات. حيث إن المعتقد الديني يحرم جميع أنواع المخدرات والمؤسسات الدينية تؤدي دوراً هاماً في الحد من المخدرات عن طريق:

إن المعتقد الديني يحرم جميع أنواع المخدرات والمؤسسات الدينية تؤدي دوراً هاماً في الحد من المخدرات

1. اصدار فتاوى تحريم تعاطي المخدرات والحث عليها باستمرار.
2. نشر ملصقات دينية لبيان أثر المخدرات وربطها بالدين. تعقد ندوات في المساجد بعد صلاة الجمعة لغرض التوعية.
3. ارسال مختصين ووعاظ دين الى مراكز العلاج والسجون للتحدث مع المدمنين.

رابعاً: دور المؤسسات الإعلامية والصحية

وذلك من خلال استهداف الجمهور وطلبة المدارس والمؤسسات

التعليمية والعاملين في شتى الحقول وعن طريق الإعلام الموجه والملصقات والمحطات المسموعة والمرئية الغرض التوعوية بحجم الظاهرة واثارها المدمرة.

خامساً: حث الأسرة على مراقبة ابنائها

هو الاشراف والمتابعة لأبنائهم من النواحي البدنية والنفسية والثقافية وتهيئتهم للتفاعل مع مجتمعهم والاعتماد على النفس وتعزيز القيم

إن الأسرة هي البيئة الأولى للإنسان، فكلما نشأ الشخص في بيئة أسرية أكثر احتضاناً له، ومراقبة لأفعاله وتصرفاته والحرص على توجيهه وتعديل سلوكه كلما كان الطريق نحو المسار الصحيح أوضح وأسهل

والمبادئ والأخلاق واحترام القوانين والأعراف الاجتماعية حيث أن مسؤولية الوالدين أولاً بتوعية ابناءهم بأنواع السلوك المنحرف وأنعكاساته السلبية عليهم وعلى المجتمع حيث الأسرة لها الدور الأكبر في متابعة أبنائهم ومعرفة الأصدقاء الذين يتمون اليهم وبالتالي يأتي دور المدرسة بالتعاون مع الأسرة للحد من الظواهر السلبية التي انتشرت

بين أبنائنا إن الأسرة هي البيئة الأولى للإنسان، فكلما نشأ الشخص في بيئة أسرية أكثر احتضاناً له، ومراقبة لأفعاله وتصرفاته والحرص على توجيهه وتعديل سلوكه كلما كان الطريق نحو المسار الصحيح أوضح وأسهل⁽⁴²⁾.

(42) أحلام احمد عيسى، التحليل المكاني لانتشار المخدرات واثرها على الأمن الإنساني في محافظة البصرة، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 74، 2021، ص187_189.

المبحث الثالث: دور التجارب الدولية في الحد من المخدرات

تؤدي التجارب الدولية الدور المساعد والحاسم في التخلص من مواضيع المخدرات سيما وأنها تكون مشاريع جاهزة للتطبيق، وسوف نتناول في هذا المبحث النموذجين المصري والسعودي في الحد من المخدرات وهما كالآتي:

المطلب الأول: دور مصر

أولاً: قيام القانون المصري بدوره في الحد من المخدرات

عمل القانون المصري على الحد من المخدرات من خلال أنزال اقسى العقوبات في المتهم ومنها عقوبة الإعدام وقد اخذ بهذه العقوبة المشرع المصري وفقاً لأحكام المادة (33.34) من قانون

عمل القانون المصري على الحد من المخدرات من خلال أنزال اقسى العقوبات في المتهم ومنها عقوبة الإعدام

مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٠م المعدل بقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، كما لم يقف المشرع المصري عند الإعدام بل كأن السجن رادعاً ووسيلة ضغط على الأشخاص من أجل الحد من موضوع المخدرات، كما إن المشرع لم يمنح القاضي سلطة تقديرية بتخفيف العقوبة إلى السجن المؤبد في حالة اذا توافرت ظروف مخففة، وإنما إلى الأشغال الشاقة المؤبدة، إذ نصت المادة (٣٨) من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة 1960 على أنه: (مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف⁽⁴³⁾).

(43) صابرين حسين وزينب عبد الله، العودة لتعاطي المخدرات، مجلة الآداب، العدد 136، 2021، ص574.

فضلاً عن ذلك اكدت المحكمة المصرية على الاستيلاء والمصادرة وأشارت إلى المصادرة في قرار لها ((أن المصادرة اجراء الغرض منه تمليك الدولة اشياء مضبوطة ذات الصلة بجريمة قهر على صاحبها بغير مقابل، وهي عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح الا اذ نص القانون على غير ذلك فلا يجوز الحكم بها الا على شخص تثبت ادانته وقضي عليه بعقوبة اصلية)⁽⁴⁴⁾.

(44) شذى فلاح حسن، مصدر سبق ذكره، ص12_18.

ثانياً: قيام صندوق مكافحة الإدمان بدور فعال في معالجة المدمنين أن وجود تطور كبير في عملية علاج الإدمان، والصندوق دخل كشريك في علاج الإدمان في مصر، حيث توجد بروتوكولات للتعاون وفروع للخط الساخن لعلاج الإدمان بمستشفيات مصر الجديدة للصحة النفسية ومركز الطب النفسي بجامعة عين شمس، وهناك جهود علاجية يقوم بها الصندوق بالتعاون مع مستشفى القوات المسلحة بالمعادي، وهذا جهد مشكور للقوات المسلحة. ويجب الاعتراف بأن هناك ندرة في الخدمات المقدمة على مستوى المحافظات، كما أن أقسام علاج الإدمان هي جزء من مستشفيات الصحة النفسية، مما يؤدي إلى وجود خلط في العملية العلاجية بين علاج الإدمان وبين العلاج النفسي، وهو ما يستدعي استحداث وأنشاء مستشفيات خاصة بعلاج الإدمان تكون خاضعة للدولة، على غرار المنتجعات الخاصة.

ثالثاً: قيام المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان المصري بجهود فعالة في عمليات الوقاية من المخدرات والعقاقير:

خلال العشر سنوات الماضية ظهر المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، قام ذلك المجلس بدور بالغ الأهمية سواء من حيث وضع السياسات أو تنفيذ مثل هذه السياسات من خلال الصندوق القومي لمكافحة وعلاج الإدمان تلك الآلية التي أسهمت في عمليات الوقاية بأشكالها المختلفة (التعليم الوقائي، الإعلام الوقائي، التربية الوقائية) ولإزالة الصندوق يؤدي واجباته في ظل قيادة هي مثال للعلماء بالغي التواضع⁽⁴⁵⁾.

(45) صفوت درويش، الوقاية من المخدرات بين النظرية والتطبيق، المكتب المصري، مصر، 2005، ص113.

رابعاً: بروز دور المجلس القومي للطفولة والأمومة تشارك المرأة ممثلة في المجلس القومي للطفولة والأمومة في جهود مكافحة المخدرات، أن بروز دور هذا المجلس بشكل عام في مجال مكافحة المخدرات هو حماية الطفولة والأسرة والأم كمرکز لهذه الأسرة، والمجلس لا بد وأن يقوم بحماية الطفولة وجذبها بعيداً عن الظواهر الانحرافية والتي تأتي على قمتها من وجهة نظري ظاهرة المخدرات، قيام لجنة التدريب التابعة للمشروع القومي لمكافحة المخدرات بين النشي، والذي ينفذه المجلس القومي للطفولة والأمومة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، والسفارة الإيطالية بإعداد منظومة عمل وقائية لجميع العاملين في مجال الوقاية من الإدمان، وتشمل ستة برامج عمل تدريبية متكاملة تستهدف تدريب المدرسين ومجالس الآباء والإعلاميين والمشرفين والمدربين بمراكز الشباب والأندية، والكوادر العاملة بالجمعيات الأهلية، فضلاً عن مديري برامج النشي⁽⁴⁶⁾.

(46) المصدر نفسه، ص114.

(47) مصطفى سيف، بالأرقام.. مصر تطوّر الادمان والقاهرة الأعلى، القاهرة، 2021، الرابط: <https://www.skynewsarabia.com/middle>

خامساً: الاعتماد على وسائل الإعلام في الحد من المخدرات إن الإعلام له دور كبير في تثقيف الشباب في الحد من ظاهرة المخدرات وقد أطلقت مصر العديد من البرامج الإعلامية في سبيل الحد من المخدرات منها الآتي⁽⁴⁷⁾:

1. أطلقت مصر مبادرة «أنت أقوى من المخدرات»، والتي تم تنفيذها

على 7 مراحل بمشاركة نماذج فنية ورياضية وأسهمت في زيادة أعداد المتصلين بالخط الساخن لعلاج الإدمان بنسبة بلغت 400 بالمئة.

2. وأطلقت مصر أيضاً، مبادرة «قرية بلا إدمان»، بهدف توعية

الأهالي بخطورة المخدرات وآليات الاكتشاف المبكر والتعامل مع الحالات المرضية، وقد شملت 18 محافظة منذ إنطلاقها وحتى الآن، بالإضافة لمبادرة «قرارك» توعية العاملين. سادساً: اعتماد الشريعة الإسلامية في الحد من المخدرات

أطلقت مصر مبادرة «أنت أقوى من المخدرات»، والتي تم تنفيذها على 7 مراحل بمشاركة نماذج فنية ورياضية وأسهمت في زيادة أعداد المتصلين بالخط الساخن لعلاج الإدمان

عملت وزارة الأوقاف على التدخل، عبر منابر المساجد، للحث على البعد من إدمان المخدرات، وورد في نص خطبة الجمعة الموحدة في أكتوبر تشرين الأول الماضي "كما أننا في مواجهة شاملة وحاسمة مع الإرهاب فأنا في حاجة ماسة وعاجلة إلى مواجهة شاملة وحاسمة مع الإدمان والمخدرات، فهو إرهاب من نوع آخر"، أما بالنسبة للمدرسين، فهناك برامج مماثلة لتلك التي للآباء قائمة أساساً على التوعية وكيفية المساعدة للناشئين وتعمل الجمعية برايد مع الهيئات القائمة من كاريتاس ونوادي الدفاع الاجتماعية والجمعية المركزية لمنع المسكرات⁽⁴⁸⁾.

المطلب الثاني: دور المملكة العربية السعودية في الحد من المخدرات

إن المخدرات تهدد العالم بمخاطر تفوق جسامتها ما أحدثته الحرب العالمية الأولى والثانية والحروب الحديثة بل أن بعض المراقبين يؤكدون إن المخدرات هي أخطر ما واجهته البشرية على امتداد تاريخها الماضي والحاضر وربما المستقبل ما لم تهب دول العالم كافة لاقتلاع تلك الآفة من تربة الكرة الأرضية والقضاء على زراعة وإنتاج وتصنيع وتجارة وتهريب وترويج المخدرات، وبمنظرة عاجلة فقد وصلت تجارة المخدرات في العالم أكثر من (500) مليار

(48) عوض توفيق عوض، تعاطي المخدرات بين طلاب المدارس: الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ج5، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012، ص212.

دولار سنوياً، نتج عنها الأضرار الاقتصادية الكبيرة للعديد من الدول، وأصبح هناك أكثر من (185) مليون مدمن ومتعاطي في دول العالم وعدد (400) ألف متعاط ومدمن في الدول العربية⁽⁴⁹⁾.

أولاً: دور القانون السعودي في الحد من المخدرات

ينص القانون السعودي على ما يلي: يعاقب المتعاطي بالحبس و لمدة سنتين، ويعزر بنظر الحاكم الشرعي، ويبعد عن البلاد. فإذا كان أجنبياً، لا تقام الدعوى العمومية ضد من يتقدم من تلقاء نفسه إلى العلاج. كما نظام مكافحة الاتجار بالمواد المخدرة في السعودية معمول به يفرق نظام مكافحة المخدرات بين المهرب والمروج والمتعاطي على النحو التالي⁽⁵⁰⁾:

1. المهرب: قرر النظام له أشد العقوبات، وهي القتل "الإعدام"

لما يسببه تهريب المخدرات وإدخالها للبلاد من فساد عظيم لا يقتصر على المهرب بل يمتد إلى الأمة بأكملها فيصيبها بأضرار بالغة وأخطار جسيمة، ويلحق بالمهرب الشخص الذي يستورد المخدرات من الخارج، وكذلك الشخص الذي يتلقى المخدرات من الخارج فيوزعها على المروجين.

2. المروج: يفرق النظام بين من يروج المخدرات للمرة الأولى وبين العائد بعد سابقة الحكم عليه بالإدانة في جريمة تهريب أو ترويج. ففي الحال الأولى تكون العقوبة الحبس أو الجلد أو الغرامة المالية، أو بهذه العقوبات جميعاً حسبما يقتضيه النظر القضائي، وفي حال العودة إلى الترويج تشدد العقوبة.

3. المتعاطي: يعاقب المتعاطي بالحبس لمدة سنتين، ويعزر بنظر الحاكم الشرعي، ويبعد عن البلاد إذا كان أجنبياً، ولا تقام الدعوى العمومية ضد من يتقدم من تلقاء نفسه للعلاج، بل يودع في مستشفى علاج المدمنين، وقد أخذ النظام السعودي في ذلك بتوصيات الأمم المتحدة، أسوة بما هو متبع في الكثير من

(49) أحمد الشمالي، المملكة تؤكد قوتها وصمودها في مجال مكافحة المخدرات وتهريبها والاتجار بها، صحيفة الرياض، الاثنين 20 جمادى الأولى 1426هـ - 27 يونيو 2005م - العدد 13517

(50) ينظر: الأمر السامي الكريم رقم 4/ب/966 وتاريخ 10 / 7 / 1407.

المهرب: قرر النظام له أشد العقوبات، وهي القتل "الإعدام" لما يسببه تهريب المخدرات وإدخالها للبلاد من فساد عظيم لا يقتصر على المهرب بل يمتد إلى الأمة بأكملها

دول العالم، وعظفاً على مرضى الإدمان، وعملاً على علاجهم من هذا الداء.

ثانياً: وضع استراتيجية للحد من المخدرات وتقوم استراتيجية لمكافحة المخدرات في المملكة على أربعة محاور هي كالآتي⁽⁵¹⁾:

(51) أحمد الشمالي، المصدر السابق.

1. التوعية الوقائية.
2. مكافحة على المستوى المحلي.
3. المشاركة في علاج وتأهيل مدمني المخدرات (الرعاية اللاحقة).
4. التعاون على الصعيدين العربي والدولي.

ثالثاً: التنسيق الدولي من اجل الحد من المخدرات وعلى الصعيد الدولي يتم التنسيق القائم بين الإدارة العامة وإدارة مكافحة المخدرات بالولايات المتحدة الأمريكية والمكاتب الإقليمية التابعة لها وإلى جانب ذلك التعاون القائم بينها وبين إدارات مكافحة في كل من دول (الأردن، السودان، سوريا، باكستان، تركيا، ماليزيا، اليمن) وذلك من خلال اتفاقيات وبروتوكولات ثنائية تنظم المواضيع ذات العلاقة مع تكثيف الحضور في اجتماعات لجنة المخدرات الدولية والمشاركة في جميع أنشطتها للاستفادة من الممارسات الناجحة في المجالات الوقائية والعلاج والتدريب والبحث العلمي. وقد وقعت المملكة في عدة اتفاقيات منها⁽⁵²⁾:

(52) أحمد الشمالي، المصدر السابق.

- 1 - الاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام 1961م.
- 2 - اتفاقية المؤثرات العقلية عام 1971م.
- 3 - بروتوكول تعديل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات عام 1972م.
- 4 - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار المحظور بالمواد المخدرة وتعاطيها عام 1987م وتقرر فيه أن يكون اليوم السادس والعشرين من شهر يونيه من كل عام يوماً عالمياً لمكافحة المخدرات.

الخاتمة

مما تقدم يتضح إن موضوع المخدرات ليس موضوعاً بسيطاً وإنما يحتاج الى الكثير من العمل والجهد على مستوى عديد من أجهزة ومؤسسات الدولة لكي يتم السيطرة عليه، وأن سرعة أنتشاره بحاجة الى مراجعة شاملة لجميع الآليات التي تحد من أنتشار هذه الظاهرة، سيما وأن الكميات التي تعلن عن مسكها القوات الأمنية تثير المجتمع امام توسع هذه الظاهرة، لذا فموضوع المخدرات بحاجة الى جهد اسري وقبلي وكل شخص معني بهذه الظاهرة.

وقد تم التوصل الى الاستنتاجات الآتية

1. بات موضوع المخدرات من المواضيع التي بحاجة الى وقفة من المجتمع العراقي بصورة كبيرة، لما يمثل هذا الموضوع من آفة خطيرة نصيب المجتمع.
2. على الرغم من وجود احصائيات رسمية دقيقة من قبل المؤسسات الرسمية، الا أن ما يشاع في الإعلام يجعل من المخدرات موضوعاً مهماً وعلى مستوى عالٍ من الأهمية.
3. إن الحد من موضوع المخدرات يتطلب جهد دولة، بمؤسساتها كافة.
4. إن الحد من المخدرات والآليات التي توضع من أجلها ترتبط بصورة او بأخرى بواجبات والتزامات تقع على الافراد والدولة.
5. إن الإجراءات القانونية تسهم بدرجة كبيرة في الحد من المخدرات الا أن ما يؤخذ عليها أنها بعيدة كل البعد عن الاعلام، وتعريف المجتمع بهذه الإجراءات.
6. أسهم قانون رقم 50 لسنة 2017 في الحد من المخدرات الا أن العقوبات التي أشار لهن هذا القانون لم تكن بصورة مشددة.
7. إن الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية تحتم على الدولة معالجة، كثير من المشاكل التي ذكرناها والتي لم نذكرها والتي تتعلق بموضوع الحد من المخدرات فهي التزام من الدولة اتجاه المواطن، فمعالجة مشكلة البطالة والفقر والتخلف هي

كفيلة في الحد من جزء كبير من موضوع المخدرات.
8. إن اخذ التجارب الدولية الأخرى محل احترام وتطبيق تمثل بالمشاريع الجاهزة في الحد من هذه الآفة الخطيرة، لذا كان النموذج المصري والسعودي من النماذج التي يحتذى في تجاربهم ودورهم في الحد من موضوع المخدرات.

قائمة المصادر

أولاً: القوانين والاحصاءات

1. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم 50 لسنة 2017.
2. قانون المرور رقم 86 لسنة 2004.
3. قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 المعدل.
4. قانون أنضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 المعدل.
5. قانون الأحوال الشخصية رقم (١٨٨) لسنة 1959 المعدل.
6. وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، استراتيجية التخفيف من الفقر في العراق 2018_2022، الجهاز المركزي للإحصاء ، بغداد، 2018.

ثانياً: الكتب العربية والمترجمة

1. أحمد صوان، السجون العربية: الواقع ورؤية للإصلاح، أي كتب، لندن، 2022.
2. جاسم الحريري، قراءة في التحديات تجاه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2018، دار الجنان للنشر والتوزي، 2020.
3. روبرت ميرفي، دروس مبسطة في الاقتصاد، ترجمة: رحاب صلاح، مؤسسة هنداوي، مصر، 2013.
4. زبير فاضل، عقوبة الإعدام في الجزائر: الواقع واستراتيجية الإلغاء « دراسة تحليلية للمنظومة التشريعية/ في كتاب دراسات حول عقوبة الاعدام والحق في الحياة في العالم العربي: Studies on the death penalty and the right to life in the

- Arab world، دار الخليج، عمان، 2017.
5. سعد الدين مسعد، التأصيل الشرعي للخمر والمخدرات دراسة فقهية، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، 2001.
 6. صفوت درويش، الوقاية من المخدرات بين النظرية والتطبيق، المكتب المصري، مصر، 2005.
 7. عمار رحيم سالم المحمدي، أثر انقضاء الدعوى الجزائية في المسؤولية التأديبية للموظف، المركز العربي، القاهرة، 2019.
 8. عوض توفيق عوض، تعاطي المخدرات بين طلاب المدارس: الأبعاد التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، ج5، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2012.
 9. فواز عباينة، وقف التنفيذ في القانون الجنائي، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2016.
 10. مجموعة من الباحثين، العولمة و الرأسمالية و أثرها على اقتصاديات الدول النامية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، 2016.
 11. محمد الزغل القرمازي واخرون، دراسات في القانون التجاري، مجمع الأطرش للكتاب، تونس، 2015.
 12. محمد المشاقبة، الإدمان على المخدرات: الإرشاد والعلاج النفسي، دار الشروق، عمان، 2007.
 13. محمد حسن غانم، العلاج والتأهيل النفسي والاجتماعي للمدمنين، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2005.
 14. محمد علي بهجت ومحمد عبد الحميد، دراسات في جغرافية التنمية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 2001.
 15. محمد فتحي محمد، ادمان المخدرات والمسكرات بين الواقع والخيالي من منظور التحليل النفسي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 2011.
 16. محمود شديفات، الادمان وأثره على المجتمعات - الاسباب/ الوقاية/العلاج: Addiction and its impact on communities

causes / prevention / treatment -، دار الخليج، عمان،
2017.

17. نايف خربوش، علاقة تعاطي المخدرات (الهيروين -الحشيش -
الكتاجون) بالتوفيق الشخصي الاجتماعي دراسة مقارنة بين
اسوياء ومتعاطين في محافظة جده، أطروحة دكتوراه غير
منشورة، جامعة ام القرى، مكة المكرمة، 1999.

18. نصر محمد عارف ، التنمية المستقلة، في مجموعة باحثين نحو
مشروع نهضوي عربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت
2010 .

19. نيكول مايستراشي، المخدرات، ترجمة: زينا مغربل، مكتبة
الملك فهد، الرياض، 2014.

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. أحلام احمد عيسى، التحليل المكاني لانتشار المخدرات واثرها
على الامن الإنساني في محافظة البصرة، مجلة مركز المستنصرية
للدراسات العربية والدولية، العدد 74، 2021.

2. احمد شاكراً محمود الصيحي، الإشكاليات الاجتماعية
والاقتصادية وبناء الدولة المدنية في العراق بعد عام 2003، مجلة
السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد 35_36، 2017.

3. أنسام رسام غضبان، أثر المخدرات على الشباب في العراق،
المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والاجتماعية والعلمية، عدد
خاص، العدد وقائع المؤتمر العلمي الدولي الاول -جامعة
المصطفى الامين وكلية اصول الدين، 2022.

4. خالد جاسم خلف، ظاهرة أنتشار المخدرات في العراق بين
المخاطر والحلول، مجلة دراسات تربوية، العدد 55، 2021.

5. رامي احمد كاظم الغالبي، المسؤولية الجنائية الناشئة عن
التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية دراسة في ضوء احكام
قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم(50) لسنة
2017، مجلة المفتش العام، العدد 21، 2017 .

6. زاهد قاسم بدن وسامي عبيد محمد ، قياس اثر الاختلالات الهيكلية على البطالة في العراق للمدة (2013_1990) ، مجلة الاقتصاد الخليجي، عدد 26، جامعة البصرة، 2015.
7. شذى فلاح حسن، دور النصوص الجنائية في تجريم ظاهرة المخدرات في العراق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد 11، 2021.
8. صابرين حسين وزينب عبد الله، العودة لتعاطي المخدرات، مجلة الآداب، العدد 136، 2021.
9. ضفاف كامل، جامعة بغداد مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ظاهرة المخدرات في العراق وآثرها على الأمن الوطني العراقي The phenomenon of drugs in Iraq and its ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، كلية القانون والسياسة، الجامعة العراقية، العدد 13، 2022.
10. قاسم عبد علي عذيب، ظاهرة المخدرات في الشرق الأوسط وتأثيرها في الأمن الوطني العراقي (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة الآداب، العدد 125، 2018.
11. مراد شاكر خورشيد، وسائل هيئات الضبط الاداري في مكافحة المخدرات، مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين، العدد 1، 2019.
12. نادية مهدي واخرون، الفقر والتعليم في العراق (العوائق والتحديات)، مجلة الفتح، عدد 64، جامعة ديالى، 2015.

رابعاً: الرسائل والاطارح

1. عقيل فالح، تحديات التنمية في العراق واثرها في الاستقرار السياسي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2018.
2. فريجات داود، التمثلات الطلابية نحو ظاهرة الإدمان على المخدرات رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، قسم الاجتماع، الجزائر، 2017.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. مصطفى سيف، بالأرقام.. مصر تطوِّق الإدمان والقاهرة الأعلى،
القاهرة، 1202، الرابط: [/moc.aibaraswenyks.www//:sptth](http://moc.aibaraswenyks.www//:sptth)
elddim

سادساً: الصحف

1. أحمد الشمالي، المملكة تؤكد قوتها وضمودها في مجال
مكافحة المخدرات وتهريبها والاتجار بها، صحيفة الرياض،
الاثنين 20 جمادى الأولى 1426هـ - 27 يونيو 2005م - العدد
13517

المخدرات وتأثيرها على الجانب النفسي للمتعاطي

* جامعة لونيسى علي-البليدة:02

serinemari27@
gmail.com

نهمار مريم*
باحثة من الجزائر

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة اجتماعية وهي تعاطي المخدرات وتأثيرها على الجانب النفسي للإنسان، لأنها تعد من المشكلات الاجتماعية التي عمت أرجاء العالم، وقد مست هذه الظاهرة السامة الحياة الاجتماعية كافة، نظراً لسرعة انتشار تجارتها بين جميع فئات المجتمع والدول، لذلك فقد حاولت دراسة ومعرفة ظاهرة المخدرات، من حيث تعريفها، أنواعها، تصنيفها، أثارها، طرائق علاجها.

كلمات مفتاحية : المخدرات-التخدير-الوقاية منها.

Drugs and their Effect on the Psychology of the Abuser

Nahmar Mariam

Lounisi Ali University - Blida 02

ABSTRACT

This study aims to shed light on the social phenomenon of drugs, as the latter is considered one of the most dangerous phenomena that threatens countries and societies, because it is considered one of the social problems that have spread throughout the world, and has affected all aspects, including the social, economic, religious, and other aspects, due

to the rapid spread of its trade among all groups of society and countries, so I have tried to study this phenomenon of drugs, because it threatens the life of individuals and society, I have addressed this serious problem to the definition of drugs linguistically and idiomatically, and their types and classifications, and the factors, causes and effects that led to drug abuse, with a mention of symptoms and methods that result for drug abusers and do not forget how to prevent them.

KEY WORDS: Drugs - Anesthesia - Prevention.

المقدمة:

أصبحت ظاهرة المخدرات من أهم المشكلات والظواهر الاجتماعية بالغة الخطورة، ذلك بسبب تهديد المجتمعات والدول وتأثيرها على الجانب الاقتصادي والإنساني وحتى على المجتمعات، مما ترتب وجود نتائج سلبية من ناحية الفرد والمجتمع، فقد أدت إلى هدم وتفكك الأسرة وإفلاسها، مما أسهم في فقدان كرامته وقد يصبح عائلة على أسرته وعلى مجتمعه، هذا كله بسبب تعاطيه للمخدرات، فهذه الظاهرة كانت موجودة منذ القدم، لكن الآن تطورت بشكل هائل وأصبحت ظاهرة اجتماعية عالمية، فقد عمت جميع أرجاء العالم، فعند قيامنا بتحديد مفهوم المخدرات وجدنا عدداً كبيراً من المفكرين والباحثين والدارسين في الاهتمام بهذا المجال، سواء من ناحية علم الاجتماع أو علم القانون وحتى الأطباء وغيرها، فأدى الاهتمام الدراسة هذه المادة السامة والخطيرة مع انتشارها الواسع والتي تؤدي إلى كثرة المشاكل واضطرابات الاجتماعية والاقتصادية. أهمية الدراسة: تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي:

- مفهوم المخدرات والإدمان.

- تحديد أنواع المخدرات.

- معرفة الآثار الجانبية التي خلفتها تعاطي المخدرات من كل

الجوانب.

-تحديد طرق العلاجية والوقاية من آفات المخدرات.

الهدف من هذه الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تعرف على ظاهرة تعاطي المخدرات، وأثارها من كل الجوانب، مع وضع العلاج المناسب لهذه الآفة الخطيرة والسامة، بما يناسب مجتمعنا الحالي. المشكلة: تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من أهم المشكلات التي تهدد العالم والإنسان، وأخطرها لما يترتب عليها من أثار وأضرار بالغة التي تنعكس سلباً على الفرد خاصة وعلى المجتمع عامة، بينما تعاطي المخدرات يوجد بأنواعها المتعددة، حيث يختلف طرائق استعمالها من نوع إلى آخر.

تُعد ظاهرة تعاطي المخدرات من اشد الظواهر انتشاراً بين فئات العالم، سواء كانت عقاقير أو مسكر، لأن في حقيقة الأمر أن الإنسان يبحث عن مخدر أو مُسكن يجعله سعيداً وفرحاً، هذا ما جعلها تسهم في إجراءات لمحاربة هذه المادة القاتلة والسامة ومن هنا نطرح الإشكالية التالية: ما مفهوم المخدرات؟ وما هي أنواعها وتصنيفاتها؟ وكيفية الوقاية منها؟.

-الفرضية:

-الفرضية العامة: ظهور أثار جانبية لدى متعاطي المخدرات.

ب_الفرضيات الجزئية:

-تأثير السلوك على المجتمع لدى متعاطي المخدرات.

_تأثير السلوك على الذات لدى متعاطي المخدرات.

-ظهور اضطرابات لدى متعاطي المخدرات.

-المناهج: اعتمدت في دراستي على المنهج العلمي، لان هذا الأخير يعد طريقاً مثالياً للوصول الباحث إلى هدفه المنشود. وقد اعتمدنا كذلك على المنهج الاكلينيكي باعتباره منهجاً يعالج لنا هذه الحالات الفردية، فيساعدنا هذا في معالجة السلوك الاضطرابات التي تحدث للمتعاطي أثناء تناوله المخدرات، وكذلك تشخيص الحالات التي تنتج عن المتعاطي، وعلاج الاضطرابات الشخصية والأمراض

النفسية.

-التقسيم: ونظرا لخطورة هذه الظاهرة فقد ارتأينا دراستها، وذلك من تقسيم بحثنا على مقدمة ثم على مبحثين، وكل مبحث على مطالب وفي نهاية بحثنا ذكرنا الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

-الهيكليّة: التعرف على ما المقصود بالمخدرات من كل جوانب. ومع ذكر أنواعها.

-التعرف على سمات الشخص المتعاطي للمخدرات مع ذكر عوامل انتشارها.

-معرفة الآثار الجانبية لظاهرة تعاطي المخدرات.

-معرفة الأسباب التي أدت إلى انتشار ظاهرة المخدرات.

-تحديد طرائق تعاطي المخدرات ووضع العلاج لها.

المبحث الأول: مفهوم المخدرات

تعريف المخدرات

إن مفهوم المخدرات وجد فيها اختلاف في تعريفها وفي نظرتها، فلا يوجد تعريف يتفق عليها العلماء من ناحية المفهوم للمخدرات، وهذا ما وجدناه في مجموعة من الكتب من ناحية المراجع أو المصادر، لأن تعريفها يختلف تماما بتعدد تخصصاتها ومجالاتها العلمية، سواء من ناحية علم النفس أو العلوم الطبية أو علم الاجتماع وغيرها من العلوم.

1-المعنى اللغوي للمخدرات: وجدنا عند ابن منظور في لسان العرب: أن مفهوم المخدرات فهي مشتقة من الخدر، أي تعني سترٌ يمدُّ للجارية في ناحية البيت، وأما المخدر والخدر: الظلمة، والخدر: الظلمة الشديدة، والخادر يعني: الكسلان، بينما الخدر من الشارب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف.⁽¹⁾

(1) ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، ج2، 1994، ص796.

-أما تعريف المخدر: فهي مادة تسبب فقدان الوعي، وتختلف في نوع المادة المخدرة كالحشيش والأفيون، فتؤثر في الإنسان والحيوان.

2-بينما تعريف الاصطلاح للمخدرات: ذكرت تعريفات اصطلاحية

عدة للمخدرات، فقد قمت بإدراج تعريف واحد لمنظمة الصحة العالمية، فقد عرفت أنها العقاقير المخدرة في منظورها بأنها أي مادة يتعاطاها الكائن الحي بحيث تعدل وظيفة أو أكثر من وظائفه الحيوية.

2- مفهوم المخدرات: فعند القيام بتعريف المخدرات فقد لاحظت تعدداً في مفهومها، فاتخذت معان عدة في تعريفها وهذا ما أوجدناه عند علماء النفس وكذلك علماء الاجتماع والفقهاء الإسلامي، وغيرها من العلوم، فقد قمت بتعريف كل صنف منهم.

- مفهوم المخدرات في الفقه الإسلامي: هو ما غطى العقل، وما أسكر منه الفرق فملاء الكف منه حرام. بينما التعريف العلمي للمخدر هو: «أن المخدر هو مادة كيميائية تسبب النعاس أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم»⁽²⁾. وعرفه كذلك علماء علم النفس بأنه «مادة طبيعية أو مصنعة⁽³⁾ فهذه الأخيرة تؤثر عليه جداً في جسمه مما يتسبب في تغير إحساسه وتصرفاته، فينتج عن هذه المادة نتائج خطيرة تؤثر على صحته الجسدية والعقلية، مما يؤثر على البيئة. بينما عند علماء الاجتماع يرى أن المخدرات هي ظاهرة اجتماعية، فقد عمت كل المجتمعات، فقد كانوا يبحثون عن نتائجها وأسبابها، واعتقدوا أن العوامل سواء الاجتماعية أو الاقتصادية أو الأسرية هي السبب في حدوث هذه الظاهرة، وكانوا يهتمون بالأسباب والنتائج فقط، وليس على تأثيرها العقلي والنفسي ولا يبحثون عن مكوناتها أو طبيعتها. وأما عند رجال القانون في نظرهم أن هذه المواد تؤدي حتماً إلى الإدمان، وإنها مضرّة وسامة فقد تؤثر على الجهاز العصبي بشكل تام، مما تسهم في حدوث الهلوسة وأكثرهم ما يلفت انتباههم هي طبيعة العقوبات التي تنتج عن المتعاطين الذين يسرون بدون رخصة طبية أو قانونية.

- التعريف الدوائي للمخدرات: يرى الباحثون في مجال الأدوية والصيدلية بأنها تستعمل في مجال العلاج، لكن إفراط فيها بكثرة يؤدي حتماً إلى التأثير النفسي والجسدي مع اضطراب النشاط

(2) يوسف عبد الحميد المرشدة: جريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي، دار الحامد لنشر والتوزيع، ط2012، ص19.

(3) أحمد حسن الحراشة وجمال علي الجزائري: إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ط2012، ص14.

العقلي والوعي والسلوك.

-التعريف الإجرائي للمخدرات: ويعني ذلك أن كل مادة محظورة للتعاطي، ومسجلة على الجداول الصحية العالمية، ويؤدي تعاطيها دون وصفة مأخوذة من عند الطبيب هذا ما يؤثر سلباً على الجهاز العصبي، مما ينتج إدماناً نفسياً أو صحياً.

- عند الأطباء: فقد عرفها الأطباء أن كل مادة كانت طبيعية أو مصنعة تؤدي إلى تغيير في المزاج أو نشاط الذهن والتفكير، فينعكس سلباً هذا التغيير والتأثر على الجانب النفسي والعضوي للمتعاطي، فقد ميز الأطباء نوعين من المخدرات فنوع يمنحها أطباء لمرضى مصابين بالأمراض النفسية والعقلية، وتشرى من الصيدلية وأما نوع الثاني يتعاطاه الفرد مثل الحشيش، القنب الهندي وغيرها من المخدرات، فهذا النوع الأخير خطير جداً ويعاقب عليه قضائياً.

3-تعريف التحذير: يعني ذلك أن الإنسان إذا فقد الإحساس فهذا بسبب العقاقير التي أثرت على الجسم، فقد يوجد أنواع متنوعة وفروعها عديدة، وتستعمل الآن في الجراحة، وبينما في التحذير العام يعني فقدان الإنسان الوعي والإحساس في كل أنحاء الجسم وهذا ما نجده في العمليات الجراحية الكبرى.

المطلب الأول: أنواع المخدرات

تنقسم المخدرات الى نوعين رئيسيين:

1-المخدرات الكبرى.

2-المخدرات الصغرى، ونشرح لكل من هذين النوعين:

1-المخدرات الكبرى: يُعد هذا النوع من أخطر أنواع المخدرات، لأن أثارها السُّمية سواء من الناحية الاجتماعية والصحية، وتعرف «بالمخدرات الكبرى الطبيعية» وتتمثل: الأفيون، ومشتقاته، الحشيش (القنب)، الكوكايين، القات، الهيروين، الماريجوانا.

تنقسم هذه الأنواع التي ذكرناها على تصنيفات حسب المصدر وحسب مبدأ التأثير.

أ-تصنيف المخدرات حسب المصدر: ويصنف إلى المخدرات

الطبيعية والمخدرات التصنيعية والمخدرات التخليقية.

ب-المخدرات الطبيعية: ويقصد بها مواد نباتية غير كيميائية، فتتمو بشكل طبيعي وتحتوي أوراقها على مادة فعالة جداً، فتؤثر على الإنسان مباشرة، فيؤدي الفقدان الجزئي للوعي بصفة مؤقتة، ووجدت في دول كثيرة بأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا ومنها: الحشيش والكوكا والقات ونبات الخشخاش (الأفيون) ونبات القنب الهندي (الحشيش).

ت-المخدرات التخليقية: هذه الأخيرة ناتجة عن تفاعلات كيميائية، وصنعت هذه المراحل في المعامل من مواد كيميائية، فلا يدخل فيها أي نوع من أنواع المخدرات الطبيعية ومنها: المنومات (الباربيتورات)، والمنبهات (الأمفيتامينات)، والمهدئات، والفالسيوم، وعقاقير الهلوسة.

1-نبات القنب الهندي (الحشيش): تطلق هذه الكلمة على الحشيش

القنب الهندي: فهي عبارة عن شجيرات يتراوح طولها حوالي متر وخمسة أمتار، ولها زهور خضراء طوال السنة ناعمة الملمس، لونها يميل للأبيض، ولها رائحة خاصة، ويزرع وينبت ويموت سنوياً.

في اللغة العربية على العشب الأخضر، وسمي أيضا بالنبات القنب الهندي بالحشيش، لكن عندما عرفه العرب أطلقوا عليه اسم لكونه نباتاً برياً، ويرى الباحثون والدارسون أن كلمة حشيش، مشتقة من كلمة (شيش) العبرية ومعناها فرح.

2-القنب الهندي: فهي عبارة عن شجيرات يتراوح طولها حوالي متر وخمسة أمتار، ولها زهور خضراء

طوال السنة ناعمة الملمس، لونها يميل للأبيض، ولها رائحة خاصة، ويزرع وينبت ويموت سنوياً.

بينما استعمال الحشيش ينتشر اليوم في المناطق الشاسعة في العالم، فعرفت بأسماء أخرى في الوطن العربي بشكل الخاص:

- الكيف: في مصر والجزائر والمغرب.

- الحشيش: لبنان وسوريا ومصر.

- الجنزفوري: السعودية.

- البانجو: السودان.

- التكروري: تونس.

- الجريفا: المكسيك.

3- طريقة الاستعمال الحشيش: لها طرائق عدة وأشهرها طريقة التدخين، وتستعمل هذا الأخيرة الخلطة مع التبغ الدخان، وتستعمل مع الأفيون أيضا عن طريق نقع النباتات القمم المزهرة في الماء، فيكون شراب يمزج مع المشروبات كالعصير البرتقال أو غير ذلك، بينما في مناطق أخرى يتم مزجه مع الطعام وخلطه مع الحلويات.

4- أثر الحشيش على جسم المتعاطي:

- فقد لاحظنا أثر الحشيش يختلف على جسم الإنسان المتعاطي، وذلك باختلاف قوته وطبيعة جسمه وصلابته، كما أن هذا النوع

خطير جدا، لأنه يخلف الكثير من تأثيراته على الجسم المتعاطي. فتكون في البداية شعور بالنشوة والسعادة، ثم يتحول الشعور بالنعاس والنوم، و يصاب المتعاطي بجفاف في الحلق والعطش والتعرق في الرأس، وسرعة في النبض والتنفس واحمرار في العيون، والغثيان وإحساس بالقيء،

يصاب المتعاطي بجفاف في الحلق والعطش والتعرق في الرأس، وسرعة في النبض والتنفس واحمرار في العيون، والغثيان وإحساس بالقيء

فكلما زاد المتعاطي من الحشيش يزداد معه تأثيره فقد يصاب المتعاطي بهلاوس سمعية وبصرية.

- يُعد هذا النوع خطير جدا، لأنه يؤدي بالمتعاطي إلى الوقوع في حوادث عنف أو جرائم. فقد قامت هولندا بفتح «مقاه» يسمح فيها بشراء ما يقل عن 5 غرامات من القنب، فقد كان معدل التعاطي القنب لدى الهولنديين الشباب هو الأدنى في أوروبا، ومنع تعاطي القنب عند قيادة السيارة، لأنها تؤثر على جسمه وتفقدته اليقظة.

5- نبات الخشخاش (الأفيون): ويعرف الخشخاش في كثير من المناطق، ويسمى بـ (أبو البنات) ونتيجة لما يحدثه من نوم و خدر، وموطنه الأصلي هذا الأخير هو آسيا الصغرى، وانتشر فيها شرقاً وغرباً، وكذلك انتقل إلى الهند وإيران وأفغانستان وتركيا والعراق و عمّ كل أرجاء العالم.

ج-المخدرات التصنيعية: يعد هذا النوع هي مواد طبيعية، وتصنع في معامل ومختبرات ومثل: الهيرويين والمورفين وتستخلص هاتين المادتين من الكوكايين والأفيون.

1-تعريف الهيرويين: هو أحد مشتقات المورفين وهو مسحوق أبيض اللون بلوري، فيذوب بصعوبة في الماء، بينما في الكحول يذوب بسهولة، فطياً قل استعماله وندر وصفه، بل وقد منع تحضيره في بلاد كثيرة، وهناك شبه إجماع على حذفه من جميع دساتير الأدوية.

ه-المخدرات التخليقية: وتُعد مركبات كيميائية، فلا علاقة لها بالمخدرات الطبيعية ويتم تصنيعها في المعامل فتؤثر على الجهاز العصبي بتنشيطه أو تثبيطه أو تهدئته.

ب-تصنيف المخدرات حسب مبدأ التأثير: فقد وجدنا صنفاً من المخدرات، يؤثر على الجانب النفسي والعقلي تشمل:

مخدرات منشطة ومخدرات مهدئة أو مسكنة.

1-المخدرات المنشطة: فهذا النوع يؤثر على الجهاز العصبي، وقد يتعاطاها الأفراد الذين يكونون في حالات نفسية متمثلة في الملل والإحباط والاكتئاب منها الكوكايين.

2-المخدرات المسكنة: وتنقسم على نوعين:

- مخدرات مسكنة أفيونية: وتتركب من الأفيون

ومشتقاته مثل: الهيرويين والمورفين وتعتمد عليه الأدوية الطبية في صنعها على مادة الأفيون.

- مخدرات مسكنة غير أفيونية: فهذه المواد ومستحضرات خالية من الأفيون.

ج-تصنيف المخدرات حسب اللون: هذا التصنيف الذي هو أماننا لا يُعد دقيقاً، ولكنه تقريبياً ونسبياً ومحددًا بجغرافيتها من ناحية إنتاجها وجودتها ووسائلها منها:

1-مخدرات ذات اللون الأبيض: يتميز بلون أبيض مثل المساحيق والسوائل المختلفة وطريقة تعاطيها يكون إما عن طريق الحقن أو

المخدرات المنشطة: فهذا النوع يؤثر على الجهاز العصبي، وقد يتعاطاها الأفراد الذين يكونون في حالات نفسية متمثلة في الملل والإحباط والاكتئاب منها الكوكايين

الشرب أو الشم مثل الكوكايين والهيرويين والكودايين والمورفين.
2- مخدرات ذات اللون الأسود: وهي المواد المخدرة، ويتميز باللون الداكن أو يميل إلى السواد مثل الأفيون ومشتقاته والحشيش ومنها: الأفيون والحشيش.

3- المخدرات الصفراء: فهذا النوع مصنع من مواد كيميائية مثل الماكستون فورت.

د- تصنيف بحسب الاعتماد النفسي والعضوي:

1- المواد التي تسبب اعتمادها نفسياً وعضوياً: تشمل: الأفيون، مشتقاته كالمورفين، الكوكايين، الهيرويين.

2- المواد التي تسبب اعتمادها نفسياً فقط: مثل الحشيش، القات، عقاقير الهلوسة.

3- تصنيف منظمة الصحة العالمية: تصنف منظمة الصحة العالمية المخدرات كالتالي:

1- مجموعة العقاقير المنبهة: مثل الكافيين والنيكوتين والكوكايين والأمفيتامينات.

2- مجموعة العقاقير المهدئة: وتتمثل في: المورفين والهيرويين والأفيون والباربيتورات وكذلك بعض التركيبات الصناعية مثل الميثاون.

3- مجموعة العقاقير المثيرة للأخايل (المغيبات): تتمثل: القنب الهندي يستخرج منه الحشيش والماريجوانا.

4- بحسب التركيب الكيماوي: منظمة الصحة العالمية عملت على آخر تصنيف، فاعتمدت على التركيب الكيميائي للعقار، وليس على تأثيره ضم هذا الأخير على ثماني مجموعات وهي الأفيون، الحشيش، الكوكا، المشيرات للأخايل، الأمفيتامينات، الباربيتورات، القات، الفولاتيل .

المطلب الثاني: أعراض إدمان المخدرات وسلوكياته

وتتمثل أعراض إدمان المخدرات وسلوكياته على ما يلي:

- الشعور بضرورة تعاطي المخدر.

- الحاجة إلى شراء المخدر

- الحاجة إلى مزيد من تعاطي للمخدر⁽⁴⁾

- الحرص على الاحتفاظ بكمية إضافية من المخدر

- جلب النقود وإنفاقها على المخدرات

(4) حامد أبو وفق: ظاهرة تعاطي المخدرات، الأسباب والجريمة بين الوقاية والعلاج، ص33.

- نقص العمل ومسؤولياته بسبب تعاطي المخدرات

- القيام بأعمال خطيرة بسبب تأثير المخدرات

المطلب الثالث: عوامل انتشار المخدرات

أكد لنا علماء الاجتماع وعلماء النفس وعلماء التربية ورجال الدين ورجال مكافحة المخدرات أن عوامل المخدرات تتمثل فيما يلي:

1- مجالس السوء: أن تعاطي المخدرات سببها هو إتباع رفقاء السوء، وخاصة إذا كان فكرهم خالياً من الإيمان بالله والخلق السليم، ويؤدي دور كبيراً ضغط الجماعة، هذا ما يجعل الشباب يتأثرون بعضهم ببعض، وعادة ما يكون في الأفعال السيئة مثل تعاطي المخدرات.

2- التربية المنزلية الفاسدة: وذلك بسبب الخلافات الأسرية بين الزوجين وتعاطي الأب للمخدرات والمسكرات،

هذا ما أدى إلى إهمال الأطفال وتفكك الأسرة، وهذا ما يجعل الأبناء تعاطي المخدرات.

3- البطالة: تُعد البطالة من العوامل المباشرة للانحراف، وسبب يعود إلى عدم وجود فرص العمل، هذا ما يدفع العاطل إلى الآفة الاجتماعية الخطيرة وهي المخدرات.

4- التقليد والمحاكاة والتفاخر: أوضحت أغلب الدراسات الاجتماعية وضبطيات رجال مكافحة المخدرات، أن أغلب المتعاطين من الشباب كان في سن المراهقة المتأخرة، وهذا بغرض حب الاستطلاع والتجريب.

5- الهجرة: وذلك بسبب تأثرهم بالحضارة الجديدة أو ضغط الحياة الجديدة هذا أدى إلى البعض لتعاطي المخدر أو بسبب مجارة المجتمع الجديد.

6- رأي علم الاجتماع في ظاهرة تعاطي المخدرات: أوضح لنا رجال علم الاجتماع العوامل المشجعة للانحراف تتمثل في:

- نقص الرقابة هذا ما يؤدي إلى تعاطي أبناء المخدرات
- التربية الخاطئة أو المشاكل العائلية، هذا ما يؤثر على المجتمع

تُعد البطالة من العوامل المباشرة للانحراف، وسبب يعود إلى عدم وجود فرص العمل، هذا ما يدفع العاطل إلى الآفة الاجتماعية الخطيرة وهي المخدرات

وحتى على الفرد.

- اختلاف الأفراد في المعايير وهذا ما ينتج بلبلة الأفكار والاتجاهات.
- انحراف بعض الجماعات في المجتمعات، بحيث تضع لنفسها قوة صادمة وثقافة خاصة، وتجعل الانحراف قانونياً.

المبحث الثاني: آثار المخدرات

1- آثار المخدرات على المجتمع: أجريت بعض الدراسات أن الفئات المتعاطية للمخدرات، تبين أن أغلبها من الشباب الذي يعتمد عليه المجتمع في عمليات الإنتاج، وهذا ما أثر على الاقتصاد القومي لأنها أصبحت قوه معطلة.

2 -آثار المخدرات على أسرة المدمن: فأغلبها كان من الشباب، لأن المجتمع يعتمد عليه في عمليات الإنتاج، فكان الاستقرار يعني استقرار أعضائها، بينما اضطراب الأسرة تعني اضطراب أعضائها، فالأب عندما يتعاطى المخدرات ينفق كل أمواله فيها، لكن لا يعرف انه يحرم أولاده وأسرته من إشباع حاجاتها الأساسية مثل: المأكل والملبس والتعليم والعلاج، وهذا ما يدفع الأبناء والزوجة للبحث عن العمل، وقد يؤدي إلى الانحراف.

المطلب الأول: أسباب المخدرات

ومن الأسباب التي حملت المتعاطي إلى المخدرات وأسباب انتشارها بين الشباب، وتتمثل الأسباب الثلاثة للانتشار فيما يلي:

1-الأسباب الحضارية:

- ضعف الوازع الديني والقيم الأخلاقية الإسلامية.
- انتشار ظاهرة المخدرات في المجتمعات.
- عدم تنظيف البيئة من الآفات المخدرات.

2-الأسباب الأسرية:

- وجود الاضطرابات العائلية والتفكك الأسري.
- انعدام الأسرة بدور الرقابة هذا ما أدى إلى تعاطي المخدرات.
- عدم وعي الأسرة بخطورة تعاطي المخدرات.

- انشغال الوالدين بأعمال الخارج المنزل دون مراقبة أبنائها.
- 3- الأسباب المتعلقة بالمتعاطي نفسه:
 - انخفاض مستوى الدراسي عند الفرد.
 - ظهور بعض الاضطرابات النفسية لدى المتعاطي
 - مصاحبة رفقاء السوء.
 - عدم الاستغلال وقت الفراغ.
- المطلب الثاني: آثار المخدرات على سلوك الإنسان: تشمل هذه الآثار فيما يلي:
 - 1- الآثار النفسية: مثل:
 - تقليل التوتر بسبب الشعور الكاذب.
 - الهروب من المشاكل الأسرية والاجتماعية.
 - انتشار الفقر والجهل والتخلف بسبب ظاهرة المخدرات.
 - الإدمان عادة يصاحب اضطرابات نفسية مختلفة نتيجة المخدرات والعقاقير.
 - عادة ما يكون إدمان محاولة دفاعية من المدمن ضد المرض النفسي وكأنه بديل عن المرض النفسي.
 - إصابة المدمن باختلال في الاتزان، معناه ذلك يواجه صعوبة عند المشي.
 - الصعوبة في النطق وفقدان السيطرة على علاقته بالآخرين.
 - تقلب الحالات المزاجية لدي أشخاص المدمنين.
 - إصابة الأشخاص المدمنين بحالات العصبية الزائدة، كما أنه لم يبالي بمظهرهم العام.
 - 2- الآثار الصحية: تتمثل في:
 - نقص النظر.
 - التعب والإرهاق ومشكلات النوم.
 - اضطراب في حواس مثل: السمع والبصر.
 - إتلاف الكبد.

- اضطرابات في الجهاز الهضمي.
- الإصابة بالسرطان.
- تسبب المخدرات في قلة النشاط والحيوية وعدم القدرة على مقاومة الأمراض.
- تؤثر المخدرات على تهيج الأغشية المخاطية وذلك بسبب ترسب مواد ضارة بالشعب الهوائية.
- فقدان الشهية للطعام.
- 3- الآثار الأسرية لتعاطي المخدرات:
 - الاضطرابات الأسرية والتفكك الأسري.
 - نقص الأموال وانخفاض دخل الأسرة وهذا بسبب تعاطي المخدرات
 - عدم المشاركة في حل المشاكل الأسرية.
 - انعدام الحوار بين الطرفين.
 - تشوه الأجنة معنى ذلك تعاطي المخدرات أثناء فترة الحمل بسبب تشوه الأجنة أو الإجهاض المبكر.
 - الوصم الاجتماعي والنبذ معنى ذلك إدمان أحد أفراد أسرة على المخدرات بسبب الوصم العار، هذا ما يؤدي إلى التعرض للنبذ الاجتماعي.
- 4- الآثار المجتمعية لتعاطي المخدرات: تتمثل فيما يلي:
 - هدم الأسر وهذا بسبب حدوث انفصال أحد الطرفين.
 - انحراف الأبناء إلى ظاهرة المخدرات.
 - كثرة انتشار الفساد والجريمة.
 - ضعف الوازع الديني.
- 5- الآثار الاجتماعية لتعاطي المخدرات:
 - كثرة الأمراض النفسية والجسدية التي يعاني منها المتعاطي.
 - تأثير الإدمان على الأسرة مما يؤدي إلى تفكك الأسرة.
 - انخفاض المستوى المعيشي والصحي.
 - وحدد غنيم بعض الآثار الناتجة عن تعاطي المخدرات ونذكر منها:

- ابتعاد عن الدين والقيم الأخلاقية.
- كثرة الجرائم مثل: القتل أو السرقة.
- ممارسة أعمال العنف و الشغب.
- تدهور الحالة الاقتصادية.
- انتشار الأمراض الخطيرة
- 6- الآثار الاقتصادية: تتمثل في:
 - انتشار كثرة البطالة والفقر.
 - تعتبر المخدرات العقاقير هي سبب في عمليات غسل الأموال.
 - تعاطي المخدرات يؤثر على الأزمة الاقتصادية وهذا ما وجدناه في التهريب.
 - تأثير المخدرات تؤثر سلبياً على الأسرة.
 - 7- الآثار الأمنية: تتمثل:
 - زعزعة الأمن بسبب زيادة الجريمة.
 - 8- الآثار الدينية لتعاطي المخدرات:
 - الابتعاد عن الصلاة والدين التي هي عمود الإسلام.
 - كثرة الفواحش والمعاصي وهذا بسبب ضعف الإيمان .
 - انعدام الحياء.

المطلب الثالث: طرق تعاطي المخدرات⁽⁵⁾:

- تُعد المخدرات من المواد السامة والخطيرة، لأنها تؤثر على صحة المجتمع ويجب أخذ الحذر، وعلى الوالدين يجب حماية أولادهم منها في مثل هذه الحالات، وتتمثل طرائق التعاطي فيما يلي:
- 1- عن طريق الفم: تشمل الكولونيا (الخمير) بأنواعها فيشرب عن طريق الفم، بينما القات يمضغ ويخزن في الجزء الأيمن أو الأيسر من الفم، وأما الاستنشاق يكونوا عن طريق الفم، وهذا ما نجده في تدخين السجائر أو الحشيش وغيره أو ابتلاع الحبوب والكبسولات المنشطة أو المهدئة.
 - 2 - عن طريق الشم: وهي طريقة شائعة ومعروفة ونجدها في

(5) الغامدي أحمد علي أبو عمرو
الصحة المدرسية، دار الأندلس
للنشر والتوزيع، حائل المملكة
العربية السعودية، 2006، ص232.

الهيروين والأفيون، فيتم استنشاق المسحوق الأبيض بالأنف ويصل إلى الدماغ، وكذلك استنشاق بعض المذيبات العضوية الطيارة مثل الباتكس والبنزين وغيره ويسمى التشفيط.

3- عن طريق الإبر: فهنا نلاحظ أن المدمن يتعاطى بعض السموم، بواسطة الحقن عبر الوريد فتسير إلى الدم أو إلى أعضاء الجسم، وهذه الطريقة أسرع الطرق للهلاك فيستخدمها أكثر من شخص.

المطلب الرابع: الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات:

يجب توعية الشباب من خطورة التعاطي، لأنها تؤثر على الجوانب الصحية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية والأمنية عن طريق الملتصقات والمشورات.

1- مبادئ العلاج الأساسية. ذكر لنا عادل صادق أن معالجة الإدمان لا بد أن تنطلق من منبع أساسي، لأنها معرفتها تُعد مسألة ضرورية لأية معالجة، وهذا ما ذكره كذلك عادل صادق وتتمثل هذه الحقائق

فيما يلي:

- يجب زهاب الشخص القريب مع المتعاطي للمخدرات للعلاج.
- توقيف العلاج الحقيقي لأي شخص قريب منه أو محيط به.

أن معالجة الإدمان لا بد أن تنطلق من منبع أساسي، لأنها معرفتها تُعد مسألة ضرورية لأية معالجة

- الإرادة والرغبة والعزيمة للمتعاطي فهي ضرورية للعلاج والتخلص من سموم المخدرات.

2- مرحلة التخلص من السموم: تُعد هذه المرحلة طيبة، لأن هذا العلاج مناسب له للمتعاطي وقيامه بدوره الطبيعي، وتخفيفه من آلام الانسحاب مع تعويضه عن السوائل المفقودة، ثم علاج الأعراض الناتجة والمضاعفة لمرحلة الانسحاب، وتتداخل هذه المرحلة مع المرحلة التالية لها وتسمى العلاج النفسي والاجتماعي؛ ويجب البدء بالعلاج النفسي والاجتماعي مبكراً وهذا ما يجعل المتعاطي في تحسن الحالة الصحية.

3-مرحلة العلاج النفسي والاجتماعي: تُعد هذه المرحلة ضرورية للمدمن، ويجب العلاج منها، والقضاء على أسباب الإدمان. فتتضمن هذه المرحلة العلاج النفسي الفردي للمتعاطي، ثم تمتد إلى الأسرة بذاتها لعلاج الاضطرابات التي أصابت أفرادها، سواء من مسببات التعاطي أم من مضاعفاته، وهذه المرحلة تشمل تدريبات عملية المتعاطي على كيفية اتخاذ القرارات وحل المشكلات، وكيفية الاسترخاء والتنفس والتأمل والنوم الصحي، وتضمن كذلك العلاج النفسي لحالات التعاطي مثل: علاج

تُعد مرحلة العلاج النفسي والاجتماعي ضرورية للمدمن، ويجب العلاج منها، والقضاء على أسباب الإدمان. فتتضمن هذه المرحلة العلاج النفسي الفردي للمتعاطي

الاكتئاب أو غيره من المشكلات النفسية، كما يتم تدريب المتعاطي على المهارات الاجتماعية، إذا افتقد القدرة والمهارة، وكذلك العلاج الرياضي لاستعادة المدمن كفاءته البدنية وثقته بنفسه .

4-مرحلة التأهيل والرعاية اللاحقة: تنقسم هذه الأخيرة على ثلاث مكونات ألا وهي:

أ-مرحلة التأهيل العلمي: وتتمثل هذه العملية استعادة المدمن لقدراته وفاعليته في مجال عمله، وكذلك علاج المشكلات التي تمنع من العودة إلى العمل، وإذا لم يتمكن من العودة، فيجب تدريبه وتأهيله لأي عمل آخر، حتى يستطيع أن يمارس الحياة بشكل طبيعي.

تشمل عملية التأهيل الاجتماعي إعادة دمج المدمن في الأسرة والمجتمع، وعلاجاً لما يسمى (بظاهرة الخلع) ومعنى ذلك يؤدي الإدمان إلى انخلاع المدمن من شبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية

ب-التأهيل الاجتماعي: وتشمل هذه العملية إعادة دمج المدمن في الأسرة والمجتمع، وعلاجاً لما يسمى (بظاهرة الخلع) ومعنى ذلك يؤدي الإدمان إلى انخلاع المدمن من شبكة العلاقات الأسرية والاجتماعية، وبينما العلاج يعتمد على تحسين العلاقة بين الطرفين المدمن من ناحية (الأسرة

والمجتمع) وتدريبهما على تفهم كل منهما للآخر، وكذلك مساعدة المدمن على استعادة الثقة لأسرته ومجتمعه ومنحه فرصة جديدة

وحرصه على الشفاء والرجوع إلى الحياة الطبيعية.
ج-الوقاية من النكاسات: معنى ذلك المتابعة العلاجية لمن شفي من العلاج وتتراوح هذه الفترة بين ستة أشهر وعامين من بداية العلاج، مع ذلك تدريبه وأسرته على اكتشاف العلامات المبكرة والمندرة لاحتمالات النكسة، والوقاية منها.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق أن ظاهرة المخدرات من أخطر واشد لأنها تهدد الفرد والمجتمع، ومن خلال تعريفي للمخدرات، فقد وجدت عدة تعريفات عدة حول هذه الظاهرة، وقد يختلف مفهومها من صنف إلى آخر سواء التعريف اللغوي أو العلمي أو الفقه الإسلامي وغيرها، فينقسم هذا الأخير على أنواع عدة وكل نوع له آثاره الجانبية المميّزة، والتي ذكرناها سابقاً، ولها أثر سلبي كبير على صحة الإنسان والمجتمع سواء من الناحية الأسرية أو الاجتماعية أو بالنسبة للمتعاطي أو بالنسبة المجتمعية.

يُعد تعاطي المخدرات وإدمانها من المشاكل المعقدة التي يشترك في إحداثها عدد كبير من الفئات، فهي تشكل خطراً على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، فقد عمت كل دول وأنحاء العالم، فقد مست كل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والدينية وغيرها من الجوانب، لهذا وجب على الأسرة حماية ومراقبة أبنائها من آفة المخدرات، وأحسن علاج لمتعاطي هو الوقاية ثم نقوم بالعلاج المتكامل ثانياً لأنه يشمل على أساسيات العلاج وهي المكون النفسي والطبي والاجتماعي. ونقترح ما يلي: توعية الأبناء بمخاطر المخدرات المختلفة على الصحة الجسدية والنفسية.

-توجيه وإرشاد المجتمع في وقاية المراهقين والشباب والأطفال من آفة المخدرات.

-عمل أوقات الدراسة وإقامة ندوات في المدرسة والجامعات لعلاج مشكلة المخدرات وكيفية الخروج منها.

- التوصيات: لاحظت من دراستي عن ظاهرة المخدرات واستنتجت هذه النتائج تتمثل بما يلي:
- يجب على الوالدين التعرف على أصدقاء أبنائهم ومراقبة تصرفاتهم، لأن كثيراً من المتعاطين والمروجين يستغلون الأطفال الصغار لترويج منتجاتهم السامة والخطيرة.
 - الهيروين هي أخطر وأشد نوع من أنواع المخدرات يجب الابتعاد عنها وعن كل أنواع المخدرات.
 - أن الهيروين أكثر أنواع المخدرات انتشاراً بين الطلبة، وأن أكثر طرق التعاطي المتبعة هي الحقن.
 - المشاكل الأسرية والمجتمع هي المنع الأساسي دخول في التعاطي المخدرات.
 - الابتعاد عن الصحبة السيئة، لأنها هي السبب الوحيد في تعاطي المخدرات.
 - التقرب إلى الله والصلاة، لأنها هي سبب في معرفة الطريق الصحيح.
 - استخدام برامج إرشادية وبرامج تلفزيونية من خلال توعية الشباب حول ظاهرة تعاطي المخدرات.
 - الابتعاد عن العادات السلبية حتى تكون قدوة لأبنائك.
 - ممارسة التمارين الرياضية بانتظام.
 - عدم منح الأموال للأولاد، ومعرفة طرائق التصرف فيها.

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- الحراحشة أحمد حسن، جلال علي الجزازي إدمان المخدرات والكحوليات وأساليب العلاج، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 2- الغامدي أحمد علي أبو عمرو: الصحة المدرسية، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل المملكة العربية السعودية، 2006.
- 3- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، ج، 1994، 2.
- 4- حامد أبو وفق: ظاهرة تعاطي المخدرات، الأسباب والجريمة بين الوقاية والعلاج
- 5- يوسف عبد الحميد المراشدة: جريمة المخدرات آفة تهدد المجتمع الدولي، دار الحامد لنشر والتوزيع، ط 2012

السياسة الاجتماعية ودورها في تحجيم تأثيرات ظاهرة المخدرات على الأمن المجتمعي العراقي (دراسة ميدانية)

*ماجستير اثروبولوجي

gggqqq908@gmail.com

نور حامد هاشم *
باحثة من العراق

ملخص :

حاولت الدراسة من بمباحثها الأربعة أن توضح ما للمفاهيم المتعلقة بالمخدرات والسلم الاجتماعي والسياسة الاجتماعية من فحوى في حين تم درج كافة الدوافع والمسببات التي أدت الى انتشار هذه الظاهرة في المجتمع العراقي سواء منها ماله علاقة بالجانب الاجتماعي أو تلك المرتبطة بالجوانب الاقتصادية، في حين ذهبت الدراسة باتجاه الميدان من دراسة لخمس حالات جرت مقابلتها من قبل الباحثة وتبين من خلالها أن المجتمع والأسرة والأصدقاء والوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي والثقافي هي من أكثر المؤثرات حضوراً في إجابات المبحوثين، ومن تلك المعاينة الميدانية جرى التوصل الى جملة من النتائج التي تمخضت عنها لاحقاً مجموعة من التوصيات المتعلقة بالسياسة الاجتماعية.

كلمات مفتاحية : المخدرات، الإدمان، التعاطي، السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي، السياسة الاجتماعية.

Social Policy and Its Role in Limiting the Effects of Drug Phenomenon On the Security Of Iraqi Community

Noor Hamed Hashem

Researcher from Iraq

ABSTRACT

The study tried through the four sections to show the content of the concepts related to drugs, social peace and social policy, while all the motives and causes that led to the spread of this phenomenon in Iraqi society were included, whether those related to the social aspect or those related to economic aspects, while the study went Towards the field through a study of five cases interviewed by the researcher and it was found that society, family, friends, economic situation, educational and cultural level are among the most present influences in the respondents' answers

Through this field examination, a number of results were reached, which later resulted in a set of recommendations related to social policy.

KEY WORDS: drugs, addiction, abuse, social peace and community security, social politics.

المقدمة

تعرض الأمن المجتمعي العراقي كسواه من مكونات الأمن الوطني للكثير من التأثيرات والتحديات بعد التغيير في عام 2003 وهناك الكثير من الدوافع والأسباب التي دفعت بهذا الاتجاه حتى بات السلم والأمن المجتمعي مهدداً بظواهر من الصعب تحجيمها أو الحد منها ورغم أن الإرهاب وتنامي التنظيمات الإرهابية والاستخدام المفرط للعنف ونمو ظاهرة التطرف العنيف وما أفرزته هذه المخاطر من تهديدات، إلا أن هنالك ظواهر أخرى لا تقل خطورة عما سبقها كونها ذات مساس بممارسات وسلوكيات الأفراد مما يجعل تحديدها وإيجاد محاولات ناجحة بشكل كامل لها أمر في غاية الأهمية لتحقيق السلم الاجتماعي وترسيخ الأمن المجتمعي.

المخدرات وظاهرة انتشارها وتفشيها ليست بجديدة على المجتمعات والشعوب ومنها المجتمع العراقي حيث تكاد تكون مترسخة في أعماق التاريخ حينما كانت تمارس كجزء من أساليب

العلاج أو كوسيلة للسحر وغيرها، إلا أنّ العقود الأخيرة شهدت تصاعداً خطيراً في تفشي هذه الظاهرة وتنامي اعداد متعاطيها وتكاد تكون دول الجوار العراقي من أكثر الدول تأثراً بهذه الظاهرة، إلا أنّ طبيعة المجتمع العراقي والضوابط والأعراف السائدة فضلاً عن القوانين العراقية النافذة حينها كان لها الدور الأكبر في عدم تفشيها واقتصار متعاطيها على أعداد محدودة جداً لا تشكل خطراً على السلم المجتمعي، إلا أنّ المتغيرات الحاصلة بعد عام 2003 أدت كنتيجة حتمية الى أن تتصاعد هذه الظاهرة بشكل خطير وملفت للنظر.

لا بد لنا هنا أن نحدد وبشكل واضح ضمن الإطار المفاهيمي مجموعة من المفاهيم والمصطلحات التي غالباً ما يجري تداولها عند البحث عن ظاهرة انتشار وتعاطي المخدرات، كذلك فإن هنالك العديد من المسببات والدوافع التي أدت الى أن تبرز هذه الظاهرة الى السطح منذرة بتهديد السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي، ولغرض إعطاء الدراسة طابعاً ميدانياً فقد جرت دراسة العديد من الحالات التي لها علاقة بهذه الظاهرة ورغم قتلها إلا أنها بلا شك تمثل نماذج يتوجب التركيز عليها وصولاً الى خلق سياسة اجتماعية قادرة على المعالجة في ذات الوقت فإن أدوات تنفيذ هذه السياسة لا بد إن تكون حاضرة للوصول الى اعلى مستوى من الأداء من خلال التقويم والمتابعة لمفردات هذه السياسة ومدى نجاحها، وفي كل الأحوال فإن نظرة مستقبلية واستقراء مستقبلي لهذه الظاهرة امرأ لا بد منه لخلق تصور كامل عن ما يتوجب عمله.

أهمية الدراسة : أن أهمية الدراسة تتأتى من كون ظاهرة الإدمان على المخدرات وتعاطيها بمختلف أنواعها بات يشكل تهديداً قائماً ذو خطورة عالية على الأمن المجتمعي العراقي وبالتالي فإنه سيشكل خطراً على الأمن الوطني لأسباب متعددة أهمها أن الأشخاص المدانين بتعاطي المخدرات اصبحوا يشكلون نسبة ليست بالقليلة من المجتمع وهذا التصاعد في معدلات الإدمان والتعاطي سينعكس

سلباً على عموم حركة المجتمع وبالتالي شكل خطراً على باقي مكونات الأمن الوطني التي هي بالأساس تعاني من التحديات ومن هنا فإن دراسة هذه الظاهرة من جوانبها المختلفة يعد جزءاً حيوياً من محاولة التوصل الى حلول علمية وعملية لظاهرة باتت تنخر بالجسد العراقي وتنذر بالمزيد من التداعيات على الأصدقاء المختلفة. إشكالية الدراسة: كما هو معروف فإن هنالك الكثير من البحوث والدراسات التي درست بشكل واسع موضوع المخدرات وتأثيراتها من مختلف النواحي الا إن الجانب الاجتماعي ورسم السياسات الاجتماعية لمعالجة هذه الظاهرة لا يزال في إطار ضيق لا يتجاوز البحث والتنظير وهذا الأمر ليس قصوراً في عطاء القائمين على البحوث والدراسات ولكن طبيعة الظاهرة دفعت باتجاهات متعددة رغم ادراك الجميع إن السياسة الاجتماعية تشكل الأساس في معالجة مثل هذه الظواهر كونها ظواهر ذات مساس مباشر بالفرد والمجتمع مع الأخذ بنظر الاعتبار ما لباقي السياسات من تأثيرات إيجابية في الحد من هذه الظاهرة.

اهداف الدراسة: تهدف لدراسة الى ما يلي:

- تحديد إطار مفاهيمي يمنح القائمين على السياسة الأمنية تصوراً مسبقاً عن كل ما يتعلق بهذه الظاهرة وتأثيراتها.
 - التوصل الى المسببات والدوافع التي أدت الى تصاعد هذه الظاهرة وبالتالي تحديد مدى تأثيرها على الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي في العراق.
 - تحديد الآثار الناجمة لهذه الظاهرة من خلال استقراء ميداني لحالة جرت دراستها.
 - محاولة للتوصل الى رسم سياسة اجتماعية تتضمن أدوات التنفيذ والتقييم والمتابعة مع استقراء مستقبلي لهذه الظاهرة وتداعياتها.
- فرضية الدراسة: تستند الدراسة الى الفرضيات التالية:
- هل يمكن اعتبار أن تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها بات يشكل تهديداً حقيقياً للسلم الاجتماعي والأمن المجتمعي في

العراق.

- هل يمكن وضع سياسة اجتماعية متخصصة فقط في الجوانب المتعلقة بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات أو أنها تكون ضمن الإطار العام للسياسات العامة للدولة.
- في حال أنه لا بد من وضع سياسة اجتماعية متخصصة هل أن أدوات تنفيذها ومتطلبات نجاحها تختلف عن باقي مفاصل السياسات العامة.
- من البديهيات أن الأمن الوطني كل لا يتجزأ وعليه فإن مكافحة ظاهرة بهذا المستوى هي بالأساس جزء من مهام أجهزة الدولة المختلفة والافتراض هنا هو هل أن هذا الأجهزة ستنتج في التقليل من مخاطر هذه الظاهرة على السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي.
- هيكلية البحث: لغرض تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة فقد جرى تقسيم الدراسة على ما يأتي:
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي (المخدرات، الإدمان، السياسة الاجتماعية، السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي)
- المبحث الثاني: مسببات ودوافع انتشار الظاهرة وتأثيراتها على السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي
- المبحث الثالث: الأدوات والوسائل القانونية والاجتماعية لمعالجة الظاهرة.
- المبحث الرابع: الأثار الناجمة عن انتشار الظاهرة من خلال دراسة الحالات اجتماعياً - النتائج والمعالجات.

المبحث الاول

الإطار المفاهيمي

بالرغم من أن القوانين الوضعية لمختلف البلدان التي تعاني من ظاهرة انتشار المخدرات وتعاطيها قد حوت الكثير من المفاهيم المتعلقة بهذه الظاهرة من أجل أن يجري تحديد ماهية تلك المفاهيم وفحواها عند تطبيق النصوص القانونية، إلا أن الباحثين في الحقول

الاجتماعية والأثروبولوجيا وكذلك النفسية والسلوكية يجدون أن هنالك ضرورة علمية لتحديد تلك المفاهيم وفق متطلبات تلك العلوم والأبحاث، ومن هنا نجد أن من الضروري أن نحدد ولو بشكل مقتضب تلك المفاهيم.

اولاً: المخدرات

يوجد لبس واضطراب وبلبلة في مفهوم ومعنى المخدرات وكذلك تعريفها وفي تحديد ما هو مخدر وما هو ليس مخدر واحياناً يكون هذا الاختلاف كبير في كل المجالات أو ضيقاً ومحدوداً في مجالات أخرى، وهذا الاختلاف في المفاهيم قائم على جوانب عدة منها اللغوية والقانونية والعلمية والشرعية وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف بالمفاهيم من دولة إلى أخرى وبالتالي بين منع قانون هذه الدولة للمخدرات وعدم منع تلك الدولة له وقد يختلف التعريف أيضاً بين زمان وزمان ومكان ومكان آخر وعليه يمكننا القول إنه لا يوجد تعريف شامل وواضح يبين مفهوم المخدر بشكل قاطع وموحد ومحدد ولهذا سنوضح التعريفات المختلفة للمخدر من وجهات نظر تخصصية⁽¹⁾

أ. **التعريف اللغوي للمخدر:** جاء في قواميس اللغات المختلفة شرح لمعنى كلمة مخدر المشتقة أصلاً من كلمة خدر الذي يعني كل ما يؤدي إلى الفتور والكسل والاسترخاء والضعف والنعاس والثقل في الأعضاء وقد يمنع الألم كثيراً أو قليلاً⁽²⁾

ب. **التعريف القانوني للمخدر:** لا يوجد تعريف قانوني واضح للمخدر بل يعتبر القانون أن المخدرات مواد ومركبات تتسبب الإدمان وتضر بالإنسان وجرى تصنيفها علمياً وفق جداول غالباً ما تفرق بالقوانين وتختلف من بلد إلى آخر حيث أن هنالك جداول خاصة بكل دولة تحدد المواد المخدرة الممنوعة أو المسموحة وهذا يعني أنه ما يمكن أن يكون مخدراً في بلد ما قد لا يكون كذلك في بلد آخر، فالتعريف القانوني يهدف إلى منع كل المواد والمركبات التي تسبب الإدمان وتضر بصحة الإنسان⁽³⁾.

(1) د. بيع محمد نادية ، الارشاد النفسي ودوره في الاعلام المدمنين على المخدرات ، دار البازوري للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1، 2012 ، ص33

(2) ابن منظور لسان العرب المجلد الرابع ، دار الجيل، بيروت ، 1987 ، ط1، ص32

(3) د. در دار فتحي المخدرات، الخمر، التدخين، الإدمان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، 2000 ، ص40

ج. التفسير النفسي للمخدرات: يفسر عالم النفس الاجتماعي (دونالد تافت) الانحراف الاجتماعي بما فيه الإدمان على المخدرات بقوله إذا كانت ثقافة ما تتسم بالتعقيد المادي والدينامية وتمجيد الشخص الذي ينجح في الصراع والتنافس ولكنها تسد الطريق أمام الكثيرين لتحقيق هذا النجاح فإنّ فشل هؤلاء يؤدي إلى ظهور أنماط سلوكية ضارة بمصالح الفرد والمجتمع⁽⁴⁾.

(4) مصطفى سولف، المخدرات والمجتمع، نظرة تكاملية ، ، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص63

التعريف العلمي للمخدرات: هي تلك العقاقير المستخلصة من النباتات أو الحيوانات ومشتقاتها أو أي مركب من المركبات أو المشروبات الكحولية التي تؤثر سلباً وإيجاباً على الكائن الحي فضلاً عن الأدوية الممنوعة وأدوية العلاج المسموحة وهذه العقاقير تغير حالة الإنسان المزاجية ويعتمد عليها الإنسان في حياته بسبب خاصيتها المخدرة، وليس بسبب ضرورة علاج المرض الذي يستوجب تكرار استعمال دواء محدد كمرض السكري وأدوية خفض الضغط الدموي، وهذه المواد قد تكون مهلوسة أو منبهات للأعصاب مثل الكوكايين أو مثبطة لها مثل الباربيورات (المنومات) والأفيون ومشتقاته وهي تسكن الألم أو تلغيه نهائياً و تسبب النعاس أو النوم أو غياب الوعي والنشاط⁽⁵⁾ ويرى عالم الاجتماع (ميرتون) انه النمط الانسحابي يعني أن الفرد يعيش في المجتمع ولكنه لا يكون جزءاً منه بمعنى أنه لا يشارك في الاتفاق الجماعي على القيم الاجتماعية، والانسحابي بطبيعته ونتيجة الإدمان يتخلى عن كل الاهداف والأساليب التي يحددها النسق، ومن أمثلة هذا النمط من التكيف الانحرافي إدمان الخمر والمخدرات، حيث تبين من البحث أن هذا النوع من الأفراد لا يقبل الأساليب غير المشروعة لتحقيق الاهداف وفي الوقت نفسه لا تتاح له الفرصة في استخدام الأساليب المشروعة لتحقيقها ولا يكون أمامه من مفر سواء أن ينسحب من المجتمع إلى عالمه الخاص (الإدمان) وهكذا يحل هذا الفرد الصراع النفسي بينه وبين المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه عن طريق الهروب الكامل من المجتمع⁽⁶⁾.

(5) محمد فرات العزاوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها (دراسة مقارنة في القوانين اللبنانية العراقية) ، المكتبة القانونية ، ط1، 2022 ص25

(6) امال عبد الحميد ، المرأة بين ثقافة المخدرات وثقافة السجن، المرأة وجرائم المخدرات في المجتمع المصري ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2009، ص168

ثانياً: الإدمان addiction

إدمان المخدرات والكحوليات ويقصد به التعاطي المتكرر لمادة نفسية أو مواد نفسية لدرجة أن المتعاطي أو المدمن يعجز عن إمكانية شغفه المتصاعد في التعاطي كما يعجز عن إمكانية الانقطاع المؤقت أو تعديل التعاطي بمواد أقل ضرراً وكثيراً ما تظهر عليه أعراض الانسحاب إذا ما انقطع عن التعاطي وتصبح حياة المدمن تحت سيطرة التعاطي إلى درجة تصل إلى استبعاد أي نشاط آخر⁽⁷⁾ ينحدر من مفهوم الإدمان مفاهيم أخرى فرعية ومنها:

(7) د. مصطفى سويف، مصدر سبق ذكره ، ص22

اللهفة: رغبة قوية في الحصول على آثار مخدر أو مشروب كحولي وللهفة بعض الخصائص الوسواسية فهي لا تفتأ تراود فكر المدمن وتكون غالباً مصحوبة بمشاعر سيئة.

الاعتماد: حالة نفسية وأحياناً تكون عضوية وهي ناتجة عن التفاعل بين الكائنات الحية ومادة نفسيه وتتسم هذه الحالة بصدور استجابات أو سلوكيات تحتوي دائماً على عنصر الرغبة القاهرة في أن يتعاطى الفرد مادة نفسية معينة على أساس مستمر أو دوري وذلك لكي يختبر هذا الفرد آثارها النفسية وأحياناً لكي يتحاشى المتاعب المترتبة على افتقادها وأن الشخص قد يعتمد على مادة واحدة أو أكثر وتستخدم أحياناً عبارة (مزاملة اعراض الاعتماد) باعتبارها واحدة من فئات التشجيع السيكياتري (اي الطب النفسي) لمجموعة من الاضطرابات

الاعتماد النفسي: موقف يوجد فيه شعور بالرضا مع دافع نفسي يتطلب التعاطي المستمر أو الدوري لمادة نفسية بعينها لاستثارة المتعة وتحاشي المتاعب

المصاحبة للتعاطي المواد النفسية⁽⁸⁾ ويظهر الاعتماد بنوعين:

(8) المصدر أعلاه ص17

أ. **الاعتماد النفسي:** موقف يوجد فيه شعور بالرضا مع دافع نفسي يتطلب التعاطي المستمر أو الدوري لمادة نفسية بعينها لاستثارة المتعة وتحاشي المتاعب وتعتبر هذه الحالة النفسية هي أقوى العوامل التي ينطوي عليها التسمم المزمن بالمواد النفسية وفي بعض هذه المواد تكون هذه الحالة هي العامل الأوحد الذي ينطوي عليه الموقف.

ب. الاعتماد العضوي: حالة تكيفية عضوية تكشف عن نفسها بظهور اضطرابات عضوية شديدة في حالة انقطاع المدمن عن تعاطي مادة نفسية معينة أو في حالة معاكسة فان تأثيرها هو نتيجة عضوية لتناول الشخص عقار مضاد⁽⁹⁾.

(9) د مصطفى سويف ، مصدر سبق ذكره ، ص 42

شخصية المدمن: إن البحث في الإدمان بشكل عام يظهر توفر أكثر من سبب واحد في تكوين حالة الإدمان ولعل أهم هذه الأسباب هي شخصية المريض الذي يتناول هذه المادة والظروف التي حملته على استعمالها لأول مرة، والتي سهلت الاستمرار في استعمالها فيما بعد بحيث تصبح شخصية المدمن ذات طبيعة إدمانية خاصة تسمى (الشخصية الإدمانية)⁽¹⁰⁾ ولها صفات نفسية وخلقية وجسمانية واجتماعية تحتم الاستمرار في الإدمان وأبرز هذه الخصائص هي السلبية والاتكالية وعدم القدرة على تحمل التوتر النفسي و الآلام والإحباط وعدم التقيد بالمثل السامية والكذب وعدم الثقة بالنفس ويتصاعد اضطرابه الفكري و تصدر عنه أحكام غير مستقرة وغالبا ما تكون تحمل في طياتها الإساءة للأخرين، وينمو لديه عداء نحو المجتمع كما أن المدمن يصبح في موقع الرفض لما يشخصه الطب من دلائل على ظهور تأثير المخدرات في وضعه الجسدي والعقلي⁽¹¹⁾.

(10) د. عادل الدمرداش، الإدمان مظهرة وعلاج، دار المعرفة، الكويت، ط 1، 1982 ص 34

(11) القاضي د. غسان رباح، الوجيز في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية ، دراسة مقارنة حول الإدمان والاتجار الغير المشروع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008، ص 210

مفهوم السياسة الاجتماعية وماهيتها وكيفية صياغته

ثالثاً: مفهوم السياسة الاجتماعية

هي مجموعة القرارات الصادرة من الهيئات المختلفة المختصة والتي توضح الاتجاهات الملزمة في المجالات المختلفة. وبأنها: "مجموعة القرارات الصادرة من السلطات المختصة في المجتمع لتحقيق أهدافه الاجتماعية العامة وتوضح هذه القرارات مجالات الرعاية الاجتماعية والاتجاهات الملزمة واسلوب العمل وأهدافه في حدود ايدولوجية المجتمع ويتم تنفيذ هذه السياسة برسم خطة أو أكثر تحوي عدد من البرامج ومجموعة من المشروعات الاجتماعية المترابطة المتكاملة.

- ومن هذا التعريف يتضح لنا الآتي:⁽¹²⁾
1. أن السياسة الاجتماعية هي مجموعة من القرارات تصدرها هيئات لها الصلاحية في ذلك.
 2. أن السياسة الاجتماعية توضح مجالات الرعاية الاجتماعية أي الميادين والفئات والأوقات المناسبة لذلك.
 3. أن السياسة الاجتماعية يجب أن تكون شاملة وواضحة.
 4. أن السياسة الاجتماعية يمكن أن تكون قومية وإقليمية ومحلية.
 5. وأن الطريقة التي تحدد وترسم بها السياسة في المجتمعات الحديثة هي أسلوب التخطيط في رسم سياسة جديدة أو تعديل سياسة قائمة بالفعل.
 6. السياسة الاجتماعية تستخدم وسائل الاتصال المختلفة والاعلام لنشر تلك السياسة وإذاعتها.
- ومما سبق يتضح أن هنالك من يحدد مفهوم السياسة الاجتماعية بأسلوب آخر يتضمن المدخلات الأساسية لهذه السياسة ومخرجاتها والتي تتضمن ماهية السياسة الاجتماعية في الآتي⁽¹³⁾:
1. تمثل السياسة الاجتماعية عمليات سياسية تعتمد على تدخل سلطة الدولة.
 2. أن السياسة الاجتماعية هي عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بأهداف المجتمع.
 3. ترتبط السياسة الاجتماعية بأيدولوجية المجتمع.
 4. تحدد السياسة الاجتماعية المجالات المختلفة للرعاية الاجتماعية.
 5. السياسة الاجتماعية متعددة المستويات فهي تعبر عن سياسة قطاع أو جهاز.
 6. السياسة الاجتماعية تشمل الجهود الحكومية والجهود الأهلية معاً في برامج الرعاية الاجتماعية.
 7. تقوم السياسة الاجتماعية على أساس استخدام أسلوب علمي يحدد الحاجات الاجتماعية.

(12) احمد كمال احمد . التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية ، مكتبة القاهرة الحدية ، القاهرة ، ط 1 ، 1979 ، ص 27

(13) احمد إبراهيم حمزة ، السياسة الاجتماعية ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، ط 1 ، 2015 ، ص 59

8. السياسة الاجتماعية عمليات مشتركة.

9. أن هذه العمليات تنتج من الحاجات الاجتماعية لأبناء المجتمع.

رابعاً: السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي:

والذي يعرف على أنه يعني استتباب الأمن وحسن تنفيذ القوانين وسيادة العدالة بما يكفل سير الفعاليات الاجتماعية ضمن سياقات وخطط الدولة في التنمية بأصعدتها المختلفة، يقصد به أيضاً شعور الفرد بانتمائه للجماعة والجميع سواء كانت اسرة او مجتمع محلي او منظمة او جماعة قومية او عرقية يمكن أن توفر له المساعدة او الطمأنينة او الأمان النسبي⁽¹⁴⁾، كما انه يمكن أن يعرف وفق المنظور الاجتماعي على انه تلك الإجراءات والمحددات والقوانين والأعراف التي تعمل مجتمعة من اجل أن يستطيع الإنسان كفرد او المجتمع كمجموع من العيش دون مخاطر تهدد امه الشخصي او الجماعي لاسيما تلك المخاطر الناجمة عن سلوكيات او تصرفات او إجراءات تتخذها جهة معينة او مجموعة جهات سواء كانت رسمية او غير رسمية بما فيها الأفراد انفسهم⁽¹⁵⁾.

المبحث الثاني

مسببات ودوافع انتشار الظاهرة (اجتماعياً - ثقافياً - تربوياً)

تُعد المخدرات والمؤثرات العقلية من أخطر أفات العصر ويعد الاتصال غير المشروع بها بأية صورة كانت زراعة أو صناعة أو اتجاراً أو تعاطياً .. الخ من أخطر الظواهر الاجتماعية المعاصرة التي لها أثار وخيمة على الفرد والمجتمع ايضاً في السياسة الدينية والبنية الاقتصادية والترابط الاجتماعي وقوته الصحية والنفسية وهذا ما يستدعي تضافر الجهود كافة على المستويين الوطني والدولي لمواجهةهما. أن التقدم العلمي الذي حققه الإنسان المعاصر في شتى نواحي الحياة وتطبيقاته التكنولوجية المتنوعة أسهم الى حد كبير في تخفيف معاناة الإنسان في كثير من جوانب حياته ولكنه أحدث في الوقت عينه ما لا بد منه من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية لا يمكن أن تخطئها العين فقد زادت رفاهية الفرد وتلاشت

(14) د فاخر حمود كاظم ، الامن والتكامل الوطني إشارة الى الحالة العراقية ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ط 1 ، 2019 ، ص 41

(15) المصدر نفسه ، ص 42

كثيراً من القيم الإنسانية وتغير نمط علاقات الفرد مع محيطه وأدت الى الشعور الاغتراب الفكري والثقافي بسبب عدم قدرته على التكيف مع معطيات التقدم العلمي والنمط الاجتماعي الذي ترتب عليه وهو ما ادى الى اضطرابات سلوكية تسربت عن الظهور المباشر بوسائل متعددة كان من بينها تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية.

ولقد تعددت أسباب انتشار هذه الظاهرة بحسب تنوع وجهات نظر الباحثين فيها اذ يرى علماء النفس أنَّ انتشار الظاهرة يعود الى الشخص ذاته بينما يرى فريق اخر أنَّ الإدمان على المخدرات هو مزيج لعدة عوامل نفسية اجتماعية اقتصادية وسياسية ايضاً وحتى الى أساليب التربية الخاطئة بين الوالدين وتأثيرها المباشر او غير المباشر على نمو شخصية المدمن، ارتبطت ظاهرة الاجرام ووجودها

بنشأة المجتمعات البشرية، حيث إن الجريمة هي اعتداء على مصالح الجماعة الجوهرية، وبهذا ما يهمله من الظواهر الاجرامية هو نوع واحد الا وهو الظواهر الاجرامية الناشئة عن مخالفة الفرد لنصوص القانون التجريبية، وهذا يعني إن الجريمة في مخلوق قانوني لا يوجد الا مع القاعدة القانونية

**ارتبطت ظاهرة الاجرام
ووجودها بنشأة المجتمعات
البشرية، حيث إن الجريمة هي
اعتداء على مصالح الجماعة
الجوهرية**

التي تحدد أوصافه وأركانه وشروط قيامه وانعدامه وبدون القاعدة التجريبية يستحيل وصف سلوك ما بأنه جريمة أيا كانت جسامة ذلك السلوك وضرره البالغ سواء بالفرد او بالحماية أن جوهر الجريمة لهذا الوصف يمثل الحقيقة العلمية التي يجب أن تكون ماثلة امام أي باحث لظاهرة الاجرام في حياة الفرد والجماعة⁽¹⁶⁾

قبل ما يزيد على مئة عام تقريباً لم يكن ينظر الى المخدرات على انها مشكلة اذ كانت تجارة المخدرات قانونية ومشروعة دولياً، وقد رأينا في كتب التاريخ كيف إن الدول الكبرى في منتصف القرن التاسع عشر ابرمت العديد من الاتفاقيات مع الإمبراطورية الصينية ارغمتها على تسهيل اتجار هذه الدول بالأفيون في الأرض الصينية على أثر حربين مشهورتين أطلق عليهما تسمية حروب الافيون.⁽¹⁷⁾

(16) جمال إبراهيم الحيدري، علم الاجرام المعاصر، دار سنهوري للطباعة والنشر ط 1، 2015، ص 9

(17) محمد فرات الغراوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها دراسة مقارنة في القوانين اللبناني والعراقي، المكتبة القانونية، 2022، ص 17

(18) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات دراسة فقهية قضائية مقارنة ط1، مكتبة السنهوري بغداد 2013، ص66

إلا أن التطور العلمي ما لبث ان كشف الآثار الضارة الخطرة للمخدرات من الناحية الصعبة والنفسية والاقتصادية الأمر الذي أدى الى خلق وعي عام بالجوانب المختلفة لأضرار المخدرات وبعد أن ادركت دول العالم جميعاً خطورة الأثار المرتبة على انتشار المخدرات فقد سعت الى تجريمها بكل الوسائل⁽¹⁸⁾

ومن أهم الأسباب التي أدت الى هذا التصعيد ما يأتي:

اولاً: التغيرات الاجتماعية

الإنسان كائن اجتماعي بطبعه لا يمكن لأي إنسان إن يعيش بمعزل عن غيره من البشر يؤثر ويتأثر بهم لذلك فان شخصيات روبنسون كروس وحي بن يقضان هي من صنع خيال الفلاسفة والروائيين فقط. اما في الواقع فلا يمكن للإنسان أن يعيش بمفرده عن غيره. وبشكل عام فإن سلوك الفرد هو نتاج لتفاعل عوامل الوراثة مع البيئة التي يعيش فيها الإنسان كما يقول الفيلسوف البراغماتي الأمريكي (جون ديوي) والبيئة ليست جامدة كما يظن البعض بل انها متغيرة على الدوام، فقد انتج العلم في العصر الحديث مخترعات عظيمة في وسائل النقل والاتصال والسفر والاعلام بحيث صارت العزلة الاجتماعية وما يتبعها من ركود اجتماعي غير ممكنة في أي مجال مهما كان نائياً، لهذا كانت العزلة الاجتماعية هي الطابع الغالب على معظم المجتمعات البشرية⁽¹⁹⁾ ومن ثم يكون الحراك الاجتماعي في أضيقت نطاق من التغيرات الاجتماعية ذات الصلة بانتشار المخدرات ما يأتي:

(19) د. علي الوردی ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج3 ، دار دجلة والفرات ، بغداد ، ط2 ، 2009 ، ص297

1. التفكك الأسري: تُعد الأسرة من أقدم المؤسسات الاجتماعية واهمها فهي همزة الوصل بين الفرد والمجتمع ومن ثم فإنها تمثل المجتمع بالضغط على الفرد عبر عملية التنشئة الاجتماعية الترويضية وتكيفه مع المنظومة الاجتماعية وهي بذلك اشبه ما تكون بالمصنع الذي ينتج الفرد الاجتماعي من المواد الخام المتوفرة في المجتمع⁽²⁰⁾

(20) د. يوسف صالح بريك ، التغير الاجتماعي الدولي للمخدرات، بحوث المخدرات والعلوم، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2007 ، ص3

يُعد التفكك الأسري احدی المشكلات التي واجهت مدمنين تعاطي

المخدرات حيث أن الأب يمثل السلطات الضابطة في الأسرة فعندما تغيب هذه السلطة فإن المشكلات تتمثل في عدم تقدير كل فرد في الأسرة للمسؤوليات الجديدة، فضلاً عن الخلافات بين الأبناء وانشغال كل منهم بالمشكلات الفرعية دون تفكير في مستقبل الأسرة فضلاً عن عدم قدرة الزوجة في اغلب الأحيان للقيام بدور الأب بعد انفصامهم او طلاقهم الأمر الذي يؤدي مزيد من التفكيك الأسري وتشتت الأبناء وميلهم الى السلوك غير السوي الذي يقود الى الانجراف وارتكاب الجريمة⁽²¹⁾

يُعد التفكك الأسري احدى المشكلات التي واجهت مدمنين تعاطي المخدرات حيث أن الأب يمثل السلطات الضابطة في الأسرة فعندما تغيب هذه السلطة فإن المشكلات تتمثل في عدم تقدير كل فرد في الأسرة للمسؤوليات الجديدة

وقد حظي دور الأسرة في مدى اقبال الشباب على تعاطي المخدرات باهتمام كبير من الباحثين والدارسين وقد توصل عالم الاجتماع هنت (hunt) في ابحاثه ودراساته الى انه اذا كانت العلاقات بين الآباء والأبناء يسودها التسبب والتفكك ازداد احتمال اقبال الأبناء على التعاطي فاذا كانت العلاقة ذات طابع تسلطي من جانب الوالدين فالمرجح أن يكون اقبال الأبناء على التعاطي متوسطاً اما اذا كانت العلاقة متوازنة (أي يسودها الحب والتفاهم الى جانب التوجه والحزم) فإن احتمالات اقبال الأبناء على تعاطي المخدرات يكون ضعيفاً وقد ثبت من الدراسات أن اضطراب الأسرة وتفككها وانهيائها بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة تزيد من احتمالات تعاطي افرادها للمخدرات⁽²²⁾ كما أن إدمان أحد الأبوين على المخدرات له تأثير ملحوظ على تفكك الأسرة نتيجة ما تعاني من شقاق وخلافات لسوء العلاقة بين الفرد المدمن وبقية افراد الأسرة فالأسرة السليمة ترفع من شأن افرادها وتحافظ على صحتهم ووظائفهم الحيوية واكسابهم العادات الاجتماعية المطلوبة وتساهم في تشكيل سلوك إنساني منسجم مع معاييرها وقيمتها ويتم اشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية بالشكل

أن اضطراب الأسرة وتفككها وانهيائها بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة تزيد من احتمالات تعاطي افرادها للمخدرات

(21) محمد مبارك، التفكك الاسري وانعريف الاحداث، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2006 ، ص42 ،

(22) د. عادل الدمرداش ، مصدر سبق ذكره ، ص42

الذي يتوافق مع طبيعة معايير البيئة الاجتماعية حتى ينشؤون اسوياء بعيداً عن العقد والانحرافات السلوكية⁽²³⁾

(23) د. احمد عبد العزيز الأصفر أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع الغربي، جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، الرياض، 2012، ص160

2. جماعة الاقران والأصدقاء: الإنسان ميال بطبعه الى الانضمام الى غيره ممن يقاربونه في العادات والتقاليد والقيم والأهواء وتؤكد البحوث العلمية الى أهمية الاقران والأصدقاء في حمل المراهق على تعاطي المخدرات أو تجنبها فالصحة والصدقة في المصدر الذي يزود الفرد بالمعلومات عن المخدرات ومفعولها وكيفية تعاطيها واعراض تعاطيها حيث يلعب الأصدقاء ممن يتعاطون المخدرات دوراً كبيراً في تشجيع الشباب على تعاطيها وخوض التجربة كما أن صحبة الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات تدفع الفرد الى تعاطيها بدافع حب الاستطلاع والرغبة في اكتشاف المجهول أو مجارات الاصحاب وتدل البحوث الميدانية أن قوة تأثير الاقران المتعاطين في الشباب هي اقوى من تأثير الآباء المتعاطين⁽²⁴⁾

(24) د. مصطفى سويف، مصدر سبق ذكره ، ص 87

3. ضعف وسائل الضبط الاجتماعي: يُعد الضبط الاجتماعي ضرورياً من الناحيتين البنائية والوظيفية يؤدي الضبط الاجتماعي الى تماسك وحدات البناء الاجتماعي عن طريق التنظيم الذي

ضعف وسائل الضبط الاجتماعي يُعد أحد العوامل الأكثر خطورة لمشكلة العودة للجريمة فكلما كانت وسائل الضبط الاجتماعي قوية وفاعلة ضد المنحرفين والمجرمين انخفضت الجرائم

يحكم الضبط الاجتماعي ويفضل الحدود والقواعد التي يرسمها وينظمها، ولا يمكن تعديها والخروج عليها مما يمنع الاصطدامات التي تفقد عملية التنظيم الاجتماعي قوته وتماسكه اما من الناحية الوظيفية فتبدو أهمية الضبط الاجتماعي في منع التداخل الذي يؤدي الى الصراعات بين الأنشطة المختلفة والمؤسسات الاجتماعية.⁽²⁵⁾ لذا فأن عامل

(25) د. احسان محمد الحسن ، علم الاجرام ، مطبعة الحضارة، بغداد، ط 1 ، 2001 ، ص57

ضعف وسائل الضبط الاجتماعي يُعد أحد العوامل الأكثر خطورة لمشكلة العودة للجريمة فكلما كانت وسائل الضبط الاجتماعي قوية وفاعلة ضد المنحرفين والمجرمين انخفضت

الجرائم بشكل عام ولا سيما جرائم العودة وكلما ضعفت واضمحلت وسائل الضبط الاجتماعي ارتفعت نسبة الجرائم.⁽²⁶⁾ فمثلاً على مستوى المجتمع العراقي الذي عانى من حروب وويلات فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003 وما زال، كل هذه الظروف أدت دوراً كبيراً في زعزعة استقرار المجتمع فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تخلفها أو في خسائر الأرواح فحسب بل هنالك مسألة مهمة وهي ضعف سلطة الدولة والناجمة عن ضعف وسائل الضبط الاجتماعي الخارجية المسؤولة عن حماية أفراد المجتمع من الانحراف والجريمة وهذا ما أدى الى تزايد خطير في ظاهرة تعاطي المخدرات التي صاحبها ارتفاع في نسب الجرائم ذات التأثير على البنية الاجتماعية⁽²⁷⁾

ثانياً: التغييرات الثقافية

(26) المصدر نفسه ص 247

(27) د. ببيع محمد نادية مصدر سبق ذكره، ص 87

1- وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري: تشكل وسائل الاتصال الحديثة واحدة من مصادر المعلومات الأساسية التي يعتمد عليها الافراد في الوقت الراهن، مع اختلاف درجات الاعتماد عليها والوثوق بها، برغم ذلك لم تعد وسائل الإعلام مصدراً للمعلومات فحسب، بل باتت مصدراً أساسياً من مصادر القيم والاتجاهات والميول والعواطف وكل ما من شأنه التأثير في وعي الافراد وانماط سلوكهم، ولهذا يُعد الإعلام واحداً من العوامل التي يمكن أن تسهم في تشكيل ثقافته تعاطي المخدرات وانتشاره في المجتمع⁽²⁸⁾

(28) د. احمد عبد العزيز الأصغر، مصدر سبق ذكره، ص 161

اذ تؤثر وسائل الإعلام المختلفة في الفتنه الاجتماعية للأبناء وعلى العلاقات السرية باعتبارها ناقلة لأنواع مختلفة من الثقافة اذ انها تطرح معلومات متنوعة في شتى المجالات يتمخض عنها أفكار وبدع وقيم تختلف وتتعارض مع القيم الاجتماعية حتى يتأثر الشباب بهذه الأفكار ومحركاتها وتقليدها بوصفها الدليل على التمدن والتحضر مما يشجع الكثير منهم على الانحراف والخروج عن تقاليد ونظم الأسرة باسم الحرية الشخصية والمساواة والاباحية التي لا تعرف صدا، ويتضح من ذلك أن وسائل الإعلام تُعد عاملاً من عوامل

الاجرام والانجراف نحو طريق المخدرات وتعاطيها⁽²⁹⁾

(29) محمد سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار الميسرة للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2015، ص 114

(30) عمر موفق بشير العبايجي، الإدمان والانترنت، دار مجد الأولى للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007، ص56

(31) سامي عبد الرؤوف، الانترنت في العالم العربي (دراسة ميدانية على عينة الشباب العربي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد 4، 2000، ص35

2- وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (الانترنت): تشهد الحياة المعاصرة تغييرات جذرية في نواحي متعددة اذ يواكب العالم تقدمه تقنياً و يصاحبه انفجار سكاني ومعرفي، وهناك اجماع بين العديد من الباحثين على إن تكنولوجيا الاتصال الحديثة وفي مقدمتها شبكة الانترنت قد فتحت عصراً جديداً من عصور الاتصال والتواصل بين البشر وفي المعلومات والمعارف التي تقدمها للمستخدمين، ولكن على الجانب الأخر هناك مخاوف من الآثار السلبية الجسدية والنفسية والاجتماعية والثقافية التي قد تحدثها⁽³⁰⁾ حيث أصبحت جهات متعددة تستخدم أساليب جذب لا حصر لها فهي تستهوي متابعيها من جميع الفئات ومن جميع الأعمار وهو ما يجعلها سلاح ذو حدين فهي من شأنها زيادة ثقافة المرء وحثه على الاقتداء بالقيم الإيجابية ولكنها على النقيض أسهمت بشكل كبير في فرض الكثير من السلوكيات السيئة والتي اصبح المجتمعات وخاصة المجتمعات العربية او تلك التي تعاني من التخلف المعرفي تعاني منها معاناة شديدة، فقد ساعدت هذه الوسائط على انتشار ظاهرة المخدرات والعنف المفرط والعودة للجريمة وساهمت أيضا في تفكك العديد من الأسس والقيم المجتمعية وغيرت فكر الشباب فضلاً عن انعدام الرقابة على وسائل الاتصال يتيح الفرصة بنشر ما هو غير أخلاقي وما هو منافي للقيم والتقاليد المتعارف عليها في المجتمع وهذا بدوره ينعكس على سلوكيات الافراد بطريقة مباشرة او غير مباشرة⁽³¹⁾

3. البيئة الترويجية واوقات الفراغ: إن وقت الفراغ حين لا يحسن استغلاله وتوظيفه واستثماره بالشكل الصحيح يصبح عبئاً على الفرد والمجتمع وأن أكثر الأوقات ضياعاً وتوتراً وخطورة في حياة الإنسان هي التي يشعر فيها بالفراغ دون قدرته على توظيفه او ترشيده بما يؤدي به الى الانحراف واللجوء الى إدمان المخدرات، يمكن عد وقت الفراغ سلاح ذو حدين، فبقدر ما يحسن الإنسان استغلاله تكون نتائجه طيبة وفعالة وتسهم في البناء الاجتماعي وبالتالي النهوض

بواقع المجتمع، ومن جانب آخر قد يكون وقت الفراغ ذو أثر سلبي على الفرد والمجتمع اذ أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية وخاصة التي تتعلق بالإدمان و تعاطي المخدرات لها ارتباط وثيق بسوء استغلال وقت الفراغ⁽³²⁾ ولا يخفى على احد بأن الشباب في المجتمع العراقي يعاني من قلة أماكن الترويح وقضاء أوقات الفراغ وأن عدداً غير قليل من الشباب لا يمارس أنشطة الفراغ الإيجابية كالمطالعة والانتماء الى النوادي الرياضية

أن كثيراً من المشكلات الاجتماعية وخاصة التي تتعلق بالإدمان و تعاطي المخدرات لها ارتباط وثيق بسوء استغلال وقت الفراغ

(32) عبد الله السدجان، وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث ، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994، ص 56

بل يمارسون أنشطة الفراغ السلبية كالتسكع في الشوارع والمقاهي وقاعات المساج وهذا بدوره ما يتيح الفرصة وتهيئة الأجواء المناسبة لتعاطي المخدرات والإدمان عليها وحيث وجود ومخالطة الأصدقاء من مختلف الفئات العمرية قد يكونون من المدمنين على تعاطي المخدرات مما قد يدفعهم الى الانحراف لمثل هكذا جماعات

خطرة⁽³³⁾

(33) سوسن شاكر مجيد الجليبي، الشباب والفراغ وسبل استثماره لتحصينهم من الانحراف، الندوة العلمية حول تحصين الشباب ضد الانحراف، بغداد، 1992، ص 3

ثالثاً: المتغيرات الاقتصادية

على الرغم من انتشار المخدرات بين طبقات المجتمع المختلفة فقيرة كانت ام غنية فأن للظروف الاقتصادية اثر لا يمكن اغفاله في دفع البعض من الناس الى تعاطي المخدرات حيث يجد أولئك المتعاطين او المدمنين في هذه الممارسة فرصة للهروب من الفقر والوضع الاقتصادي المتردي. إن المجتمع العراقي قد عانى وما يزال يعاني من الازمات والحروب التي أدت الى ضيق موارد العيش وتدني المستوى المعيشي وعدم اشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع فالحاجة نتيجة التضخم تعاني منها العامة من الناس على الرغم من الزيادة التصاعدية التي تطراً بين الحين والآخر على مستويات الدخل لان هذه الزيادة يقابلها بسرعة مذهلة ارتفاع كبير في اسعار السوق ولا يخفى على أحد بأن اشباع الحاجات الأساسية للفرد يمثل المحو الأساس والمركزي لسلوكه ومهما كان نوعه فأن أي اضطراب في القاعدة المعاشية يمكن أن يعيق الاشباع لدى الفرد وتكون هناك

(34) د. سهير لطفي واخرون،

انعكاسات على عدم احترام الفرد للقوانين والأعراف الاجتماعية. ومخاطر المخدرات، مجلة العالم الإسلامي العدد 1768، 2002، ص32
وعندما يرتفع مستوى التوقعات من دون مقابقتها بالإشباع الملائم فإن ذلك سيؤدي الى حالة عدم الرضا تتفاقم مع تنامي الفجوة بين التوقعات وامكانيات الاشباع⁽³⁴⁾

وقد تشكل البطالة تربة خصبة لتنامي مشكلة سوء استعمال المخدرات أو الإدمان عليها لا سيما بين الشباب العاطلين عن العمل مما يساعد على تهميش مجتمع الشباب من خلال جعلهم يتقبلون الوقوع في شباك التعاطي

وقد تشكل البطالة تربة خصبة لتنامي مشكلة سوء استعمال المخدرات أو الإدمان عليها لا سيما بين الشباب العاطلين عن العمل مما يساعد على تهميش مجتمع الشباب من خلال جعلهم يتقبلون الوقوع في شباك التعاطي باعتباره ينسي ما هو فيه من العوز والفقر وهذا ما يدفعه في الدخول الى هذا العالم الذي يدفعه لاحقا الى ارتكاب ابشع الجرائم الواقعة على المال بدافع الجشع والطمع وسد

الفاقة والعوز، وكذلك ارتكاب جرائم القتل والاغتصاب والاتجار بالمخدرات بدافع العبث والاستهتار⁽³⁵⁾ هناك أسباب اقتصادية أخرى غير الفقر والبطالة لعبت دوراً بارزاً في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والإدمان عليها:

1. الأرباح الطائلة التي يجنيها تجار المخدرات نتيجة عمليات الملاحقة مما يدفعهم الى رفع الأسعار بشكل كبير تحقيقاً للأرباح الطائلة.

2. المخدرات والمؤثرات العقلية بطبيعتها تتميز بارتفاع ائمانها وغالبا ما يؤثر العرض والطلب على أسعارها مما يجعلها تجارة مربحة لأولئك الذين يحاولون تحقيق الغنى دون مجهود كبير.

3. إن المال الوفير الذي يحصل عليه المتاجرون بالمخدرات غالبا يستخدمونه في تطوير تجارة وصناعة هذه المواد وافساد ذمم القائمين على مكافحة المخدرات من السياسيين والبعض من القضاة وأجهزة الأمن والشرطة ورجال المصارف حيث تتولى عصابات الجريمة زراعة النباتات المخدرة والإنتاج غير المشروع للمخدرات التركيبية والمؤثرات العقلية دون أي خشية من هؤلاء.⁽³⁶⁾

(35) د. حسن الساعاتي، تعاطي الحشيش مشكلة اجتماعية، بحث مقدم الى الحلقة الثالثة لمكافحة الجريمة، القاهرة 1963،

(36) موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم 50 لسنة 2017، بيروت 2018، ص 41

4. أصبحت المخدرات في بعض الدول تشكل عصب الاقتصاد القومي بحيث أصبح هذا الاقتصاد يعيش عليه مجتمع الإنتاج وأصبح أسلوب حياة لدول الإنتاج لقد نشأ اقتصاد المخدرات ابان الحرب الباردة في دول تتسم بضعف السلطة المركزية وباستقلال نسبي للجماعات المحلية (ملوك المخدرات) التي حولت مقاطعاتها الى مزارع للمخدرات من خلالها تمول عصابات المسلحة وتدعم نفوذها وغالبا ما تتحالف هذه الزعامات المحلية مع السلطة المركزية⁽³⁷⁾

(37) المصدر نفسه ص 94

العوامل السياسية والأمنية

1. عدم الاستقرار السياسي: قد لا يجد البعض إن هنالك ربط بين حالة عدم الاستقرار السياسي وبين تصاعد ظاهرة المخدرات في حين إن المتتبع للحالة العراقية يجد إن حالة عدم الاستقرار السياسي قد أثرت بشكل مباشر على عموم حركة المجتمع وادت الى نتائج وخيمة لم تقتصر على اتجاه واحد من الاتجاهات المجتمعية بل تعدى الأمر ذلك الى أن تكون هي ذاتها أي حالة عدم الاستقرار السياسي دافعاً ومحفزاً في المساعدة على ظهور ظواهر كانت والى وقت قريب لا تجد الفسحة الكافية للتوسع والانتشار ومنها ظاهرة تعاطي المخدرات، حيث أن عدم استقرار البلاد سياسياً جعل من الصعوبة بمكان صياغة سياسات أمنية واجتماعية قادرة على كبح جماع مثل هذه الظاهرة التي استغل المروجون لها حالة عدم الاستقرار القائمة من اجل تصعيد ادواتهم في نشر مثل هذه الظاهرة.

2. الفوضى الأمنية: انشغلت والى حد كبير الاجهزة الأمنية بمجموعها بمعالجة ظاهرة الإرهاب وتدابيرها سواء في مرحلة مقاتلة القاعدة أو في المرحلة اللاحقة والأكثر خطورة والمتمثلة بتمدد داعش وبعدها العمل المتواصل للجهات الأمنية من اجل محو آثار ذلك التمدد الذي أدى الى انشغال الجهد الأمني بالكامل في عمليات استمرت لسنوات طويلة ولايزال البعض منها مستمراً حتى الآن، إن هذا الأمر أدى الى خلق ما يمكن أن نطلق عليه فراغاً أمنياً اجتماعياً

كانت محصلته فوضى أمنية مجتمعية حيث ساد السلاح المنفلت وباتت الظواهر التي تضعف من قوة وسطوة الدولة هي السائدة ومنها تصاعد دور العشائر وضعف في تطبيق القانون وعمليات مخطط لها ومبرمجة للهروب الجماعي من السجون والمواقف لأولئك المتهمين بقضايا المخدرات وغيرها.

المبحث الثالث

الوسائل والأدوات القانونية لمعالجة الظاهرة

تشكل العناصر الثلاثة الفاعلة الأهم في وضع الأسس التربوية والأخلاقية والممثلة بالقانون والتعليم والوازع الديني أهمية كبيرة في تحديد مسارات الظواهر التي غالباً ما تطرا على المجتمعات

وبما أن ظاهرة المخدرات وانتشارها والإدمان عليها وتعاطيها والاتجار بها تشكل واحدة من أكثر تلك الظواهر خطورة لذلك نجد إن هذه العناصر المتمثلة بالقوانين وأدواتها الرادعة والتعليم ومديات التأثير التي يمكن أن يحققها و الوازع الديني وماله من أهمية يمكنها جمعياً وبالتظافر مع باقي مكونات السياسة الاجتماعية أن تقف بوجه هذه الظاهرة وتحد منها اذا ما جرى توظيفها بالشكل المطلوب .

الجانب القانوني

ولما كان التشريع من اهم آليات الحد من انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية محلياً ودولياً فقد بدأت الدول وقبل بداية عصر التنظيم الدولي بإنشاء عصبة الأمم عام 1919 بالأنشطة والمؤتمرات والمعاهدات الدولية التي من شأنها الحد من انتشار المخدرات بعد أن ادركت هذه الدول عجزها لوحدها عن مواجهة ظاهرة انتشار المخدرات والمؤثرات العقلية مهما كانت إمكانياتها بحيث أعلنت هذه الدول حرباً على الاتصال غير المشروع بهذه المواد.⁽³⁸⁾

فيما يخص التطور القانوني التشريعي لجرائم المخدرات في العراق فكان أول تشريع عالج جرائم المخدرات هو التشريع رقم 12 لسنة

تشكل العناصر الثلاثة الفاعلة الأهم في وضع الأسس التربوية والأخلاقية والممثلة بالقانون والتعليم والوازع الديني أهمية كبيرة في تحديد مسارات الظواهر التي غالباً ما تطرا على المجتمعات

(38) نفس المصدر أعلاه ، ص73

1933 وذلك حين ظهرت أخطار المخدرات وأصبحت تشكل عائقاً لتقدم المجتمع وتطوره ولكن اقتضت أحكامه على حظر زراعة نبات

القنب الحشيشة. وفي العام 1938 صدر القانون رقم 44 وهذا القانون وسع دائرة تجريم المواد المخدرة وحصر هذا القانون صنع واستيراد وتصدير المواد المخدرة بالحكومة العراقية وللأغراض الطبية والعلمية. ثم حدد بعد ذلك قانون المخدرات رقم 68 لسنة 1965 وبين هذا القانون جميع المواد

التي تعتبر من قبيل المخدرات وعالج مسألة كيفية التصرف بالمواد المخدرة من قبل المجازين بالمتاجرة فيها وخول هذا القانون وزير الصحة اصدار البيانات اللازمة لغرض تسهيل تنفيذ هذا القانون، وقد اجري التعديل عليه بإصدار قانون رقم 4 لسنة 1967 وبموجب هذا القانون شددت عقوبة الإتجار بالمخدرات وزراعتها وتسليمها للغير وعد صفة الجاني ضرفاً مشدداً اذا كان من موظفي الجمارك أو من الموظفين المنوطة بهم مهام مكافحة المخدرات⁽³⁹⁾

ولقصور القوانين المشار إليها في معالجة الأوجه المختلفة لجرائم المخدرات ولإيمان المشروع العراقي بمدى خطورة المخدرات واضرارها على الفرد والمجتمع والتنمية القومية أحدث المشروع العراقي تعديلاً لقانون المخدرات رقم 68 لسنة 1965 بموجب القانون رقم 196 لسنة 1968 وبموجب هذا التعديل تم توسيع قاعدة التجريم

لذا فان هذا القانون يُعد طفرة ونقطة تحول هامة في تشريع المخدرات⁽⁴⁰⁾ وفي عام 1970 صدر قانون رقم 11 لسنة 1970 والذي بموجبه شدد المشروع العقوبة فأجاز الحكم بالإعدام بعد أن كانت العقوبة في التعديل السابق في الأشغال الشاقة المؤبدة، وشدد المشور العقوبة ايضاً بالإعدام في حالة العودة⁽⁴¹⁾

وفي العام نفسه صدر القانون المرقم 160 لسنة 1970 وقد جاء هذا التعديل لتشديد عقوبات جرائم المخدرات إذا كان مرتكبها هم من

فيما يخص التطور القانوني التشريعي لجرائم المخدرات في العراق فكان أول تشريع عالج جرائم المخدرات هو التشريع رقم 12 لسنة 1933

(39) عماد فتاح إسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2016، ص28

(40) موفق حماد عبد، مصدر سبق ذكره، ص105

(41) صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة مطبوعة الاديب، ط بغداد، 1984، ص86

عام 1970 صدر قانون رقم 11 لسنة 1970 والذي بموجبه شدد المشروع العقوبة فأجاز الحكم بالإعدام بعد أن كانت العقوبة في التعديل السابق في الأشغال الشاقة المؤبدة

افراد القوات المسلحة أو لمصلحتها، فاعتبر المشروع بمقتضى هذا التعديل أن صفة العسكري أو الذي يعمل مع القوات المسلحة ضرفاً مشدداً يعاقب عليه بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة⁽⁴²⁾

(42) عماد فتاح إسماعيل، مصدر سبق ذكره ص 28

وفي علم 2002 صدر القانون المرقم 38 لسنة 2002 والغرض من هذا التعديل هو التشديد حيث عدل صدر المادة الرابعة عشر/ أولاً من قانون المخدرات العراقي السابق وحل محلها النص الآتي (يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد وبمصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة)⁽⁴³⁾ وبعد عام 2003 صدر قانون المخدرات والمؤثرات العقلية رقم (50) لسنة 2017 حيث أراد المشروع العراقي من هذا القانون أن يواكب آخر الاتجاهات الحديثة التي اقترتها التشريعات الدولية في ميدان محاربة المخدرات والمؤثرات العقلية⁽⁴⁴⁾

(43) قانون رقم 38 لسنة 2002 ، الوقائع العراقية ، العدد 3948 ، 2002/9/16

(44) نشر هذا القانون في الوقائع العراقية بالعدد 4446 في 2017/5/8 على ان ينفذ بعد مضي 90 يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية حسب منطوق المادة 51 من القانون

ومما تقدم يتبين لنا أن هنالك مجموعة من القوانين تنص على معاقبة مجرمي تعاطي المخدرات التي تؤثر على بنية العقل وهنا لا بد من معرفة الدافع أو المسبب وراء اللجوء الى هذا المسلك الذي أدى بانتشار ظاهرة المخدرات بطريقة غير مسبوقه وتزايدها بشكل واضح وملحوظ من حيث التعاطي والإدمان والمتاجرة بها، أن ما حصل في المجتمع العراقي بعد سقوط النظام السابق أدى لأحداث من مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وايضاً السياسة اسهمت بشكل أو بآخر في أن تتصاعد هذه الظاهرة التي باتت تهدد السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي مما يتطلب أن تكون هنالك حزمة من السياسات الاجتماعية للحد من هذه الظاهرة.

2. التعليم

تولي الدراسات العربية المعنية بموضع تعاطي المخدرات والدوافع المؤدية اليه اهتماماً كبيراً بالعامل التعليمي وظروف المؤسسات التعليمية خاصة بعد أن أصبحت هذه المؤسسات منظومات اجتماع تتفاعل فيها عوامل مجتمعية عديدة وتؤثر عملية التكوين الاجتماعي والنفسي للأبناء، اذ يمضي الطفل فيها جزءاً كبيراً من حياته ويعرف من خلالها انماطاً متعددة من التفكير وطرق السلوك واشكالها وكيفية

التأثير في الآخرين والتأثير بهم اوليات الانضمام الى الجماعات والشلل وكيفية التوافق مع الأصدقاء ومنافستهم وآليات الصراع والتناقض ووسائل التهديد الاجتماعي والثواب والعقاب، وغير ذلك من الأمور الذي تجعل من المؤسسة التعليمية واحدة من العوامل التي يمكن أن تؤدي الى ارتفاع نسب التعاطي او الوقاية منه⁽⁴⁵⁾

(45) المصدر نفسه ، ص 160

يُعد التعليم وسيلة هامة للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع ويقلل من نسبة العودة الى ارتكاب الجرائم، ذلك لأن التعليم يفرز في نفوس الأفراد القيم الخلقية، فضلاً عن المعارف والمعلومات التي تجعلهم حريصين على انتقاء السلوك السوي ومقدرين لعواقب افعالهم مما يحول دون اقدامهم على السلوك الاجرامي، كما إن التعليم يوفر للمتعلم فرص عمل مناسبة تقضي على وقت فراغه، ولتأكيد دور التعليم في التقليل من حجم الجرائم التي تحدث في المجتمع يرى الروائي الشهير (فكتور هيجو) (أن فتح مدرسة يعني اغلاقاً لسجن) وهذا يعني انه من انجح الوسائل في مكافحة الظاهرة الاجرامية وانه عامل مضاد للأجرام.

3. الوازع الديني

أن للجانب الديني الأثر الفاعل في تدعيم الأمن الاجتماعي داخل المجتمع ومحاربة الظواهر المنحرفة التي قد تطرأ على نفوس الناس وعلاجها من اجل الوقاية منها، ودو الدين يفوق دور أي مؤسسة تربوية وقانونية لكونه يخاطب الضمير الإنساني الذي هو مركز الثقل في توازن الطباع البشرية وتربيتها على حب الخير والحق والجمال في حين تعجز الابداعات الإنسانية بعلمها وانظمتها وفلسفتها أن تنفذ الى الضمير الإنساني ويقتصر دورها فقط في التحكم بالحياة الظاهرة للإنسان فتحدد له الطريق وتراقبه وتردعه بالعقوبات الشديدة المدونة في القوانين الوضعية اذا حاد عنها⁽⁴⁶⁾

يُعد التعليم وسيلة هامة للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع ويقلل من نسبة العودة الى ارتكاب الجرائم، ذلك لأن التعليم يفرز في نفوس الأفراد القيم الخلقية

(46) متاع خليل القطان، إثر الايمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة السدار، العدد الرابع، مطابع الهلال، الرياض، السعودية، 1980، ص 16

خلال حثهم على الالتزام بالتعاليم الدينية التي تدعو الى فعل الخير والابتعاد عن الشر فغيب هذا الدور يؤدي الى ارتفاع نسبة الاجرام بين أوساط الناس فعلى الرغم من إن الدين يعمل على التقليل من نسبة الاجرام في المجتمع وهذا لا يأتي الا بالفهم الصحيح لأحكامه ومبادئه وكبح شهوات النفس وغرائزها الفطرية⁽⁴⁷⁾ ، حيث بينت دراسات عديدة على وجود علاقة بين ضعف الوازع الديني والسلوك الاجرامي فقد أظهرت الكثير من تلك الدراسات الميدانية التي أجريت على نزلاء في سجون مختلفة من ان النسبة الأكبر من نزلاء تلك السجون هم ممن لا يعيروا أي اهتمام للوازع الديني بل أن نسبة غير الملتزمين دينياً شكلت قرابة اكثر من (97%) ممن اقترفوا جرائم وهم في حالات سكر أو من المدمنين على تعاطي المخدرات⁽⁴⁸⁾

المبحث الرابع

الأثار الناجمة عن انتشار الظاهرة من خلال دراسات الحالات اجتماعياً

اعتمدت هذه الدراسة منهجية ميدانية اجتماعية ذات بعد اثربولوجي حيث جرى الابتعاد عن التنظير في دراسة الحالات واقتضت الضرورة العلمية أن تتعايش الباحثة ميدانياً مع الحالات التي سيتم استعراضها من خلال زيارات متكررة لمركز تأهيل المدمنين في بغداد، لذلك لا بد من تحديد منهجية وأدوات يستطيع من خلالها الباحث أو الباحثة من تحليل ما ادلى به المبحوث من معلومات، وبالجانب المقابل لا بد كذلك من معرفة المنهج والأدوات التي اعتمدها الباحث وتمكن من خلالها الوصول الى البيانات التي يفترض علمياً أن تتسم بمصداقيتها وواقعيتها.

أولاً: منهج دراسة الحالة

- تعد دراسة الحالة منهج أو طريقة لدراسة الظواهر الاجتماعية وذلك من خلال التحليل العميق لكل حالة فردية وقد تكون هذه الحالة التي يجري تحليلها شخصاً او مجموعة اشخاص او قد تكون في حالات معينة او حقبة تاريخية، او مجتمعاً محلياً او

(47) نجيب علي جميل، علم الاجرام وعلم العقاب، اليمن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2006، ص 49

(48) سعيد بن حميد الحرمللي، دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة ادمان المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2007، ص 102

أي شكل من اشكال الحياة الاجتماعية وهنالك عدة تعريفات لمنهج دراسة الحالة لكن أن أهم ما يميز هذا المنهج عن سواه من المناهج كونه يتميز بالشمولية والاتساع خلاف باقي المناهج، ورغم إن هنالك دراسات منهجية تؤكد على إن هذا المنهج قد يتخذ من الفرد أساساً في منهجيته التحليلية كما هو الحال عند العالم الاجتماعي (افري ماندال شرمان في كتابه الموسوم Pbrlens of behavior) الذي اعتبر أن تاريخ الحالة يشمل أساساً قصة الحياة التطورية لفرد من افراد المجتمع والتي تتضمن نموه الجسماني والعقلي والجسدي والادراكي والذهني والانفعالي والسلوكي.⁽⁴⁹⁾

(49) د إبراهيم ابراش ، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ط1، 2009 ، ص162

- من المعروف علمياً أن منهج دراسة الحالة يستخدم وعلى نطاق واسع في البحوث الاجتماعية الانثروبولوجية ويهدف الى إعطاء صورة كلية شاملة لدراسة ظاهرة معينة في مجتمع متعدد، ولذلك نجده يتجه الى جمع البيانات العلمية الموثوقة والموثقة لأية حالة من حالات الدراسة سواء كان فرداً أو أسرة أو قومية أو طائفة او نظام اجتماعي، لذلك غالباً ما يتطلب الأمر من الباحثين في حقول الأنثروبولوجي والذين يعتمدون منهج دراسة الحالة عند قيامهم بالدراسات الحقلية والميدانية أن يحددوا وبدقة متناهية الاماكن والازمنة بلا أي استثناء كونها تشكل الأساس في إظهار الحقائق من خلال تحديد وتحليل الاحداث والوقائع الاجتماعية التي يتم دراستها.⁽⁵⁰⁾

(50) محمد حسن الغامري، المناهج الانثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر ، ط1 ، 1998 ، ص 87

- يهتم أي منهج بدراسة عينة صغيرة جداً من افراد مجتمع البحث لذلك قد يجد الباحث صعوبة في استخدام مناهج أخرى تتطلب اعداد أكبر وعينات أوسع ومن هذه المناهج المنهج التاريخي والمنهج الاجتماعي او الاحصائي او المقارن، اذ يهتم منهج دراسة الحالة الذي نحن بصدده بملاحظة سلوك أو نشاط المبحوث وسيرة حياته الشخصية وطريقة تنشئته أسرياً واجتماعياً ونفسياً واخلاقياً وفي الغالب فأن هذا المنهج يدرس

كذلك تاريخ تطور الحالة التي من خلالها يتمكن الباحث من التوصل الى تحليل علمي دقيق من خلال تتبع مسار حياة المبحوث الشخصية وعلاقاته الاجتماعية في كل مرحلة من مراحل حياته وطبيعة العلاقة القائمة بينه وبين أسرته وأصدقائه في مختلف المجالات سواء في العمل او الدراسة او في قضاء أوقات الفراغ فضلاً عن تحديد هواياته وأنماط تربيته وكذلك مقدار الدعم الاجتماعي الذي حصل عليه من خلال التشجيع والمكافآت او العقوبات التي نالها نتيجة سوء سلوكه او تصرف مرفوض سواء من أسرته او محيطه الاجتماعي، وغالبا ما يجري اعتماد هذا المنهج لدراسات الحالات الفردية وليست الحالات الشائعة التي تحولت الى عرف سائد كذلك فانه لا يعتمد في الغالب على اعداد كبيرة من المبحوثين⁽⁵¹⁾.

ثانياً. الملاحظة

- كما هو الحال في العلوم الأخرى فان العلوم الاجتماعية تعتمد في حصولها على المعلومات بالدرجة الأساس على الملاحظة بوصفها أحد الأدوات المهمة التي يعتمدها الباحث في جمع البيانات والمعلومات وتبرز أهمية الملاحظة في البحوث والدراسات النفسية الانثروبولوجية وكذلك في دراسة المعاضل والمشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة المختلفة كما تستعمل في البحوث التجريبية والوظيفية والوصفية والاستكشافية، وغالباً ما تعتمد الملاحظة كونها تسهل كثيراً في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها من خلال الاستبيانات او المقابلات، أن نجاح او فشل الملاحظة في تحقيق ما يصبو اليه الباحث يعتمد بالدرجة الأساس على تراكم الخبرة وقائية الباحث في المطاولة والصبر لمدة قد لا تكون قصيرة لتسجيل كل الملاحظات او المعلومات التي يجدها الباحث ضرورية.⁽⁵²⁾

(51) عبدالرحمن البدرى ، مناهج البحث العلمي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1963 ، ص 32

(52) ناهدة عبد زيد الدليمي ، أسس وقاعد البحث العلمي ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2016 ، ص 128

ثالثاً. المقابلة

- تُعد المقابلة من الوسائل المهمة في جمع البيانات حيث عن طريقها وبواسطة ما ورد فيها من معلومات يستطيع الباحث من جمع البيانات والمعلومات التي يتطلبها البحث او الدراسة كذلك فأنها تساعد الباحث على تحديد الأسئلة التي يمكن أن تشكل الأساس عند الإجابة عليها من قبل المبحوث لبناء التصورات الصحيحة والتي ستستند اليها الدراسة الميدانية⁽⁵³⁾.

- المقابلة هي عبارة عن لقاء مباشر او متلفز او بواسطة أحد وسائط التواصل الاجتماعي بين شخصين او أكثر (الباحث والمبحوث) في نفس الزمان والمكان (في حالات استوجبتها الضرورة التي اقتضت التباعد الاجتماعي، جرى التعويض عن اشتراط التواجد في نفس المكان باستخدام تقنيات التواصل الاجتماعي) شريطة أن يكون هذا اللقاء مفعماً بالمرونة والحماس والتفاعل المتبادل بين القائمين بالمقابلة ويفترض اجتماعياً أن يكون للقاء حضور معترف به، وبالتأكيد فان طرح الأسئلة من الباحث والإجابة عليها من المبحوث حول الظاهرة او المشكلة هو الجزء الأهم والأكثر حيوية، وقد يعتمد الباحث او بطلب من المبحوث أن تجري المقابلة بصيغة حوار مباشر دون طرح أسئلة محددة وغالباً ما يصاحب هذا اللقاء بين الطرفين (الباحث والمبحوث) عملية التخاطب اللغوي (كالحوار اللفظي) وعملية التخاطب الجسدي (تعايير الوجه، حركة الجسد، الإشارات والايماءات المقصودة وغير المقصودة وغيرها)، ويتضح مما سبق أن المقابلة تبنى على ثلاثة عناصر اساسية ومميزة وهي القائم بالمقابلة interview والمبحوث interviewr وموقف المقابلة situation⁽⁵⁴⁾.

هنا نحاول استعراض بعضاً من الحالات التي تم معاشتها ميدانياً:
الحالة الأولى (م)

ذكر يبلغ من العمر (34) سنة واب لطفلين يسكن مدينة الصدر التحصيل الدراسي مرحلة المتوسطة يجيد القراءة والكتابة فقط،

(53) شارلوت سيمور ، موسوعة علم الانسان ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط2، 2009 ، ص 553

(54) مصطفى عمر واخرون، قضايا العلوم الإنسانية الإشكالية والمنهج، سلسلة الفلسفة والعلم، الإسكندرية، مصر، ط1، 1996، ص 124

متزوج، اما الحالة الاقتصادية لدى المبحوث فقد بين انه يعمل اعمال حره يستطيع من خلالها كسب قوته اليومي ويؤمن سبل عيش حياته بكل بساطة وامان. كانت علامات التعاطي على وجه المبحوث بارزة غير مخفيه ابتداء من البنية الجسدية لديه لتقعر العين وثقل اللسان اثناء الكلام وعدم توازن الجسم بالحركة والسير ومنها الميلان يميناً ويساراً مع حركات غير موازنة تدل على التوتر والقلق وعدم الثبات لربما كانت تلك الهيئة الخارجية لدى جميع المبحوثين من المتعاطين للمخدرات من خلال ما لاحظته اثناء تواجدي مع معهم وهم يمرون امامي لاحظت بان العلامات التي ذكرت للهيئة الخارجية لبناهم الجسدية هي متشابهة لدى الجميع.

بعد سلسلة من التساؤلات التي طرحت على المبحوث تمكن من الحديث بانه بدأ يتعاطى المواد منذ عام 2015 عند استعماله (ترامال و سومدريل) وهي مركبات مخدرة ممنوعة قانونياً دون استشارة طبيب، مرت الأيام وانا استخدم بشكل مفرد تلك الكبسولات التي لا يسمح بالحصول عليها الا بوصفة طبيب الا اني كنت احصل عليها و بسهولة من أحد عيادات التضميد التي كانت تعود لامرأة اما العيادة فهي غير مرخصة طبياً الا انها توجد داخل منطقة سكنية تعج بالاكثاظ السكاني و لعدم الرقابة عليها كنت اشترى الشرط الواحد اضعاف سعره المرخص بيبعه بوصفه طبية، الا أن تلك المرأة وحين علمت اني اتعاطى هذه المواد و لم أتمكن من الحصول عليها بسهولة فهي الأخرى استغلت وضعي وبذات برفع السعر لكي تحقق اقصى ما يمكن من أرباح، مرت سنة كاملة وانا اتعاطى هذه الكبسولات لحين عرفت زوجتي ذات يوم عند ذهابي الى عملي مبكراً و قيامها بالتنظيف اركان البيت رأت الكمية الكبيرة من هذه المواد و عند عودتي اخبرتني بانها عرفت كل شيء و خيرتني بين أن تتركني او أن امتنع نهائياً عن تلك المواد وساعدتني كثيراً في العلاج للتخلص من الإدمان مرت الأيام والأشهر وانا بخير وممتنع عن أي (مخدر) ذات يوم تدهورت حالتني الصحية و كنت في زيارة مع

زوجتي لبيت اهلي الا أن الالام بدأت بالاشتداد في ساقلي، خرجت الى الشارع و اذا بي اصادف أحد الأصدقاء ونظر لي و انا اتوجع من شدة الألم فقال لي تعال معي الى البيت لأعطيك علاجاً ينسيك كل همومك و وجعك ايضاً واذا بها الساعة المحطمة لحياتي و اسرتي عند استنشاقني لذلك الدخان المدمر لحيياة كل شاب تناوله هنا بدأت صورة الدخان المعطب من مادة (الكريستال) تستنشق صاعدة بأنفاسي الى دماغي حتى اذهبتني لعالم اخر لا اشعر فيه الا بالسعادة و المتعة و ذهب الألم الذي يرافق جسدي باستمرار وهكذا بدأت بالتردد على الصديق الذي اعطاني الجرعة الأولى لأطلب منه مره أخرى وهكذا بدأت بالإدمان صرت لا اقدر أن اكمل يومي دون أن اخذ تلك الانفاس التي خسرتني عائلتي وأسرتي و عملي و احترامي.

التحليل:

تبين من ما تحدث فيه المبحوث أن للصديق الدور الفاعل والأساس في تهيئة الأجواء للانحراف والتعاطي من خلال تناول هذه المواد السامة والمخدرة وايضاً لانعدام الرقابة الطبية والصحية في بيع الادوية من أناس لا علاقة لهم بالطب والصيدلة وفي مناطق ينخفض فيها الى الوعي الصحي الى ادنى مستوياته، هذه التي يسمونها عيادات تمرض من المفترض أن تدار من قبل نساء ورجال ممن يملكون شهادات التمريض وليس من هم يمتهنون أي مهنة ومن يقوم بفتح دكاكين ظاهرها افادة الناس وداخلها المتاجرة بمواد قاتلة ومدمرة للبشر الذي يتعاطها سوى بمعرفة مسبقة بأضرارها او بدون معرفة، فضلاً عن ذلك فان سهولة الحصول على المواد المخدرة لقاء مبالغ مالية قد ساعد والى حد كبير في انتشارها حيث نجد ومن هذه الحالة إن المناطق الشعبية والمكتظة بالسكان تعاني كثيراً من تفشي ظاهرة الادوية التي تباع خارج الصيدليات مما يسهل والى حد كبير من إمكانية حصول المدمنين والمتعاطين على المخدرات في تلك المناطق .

**أن للصديق الدور الفاعل
والأساس في تهيئة الأجواء
للانحراف والتعاطي من خلال
تناول هذه المواد السامة
والمخدرة وايضاً لانعدام الرقابة
الطبية والصحية في بيع الادوية**

الحالة الثانية (ل)

يبلغ من العمر ٢٢ سنة من عائلة تتكون من ثلاثة اخوان واخت واحدة تسلسله بين أفراد الأسرة الأبن الأصغر للعائلة يعيشون في إحدى المناطق العشوائية التي انتشرت بعد التغيير في عام 2003 غير متعلم لا يقرأ ولا يكتب الحالة الزوجية غير متزوج يعمل كاسب يقود دراجة بثلاث عجلات يطلق عليها تسمية (ستوتة) تساعده بالعمل لتحميل المواد القديمة التي ترمي في المزابل في بعض المناطق فهو يجمعها وثم يبيعها وهذه المهنة تعرف بمهنة (العتاك) يذكر المبحوث انه يسترزق بها من المال ما يكفيه لسد احتياجاتهم هو و اسرته ذاكراً انه بعد العودة من العمل الذي اذهب اليه منذ الساعة الرابعة او الخامسة فجراً حتى العودة مساءً اخذ جزء من الراحة بتناول الأكل ثم النوم واذهب ليلاً للتسكع مع رفاقي بالذهاب الى أحد الكوفيات التي افتتحت حديثاً واصبحت وكرراً للجرائم بكل أنواعها، يعاود المبحوث الحديث قائلاً بداية كنت اذهب بمفردني اتناول (الاركيلة) وبعدها اعود الى البيت حتى انام وانهض مبكراً يومياً، وفي أحد الأيام تعرفت على مجموعة من الاصدقاء وصرنا نذهب سوياً وكان من بين هؤلاء رجل يكبرني في العمر ذو وقار ممتلئ بالشيب يشتهي لي من الم العوز والحياة وصعوبتها بدأت اتعاطف معه حتى صرت اذهب الى بيته حاملاً معي بعض المسواك مره ومره ملابس كونه لديه بنتين وزوجته منفصلة عنه في كل مره اذهب اليه يقوم بضيافتي الى أن جاء اليوم الذي ضيفني فيه وزودني بجرعة مواد مخدرة التي سيطرت على كل اعضاء جسمي وصرت لا استطيع التحمل ليوم من دونها في المرة الأولى والثانية ضيفني وبعدها قال لي لا بد من وضع مبلغ من المال حتى تتمكن من الحصول على تلك المواد بدأت يوماً بعد يوم اصرف ما جمعته من مال ايام عملي السابقة حتى صرت لا ارغب بالذهاب لعملي ومرت ايام دون أن اذهب لعملي اقضي كل وقتي في بيت (فلان) لحين ما اخبرني هل تود العمل معي قلت نعم دون أي تفكير ودون أن اعرف ما العمل كوني أصبحت لا استطيع

مفارقة هذا الشخص وتواجد في بيته لأيام دون الذهاب لأسرتي كوني كنت ميال لعدم مفارقة المتناول الذي اتناوله ومرة أخرى ميال بالتواجد القريب من إحدى بناته التي رغبت انا بالارتباط بها، هو استغل تواجدي في بيته حتى طرح علي موضوع العمل معه ببيع هذه المواد و بالفعل وافقت دون تردد أو تفكير بأسرتي وأصبحت شبه ما يكون بمندوب توصيل لتلك المواد، اما الغريب في هذه الحالة ومن ما طرح عليه من تساؤل كيف تحمي نفسك من الرقابة الأمنية لربما أحد المشترين ينصب لك كمين رد قاتلاً كان بيننا لغة خاصة لمعرفة ما اذا كان هو المشتري ام غيره و بعد الحديث المطول من قبل الباحث عرفنا البعض من الالغاز لتلك اللغة التي يتحدثون بها لطلب الشخص المبيع و ايضاً هنالك كلمات تخص النوع و الكمية المراد طلبها الا أن أكثر ما شد انتباهي في هذه الحالة لطافة المبحوث وعلامات و دلالات الفقر في شخصيته كان يذكر في حديثه انه نادم على ما هو عليه يقول بعد كل ما حصل لي أتذكر عندما كنت اتناول احدى المواد واشعر بحركة في رأسي تدل على الاستمتاع مع ذكر اهزوجة(الع ببيها يا بو سميرة) فهو يعيش حالتين حالة ما بين الندم على ما يفعله و حالة أخرى عند استرخائه رغم بساطة معرفته الا انه يعي جيداً للخطأ الذي يفعله بشكل متكرر دون التفكير بالامتناع عنه.

التحليل:

اتضح من لغة المبحوث التي ابيحت كل شيء فعله دون إخفاء او خوف من فعلاً قام به أصبح لديه تمرد بفعل كل شيء و سببها عدم رقابة الأسرة و دورها في تنشئة كل الأولاد ومراقبتهم ومتابعتهم لأولادهم حيث ذكر بانه يغيب لأيام عن البيت، دون أن يفتقده أحد من أسرته اليه عدا تأمين الاتصال لمرة واحدة او احياناً لم يتصل بي أحد و يسأله اين هو الآن، وبذلك أتاحت له الفرصة لأن يجد نفسه حراً دونما أي رقيب، فضلاً عن ذلك فأن دخول الفتاة في حياة المبحوث ولدت نوع من الجذب العاطفي الذي وجده مبرراً للتواجد الدائم في دار المتاجر بالمخدرات خشية أن يفقد هذه الفتاة أن هو

امتنع عن العمل مع والدها، مرة أخرى نجد أن سهولة الحصول على المواد المخدرة وانعدام الرقابة قد ساعد والى حد كبير في تفشيها وانتشارها والا كيف يمكن أن نفسر إمكانية حصول الوسيط (الرجل الكبير) على مثل هذه الكميات وبهذه السهولة.

الحالة الثالثة (ع)

يبلغ من العمر ٢٥ عاماً ترعرع وسط أسرة ثقافية عارفة لعادات وتقاليد المجتمع وهو الولد الوحيد لهم مع بنت، الأم موظفة وكذلك الأب، العائلة ذات مركز اجتماعي معروف، اما الحالة الاجتماعية فجيده جداً حيث يسكنون في بيت ملك في أحد المناطق الراقية من العاصمة بغداد الحالة الزوجية، اعزب، ويملك المدمن قاعة لياقة بدنية (جم) هو من يديرها لديه شهادات مشاركة من دول عربية وكذلك مداليات تقديرية في مجال اللياقة البدنية، من أكثر ما شد انتباهي في هذه الحالة هو عندما انتهت من إحدى الحالات التي قمت بمقابلتها وبعد وقت طويل من الانتظار، واذا بصوت من خلفي ينادي هل بالإمكان مساعدتي بقيامك بمقابلة معي ما حصل معي، هذا الأمر اشعرتني بنوع من الغبطة في تقبل الآخرين للباحثين، كوني وانا اعمل مقابلة مع من قبله كنت الاحظ تواجهه بالذهاب والرجوع وهو يحمل في يده بعض الأوراق الا انه كان يرتدي الزي الرسمي للعمل (الكاجول) هو ذو ملامح جميلة والاناقة بادية على محياه وعطره المميز ينتشر في مكان تواجدنا، كنت أتوقع من خلال مظهره انه أحد افراد الطاقم الطبي، رغم كل حصل بدأت الحديث معه بعبارة مباشرة وهي ما لذي اوصلك لهذا الطريق، ملامحه وهو يجيب تثبت العكس كون اغلب لا بل أكثر المتعاطين لربما فان مظاهرهم الخارجية واضحة تبين بانهم متعاطين ومدمنين ابتداء من البنية الجسدية انتهاء بالمظهر الخارجي واهماله، أجاب المبحوث على تساؤلي حول ما اوصله لحالة الإدمان قائلاً بأنه كان يخصص يوم الثلاثاء من كل أسبوع للاستراحة من العمل المستمر هو يوم لعدم الارتباط بأي عمل اخر بل هو فقط مخصص للراحة و المتعة كنت في

كل يوم ثلاثاء انهض باكراً و ابدأ بممارسة الطقوس المخصصة ابتداء من التمرينات الرياضية البيئية واحضار وجباتي الأساسية ثم الذهاب الى الجامعة و بعد العودة اتهاياً مساءً بقيادة سيارتي للسير في شوارع بغداد كان لي صديق من أيام المتوسطة درسنا سوياً وانا المقرب اليه وكان شعوري تجاهه بأنه اخي الذي لم تلده امي نأكل ونلبس من بعض واستضيفه في مشتملي المعزول عن اسرتي و كأنه احد افراد اسرتي بدأنا نخرج سوياً لغرض التسلية والمتعة لحين ما اوصلني ورغبني بالذهاب الى (الكافيهات) المختلطة لغرض المتعة بداية لم ارغب بالدخول هكذا أماكن الا انه بإصراره المستمر رغبني بالذهاب في كل يوم استراحة لي استمر الوضع هكذا لمدة 3 أشهر ومنها تحولت الى رغبة شديدة في داخلي لتجربة المشروبات الكحولية و جربت ذات يوم تناولها الا أن استمررت بتعاطي المشروبات الكحولية الى إن الاستمرار الحالة بالتطور وبدأت بأخذ المشروبات الكحولية الى مشتملي دون معرفة أسرتي بما افعله كونهم متيقنين بعدم ارتكابي للخطأ و اني لست بحاجة الى المال لكونهم موفرين لي كل شيء اريده، بدأنا نسهر انا وصديقي ومقبلاتنا المكونة من المشروبات الكحولية لحين ما جاء اليوم الأسود وهو يحمل في جيبه نوع آخر من المخدرات وهي اقوى انواعها وقال لي لا بد من أن تتناول البديل عن المشروبات الكحولية لتشعر بالمتعة أكثر وأكثر فخذ تلك الحبيبات وبالفعل تناولتها وذهبت بي لعالم آخر ومتعة مفرطة رغم اذيتها اللاشعورية ومنها صرت لا ارغب بتناول المشروبات الكحولية بقدر رغبتني بتناول المخدرات انتقلت بعدها لتناول الحشيشة رغم اسعارها المرتفعة الا انني اتمكن مادياً من الحصول عليها بوفرة المال لدي ومنها استقرت على إدمان(الكريستال) الذي تشعب به جسدي بسبب كثره الكميات التي اتناولها كان تصل الي باليوم الى ٢غم ونصف استمر بتعاطيها منذ الليل حتى طلوع النهار وهكذا الى أن وصلت الى حالة الإدمان الكلي مما دفعني الى البحث عن طريق للخلاص مما انا فيه .

التحليل:

لقد تبين من خلال ما تحدث به المبحوث و بدليل ملاحظته اثناء تواجده في مصحة العلاج بانه من العوائل المترفة مادياً الا أن توفر المال وعدم الوعي لاستخدامه و قلة المستوى الثقافي والمعرفي رغم انه طالب جامعي الا انه للأسف لا يمتلك معرفة مسبقة أو ثقافة اجتماعية تجعله يمتنع عن قبول كل ما يعرض عليه و هذا ما لوحظ من خلال الحديث المعمق معه، فضلاً عن ذلك فأن المادة المتوفرة ونقصد هنا المال دون الرقابة في اسرافها ادت به الى الطريق الموحش المدمر، الإمكانيات المادية التي يمتلكها المبحوث والسهولة الكبيرة في الحصول على المخدرات دون أي عناء قد كانت هي الأخرى واحدة من اهم المسببات التي أدت الى تعاطي وإدمان الكثير من الشباب لهذه المواد المدمرة.

الحالة الرابعة (م)

يبلغ من العمر 46 سنة من عائلة مركبة متزوج وأب لثلاثة أولاد وبنت في بيت ورثة يعود للأب المتوفي، ويسكن في أحد مناطق العاصمة التي تتميز بالرقمي وهي منطقة المنصور التي نادراً ما يستطيع متوسط الدخل السكن فيها، الا انه لا يمتلك هو و افراد عائلته سوى غرفة واحدة في المنزل، تحصيله الدراسي الشهادة الإعدادية المهنية و في التخصص الصناعي، لا يمتلك المبحوث وظيفه أو مهنة يمارسها او أي مردود اقتصادي ثابت او متغير بل أن انه يعتاش هو وعائلته على مساعدات اشقائه في المنزل الميسورين مادياً، بدأت حكايته مع التعاطي والإدمان حينما بدا يتتابه شعور بأن يشكل ثقل مادي على اشقائه لاسيما وانه مع زوجته واطفاله الأربعة بحاجة الى الكثير من المصاريف المادية، حاول البحث عن عمل الا انه لم يستطع الصمود في أي عمل جسدي يمارسه بسبب بنيته الجسدية المتهالكة والعوق الجسدي الدائم في أحد ساقيه والذي يجعله غير قادر على أداء الكثير من الاعمال بدا بالتسكع في شوارع المنصور من شارع الى آخر كي يتجاوز حالة الفراغ التي يعيشها يومياً، يتحدث

المبحوث عن نفسه فيقول: في ليلة من الليالي قررت الذهاب لزيارة اختي التي تسكن في محافظة العمارة وعلى وجهة التحديد في أحد المناطق الريفية المحيطة بالمحافظة، حيث يمتلك زوجها وأولادها مزرعة كبيرة ضمن المنطقة علمت لاحقاً بانهم يمارسون زراعة أحد أنواع النباتات المخدرة للاتجار بها، بقيت هناك فترة طويلة وكان أحد أبناء اختي يرافقني على الدوام حيث نقضي اغلب الوقت معاً، وحينما سألته عن دوافع الاتجار بالمخدرات رغم انهم يمتلكون سمعة جيدة ومكانة اجتماعية في المنطقة اجابني بنوع من التهكم وباللهجة الجنوبية الدراجة (خالي والله انت بطران نايم ورجليك بالشمس عمي الناس صارت ميلديرات من هاي السالفة ابيوت وسيارات من ارقى الموديلات وفلوس خير من الله وهاي انا هسة بعدني ببداية مشواري والخير جاي تريدني ابقى على الفكريات الي ما توكل خبز)، بقيت كلمات ابن اختي ترن في اذني ووجدت فيها الخلاص مما انا فيه من ضيق الحالة المادية وحالة الاتكال على اخوتي التي اشعر بانها تشكل إهانة كبيرة لي ولأولادي كنت احلم وانا اتخيل نفسي تاجراً للمخدرات باني سأكون قادر على توفير كل ما تطلبه عائلتي مني رغم ادراكي المسبق انني اذا ما سلكت هذا المسلك فأن عواقب الأمور ستكون وخيمة ليس فقط علي وانا على جميع افراد العائلة، عودت مجدداً الحديث مع ابن اختي الذي وجدني متقبل لما هو فيه فقام بإيضاح كل التفاصيل لي، عند ما هممت بالعودة الى بغداد وضع ابن اختي كمية من المخدرات في جيبني على امل أن أجد من يشتريها من المتعاطين الا انني وكل ليلة افكر في تجربتها لأعرف مدى تأثيرها الا اننا استعوذ بالشيطان واطلب من الخالق عز وجل أن يبعدني عن ذلك لكن للأسف وفي ذات ليلة كنت فيها في أسوء حالاتي تجربتها كانت المرة الأولى في غاية الصعوبة الا انني وجدتها تعطيني بعضاً مما انا بحاجة الي وهكذا بدأت بالإدمان حيث انني وبعد نفاذ الكمية اضطر للذهاب الى ابن اختي في العمارة لمرتين بالشهر تقريبا لأجلب المادة المخدرة قسم

منها أقوم ببيعها للمدمنين والقسم الآخر أقوم بتعاطيه كنت بمثابة وكيله التجاري في بغداد ونتحاسب مادياً في كل مرة وبذات نتيجة ذلك بالشعور بأن وضعي الاقتصادي قد تحسن وانني لم اعد بحاجة الى اشقائي فالإيرادات التي اجنيها ليست بالقليلة وهذا ما اثار قلق اخوتي وزوجتي وعائلي وبذات التساؤلات تثار حول من اين لك كل هذه المبالغ حاول اخوتي وخاصة الكبير اقناعي بالعدول عن ذلك وانه سيوفر لي كل ما احتاجه الا انني لم استطع ترك التعاطي وبت مدمناً عليه الى أن بقي القبض علي وانا أقوم ببيع المخدرات في احد مناطق بغداد وانا الآن في قبضة العدالة.

التحليل

تبين من خلال ما تحدث به المبحوث بأن الوضع الاقتصادي كان هو الدافع الأساسي للمتاجرة والإدمان حيث أدى الفراغ الذي هو فيه واعتماده على الغير لغرض تأمين المتطلبات الاقتصادية والمادية اليومية لعائلته هو الدافع الأساس والمشجع في اللجوء الى هذا الطريق دون أن يمنح عقله فرصة التفكير بعواقب الأمر سواء الصحية أو القانونية او ما سيسببه من تشويه لسمعته وسمعة عائلته واخوانه وابنائهم لاحقاً حيث انصب تفكيره فقط في البحث عن أي وسيلة يمكنه اعتمادها من اجل تحقيق المردود المادي حتى وأن كانت هذه الطريقة فيها الكثير من الأذى له وللآخرين، أن تذرعه بحجج واهية منها أن اطفاله قد كبروا وأصبحت متطلباتهم أكثر لا يمكن إن تكون مبرراً لسلوك هذا الاتجاه المدمر، فضلاً عن ذلك فإن وجود مزارع للمخدرات داخل العراق وفي مناطق مختلفة دون أي اجراء حكومي أمني سريع لمعالجة هذه الظاهرة أمر في غاية الخطورة حيث أن ذلك يعني أن هنالك سهولة كبيرة في الحصول على تلك المخدرات مادامت إمكانية زراعتها داخل العراق ممكنة وهذا ما سيتسبب في زيادة تعقيد المشكلة.

الحالة الخامسة (ح)

ذكر يبلغ من العمر 39 متزوج وليس لديه أطفال ويسكن في دار

مستقلة عن اهله حاصل على شهادة البكالوريوس في الصيدلة قام بفتح صيدلية بشكل رسمي وفقاً لاختصاصه ومجاز من وزارة الصحة، يتحدث المبحوث عن حالته قائلاً: كنت شديد التعلق بعملتي واحببته لأنني كنت ادرك مدى أهمية الصيدلي للأخريين في مجال تقديم المساعدة والنصح، كانت الصيدلية تسد كل احتياجاتي وكنت منشغلاً بها تمام حيث لا فراغ لي سوى الصيدلية والبيت، كنا انا وزوجتي نعاني من مشكلة الأطفال وكنت أمني النفس بأن لا أكون انا السبب ولكن بعد الفحوصات المخبرية صدمت بانى انا السبب في عدم الانجاب، ولدت هذه الحالة لدي ردة فعل سلبية حاولت تجاوزها بالانشغال بعملتي مع املي في أن يصل الطب يوماً الى إيجاد علاج لحالتي التي هي ليست حالة فردية بل يعاني منها الكثير من الرجال، الا أن ما حصل لاحقاً أدى الى ما انا عليه حيث بدأت تصرفات زوجتي تتغير وبدأت تتصاعد بيننا المشاكل لأبسط الأسباب وانتهت العلاقات الحميمة بيننا الى أن جاءت اللحظة التي طلبت هي فيها الانفصال كونها لا تريد أن تقضي بقية حياتها بدون انجاب أطفال وبالفعل حصل الانفصال نزولاً عند رغبتها وبدأت أعيش في كنف منزلي وحيداً بلا أي صحبة وشعرت بانى محطم وغير قادر على مواصلة مشواري في الحياة وتصاعدت بداخلي الارهاصات النفسية وخيبات الأمل وانقطعت تماماً عن العالم الخارجي ورفضت حتى الالتقاء بأقاربي، لم اجد ملاذ سوى الخمر حيث عزلت نفسي عن المجتمع وبذات بمقارعة الخمر يومياً، بدأت تلوح في ذهني فكرة أن اتعاطى المخدرات بعد أن شعرت بانى قادر على تحضيرها بحكم اختصاصي وبالفعل باشرت بالعمل حيث كنت أقوم بإحضار اشربة الادوية وطحنها ثم هدرجتها ولم اكنفي بتعاطيها بل بدأت اروج لها لاسيما بين الشباب الذين يراجعون الصيدلية لاقتناء مواد مهدئة من الالام واعرف جيداً أنهم يتتغون اقناء المخدرات، وتحولت الصيدلية الى مكان لعمل السموم رغم أن طبيعة عملها الرسمي هي المساعدة في علاج المرضى، اما انا فلم اكنف بالمخدرات التي

احضرها بل أصبحت أكثر ادماناً من غيري حيث اخترت الكريستال لأنه أكثر شدة وتأثير من سواه من المخدرات الى أن القي القبض علي بالجرم المشهود .

التحليل

الحالة هنا مغايرة تماماً فهذا المبحوث يعرف جيداً ما للمخدرات من تأثير مدمر الا انه حاول بشكل او باخر اقناع نفسه أن الخمر والمخدرات هي الوسيلة الوحيدة للتغلب على مشاكله النفسية الناجمة عن عدم قدرته على الانجاب والتي تسببت في فقدانه لزوجته، محاولاته تلك هي اشبه ما تكون من الانتقام من نفسه بطريقة غير مبررة.

النتائج

من دراسة الحالات اعلاه تحليلها يمكن التوصل الى النتائج التالية:

1. أن جميع المبحوثين هم من الذكور وهذا الأمر لا يعني إن المرأة في منأى عن حالات التعاطي الا إن الفرصة سنحت في الدراسة الميدانية لمركز يستقبل الذكور فقط، كذلك فأن جميعهم قد تجاوزوا سن المراهقة وبالتالي فإن سلوكهم لا يعني انهم غير مدركين لما كانوا يفعلون.

2. تبين بما لا يقبل الشك أن وفرة المال أو قلته قد لا تكون سبباً للإدمان او التعاطي الا انها قد تؤدي بالفرد للتفكير في الخلاص مما هو عليه من فاقة الفقر او أن الوفرة المالية التي يمتلكها تجعله قادراً على الحصول على كل ما يشبع غرازه وملذاته.

3. التعليم والمعرفة والثقافة العامة يفترض بها أن تكون رادعاً لمنع مثل هذه الظاهرة وانتشارها بين من هم بالمستويات التعليمية العالية الا أن الحقائق على الأرض تثبت أن المتعلم في بعض الأحيان يخلق الذرائع من اجل أن يقنع نفسه والأخرين بصواب سلوكه او أن له من الدوافع ما يجعله مجبراً على هذا السلوك.

4. ضعف الدولة وانعدام الرقابة الدوائية لاسيما في المناطق الشعبية المكتظة بالسكان قد ولدت الكثير من حالات الإدمان والتعاطي

والمتاجرة لاسيما حينما يسمح لمن هب ودب بممارسة الطب والصيدلة دون أن يمتلك ابسط قواعد المعرفة الصحية.

5. الفراغ والصحة السيئة من أكثر العوامل دفعاً باتجاه التعاطي والإدمان خاصة عندما تفقد العائلة روابطها الأسرية ويصبح بإمكان أفرادها الغياب الطويل دونما أي محاسبة او مراقبة.

6. مما عرفناه من معلومات من المبحوثين الخمسة نجد أن أماكن اللهو كانت البداية لغالبيتهم في التعرف على مدمنين آخرين أو تعاطي المسكرات ومن ثم المخدرات وهذه الأماكن تكاد أن تكون خالية تماما من أي رقابة صارمة نتيجة الفساد الإداري والمالي.

7. لا شك أن هنالك عامل أكثر خطورة في تفشي هذه الظاهرة يتمثل في سهولة الحصول عليها لاسيما في المناطق الشعبية والمكتظة بالسكان التي تعاني والى حد كبير من فقدان تام للرقابة الصحية لعجز الجهات المختصة من معالجة هذه الظاهرة نتيجة التهديدات العشائرية والعصابات المسلحة او الجهات المدعومة من قبل عناصر متنفذة في الدولة.

التوصيات في مجال السياسة الاجتماعية لمكافحة المخدرات

- القيام بوضع الخطط المحكمة لاسيما في المحافظات الحدودية لضبط مهربي ومروجي ومستعملي المخدرات، والإلمام بطرق الاتجار ومتابعة ذلك بشتى الطرائق.
- رسم الخطط والإشراف على الإجراءات القانونية المصحوبة بتفعيل الدور الاجتماعي للشخصيات الدينية والعشائرية والاجتماعية ذات النفوذ في التثقيف على خطورة هذه الظاهرة والتعريف بأثارها الاجتماعية.
- اصدار اللوائح القانونية أو التعديلات على القانون رقم 50 لسنة 2022 وذلك بتضمينه مادة ذات عقوبة مشددة على كل من يتعامل في بيع او اشراء او تخزين او حيازة الادوية وبمختلف أنواعها بقصد المتاجرة بها خارج المنافذ الرسمية للبيع والتداول المتمثلة بالصيديات المجازة والمذاخر الرسمية

والمستشفيات.

- إجراء الدراسات الميدانية ذات الطابع التطبيقي بعيداً عن التنظير والتي من شأنها تطوير العمل الميداني والإداري بشكل عام في مجال المكافحة وإعداد البيانات والإحصائيات وتحليلها وتقييم أعمال المكافحة دورياً.
- متابعة إدارات وشعب وأقسام ووحدات المكافحة في مختلف محافظات العراق وإقليم كردستان وإعطائهم التوجيهات اللازمة في مجال المكافحة مع عدم اهمال الدور الاجتماعي لهذه الشعب والأقسام والوحدات.
- التنسيق مع منظمات المجتمع المدني التي لها مساس بالشباب لغرض تصعيد دور هذه المنظمات في مجال التوعية بمخاطر هذه الظاهرة.
- التنسيق مع الجهات الإعلامية للتعريف بأضرار المخدرات بإعداد خطط التوعية ووسائل الإعلام المختلفة من خلال عرض فقرات توعوية قصيرة أو بوسترات يجري توزيعها في الأماكن التي يرتادها الشباب.
- رفع مستوى أداء العاملين من خلال البرامج تدريبية خاصة بأساليب التعامل مع المدمنين.
- إحباط عمليات التهريب وتعقب عصاباتهما داخلياً وخارجياً والرقابة على التجارة المشروعة للمواد الخطرة (الدوائية وللأغراض العلمية) بالتعاون مع وزارة الصحة والهيئة العليا لمكافحة المخدرات والمديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية ومنع تسرب أي منها إلى سوق الاتجار غير المشروع والتركيز على المنافذ (البرية والبحرية والجوية).
- الاستعانة بمصادر من ذوي الأمانة والكفاءة للكشف عن أساليب التهريب بالمنافذ، والقيام بحملات مركزة على الطرق السريعة والأماكن المشبوهة.
- مكافحة التعاطي والعمل على ضبط مستعملي المخدرات

بأنواعها المختلفة والاشتراك مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في وضع ومتابعة وتنفيذ برنامج علمي مدروس ومكثف (تربوياً ودينيًا وثقافيًا وصحياً) لتوعية الجمهور بأضرار المخدرات.

- القيام بالحملات الإعلامية للتوعية بأخطار المواد المخدرة من خلال عقد الندوات وإقامة المحاضرات وتوزيع النشرات والملصقات وكتب التوعية وإقامة المعارض في المدارس والنوادي الرياضية في عموم العراق.
- المساعدة في علاج المدمنين من السجناء لدى دائرة الإصلاح وذلك بالتنسيق مع المستشفيات والمراكز المتخصصة بعلاج الإدمان والاهتمام بالرعاية اللاحقة للسجناء بتهم تعاطي المخدرات والاشتراك في تأهيلهم ليعودوا مواطنين صالحين.
- التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في متابعة ورعاية أولئك الذين شفوا وتعافوا من الإدمان والإشراف على برنامج الدعم الذاتي.

الخاتمة

لا يمكن انكار ما للمخدرات من مخاطر كبيرة على البنية الاجتماعية وتهديد معلن ومبطن على السلم المجتمعي لذلك نجد أن السياسات الأمنية والإجراءات القانونية الرادعة لا يمكنها فقط الحد من هذه الظاهرة بل إن السياسات الاجتماعية لا بد من أن تكون حاضرة وبقوة في هذا المجال لاسيما وإن ظاهرة تعاطي المخدرات والأمان عليها والاتجار بها وتصنيعها وتحضيرها لها مساس مباشر بالحالة الاجتماعية القائمة واستقرارها وبالتالي فإن الأمر أخطر من ان يحصر في جوانه الإجرائية والقانونية.

الحالات التي جرت دراستها ورغم تنوعها الا انها جميعا انحنت منحى اجتماعي حيث تبين لنا إن للمجتمع والأسرة والاصدقاء دور حيوي وهام في تصاعد هذه الظاهرة او ضمورها ورغم اننا قد بينا في الدوافع والمسببات الكثير مما له علاقة بالدوافع الكامنة وراء

استشراء هذه الظاهرة الا إن البعد الاجتماعي يكاد أن يكون هو الأكثر تأثيراً من سواه في اي محاولة لمعالجة هذه الظاهرة معالجة علمية وعملية.

المصادر والمراجع

1. د. بعبيع محمد نادية، الارشاد النفسي ودوره في الاعلام المدمنين على المخدرات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012 .
2. ابن منظور لسان العرب المجلد الرابع، دار الجيل، بيروت، ط1، 1987 .
3. د. در دار فتحي المخدرات، الخمر، التدخين، الإدمان، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 2000 .
4. مصطفى سولف، المخدرات والمجتمع، نظرة تكاملية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1996 .
5. محمد فرات العزاوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها (دراسة مقارنة في القوانين اللبنانية العراقية)، المكتبة القانونية، ط1، 2022 .
6. امال عبد الحميد، المرأة بين ثقافة المخدرات وثقافة السجن، المرأة وجرائم المخدرات في المجتمع المصري، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، 2009 .
7. د. عادل الدمرداش، الإدمان مظاهر وعلاج، دار المعرفة، الكويت، ط1، 1982 .
8. القاضي د. غسان رباح، الوجيه في قضايا المخدرات والمؤثرات العقلية، دراسة مقارنة حول الإدمان والاتجار الغير المشروع، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2008 .
9. احمد كمال احمد . التخطيط الاجتماعي والسياسة الاجتماعية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ط1، 1979 .
10. احمد إبراهيم حمزة، السياسة الاجتماعية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2015

11. د فاخر حمود كاظم , الامن والتكامل الوطني إشارة الى الحالة العراقية , مركز العراق للدراسات , بغداد , ط 1 , 2019 .
12. جمال إبراهيم الحيدري، علم الاجرام المعاصر، دار سنهوري للطباعة والنشر ط 1، 2015 .
13. محمد فرات الغراوي، جرائم المخدرات وسبل مكافحتها دراسة مقارنة في القوانين اللبناني والعراقي، المكتبة القانونية، 2022.
14. موفق حماد عبد، جرائم المخدرات دراسة فقهية قضائية مقارنة ط1، مكتبة السنهوري بغداد 2013،
15. عماد فتاح إسماعيل، مكافحة تعاطي المخدرات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2016.
16. صباح كرم شعبان، جرائم المخدرات، دراسة مقارنة مطبعة الاديب، ط بغداد، 1984 .
17. قانون رقم 38 لسنة 2002 ، الوقائع العراقية ، العدد 3948 ، 2002/9/16
18. د. علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، ج3 ، دار دجلة والفرات ، بغداد ، ط 2 ، 2009 .
19. د. يوسف صالح بريك ، التغير الاجتماعي الدولي للمخدرات، بحوث المخدرات والعولمة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض 2007 .
20. محمد مبارك، التفكك الاسري وانعرااف الاحداث، رسالة ماجستير ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض ، 2006.
21. د. احمد عبد العزيز الأصفر أسباب تعاطي المخدرات في المجتمع الغربي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2012 .
22. محمد عبد الله ، مبادئ علم الاجرام ، دار اثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، ط1، 2012 .
23. د. احسان محمد الحسن ، علم الاجرام ، مطبعة الحضارة، بغداد، ط 1 ، 2001 .

24. محمد سالم، الخدمة الاجتماعية في مجال الجريمة والانحراف، دار الميسرة للطباعة والنشر، ط1، عمان، 2015 .
25. عمر موفق بشير العبايجي، الإدمان والانترنت، دار مجد الأولى للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2007،
26. سامي عبد الرؤوف، الانترنت في العالم العربي (دراسة ميدانية على عينة الشباب العربي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد 4، 2000.
27. عبد الله السدجان، وقت الفراغ وعلاقته بانحراف الاحداث ، المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض، 1994.
28. سوسن شاكر مجيد الجلبي، الشباب والفراغ وسبل استثماره لتحسينهم من الانحراف، الندوة العلمية حول تحصين الشباب ضد الانحراف، بغداد، 1992.
29. متاع خليل القطان، إثر الايمان والعبادات في مكافحة الجريمة، مجلة الدار، العدد الرابع ، مطابع الهلال ، الرياض، السعودية، 1980.
30. نجيب علي جميل، علم الاجرام وعلم العقاب، اليمن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، 2006.
31. سعيد بن حميد الحرمللي، دور الخدمة الاجتماعية في التعامل مع ظاهرة ادمان المخدرات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، مسقط، 2007.
32. د. سهير لطفى واخرون، مخاطر المخدرات، مجلة العالم الإسلامي العدد 1768، 2002.
33. د. حسن الساعاتي، تعاطي الحشيش مشكلة اجتماعية، بعث مقدم الى الحلقة الثالثة لمكافحة الجريمة، القاهرة 1963.
34. موفق حماد عبد، جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية في ضوء قانون المخدرات والمؤثرات العقلية العراقي رقم 50 لسنة 2017، بيروت 2018.
35. د إبراهيم ابراش ، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية

36. محمد حسن الغامري , المناهج الانثروبولوجية , المركز العربي للنشر والتوزيع , الإسكندرية , مصر , ط 1 , 1998 .
37. عبدالرحمن البدرى , مناهج البحث العلمي , دار النهضة العربية , بيروت , ط 1 , 1963 .
38. ناهدة عبد زيد الدليمي , أسس وقاعد البحث العلمي , دار صفاء للنشر والتوزيع , عمان , ط 1 , 2016 .
39. شارلوت سيمور , موسوعة علم الانسان , المركز القومي للترجمة , القاهرة , ط 2 , 2009 .
40. مصطفى عمر واخرون , قضايا العلوم الإنسانية (الإشكالية والمنهج) , سلسلة الفلسفة والعلم , الإسكندرية , مصر , ط 1 , 1996 .

حمورابي

ثانياً: بحوث حمورابي

- عناصر دعم معززات الأمن الوطني العراقي: دور أمن الطاقة بعد عام 2003
- انموذجا أ.م. د سعد عبيد السعدي
- النظرية النسوية ومنطلقات الجندر كمنظور للتفسير الناعم للعلاقات الدولية
- د. حكيم التوزاني
- تحديات إنجاز ميناء الفاو الكبير وأثره في تحقيق الأمن الوطني الشامل في
- العراق م. د سيف حيدر الحسيني / م. م حسين راضي عباس
- السيرانية: "الماهية - الخصائص - الفواعل - الأبعاد الاستراتيجية"
- محمد أكرم محسن / أ.م.د. مروان سالم علي
- اختلال الأمن الدولي في ضوء التهديدات المستجدة: (الهجرة غير الشرعية
- والإويئة انموذجا) أ.م.د. سالم مطر عبد الله
- الفكر القومي عند المفكر شكيب أرسلان أ.د. ابتسام محمد العامري
- الإسلام السياسي في المغرب (التحديات والفرص) حزب العدالة والتنمية
- المغربي انموذجا م.م هديل نواف احمد
- الحكم الذاتي كآلية توفيقية لإدارة الصراع في الدول المتنوعة
- صلاح جاسم صالح
- الشعبوية والديمقراطية الليبرالية أسامة صبحي عبد
- الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية في مصر بعد العام 2014
- أ.د هشام حكمت عبد الستار / ولاء علي فرحان
- الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (1991-2011)
- م.م نبراس محمد
- الولايات المتحدة الأمريكية من النشأة الى الهيمنة (دراسة في تكوين المجتمع
- ودور جماعات الضغط في توجيه السياسة الأمريكية)
- أ.م.د. علي جاسم محمد التميمي
- الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ وعلاقتها بأدائهم الوظيفي
- م.د. كرار عبد الزهرة الكعبي



عناصر دعم معززات الأمن الوطني العراقي: دور أمن الطاقة بعد عام 2003 انموذجا

*جامعة بغداد / كلية العلوم
السياسية

Saad.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

أ.م. د سعد عبيد السعيدي*
باحث من العراق

ملخص :

بعد أن توسعت المساحة المفاهيمية للأمن الوطني العراقي بعد 2003 في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن بات التركيز على التنمية ورفاهية الانسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والمحتملة وتحقيق مصالحه المادية والمعنوية في حياة هانئة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية جوهر عملية الأمن بعد التحول من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل. ومن بين اهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة التقليدية منها والمتجددة وبطريقة مضمونة وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومتانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة وهو ما بات يفكر فيه صناع القرار والمسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم بشكل مضاعف، والعراق ليس استثناءً من هذه الدول بل هو بحاجة مضاعفة الى ترسيخ مدخل أمن الطاقة باعتباره واحدا من أهم معززات الأمن الوطني انطلاقاً من أهميته في دعم الاقتصاد وتعزيز قدرات الدولة ومساعدة الحكومة في النهوض بالأعباء والمتطلبات الاساسية .

كلمات مفتاحية : الأمن الوطني العراقي، أمن الطاقة، معززات الأمن.

**Elements of supporting Iraqi national security
enhancements: The
energy security role after 2003 as a model**

Assist. Prof. Dr. Saad Obaid Al-Saeedi

ABSTRACT

After the expansion of the conceptual space for Iraqi national security after 2003 in light of international developments related to security, the focus was on development and human well-being, ensuring their rights and protecting them from actual and potential threats, and achieving their material and moral interests in a comfortable life that meets the requirements of normal life, the essence of the security process after the shift from the premise of preventive security to comprehensive security. Among the most important requirements for achieving national security in its new form is to secure obtaining and access to energy sources in their various forms, both traditional and renewable, in a secure manner, which results in the provision of resources and elements that ultimately support the well-being of society, the durability and efficiency of the economy, and the strengthening the elements of state power, which is what decision-makers and those responsible for formulating national security strategies around the world are thinking about doubly. Iraq is not an exception to these countries, but it needs to doubly consolidate the approach to energy security as one of the most important enhancers of national security, based on its importance in supporting the economy and strengthening the capabilities of the state and assisting the government in the advancement of the burdens and basic requirements.

KEY WORDS: Iraqi national security, energy security, security enhancements.

المقدمة

تُعدّ عملية حماية الأمن الوطني لدولة ما من بين أهم مهام النظام السياسي القائم سواء عبر خلق وتعزيز الفرص المتاحة واللازمة لحماية الأمن الوطني أو عبر مواجهة تحدياته المختلفة، وكل هذا يتم في إطار استراتيجية شاملة وواعية تدرك الأهمية القصوى للأمن الوطني وتوظف السياسات والموارد المتاحة الكفيلة بتحقيقه.

إن مفهوم الأمن الوطني في الدولة العراقية الحديثة يعني: قدرة الحماية الذاتية المتكاملة المتأتية من الخطط الشاملة والتطبيقات المتجانسة التي تمكن الدولة من خلال مصادر قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على حفظ أمن ومصالح الوطن والمواطن في السلم والحرب وعلى تنوع مساحات الحقوق والواجبات والمسؤوليات والأهداف في دوائرها الشخصية والجماعية الشعبية والرسمية.

وبعد أن توسعت المساحة المفاهيمية للأمن الوطني العراقي بعد 2003 في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن، بات التركيز على التنمية ورفاهية الإنسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والممكنة وتحقيق مصالحه المادية والمعنوية في حياة هائلة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية جوهر عملية الأمن وفقاً للإمكانات المتاحة بعد التحول من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل.

أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة التقليدية منها والمتجددة وبطريقة مضمونة، وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومثانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة

ومن بين أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة التقليدية منها والمتجددة وبطريقة مضمونة، وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومثانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة، وهو ما بات يفكر فيه صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم بشكل مضاعف.

والعراق ليس استثناءً من هذه التطورات الدولية المتعلقة بمكانة أمن الطاقة في استراتيجية الأمن الوطني مع الأخذ بنظر الاعتبار الفارق الذي تسببه درجة الاهتمام بأمن الطاقة بين دولة وأخرى، فعلى الرغم من تعاظم دور أمن الطاقة في تفاصيل الحياة الأمر الذي وضعه في صلب اهتمام دوائر ومراكز صنع القرار الاستراتيجي المتعلق بالأمن الوطني في الكثير من دول العالم، غير أنه في العراق لا يزال لم يحظ بالمكانة المناسبة في استراتيجيات الأمن الوطني المتعاقبة التي

من المفترض أنها تعمل على تفعيل معززات الأمن الوطني وتواجه مهدداته، وهذا خلل واضح في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي الثلاثة نُشره كباحثين وندعو الى تلافيه في المستقبل، حيث تم التعامل مع أمن الطاقة من قبل صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة مبادئ استراتيجيات الأمن الوطني العراقي بطريقة هامشية، لا توحى أنه يمثل عنصر بالغ الأهمية والأثر في تعزيز الأمن الوطني في كل دول العالم لا سيما بعد تطور مضامين الأمن الوطني، وكأن لا صلة له برفاهية المجتمع ووسائل تأمين حياته الضرورية منها وغير الضرورية، ولا اعتباره أهم مرتكزات أي استراتيجية وطنية شاملة يراد صياغتها للحفاظ على أمن ومصالح العراق وحفظ كرامة شعبة وتعظيم الفرص الاجتماعية ومواجهة التهديدات المختلفة النابعة من البيئتين الخارجية والداخلية .

فحقيقة الأمور تشير الى أنه مدخل لتكوين باقي عناصر القوة المادية والمعنوية، حيث لا عبرة في الحديث عن قوة عسكرية بدون اقتصاد قوي يدعم عملية الإنفاق على التسليح والتدريب والتجهيز والإنفاق على تكاليف الحرب أو الردع، ولا مجال للحديث عن استقرار اجتماعي ورواج ثقافي دون تأمين الفرص المادية والمعنوية الضامنة لذلك، ولا عبرة في الحديث عن تطور تكنولوجي دون إنفاق المبالغ الكافية على البحث والتطوير والابتكار لزيادة محتوى الذكاء الصناعي ودعم قطاعات الانتاج الأخرى، ولا مجال للحديث عن استقلال أو استقرار أو تأثير أو نفوذ سياسي دون تحقيق كل ما سبق عبر بوابة الاقتصاد بالدرجة الأساس، والذي يعتمد بدوره على الطاقة كمحرك أساس لكل دواليب الحياة العصرية والتقدم والابتكار والانتاج والبناء . فهل يمكن تصور أي استراتيجية ناجحة وشاملة لتعزيز الأمن الوطني وهي لا تضع مهمة تحقيق أمن الطاقة في قائمة أولوياتها؟

لذلك يجب على صنّاع القرار والمسؤولين عن الأمن الوطني العراقي أن يدركوا مدى أهمية دور أمن الطاقة في تعزيز الأمن

الوطني بمفهومه الحديث وخطورة تجاهل تحقيق أمن الطاقة الذي سينعكس على تآكل نواة قوة البلد الصلبة المتمثلة بالطاقة التقليدية، وفقدان فرصة تنمية مصادر الطاقة المتجددة من جهة وضياع الفرص الاجتماعية المتمثلة بتلاشي مساهمة الطاقة في تأمين فرص العمل المتزايدة والاستقرار الاجتماعي والتقدم الحضاري والعمراني ولا في دفع قطاعات الانتاج الأخرى عبر التكامل الايجابي معها للتوسع وتحفيز النمو التكنولوجي وسحبه الى واجهة الأداء الاقتصادي لجعله قاطرة في النمو والتقدم .

كل هذه الفرص وغيرها مرتبطة بمفهوم أمن الطاقة الحديث الذي توسّع ليشمل قاعدة مادية وغير مادية تتسم بها الدول والشعوب الحديثة، وتقام على أساسها الاقتصادات الواعدة وتُرسَم على أساسها الدول سياساتها وتصاغ وفقاً لفروضها استراتيجياتها الشاملة، ومن هنا فأن دور أمن الطاقة بمفهومه الحديث دور محوري في دعم معززات الأمن الوطني العراقي بعناصر قوة مضافة يجب على صنّاع القرار وواضعي استراتيجيات الأمن الوطني الحذر من التهاون في تحقيقها

في تحقيقها، ومن كل ممّا سبق تنبع أهمية البحث الأساسية التي ستقودنا الى مشكلة البحث وكالتالي .

مشكلة البحث: وهي عبارة عن سؤال رئيس حول عنوان البحث يستند الى الآتي: (هل أسهم أمن الطاقة في دعم معززات الأمن الوطني العراقي الأخرى منذ عام 2003؟ وما مدى وطبيعة تلك المساهمة؟) فرضية البحث: وللإجابة عن هذا السؤال المركزي فإن البحث يقوم على أساس فرضية مركزية قوامها (أن أمن الطاقة أسهم بشكل محوري في دعم معززات ومقومات الأمن الوطني العراقي منذ عام 2003 ولا يزال يمثل العنصر الأساس الداعم لباقي عناصر قوة الدولة، وعليه تعتمد كل خطط الدولة وأنشطتها الأساسية رغم تجاهل صنّاع القرار لأهميته القسوى ومحدودية مساهمتهم في ضمانه).

دور أمن الطاقة بمفهومه الحديث دور محوري في دعم معززات الأمن الوطني العراقي بعناصر قوة مضافة يجب على صنّاع القرار وواضعي استراتيجيات الأمن الوطني الحذر من التهاون في تحقيقها

منهج البحث: يقوم البحث على أساس منهج علمي رئيس هو المنهج الاستنباطي الذي ينطلق من العام الى الخاص، حيث اهتم البحث في البداية بدراسة معززات الأمن الوطني العراقي بشكل عام، ثم التخصص بواحد من هذه المعززات وهو أمن الطاقة لمعرفة دوره في دعم الأمن الوطني العراقي وباقي معززات الأمن المختلفة.

المبحث الأول: الأمن الوطني العراقي

يُعدّ الأمن الوطني من المرتكزات الأساسية لاستمرار استقرار الدولة، لذا أخذ جانب كبير من الاهتمام من قبل صنّاع القرار والباحثين والمختصين، وستتطرق لمفهوم الأمن الوطني ومؤسسات واستراتيجية الأمن الوطني العراقي.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الوطني

يُعدّ موضوع الأمن من أهم القضايا التي ناقشها الفكر السياسي والعسكري وغيرهما، خاصة بعد أن أسهم ازدياد حجم التهديدات والتحديات للدولة المعاصرة نتيجة للتطور والتوسع الكبير في المجالات كافة، ولاسيما بعد أن أدركت الشعوب أن تهديد أمنها لم يعد مقتصرًا على الجوانب العسكرية وتهديدات الغزو والعدوان المباشر، بل اتخذ أشكالاً أخرى قد تكون اقتصادية أو ثقافية أو سياسية أو تكنولوجية أو إعلامية⁽¹⁾، فالأمن أصبح عبارة عن معنى شامل في حياة الإنسان والمجتمع عموماً، ولا يتوفر الأمن للإنسان بمجرد ضمان حياته فحسب، بل أصبح اليوم هو عماد الحياة الإنسانية بجميع مفاصلها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الحاضر والمستقبل، لهذا عدّ الأمن على أنه الدعامة الأساسية لأي تنمية اقتصادية وسياسية⁽²⁾.

عرّفت الموسوعة السياسة الأمن بأنه : «تأمين سلامة الدولة ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها الى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»⁽³⁾، بينما يرى (مازن إسماعيل الرمضاني) بأن هناك صعوبة في تحديد تعريف شامل للأمن تتفق الآراء والأفكار على مضمونه⁽⁴⁾، أما (باري بوران) (Bary

(1) عبد السلام إبراهيم بغدادى، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الشؤون الثقافية، سلسلة الدراسات، العدد 378، بغداد، 1985، ص 11.

(2) نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 14.

(3) محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987، ص 26.

(4) مازن إسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، العدد 17، بغداد، 1981، ص 9-10.

(Boran)، فيعرف الأمن، بأنه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق (النظام الدولي)، فهو قدرة الدولة والمجتمع الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعدها معادية في سعيها لضمان الأمن⁽⁵⁾.

(5) Harold Lasswe and Kaplan, American national Security, in J. F Richard and St. r. Sturm, American Defense Policy, vol 10, the Hopkins Univeristy Press, 1984, p19.

(6) Robert Mac Nainora, The Essence of Security, (New York: Haspen and Row, 1968), p. 60.

(7) هایل عبد المولى طشوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد، الأردن، 2012 ص 21.

(8) نواف قطيش، مصدر سبق ذكره ص 17.

(9) يوسف عناد زامل، عامر عبد رسن، الامن الوطني ماهيته، ابعاده، مقوماته، مهدداته، وأثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، 2010، ص 36.

لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للامن الوطني العراقي بعد الانسحاب الامريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، 2009، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ص 93

(10) غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الامن القومي، مجلة حولية المنتدى، العدد الاول، المنتدى الوطني لايحاث الفكر والثقافة، النجف، 2008، ص 150.

وذهب (روبرت ماكنمارا) وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق أيضاً الى القول: إن الأمن هو التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية في ظل حماية مضمونة وإن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدرتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرة تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر أو المستقبل) أي أنه ربط الأمن الوطني بالتنمية⁽⁶⁾.

ومن الناحية الجغرافية فإن الأمن يقسم إلى⁽⁷⁾:

أ-الأمن الوطني: وهو أمن الدولة.

ب-الأمن الإقليمي: وهو الأمن المشترك لمجموعة من الدول.

ج-الأمن الدولي: وهو أمن العالم كله، وأصبح اليوم يعرف بالأمن الإنساني المشترك.

شهد مفهوم الأمن الوطني وبصورة عامة تطوراً كبيراً فالاتجاهات التقليدية ربطته بمفهوم الأمن العسكري وانطلاقاً من أن التهديدات العسكرية التي تواجه الدولة هي تهديدات خارجية أكثر من كونها داخلية وأن مشكلة الأمن لدى الدول إنما ترتبط بتوجيه خارجي مما يدفع الدول الى ربط أمنها الوطني باستعداداتها العسكرية وسياسات عسكرية متعددة كالتحالفات والتسلح والردع⁽⁸⁾، أما مفهوم الأمن الإقليمي والأمن الدولي، فتعدّ محصلة علاقات الأمن بين دول الإقليم أو دول العالم⁽⁹⁾، ويمثل موضوع الأمن الوطني أهمية كبيرة لمختلف الأنظمة السياسية، فهو يحظى بأولوية التفكير الاستراتيجي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً لأسباب عدّة منها⁽¹⁰⁾:

1. كونه المحرر للسياسة الخارجية لأي دولة أو مجموعة دول.

2. ارتباطه بالتهديدات والأطماع الخارجية التي تخوض صراعاً

ضدها.

3. هو أحد العناصر الرئيسة التي تدخل ضمنه قضايا التنمية

الاقتصادية والاجتماعية.

4. قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

5. حماية القيم التي سبق اكتسابها.

6. سياسة الحكومة التي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية

ووطنية ملائمة لحماية أو توسع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين

والمحتملين.

(11) فاطمة احمد الشحي،
القضايا الامنية الاسيوية واثرها
على الدول الخليج، دار المناهل
، الرياض ، 2018، ص29.

واستناداً الى كل ما سبق فإن الأمن الوطني يعرف على أنه: «القدرة

التي تتمكن بها الدولة من تأمين انطلاق مصادر

قوتها الداخلية والخارجية والاقتصادية والعسكرية

في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي

تهدها من الداخل والخارج في السلم والحرب،

مع استمرار تأمين انطلاق تلك القوى في الحاضر

والمستقبل تحقيقاً للأهداف المخططة»⁽¹¹⁾، أما من

الناحية الاقتصادية فإن جوهر (الأمن الوطني) زاد

الاعتماد عليه أثر أزمة الطاقة في عام 1973 حيث

برزت في هذه الأثناء معالم القلق على الحاضر

عوضاً عن المستقبل⁽¹²⁾.

**الأمن الوطني يعرف على أنه:
«القدرة التي تتمكن بها الدولة
من تأمين انطلاق مصادر قوتها
الداخلية والخارجية والاقتصادية
والعسكرية في شتى المجالات
في مواجهة المصادر التي
تهدها من الداخل والخارج
في السلم والحرب، مع استمرار
تأمين انطلاق تلك القوى في
الحاضر والمستقبل تحقيقاً
للأهداف المخططة»**

ومن هنا فان فهماً لمفهوم (الأمن الوطني)

يستند الى رأي أولئك الذين يرون أنه يمثل وحدة شاملة، إذ تشمل

هذه المفردة أبعاداً عديدة ومتنوعة فهي تعني بالتنمية الاقتصادية

والاجتماعية، وتنمية العلاقات الخارجية والسياسة الداخلية، وتأمين

عناصر القوة الصلبة والناعمة، فالتنمية يعني استمرار الحياة من خلال

القدرة على النمو والأمن معاً وهي تصب في هدف واحد ألا وهو

توفير البيئة اللازمة للتنمية والتطور والرفاهية مادياً واجتماعياً والتحرر

من الخوف مع المحافظة على القيم الجوهرية.

(12) لخميسي شبيبي، الامن
الدولي بين منظمة حلف شمال
الاطلسي والدول الغربية الفترة
مابعد الحرب الباردة 1991-2008،
ط 1 ، المكتبة المصرية للنشر
والتوزيع، القاهرة، 2010، ص21.

المطلب الثاني: مؤسسات الأمن الوطني العراقي

تتنوع وتختلف المؤسسات المساهمة في ضمان الأمن الوطني العراقي، بحكم وجود تداخل بين سياسة الأمن الوطني وغيرها من السياسات باعتبار أنها جميعاً تندرج تحت عنوان «السياسة العامة» للدولة⁽¹³⁾، إذ توجد مجموعة من الهياكل والمؤسسات المكلفة بضمان الأمن الوطني، ولكي تكون مهام ضمان وصيانة الأمن الوطني أكثر فاعلية وتفصيلاً، فأنها تتطلب فضلاً عن دور المؤسسات الرسمية المؤثرة في صياغتها دور المؤسسات والجهات غير الرسمية وبالأخص المؤسسات الفكرية والأكاديمية⁽¹⁴⁾، إذ تحتاج عملية التخطيط الاستراتيجي للأمن الوطني الى مؤسسات تقود هذه العملية وتشرف عليها، ومؤسسات أخرى تنفذ الاستراتيجيات والسياسات وتعمل على تقييم أسلوبها في التنفيذ⁽¹⁵⁾، وتعدّ المؤسسات الأمنية من أهم المؤسسات التي تؤدي دوراً في صياغة السياسة الداخلية والخارجية للدول، وبدون الفكر السياسي والاستراتيجي الأمني لا يمكن فهم طبيعة البيئة الاستراتيجية واستيعاب تعقيداتها والتعامل معها⁽¹⁶⁾، ولعل أبرز المؤسسات التي تساهم في مهمة ضمان الأمن الوطني العراقي هي المؤسسات الأمنية والمؤسسات العسكرية التي تعدّ النواة الصلبة وخط الدفاع الأخير عن الأمن الوطني وكما يلي:

أولاً: المؤسسات الأمنية: تقوم المؤسسات الأمنية بواجباتها الأمنية للحفاظ على الأمن والاستقرار عبر عدّة مؤسسات، ولكل منها مهام محددة برسم وصناعة سياسات الأمن الوطني كوزارة الداخلية ومستشارية الأمن الوطني والمخابرات⁽¹⁷⁾، وفق التقسيم الآتي:

1. وزارة الداخلية

تعدّ وزارة الداخلية العراقية واحدة من الوزارات السيادية في العراق بعد عام 2003، بسبب طبيعة المهام الملقاة على عاتقها بوصفها الجهة الأولى المسؤولة عن صيانة وحفظ الأمن الداخلي للدولة العراقية، ونظراً لخصوصية الوضع الأمني العراقي وتفشي ظاهرة الإرهاب والجريمة والمنظمة وتجارة المخدرات وانفلات السلاح

(13) Elke krahman، private security companies and the state monopoly on violence: A case of Norm change، the peace Resarch، No. (88)، germany، 2009، p.p. 10- 13.

(14) فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، مكتبة مدبولي، القاهرة 2012، ص 130.

(15) احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الازادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية العدد (53)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2011، ص-71 72.

(16) فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017، ص 168.

(17) علي عبد العزيز الباسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط1، بغداد، 2010، ص301.

بعد عام 2003، فقد أخذت هذه الوزارة التي أعيد هيكلتها بعد عام 2003 أبعاداً غاية في الأهمية لم تقتصر على تنفيذ سياسة الأمن الوطني وتحقيق الاستقرار الداخلي فحسب، بل امتدت لتأخذ أبعاداً تخطيطية مهمة لاسيما فيما يتعلق بالمشاركة في صياغة السياسات العامة للدفاع، والاشتراك في وضع الخطط الاستراتيجية لمواجهة الإرهاب⁽¹⁸⁾ وتتكون وزارة الداخلية من عدد من القيادات والمديريات الأمنية من أهمها:

أ. وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي

وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي هي إحدى الوكالات المهمة في وزارة الداخلية، إذ يمارس مقرّ الوكالة القيادة والسيطرة على جميع المفاصل عن طريق غرفة عمليات تيسر فيها كل المستلزمات المطلوبة وعلى المستويات كافة من مستوى المخافر الحدودية ومراكز الدفاع المدني والمنافذ الحدودية ومديريات قوة حماية المنشآت والشخصيات في الوزارات والمحافظات ومديريات شؤون العشائر.

ب. وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية

تُعدّ واحدة من أهم الأجهزة الأمنية التابعة الى وزارة الداخلية والتي أخذت على عاتقها منذ بداية تشكيلها عام 2003 مكافحة التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة والجهات الداعمة والممولة لها من طريق جمع وتحليل المعلومات الخاصة بنشاطاتها، وإصدار الأوامر اللازمة بحققها وفق القانون⁽¹⁹⁾.

ج. قيادة قوات الشرطة الاتحادية

تشكلت نواة الشرطة الاتحادية في عام 2004، وكانت عبارة عن فرقتين منفصلتين: الأولى تابعة لمكتب المستشار الأمني لوزارة الداخلية، وسميت هذه القوة (مغاوير الداخلية) والثانية: تابعة لمديرية العمليات، وتسمّى (قوات حفظ النظام)، ثم جُمعت القوتين تحت قيادة واحدة سمّيت (قيادة القوات الخاصة) ولاحقاً تم تعديل اسمها الى (قيادة الشرطة الوطنية) ثم الشرطة الاتحادية. إن إنشاء هذه القوة

(18) هاني عاشور: مؤسسات الجيش والأمن العراقية الجديدة، مقال منشور، المكتبة الالكترونية، تاريخ الزيارة 2020/6/3 على الرابط: <https://www.aljazeera.net/specialfiles>

(19) ينظر صفحة وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: <http://www.moi.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=108>

كان لسد الفراغ الأمني والحاجة في ذلك الوقت الى قوات نوعية لمواجهة الموجات الإرهابية المتتالية، وفي نهاية عام 2007 وضعت

استراتيجية جديدة لمستقبل هذه القوات لاستيعاب مرحلة جديدة من الصراع مع الإرهاب⁽²⁰⁾.

تحتوي وزارة الداخلية العراقية الى جانب الأجهزة الأمنية والاستخبارية مؤسسات أخرى تعنى بوضع وصياغة الخطط والسياسات العامة للأمن الوطني، ومكافحة الإرهاب يأتي في مقدمتها «المديرية العامة لمكافحة الإرهاب»

تحتوي وزارة الداخلية العراقية الى جانب الأجهزة الأمنية والاستخبارية مؤسسات أخرى تعنى بوضع وصياغة الخطط والسياسات العامة للأمن الوطني، ومكافحة الإرهاب يأتي في مقدمتها «المديرية العامة لمكافحة الإرهاب» والتي تم استحداثها بعد عام 2003، من أجل مواكبة المتغيرات الأمنية التي

شهدها العراق وتحتوي على كادر متخصص من

الباحثين المعنيين بعملية صياغة السياسات العامة للدولة، وتناط بهم مسؤولية موازنة تلك السياسات مع البرامج الحكومية التي تصدرها الدولة⁽²¹⁾.

2. مستشارية الأمن الوطني وجهاز الأمن الوطني.

اعتماداً على الأطر الدستورية تم إنشاء مستشارية الأمن الوطني العراقي، لتكون المؤسسة التي تسعى من خلال مجلس الأمن الوطني الذي يرأسه رئيس الوزراء، ليكون المؤسسة المدنية التي تضع سياسات الأمن الوطني، بما يحقق الدفاع الشامل بمفهومه الجديد، ليشمل كل القطاعات، مثل: الأمن والجيش والأمن الداخلي والخارجي والغذائي والصحي والتعليمي من خلال دراسة التحديات وكيفية مواجهتها وإصدار القرارات⁽²²⁾. في حين يتولى جهاز الأمن الوطني مهام أمنية تنفيذية أخرى ضمن اختصاصه المتعلق بمواجهة أنواع معينة من التهديدات الداخلية.

3. جهاز المخابرات الوطني العراقي

بعد أن كان جهاز المخابرات العراقي ومديرية المخابرات العامة مؤسستين منفصلتين، صدر قانون رقم (83) في 1979 حدّد مفهوم الدائرة الأمنية برئاسة جهاز المخابرات، ومديرية الأمن العام، مديرية

(20) ينظر الوقائع العراقية، قانون تقاعد قوى الامن الداخلي رقم 18 لعام 2011، العدد 4203، وكذلك صفحة الشرطة الاتحادية موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: <http://www.iraqfpi.com/pages/aboutus.aspx>

(21) المادة (9)، من الفصل الاول لقانون وزارة الداخلية، المصدر نفسه.

(22) عبد الجبار احمد، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية، العدد (32)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006، ص 114.

الاستخبارات العسكرية لتتكامل في مهامها⁽²³⁾ ثم أعيد العمل بجهاز المخابرات الوطني العراقي عام 2004، حيث يُعدّ من أهم الأجهزة الحكومية المعنية بحفظ أمن الدولة داخلياً وخارجياً، كونه يمثل نظام معلومات الدولة وعقلها، ويحافظ على أمنها ضد الاختراق الأمني الداخلي أو الخارجي، وأن وظيفة جهاز المخابرات هي مزاججة بين كونه جهة تنفيذية تتمتع بأعلى درجات الاستقلال في تنفيذ مهامها وبين كونها جهة استشارية تقدم لصنّاع القرار الاستشارة حول السبل الأنسب لحفظ سياسة الأمن الوطني وتترك تقدير تقييم الخيارات والأخذ بها الى متخذي القرار⁽²⁴⁾،

وأن وظيفة جهاز المخابرات هي مزاججة بين كونه جهة تنفيذية تتمتع بأعلى درجات الاستقلال في تنفيذ مهامها وبين كونها جهة استشارية تقدم لصنّاع القرار الاستشارة حول السبل الأنسب لحفظ سياسة الأمن الوطني وتترك تقدير تقييم الخيارات والأخذ بها الى متخذي القرار

ثانياً: المؤسسات العسكرية

تمارس المؤسسة العسكرية المهام المقررة لها دستورياً، والمحددة بحفظ كيان الدولة وسيادتها من الأخطار الداخلية والخارجية، وتُعدّ المؤسسة العسكرية من أكثر مؤسسات الدولة تنظيماً واستمراراً، فهي الإطار الذي تتكون فيه، وعن طريقه ومن خلاله قدرة الدولة وإدارتها على خوض الحروب أمواجتها⁽²⁵⁾، وتتكون المؤسسة العسكرية العراقية من:

1. وزارة الدفاع

تقع على عاتقها مسؤولية الدفاع عن البلاد وحماية الشعب، ومصالحه من التهديدات الخارجية والداخلية بالتضامن والتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى، تأسست عام 1921، وتم حلّها عام 2003 بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم(2)، وتم رسمياً إعادة تأسيسها من قبل سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (61) من 22 شباط عام 2004، وتمارس الوزارة مهامها من خلال القوات المسلحة التي تعدّ القوة النظامية العراقية.

ومن أهم أجهزة وزارة الدفاع في هذا المجال جهاز الاستخبارات، وهو جهاز أو مؤسسة من مؤسسات الدولة تختصّ بجمع المعلومات

(23) الوقائع العراقية، العدد 2213 لسنة 1972 وكذلك ينظر بشير الوندي، جهاز المخابرات العراقي، مطبعة الدار العلمية، بغداد، 1998ص60.

(24) الوقائع العراقية، العدد (3983)، 6 / 1 / 2004، ص26.

(25) محمد طه بدوي، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1991م، ص 218.

ثم فرزها وتصنيفها، وتحليلها، ثم إرسالها للجهات المناسبة في الوقت المناسب لتجميعها في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة لحماية الدولة من التهديدات، كما تعمل على تنفيذ سياسات الحكومة التي تتناسب مع الحياة الديمقراطية الجديدة ومتطلبات الدولة العراقية الحديثة، تأسس هذا الجهاز ليستجيب لمهمة وطنية حددها الدستور في المادة (9) منه⁽²⁶⁾.

جهاز الاستخبارات، وهو جهاز أو مؤسسة من مؤسسات الدولة تختص بجمع المعلومات ثم فرزها وتصنيفها، وتحليلها، ثم إرسالها للجهات المناسبة في الوقت المناسب لتجميعها في وضع الاستراتيجيات ورسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة لحماية الدولة من التهديدات

على الرغم من اختلاف المهام التي يؤديها جهاز الاستخبارات الوطني عن جهاز المخابرات الوطني على اعتبار ان جهاز المخابرات يتولى عملية جمع المعلومات الخاصة بمواجهة المخاطر الخارجية

(26) دستور جمهورية العراق لعام 2005، ص 12 - 13.

التي تواجهها الدولة إلا أن طبيعة الوضع العراقي ولاسيما فيما يتعلق بمخاطر الإرهاب دفع عمل جهاز الاستخبارات الى التنسيق مع جهاز المخابرات، من أجل توفير المعلومة الصحيحة التي يحتاجها المخطط لسياسة الأمن الوطني في إدارة وتوجيه العمليات العسكرية الخاصة بحفظ الاستقرار الداخلي.

2. جهاز مكافحة الإرهاب

هو جهاز (شبه وزارة) يتمتع بالشخصية القانونية المعنوية المستقلة عن وزارة الدفاع والداخلية اعتباراً من 13 آب 2016 ويرتبط ارتباطاً مباشراً بالقائد العام للقوات المسلحة، هو هيئة عسكرية استخباراتية يعمل باستقلالية عالية وصلاحيات واسعة يتكون من فرق عدة أهمها «الفرقة الذهبية» التي كانت البداية الحقيقية للجهاز عام 2005 بعد دمج الكتائب التي مثلت نوات قوات المهام الخاصة التي تشكلت منها قوات مكافحة الإرهاب والتي تلقت تدريبها في الأردن ثم توسع، وتمت تسميتها بجهاز مكافحة الإرهاب (ISOF Iraqi Special Operations forces) كما يشمل الجهاز أفواجاً عديدة فرعية تنتشر في المحافظات⁽²⁷⁾. تم تصنيفه على أنه جهاز أمني

(27) علي اغوان، قصة جهاز مكافحة الإرهاب في العراق، مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، اذار 2018، ص 126.

استخباري في قانون مكافحة الإرهاب رقم 31 لعام 2016 رغم أن أغلب عملياته المسلحة تقترب من الصفة العسكرية، كما أن هيكلته وسلاحه تقترب من المؤسسات العسكرية أكثر من المؤسسات الأمنية، ويتضمن عدّة تشكيلات ومديريات ورئيسه بمرتبته وزير.

3. هيئة الحشد الشعبي

**مارس الحشد الشعبي منذ
حزيران 2014 دوراً مهماً في
استعادة الكثير من مناطق
التي وقعت تحت سيطرة
تنظيم داعش، إذ كان لجهود
قوات الحشد الشعبي دفعة
استراتيجية ومعنوية للقوات
المسلحة**

هيئة الحشد الشعبي هي هيئة رسمية ترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وتتولى القيادة والسيطرة والتنظيم للحشد الشعبي التي تشكلت بعد دعوة المرجعية المتمثلة بالسيد (علي السيستاني) بعد سقوط مدينة الموصل وبعض مناطق في محافظات العراق يوم 2014/6/13 من القادرين على حمل السلاح الى التطوع في الحرب ضد الإرهاب، مارس الحشد الشعبي منذ حزيران 2014 دوراً مهماً في

استعادة الكثير من مناطق التي وقعت تحت سيطرة تنظيم داعش، إذ كان لجهود قوات الحشد الشعبي دفعة استراتيجية ومعنوية للقوات المسلحة⁽²⁸⁾.

ثالثاً: المؤسسات الأخرى

انطلاقاً من توسّع مفهوم الأمن الوطني وتداخل أبعاده وتعدد العوامل المؤثرة به، فإن طبيعة الفاعلين المؤثرين في تحقيقه تغيرت هي الأخرى، وعلية فقد أصبحت مشاركة مؤسسات كانت في السابق لا علاقة لها بالأمن الوطني بشكل مباشر أمراً اعتيادياً وضرورياً ومنها المؤسسات الاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية والثقافية والمعرفية والبيئية والصحية والرياضية وغيرها⁽²⁹⁾، إذ أن الأمن الوطني لا يمكن تعزيزه في اطار عجز المؤسسات الاقتصادية⁽³⁰⁾، ودور الأمن الصحي والبيئي فضلاً عن دور المؤسسات التربوية والتعليمية والبحثية وغيرها⁽³¹⁾.

المطلب الثالث: استراتيجية الأمن الوطني العراقي

تهتم الدول بصياغة استراتيجيتها الخاصة بأمنها وتحدد فيها بوضوح

(28) علي فارس حميد الحشد الشعبي ومقاربات الامن الوطني العراقي، دراسة في الدور والصياغات الأمنية، في مجموعة باحثين الحشد الشعبي الرهان الاخير، ط1، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص88.

(29) رعد الحمداني، معضلة الأمن الوطني العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 371، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2010، ص87.

(30) هائل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص65.

(31) عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012، ص70.

مصالحها الحيوية، وعلى ضوء تلك المصالح ترسم الأهداف وتحدد الوسائل، والعراق بعد عام 2003 أصبح بحاجة ملحة لوجود استراتيجيته الخاصة إذ شهد واقعاً سياسياً وأمنياً مغايراً عما كان عليه سابقاً، كما وأن الواقع الداخلي والإقليمي والدولي الذي يعيشه بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية باتت تتطلب وجود استراتيجية واضحة المعالم والأهداف⁽³²⁾، وإن نشر هذه الاستراتيجية وإطلاع العالم عليها يجعل العالم أكثر اطمئناناً لنوايا العراق لإقامة علاقات ايجابية مع الدول الأخرى، ويؤكد عدم السماح بجعل أراضيه منطلقاً للاعتداء عليها أو مقرأً أو ممرّاً للجماعات الإرهابية⁽³³⁾، وتتضمن استراتيجية الأمن الوطني العراقي:

(32) لبني خميس الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص 94.

(33) محمد نجم الدين النقشبندي، مفاهيم حديثة لتدريب الجيش العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد 7، بغداد 2007، ص 61.

(34) خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي الاول لقسم الدراسات السياسية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 144.

- 1- التطرق الى المصالح الوطنية ومنها المصالح السياسية في تعزيز السياسة الوطنية.
- 2- تقنين العلاقة مع المحيط الإقليمي والدولي.
- 3- التفاعل الايجابي مع نصوص الدستور ومنها الفيدرالية، والتي قد تعدّ من معايير الحكم الرشيد الذي يمثل جميع أطراف الشعب في حالة معينة، لكنها قد تكون مدخل لتفكك الدولة عند استحضر نوايا سياسية للنزعات الانفصالية أو عند ضعف الدولة وسلطتها الاتحادية في حالات أخرى.

- 4- صون الحقوق والحريات المدنية من خلال سعي الحكومة الى الارتقاء بالمستوى المعاشي للمواطنين وممارسة حقوقهم المدنية والسياسية.
- 5- الحفاظ على الوحدة الوطنية والهوية العراقية، بغض النظر عن الانتماءات الجانبية الأخرى، وكذلك تأمين أرض وشعب العراق وهي مسؤولية أساسية تضمنها الحكومة للأشخاص والممتلكات⁽³⁴⁾.

- 6- عد القدرات الاقتصادية ركيزة أساسية في بناء استراتيجية أمن وطني متكاملة بعيداً عن التبعية، وعلى مستوى عالٍ

يؤدي المتغير الاقتصادي دوراً مهماً في عملية التخطيط الاستراتيجي، حيث تساعد الموارد والامكانات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط الاستراتيجي أكثر امكانية على النجاح وأكثر اندماجاً مع عملية صنع القرار السياسي

من الاستقلالية والوضوح في الأهداف، إذ يؤدي المتغير الاقتصادي دوراً مهماً في عملية التخطيط الاستراتيجي، حيث تساعد الموارد والامكانيات على تحقيق الرفاهية الاقتصادية، الأمر الذي يجعل عملية التخطيط الاستراتيجي أكثر امكانية على النجاح وأكثر اندماجاً مع عملية صنع القرار السياسي.

7 - الانتقال الى اقتصاد السوق الحرّة وإصلاح القطاعات الصناعية والطاقة والزراعة، وتنشيط القطاع الخاص وخلق بيئة استثمارية وتنافسية مؤاتية.

8 - مكافحة الفساد وتطوير الكفاءات وتطوير النظام الإداري واستثمار الموارد الوطنية.

9 - جذب الاستثمارات الأجنبية والعمل على إطفاء الديون وإلغاء التعويضات والحصول على المساعدات الدولية وتنمية القطاع الزراعي، وكذلك تطوير شبكات الحماية الاجتماعية وحماية الفئات الأكثر فقراً وتعويض ضحايا الإرهاب والعنف السياسي وإيجاد فرص عمل للقضاء على الفقر⁽³⁵⁾.

إن صياغة استراتيجية للأمن الوطني العراقي تعتمد في مجملها على معطيات البيئة الاستراتيجية، والتي تتأثر بشكل كبير في مختلف المتغيرات الداخلية السياسية الاقتصادية الاجتماعية وغيرها، ممّا يشكّل ضاغطاً كبيراً على رسم الخطط الاستراتيجية المستقبلية، فضلاً عن ذلك المتغيرات الخارجية، فالمتغير الإقليمي والمتغير الدولي يؤديان دوراً فعالاً في صياغة استراتيجية الأمن الوطني العراقي، لأنهما يشكلان البيئة الاستراتيجية للعراق والذي شهد تدخلاً واسعاً من قبل أطراف إقليمية ودولية وفواعل داخلية، بدت معرقلاً كبيراً في بناء

الدولة العراقية الجديدة⁽³⁶⁾، أصدر العراق ثلاث استراتيجيات:

أولاً: استراتيجية الأمن الوطني العراقي ((2007-2010)

تُعدّ استراتيجية الأمن الوطني (العراق أولاً) الاستراتيجية الأولى

(35) احمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد (احادي الجانب)، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، (، في استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، في مجموعة باحثين استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الأمريكي، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات سياسية، بيت الحكمة، بغداد، ص495.

(36) علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012، ص173.

**تُعدّ استراتيجية الأمن الوطني
العراق أولاً) الاستراتيجية
الأولى في تاريخ العراق الحديث،
ومثلت رؤية مؤسساتية
جديدة، كما أن صدورها عزّز من
فكرة السلطة المدنية لقيادة
الأمن في العراق**

في تاريخ العراق الحديث، ومثلت رؤية مؤسساتية جديدة، كما أن صدورها عزز من فكرة السلطة المدنية لقيادة الأمن في العراق، حيث إنها نشرت مفهوم الأمن الشامل بعيداً عن الأمن الاستخباري والعسكري التسلطي، إذ وجه السيد رئيس مجلس الوزراء مستشارية الأمن الوطني بتشكيل فريق رفيع المستوى تحت إشراف مستشار الأمن الوطني لأعداد أول استراتيجية وطنية وخطة عمل بمساعدة خبراء من وزارات (الدفاع، الداخلية، الخارجية، المالية، والعدل)، وأجهزة (الأمن الوطني، المخابرات، مكافحة الإرهاب) وهيئة النزاهة وأمن إقليم كردستان، ومناقشة تلك الخطة وإقرارها بعد تعديليها، والاستعانة بخبراء من الجهد الدولي الساند والذي تضمّن ممثلية الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁷⁾.

(37) استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 - 2010 (العراق أولاً)، ص 1-29.

وجرى إقرار النسخة الرسمية لهذه الاستراتيجية من قبل مجلس الأمن الوطني بتاريخ 21/ تموز/ 2007، لتكون الاستراتيجية الوطنية الأولى في تاريخ العراق السياسي، وتمّ تشكيل فريق خاص لتفعيل وتطوير الاستراتيجية يوم 18/ أيلول/ 2007، والمصادقة على عمل العلاقات والإعلام وتطوير الاستراتيجية في 24/ أيلول/ 2007⁽³⁸⁾.

(38) ملف استراتيجية الأمن الوطني في مستشارية الأمن الوطني الصادر في عام 2013، بغداد. ص 12 - ص 24

ثانياً: استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2010 - 2013)

عملاً بمبدأ الاستمرارية هي سرّ نجاح العمل الاستراتيجي، عملت الحكومة على وضع مسودة استراتيجية جديدة للأمن الوطني العراقي تعالج الاختلالات والتحديات التي تواجه مسيرة الدولة العراقية الجديدة بعد 9 نيسان 2003، وهذا ما تمثّل باستراتيجية الأمن الوطني العراقي (2010 - 2013)⁽³⁹⁾، إذ انصب الاهتمام الرئيس لهذه لاستراتيجية على مسائل حيوية أهمها: تلبية الاحتياجات الأساسية لضحايا مناطق الصراع، وإعادة النازحين، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإصلاح القطاع الأمني ومكافحة الإرهاب، فضلاً عن تفعيل سياسة الإصلاح، ومكافحة الفساد، والتشديد على حكم القانون، وضمّان حقوق الإنسان، وتقديم الخدمات، وبناء مؤسسات الدولة

(39) حسين علاوي، نظرية الامن الوطني العراقي الجديدة: من امن السلطة الى أمن الانسان، جهاز الامن الوطني، على شبكة المعلومات الدولية الانترنت على الموقع: http://www.nss.gov.iq/index.php?option=com_content&view

وفقاً لمبدأ تحقيق العدالة الاجتماعية، وتكافؤ الفرص لتحقيق الأمن والتنمية بشقيها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية والدور الدبلوماسي العراقي لبناء علاقات إقليمية ودولية ومعالجة المشاكل عن طريق الحوار⁽⁴⁰⁾.

ثالثاً: استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2016-2020)

تألفت استراتيجية الأمن الوطني (2016 - 2020) من مقدمة وأربعة محاور، تضمن المحور الأول الذي حمل عنوان مرتكزات استراتيجية الأمن الوطني الرؤية الوطنية، وتقيماً للبيئة الاستراتيجية للعراق، والمصالح الوطنية الحيوية، والأهداف الاستراتيجية، أما المحور الثاني المخاطر والتهديدات على الأمن الوطني فتضمن تحليلاً للبيئة الاستراتيجية وتشخيصاً للتهديدات والمخاطر التي تم تحديدها وتصنيفها الى ثلاث مستويات من الخطر، في حين تولّى المحور الثالث سبل تحقيق الأهداف الاستراتيجية عبر تنسيق الوسائل والاستثمار الأمثل للموارد لتحقيق الغايات المرجوة من خلال وضع الملامح الرئيسة لمجموعة من السياسات التي تعمل على تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية، واختتمت الاستراتيجية بالخلاصة، فضلاً عن مجموعة من التوصيات لما يجب على الحكومة القيام به خلال المدة الدستورية ومستويات ذلك الفعل، كما تضمنت وثيقة الاستراتيجية أربعة ملاحق، تتعلق بتحديد الأسباب الجذرية للمشاكل المحورية وفقاً للتصنيف القطاعي، وتعريف بالمنهجية التي تم اعتمادها في تحديد صافي قيمة التهديد ومستوى الخطر والجداول الملحقة بها، ثم الأهداف ووسائل تحقيقها لمعالجة المخاطر، وأخيراً مجموعة من التعريفات لمجموعة من المصطلحات التي تم اعتمادها في هذه الوثيقة الاستراتيجية⁽⁴¹⁾.

المبحث الثاني: معززات الأمن الوطني العراقي

نقصد بها تلك المقومات التي يتبين من خلالها الاستراتيجية التي سوف تمتلكها الدولة وتوظفها لمواجهة التحديات والتهديدات التي تواجهها، وتشكل ركائز تحديد خيارات صنّاع القرار حيال البيئة

(40) جمهورية العراق، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2010-2013)، مستشارية الامن القومي، بغداد، 2014 ص3.

(41) استراتيجية الامن الوطني العراقي 2016 - 2020 (نحو عراق امن ومستقر)، ص 1 - 37.

الداخلية والخارجية، عبر تحفيز عناصر القوة وتوظيفها، لتكون قادرة على تحقيق الأهداف والمتطلبات النهائية. ويرتكز الأمن الوطني العراقي على جملة من المقومات السياسية واقتصادية والأمنية والعسكرية والاجتماعية التي تمثل القوة الشاملة للدولة والتي يمكن من خلالها تأمين عناصر المواجهة للتحديات والتهديدات التي تواجه الأمن الوطني العراقي في حال تم توظيفها بشكل رشيد والعكس صحيح.

المطلب الأول: المعززات السياسية والجغرافية

وتأتي في مقدمة المقومات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي لما تمتاز به من خصوصية بالغة، حيث تركت تأثيرها تبعاً لطبيعة البيئة السياسية العراقية المعقدة والمضطربة والتي أصبحت تمثل المرتكز الرئيس في إدارة شؤون الدولة، استناداً الى الدستور العراقي، الذي يحدد طريقة إدارة الدولة وعقيدتها ومصادر تشريعها وطبيعة العلاقة بين السلطات وشكل النظام السياسي⁽⁴²⁾.

(42) نغم نذير شكر، انتخابات 2010 وانعكاساتها على مستقبل الواقع السياسي في العراق، محلية دراسات سياسية - بيت الحكمة، عدد 16، بغداد، 2010، ص 92.

فالعراق رغم أنه بلد حديث العهد بالديموقراطية إلا أنه يمتلك دستوراً ضامناً للحياة الديمقراطية، وقد ضمن الدستور حق الشعب في اختيار ممثليه في السلطة التشريعية والذي حولها باختيار السلطة التنفيذية، وقد جعل الدستور العراقي من الشعب مصدر السلطات، ومن مواد الدستور العراقي التي تؤكد على ترسيخ المبادئ الديمقراطية الحديثة (المادة 1، المادة 5، المادة 6، المادة 39، المادة 46) وغيرها⁽⁴³⁾.

غير أن نصوص الدستور لا تعني دائماً على

أن نصوص الدستور لا تعني دائماً على المستوى الواقعي أنها تضمن أداء ديمقراطي حقيقي فغالباً ما تنجح القوى السياسية بالالتفاف على مقاصد الدستور لتمرير سياسات قد لا تتفق مع مصالح الشعب العراقي، وبالتالي لن يصبح حينها مصدراً للسلطات

المستوى الواقعي أنها تضمن أداء ديمقراطي حقيقي فغالباً ما تنجح القوى السياسية بالالتفاف على مقاصد الدستور لتمرير سياسات قد لا تتفق مع مصالح الشعب العراقي، وبالتالي لن يصبح حينها مصدراً للسلطات، وهذا يُعدّ أحد التحديات والتهديدات بنفس الوقت التي

(43) جمهورية العراق . الدستور العراقي الدائم لعام 2005 ، المواد 1 ، 5 ، 6 ، 39 ، 42 .

تواجه الأمن السياسي للدولة العراقية. كما نصّ الدستور العراقي على الفصل بين السلطات (التشريعية والتنفيذية والقضائية) عبر تحقيق التوازن بينهما، بحيث تستطيع كل سلطة أن توقف الأخرى لاسيما السلطتين التشريعية والتنفيذية عند حدود اختصاصها الدستوري إذا ما تجاوزت حدود سلطتها القانونية، أما السلطة القضائية فيمكن أن يكون دورها أوسع وأقوى في وجه السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهذا من شأنه أن يدعم فاعلية الرقابة من جهة والنزاهة من جهة أخرى بما يسهم في تخفيف حدة الفساد الإداري الذي يتصاعد بشكل مقلق و يؤثر بدوره على الأمن الوطني العراقي⁽⁴⁴⁾.

ومع الأهمية القصوى لعلوية النصوص الدستورية وحسن مقاصدها في موضوع الفصل بين السلطات وإرساء نوع من التوازن والرقابة والتعاون فيما بينها ومنح السلطة القضائية دور المراقب والمحكم لعمل السلطات الأخرى، غير أن واقع العمل السياسي والقضائي في العراق يشير الى نوع من التداخل والتأثير غير الدستوري والمستند الى توازن القوة والمصالح أكثر من النصوص الدستورية في حالات معينة، وهو أمر غاية في السلبية إذا ما تمّ قياس أثره على الأمن الوطني العراقي، كونه يمثل مدخل لفوضى العمل المؤسسي والنظام السياسي والدستوري بشكل عام، ويشجّع على نزعة التجاوز على النصوص الدستورية والقوانين المنظمة لعمل السلطات والمؤسسات في الدولة .

إن ما يدعوا الى الرضا النسبي في مجال المعززات السياسية للأمن الوطني العراقي، هو قدرة النظام السياسي النسبية على تنظيم انتخابات دورية وفقاً لأحكام الدستور تمهيداً لتداول السلطة بشكل سلمي عبر ولادة حكومة منتخبة من رحم مجلس النواب المنتخب بشكل مباشر من قبل الشعب. فضلاً عن إجراء أنواع أخرى من الانتخابات من بينها انتخابات لاختيار الحكومات المحلية في المحافظات.

(44) أياد محسن، الدستور العراقي: فروعيات مستمرة ورقابة غير فعالة، تاريخ الزيارة: 2019/5/13، على الرابط: www.iraq2020.org/print_top.php?id_top=125&p=topics&parm

كما حافظ النظام السياسي العراقي رغم تعرضه لأزمات حقيقية على طبيعة العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان عبر آليات التفاوض وفقاً لأحكام الدستور مع الإشارة الى خرق المبادئ العامة الناظمة لهذه العلاقة بين فترة وأخرى من قبل الطرفين.

ومن بين أهم ما يعزز الجانب السياسي للأمن الوطني العراقي هو الضمان النسبي للحريات العامة، ومنها حرية التعبير عن الرأي والصحافة الحرّة والقدرة على إجراء مسائلة فعلية وشعبية عبر الاحتجاجات أو محاسبة نخبوية عبر انتقاد أداء كافة مستويات السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية عبر الاستناد الى المبادئ الدستورية والقوانين النافذة والأطر القضائية⁽⁴⁵⁾. غير أن هذه المحاسبة باتت محفوفة بأنواع مختلفة من المخاطر، لكنها لا زالت متاحة نسبياً وعلى الرغم من تعرض المكاسب السياسية في هذا المجال والتي تُعدّ معزز حقيقي للأمن الوطني العراقي الى الخرق الدائم عبر التهديدات المتواصلة لقادة الراي وللحريات المختلفة وعبر التدخل بعمل القضاء غير أن الحفاظ على الحد الأدنى من هذه الحقوق يبقى يمثل نواة صلبة يمكن الاعتماد عليها في مجال الدعم السياسي للأمن الوطني العراقي.

أما من الناحية الجغرافية فأن المقومات الجغرافية تُعدّ بمثابة عناصر لتكوين قوة الدولة أو ضعفها، ولا سيما أنها تؤثر في تحديد الواقع الاجتماعي والاقتصادي والعسكري للدول، والذي ينعكس بدوره على علاقة الدولة بالدول الأخرى، ولا سيما القريبة منها جغرافياً، ومن الطبيعي أن تكون هناك علاقة وثيقة بين العامل الجغرافي وأمن الدولة وتطورها، فمثلاً على مدى التاريخ كانت التضاريس والطبيعة الجغرافية ودور اليابسة والماء لبعض الدول

توفر لها ملاذاً آمناً، كما تختلف سياسة الدول الداخلية والخارجية بمدى قوتها الأمنية إن كانت الدول مكوّنة من جزيرة أو عدّة جزر،

(45) عبد العظيم عبد الحافظ ،
البيئة السياسية الديمقراطية والامن
الوطني ، مجلة قضايا سياسية ،
العدد 28 ، كلية العلوم السياسية
- جامعة النهرين ، 2012 ص 48

**فأن المقومات الجغرافية تُعدّ
بمثابة عناصر لتكوين قوة الدولة
أو ضعفها، ولا سيما أنها تؤثر
في تحديد الواقع الاجتماعي
والاقتصادي والعسكري للدول،
والذي ينعكس بدوره على علاقة
الدولة بالدول الأخرى، ولا سيما
القريبة منها جغرافياً**

هذه العوامل تضيف على سياسة الدولة الأمنية قوة أو ضعفاً أو تكون قابلة للاختراق الأمني، كما يؤثر الموقع الجغرافي في استراتيجية الدول الأخرى حيال دولة معينة، وقد ترتب الدولة علاقاتها مع الدول الأخرى بناءً على أهمية الموقع⁽⁴⁶⁾.

إن لكل دولة موقع جغرافي ثابت لا يتغير، إلا أن الأهمية السياسية والاستراتيجية للموقع تتغير من وقت لآخر تبعاً للتغيرات الحاصلة في مجال التقدم التكنولوجي، لاسيما في مجال النقل والاتصالات التي قربت المسافات بين الدول وزادت من حالة التواصل.

والعراق يمتاز بمساحة جغرافية جيدة ومتنوعة وزاخرة بالثروات جعلته يُعدّ من بين الدول المتوسطة الحجم تبلغ 438 ألف كم مربع و بموقع جغرافي مهم جداً وضعه تاريخياً في صلب النظريات الجيوبوليتيكية الأساسية، ومنها نظريات الأرض (ماكندر) والبحر (ماهان) والجو (سفرسكي) التي اعتبرت العراق منطقة مهمة في فروضها الأساسية، فمثلاً وضع ماكندر العراق في موضع الدولة الجسر بين المكونات الجغرافية الأساسية لنظريته في حين جعل سفرسكي من العراق جزءاً من منطقة المصير، وهي أهم منطقة في العالم من يسيطر عليها يسيطر على العالم جيوبوليتيكيًا⁽⁴⁷⁾.

ومع أننا لا نتفق مع ما ذهبت إليه هذه النظرية بخصوص الفكرة القائمة على أن من يسيطر على العراق جوبياً يسيطر على العالم نظراً للتغيرات الكبيرة في طبيعة تكنولوجيا التسليح وطبيعة الاستراتيجيات الحديثة وقدرات القوى الكبرى الجديدة ودور الذكاء الصناعي في تجاوز الكثير من فروض النظريات الجيوبوليتيكية القديمة، لا سيما المتعلقة منها بدور الجغرافيا الحاسم، غير أننا نؤمن بشكل كبير بأهمية موقع العراق الجغرافي ودوره في الاستراتيجيات الدولية لا سيما في حال نجاح صنّاع القرار العراقي في توظيفه على النحو الأمثل.

فالعراق بالنتيجة يمتاز بموقع استراتيجي وصفه المختصون في الشؤون الاستراتيجية أنه في غاية الأهمية، يتركز في وقوعه في ملتقى

(46) معين حداد، الجيوبوليتيكية: قضايا الهوية والانتماء، ط2، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص13

(47) أعياد عبد الرضا، النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتأثيراتها على الشرق الأوسط، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (21)، جامعة الكوفة، 2015، ص39

طرق المواصلات التي تربط قارات العالم، كما أنه يُعدّ الجسر المؤدي إلى طرق المواصلات البحرية المهمة في شرقه وغربه والمتمثل في بحر العرب والمحيط الهندي والبحر المتوسط، فبفضل هذا الموقع أصبح للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية والدولية⁽⁴⁸⁾. كما أنه يتوسط بين أقوى ثلاثة قوى إقليمية طامحة لتأدية دور إقليمي وعالمي وهي كل من: تركيا وإيران والسعودية، مما يفرض عليه تحديات سياسية وأمنية ويمنحه فرص مقابلة.

المطلب الثاني: المعززات الاقتصادية

يُعدّ المتغير الاقتصادي من عناصر قوة الدولة الأساسية المؤثرة على الأمن الوطني، فمثلما هو معروف أن أغلب الدول تتحرك سياسياً وعسكرياً على قدر سلامة وضعها الاقتصادي.

تتمثل الموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية والقدرات الانتاجية في مجال الصناعة والزراعة فضلاً عن قطاع الخدمات أحد أهم عوامل القوة الاقتصادية والسياسية للدولة، ومن أبرز أسباب الاستقرار على الصعيد الداخلي والخارجي، استناداً الى ما يتوفر من حجم الموارد في داخل أرضها وخارجها، وينعكس على مدى نفوذها في

المجالات الاقتصادية والسياسية خارج حدودها الإقليمية.

إن تعدّد وتنوع النشاطات الاقتصادية وإمكانية استثمارها بشكل فعّال عادةً ما يستخدم للتمييز بين الدول الغنية والفقيرة والدول القوية والضعيفة، إذ أن إمكانية الحصول على كميات كافية من المواد الانتاجية والتكنولوجية والغذائية والمواد الخام ومصادر الطاقة تعدّ بمثابة دلائل لقوة الدولة، كما أن قوة الدولة المالية وأرصدها تظهر هنا كعنصر أساسي في إمكانية سيطرتها على الموارد الطبيعية⁽⁴⁹⁾.

وفيما يتعلق بالعراق فأنت للجانب الاقتصادي أهمية استثنائية وقصوى في مجال الأمن الوطني العراقي، نظراً لما يواجهه البلد

(48) صلاح حميد الجنابي، سعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992، ص 23

(49) عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية، مطبعة الساقية، مركز العراق لدراسات، 2010، بغداد، ص 264.

فأن للجانب الاقتصادي أهمية استثنائية وقصوى في مجال الأمن الوطني العراقي، نظراً لما يواجهه البلد من مشاكل اقتصادية هيكلية وأخرى مؤقتة من بين أهمها تدمير قوى الانتاج الأساسية، والقضاء على البنى التحتية الأساسية للاقتصاد

من مشاكل اقتصادية هيكلية وأخرى مؤقتة من بين أهمها تدمير قوى الانتاج الأساسية، والقضاء على البنى التحتية الأساسية للاقتصاد، وسيادة اقتصاد الربيع بشكله المتخلف، وتشوهات اقتصادية مالية ونقدية وضريبية ونتاجية، وضياع صافي للفرص الاقتصادية، وتحوّل الاقتصاد الى اقتصاد مستهلك بشكل تام وما يفضي اليه من نقل للثروة الى الخارج بدل استثمارها في تنمية الأنشطة الانتاجية والاستثمارية التنموية في الداخل⁽⁵⁰⁾، وتفشي البطالة والتضخم بشكل كبير ونتيجة لكل ذلك تصاعد نسب الفقر والمرض وسوء الخدمات، وهذا يجعل من الجوانب الاقتصادية عناصر استثنائية مؤثرة في التخطيط الاستراتيجي العراقي، ليس لأنها تتعلق فقط بالمستوى الاقتصادي والمعاشي للدولة، بل لأنها تندرج في إطار الكثير من القضايا التي تتعلق بالأمن الوطني العراقي عبر تحقيق الأمن الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي العام .

ومع أن العراق كدولة يُعدّ من الناحية الشكلية من الدول الغنية بسبب ما يملكه من ثروات طبيعية ضخمة كالنفط والغاز والفوسفات والمعادن الأخرى، فضلاً عن ما يتمتع به من أراضٍ خصبة وملائمة لإقامة الزراعة في مختلف المناطق الشمالية والجنوبية والوسطى، ويمتلك موارد بشرية جيدة ومدربة على الانتاج، والتي إذا ما أحسن توظيفها في مشاريع الإنتاج الصناعي والزراعي والسياحي والخدمي والنقل سيكون أحد أهم روافد الاقتصاد العراقي وتنوعه بدل الاهتمام والاعتماد فقط على قطاع الطاقة والتي ستفضي الى تحقيق مستوى مقبول من الأمن الاقتصادي بما فيه الأمن الغذائي ومواجهة البطالة التي تعدّ أحد أهم تحديات الأمن الوطني العراقي .

ومع أنه من أكثر البلدان التي تحتوي على الثروات الطبيعية ففي آخر إحصاء يقدر الاحتياط النفطي في العراق بـ (151) مليار برميل وهو ما يعادل (10%) من الاحتياط العالمي، كما يرى الخبراء أن العراق قادر على الاستمرار بطاقته الإنتاجية الحالية من النفط والتي تقدر (3,500,000) مليون برميل لليوم الواحد لمتّي عام تقريباً، أما

(50) انظر كل من عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (2003-2011م) مؤتمر بيت الحكمة السنوي، بناء الدولة، 18-19 كانون الثاني 2012-، بغداد، ص 81 وكذلك جناب سليم ، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003 الاداء ومتطلبات الاقتصاد ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، العدد 52 ، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية ، العراق ، 2020

في ما يخص الغاز فقد أشار خبراء عراقيون أن احتياط العراق من الغاز سيرتفع من (3,750) ترليون متر مكعب الى (9250) ترليون متر مكعب من ، أي بنسبة (6-7%) من الاحتياط العالمي فضلاً عن توافر مصادر كثيرة أخرى للثروات الطبيعية ومنها المياه⁽⁵¹⁾.

(51) انظر كل من تغريد داوود سلمان ، اثر الإيرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية ، العدد 4 ، جامعة بابل ، العراق ، 2019 ص 68 ، وكذلك روبن ميلز ، طرق محفوفة بالمخاطر عبور الطاقة بالشرق الاوسط ، مركز بروكنجز . العدد 17 ، الدوحة ، 2020 ،

(52) الزراعة العراقية : شح المياه اخرج 20 مليون دونم من الخدمة . <https://ar.knoema.com/atlas> وكذلك <https://ultrairaq.ultrasawt.com>

غير أن الموارد الطبيعية التي يمتلكها العراق لا تعني بحقيقة الأمر أن العراق كدولة أو شعب يعدّ من الدول الغنية كما تذهب اليه بعض المصادر والباحثين فلا توظيف الموارد تم بشكل صحيح، حيث هناك هدر هائل في تنظيم وترشيد المياه العذبة نتج تراجع كبير بالمساحات المزروعة حتى وصلت الى نسبة 11 % فقط من مجمل الأراضي الصالحة للزراعة بعد خروج أكثر من 20 مليون دونم من الاستخدام بسبب نقص المياه وتصاعد الملوحة وتوسّع التصحر⁽⁵²⁾، ولا استيعاب للتحويلات الكبيرة في قطاعات الاقتصاد تم إدراكه من قبل صنّاع القرار في العراق، فطبيعة الاقتصاد الحديث لم تعد تسمح

للموارد الخام أن تكون في طليعة ثروات الدول بقدر ما تسمح للتكنولوجيا والذكاء الصناعي الذي بات يهيمن على عناصر القوة الاقتصادية ويقودها نحو التميز والتفوق مع عدم إهمال دور الموارد الطبيعية لا سيما منها موارد الطاقة في حال نجحت الدولة في استثمارها وتوظيفها على النحو الصحيح الذي يفضي الى استدامة النمو والتنمية وتنويع مصادر الدخل وتنمية القدرة على الانتاج ورفع نسبة القيمة المضافة .

وبالنتيجة يمكن القول: إن الاقتصاد العراقي يُعدّ أحد العناصر الأساسية المزدوجة الأثر في مجال تعزيز الأمن الوطني العراقي، فالثروات الطبيعية والموارد المالية والبنى التحتية شكّلت بمجموعها فرص

لعملية التنمية والقضاء على البطالة والفقر، كما هي بحدّ ذاتها تشكل عنصر أساسي لبناء قوة عسكرية فعّالة للدولة بقصد المحافظة على

**إن الاقتصاد العراقي يُعدّ أحد
العناصر الأساسية المزدوجة
الأثر في مجال تعزيز الأمن
الوطني العراقي، فالثروات
الطبيعية والموارد المالية والبنى
التيهية شكّلت بمجموعها
فرص لعملية التنمية والقضاء
على البطالة والفقر، كما هي
بحدّ ذاتها تشكل عنصر
أساسي لبناء قوة عسكرية
فعّالة للدولة بقصد المحافظة
على الأمن الوطني في مراحل
معينة**

الأمن الوطني في مراحل معينة، غير أنها فشلت في مراحل أخرى في مواجهة الأعباء الاقتصادية الكبيرة وأفضت في مراحل أخرى الى جمود اقتصادي وتردي في الانتاج وشلل في قطاعات الاقتصاد غير النفطية وأنتجت أعداداً جديدة من البطالة، وفشلت في تحقيق الأمن الغذائي وهو أمر بطبيعة الحال سلبي بشكل كبير يهدد جانب مهم من جوانب الأمن الوطني.

المطلب الثالث: المعززات الأمنية والعسكرية

عبر حقب التاريخ كانت القوة العسكرية العنصر الحاسم والأهم في تقرير قوة الدولة، وهي الأساس الذي يركز عليه الأمن لأية تجمعات بشرية سواء كانت قبائل أو مدن أو دول والتاريخ يثبت صحة هذه الفرضية، حيث قامت الامبراطوريات والممالك واحتلت الأرض وسيطرت على الموارد من خلال القوة العسكرية، فهي بالنتيجة أداة للحرب والسلام، والسند الضروري للسياسة الخارجية التي تطبقها الدولة.

كما أن الحفاظ على الأمن والسيادة وكيان الدولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات العسكرية والأمنية، وتتبع قيمة القدرات العسكرية من أن استعمالها لا يقتصر على أوقات الحرب وإنما في أوقات السلم، حيث يمكن استخدامها بصورة غير مباشرة لإضفاء الفعالية على الصيغ والأهداف للسياسة الخارجية⁽⁵³⁾، ويرتبط التهديد والردع في العلاقات الدولية ارتباطاً وثيقاً بالقدرات العسكرية، فليس بوسع الدولة أن تنفّذ تهديدها ما لم يكن في حوزتها قدرة على ذلك .

إن أساس المقوم العسكري والأمني هو الجيش الذي يعتبر المرتكز الأساس لقوة الدولة وهيتها من خلال ما يمتلكه من تجهيزات عسكرية متطورة وأسلحة حديثة وتدريب عال وعقيدة مناسبة، فضلاً عن دور قوى الأمن الداخلي والأجهزة الاستخباراتية القائمة على أساس التكنولوجيا الحديثة⁽⁵⁴⁾، ومن هنا أصبحت إحدى المقومات الأساسية للدولة وللحفاظ على أمنها الوطني هي دعم ومساندة القوات المسلحة عن طريق توفير متطلباتها ورفع مستوى جاهزيتها،

(53) اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987. ص185

(54) محمود احمد عزت، بناء القوات المسلحة، افتراضات علمية المؤتمر السنوي لبيت الحكمة، بناء دولة العراق، 18-19 كانون الثاني 2012، ، بغداد، ص24.

والتي بالمقابل تقوم بمهمة الدفاع عن أمن البلاد وحماية سيادتها .
وإن أحد المقومات الأساسية لضمان وحماية الأمن الوطني العراقي

**وإن أحد المقومات الأساسية
لضمان وحماية الأمن الوطني
العراقي هو تعزيز دور القوات
المسلحة العراقية عبر تعزيز
البناء الاستراتيجي لهذه القوات
ورفع مستوى جاهزيتها بما
يمكنها من الدفاع عن أمن
البلاد، فمهام القوات المسلحة
والأمنية تتحدد بمجموعة
عناصر تشكل الإطار العام
لدورها**

هو تعزيز دور القوات المسلحة العراقية عبر تعزيز
البناء الاستراتيجي لهذه القوات ورفع مستوى
جاهزيتها بما يمكنها من الدفاع عن أمن البلاد،
فمهام القوات المسلحة والأمنية تتحدد بمجموعة
عناصر تشكل الإطار العام لدورها.

ويمتلك العراق اليوم جيشاً كبيراً حديثاً ومنظماً
الى درجات مقبولة، وله خبرات ممتازة في مواجهة
الحروب الحديثة، حيث يبلغ تعداداه أكثر من 350
ألف موزعين على العديد من الفرق العسكرية
والتشكيلات والصنوف⁽⁵⁵⁾، فضلاً عن وجود قوات
ساندة للجيش العراقي تتمثل بجهاز مكافحة
الإرهاب والحشد الشعبي وقوات أمنية أخرى يبلغ
تعدادها مئات الآلاف.

وفي هذا الإطار من الضرورة بمكان تطوير عقيدة متوازنة للقوات
المسلحة وربطها بالقيم المؤسسية والتنظيم لاسيما بخصوص القيم
المركزية وجوهرها، بحيث يمكن المتتمين الى القوات المسلحة
العراقية الإقرار بمبادئ الخدمة، والولاء للسلطة المدنية المنتخبة،
المهنية العالية، عدم التدخل في الشؤون السياسية المحلية والإيمان
بأن لا دور للقوات المسلحة في عملية تداول السلطة، الوحدة
الوطنية، القيادة العسكرية المهنية التي تساعد قواتنا العسكرية والأمنية
على تحقيق النجاح في تنفيذ مهامها، النزاهة وأمن المعلومات،
الشفافية وأخيراً إمكانية تحمل كافة التكاليف⁽⁵⁶⁾.

ومن المفيد جداً أن تحظى الاستراتيجية العسكرية العراقية بتأييد
ودعم داخلي جيد وقبول عالمي وإقليمي مناسب ويشرّع منه قرار
وطني تتخذه المؤسسة السياسية العراقية في إطار مصالح العراق
الوطنية، وتتولى المؤسسة السياسية إعداد الاستراتيجية العسكرية

(55) مؤيد الطرقي: العراق
عازم على تطوير منظومته
العسكرية ، [https://www.independentarabia.com/
node/292636](https://www.independentarabia.com/node/292636)

(56) محمد نجم الدين
النقشبندى، استراتيجية الأمن
الوطني العراقي، سلسلة
محاضرات: كلية الدفاع الوطني،
جامعة الدفاع للدراسات
العسكرية، بغداد، 2015، ص44

بالتشاور مع المؤسسة العسكرية وتهيئة المناخ الملائم لعملها⁽⁵⁷⁾، سيما في مرحلة استخدام القوة ضمن غاية وأهداف تحدد بوضوح وتصور كامل للتهديدات التي يمكن أن يتعرض لها العراق.

ويتمثل في القوة العسكرية التي تتوفر للدولة رمزها وهبتها وأحد أركانها ومقوماتها الأساسية، والركيزة التي يقوم عليها الأمن الوطني. وبكل الأحوال ترتبط المعززات العسكرية بقدرة وإمكانية الدولة على توظيف قواتها المسلحة والأمنية كما ونوعاً والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقدرات الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية من أجل تحقيق أهدافها.

المطلب الرابع: المعززات الاجتماعية والثقافية

تُعَدُّ هذه المعززات من العوامل المؤثرة في الأمن الوطني، والتي تتضمن أعداد المواطنين في صحته وعقله وأخلاقه وتقاليده ومنظومته الثقافية والحضارية، فهذه الجوانب تمنح المواطن والوطن مصدر قوة وتتحكم في تكوين وتلاحم ومدة بقاء المجتمعات السياسية ومدى استقرار المؤسسات في الدولة، فلا جدال أن البيئة الاجتماعية هي الأساس في دعم واتخاذ القرارات الاستراتيجية للدولة.

وفي هذا الإطار فإن المجتمع العراقي يعدّ من المجتمعات المتنوعة، يتكون من طوائف وقوميات وأديان وطبقات، التي تداخلت بينها العلاقات الاجتماعية والعشائرية، فضلاً عن سمات اجتماعية وثقافية أخرى تميّزه عن غيره من المجتمعات وتؤثر في تكوين شخصية الأفراد المنتمين له، ومثلما أن هناك عناصر قوة لهذه التركيبة الاجتماعية والثقافية فإن هناك عناصر ضعف مهمة ومهددة للأمن الوطني، تكمن في إطار هذه المنظومة الاجتماعية

والثقافية يجب التعامل معها بحذر ومنهجية سياسية بناءة⁽⁵⁸⁾.

من أبرز مرتكزات المقوم الاجتماعي هو الاهتمام بنوعية القيادة المجتمعية، وبما أن العراق في طريق بناء الدولة والمجتمع على

(57) لبنى خميس مهدي، مصدر سبق ذكره، ص 102.

(58) انظر كل من عبد الاله بلقزير، الامن الاجتماعي والامن الاقتصادي، قضايا ومناقشات، التجدد العربي صحيفة الكترونية يوم الاحد 2007/12/2، ص 2 وكذلك عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012، ص 615

المجتمع العراقي يعدّ من المجتمعات المتنوعة، يتكون من طوائف وقوميات وأديان وطبقات، التي تداخلت بينها العلاقات الاجتماعية والعشائرية، فضلاً عن سمات اجتماعية وثقافية أخرى تميّزه عن غيره من المجتمعات وتؤثر في تكوين شخصية الأفراد المنتمين له

أسس ديمقراطية. فأن القيادات يجب أن تنبعث من المجتمع، وهنا نؤكد بأن لا العقل ولا الموهبة وحدهما يمكن أن يكونا المفتاح لموقع القيادة في مجتمعنا، كما أن الالتزام بأرفع القيم في المجتمع هو مسؤولية القيادة الحاضرة في ترسيخها للقيم والمفاهيم والاتجاهات والأخلاقيات البناءة. وهذا ما يجعلنا نؤكد أن أنواع ما ذكر تزدهر في أي مجتمع عندما تكون موضع تقدير المجتمع، بحيث إننا لا يمكن أن نقدر التفاهة والترف ثم نتوقع من الأجيال القادمة أن يزدروها أو يرفضوها⁽⁵⁹⁾. واليوم المجتمع العراقي كجزء من مجتمعات العالم يواجه بوضوح استشرى قيم نظام التفاهة الذي يجعل من الاختلالات والتشوهات الاجتماعية والثقافية ثوابت جديدة لا يمكن انتقادها أو رفضها، وهو ما يعدّ تهديداً حقيقياً لجانب مهم من الأمن الوطني للدولة العراقية .

(59) خضر عباس عطوان وشيما
معروف فرحان، الحكم الصالح
والتنمية البشرية: رؤية لإدارة
برنامج الحكم الصالح في العراق
، مجلة قضايا سياسية ، العدد 38
، كلية العلوم السياسية - جامعة
النهريين . 2017 ، ص 117

إن أمن الدولة والناس والممتلكات الخاصة لا يمكن أن يتم دون أمن اجتماعي وثقافي واقتصادي يلبي الحاجات ويرعى الحقوق ويتغلب على المعوقات الاجتماعية والتشوهات الثقافية وتعميم الثقافة المستدامة وتطوير المجتمع المدني وتعزيز المشاركة الاجتماعية، ويخفف من حدة الأسباب التي تنتج معضلات الأمن في أي مجتمع مثل الفقر والتهميش، وانسداد الفرص الاجتماعية أمام الناس . بكل الأحوال لا يمكن تحقيق الأمن الوطني العراقي وفق مفهومه الشامل الحديث في ظل ضعف إنسان المجتمع معنوياً وأخلاقياً وسلوكياً، لذا فإن أهم شروط تحقيق الأمن الوطني العراقي في هذه الظروف، هي تعزيز التجانس والرضا الاجتماعي، وهو سبب مهم لاستتباب الأمن الوطني.

المبحث الثالث: دور أمن الطاقة في دعم الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003.

المطلب الأول: أمن الطاقة في العراق.

أولاً: مفهوم أمن الطاقة

شاع مفهوم أمن الطاقة في بداية الأمر في إطار الدول الصناعية

المتقدمة، نتيجة لتطورات دولية معينة في مقدمتها تطورات إمدادات الطاقة بشكل دفع هذه الدول الى صياغة استراتيجيات خاصة بقضية أمن الطاقة على المستويين الداخلي والخارجي، وتبعاً لذلك اتسمت الدراسات المتعلقة بأمن الطاقة بتطور كبير نتيجة للتطور الحاصل في منظومة التفاعلات بين الدول المنتجة والمستهلكة، حيث يسعى كل من المنتجين والمستهلكين الى تأمين أمن الإمدادات وهذا ما انعكس على طبيعة التعاون بين الأطراف.

اختلفت وجهات النظر بين الدول والمؤسسات المتخصصة في شأن الطاقة، وكثيراً ما استعمل مصطلحات (أمن الطاقة) و(أمن الإمدادات) و(أمن الطلب) للدلالة على المعنى نفسه، وأمن الطاقة ليس مفهوماً جديداً، إذ ظهر بالتزامن مع موجة النمو والتنمية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية كان يُعرّف أمن الطاقة على أنه قدرة تأمين كميات كافية من الطاقة ولاسيما النفط، مقابل أسعار ساعدت على وجود مجتمع استهلاكي متحرك ومتزايد الثراء، وترجع بدايات استخدام مصطلح أمن الطاقة الى رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (وينستون تشرشل) حينما أشار إلى أن (أمن الطاقة يكمن في التنوع والتنوع فقط)، ومنذ ذلك الوقت وحتى الآن ما يزال التنوع هو المبدأ الحاكم لقضية أمن الطاقة، مع الحوادث التي شهدها النظام الدولي من أزمة حظر النفط العربي عام (1973) والثورة الإسلامية الإيرانية عام (1979) التي نتج عنها ارتفاع في أسعار النفط، إذ زاد الاهتمام بهذا المفهوم عالمياً، ولاسيما لدى الولايات المتحدة وباقي الدول المستهلكة للطاقة⁽⁶⁰⁾.

ومن جهة أخرى، تزايدت أهمية الطاقة مع تزايد حدة الصراع والتنافس بين القوى الكبرى من أجل تحقيق تدفق آمن للطاقة كما أدت التهديدات الإرهابية دوراً كبيراً في تعقيد إمدادات الطاقة دولياً، مما شجع العديد من الدول على صياغة استراتيجيات واضحة وربطت الطاقة بالأمن الوطني سواء كانت هذه الدول منتجة أم مستهلكة، وأخذت تدابير استراتيجية على المستويين الداخلي والخارجي،

(60) خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة الملك نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2014، ص68

وبدأت أيضاً ببناء البنى التحتية الخاصة بموارد الطاقة فضلاً عن إنشاء مراكز الأبحاث المتخصصة بقضايا الطاقة وأمنها.

لأمن الطاقة تعريفات، ومنها: أنه الحالة التي تتمكن فيها الدولة من الحصول على كميات كافية من مصادر الطاقة التقليدية، وذلك عند أسعار يمكن دفعها، ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق إدارة الطلب على الطاقة، وزيادة عرض موارد الطاقة ومواجهة أزماتها وهناك من يربط بين أمن الطاقة والنمو الاقتصادي على أنه الإتاحة الدائمة لعرض الطاقة بطريقة تضمن النمو الاقتصادي في كل من الدول المنتجة والمستهلكة بأقل كلفة وأدنى تقلبات في الأسعار⁽⁶¹⁾. وهذه التعريفات تجمع على ضمان التوريدات والأسعار المقبولة، فأمن الطاقة يمكن النظر إليه من مقاييس مختلفة (الأمن السياسي الاقتصادي والبيئي) وأيضاً يمكن قياسه ضمن أطر الأمن (الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن العالمي).

لذا فإن وكالة الطاقة الدولية ترى أن لأمن الطاقة وجوه عدّة فهو على المدى الطويل مرتبط باستثمارات في إمدادات الطاقة بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والمتطلبات البيئية، وفي المدى القريب استجابة سوق الطاقة للتغيرات في الطلب والعرض، وأدت الدراسات المتخصصة بأمن الطاقة دوراً كبيراً في الجانب الاستراتيجي للدولة لضمان مصادر الطاقة من كلا الطرفين المنتج والمستهلك⁽⁶²⁾.

وبالنسبة الى الدول المصدرة يقوم الجزء الأهم من المفهوم على أمن الطلب وعلى مصادر الطاقة لديها، ويركز على أمن العائدات من سوق الطاقة وتنوع أسواق التصدير وتأمين استثمارات للطاقة، في حين أن الدول المصدرة للطاقة تبنت فكرة (وطنية الطاقة) إذ بدأت الدول المنتجة للطاقة تبني هذا المفهوم من خلال التركيز على أمن الاحتياطات الذي يعدّ جزءاً أساساً من أمنها القومي، وأحد مصادر قوتها على الصعيدين الداخلي والخارجي أما الدول المستوردة فتركز على تجنب التوقف في إمدادات الطاقة، تنوع إمدادات الطاقة، تأمين البنية التحتية للطاقة، اعتماد الحلول التكنولوجية.

(61) كامبلا برونسكي، الطاقة والأمن: الأبعاد الإقليمية والعالمية، من كتاب التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 289

(62) خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، القاهرة، 2012، ص 64

ثانياً: واقع أمن الطاقة في العراق

يمتاز أمن الطاقة في العراق بأهمية استثنائية وقصوى استناداً الى حقيقة الاعتماد التام لكل نشاطات الحياة وعوامل بقاء الدولة العراقية والاستمرار بأداء مهامها الأساسية على ما يوفره قطاع الطاقة من موارد مالية توظف في إدامة كافة متطلبات الإنفاق العام والخاص على مستوى الاستهلاك أو الاستثمار أو الإيفاء بالالتزامات الدولية ومنها الديون.

وانطلاقاً من هذه الأهمية بات لأمن الطاقة العراقي أبعاداً استراتيجية شاملة ومعقدة، تتمثل بالأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية والتقنية وغيرها يتم على أساسها قياس مستويات ووضع واقع تحقيق أمن الطاقة الوطني.

فعلى المستوى الاقتصادي يعتمد أمن الطاقة في العراق على جملة من العناصر الأساسية من أهمها احتياطات الطاقة، البنى التحتية، قدرات الإنتاج، قدرات التصدير، القدرة على تلبية الاستثمار في مجال الطاقة، تنوع الأسواق، سياسة الطاقة الوطنية، الطاقة المتجددة... الخ.

وفي هذا المجال فأن العراق يمتلك احتياطات كبيرة من الطاقة تأتي في مقدمتها احتياطات النفط المؤكدة التي تبلغ 151 مليار برميل في آخر إحصاء عالمي وهذا وضع العراق في المرتبة الرابعة عالمياً فيما إذا تم استبعاد كندا التي تمتلك احتياطات أغلبها من النفط الصخري⁽⁶³⁾ ويسمح هذا القدر من الاحتياطات للعراق أن يكون فاعلاً دولياً في مجال الطاقة , كما يمتلك العراق احتياطات مؤكدة جيدة من الغاز الطبيعي تبلغ 4 ترليون متر مكعب فضلاً عن احتياطات غير مؤكدة كبيرة وواعدة⁽⁶⁴⁾ .

اما على مستوى الانتاج والتصدير فقد زاد العراق من قدراته الانتاجية بعد جولات التراخيص النفطية التي وفرت أغلب الاستثمارات في مجال دعم قطاع النفط لتصل الى أكثر من (4.5 مليون برميل) من الانتاج وأكثر من 3 مليون برميل من التصدير⁽⁶⁵⁾ .

(63) World energy Outlook (2020) International Energy Agency secure Sustainable Together (Arabic translation. www.iea .org p 8

(64) OPEC : Organization the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin,2020, p 22

(65) World energy Outlook (2015) International Energy Agency secure Sustainable Together (Arabic translation. www.iea .org p 8

غير أن هناك تحديات حقيقية وكبيرة في مجال أمن الطاقة المتعلقة بهذا البُعد يتمثل في سوء الاستثمار والانتاج الذي يمثل هدر كبير لموارد العراق النفطية وتضحية بثروات الأجيال القادمة وتنازل عن حقوق العراق للشركات المستثمرة وإهمال الكثير من الآبار النفطية، والتركيز على مناطق إنتاجية بعينها، فضلاً عن تراجع قدرات النقل عبر الأنابيب أو سكك الحديد أو عبر الموانئ، فضلاً عن مواجهة آثار اقتصادية خارجية تتمثل بتراجع أو تذبذب أسعار النفط الناجم عن طبيعة النمو الاقتصادي العالمي أو الحروب التجارية العالمية⁽⁶⁶⁾. وأثر الأوبئة وحروب الطاقة على استقرار الأسواق والأسعار الدولية للطاقة، ناهيك عن تحول عملية السيطرة على إدارة أسعار النفط من المنتجين إلى المستهلكين.

(66) نغم عبد الحسين محمد، المحددات الموضوعية لاستثمار غاز الطبيعي في العراق رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص ٩٢-٩٣.

أما على مستوى الأبعاد الأخرى لأمن الطاقة فأن للبعد الأمني دور كبير جداً في أمن الطاقة العراقي، فمن المعروف أن العراق يتعرض لتوترات أمنية منذ العام 2003 وبشكل متباين بين فترة وأخرى، لا سيما في فترات نشاط الجماعات الإرهابية التي استهدفت كل تفاصيل الحياة في العراق بما فيها البنى التحتية للطاقة، حيث تم إلحاق قدر كبير من الضرر والتدمير للبنى التحتية لقطاع الطاقة خصوصاً بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية الإرهابي على الموصل ومدن عراقية أخرى عام 2014 وقيامه بنهب الثروة النفطية وتدمير مصفى بيجي والأنابيب الناقلة للنفط وباقي مرافق القطاع النفطي⁽⁶⁷⁾.

(67) نزار كاظم صباح الخيكاني، إمكانات استثمار الغاز الطبيعي في العراق: دراسة استشرافية لأفاقه المستقبلية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد (٢٩)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، ٢٠١٧، ص ١٩

كما أثر الوضع الأمني سلباً على تراجع عمليات الاستثمار في قطاع الطاقة وإلى انقطاع تصدير النفط عبر الأراضي التركية بشكل انعكس سلباً على مرونة التصدير والقدرات التصديرية.

أما على مستوى البُعد السياسي فأن ما يحيط بأمن الطاقة في العراق من ظروف سياسية تعدّ هي الأخرى معقدة وتمتاز بالاضطراب النسبي، فمن جهة أن الدستور العراقي ترك المجال أمام الاجتهاد والجدل في موضوع ملكية الطاقة بين الحكومة الاتحادية والإقاليم عندما أُنيط ملكية الطاقة المكتشفة بعد إقرار الدستور بالإقاليم بما

يسمح بالتحايل على عمليات الانتاج والتهرب من الالتزامات الاتحادية.

أما من جهة أخرى فأن الخلافات السياسية هي الأخرى أثرت سلباً على سياسة الطاقة الوطنية بعدما أجهضت كل محاولات التوافق على تشريع القوانين المتعلقة بالطاقة وفي مقدمتها قانون النفط والغاز بشكل يسمح للحكومة بتوظيف هامش اختصاصها والمضي بإجراءات تنمية قطاع الطاقة بعيداً عن البرلمان، عبر جولات التراخيص النفطية التي شابهها الكثير من الأخطاء كلفت ولا تزال العراق ثمن اقتصادي كبير رغم مساهمتها في رفع القدرات الانتاجية⁽⁶⁸⁾. فضلاً عن أثر الفساد السياسي الكبير

(68) عبد الرحمن نجم المشهداني، جولات التراخيص الأولى وأثرها على الاقتصاد العراقي، مجلة أبحاث عراقية، العدد (2)، 2011، ص 40.

إن عدم ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية لشروط إرساء أمن طاقة محلي موضوع خطير كلف وسيكلف العراق تبعات وطنية باهضة تتمثل في ضياع الفرض الاقتصادية والاجتماعية وتبديد الثروة والمساهمة في تردي واقع الاقتصاد والبنى التحتية والخدمات العامة والأمن المجتمعي وتراجع القدرة على الايفاء بالالتزامات الدولية

على واقع ومستقبل أمن الطاقة العراقي. إن عدم ملائمة البيئة السياسية والاقتصادية والأمنية لشروط إرساء أمن طاقة محلي موضوع خطير كلف وسيكلف العراق تبعات وطنية باهضة تتمثل في ضياع الفرض الاقتصادية والاجتماعية وتبديد الثروة والمساهمة في تردي واقع الاقتصاد والبنى التحتية والخدمات العامة والأمن المجتمعي وتراجع القدرة على الايفاء بالالتزامات الدولية وازدياد نسب الفقر بسبب الاعتماد الكلي على واردات الطاقة، وهو ما يمكن أن يفضي الى زيادة الاحتجاجات والاضطرابات ويلحق بالغ الضرر بالأمن الوطني

بشكل عام.

المطلب الثاني: مستوى اعتماد الأمن الوطني العراقي على أمن الطاقة أولاً: على المستوى الاقتصادي

مما لا شك فيه أن مهمة النظام السياسي الأولى هي الحفاظ على الأمن الوطني بسماته الحديثة كما تم وصفه في بداية البحث وهذه المهمة تستدعي بالضرورة تحقيق نسب مقبولة من الأمن على مستوى الأبعاد الأساسية للأمن الوطني، ومنها المستوى الاقتصادي.

فبعد التطورات الدولية المتعاقبة التي جعلت من الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في مقدمة عناصر قوة الدولة ونواتها الصلبة وعليه تعتمد كافة عناصر قوة الدولة الأخرى لم يعد بالإمكان التهاون في تحقيق الحدود المقبولة من الأمن الاقتصادي للدول⁽⁶⁹⁾ واعتبار المهددات التي تواجه هذا البعد مهددات للأمن الوطني الشامل يجب ابداء العزم التامة والارادة السياسية الصلبة في مواجهتها.

(69) سعد عبيد السعدي ، اثر المصلحة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ، 2002 ، ص 93

وفي العراق فأن للبعد الاقتصادي في ضوء الظروف الحالية التي تواجه البلد أهمية استثنائية تستند الى حجم التحديات والمشاكل الاقتصادية ومقدار حاجة البلد الى اقتصاد قوي ومتقدم له القدرة على مواجهة الأعباء والتكاليف العالية التي تواجه الدولة العراقية، والتي تستدعي استجابة شاملة وقدرات هائلة للتغلب عليها والبدء بعملية تنمية اقتصادية تراكمية ومستدامة تعيد تنظيم الشؤون الاقتصادية بشكل مختلف بعيداً عن الاخفاقات الحالية.

إن المعضلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لا سيما في السنوات الأخيرة هو الاعتماد التام على القطاع النفطي لتمويل كل أنشطة الحياة في الدولة العراقية، حيث لا يمتلك العراق في الظروف الاقتصادية الراهنة أي مصدر آخر للحصول على النقد الأجنبي غير النفط، وما تسهم فيه باقي القطاعات

إن المعضلة الأساسية التي تواجه الاقتصاد العراقي لا سيما في السنوات الأخيرة هو الاعتماد التام على القطاع النفطي لتمويل كل أنشطة الحياة في الدولة العراقية، حيث لا يمتلك العراق في الظروف الاقتصادية الراهنة أي مصدر آخر للحصول على النقد الأجنبي غير النفط، وما تسهم فيه باقي القطاعات كالقطاع الزراعي والنقل والسياحة والضرائب لا يكاد يمثل نسبة يعتدّ بها.

وفي الوقت الذي يعدّ فيه هذا الاعتماد المطلق على القطاع النفطي معضلة تواجه الاقتصاد العراقي وتسهم في ترسيخ الاختلالات البنوية في الاقتصاد الوطني وفرض للمنطق السلبى لاقتصاد الربيع غير أنه يظهر بنفس الوقت مدى اعتماد الأمن الاقتصادي على قطاع الطاقة، وأي تهديد يمكن أن يلحق بأمن الطاقة يعدّ تهديداً للأمن الاقتصادي ولكل أنشطة الدولة العراقية وبالتالي للأمن الوطني

بشكل عام.

فعندما تعتمد الموازنة العامة للعراق بشكل شبه مطلق على التمويل الذي يوفره القطاع النفطي وبنسبة أكثر من 90 % ، وعندما يمثل القطاع النفطي نسبة 65 % من الناتج المحلي الاجمالي و99% من حجم الصادرات الكلي⁽⁷⁰⁾، فضلاً عن اعتماد القطاعات الأساسية في الدولة كالنقل والكهرباء والصناعة وغيرها على الطاقة، فهذا يعني استحالة استمرار الحياة بشكل طبيعي في حال تعرض أمن قطاع الطاقة، وفي مقدمته أمن قطاع النفط الى التهديد لا سيما في مجال تآكل قدرات الانتاج أو التصدير والخزن والبنى التحتية والتراكم التكنولوجي، فضلاً عن تعرض الأسعار الى التذبذب والانخفاض . ونتيجة لذلك فقد باتت الحكومات العراقية المتعاقبة تعتمد بشكل مطلق على ما تستحصل عليه من تمويل ونقد أجنبي من مبيعات النفط، وتؤدي التزاماتها العامة اعتماداً على هذا الأساس ومنها التزامها بالنفقات العامة المختلفة بتسليح وتجهيز القوات المسلحة، والتزامها بصرف الرواتب والأجور وخلق الفرص الاقتصادية والوظائف، ومواجهة نسب البطالة المرتفعة، وتأمين المبالغ اللازمة للتقاعد والرعاية الاجتماعية، وتمويل التجارة الخارجية، والخدمات العامة، وخدمة الديون الداخلية والخارجية وغيرها من الالتزامات⁽⁷¹⁾. وفي حال اخفاق الحكومة أو النظام السياسي في النهوض بهذه الالتزامات فإنه يفضي الى تدهور اقتصادي عام وزيادة كبيرة بنسب البطالة والتضخم وتدهور الخدمات العامة وزيادة نسب الفقر، وعجز تام عن مواجهة التزامات الحكومة أزاء المجتمع والدولة أمام المجتمع الدولي يعرض نفسه وأمن البلد بشكل عام للتهديد الناجم عن السخط الشعبي العام وتصاعد موجات التظاهر والاحتجاج والاضطرابات الأمنية المختلفة، وهذا ما يعدّ تهديداً خطراً على الأمن الوطني العراقي، ويظهر مدى أهمية وتأثير أمن الطاقة على الأمن الوطني.

(70) عباس عبد الجبار عيدان، التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق الامن الوطني العراقي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني، 2016، بغداد، ص71.

(71) صبحي احمد الدليمي، جغرافية الطاقة، دار امجد ، الاردن ، 2018، ص 187.

ثانياً: على المستوى العسكري والأمني تعدّ الجوانب العسكرية والأمنية من أهم أبعاد حماية الأمن الوطني في أي دولة من دول العالم استناداً الى مهمة هذه المؤسسات المتعلقة بحماية كيان الدولة وسيادتها وأمن أفرادها، وعلى الرغم من تأثير التحولات الدولية والتغيرات في هيكل عناصر القوة على تراجع أهمية القوة العسكرية مقارنة مع عناصر القوة الأخرى غير أنها لا تزال تمثل النواة الصلبة في قوة الدولة وملاذها الأخير في الحفاظ على أمنها ومواجهة التهديدات الخارجية.

ومن أجل هذا لا بد من الاعتناء بعملية بناء مؤسسة عسكرية - أمنية معتبرة تنهض بهذه المهمة على أتم وجه عبر عمليات بناء الجيش والتدريب والتسليح والتجهيز وبناء المنظومات الاستخباراتية ونظم المعلومات ومنظومات الذكاء الصناعي، وهذه المهام تحتاج الى تمويل كافي لعناصر الإنفاق العسكري الأساسية، واقتصاد قوي قادر على دعم استراتيجية التحديث.

وفي العراق فأن مهام المؤسسات العسكرية والأمنية أصبحت مضاعفة واستثنائية، نظراً لفداحة التحديات وخطورة التهديدات الخارجية والداخلية والمتمثلة بالدرجة الأساس بالأنشطة الإرهابية وموجاتها المختلفة منذ عام 2003 التي ألحقت أضراراً فادحة في البنى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية بل وحتى السياسية، فضلاً عن تحديات انتشار وانفلات السلاح وتفشي ظاهرة النزاعات والعنف المجتمعي، وتغول قوى الفساد في مفاصل الدول وإحاطة نفسها بأطواق من الحماية السياسية والاقتصادية والمسلحة والتي تحتاج الى مؤسسات أمنية محترفة وقوية وقانون نافذ لتفكيكها⁽⁷²⁾، بالإضافة الى خطورة التهديدات الخارجية المتمثلة برغبة القوى الدولية والإقليمية بجعل العراق ساحة لتصفية الحسابات أو تلك التي ترغب بتصفية حساباتها مع معارضيهما على أرض العراق كما هو الحال مع تركيا، حيث سمح ضعف الدولة وفقدان سيطرتها العسكرية على جزء من أرضها دخول عناصر مسلحة الى بعض المناطق والتموضع فيها

(72) شيماء معروف ، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 92 ، الجامعة المستنصرية ، 3013 ، ص 65

بما يمنح الآخرين مبرر مهم للتدخل وتعريض أمن الدولة العراقية ومواطنيها للخطر⁽⁷³⁾.

ولمواجهة كل هذه التحديات فأن المؤسسات العسكرية والأمنية بحاجة الى دعم كبير على كافة المستويات، لا سيما في مجال الدعم المادي المتمثل بتمويل عملياتها وتجهيزها بالسلاح والعتاد والتجهيزات المختلفة والإنفاق على التدريب والابتعاث والتجنيد فضلاً عن دعم التصنيع العسكري وغيرها من المهام التي تتطلب تكاليف مالية طائلة.

وهنا تكمن أهمية ودور الطاقة التي تعدّ شريان الحياة ومصدر الدعم والتمويل الوحيد للمؤسسة العسكرية والأمنية وعلى قدر سلامتها وأمنها تعتمد أنشطة مؤسسات الدولة المختلفة وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية حيث أضحت هناك علاقة طردية واضحة بين أمن الطاقة في العراق وبين القدرة على الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية ، فكلما كانت قطاعات الطاقة قادرة على توفير الموارد المالية اللازمة لدعم المؤسسات العسكرية والأمنية كلما كانت هذه المؤسسات قادرة على توفير قدر أعلى من الأمن والاستقرار وحماية كيان الدولة وحدودها وسيادتها، لا سيما إذا ما تم دعمها بموقف سياسي قوي ومستقر .

أن العلاقة واضحة جداً بين توفير قدر مقبول من أمن الطاقة وبين قدرة المؤسسات العسكرية والأمنية على حماية الجانب الأساس والأهم من شروط حماية الأمن الوطني العراقي ألا وهو حماية أمن الوطن والمواطن.

وتبعاً لما تقدم فأن العلاقة واضحة جداً بين توفير قدر مقبول من أمن الطاقة وبين قدرة المؤسسات العسكرية والأمنية على حماية الجانب الأساس والأهم من شروط حماية الأمن الوطني العراقي ألا وهو حماية أمن الوطن والمواطن.

ثالثاً: على المستوى السياسي والاجتماعي إن أهم المرتكزات السياسية التي يمكن أن تدعم وتعزز الأمن الوطني في أي دولة هي الدساتير والمؤسسات الدستورية التي تنظم العمل السياسي وتحدد طرق إدارة الدولة، فضلاً عن دور القيم

(73) انظر كل من اياد رشيد ، الحكومة التركية وتطورات القضية السورية ، مجلة دراسات اقليمية ، العدد 43 ، عمان ، 2020 وكذلك منعم العمار ، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) دراسة في اشكالية الاحتلال المزممة ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 29 ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين ، 2015 ، ص 48

السياسية السائدة والتنظيم الحزبي ومدى ضمان واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان وإنفاذ القانون وقوة نظام العدالة وغيرها من المرتكزات والمعززات والتي تفضي بالنتيجة الى إضفاء صفة الشرعية والمشروعية معاً على النظام السياسي السائد وبالعكس، وعلى قدر نسبة تحقيق هذه الجوانب تعتمد طبيعة ومستوى تحقيق الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي وبالتالي الأمن الوطني بشكل عام .

وفي العراق فقد شهد البلد منذ عام 2003 تغييراً شاملاً على مستوى النظام السياسي والمؤسسي والدستوري والحريات العامة وطريقة إدارة الدولة، حيث تغير النظام السياسي من نظام قائم على الحزب الواحد الذي يسيطر على كل مفاصل إدارة الدولة ويتيح لرأس النظام جمع كل السلطات بيده، ويمنع بشكل تام انتقال السلطة عبر الطرق السلمية، ولا يسمح بانتقاد أو معارضة سياسات وآراء النظام السياسي، الى نظام قائم على أسس دستورية جديدة تحدد بشكل واضح آليات وطرق إدارة الدولة وتحدد اختصاصات السلطات والعلاقة بينها وتفرض منطق التداول السلمي للسلطة عبر تشريع التعدد الحزبي والسياسي متوجة بالانتخابات النيابية، واحترام الحريات العامة، وبناء مؤسسات جديدة خاصة بهذا النظام .

إن التحول السياسي من النظام الشمولي الى النظام الديمقراطي بعد عام 2003 يعدّ أهم الانجازات التي حصل عليها الفرد والمجتمع العراقي والدولة العراقية بشكل عام، فهو المدخل الأساس في حال نجاحه في أداء مهامه الدستورية لتحقيق الاستقرار والسلام والأمن والتعايش الداخلي والممهّد لعمليات التنمية والنمو الاقتصادي، والسبب الأساس في إتاحة الفرص الاجتماعية، والمساعد الأكبر على نمو ونشر الثقافة البناءة وتعميمها، في حين أن فشله في أداء هذه المهام يفضي الى فشل وتراجع على كافة الصعد الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، وينتهي به الحال الى انتاج دولة فاشلة وضعيفة ويهدر الفرص الاجتماعية ويعمم الفوضى وتتفشى

في ظل البطالة وتتصاعد نسب الفقر والفساد والجريمة ويتلاشى نظام العدالة، وبالتالي يفرض نمط خطر ومتزايد من التهديد للأمن الوطني.

وفي هذا المجال فإن النظام السياسي الدستوري في العراق يعدّ بشكل عام من معززات الأمن الوطني العراقي، وداعم أساسي لصون الحريات العامة والتداول السلمي للسلطة، غير أنه بات يواجه تحديات ومخاطر حقيقية يمكن أن تشكل لاحقاً خطراً ماثلاً أمام الأمن الوطني العراقي، ومن بين أهم هذه التحديات هي الخلافات السياسية الكبيرة التي أضاعت الفرص وسمحت لقوى الفساد والإرهاب بالنمو والتوسع، إشكالية تعديل بعض مواد الدستور، تعطيل الكثير من القوانين والتشريعات المهمة، التدخل أحياناً بعمل القضاء ونظام العدالة وتعطيله في أحيان أخرى، انتشار السلاح وتوظيفه في الضغط السياسي⁽⁷⁴⁾، تصاعد نسب العنف والتهديد الاجتماعي المستند الى النفوذ والقوة خارج اطار النظام السياسي و قوة القانون الخ .

إن هذه التحديات وغيرها التي تواجه النظام السياسي والجوانب السياسية ونظام العدالة بشكل عام في العراق أفضت وتفضي كل يوم الى تراكم المشاكل وتعقدها والى تراجع قدرات الدولة العراقية في مواجهة الأعباء الموكلة لها، وفي مقدمتها التزاماتها الخاصة بفرض الأمن والاستقرار والعدالة، وفي تراجع قدرتها وامكانياتها في مواجهة قوى الفساد التي توغلت في كل مفاصل الدولة، والى ضياع أغلب الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة أمام المجتمع العراقي، والى هدر غير مسبوق في ثروات العراق واستنزاف قدراته المالية والاقتصادية والانتاجية⁽⁷⁵⁾ .

غير أن أهم ما يمكن تأشيرته هنا هو تأثير هذه التحديات السياسية على أمن الطاقة العراقي، فمن المعروف أن العراق يعتمد بشكل شبه مطلق على الطاقة ومواردها لا سيما النفط منها، وأن أي تراجع لقدرات العراق في مجال الطاقة تعني تراجع قدراته الشاملة وتلاشي

(74) وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003 ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ، برلين ، 2018 . ص 69 .

(75) سعدي الابراهيمى ، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، دار الكتب العلمية ، بغداد ، 2018 ، ص 45 .

الفرص المتاحة وضياعتها، وتبعاً لذلك تراجع قدرات الدولة للإيفاء بالتزاماتها الأساسية، وتآكل عناصر قوة الدولة الأخرى، إن عوامل اخفاق النظام السياسي العراقي الحالي في تحقيق قدر مناسب من شروط دعم قطاع الطاقة وتنمية الممكّنات المتاحة المتمثلة بهدر موارد الغاز الطبيعي، والفشل في تطوير صناعات التكرير والصناعات البتروكيمياوية أو القدرة على التنقيب وتطوير الحقول المنتجة أو تطوير البنى التحتية والتشريعية لقطاع الطاقة، انتجت لنا قطاع طاقة ضعيف لا يتناسب أبداً مع ما يملكه العراق من احتياطات ولا يلبي حاجات العراق الأساسية المتمثلة بحاجات قطاع الكهرباء وقطاع الإنتاج، وأفضى الى استنزاف كبير لموارد العراق المالية من العملة الصعبة، حيث يتم استيراد مشتقات الطاقة والكهرباء من الخارج بمبالغ كبيرة جداً تصل في اليوم الواحد الى 20 مليون دولار فقط من شراء الغاز، بالمقابل يهدر العراق من الغاز الطبيعي ما قيمته مليارين ونصف دولار سنوياً عبر حرقه في الجو⁽⁷⁶⁾.

هذا الهدر الكبير وتراجع كفاءة قطاع الطاقة يقابله تزايد في معدلات البطالة والتضخم وتراجع لقيمة العملة المحلية وتزايد نسب الفقر، وبالتالي تزايد لمعدلات عدم الرضا السياسي والاجتماعي وتصاعد

موجات الاحتجاج والتظاهر والتهديد بأسقاط النظام السياسي برمته، فشرعية النظام لم تعد كالسابق تستمد من صناديق الاقتراع بل من القدرة على الانجاز وحسن العمل والأداء وتقديم كل ما يمكن من الفرص الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وبالنتيجة فأن هناك علاقة واضحة جداً بين الجوانب السياسية في العراق وبين نجاح قطاع الطاقة وأمن الطاقة، ويبدو أيضاً أن فشل النظام السياسي في تحقيق أمن مناسب لقطاع الطاقة الذي يمثل السند

الأساس لدعم التزامات الدولة العراقية حيال شعبها وحيال العالم يفضي بشكل حتمي الى تعريض الأمن الوطني العراقي للخطر .

(76) روبن ميلز ومريم سلطان ،
تزويد العراق بالطاقة التحديات
التي تواجه قطاع الكهرباء بالعراق
، مركز البيان للدراسات والتخطيط
، بغداد ، 2020 ، ص 23

**أن فشل النظام السياسي في
تحقيق أمن مناسب لقطاع
الطاقة الذي يمثل السند
الأساس لدعم التزامات الدولة
العراقية حيال شعبها وحيال
العالم يفضي بشكل حتمي الى
تعريض الأمن الوطني العراقي
للخطر**

ومثلما أن سجل الماضي القريب ووقائع الحاضر أشارت وتشير الى الدور الذي يؤديه أمن الطاقة في دعم وتعزيز الأمن الوطني لدول العالم ومنها العراق في حال ضمانه أو تحقيق نسب مقبولة منه وبالعكس، حيث يمكن أن يمثل فقدان أمن الطاقة أو تعرضه للخطر تهديد حقيقي للأمن الوطني العراقي، فإن المستقبل القريب والمتوسط وحتى البعيد ينذر بمزيد من الاعتقاد المبني على المعطيات والاحتمالات المتاحة التي تذهب الى التأكيد على أن دور أمن الطاقة في تعزيز الأمن الوطني للعراق سيمثل تحدي حقيقي في الفترة القادمة في حال استمر صنّاع القرار في التعامل معه بهذه الطريقة التي تفتقد للجدية والوعي التام بأهميته وسيمثل واحد من بين أهم مهددات الأمن الوطني .

في حين أن تغيير نمط التعامل مع ملف أمن الطاقة الذي يعدّ رافعة أساسية لرفع مستويات الحياة الاجتماعية وتحسين كفاءة البنى الاقتصادية والأمنية والسياسية سيسهم بالنتيجة وبشكل فعّال في دعم الأمن الوطني باعتباره من بين أهم معززات الأمن الوطني العراقي الذي يمتاز بخصوصية استثنائية نظراً لمدى اعتماد العراق على قطاع الطاقة في مواجهة الأعباء العامة للدولة والمجتمع، وقد يتضاعف دور أمن الطاقة مستقبلاً في حال تمت عملية إعادة تقييم استراتيجي لدوره وتطبيق المعايير الدولية المتبعة في دعم أمن الطاقة عبر الاستثمار في تحسين مصادر الطاقة النظيفة المتجددة لتتكامل مع الطاقة التقليدية وتحويل العراق الى مركز إقليمي وتكنولوجي للطاقة وتوظيف الطاقة بمختلف مصادرها في مجال تنويع الاقتصاد لا سيما في مجال الصناعات التحويلية والصناعات البتروكيمياوية التي تعدّ مصدراً ممتازاً لتنويع الدخل ودعم قطاعات الاقتصاد الأخرى، ومنها القطاع الزراعي الذي بدوره يسهم في توفير الأمن الغذائي، وهكذا سنكون أمام حقيقة هي أن أمن الطاقة دالة أساسية للأمن الوطني العراقي .

الخاتمة (الاستنتاجات والتوصيات)

في ضوء التطورات الدولية المتعلقة بالأمن أصبح الأمن الوطني يشتمل على معاني واسعة ومتداخلة وبات التركيز على التنمية ورفاهية الإنسان وضمان حقوقه وحمايته من التهديدات الفعلية والممكنة، وتحقيق مصالحة المادية والمعنوية في حياة هائلة تتوفر فيها متطلبات الحياة الطبيعية هي جوهر عملية الأمن، وفقاً للإمكانات المتاحة يعدّ التحول من فرضية الأمن الوقائي الى الأمن الشامل. ومن بين أهم متطلبات تحقيق الأمن الوطني بصيغته الجديدة هو تأمين الحصول والوصول لمصادر الطاقة بأشكالها المختلفة وبطريقة مضمونة وتنتج عنها توفير موارد وعناصر تدعم بالنتيجة رفاهية المجتمع ومثانة وكفاءة الاقتصاد وتعزيز عناصر قوة الدولة، وهو ما بات يفكر فيه صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني في دول العالم ومنها العراق .

لكن مع الإشارة الى أن دور الطاقة في دعم معززات الأمن الوطني في العراق تمتاز بأهمية استثنائية ومضاعفة انطلاقاً من درجة الاعتماد شبه التام على موارد الطاقة لتمويل كل أنشطة النظام السياسي في العراق ومسؤولياته في إدارة الدولة على المستويين العام والخاص، وعلى طبيعة تعزيز عناصر القوة الصلبة والناعمة للدولة العراقية، وهذا ما يجب أن يدفع مراكز صنع القرار الاستراتيجي والمسؤولين عن وضع استراتيجيات حماية الأمن الوطني العراقي الى منح موضوع أمن الطاقة أولوية كبيرة في برامج عملهم وتخطيطهم للمستقبل، غير أن الواقع الفعلي يشير الى عكس هذا الفهم، حيث لم يحظ بالمكانة المناسبة في استراتيجيات الأمن الوطني المتعاقبة التي من المفترض أنها تعمل على تفعيل معززات الأمن الوطني وتواجه مهدداته، وهذا خلل واضح في استراتيجيات الأمن الوطني العراقي وإدراك صنّاع القرار انعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي نُشره كباحثين وندعو الى تلافيه في المستقبل.

أولاً: الاستنتاجات.

1 - لم يعد هناك أدنى مجال للشك في أن الطاقة باتت تمثل نواة

القوة الصلبة للعراق وعلى أساس مواردها تعتمد خطط الدولة ومسؤولياتها وقدرة النظام السياسي في إدارة الدولة وتحقيق مطالب المجتمع.

2 - يشير الاستنتاج الموضوعي الى أن عناصر قوة الدولة في العراق في الفترة الحالية والمستقبلية وبشكل استثنائي تعتمد على الطاقة وأمنها أكثر من أي دولة أخرى ومن أي وقت آخر، حيث بدون تأمين للطاقة لا وجود لاقتصاد قوي وبدون اقتصاد قوي لا يمكن بناء جيش قوي بقدرات تسليح وردع حقيقية وبدون اقتصاد قوي لا مجال للحديث عن استقرار اجتماعي ورواج ثقافي وتأمين للفرص الاجتماعي والتنمية ولا عبء في البحث عن فرص للتقدم التكنولوجي وبالنتيجة لا مجال لتوقع استقرار أمني وسياسي دون تحقيق كل ما سبق عبر بوابة الاقتصاد الذي يعتمد بشكل تام على الطاقة .

3 - تم التعامل مع أمن الطاقة من قبل صنّاع القرار والمسؤولين عن صياغة مبادئ استراتيجيات الأمن الوطني العراقي بطريقة هامشية لا توحى أنه يمثل عنصر بالغ الأهمية والأثر في تعزيز الأمن الوطني.

4 - إن الحديث عن أهمية أمن الطاقة ودورها في دعم وتعزيز الأمن الوطني العراقي ليست دعوة لإهمال باقي عناصر قوة الدولة العراقية ومعززات أمنها الوطني أو التقليل من دورها، بل هو تحليل موضوعي للدور الذي باتت تؤديه الطاقة في العراق نتيجة لتراكم أسباب معينة جعلت منها عنصر القوة الأهم، وبالتالي يجب الانتباه لدورها والعمل على جعله عنصر قوة فعّال ومعزز للأمن الوطني العراقي.

5 - ليس من الصائب أن يتم التركيز فقط على الطاقة انطلاقاً من دورها الكبير في تمويل نفقات كل مؤسسات الدولة العراقية العامة والخاصة وتعزيز الأمن الوطني، لأن هذا التوجه حتى في حال أحسن صنّاع القرار التعامل معه قد يفضي الى تكريس واستمرار ريعية الاقتصاد العراقي واعتماده التام على قطاع الطاقة ويحول دون تعزيز فرص التحول الاقتصادي نحو الاقتصاد المنتج الذي يوازن بين القطاعات

الأساسية كالصناعة والزراعة والنقل والسياحة وغيرها، ولكن النظر الى أن تحقيق أمن الطاقة يسهم بشكل كبير في دعم الأمن الوطني عبر دعم مقوماته الأساسية المختلفة وليس بديلاً عنها. ثانياً: التوصيات.

1 - يجب أن يعي صنّاع القرار في العراق أنه لا يمكن تصور أي استراتيجية ناجحة وشاملة لتعزيز الأمن الوطني، وهي لا تضع مهمة تحقيق أمن الطاقة في قائمة أولوياتها.

2 - إعادة النظر باستراتيجيات الأمن الوطني الأساسية والتي لم تمنح أمن الطاقة مكانة في مبادئها الأساسية تتسق وأهميتها البالغة في دعم عناصر قوة الدولة والأمن الوطني أو صياغة استراتيجية جديدة تصحح الأخطاء السابقة وتمهّد لمنهج عمل جديد في هذا الإطار.

3 - إعادة النظر بالتعامل مع خطط الدولة العراقية المتعلقة بقطاع الطاقة بشكل عام، ومنها تلك المتعلقة بتطوير الانتاج عبر جولات التراخيص سيئة الصيت، والعمل على إعادة تطوير أداء شركة سومو العراقية ورفع كفاءة شركات الانتاج العراقية تمهيداً لتوليها مهمة التنقيب والتطوير والانتاج والتسويق بما يضمن تدنية الكلف وزيادة العوائد.

4 - منح مهمة التنقيب عن الغاز الطبيعي وتطوير المكتشف والاحتياطي المؤكد أولوية قصوى في استراتيجية الأمن الوطني القادمة، نظراً لدوره في دعم قطاع أمن الطاقة من جهة وفي وقف نزيف الهدر في احتياطي العراق من الدولار الناجم عن إنفاق مليارات الدولارات على شراء الكهرباء والغاز من الخارج.

5 - ضرورة الاهتمام بقطاع تكرير النفط والغاز وقطاع الصناعات البتروكيمياوية، والتي يمكن أن تضيف الى الاقتصاد العراقي مليارات الدولارات وتشغل عشرات الآلاف من الأيدي العاملة المحلية بما يضمن المساهمة في مواجهة نسب البطالة المرتفعة، وتساهم في تنويع الدخل وتكامل قطاعات الاقتصاد وتضخيم حجم القيمة المضافة في الاقتصاد العراقي، وهذه يجب أن تكون مهمة صنّاع

القرار المسؤولين عن صياغة استراتيجيات الأمن الوطني واعتبارها جزء أساس من مهامهم في الحفاظ على الأمن الوطني العراقي.

قائمة المصادر

اولا: الوثائق.

- 1 - دستور جمهورية العراق لعام 2005.
- 2 - استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 - 2010 (العراق أولاً)
- 3 - استراتيجية الأمن الوطني العراقي 2016 - 2020 (نحو عراق امن ومستقر)،

- 4 - جمهورية العراق، استراتيجية الامن الوطني العراقي (2013-2010)، مستشارية الامن القومي، بغداد، 2014

ثانيا : المعاجم والقواميس .

- 1 - محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987

ثالثا : الكتب العربية والمترجمة .

- 1 - عبد السلام إبراهيم بغداددي، مفهوم الكيان الصهيوني للأمن القومي، دار الشؤون الثقافية، سلسلة الدراسات، العدد378، بغداد، 1985 نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الأزمات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009

- 2 -غالب الشابندر، نحو صياغة اسلامية لنظرية الامن القومي، مجلة حولية المتندى، العدد الاول، المتندى الوطني لايحاث الفكر والثقافة، النجف، 2008

- 3 - هاييل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد، الأردن، ٢٠١٢

- 4 - فاطمة احمد الشحي، القضايا الامنية الاسيوية واثرها على الدول الخليج، دار المناهل , الرياض , 2018

- 5 - لخميسي شبيبي، الامن الدولي بين منظمة حلف شمال الاطلسي والدول الغربية الفترة مابعد الحرب الباردة 1991-2008، ط 1 ,

المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2010

- 6 - فوزي حسن حسين، التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية وبرامج الأمن القومي للدول، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2012.
- 7 - فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، ط1، مطبعة السيماء، بغداد، 2017،
- 8 - علي عبد العزيز الياسري، الأمن القومي العراقي الأبعاد الفكرية والسياسية لاستراتيجية الأمن القومي في العراق، ط1، بغداد، 2010.
- 9 - محمد طه بدوي، النظرية السياسية - النظرية العامة للمعرفة السياسية، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1991م، ص 218.
- 10 - بشير الوندي، جهاز المخابرات العراقي، مطبعة الدار العلمية، بغداد، 1998.
- 11 - علي فارس حميد الحشد الشعبي ومقاربات الامن الوطني العراقي، دراسة في الدور والصياغات الأمنية، في مجموعة باحثين الحشد الشعبي الرهان الاخير، ط1، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015 .
- 12 - خضر عباس عطوان، نحو استراتيجية وطنية لبناء الدولة العراقية، في استراتيجية بناء الدولة العراقية بعد الانسحاب الأمريكي، المؤتمر السنوي الاول لقسم الدراسات السياسية، ط1، بيت الحكمة، بغداد، 2011.
- 13 - علي فارس حميد، التخطيط الاستراتيجي للأمن القومي العراقي: دراسة في التخطيط الاستراتيجي العراقي بعد عام 2003، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2012
- 14 - معين حداد، الجيوبولتيكية: قضايا الهوية والانتماء، ط2، شركة المطبوعات لتوزيع والنشر، بيروت، 2013
- 15 - صلاح حميد الجنابي، سعدي علي غالب، جغرافية العراق الإقليمية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1992،
- 16 - عبد علي كاظم المعموري، انهيار الإمبراطورية الأمريكية ودور المقاومة العراقية، مطبعة الساقى، مركز العراق لدراسات، 2010،

بغداد.

17 - عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (2003-2011م) مؤتمر بيت الحكمة السنوي، بناء الدولة، 18-19 كانون الثاني-2012، بغداد،

18 - اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الاصول والنظريات، ط5، منشورات ذات السلاسل، الكويت، 1987. 19 - خديجة عرفة محمد، امن الطاقة واثاره الاستراتيجية، جامعة الملك نايف للعلوم الامنية، الرياض، 2014.

20 - كاميل برونسكي، الطاقة والامن: الابعاد الاقليمية والعالمية، من كتاب التسليح ونزع السلاح والامن الدولي: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

21 - صبحي احمد الدليمي، جغرافية الطاقة، دار امجد، الاردن، 2018.

22 - وسام حسين العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، 2018 <

23 - سعدي الابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003، دار الكتب العلمية، بغداد، 2018.

24 - روبن ميلز ومريم سلطان، تزويد العراق بالطاقة التحديات التي تواجه قطاع الكهرباء بالعراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2020

رابعا: الرسائل والاطاريح الجامعية .

1 - خديجة عرفة محمد، امن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة، القاهرة، 2012

2 - نغم عبد الحسين محمد، المحددات الموضوعية لاستثمار غاز

الطبيعي في العراق رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٩،

3 - سعد عبيد السعدي ، اثر المصلحة الاقتصادية في عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية - جامعة النهدين ، 2002

4 - عباس عبد الجبار عيدان، التنمية الاقتصادية ودورها في تحقيق الامن الوطني العراقي بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدفاع الوطني بغداد ، 2016،

خامسا : الدوريات .

1 - مازن إسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والسياسة جامعة بغداد ، العدد 17 بغداد، 1981،

2 - يوسف عناد زامل، عامر عبد رسن، الامن الوطني ماهيته، ابعاده، مقوماته، مهاداته، واثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد الرابع، جامعة واسط، 2010.

3 - لبنى خميس مهدي الربيعي، البعد العسكري للامن الوطني العراقي بعد الانسحاب الامريكي، مجلة روية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد 2، ، 2009، مركز رؤيا للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ،

4 - احمد عدنان كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية في التجربة الديمقراطية العراقية بعد عام 2003، مجلة دراسات دولية العدد (53) ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،جامعة بغداد، 2011

5 - عبد الجبار احمد، الانتخابات والتحول الديمقراطي في العراق، مجلة العلوم السياسية العدد (32) ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006،

6 -علي اغوان، قصة جهاز مكافحة الارهاب في العراق، مجلة اغتراب، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات والابحاث

- الاستراتيجية، بغداد، اذار 2018
- 7- رعد الحمداني، معضلة الأمن الوطني العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد 371، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 2010
- 8- عباس فاضل محمود، دور منظمات المجتمع المدني لتعزيز البناء الديمقراطي في العراق، مجلة الأستاذ، العدد 203، كلية التربية ابن رشد، بغداد، 2012
- 9- محمد نجم الدين النقشبندي، مفاهيم حديثة لتدريب الجيش العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد 7، بغداد، 2007،
- 10 -نغم نذير شكر، انتخابات 2010 وانعكاساتها على مستقبل الواقع السياسي في العراق، مجلة دراسات سياسية _ بيت الحكمة، عدد 16، بغداد
- 11 - عبد العظيم عبد الحافظ، البيئة السياسية الديمقراطية والامن الوطني، مجلة قضايا سياسية، العدد 28، كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين، 2012، 2010.
- 12 -أعياد عبد الرضا، النظريات الجيوبوليتيكية الحديثة وتأثيراتها على الشرق الأوسط، مجلة البحوث الجغرافية، العدد (21)، جامعة الكوفة، 2015.
- 13 -جنان سليم، السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003 الاداء ومتطلبات الاقتصاد، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد 52، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة القادسية، العراق، 2020
- 14 -تغريد داوود سلمان، اثر الايرادات النفطية في تنمية الاقتصاد العراقي، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، العدد 4، جامعة بابل، العراق، 2019،
- 15 -ك روبن ميلز، طرق محفوفة بالمخاطر عبور الطاقة بالشرق الاوسط، مركز بروكنجز. العدد 17، الدوحة، 2020.
- 16 -شيماء معروف، اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 92، الجامعة المستنصرية، 3013

- 17- اياذ رشيد , الحكومة التركية وتطورات القضية السورية , مجلة دراسات اقليمية , العدد 43 , عمان , 2020
- 18 -منعم العمار , العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وايران) دراسة في اشكالية الاحتلال المزمته , مجلة قضايا سياسية , العدد 29 ,كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين , 2015
- 19 -نزار كاظم صباح الخيكاني, إمكانات استثمار الغاز الطبيعي في العراق: دراسة استشرافية لآفاقه المستقبلية, مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية, العدد (٢٩), كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة واسط, ٢٠١٧,
- 20 -عبد الرحمن نجم المشهداني , جولات التراخيص الأولى وأثرها على الاقتصاد العراقي, مجلة أبحاث عراقية, العدد (٢), ٢٠١١,
- 21 - خضر عباس عطوان وشيماء معروف فرحان, الحكم الصالح والتنمية البشرية: رؤية لإدارة برنامج الحكم الصالح في العراق , مجلة قضايا سياسية , العدد 38 , كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين . 2017 .

سادسا : الصحف

- 1 -الوقائع العراقية, العدد 2213 لسنة 1972
- 2 - الوقائع العراقية, العدد (3983), 6 / 1 / 2004.
- 3 - عبد الاله بلقزير, الامن الاجتماعي والامن الاقتصادي, قضايا ومناقشات, التجدد العربي صحيفة الكترونية يوم الاحد 2007/12/2
- سابعا: الانترنت .
- 1- هاني عاشور: مؤسسات الجيش والامن العراقية الجديدة, مقال منشور, المكتبة الالكترونية, تاريخ الزيارة 2020/6/3 على الرابط <https://www.aljazeera.net/>
- 2 -وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي موقع وزارة الداخلية العراقية على الرابط: <http://www.moi.iq/index.html> =pid&page=op&Pages=name?php
- 3 - الوقائع العراقية , قانون تقاعد قوى الامن الداخلي رقم 18 لعام

النظرية النسوية ومنطلقات الجندر كمنظور للتفسير الناعم للعلاقات الدولية

*جامعة ابن زهر بأكادير/ المملكة
المغربية
dr.hakimtouzani@gmail.
com

*د. حكيم التوزاني
باحث من المغرب

ملخص :

ترجم هذه الورقة البحث عن التهميش الذي عانت منه النساء في مختلف المجالات سواء على الصعيد التنظيري أو العملي في الحقل الدولي، باعتبارها دافعا لجعل البعد الجندي أداة تحليلية متميزة تبرهن على القصور الفادح في مختلف النظريات والممارسات العملية التي تنحاز إلى القيم والصفات الذكورية، في أفق استشراف الحقل الدولي والإسهام الناتج عن إدماج المرأة في عملية التنظير العابرة للحدود الوطنية. بحثا عن الإضافة المرجوة في علم العلاقات الدولية انطلاقا من مرتكزات الجندر العالمي؟

هذا الإشكال الذي سيتم فك مقتضياته التفصيلية عبر ثلاثة محاور أساسية إذ سيعمد الأول للبحث في المركز التنظيري النسوي في الحقل الدولي ومرتكزات قيامها، انطلاقا من فرضية أن حقل العلاقات الدولية يعاني من عمى الجندر، وبالتالي فإن منظري العلاقات الدولية يحتاجون إلى استخدام عدسات الجندر من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية.

في حين سيحاول المحور الثاني مقارنة المنظور الناعم للنظام الدولي على عكس منطلقات النظريات التقليدية للحقل الدولي. وذلك في أفق تقييم النظرية النسوية للحقل الدولي في المحور الثالث، وذلك من الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من إيجاد فرضيات خاصة بها.

كلمات مفتاحية : نسوية، الجندر، علاقات دولية، سلام، متغيرات، استشراف المستقبل.

Feminist theory and gender perspectives as a perspective for the soft interpretation of international relations

Dr. Hakim TOUZANI

Professor of Public International Law and Political
Science, IBN ZOHR University , AGADIR, Kingdom of
MOROCCO

ABSTRACT

This paper aims to deal with the marginalization that women have suffered from in various fields, whether at the theoretical or practical levels in the international field, as a motive to make the gender dimension a distinct analytical tool that demonstrates the severe shortcomings in various theories and practical practices that are biased towards masculine values and qualities, in the prospect of foreseeing the international field and the resulting contribution of women's inclusion in the transnational theorizing process. In search of the desired addition in the science of international relations based on the foundations of global gender?

This problem will be deconstructed through three main axes, as the first will deal with the theoretic center of feminism in the international field and the foundations of its establishment, based on the assumption that the field of international relations suffers from gender blindness, and therefore international relations theorists need to use the lenses of gender in order to rethink on the study and theorizing of international relations. and from that; this trend focuses on the differences between men and women in looking at international security issues and international interactions, and believes that a noticeable increase in women's participation can change the nature of the international system by making it more secure and stable.

While the second axis will attempt to approach the soft perspective of the international system in contrast

to the premises of the traditional theories of the international field, According to the horizon of evaluating the feminist theory of the international field in the third axis, from the ontological sides by including women as an actor in international relations, and epistemology by creating hypotheses of their own.

KEY WORDS: Feminist, gender, international relations, peace, variables, future foresight.

مقدمة

مثلت النظرية وعملية التنظير جوهر البحث في مجال العلاقات الدولية، إذ غدت النظرية المنظار الذي يمكننا من رؤية الواقع، ويزيدنا منه اقتراباً وفهماً وإدراكاً، ولما كانت الاستحالة مستدامة فيما يخص تطابق النظرية مع الواقع (أي قدرة النظرية على أن تكون تمثيلاً صادقاً وشاملاً لحقيقة الواقع)، فإن الكثير من الجدلات يطرح وبشدة حول جدوى وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة وعلمية للعلاقات الدولية، وحول عملية التنظير وما يكتنفها من صعوبات (مشكلة التعميم، مشكلة الشمولية، تعدد المواضيع التي تدرسها العلاقات الدولية، تعقد وتشابك وتداخل الظواهر السياسية الدولية... إلخ) وما يرد عليها من قيود وعوائق (منهجية، إبستمولوجية، وأنطولوجية) تجعل منها مهمة صعبة وشاقة جداً، حتى أن «ريمون آرون» قال باستحالة التنظير في العلاقات الدولية، لأنّ سلوك الدول محكوم بتعدد وتنوع كبير لعوامل اقتصادية وسياسية وإيديولوجية، ودافع عن مفهوم للنشاط النظري، يتطابق تحديداً مع عملية معرفة وتحديد دوافع وإدراكات الفواعل الأساس في العلاقات الدولية⁽¹⁾.

ولأنّ النظرية في مجمل تعاطيها مع الحقل الدولي لا تخرج عن كونها مجهوداً منظماً لطرح أسئلة من شأنها تمكين الباحث من تنظيم معرفته، وتوجيه بحثه، وتفسير النتائج التي يتوصل إليها، من أطر اصطلاحية تكاد تكون بمثابة الأسئلة التي بمقدورها توجيه البحث، وبسط أطر اصطلاحية هي بمنزلة نظام من الفرضيات العملية وظيفتها

(1) محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر-بتنة، الزائر، السنة الجامعية: 2014-2015، ص. 03

الأساسية هي أيضا توجيه البحث (مثل نظرية النظم، نظريات اتخاذ القرار... إلخ)، في أفق رصد سلسلة طموحة من الاقتراحات المتشابكة والتي تسعى إلى شرح مجموعة من السلوكيات وفهم حقل البحث سواء جزئياً أو كلياً. وتأتي هذه الاقتراحات سواء من الفرضيات أو من الإجابات التي يتوصل إليها الباحث من إطار معين. وتأسيساً على ما سبق، تروم النظرية مساعدة الباحث على تنظيم المعطيات التي يجمعها، والتعرف على العوامل والمتغيرات الأساسية لمجال البحث وتركيز اهتمامه وبحثه على القضايا الأهم. أي أن النظرية تهدف إلى تحقيق وظائف خاصة بها تجمع بين وصف للظاهرة وتفسير لها والتنبؤ بها، ما يعني أن النظرية في العلاقات الدولية والعلوم السياسية بصفة خاصة وفي العلوم الاجتماعية والإنسانية بصفة عامة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوظائفها. فلا يمكن القول بوجود نظرية في أي ميدان ما لم تقم بوظائفها المتمثلة في: الوصف، التفسير والتنبؤ.

بيد أن عملية التنظير في حقل العلاقات الدولية تعترضها مجموعة من الصعوبات والتحديات، لعل من أهمها⁽²⁾:

- طبيعة الظاهرة الدولية التي تعد ظاهرة اجتماعية وإنسانية تتسم بالتعقيد والتشابك والتغير الزمكاني.
- عدم قدرة الباحثين في حقل العلاقات الدولية على إيجاد نظرية عامة وشاملة تدرس الظاهرة الدولية من مختلف أبعادها الزمنية (ماضي، حاضر، مستقبل).
- تنوع مجالات وتخصصات العلاقات الدولية مما يصعب عملية الإلمام بالأبعاد الزمانية الرئيسية أثناء تحليل الظاهرة الدولية.
- تداخل العلوم الاجتماعية فيما بينها لتحليل الظاهرة الدولية الواحدة.
- تداخل المنطلقات الشخصية للمنظر مع المرتكزات الأساسية لنظريات التحليل.

(2) حكيم التوزاني، تطور مرتكزات علم العلاقات الدولية: بين تحديد الإطارات المفاهيمية وتعداد الفواعل الدولية وضبط التفاعلات الدولية، مطبعة SO- ME-PRINT / أكادير-المغرب ، ط2، 2021، ص. 56.

وفق هذه المعطيات تجاذبت عملية التنظير في العلاقات الدولية كونها علماً مستقلاً في مدارس عدة، وتخللته أطروحات متنوعة لتدارك فهم الأحداث المتسارعة، والتنبؤ بآثارها على المستقبل المنظور لهذه العلاقات، خاصة عندما يهيمن مفهوم على مستوى النقاش الفكري، ويصبح موضوعاً للجدال النظري، مما يجعل من ذلك الحضور الذي يحمل معه طبيعة الهوية المعرفية للمفهوم، كما يعبر عن كون الظاهرة المعرفية حيث المفهوم محور النقاش، تعرف تحولات بنيوية سواء في مستوى منطق نظامها، أو في مستوى الوعي بها، مما يجعل من ظهور أي مفهوم كيفما كانت طبيعته وسياق اشتغاله، لا يعد عبثاً معرفياً، أو عبارة عن فائض لغوي، إنما يأتي ليؤشر على تحول إما في الظاهرة، أو في طريقة اشتغالها، أو في الوعي بها⁽³⁾.

(3) زهور كرام، «النسائي والاشتغال الأدبي»، مقالة منشورة في المؤلف الجماعي: النسوية الإسلامية، سلسلة ملفات بحثية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016، ص. 7.

وعليه، كانت بداية تأريخ صك مفهوم النسوية قد ظهر كمصطلح لأول مرة في فرنسا أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر (1890)، على يد «أوبرتين أوكيرت» Hubertine Auclert التي قدمته في كتابها la Citoyenne المواطنة، حيث نددت فيه بالسلطة الذكورية، وطالبت بتمكين المرأة كجزء من وعود الثورة الفرنسية. غير أن المفهوم كغيره لم يضم، بل استمر في النمو متخذاً تعريفات متعددة وملهماً العديد من الحركات كما تقول «كارين أوفين» Karen Offen -مؤرخة

(4) نورهان عبد الوهاب، «النسوية الإسلامية: إشكاليات المفهوم ومتطلبات الواقع»، مقالة منشورة في المؤلف الجماعي: النسوية الإسلامية، سلسلة ملفات بحثية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016، ص. 21.

**خلقت أصداً الأصوات النسائية
بحركاتها أجواء ملائمة
فتحت من خلالها في أقسام
الجامعات، ولا سيما في
اختصاص العلوم الاجتماعية،
الباب على مصراعيه للدراسات
النسوية**

النسوية-؛ إذ مع العقد الأول من القرن العشرين بدأ المفهوم في الارتحال إلى إنجلترا ثم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يمر عقد إلا وكان المفهوم قد شق طريقه إلى العالمية⁽⁴⁾.

وعطفاً على هذا التأريخ الجيني لهذا المفهوم، خلقت أصداً الأصوات النسائية بحركاتها أجواء ملائمة فتحت من خلالها في أقسام الجامعات،

ولا سيما في اختصاص العلوم الاجتماعية، الباب على مصراعيه للدراسات النسوية، فدشنت هذه الدراسات مسار التأسيس العلمي

للأبحاث الأكاديمية حول المرأة، وتوسع مداها من الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقاً من جامعة «سان دياغو» في العام الدراسي 1969-1970 باتجاه فرنسا وبريطانيا ثم مختلف دول العالم الغربي والعربي، لتؤدي فيما بعد إلى بروز حقل دراسات النوع الاجتماعي تقوم على مفهوم جامع يحيط بشواغل كل من الجنسين معاً. وخولت المرونة الفكرية لدراسات النوع الاجتماعي وتجاوزها لمنطق الصراع بين الرجل والمرأة وتضادهما تأصيل هذا الاختصاص ومقارباته، كما سمحت له تدريجياً اقتحام عدد من فروع العلوم الإنسانية، ليدعم من يوم لآخر مسار حضوره بوصفه حقلاً معرفياً قائم الذات⁽⁵⁾.

مما حدا بالحركة النسائية صعود سلم التطور، إذ انتقلت من النضال المطليبي الاحتجاجي من أجل التمتع بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى نقد نماذج الفكر السائدة في الفلسفة والعلم والعلوم الإنسانية والاجتماعية. وشرعت هذه الحركة منذ بداية ثمانينيات القرن المنصرم في نقد المعرفة المنتجة الداعمة للذكورية، وترتب عن هذا النشاط إستيمولوجيا فرض تحدي ضد النماذج المعرفية السائدة⁽⁶⁾.

وفي إطاره التفاعلي مع الحقل الدولي، تروم هذه الورقة البحث عن التهميش الذي عانت منه النساء في مختلف المجالات وعلى الصعيدين النظري والعملي في الحقل الدولي، باعتبارها دافعاً لجعل البعد الجندري أداة تحليلية متميزة تبرهن على القصور الفادح في مختلف النظريات والممارسات العملية التي تنحاز إلى القيم والصفات الذكورية، في أفق استشراف الحقل الدولي من الإسهام الناجم عن إدماج المرأة في عملية التنظير العابرة للحدود الوطنية.

بحيث يطرح في هذا الصدد إشكالية البحث عن تمظهرات الأمان الناعم للمنظور النسوي في علم العلاقات الدولية انطلاقاً من مرتكزات الجندر العالمي؟

(5) هاجر المنصوري، «النسوية في تونس وخطاب العنف ضد المرأة من خلال (الكريديف)»، مقالة منشورة في المؤلف الجماعي: النسوية الإسلامية، م.س، ص. 50.

(6) رشيد بن بيه، «الأبستمولوجيا النسوية وتأثيرها في إنتاج المعرفة السوسيولوجية وفهمها في المنطقة العربية»، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 37، صيف 2021، ص. 106.

ولفك مداميك تمفصلات الإشكالية الرئيسة تطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، لعل من أهمها:

ماهية المنظور النسوي في الحقل الدولي؟

ماهي أهم مرتكزات التنظير النسوي في حقل العلاقات الدولية؟

ما هو المنظور النسوي لمفهوم الأمن وتمثلاته في الديناميات الدولية؟

ما هي القيمة المضافة للمنظور النسوي في الحقل الدولي؟

ولتحليل مرتكزات هذه الأسئلة، يمكن الانطلاق من فرضية كون المنظور الناعم للنظام الدولي وعلى عكس منطلقات الواقعية، سيقبل المفاهيم المركزية لتحليل الديناميات الدولية بمقتضى استحضار العوامل الاجتماعية والثقافية في أدبيات النظريات التفسيرية، في أفق الارتقاء بدور المرأة إلى مصاف صنع القرار الدولي بحكم الآثار المترتبة عن أدوارها القيادية في الإسهام في أسنسة العالم وبناء السلام العالمي وصيانة الأمن الدولي.

ولحلّ مقتضيات هذه التساؤلات المنبثقة عن الإشكالية الرئيسة، استقيناً من رزنامة منهجية وباقة متجانسة من مناهج البحث العلمي أهم مبادئها، للإحاطة بمختلف تفرعات الإشكالية السالفة الطرح. على أساس أنّ «المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لاكتشاف الحقيقة»⁽⁷⁾، خاصة أن الظواهر السياسية والاجتماعية؛ هي في حدّ ذاتها ظواهر مركّبة، ذات طبيعة معقّدة وأبعاد متعدّدة ومتغيرات متواترة، ومن ثمة كان من الصّعب دراستها بمقتضى منهج واحد. خاصة أنّ موضوع النظرية النسوية من بين المواضيع التي تركز أساساً على تقنيات التفكير والتركيب، إذ بواسطتها تتفكك عناصر النظام الدولي لفهم مكوناته وكيفية اشتغاله، وذلك قصد إعادة تركيب أجزائه في ضوء مرتكزات النوع الاجتماعي للحقل الدولي.

وعلى إثر ذلك، اعتمدت الدراسة على المنهج النظامي، بحيث

(7) عمار بوحوش، الذنابات محمد محمود، مناهج البحث العلمي، مكتبة المنار، الأردن، طبعة سنة 1989، ص82.

تم اعتماد الموضوع كوحدة متكاملة. إذ أفاد هذا المنهج في تفكيك العلاقة التفاعلية داخل العلبة السوداء من خلال ما أقرّ به «دافيد ايستون»، حول المخرجات والمدخلات ثم الفعل الاسترجاعي العكسي. فالمدخلات تمثلت بالأساس في مجموع التحولات الدولية التي دفعت بالمنظرين إلى تبني المنظور الناعم للعلاقات الدولية، أما المخرجات فتتمثل في النتائج العامة المحصّل عليها؛ والتي تجلّت أساساً في ضرورة إشراك المرأة في صنع القرار الدولي من خلال مرتكزات المنظور النسوي للتفاعلات العابرة للحدود، وما نجم عنها من تداعيات في مختلف المستويات الوطنية والدولية على حد سواء، كما تتضمن مجموع البرامج والأجندات والتوجهات المواكبة لهذا الطرح. أما الفعل الاسترجاعي فيتصل بمضامين السيناريوهات المستقبلية حول الموضوع.

كما تمّت الاستعانة بالمنهج المقارن⁽⁸⁾: الذي عرّفه «ستيوارت ميل» بكونه «دراسة ظواهر متشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة. أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر»⁽⁹⁾. وعلى هذا الأساس، تعدّ المقارنة جوهر البحث العلمي بالنسبة للعلوم الاجتماعية، بعدما كان المنهج التجريبي جوهر البحث العلمي في العلوم الدقيقة. على اعتبار أن المنهج المقارن هو تلك الخطوات التي يتم اتباعها لمقارنة الظواهر محلّ البحث والدراسة، قصد معرفة العناصر التي تشكل أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر. وهو يستهدف إيجاد تعميمات أمبريقية (تجريبية) عامة، يستخلصها من الانتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر. وعلى إثر ذلك، تمت الاستعانة بهذا المنهج⁽¹⁰⁾ من خلال مقارنة مجموعة من المفاهيم المرتبطة بالنسوية، قصد كشف اللبس المفاهيمي وتجاوز الخلط المصطلحي. كما سيمكننا من المقارنة بين المنظور النسوي والمنظور الواقعي للحقل الدولي، استجلاء لمرتكزات المفاضلة فيما بينهما.

وتأسيساً على ما سبق، سيتم معالجة إشكالية الدراسة عبر

(8) محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات والأدوات، الجزائر، بدون دار النشر، طبعة 1997، ص.71.

(9) نصر عارف، المجتمع بنظرة وظيفية، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، طبعة 1981، ص 80.

(10) مادلين غراويتز، مناهج العلوم الاجتماعية، الكتاب الثاني- منطق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة الدكتور سام عمار، مطبعة طربين - دمشق، الطبعة الأولى 1993، ص. 98-101.

Madeleine GRAWITZ - - PINTO Roger, Méthode des sciences sociales, DALLOZ, quatrième édition, 1971, p. 343→345.

ثلاثة محاور أساسية إذ سيعمد الأول للبحث في المركز التنظيري للنسوية في الحقل الدولي ومرتكزات قيامها، انطلاقاً من فرضية أن حقل العلاقات الدولية يعاني من عمى الجندر، وبالتالي فإن منظري العلاقات الدولية يحتاجون إلى استخدام عدسات الجندر من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية.

في حين سيحاول المحور الثاني مقارنة المنظور الناعم للنظام الدولي على عكس منطلقات النظريات التقليدية للحقل الدولي. وذلك في أفق تقييم النظرية النسوية للحقل الدولي في المحور الثالث، وذلك من الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من خلال إيجاد فرضيات خاصة بها.

المحور الأول: المركز التنظيري للنسوية في الحقل الدولي ومرتكزات قيامها

يُعد الجندر من المفاهيم المحورية في الفكر النسوي، إذ أنه ليس دالاً على الجنس بالمعنى البيولوجي، وإنما هو معبر عن هوية الإنسان، على اعتبار أن هذه الهوية نتاج تاريخه ووجوده، ومن ثم قامت النسوية باستحضار الجندر كمفهوم بديل لمفهوم الجنس باعتباره مفهوماً مستخدماً بالفعل في العلوم الاجتماعية منذ الستينات⁽¹¹⁾، ويشير مفهوم الجندر إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساء، ولكل منهم أدوار ووظائف محددة، فلا ينظر للمرأة والرجل على

ويشير مفهوم الجندر إلى التكوين الثقافي والاجتماعي الذي يجعل من الذكور رجالاً ومن الإناث نساء، ولكل منهم أدوار ووظائف محددة، فلا ينظر للمرأة والرجل على أساس التكوين البيولوجي وإنما من خلال الوظائف والأدوار التي يقومون بها

أساس التكوين البيولوجي وإنما من خلال الوظائف والأدوار التي يقومون بها⁽¹²⁾.

ومن ثم تقوم فلسفة الجندر على اعتبار أن المجتمع وثقافته وأفكاره السائدة، هي التي فرضت فكرة التقسيمات والأدوار المنوطة

(11) بسام الجمل وآخرون، النسوية الإسلامية، سلسلة ملفات بحثية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط، 2016، ص 3.

(12) ليلي فيضي، مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الاجتماعي، منشورات مفتاح، رام الله، ط1، 2006، ص 6.

بالرجل والمرأة، والفروق بينهم وحتى التصورات لنظرة كل جنس لنفسه وللجنس الآخر، كلها أفكار مصطنعة من عمل المجتمع ومن ثم فيمكن تغييرها وإلغاؤها تماماً⁽¹³⁾.

ولرفع أي لبس يمكن أن يتصل بمفهوم النسوية، فإنه يدل في الاصطلاح على «كل جهد نظري أو عملي يهدف إلى مراجعة أو استجواب أو نقد أو تعديل النظام السائد في البنية الاجتماعية الذي جعل الرجل هو المركز وهو الإنسان، والمرأة جنساً ثانياً أو آخر في منزلة أدنى، تفرض عليها حدوداً وقيوداً تمنع عنها إمكانات النماء والعطاء فقط لأنها امرأة، وتبخس خبراتها وسماتها فقط لأنها أنثوية»⁽¹⁴⁾.

ويعرفه معجم Hachette بأنها «منظومة فكرية أو مسلكية مدافعة عن مصالح النساء وداعية لتوسيع حقوقهن»⁽¹⁵⁾، في حين تعرفه «سارة جامبل» Sara Gambel «أنها حركة سعت إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة، قبل تغيير الظروف المحيطة بها، وقبل تغيير ما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية»⁽¹⁶⁾.

في حين يمكن تعريف الجندر كأداة تحليلية للموجة النسوية في العلاقات الدولية، بأنه «الدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية وللقيم المعنوية الذين يحملهم الفرد في مجتمع ما، والمرتبون بكونه ذكراً أو أنثى»، ومثال ذلك أن دور المرأة في المجتمع العربي اتسع من دور الزوجة والأم ليشمل دور المرأة العاملة، ومن هنا فطبيعة المرأة وتكوينها لم تتغير إلا أنه طرأ تغييراً في دورها ومكانتها كفرد في المجتمع؛ وهذا ما يعنيه مصطلح الجندر⁽¹⁷⁾. كما يمكن تعريفه على أنه عملية دراسة العلاقات المتداخلة بين النساء والرجال، وتسمى هذه العلاقة «علاقة النوع الاجتماعي»، تحددتها وتحكمها

(13) مارتن غريفيش وتيرى اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص. 422.

(14) عصمت محمد حوسو، الجندر: الأبعاد الاجتماعية والثقافية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1، 2009، ص. 47.

(15) مية الرحبي، النسوية مفاهيم وقضايا، دار الرحبي للنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص. 14.

(16) سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية: دراسات ومعجم نقدي، ترجمة أحمد الشامي وهدي الصدة، ط1، المجلس الأعلى للثقافة، 2002، ص. 84.

(17) رويدا المعاينة وآخرون، النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، منظمة المرأة العربية، القاهرة-مصر، ط1، 2010، ص. 33.

أن دور المرأة في المجتمع العربي اتسع من دور الزوجة والأم ليشمل دور المرأة العاملة، ومن هنا فطبيعة المرأة وتكوينها لم تتغير إلا أنه طرأ تغييراً في دورها ومكانتها كفرد في المجتمع؛ وهذا ما يعنيه مصطلح الجندر

عوامل مختلفة اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وبيئية، عن طريق تأثيرها على قيمة العمل في الأدوار الإنجابية، الإنتاجية المجتمعية والسياسية التي يقوم بها كل من المرأة والرجل.

وهنا وجب الإشارة إلى أن المفهوم اللغوي للجندر Gender/ النوع الاجتماعي؛ لا يحمل معنى مباشراً للجنس sex، فهذا الأخير أعم وأشمل من النوع، حيث أن كلمة «نوع» تستخدم عادة للتفريق بين الإنسان وغيره من الكائنات الحية الأدنى، لذلك يقال الحيوان جنس والإنسان نوع سواء كان ذكراً أم أنثى⁽¹⁸⁾.

جدول التفرقة بين الجنس والجندر⁽¹⁹⁾

الجنس	الجندر
الفرق البيولوجي بين الرجل والمرأة	الفرق بين الأدوار التي يقوم بها الرجل والمرأة في المجتمع
يولد مع الإنسان	لا يولد مع الإنسان
لا يمكن تغييره	يمكن تغييره
وجد لأداء وظائف طبيعية	يتكون من علاقات اجتماعية نصنعها نحن
لا تتأثر بالظروف المحيطة (من ظروف اجتماعية واقتصادية...)	لأنها من صنع الإنسان: تتأثر بالظروف المحيطة (من ظروف اجتماعية واقتصادية...)
لا يرتبط أو يتقاطع مع المؤسسات المجتمعية المختلفة (وزارات، مستشفيات، مدارس...)	يرتبط ويتقاطع مع المؤسسات المجتمعية المختلفة (وزارات، مستشفيات، مدارس...)

وتأسيساً على هذا الطرح، أكد العديد من المنظرين أن «الجنس» معطى طبيعي بحيث يشير إلى الميزات البيولوجية المولودة مع الإنسان، والتي تكون غير قابلة للتغيير، لذا تبقى مولودة وغير مكتسبة، والمتمثلة في الأعضاء التناسلية والجينات، التي تساعد على تحديد جنس كل من المرأة والرجل، ووظائفهما وأدوارهما

(18) جميل صليبا، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية وللاتينية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص. 417.

(19) عصام بن الشيخ، مقارنة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015، ص. 59.

الفطرية الثابتة وغير القابلة للتغير مهما تغير الزمان والمكان مثل دور الإخصاب عند الرجل ودور الحمل، الولادة والرضاعة عند المرأة. في حين أن «الجندر» معطى اجتماعي أو ثقافي فهو يحدد مجموع العلاقات القائمة بين الجنسين والفرق في الأدوار المحددة لكل منهما، وإلى الطرق التي تتشكل عبرها هذه العلاقة في المجتمع⁽²⁰⁾.

(20) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصطلحات الإثنوبولوجية، ترجمة: علياء شكري وآخرون، المركز القومي للترجمة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة-مصر، ط2، 2009، ص. 524.

وعليه لا يولد الجندر مع الإنسان وإنما يشكله المجتمع، هذه الأدوار والسلوكيات تتغير بتغير الزمان والمكان داخل المجتمع نفسه وكذا من مجتمع إلى آخر، وذلك بفعل مجموعة من العوامل التي تشترك في تحديد طبيعة هذه الأدوار الاجتماعية، وتتمثل بالأساس في عملية التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الطفل، ذكراً كان أم أنثى، منذ ولادته وتستمر معه

لا يولد الجندر مع الإنسان وإنما يشكله المجتمع. هذه الأدوار والسلوكيات تتغير بتغير الزمان والمكان داخل المجتمع نفسه وكذا من مجتمع إلى آخر

طيلة فترة نشئته، والتي تحدد طريقة سلوكه فيما بعد، فضلاً عن المجال الجغرافي، المستوى التعليمي والتقاليد المجتمعية... وهي كلها عوامل تسهم مجتمعة في تحديد نوع العلاقة بين الرجل والمرأة، التي يمكن أن تكون علاقة تعاون، تواصل ودعم مشترك، كما يمكن أن تكون علاقة مبنية على القوة والتميز والتنافس على السلطة وامتلاك الموارد الاجتماعية والاقتصادية بين الرجال والنساء، وعلى هذا الأساس، فالنوع الاجتماعي يعد أحد المحددات الرئيسية التي يمكنها المساهمة في خلق وإعادة إنتاج الفوارق بين الجنسين⁽²¹⁾.

(21) سمية حوادسي، «البعث الجندري في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة»، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، الجزائر، العدد 18، جوان 2018، ص. 31.

وارتباطاً بحقل العلاقات الدولية، فحتى ثمانينيات القرن الماضي كان يدرس أسباب الحرب والصراع والتوسع العالمي للتجارة والتبادل دون إشارة معينة للبشر، وبالفعل أدى استخدام الفئات المجردة مثل الدولة والنظام، وانتشار الخطابات الأمنية الاستراتيجية كالردع النوعي، واستعمال الاقتربات البحثية الوضعية بفاعلية، إلى استبعاد البشر باعتبارهم فاعلين في السياقات الاجتماعية والتاريخية

من نظريات العلاقات الدولية، وهذا يثير الاستغراب! لأن هذا الحقل الدراسي ظهر في أعقاب الحرب العالمية الأولى بغرض دمقرطة⁽²²⁾ عمليات صنع السياسة الخارجية وتمكين الناس باعتبارهم مواطنين فاعلين بدلاً من كونهم مجرد موضوعات لإدارة شؤون الدولة من قبل النخبة⁽²³⁾.

ذلك أن النقاشات الفكرية التي دارت بين جل النظريات التقليدية للحقل الدولي، ومع التغيرات والتحويلات التي شهدتها الساحة الدولية بنهاية الحرب الباردة من بروز تهديدات أمنية جديدة وتطور الفواعل الدولية وتغير نمط التعاون والتهديد والحرب، كل ذلك أسهم في بلورة مجموعة أخرى من النظريات في حقل العلاقات الدولية وإدخال متغيرات تفسيرية جديدة على هذا الحقل؛ تعتمد على الفرد بشكل كبير كمستوى للتحليل، وعلى الخطابات المرتبطة بالقيم والهوية والفكر والدين والحضارة والجندر وغيرها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر النظريات التالية: النظرية البنائية، النظرية النسوية، النظرية النقدية، نظرية ما بعد الحداثة، المدرسة الإنجليزية... إلخ.

وهو ما حدا بالنظرية النقدية التركيز على مسألة الجنوسة⁽²⁴⁾ ودورها في العلاقات الدولية، من خلال دور المرأة في الحقل الدولي، وهي نظرية نقدية تضع المصطلحات التي يعتقد أنها محايدة موضع مساءلة مثل الدولة، والنظام والتي لا تخلو من تحيز جنوسي، ذلك أن تشكيلة النظام الدولي وتفاعلاته هي على غرار النظام الاجتماعي الداخلي نتيجة للسيطرة الذكورية، وسحب المفاهيم الذكورية على نفس المجال، بحيث أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها مفاهيم الأنوثة في العلوم الاجتماعية الأخرى، إلا أن دور الجندر في نظرية العلاقات الدولية وتطبيقاتها بقي مجهولاً بالكامل⁽²⁵⁾.

ولتجاوز هذا الحيف التحليلي، برزت «النظرية» النسوية في عالم العلاقات الدولية في أواخر العقد الثامن من القرن العشرين وأوائل تسعينياته⁽²⁶⁾، لتشكل أحد أهم محاور الجدل بين المشتغلين بدراسة هذا الحقل المعرفي، إذ يؤكد البعض أن النسوية لا تعدو أن تكون

(22) الديمقراطية هي الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية، بما في ذلك تحرك التغييرات السياسية الجوهرية باتجاه ديمقراطي. قد يكون الانتقال من نظام سلطوي إلى ديمقراطية كاملة، أو من نظام سياسي سلطوي إلى نظام شبه ديمقراطي، أو من نظام سياسي شبه سلطوي إلى نظام سياسي ديمقراطي.

(23) سكوت بروتشيل - أندري لينكليرت وآخرون، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة - القاهرة-مصر، ط1: 2014، ص. 365.

(24) راجع: - ميرفت حاتم، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم، سلسلة ترجمات نسوية، العدد: 1، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة-مصر، ط1، 2010.

(25) - مارتن غريفش و تيرى اوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص. 422.

(26) تيم دان- ميليا كوركي- ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة-قطر، ط1، 2016، ص. 471.

بصفة عامة مجرد رد فعل اعتراضى على الهيمنة الذكورية على العديد من المجالات الاجتماعية، ومن ثم فهي لا تعدو أن تكون مجرد حركة اعتراضية تستهدف تحقيق مجموعة من المطالب النسائية، ولا ترقى لكونها نموذجاً قادراً على تحليل الواقع الاجتماعى. وبالتالي فمحاولاتها اقتحام مجال العلاقات الدولية بما يشمله من أمور تختص بالأمن والقوة والدفاع والصراع والحرب والدبلوماسية، تكاد تكون محاولات غير مجدية ولا يمكن أن تشكل بأي حال نظرية ذات اعتبار في مجال العلاقات الدولية. ذلك أن حقل العلاقات الدولية يكاد يكون أكثر الفروع الدراسية ذكورية على حد تعبير «بيتمان» وهو ما حدا ب «سينثيا اينلوي» إلى التساؤل عن: أين هن النساء؟⁽²⁷⁾.

(27) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، مجلة الفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الثالث عشر، فبراير 2016، ص. 450.

ومن جهة أخرى يرى البعض الآخر أن النموذج النسوي نجح لحد بعيد في تسليط الضوء على قضايا مغيبة عن دراسة العلاقات الدولية، أهمها دور المرأة وموقعها وموقفها في القضايا الدولية، كما تعمل تلك النظرية في تطوير علم العلاقات الدولية بإضافتها الهامة لمسألة الجندر بوصفه مفهوماً اجتماعياً متصلاً بشكل وثيق بمفهوم القوة.

قامت النظرية النسوية على مصطلح «النوع» أو الجندر باعتبارها مجموعة من الخصائص المبنية اجتماعياً والتي تصف ما ينبغي للرجال والنساء أن يكونوا عليه

وعطفاً على ما سبق، فقد قامت النظرية النسوية على مصطلح «النوع» أو الجندر باعتباره مجموعة من الخصائص المبنية اجتماعياً والتي تصف ما ينبغي للرجال والنساء أن يكونوا عليه⁽²⁸⁾، وهو ما يجعل من الجنوسة أداة تحليلية لفهم العلاقات الدولية. أو بمعنى آخر: استخدام النوع باعتباره متغير لتفسير بعض الأبعاد في سلوك الدول والصراع الدولي. وبالتالي، فإن الاقتراب النسوي يركز على هوامش السياسة العالمية، ذلك أن «حياة النساء على هوامش السياسة العالمية تتيح لنا فهماً أكثر نقدية وشمولاً للعلاقات الدولية، فهن أقل تحيزاً للمؤسسات ونخبة السلطة القائمة». مما يجعلها حركة تسعى إلى تغيير المواقف من المرأة كامرأة، قبل تغيير الظروف المحيطة بها، وقبل تغيير ما تتعرض إليه النساء من إجحاف كمواطنات على

(28) تيم دان- ميليا كوركي- ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، م.س، ص 472.

(29) سارة جامبل، النسوية وما بعد النسوية: دراسات ومعجم نقدي، م.س. ص. 84.

(30) مية الرحبي، النسوية مفاهيم وقضايا، م.س. ص. 14.

(31) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، م.س. ص. 451-452.

المستويات القانونية والحقوقية في العمل والعلم والتشارك في السلطة السياسية والمدنية»⁽²⁹⁾، أما «لويز تزيان» فتعرف النسوية أنها «انتزاع وعي فردي في البداية، ثم وعي جمعي تتبعه ثورة ضد موازين القوى الجنسية والتهميش الكامل للنساء في لحظة تاريخية معينة»⁽³⁰⁾.

ولمعرفة كيف تشكل المقاربات النسوية طيفاً واسعاً من المواقف السياسية والتحليلية في الحقل الدولي، يقول «بيترسون» Peter-son أنه يتوجب علينا معرفة ثلاثة مشاريع معرفية نسوية متداخلة في العلاقات الدولية ظهرت بشكل متعاقب⁽³¹⁾:

بحيث يمثل المشروع النسوي الأول في محاولة عرض درجات تأثير الانحياز الذكوري، بحيث إن حقل العلاقات الدولية من حيث الممارسة العملية والمهنية هيمن عليها المنطق الذكوري في العالم الغربي الأنجلو-أوروبي، ومن البديهي حسب المفكرين النسويين أن هذا الغياب لا يرجع لكون النساء قاصرات وعاجزات عن تقديم الإضافة وإثبات قدراتهن في هذا المجال، وإنما يرجع للاحتكار الذكوري والإقصاء الممارس ضد النساء.

هذا فيما يتمثل المشروع الثاني في محاولة تصحيح الإقصاء المنظم للنساء وإهمال معاني الأنوثة من طرف المركزية الذكورية، وذلك بإضافة النساء إلى الأطر المعرفية الموجودة، فالتركيز على حياة النساء ونشاطات المجال الخاص بهن يتضمن مصادر ومواضيع جديدة.

أما خطوات المشروع الثالث فتمثلت في إعادة هيكلة وبناء النظرية، وهنا يصبح التمييز بين الجنس (Sex) والجندر (Gender) حاسماً، فعلى عكس الرؤية الإمبريقية/الوضعية للجنس كمعطى بيولوجي طبيعي ثنائي (ذكر/أنثى)، فإن الجندر هو بناء اجتماعي طارئ من الناحية التاريخية، والذي تنقسم على أساسه الهويات، والسلوكات، والتوقعات كذكورية وأنثوية.

وبالتالي، فقد استعمل النسويون التحليل الجندري لكشف التحيز الذكوري في المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، وأن هذا التحيز لا يقف فقط عند البعد النظري ولكن كانت له نتائج على صعيد ممارسة العلاقات الدولية. ومن ثم فإن إعادة بناء نظرية العلاقات الدولية من مفهوم الجندر كوسيلة بنوية وتحليلية تقتضي الارتكاز على النقاط التالية⁽³²⁾:

1- أن الادعاء حول الذكورة هو بالضرورة ادعاء حول الأنوثة، مما يجعل دراسة النشاطات الذكورية تتطلب دراسة النشاطات الأنثوية، لأنهم بناءً مترابطين، وبالتالي فالدراسات النسائية لا تختص فقط بالنساء وإنما تغير نظرتنا ومعرفتنا عن الرجال، ومن ثم فالمقاربات النسوية مركزية وليست هامشية في العلاقات الدولية.

2- مفهوم الجندر يتميز بالهيراركية والترابط، ومن ثم فتعزيز وتقوية الصفات الذكورية، حتماً سيكون على حساب صفات الأنثوية.

3- طرق التفكير والنظريات الخاصة في العلاقات الدولية، يمكن وصفها بالانحياز الذكوري (عقلاني، واقعي، كمي، صارم... الخ)، وبالتالي لو كانت هذه النظريات تسعى لكي تكون ذات فعالية ومصداقية في التفسير فيجب عليها أن تتخلص من تجذر الطرق الذكورية في التفسير والمعرفة⁽³³⁾.

ومن خلال ما سبق يعد النسويون أن حقل العلاقات الدولية يعاني من عمى الجندر، وبالتالي فإن منظري العلاقات الدولية يحتاجون إلى استخدام عدسات الجندر من أجل إعادة التفكير حول دراسة وتنظير العلاقات الدولية⁽³⁴⁾. ومنه يركز هذا التيار على الفروقات التي تفصل بين الرجل والمرأة في النظر إلى قضايا الأمن الدولي والتفاعلات الدولية، ويرى أن حدوث زيادة ملحوظة في المشاركة النسوية يمكن أن تغير من طبيعة النظام الدولي بجعله أكثر أمناً واستقراراً.

(32) Jacqui True, "Feminism in Scott Burchill: Theories of International Relations", Palgrave Macmillan, 2005, pp.225-226.

(33) V. Spike Peterson, "Feminist Theories Within, Invisible To, and Beyond IR", Brown Journal of World Affairs, Volume X, Issue 2, 2004, p.40.

(34) مارتن غريفيش وتيرى اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، م.س، ص. 423.

وهو ما يرفع أعمدة بناء منظور نسوي للعلاقات الدولية يقوم على منطلقات الجندر للتحليل والتفسير والاستشراف، وفي هذا الاتجاه يلخص «جل استينس ولويدبنتفورد» - Jill Steans and Lloyd Pitti-ford، أهم النقاط عن النظرية النسوية بما يأتي⁽³⁵⁾:

(35) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 31، العدد الثاني، 2015، ص. 177-178.

- النظرية النسوية رؤية واسعة ومدرسة متعددة الاتجاهات بينها نقاط عدة من الاختلاف وعدة من نقاط الالتقاء.
- النظرية أو التصور النسوي لا يركز فقط على حياة المرأة؛ وإنما أيضاً على الرؤية الاجتماعية والثقافية التي أوجدت ما يسمى الجندر (دور المرأة في المجتمع).
- بعض التيارات النسوية تسلط الضوء على التفرقة والتمييز ضد المرأة، ولكنها لا تعدها ضحية. كذلك تبحث التيارات النسوية عن الطرائق التي من خلالها يقوى دور المرأة ويحسن أداءها.
- التيارات النسوية المعاصرة لا تركز على المرأة أو الرجل بوصفه وحدة، أو تصنف أو تميز بين نوعين مختلفين، بل تنظر إلى مفهوم الجندر الذي يعكسه موقع الرجل والمرأة ودورهما في المجتمع، وما ينتج عنه من أنواع التسلط والقصر ضد المرأة.
- دخلت النظرية النسوية دراسة العلاقات الدولية كجزء من الجدل الثالث بين الوضعية وما بعد الوضعية في منتصف الثمانينيات في القرن العشرين.
- يشير أتباع النظرية النسوية بتياراتها المتعددة إلى مسألة مهمة في دراسة العلاقات الدولية، ولاسيما ما يدعيه أتباع التيارات الأخرى من أنه مهم أو غير مهم أساسي أو غير أساسي؛ بناء على افتراضات مسبقة تعكس علاقات القوة.
- يركز أتباع النظريات النسوية على أن ما هو محلي له علاقة بالخارجي والدولي، أي أن القضايا المحلية في بلد معين من استغلال وتمييز ضد شريحة في المجتمع لا ينفصل عن القضايا الخارجية.

وإن كانت تلکم هي أهم مرتکزات المنظور النسوي للعلاقات الدولية، فإن التساؤل الذي يتبادر إلى الذهن هو أي إضافة مرجوة في الحقل الدولي انطلاقاً من مرتکزات الجندر العالمي؟

المحور الثاني: تمظهرات الأمن الناعم للمنظور النسوي في الحقل الدولي

في إطار دراسة العلاقات الدولية ولاسيما النظرية منها تنطلق أغلب النظريات من افتراضات إبستمولوجية وأنطولوجية؛ أي أسس لا تحتاج إلى برهان، فالافتراض هو كالمسلمة بعكس الفرضية التي تحتاج إلى برهان واختبار. بحيث أن الافتراضات الإبستمولوجية⁽³⁶⁾ تعكس موقف النظرية من السؤال الأساسي من أين تأتي المعرفة. هل تأتي من الملاحظة والتجريب أم من سلطة عليا تحدد ماهية هذه المعرفة؟ أما الجانب الأنطولوجي فهو يعنى بموقف هذه النظريات ونظرتها إلى ماهية الظاهرة قيد الدراسة. في هذا الإطار تنطلق النظرية النسوية من الافتراضات التالية⁽³⁷⁾:

- تعد الجنوسة نقطة أساسية في تحليل النظرية النسوية للعلاقات الدولية؛ بمعنى أن مفهوم الجندر أو الجنوسة بمعناه الاجتماعي يشكل المحور الأساسي لأتباع النظرية النسوية كونه يفسر العلاقات الاجتماعية التي أسست هذا المفهوم، وجعلته حقيقة متداولة في المجتمعات.
- تعكس الجنوسة نوعاً من علاقات القوة في المجتمع. نظراً إلى أن أتباع النظرية النسوية يعدون مفهوم الجنوسة بناء اجتماعياً فهو نتيجة علاقات هيمنة من قبل الرجل في المجتمع. وفي هذا الإطار يقترب أتباع النظرية النسوية من أفكار نظرية ما بعد الحداثة التي تؤكد أن المعرفة هي وليدة القوة.
- يشير أتباع النظرية النسوية إلى التمييز بين الخاص والعام، وتقسيم العمل الذي جعل المرأة تابعاً للرجل. ومن هنا نرى أن هناك لقاء بين الاتجاهات الماركسية في العلاقات الدولية

(36) يشتق مصطلح «إبستمولوجيا» (Épistémologie) من الكلمة اليونانية Epistemy وتعني المعرفة. ويترجم الاستخدام الفرنسي للكلمة épistémologie معنيين مختلفين؛ الأول يعني «الدراسة النقدية للعلوم»، في حين استعري الثاني من الاستخدام الأنجلو-أمريكي المتعلق أساساً بالطريقة التي تواجه بها المسائل التي تمس طبيعة المعرفة وامتلاكها وطرق تقييمها. وهذا التصور الأخير هو الذي هيمن على مجمل حقل النظرية في العلاقات الدولية.

(37) حكيم التوزاني، تطور مرتکزات علم العلاقات الدولية: بين تحديد الأطارات المفاهيمية وتعداد الفواعل الدولية وضبط التفاعلات الدولية، م.س، ص. 140.

والنظرية النسوية. فالنظام الرأسمالي أسهم بوضع نوع من تقسيم العمل يكون الرجل فيه المهيمن، أما المرأة فتبقى مغيبية.

• يجب إعادة النظر في مفهوم الجنوسة ووظيفته في العلاقات الدولية، ذلك أن الهدف الأساسي لأتباع النظرية النسوية هو تحرير المرأة والإنسان بشكل عام، وهذا لا يمكن أن يتم دون إعادة النظر بمفهوم الجنوسة، ومحاولة تغيير النظرة الاجتماعية إليه⁽³⁸⁾.

(38) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، م.س، ص. 265-266.

هكذا؛ تمثل المفاهيم الأنثوية حقلاً من الأبحاث في دراسات العلاقات الدولية يتسم في نهاية القرن العشرين بالغنى والتعقيد والتناقض في أغلب الأحيان. وهي بالمعنى الواسع مصطلح مظلة، يضم مدى واسعاً من النظرية النقدية هدفها دراسة دور الجندر في العلاقات الدولية. بيد أنه يوجد مفاهيم أنثوية ليبرالية وأخرى جذرية وثالثة ماركسية وما بعد ماركسية أو أنثوية اشتراكية وما بعد حداثة، والقائمة لم تنته بعد، ونظراً إلى التزام جميع الأنثويين بنوع من الأخلاقية المرتكزة على المساواة بين النساء والرجال، فإن أعمالهم تخضع أحياناً إلى مساواتها مع المثالية⁽³⁹⁾.

(39) مارتن غريفيتس وتيري أوكالاها، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، م.س، ص. 423.

الهدف الجوهرى للنظرية النسوية كان هو إدخال النساء المعترك السياسى برفع الظلم والاستغلال عنهن من خلال ما يسمى بالسلطة الأولية

ولعل الهدف الجوهرى للنظرية النسوية كان هو إدخال النساء المعترك السياسى برفع الظلم والاستغلال عنهن من خلال ما يسمى بالسلطة الأولية سواء كانت سلطة الأب أو الزوج التي سارت معها والتصقت بها عبر تطور الفكر الإنسانى فى

مختلف نواحيه، فسعت النساء بذلك لإيجاد مكانة لهن فى مختلف الفروع وخاصة منها العلاقات الدولية سواء كمنظرات أو حتى كصانعات قرار وإعطاء بديل للسياسة الدولية التي انحازت لصالح الرجال. فكان إسهامها على المستوى المعرفى من خلال إدخال فاعل جديد فى العلاقات الدولية تمثل فى المرأة والذي همشته النظريات المختلفة فى العلاقات الدولية، كما أتت بدائل من خلال إعادة صياغة فرضيات جديدة للعلاقات الدولية خاصة من خلال

نقدها للنظرية الواقعية الكلاسيكية واعتبارها نظرية متحيزة وغير واضحة باعتمادها على عنصر القوة كمرتكز أساسي في التحليل والاستشراف، على عكس النظرية النسوية التي تعتمد على نظرة سلمية للعلاقات الدولية وإحلال الصيغة التعاونية بدل الصراعية فيها والتركيز على مجال حقوق المرأة وبالتالي، حقوق الإنسان ككل.

وفي إطار رصدتها للمنظور الناعم للنظام الدولي وعلى عكس منطلقات الواقعية، ترى النسوية بأن توزيع القوة بين الدول ليس مهماً بحد ذاته بقدر المعنى الاجتماعي المعطى لهذا التوزيع. فغياب

السلطة المركزية من النظام الدولي لا يعني الصراع الحتمي إلا بسبب المعنى الاجتماعي الذي أعطاه الفاعلون وأصحاب القرار الذين يعكسون هيمنة رؤية واحدة تتجسد برؤية الرجل وحبه للهيمنة والقوة وسعيه للسيطرة التي تولد حتمية الصراع. لذلك

ترى النسوية بأن توزيع القوة بين الدول ليس مهماً بحد ذاته بقدر المعنى الاجتماعي المعطى لهذا التوزيع

يرى أتباع النظرية النسوية أن تغييب العوامل الاجتماعية والثقافية عن أدبيات النظريات الوضعية جعلها تصل إلى ما وصلت إليه من رؤية عن النظام الدولي. كذلك يشير أتباع التيارات النسوية إلى علاقة القوة بالمعرفة. فبالنسبة إليهم المنظومات المعرفية السائدة في النظام الدولي وغيره من المفاهيم هي نتاج قوة مهيمنة في مرحلة زمنية معينة وتخدم جهة معينة. وهذه الرؤية (التقليدية) ليست موضوعية كما يدعي الواقعيون الجدد⁽⁴⁰⁾.

وإذا كان لمفهوم المصلحة الوطنية معان مرتبطة بالأمن القومي للدولة في التوجه الواقعي، وتعديها لما هو اقتصادي وتكنولوجي وبيئي في المنظور الليبرالي للعلاقات الدولية. فإن أتباع النظرية النسوية يأخذون موقفاً مختلفاً من مفهوم المصلحة الوطنية، إذ يرى هؤلاء أن هذا المفهوم نتاج قوى اجتماعية سيطرت عليها رؤية الرجل في مجتمع ذكوري يحدد الرجل فيه أغلب القضايا والسياسات والاستراتيجيات وصنع القرارات. فتركيز الرجل على القوة والعضلات جعله يرى أن المصلحة الوطنية معرفة بالأمن القومي،

(40) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، م.س، ص. 272.

ولذلك لابد لكل دولة من أن تزيد قوتها للحفاظ على وجودها وبقائها؛ بمعنى آخر يرى أتباع النظرية النسوية أن مفهوم المصلحة الوطنية بني اجتماعياً من خلال التفاعلات بين قوى عدة وجاء ليخدم أهداف الأقوى في المجتمع⁽⁴¹⁾.

(41) خالد موسى المصري، «النظرية النسوية في العلاقات الدولية»، ن.م، ص. 273.

أما فيما يخص الحرب، فسببها هيمنة الذكور على صنع القرار في العلاقات الدولية. ولأن الرجل يسعى دوماً لفرض إرادته بالقوة فأى خسارة هي إهانة لرجولته. فالرجال يصنعون الحروب، والحرب تصنع الرجال. فهي الساحة التي يثبت الرجل رجولته فيها، ويشعر بنشوة النصر بقوته التي سحقت الآخرين. بهذه الرؤية فسر أتباع النظرية النسوية الحرب الأمريكية على العراق. فهذه الحرب بالنسبة إلى أتباع النظرية النسوية هي محاولة الرجل الأمريكي الذي خُذشت رجولته في الفيتنام، ومناطق أخرى من العالم، ويحاول من خلال الحرب استعادة كرامته ورجولته. ذلك أن تناول العلاقة بين النوع والحرب في الحقل الدولي المضطرب، إذا ما كانت السيدات أكثر بروزاً في أدوار القيادة الدولية حينئذ سوف يكون العالم أكثر أمناً وسلاماً. هذا الافتراض تدعمه ببساطة مناهج إضافية، والتي ترى أن الرجال يصنعون الحروب، والنساء تصنعن السلام⁽⁴²⁾ وتنتقل في سبيلها إلى ذلك من عدة منطلقات⁽⁴³⁾:

(42) استيفاني لوسن، العلاقات الدولية، ترجمة: عبد الحكيم أحمد الخزامي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة-مصر، ط1، 2014، ص. 79.

(43) حكيم التوزاني، تطور مرتكزات علم العلاقات الدولية: بين تحديد الإطارات المفاهيمية وتعداد الفواعل الدولية وضبط التفاعلات الدولية، م.س، ص. 141.

- النوع هو فئة تحليلية مركزية في دراسات السياسة الخارجية والأمن القومي والاقتصاد العالمي.
- العلاقات النوعية جزء لا يتجزأ من العلاقات الدولية «فزوجات الدبلوماسيين يجعلن عمليات القوة بين الدول أكثر نعومة».
- أن قضايا دولية عديدة، منها قضايا حقوق الإنسان تعتمد على النسوية، فمأزق الأطفال يعتمد إلى حد كبير على الوضع النسبي لأمهاتهم.
- إن القيادات النسائية ستعارض بشكل كبير استخدام القوة لحل النزاعات، على عكس الرجال الذين يغلب عليهم طابع

التسلح والعنف.

- المفاهيم الرئيسية في علم العلاقات الدولية ليست طبيعية أو محايدة إزاء النوع؛
- رفض الفصل النظري بين السياسية الداخلية والدولية.

وتأسيساً على ما سبق، تظهر المقاربات النسوية المختلفة علاقة قوية بين البنية الفيزيولوجية والسيكولوجية وسلوك الفرد، فهي تظهر الميول الفطري للرجال نحو العنف، وتدفعها دوماً نحو تبني خيارات تنازعية في علاقتها مع بعضها البعض بخصوص الأدوار التي أوكلت لهم تقليدياً بموجب العقد الأبوي كوظائف الدفاع والحماية. في هذا الإطار تشدد النسويات على إظهار الميول الذكورية إلى السلطة وسعيهم لاكتساب القوة والتوسع على حساب الآخرين كأهم أسباب التوتر

تظهر المقاربات النسوية المختلفة علاقة قوية بين البنية الفيزيولوجية والسيكولوجية وسلوك الفرد، فهي تظهر الميول الفطري للرجال نحو العنف

والحروب، وفي ظل احتكار الرجال للسلطة القرارية، وفي غياب دور نسوي «ضابط»، تؤدي هذه الميول إلى الرفع من احتمالات اللجوء إلى تصعيد الخلافات باتجاه العنف في عالم عدواني مشكل من الدول، وتحت رقابة الرجال. ولإبراز إمكانية تحويل النزاع بالتأكيد على الأدوار غير العنيفة لـ«الفضائل الأنثوية» لخلق عالم مسالم، صاغت Sara Ruddick مبدأ التفكير الأمومي والاحتراس، التي تميز المرأة، وتمثل الضامن الأول لمجتمع أكثر سلماً، لذلك تفترض المقاربات النسوية أن زيادة مستويات نفاذ المرأة إلى مراكز السلطة يقلل من احتمالات اللجوء إلى العنف، طالما أن النساء سيمتنعن عن إرسال أبنائهن إلى الحروب، وفي إطار مشابه، تظهر دراسات نسوية أخرى أن بنية النساء ووظائفهن الاجتماعية كأمهات ومربيات تضعهن في مواجهة الحرب ليس اعتباراً لتأثيرها على تكافؤ النساء، بل لأنها أقسى هجوم على «الأنثوية» والأفكار السلمية المثالية التي تحملها النساء⁽⁴⁴⁾.

(44) فاطمة الزهراء حشاني، النزاعات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة على ضوء الاتجاهات النظرية الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، السنة الجامعية: 2007-2008، ص. 109.

وتقييماً للحصيلة الفعلية، على صعيد العلاقات الدولية، وبالرغم من أن النظرية النسوية حديثة النشأة فإن لها مساهمات معتبرة في الحقل الدولي في الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من خلال إيجاد فرضيات خاصة بها. فضلاً عن تقديمها الدعم الفكري للحركات النسوية التي نجحت في فرض تصوراتها على جانب كبير من الواقع خاصة في المجتمعات الغربية، وتشق لنفسها المجال في مجتمعات الجنوب.

وبالرغم من أن النظرية النسوية حديثة النشأة فإن لها مساهمات معتبرة في الحقل الدولي في الجانبين الأنطولوجي بإدخالها المرأة كفاعل في العلاقات الدولية، والابستمولوجي من خلال إيجاد فرضيات خاصة بها.

هذا وقد تميز المنظور النسوي في العلاقات الدولية في مجال إدارة النزاعات الدولية، بيقينها أن السياسة العالمية ستكون أقل تنافسية، وأقل عنفاً إذا ما تمكنت النساء من الوصول أو السيطرة على مواقع السلطة والقوة، سيما قوة الدولة المرتبطة بالمعرفة⁽⁴⁵⁾.

(45) سليم قسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2010، ص 156-157.

ذلك أن دعاة السلام النسويين، ينطلقون من الحجة بأن الرجال صانعي حرب والنساء كضحايا لها حيث أن عدم السماح لهن بالمشاركة في الجيش يمنع ضمناً من الارتكاز على مؤسسة أولية تساعد في تدوين المواطنة وتشكيلها، مما يجعل من عدوان الذكور هو السبب الرئيسي في الحرب. مما يعطي للنسوية إمكانية التغيير العنفي نظراً للطبيعة المسالمة للمرأة من أجل خلق عالم يسوده السلام، وفي هذا الصدد صاغت «سارة روديك» -1989- فكرة تفكير الأمهات بحجة الرعاية والتفكير القائم على علاقة أكثر سلماً، وترى «كارول جيليجان» -1982-، و«نانسي تشودورو» -1978- بأن القائمين على الرعاية لم تعط لهم قيمة في مجتمعاتنا، وإذا كان للرجل دور نشط في أخذ الرعاية ستتخذ قرارات أقل عدوانية⁽⁴⁶⁾.

(46) يسرى خضراوي، المقاربة النسوية للنزاع والسلام في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945-القالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2020-2021، ص.98.

وفي هذا المنحى المتصاعد لإبراز دور المرأة في صناعة السلام، يمكن تلمس الأبعاد الأمنية غير التقليدية في النظرية النسوية من خلال الدعوة إلى إشراك النساء في عملية تشخيص التحديات

التي تواجه العالم، لاسيما التحديات الأمنية غير التقليدية والدعوة الى إشراكهن في عملية صناعة القرار وتنفيذه، وعدم الاقتصار في ذلك على الرجال الذين استبعدوهن من عملية صناعة القرار الدولي لمدة طويلة من الزمن. إذ أن «تحقيق الأمن والسلام لا يمكن فصله عن التغلب على العلاقات الاجتماعية غير العادلة، بما في ذلك العلاقات غير المتكافئة بين النوع الاجتماعي في مجالات عملية صنع القرار وتنفيذه»، كما أن الاستمرار في تبني الرؤى لاسيما الواقعية ذات الطابع الذكوري واستبعاد الرؤى والأفكار السياسية والأمنية النسوية أدى وسيؤدي وفق وجهة نظر مريدي النسوية إلى تقويض الأمن الدولي، وعليه لا بد من تغيير المدركات بالشكل الذي يتلاءم مع طبيعة التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية في القرن الواحد والعشرين⁽⁴⁷⁾.

وفي هذا الصدد، حققت النظرية النسوية ضمانات مهمة على مستوى الترسانة القانونية الدولية المؤيدة لهذا المنظور، بحيث تعززت بشكل لا يمكن إنكاره مع بداية الألفية الثالثة خاصة فيما يتعلق بالنزاعات التي تنطوي على عنف تلقى بتأثيرها غير المتكافئ على السيدات والفتيات، وتضاعف من حدة عدم المساواة والتمييز بين الجنسين القائمة مسبقاً. إذ أصبحت السيدات عوامل فاعلة في إحلال السلام في النزاعات المسلحة، مما حتم ضرورة إدراج إسهام المرأة ومشاركتها الكاملة

أصبحت السيدات عوامل فاعلة في إحلال السلام في النزاعات المسلحة، مما حتم ضرورة إدراج إسهام المرأة ومشاركتها الكاملة وذات مغزى على قدم المساواة مع الرجل

وذات مغزى على قدم المساواة مع الرجل في الجهود المبذولة لصنع السلام ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام ضمن الأولويات الرئيسية لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمم المتحدة (الإدارة). ولقد أدرجت هذه المسألة للمرة الأولى في جدول أعمال مجلس الأمن عام 2000، بحيث فوض إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لتطبيق قرارات المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن في جميع أعمال حفظ السلام، انطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم

(47) طارق محمد ذنون الطائي، «المقاربات الأمنية في النظرية النسوية -الاستراتيجية الأمريكية عن المرأة والسلام والأمن أنموذجاً، مجلة دراسات إقليمية، السنة 14، العدد 44، ميسان 2020، ص. 183.

- (1325)⁽⁴⁸⁾ الذي كان أول قرار يقر بالأثر غير المتكافئ والفريد للنزاعات المسلحة على السيدات والفتيات، كما أقر بالإسهامات التي تقدمها السيدات والفتيات لمنع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، كما أشار إلى أهمية مشاركتهن الفعالة والمتكافئة، كعوامل فاعلة في السلام والأمن، ونتيجة لأهميتهن تم حث الأمين العام للأمم المتحدة وفق منطوق هذا القرار إلى تعيين المزيد من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات للقيام بالمساعي الحميدة باسمه، مع طلب الدول الأعضاء، في هذا الصدد، تقديم مرشحات إلى الأمين العام لإدراجهن في قائمة مركزية يتم تحديثها بصفة منتظمة. وقد توزع مضمون القرار 1325 على أربعة محاور رئيسية هي: المشاركة، والوقاية، والإغاثة و الإنعاش⁽⁴⁹⁾:
- المشاركة: زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار، بما في ذلك العمليات السياسية، ومفاوضات السلام، وبناء السلام.
 - الحماية: حماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف على أساس الجنس.
 - الوقاية: اتخاذ تدابير محددة لمنع العنف ضد النساء، ويربط العدل بين الجنسين بالسلام والاستقرار والجهود المبذولة لبناء مجتمعات أكثر عدلاً.
 - الإغاثة والإنعاش: ضمان وصول المرأة دون عوائق إلى الإغاثة الإنسانية والمساعدة بعد انتهاء النزاع، وضمان مشاركتها في العمليات القانونية والسياسية الاقتصادية الانتقالية في مرحلة ما بعد النزاع.
 - وتعزيزاً لهذا التوجه الأممي تم تبني ثمانية قرارات متتالية بعد ذلك حول المرأة والسلام والأمن 1820⁽⁵⁰⁾، 1888⁽⁵¹⁾، 1889⁽⁵²⁾، 1960⁽⁵³⁾، 2106⁽⁵⁴⁾، 2122⁽⁵⁵⁾، 2242⁽⁵⁶⁾، 2467⁽⁵⁷⁾، تشدد على أهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها وتواجه آثار العنف الجنسي؛ وتشجع على التطوير واستخدام التدابير والمعايير لمراقبة الصلاحيات المفوضة تجاه المرأة والسلام
- (48) قرار مجلس الأمن رقم: 1325 (2000) (S/RES/1325)، الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 4213 المعقودة في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2000.
- (49) يسرى خضراوي، المقاربة النسوية للنزاع والسلام في العلاقات الدولية، م.س، ص. 101.
- (50) قرار مجلس الأمن رقم: 1820 (2008)، (S/RES/1820 (2008)، الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 5916 المعقودة في 19 حزيران/يونيه 2008.
- (51) قرار مجلس الأمن رقم: 1888 (2009)، (S/RES/1888 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6195 المعقودة في 30 أيلول/سبتمبر 2009.
- (52) قرار مجلس الأمن رقم: 1889 (2009)، (S/RES/1889 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6196 المعقودة في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2009.
- (53) قرار مجلس الأمن رقم: 1960 (2010)، (S/RES/1960 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6453 المعقودة في 16 كانون الأول/ديسمبر 2010.
- (54) قرار مجلس الأمن رقم: 2106 (2013)، (S/RES/2106 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 6984 المعقودة في 24 حزيران/يونيه 2013.
- (55) قرار مجلس الأمن رقم: 2122 (2013)، (S/RES/2122 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7044 المعقودة في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2013.
- (56) قرار مجلس الأمن رقم: 2242 (2015)، (S/RES/2242 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 7533 المعقودة في 13 تشرين الأول/أكتوبر 2015.
- (57) قرار مجلس الأمن رقم: 2467 (2019)، (S/RES/2467 الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته 8514 المنعقدة في 23 أبريل / نيسان 2019.

والأمن، وتدرب وتبني القدرات اللازمة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والسلام والأمن لدى قوات حفظ السلام، وتؤكد على الاندماج مع المجتمع المدني بصورة أكثر شمولية وزيادة الفهم لديناميكيات النزاع على الجنسين. إن تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن هو التزامٌ سياسيٌّ ضمن مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام التي تؤكد من جديد على أن المشاركة الكاملة والمتكافئة والجادة للمرأة في عمليات السلام وفي الحلول السياسية أمرٌ ضروري لنجاح حفظ السلام.

وتعزيزاً لهذه الترسنة القانونية لم تعد المقاربات الفكرية للنوع الاجتماعي ذات إطار نظري فقط، وإنما انتقلت بها الدول التي تؤمن بها والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني إلى مرحلة أخرى هي وضع الآليات، سيما تشييد مجموعة من البرامج التي تحاكي التغيير في المفاهيم والمسلّمات الأساسية، والمتصلة بدور النوع الاجتماعي في كل جانب من جوانب الأمن غير التقليدي⁽⁵⁸⁾.

وعليه أوجدت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الهيئات للدفاع عن حقوق المرأة وتجسيد السبل الكفيلة بممارستها للأدوار المنوطة بها، سيما في مجال إقرار السلم والأمن الدوليين بما يتماشى

والقواعد القانونية التي أقرتها من خلال الاتفاقيات والقرارات الصادرة في هذا الشأن، والتي شكلت إطاراً قانونياً وعملياً لجميع الأعمال التي تسعى لإنجازها سواء في وقت السلم أو خلال النزاعات المسلحة، والتي كانت نتاج لمجموعة من التطورات الدولية والرهانات التي استوجبت خلق أجهزة دائمة ذات أجنداث نوعية للتعامل مع الواقع الذي تطرحه

الساحة الدولية. من قبيل لجنة وضع المرأة باعتبارها اللجنة الحكومية الدولية المتخصصة حصراً لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة من خلال تمكينها، إذ تعتبر مسؤولة عن تشكيل المعايير العالمية في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. فضلاً عن

(58) طارق محمد ذنون الطائي، «المقاربات الأمنية في النظرية النسوية - الاستراتيجية الأمريكية عن المرأة والسلام والأمن أنموذجاً، م.س، ص. 197.

أوجدت منظمة الأمم المتحدة مجموعة من الهيئات للدفاع عن حقوق المرأة وتجسيد السبل الكفيلة بممارستها للأدوار المنوطة بها، سيما في مجال إقرار السلم والأمن الدوليين

هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تأسست سنة 2010 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تروم إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والرقى بوضع المرأة في صياغة السياسات والمعايير العالمية. دون غض النظر عن مجموعة من المنظمات القارية والإقليمية ذات الهدف المشترك⁽⁵⁹⁾.

(59) هاجر خلاله، «مقاربة الجندر لبناء السلام: المضامين والدلالات»، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 11، جويلية 2017، ص. 10.

واستثماراً لمختلف المقتضيات التأسيسية الأنفة الذكر يمكن الجزم يكون عمل النساء في السياسات التشريعية والخطط التي تقلص التمييز الجندري يُعد بحد ذاته سياسة وقائية من النزاع، لما يشكل التمييز ضد المرأة مؤشراً واضحاً من مؤشرات الحرب. إذ أكدت عدة دراسات للعلاقة الواضحة بين العنف ضد المرأة والنزاع، منها دراسة قامت بها «Saferworld» في جنوب السودان التي أكدت أن مفهوم «العنف» يرتبط ارتباطاً مباشرة بمفهوم «الرجولة»، فالشاب الذي شارك في العمليات العسكرية وحارب هو رجل جاهز للزواج. كما أكدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية CDE أهمية العمل على العوامل الثقافية والعادات الاجتماعية المتعلقة بالتمييز الجندري من أجل الوقاية من النزاع⁽⁶⁰⁾.

(60) حليلة قعقور، «مشاركة النساء في السياسة والسلام»، ضمن مؤلف: مشاركة النساء في السلام: الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، مساهمات باحثات وباحثين في مؤتمر من تنظيم مؤسسة فريديريش إيبيرت ومساواة/مركز دراسات المرأة، عقد في بيروت 16-18 نونبر 2017، طبعة 2018، ص. 174.

هذا وتعتبر أكثر ثمانى دول إفريقية تعاني من تمييز ضد المرأة هي الدول التي عانت من حروب خلفت عدداً كبيراً من القتلى والجرحى، وتهجيراً وانقساماً كبيراً للشعوب. وفي السياق نفسه، أكدت دراسة، لـ (175) دولة، عنوانها «الجنس والسلام في العالم» أن العنف والتمييز الذي يمارس ضد النساء يترافق بعنف على الصعيد الخارجي وحروب. إذ استعملت الدراسة مؤشر العنف ضد المرأة داخل الدولة، والقوانين التمييزية الداخلية، وتوقيعها على الاتفاقيات الدولية التي تحمي المرأة ومدى التزامها بها، من قبيل: الموت المبكر للفتيات، الاغتصاب، والمشاركة السياسية للنساء، واكتشفت أن العنف الذي يحصل على صعيد داخلي يرتبط بالنزاع على الصعيد الخارجي. في حين أن عمل المرأة السياسي والتشريعي في قضايا مثل الصحة، والتعليم، والبيئة والفقر، والطفل، والوضع المعيشي

للسكان، والنساء، يؤدي إلى تعزيز وتفعيل خطط التنمية، وبالتالي إلى تعزيز إرساء سلام مستدام، إذ لا يمكننا أن نتكلم عن سلام دون خطط تنمية تخدم الإنسان وحقوقه، ولا أن نتكلم عن تنفيذ خطط تنمية بدون سلام. كل هذه الشروط تُعد أساسية لبناء السلام واستمراريتها، ولإبعاد شبح الحرب⁽⁶¹⁾.

وعطفاً على الخلاصات السالف التوقف عند أهمها، يمكن العزم بأن تعريف تأثير المرأة في العملية السلمية يكاد يكون هو «الفرق الذي تحدثه عبر مشاركتها في اتفاقية سلام من حيث المضمون وتنفيذها، ولا يقاس هذا التأثير بما إذا كانت هذه المشاركة أدت إلى وضع اتفاقية أم لا، أو ما إذا تم تنفيذ الاتفاقية من عدمه؛ لأن هذا يعتمد على عوامل عديدة غير مشاركة المرأة، كما أن مشاركة المرأة حتى وإن كانت بأعداد كبيرة خلال العملية السلمية فإن هذا لا يزيد في حد ذاته من فرص الوصول إلى اتفاقية تتضمن الأولويات النسائية وتنفيذها، إذ إنه لا بد من النظر إلى مقدار حجم تأثيرها في المفاوضات وآليات أخذ القرارات ومن ثم فإن جعل المرأة مؤثرة هو أكثر أهمية من إحصاء عدد مشاركتها في المفاوضات⁽⁶²⁾.

وعلى الرغم من صعوبة قياس تأثير المرأة الفعلي على محادثات السلام وبناء الأمن، فقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن المحادثات تتضاعف نسبة فشلها إلى 50% في حالة عدم اشتراك الهيئات المدنية ولا سيما المعنية بالمرأة فيها. كما تشير دراسة أخرى إلى أن إشراك النساء يزيد بنسبة 20% من فرص استمرار اتفاقية السلام، وبنسبة 35% من فرصة استمرارها 15 سنة على الأقل⁽⁶³⁾.

المحور الثالث: محاولة لتقييم النظرية النسوية في الحقل الدولي

استخلاصاً لما سبق نجد أن النظرية النسوية قد حققت على المستوى العملي واحدة من فرضياتها والمتمثلة في التقليل من الإنفاق العسكري واستثمار نفقاته في مجالات التنمية المختلفة. أما على المستوى النظري فهي على الرغم مما أضافته للعلاقات

(61) حليلة قعقور، «مشاركة النساء في السياسة والسلام»، ضمن مؤلف: مشاركة النساء في السلام: الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، م.س، ص. 174-175.

(62) مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، منظمة المرأة العربية، دليل تدريبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج المرأة والأمن والسلام، 2018، ص. 22.

(63) مشاركة المرأة في العملية السلمية والمفاوضات في العالم العربي، منظمة المرأة العربية، دليل تدريبي بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ضمن برنامج المرأة والأمن والسلام، 2018، ص. 22.

الدولية، فهي لم تستطع الوصول إلى هدف التنظير الأساسي في هذا الحقل، وهو الوصول إلى نظرية عامة وشاملة، بحيث تكاد أفكارها تلتفت الانتباه إلى العنصر النسوي الذي كان مهمشا لفترات طويلة في الحقل الدولي.

وهو ما يحيل على التردد في القول بأن النسوية حتى الآن نجحت في إنتاج نظرية يمكن الاسترشاد بها في فهم أو تفسير الواقع فضلاً عن استخدامها في التنبؤ، ولاسيما أنها لازالت حتى الآن في طور التكوين، وتعاني من التشردم والتشطي الفكري ولا يجمع اتجاهاتها المتباينة إلى الآن، إلا الاتفاق على بضعة مفاهيم أساسية كالجندر والسلطة الأبوية (البطريكية)⁽⁶⁴⁾، إلا أنه يمكن من خلال تطور هذه النظرية أن توجد لنفسها مناهج تحليلية خاصة بها وتكون مناهج أكثر دقة من مناهج باقي النظريات التي هيمنت على حقل العلاقات الدولية⁽⁶⁵⁾.

هذا التشردم الذي يمكن تلمسه من كون أن النظرية النسوية تفرقت بين مجموعة من المدارس النظرية، إذ تمظهرت في النسوية الليبرالية، التي مثلت أولى الإسهامات النظرية النسوية في حقل العلاقات الدولية، التي بزغت في الثمانينيات من القرن العشرين، وتعرف كذلك بالنسوية التجريبية، هي محاولة من جانب النسويين الليبراليين للمطالبة بصوت النساء المخفي حينما طرحن وبشكل قوي السؤال: أين هي مكانة النساء في السياسة العالمية؟ وكذا عرض الأدوار المختلفة التي لعبتها في النشاط الاقتصادي للقوى الاقتصادية في العالم وفي التفاعلات بين الدول بصفة عامة، إنها ببساطة تُعنى بإبراز دور النساء وإثبات قدراتهن وأهميتهن في مجالات متعددة. ويحاول هذا التيار الربط بين مجال الاقتصاد الداخلي للمرأة في الميدان السياسي والتغيب المقصود للمرأة من الحقل الدولي، وهو ما يمكن استشرافه من خلال تمثيلية النساء في المجالس المنتخبة مع الربط بين المساواة والسلام الديمقراطي والأمن.⁽⁶⁶⁾ هذا علاوة على النسويين الاشتراكيين اللذين يشيرون إلى

(64) نظام أبوي يعرف باسم البطريكية : Patriarchy تنظيم اجتماعي يتميز بسيادة الأب أو الذكر الأكبر في العشيرة أو الأسرة، والتبعية القانونية للزوجات والأبناء. ويرتكز النظام الأبوي في الغالب على العادات والتقاليد. ويكون للرجال فيه السلطة على النساء.

(65) راجع في هذا الصدد: فوزي بهلولي، البعد الجندي في الإدارة الدولية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية: 2012-2013. عصام بن الشيخ، مقارنة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغاربية، أطروحة لنيل الدكتوراه في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، السنة الجامعية: 2014-2015.

(66) تيم دان- ميليا كوركي- ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، م.س، ص 479.

أن اضطهاد وظلم المرأة قد حصل في المجتمعات ما قبل الرأسمالية واستمر حتى في المجتمعات الاشتراكية أيضاً، وبذلك فإنهم لا يرجعون الوضع المأساوي الذي عاشته النساء إلى مساوئ النظام الرأسمالي فقط، بالرغم من تحمله نسبة كبيرة في ذلك، وإنما يضيفون سبباً مادياً أثر في تحديد وضع اللامساواة الذي تعيشه المرأة، ألا وهو النظام البطريركي⁽⁶⁷⁾. فضلاً عن النسوية النقدية والنسوية البنائية وما بعد البنوية وما بعد الاستعمارية⁽⁶⁸⁾.

(67) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، م.س، ص. 456.

(68) تيم دان- ميليا كوركي- ستيف سميت، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، م.س، ص. 478-485.

ولعل من بين أهم الانتقادات التي وجهت للمقاربات النسوية أن ما يفرقهم أكثر مما يجمعهم، أي عدم قدرة النسويين على تقديم تصور منسجم وموحد حول العلاقات الدولية أنطولوجياً، ابستمولوجياً، ومنهجياً، فلا هم يقدمون توصيفاً محدداً لواقع وطبيعة العلاقات الدولية وفواعلها وسير العمليات فيها، ونستطيع هنا الأخذ بمثال الاختلاف بين النسويين الليبراليين والنسويين الاشتراكيين. ولا هم يتفوقون ابستمولوجياً ومنهجياً

أهم الانتقادات التي وجهت للمقاربات النسوية أن ما يفرقهم أكثر مما يجمعهم، أي عدم قدرة النسويين على تقديم تصور منسجم وموحد حول العلاقات الدولية أنطولوجياً، ابستمولوجياً، ومنهجياً

حينما نرى أن النسوية التجريبية تتبنى الوضعية كإطار فلسفي ومنهجي للبحث، في مقابل تبني النسويين الما بعد حداشين لما بعد الوضعية إطاراً فلسفياً ومنهجياً للبحث. إذن أولى المشكلات التي يعانها التيار النسوي هو هذا التمزق الفكري والمنهجي⁽⁶⁹⁾.

(69) محمد الطاهر عديلة، «المقاربة النسوية للعلاقات الدولية»، م.س، ص. 463.

وحسب «سوزان كارول» و«ليندا زيريللي» هناك مشكلة مستمرة أمام الباحثين النسويين تتمثل في كيفية تطوير نماذج نظرية وامبريقية بديلة تضع بعين الاعتبار خبرات النساء ووجهات نظرهن، على أن تتجنب في الوقت نفسه كلا من إعادة إنتاج الاختلافات بين الجنسين لصالح النساء من جهة، وطمس التنوع الاجتماعي بين النساء بحيث يتهدد النسويين هو إمكانية الخروج والتحرر من المركزية الذكورية للوقوع في مركزية أنثوية⁽⁷⁰⁾.

(70) سوزان ج كارول و ليندا م ج زيريللي، «التحديات النسوية أمام العلوم السياسية»؛ في: ميرفت حاتم، محرر، نحو دراسة النوع في العلوم السياسية، ترجمة: شهرت العالم، مؤسسة المرأة والذاكرة، القاهرة-مصر، ط 1، 2010، ص 41.

وهو ما يفضي إلى عدم قدرة النسويين على تقديم تصور منسجم

وموحد حول العلاقات الدولية، نتيجة تفرقها بين مجموعة من المدارس الفكرية للحقل الدولي، هذا فضلاً عن أن التزام جميع النسويين بنوع من الأخلاقية المرتكزة على إعادة بناء المجتمع من جميع جوانبه المادية والمعنوية وفق أسس من المساواة بين الرجال والنساء يعد في نظر العديد من الباحثين أفكاراً غير واقعية⁽⁷¹⁾. مما يجعل من النسوية حركة اجتماعية أكثر منها اتجاهاً أو نظرية في العلاقات الدولية، لأنها ركزت خاصة في بداية ظهورها على المطالبة بالحقوق الاجتماعية خاصة تهميشها في المجتمع.

خاتمة

وعلى سبيل الختم، يمكن القول: إنّ المنظور النسوي لازال لم يتجاوز البدايات الجينية للنظرية، وإن أصدرنا حكماً بشأنها سنكون مجحفين بحقها، على اعتبار أن منطلقاتها التفسيرية حديثة العهد في الحقل الدولي، بحيث تكاد تمتاز بالفراة والتميز مقارنة بباقي النظريات في العلاقات الدولية، والتي استمدت جذورها منذ عهد أرسطو وأفلاطون وتطورت عبر الفترات الزمنية المختلفة.

هذا القصور التنظيري للتوجه النسوي في العلاقات الدولية يعكس بجلاء بنية المجتمعات الأبوية- الذكورية والموروث الثقافي الذي ما زال يلقي بظلاله على كاهل المرأة، والذي يعكس تمييزاً واضحاً ضد المرأة في العديد من المجالات والميادين، خاصة المرتبطة بصنع القرار الخارجي للدولة، وتفاعلها مع باقي شخوص القانون الدولي وفواعل العلاقات الدولية. فضلاً عن التحدي الناجم عن غياب الدولة أو ضعف وتآكل مؤسساتها، في العديد من دول النزاعات المسلحة والحروب الأهلية، الأمر الذي سمح ب بروز قوى «لا دولية»، تقف من عالم الفوضى مما يفسح لهم مجال الاضطهاد خاصة لحقوق المرأة بحيث تنشط هذه القوى لتجنيد النساء لنشر توسعهم الفكري في المناطق المهمشة والفقيرة، والزج بأعداد منهن في أنشطة إرهابية. مما ينسف مختلف الجهود الدولية لتعزيز دورها.

وهو ما يتطلب ضرورة الاعتناء بمستويين أساسيين لتعزيز تواجد المرأة في الحقول الدولية كمؤثر وفاعل في دينامياته المتسارعة:

1. الأطر القانونية والمؤسسية⁽⁷²⁾:

- مراجعة التشريعات المتعلقة بالقطاع الأمني وبلورة خطة تشريعية مستجيبة بالكامل للنوع الاجتماعي والأبعاد الجنسانية.

(71) مارتن غريفينش وتيري أوكلهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 423.

(72) عصام عابدين، دليل إرشادي لقرار مجلس الأمن 1325 حول المرأة والسلام والأمن والقرارات المكملة له، مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن، جنيف، 2020، ص 25.

- إشراك النساء في القطاع الأمني في مراجعة التشريعات الأمنية وفي مواءمتها مع القرار 1325 والقرارات المتصلة به.
- دور فاعل ومتكافئ للنساء في القطاع الأمني في إعداد وتنفيذ والرقابة على الخطط والسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي.
- مراجعة جادة للنظرة النمطية لدور المرأة في المؤسسة الأمنية وانعكاساتها على طبيعة أدائها ومسؤولياتها في القطاع الأمني.
- تعزيز دور المرأة في المجالات الأمنية التخصصية المختلفة والمهام والمسؤوليات الميدانية وعدم تركيزها في الأعمال الإدارية.
- ضمان دور ومساهمة المرأة في المؤسسة الأمنية في عمليات الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام وما تتطلبه من بناء قدرات.
- إنشاء قاعدة بيانات مصنفة، مستجيبة للنوع الاجتماعي، بشأن توطين القرار 1325 ارتباطاً بالإصلاح في القطاع الأمني.
- أما على المستوى الواقعي فمن المفترض الرقي بمستوى التواجد الوطني للمنظور النسوي في أفق الارتقاء بمركزها ضمن الترتيبات الدولية من خلال⁽⁷³⁾:
- تلازم مسارات المساواة والديمقراطية والمواطنة والعدالة الاجتماعية؛
- البحث عن مساحات مشتركة للنوع الاجتماعي.
- صياغة التدخلات بناء على دراسة احتياجات النساء.
- إلغاء جميع القوانين التمييزية بحق النساء.
- إقرار قوانين حمائية من العنف المبني على النوع الاجتماعي.
- استمرار العمل على منظومة القيم والمواقف، بالتلازم مع العمل على التشريعات والسياسات.
- العمل على العدالة الانتقالية من منظور النوع الاجتماعي.
- إقناع كل مكونات الحركة الديمقراطية بأهمية إدماج البعد الخاص بحقوق النساء.
- تعديل المناهج التربوية.
- تعزيز التمكين التكنولوجي للنساء.
- تطوير خطاب إعلامي مناصر لحقوق النساء.

(73) مؤلف جماعي: مشاركة النساء في السلام: الأمن والعمليات الانتقالية في العالم العربي، م.س، ص. 443.

تحديات إنجاز ميناء الفاو الكبير وأثره في تحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق

*كلية العلوم السياسية / جامعة
الكوفة
hammurabijournal@gmail.
com

*م. د سيف حيدر الحسيني

*م. م حسين راضي عباس

باحثان من العراق

ملخص :

ان إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير يواجه تحديات خارجية وداخلية عدة، فالوضع السياسي الداخلي بعد عام 2003 القائم على أساس المحاصصة الطائفية والقومية وضعف القرار الوطني العراقي أسهم بشكل مباشر بإيجاد بيئة مناسبة للتدخلات الدولية والإقليمية والتي تعد السبب الرئيس في تأخير عملية الإنجاز بالرغم من وجود بعض المواقف الوطنية التي تسعى لإنجاز هذا المشروع لكنها لا ترتقي وحجم التحديات الخارجية، ومن هنا فإن عملية تأخير إنجاز هذا المشروع الإستراتيجي الكبير تلقي بآثارها السلبية على الأمن الوطني الشامل للعراق، إذ أن ذلك سينعكس سلباً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ ممكن أن يفقد العراق الالاف من فرص العمل للمواطنين وهذا سؤثر اقتصادياً، فضلاً عن التأثير على الجانب الأمني للعراق ، فضلاً عن الجانب الاجتماعي.

كلمات مفتاحية : ميناء الفاو، التحديات، اتفاقية سنجار، ميناء مبارك، الأمن الوطني العراقي

**Challenges of implementing the great
port of Faw and its impact on achieving
comprehensive national security in Iraq**

Saif Hayder AL-Housaney Hussin Ali Radi
College of Political Science / University of Kufa / Iraq
Researcher in strategic and international studies

ABSTRACT

The completion of the great port of Faw project faces several external and internal challenges. The internal political situation after 2003 based on sectarian and national quotas and the weakness of the Iraqi national decision directly contributed to creating a suitable environment for international and regional interventions, which is the main reason for delaying the completion process despite the presence of some national stands, that seeks to implement this project, but it does not rise to the level of external challenges. Hence, the process of delaying the completion of this great strategic project has negative effects on the comprehensive national security of Iraq, as this will negatively affect the political, economic and social reality, as Iraq may lose thousands of job opportunities for citizens and this will affect economically wise, as well as affecting the security aspect of Iraq, in addition to the social aspect.

المقدمة:

تحتل الموانئ أهمية كبرى لأي دولة تريد حجز مكانة على الخريطة العالمية، إذ تشكل منفذاً ومنتجساً لتلك الدولة وتمنع عنها العزلة الجغرافية والإرتهان للتوازنات المحيطة عبر حرية تصريف بضاعته وإستيراد مستلزماته دون أي تعقيدات، وهذا الحال ينطبق على العراق الذي يتمتع بساحل صغير نسبياً على الخليج العربي لايزيد عن 60 كم، ومما جعل المشاكل تتزايد كونه دولة نفطية في المقام الاول إذ يعتمد على تصدير نفطه الى العالم عبر الموانئ وكذلك جلب المستلزمات التي يحتاجها، فكانت فكرة إنشاء الميناء المتخصص بجميع البضائع ومنها النفط حاضرة وبقوة منذ عقود، لكن تحديات كثيره منعت إنجازها بالرغم من ان السنوات الأخيرة شهدت نقلات نوعية لتحقيق ذلك الحلم فبدأت الخطوات الفعلية مع توقيع عقد مع شركة كورية لإنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يستفيد من طموح

الصين بإنجاز طريق الحرير العالمي ومخططات العراق في تحقيق نجاحات اقتصادية فعلية.

صانع القرار العراقي أدرك أهمية الموانئ البحرية في تحقيق الأمن الوطني الشامل وجاء ذلك بضغط من الفعاليات الإجتماعية والسياسية الوطنية التي بينت الأهمية الحقيقية للموانئ

ومن ذلك فإن صانع القرار العراقي أدرك أهمية الموانئ البحرية في تحقيق الأمن الوطني الشامل وجاء ذلك بضغط من الفعاليات الإجتماعية والسياسية الوطنية التي بينت الأهمية الحقيقية للموانئ بعدما غابت عن التخطيط الإستراتيجي العراقي بعد عام 2003 وذلك بفعل الضغوطات المحلية من جهة والإقليمية والدولية من جهة أخرى

، إذ تم الادراك مؤخراً أن العمل على تطوير الموانئ البحرية العراقية سيكون له انعكاس بالإيجاب على تنميته وزيادة موارده المالية وتشيطه في مختلف المجالات الاقتصادية المتعددة، إلا أن عملية الإنجاز واجهت العديد من التحديات والصعوبات سواء كانت دولية أو إقليمية أو داخلية عرقلت من إتمام تنفيذ المشروع وهذا ما ينعكس سلبياً على الأمن الوطني الشامل في العراق .

اولاً: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على طبيعة التحديات المؤثرة في إنجاز ميناء الفاو الكبير والتي تهدد الأمن الوطني العراقي الشامل، وترجمتها بصورة علمية للصناع القرار والمختصين والباحثين، لغرض التوصل الى مخرجات رشيدة والعمل على تبني تخطيط استراتيجي سليم لمواجهة تلك التحديات.

ثانياً: إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من وجود عدة تحديات تهدد الأمن الوطني العراقي الشامل والحيلولة دون إنجاز ميناء الفاو الكبير، ويندرج ضمنها تساؤل محوري: ما أثر كل من اتفاق سنجان وميناء مبارك الكبير والإتفاق الصيني-الإيراني على الأمن الوطني العراقي الشامل وميناء الفاو الكبير؟

ثالثاً: فرضية البحث

يرتكز البحث على فرضية مفادها، أن منظومة الأمن الوطني العراقي عرضة لعدة من التحديات المهددة للأمن العراقي الشامل ومن ضمنها تضيق الخناق على إنجاز ميناء الفاو الكبير التي يمكن أن نلاحظها بصورة مباشرة، والتي تتطلب تضافر الجهود وتوحيد الرؤى لصناع القرار والادارة السياسية العراقية لمواجهة من خلال تبني رؤى وتخطيط استراتيجي عقلاني رشيد على المستوى الداخلي والخارجي.

رابعاً: منهجية البحث

لعمق موضوع البحث وشموليته، تم اعتماد المنهج التحليلي النظامي في محاور الدراسة لتوافقه مع الغاية الاكاديمية (تحديات إنجاز ميناء الفاو الكبير وأثره في تحقيق الأمن الوطني الشامل في العراق)، من أجل تحليل طبيعة تلك التحديات المؤثرة في الأمن الوطني العراقي الشامل على المستوى الداخلي والخارجي والتوصل الى مخرجات ورؤى استراتيجية عقلانية للتعامل معها.

المحور الأول: مفهوم الأمن الوطني الشامل والأبعاد

أولاً: مفهوم الأمن الوطني الشامل

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، والفعل الثلاثي أمن أي حقق

الأمان، قال ابن منظور: «أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري أي ضد أخفته، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والإيمان ضد الكفر، والإيمان بمعنى التصديق، وضده التكذيب، فيقال آمن به قوم وكذب به قوم»⁽¹⁾. وقد ورد المفهوم في القرآن الكريم بقوله تعالى: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»⁽²⁾.

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي

(1) ابن منظور، لسان العرب، تحقيق: عبد الله علي الكبير، دار المعارف، القاهرة، بلا ت، ص140.

(2) سورة قريش، الآيتان 3-4.

تتفق معظم الأدبيات التي قامت بتعريف مفهوم الأمن على أن المفهوم يشير عموماً إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف. وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف

محل الشعور بالخوف، والشعور بالأمان قيمة إنسانية كونية مرغوبة لا تقتصر على فئة اجتماعية معينة أو مرتبطة بمستوى الدخل، فالفقير مثل الغني يحتاج إلى الشعور بالأمان ويسعى إلى تحقيقه وإن اختلفت درجات المتمتع به، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

فالأمن الوطني يعني مقدرة الدولة في المحافظة على اراضيها واقتصادها ومواردها الطبيعية ونظمها المختلفة (الاجتماعية والسياسية)، ويعرف كذلك بأنه (ما تقوم به الدولة او مجموعة الدول التي يضمها نظام جماعي واحد من اجراءات في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات المحلية والدولية) وإن الأمن ليس المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها وليس الامور العسكرية وإن يحتويها وهو ليس النشاط العسكري وإن كان يشملها، فالمشكلة العسكرية ماهي إلا وجه ضيق لمشكلة الأمن، وليس بالضرورة إن يكون الأمن الوطني موجهاً ضد التهديدات الخارجية فقط ولكن التهديدات الداخلية كال فقر والبطالة والجريمة وانواع المشكلات الاخرى⁽³⁾.

وعلى الرغم من أهمية وضرورة مفهوم الأمن الوطني الشامل لترسيخ الأمن والاستقرار في الدولة على نحو صحيح، يظل المفهوم الضيق للموضوع هو السائد عند الاهتمام به عملياً ونظرياً، فعملياً يلاحظ المراقب إن الحديث اليوم عن الأمن الوطني في كثير من الدول يركز على برامج تعبر عن اهتمامات

جزئية تتصل بأمن الدولة مثل تعزيز ميزانية الدفاع وإجراءات الأمن الداخلي وكفاءة العمليات الاستخباراتية ومحاربة الإرهاب، وهذه الإجراءات تركز المفهوم الضيق للموضوع، حيث تتوافق مع التعاريف التي تعكس ذلك المفهوم الدال على إن الأمن الوطني شعور بالاطمئنان توفره الأهداف والبرامج التي تسعى الحكومة من

(3) ذياب موسى البداينة ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 ، ص 24 .

**الأمن الوطني الشامل يقصد به
مجموعة الأسس والمرتكزات
التي تحفظ للدولة تماسكها
واستقرارها وتكفل لها القدرة
على تحقيق قدر من الثبات
والاستقرار في مواجهة
المشكلات**

خلالها الى ضمان أمن الأمة وبقائها في بيئة دولية من المحتمل جداً إنَّ تحتضن عناصر معادية، ونظرياً لا يزال المفهوم الضيق للأمن الوطني رائجاً في الادبيات والذي يتناول العلاقة بين القطاع الخاص والصناعات العسكرية وهذا يعطي تصوراً ضيقاً للأمن الوطني⁽⁴⁾.

(4) فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني: تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2004، ص16.

أما المفهوم الشامل للأمن الوطني يؤكد على أهمية البيئة الدولية كإطار يضم متغيرات أساسية بالنسبة للأمن الوطني وهو بذلك ينه الى إنَّ البيئة الدولية تحتضن عناصر من الممكن إنَّ تكون مصدر خطر يهدد الأمن الوطني لدولة ما، أما مباشرة أو بشكل غير مباشر، لكنه في الوقت نفسه يقرر إنَّ العوامل الأشد تأثيراً في أمن الدولة الوطني اليوم تتصل بطبيعة تركيبة وخصائص البيئة السياسية والاقتصادية والثقافية الداخلية للدولة ذاتها⁽⁵⁾.

(5) المصدر نفسه.

ومن هنا فإنَّ الأمن الوطني الشامل يقصد به مجموعة الأسس والمرتكزات التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والاستقرار في مواجهة المشكلات، ليس فقط في مجال الأمن والسلامة ولكن في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والغذائية والصحية والثقافية وغيرها من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة، وبالتالي فإنَّ تحقيق مفهوم الأمن الشامل يحفظ الدولة من كل ما يهددها من أخطار تتصل بأراضيها وعقيدتها واقتصادها وثقافتها الى جانب مخاطر الجريمة، وبهذا المعنى فإنَّ الأمن الشامل يغطي إجراءات كافة الأجهزة الأمنية في مجال الحفاظ على الأمن، كما يغطي إجراءات الأجهزة والمؤسسات الأخرى في ميادين اختصاصها في الحفاظ على المقومات الأساسية وهي مجالات لها علاقة جوهرية بالأمن⁽⁶⁾.

(6) فيصل بن معيض ال سميير ، استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007، ص127.

وبذلك فإنَّ الأمن الشامل يركز على التعاون وبناء الثقة والمكاشفة ونزع السلاح، وإنَّ الأمن الشامل يكون شاملاً لجميع الاحتياجات الإنسانية المهددة للبقاء على مستوى الفرد والجماعة والدولة .

ثانياً: أبعاد الأمن الوطني الشامل

1. البعد الاقتصادي

يراد بالأمن الاقتصادي على وفق مفهومه الصحيح اعتماد الدولة على ذاتها في تحقيق اهدافها الاقتصادية وتأمين الضروريات المادية لاستمرار بقائها كياناً عزيزاً، وهذا بكل تأكيد يرتبط بقدرتها على تحرير اقتصادها في قطاعاته المختلفة من الاعتماد على الغي، والوصول الى حد الاكتفاء فيما يتعلق بالمواد والتقنية والتخطيط والقوى البشرية والانتاج، ومن العوامل المؤثرة في أمن الدولة الاقتصادي أيضاً تطورها التقني الذي يمثل بلا شك السبب الأساسي للتطور الاقتصادي في عصرنا الحاضر والتطور التقني يرتبط بالتقدم العلمي وينتج عنه⁽⁷⁾.

(7) فيصل بن معيض آل سمير، مصدر سبق ذكره، ص150.

وتزايد طرح الأمن الاقتصادي في عالم ما بعد الحرب الباردة على أنه أحد ابعاد الأمن القومي، وقد أكد الباحثون والسياسيون العلاقة بين الأمن الاقتصادي وأمن المجتمع متبعين في ذلك اساليب جديدة لتخمين ابعاد اقتصادية في الاستراتيجيات الأمنية التقليدية، ويعد الأمن الاقتصادي أيضاً أحد الركائز الاساسية لتقوية الأمن العسكري وتعزيزه،

**أكد الباحثون والسياسيون
العلاقة بين الأمن الاقتصادي
وأمن المجتمع متبعين في ذلك
اساليب جديدة لتخمين ابعاد
اقتصادية في الاستراتيجيات
الأمنية التقليدية**

وكما يتضمن الأمن الاقتصادي تأمين الاحتياجات كافة، وتمويل الصناعات الحربية وله مجموعة تتمثل بالزراعة والموارد التعدينية والصناعة والتجارة ورؤوس الاموال⁽⁸⁾.

(8) أرمن آرمني، ابعاد الأمن القومي، موقع البيئة، ص29. تم الإطلاع بتاريخ 20/11/2021، متوفر على الرابط الالكتروني: <http://www.albainh.net>

ويتحقق الأمن الاقتصادي من خلال التغيير الاجتماعي الايجابي الذي يواكب تطورات الحضارات البشرية في كل العالم، ويراعي تغير طبيعة الاحتياجات الانسانية المعاصرة دون إن يتسبب في اضعاف قيم المجتمع العقائدية الذاتية، فالتطور الاقتصادي المعتمد على التطور العلمي والتقني يتطلب مواقف اجتماعية وفردية مستعدة لأحداث ضروراته، والتي تعتمد في مجملها على قبول التطورات وأفكار جديدة محل تلك التطورات والافكار التقليدية الموروثة

التي لا تناسب مقتضيات التطور مثل قبول التحديات العالمية من المنظمات ذات التأثير ومثل ميثاق منظمة التجارة العالمية واهيراً يمثل اقليم الدولة عاملاً حاسماً بالنسبة لأمنها الاقتصادي⁽⁹⁾.

(9) المصدر نفسه، ص 150 - 151.

2- البعد العسكري:

يعد أكثر أبعاد الأمن الوطني فاعلية كما انه البعد الذي لا يسمح بضعفه ابداً، لأن ذلك الضعف يؤدي الى انهيار أمن الدولة الوطني وتعرضها لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل الى حد وقوعها تحت الاحتلال الاجنبي أو إلغائها تماماً وضمها لدولة أخرى أو تقسيمها لدويلات أو اقتسامها مع اخرين، ويتطلب هذا البعد إعداد القوات العسكرية وتسليحها تسليحاً عسرياً يتناسب مع التهديدات المحتملة وتجعلها قادرة على الدفاع عن حدودها وحماية الاهداف الحيوية، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني إرتباطاً شديداً فضعف أي منهما يؤثر على القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الابعاد تزيد من القوة العسكرية، فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة العسكرية بينما يكون مهماً استخدامها مبكراً لتغطية هذا الضعف، وضعف القدرة الاقتصادية يحد من امكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم كما لا يمكن تسليحها بأسلحة عصرية فعالة⁽¹⁰⁾.

(10) خالد علي محمد الاميري و احمد فلاح العموش ، الأمن الوطني: المفهوم - الابعاد والنظريات ، مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العدد 133 ، 2020 ، ص534.

3- البعد السياسي:

تُعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من أهم المشكلات التي تواجه اغلب دول العالم وخاصة غير المتقدمة منها، فهذه الظاهرة هي الأساس لكثير من المشكلات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لأن المؤسسة السياسية هي الرأس والقائد لبقية المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وعلى هذا الأساس فإن مسألة تأمين استقرار هذه المؤسسة هو ضمان لاستقرار بقية المؤسسات، يركز هذا البعد على السياسة الداخلية والخارجية والمؤسسات

تُعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من أهم المشكلات التي تواجه اغلب دول العالم وخاصة غير المتقدمة منها، فهذه الظاهرة هي الأساس لكثير من المشكلات الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السياسية، فالسياسة الداخلية هي المتعلقة بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وفي هذا الصدد فإن الرضا لدى الجماهير يؤدي إلى تحقيق درجة من التماسك والتعاون الداخلي مما يعزز الأمن القومي⁽¹¹⁾.

(11) للمزيد ينظر: فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، مطبعة سيماء، بغداد، 2016، ص42.

أما البعد الخاص بالسياسة الخارجية فهو يركز على الجهد الدبلوماسي للدولة وإمكانياته وأسلوب استخدام الدولة لمصادر قوتها، والمنظمات الدولية، والرأي العام، وسياسات الدول الأخرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، ثم تأثير ذلك في قدرة الدولة على توضيح أهدافها للمجتمع الدولي، وهناك أيضاً المؤسسات السياسية التي تركز بدورها على اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على التأثير في الجماهير والتنظيمات السياسية، ودور وسائل الإعلام في شرح أهداف الحكومة، ثم تأثير ذلك في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياستها.

4- البعد الجيوبولوتيكي:

ويعني هذا البعد توظيف الحقائق الجغرافية لضمان أمن الدولة واستقرارها من منظور سياسي مع مراعاة مصالح الآخرين المشاركين في الأهداف نفسها والمتأثرين من الاستغلال السياسي للوضع الجغرافي، وتكمن أهمية هذا المفهوم بما توضحه الدراسات الجغرافية من حقائق للإقليم تظهر المزايا والعيوب معاً وهي بذلك تضع بدائل للقرار مبكراً، فضلاً عن اكتشاف نقطة التصادم المحتملة مع الآخرين مكانياً وزمانياً بما يساعد على الأعداد لها مسبقاً على ضوء ما وضح من مزايا وعيوب للحصول على أفضل النتائج التي تحقق الأمن الوطني للدولة⁽¹²⁾.

(12) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2013، ص337.

5- البعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد على الانسان بوصفه العامل المؤثر في الأمن الوطني، فهو القوة الفاعلة لأبعاده وهو المعني بتحقيق أمنه فرداً كان أو جماعة أو مجتمعاً، هذا البعد يهدف الى إيجاد حالة من الاستقرار للمجتمع والى تماسك نسيجه مع توازن العوامل السكانية

والاجتماعية المختلفة⁽¹³⁾، ويشمل البعد الاجتماعي الأمن النفسي والصحي والمعيشي وبالتالي فإن توفير الاحتياجات لهذه المراكز من شأنه إن يوفّر أمنًا مجتمعيًا تكون انعكاساته إيجابية على الأمن الوطني بشكل شامل.

(13) بشير الوندي ، الأمن المفقود ، دار الصفاء ، بغداد ، 2013، ص21 .

6- البعد الثقافي :

يُعد من الأبعاد المهمة في حياة المجتمعات كافة لما يمثله من إطار روحي واخلاقي يعبر عن حماية الدولة والمواطنين من التهديدات الخارجية والداخلية، من خلال رصد القيم الاخلاقية للمجتمعات وتقاليدهم التاريخية وعاداتهم ولغتهم وثقافتهم العلمية⁽¹⁴⁾، ويتضمن هذا البعد الأمن الحضاري والفكري والإعلامي.

(14) حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين ، دار الاوائل، دمشق، 2004، ص24 .

إنّ للأمن الوطني الشامل أبعاد عديدة تتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الوطني الذي يركز على البعد العسكري بالرغم من إنّ هذا البعد يحظى بأهمية كبيرة للأمن الوطني الشامل لكنه ليس الوحيد

مما تقدم نستنتج إنّ للأمن الوطني الشامل أبعاد عديدة تتعد عن المفهوم التقليدي للأمن الوطني الذي يركز على البعد العسكري بالرغم من إنّ هذا البعد يحظى بأهمية كبيرة للأمن الوطني الشامل لكنه ليس الوحيد، إذ وفقاً لهذا المفهوم الشامل على الدولة إنّ تتبنى قيماً ومفاهيماً جديدة وحديثة ترتبط بالتنمية من أجل تحقيق الأمن الشامل، وبذلك على الدولة إنّ تسعى الى توظيف كل إمكاناتها الاستراتيجية ومواردها البشرية في سبيل الوصول للأمن الشامل، وفي إطار هذا البحث سنركز على الموانئ وبالتحديد ميناء الفاو الكبير بوصفه يمثل موقعاً جيوبوليتيكياً مهماً للعراق من شأن إنجازها إنّ يعود على الدولة والمجتمع بمردودات إيجابية على كل المستويات، فيما نلاحظ إنّ تحديات إنجاز هذا المشروع ستهدد الأمن الوطني الشامل للعراق وذلك بفعل وجود عدة تحديات من شأنها إنّ تعرقل عملية الإنجاز. المحور الثاني: ميناء الفاو الكبير: دراسة في التحديات وتأثيرها على الأمن الوطني العراقي

بالتأكيد إنّ منظومة الأمن الوطني العراقي تواجه عدة تحديات منها تحديات منظورة واخرى غير مرئية، فالأمن الوطني العراقي

يوجه جملة من التحديات المرئية التي تشكل خطراً مباشراً على منظومة الأمن الاستراتيجي الشامل للعراق، وهذه التحديات يمكن

فالأمن الوطني العراقي يوجه جملة من التحديات المرئية التي تشكل خطراً مباشراً على منظومة الأمن الاستراتيجي الشامل للعراق، وهذه التحديات يمكن التماسها بنحو مباشر

التحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه الأمن الوطني العراقي يكون مصدرها معظم دول الجوار الجغرافي، وبعض القوى الكبرى ذات المصالح الدولية والتي تدفعها للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق بمختلف الأساليب والوسائل مباشرة أو بالوكالة، لإبقاء العراق في حالة غير مستقرة بل

تسعى لإدامتها لضمان مصالحها ومصالح الدول المجاورة، سواء كانت مصالح اقتصادية أو سياسية أو أمنية، مما ينعكس سلباً على الأمن العراقي الشامل وجعله بحالة غير مستقرة، ومن هنا يعد ميناء الفاو الكبير مصلحة وطنية عليا لتعزيز ثقل العراق الإقليمي والدولي، مما عرضه لتهديدات وتحديات سواء كانت على المستوى الداخلي متمثلة «باتفاقيه سنجار» والتي هي اتت بضغوطات خارجية، أو اقليمية متمثلة بأنشاء ميناء «مبارك الكبير».

تشكل مثل هذه التحديات معضلة كبرى للحكومات المستقرة، فكيف إذاً للدولة العراقية بظروفها الحالية التي تواجهها، سيما إن المنظومة الأمنية التي تم بناؤها وفق المتطلبات آنية بغياب الرؤية

صياغة أي نوع من أنواع الاستراتيجية في العراق لمواجهة تلك التحديات، تحتاج الى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة العراق الداخلية

الاستراتيجية الشاملة، والتي تعاني اليوم من ضعف كبير على صعيد الإعداد والقيادة، ومن هنا فإن صياغة أي نوع من أنواع الاستراتيجية في العراق لمواجهة تلك التحديات، تحتاج الى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة العراق الداخلية، وتحليل الفرص والتهديدات الواقعة في المحيطين الإقليمي والدولي كي تتمكن

من مواجهتها والتعامل معها وفق الأساليب التخطيطية العقلانية والخروج بقرارات رشيدة، عبر الاستفادة من نقاط القوة والفرص،

والتصدي لنقاط الضعف الداخلية والتهديدات الخارجية⁽¹⁵⁾.

أولاً: إنعكاسات اتفاقية سنجار وأثرها على ميناء الفاو الكبير والأمن

الوطني العراقي

مما لا شك فيه إنَّ هناك وجود تحديات عديدة على المستوى الداخلي لإنجاز ميناء الفاو الكبير متمثلة بعدم وجود ارادة داخلية موحدة لإتمام المشروع، كذلك انعدام البيئة الأمنية والقانونية وايضاً الفساد الإداري الذي يحول دون إنجازه⁽¹⁶⁾، لكن يبقى التحدي الأكبر والأخطر والذي سينعكس سلباً على الأمن الوطني العراقي الشامل وميناء الفاو الكبير هو «اتفاق سنجار».

اذ نرى إنَّ السيطرة على مدينة سنجار العراقية تعني بشكل مباشر السيطرة على الممر البري لطريق الحرير الى تركيا، وبالتالي السيطرة على الحدود العراقية السورية التي تعد بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية أحد أهم المناطق التي يتم من خلالها السيطرة على تحجيم توسع النفوذ الإيراني في المنطقة من خلال قطع الجسر البري لإيران من طهران الى البحر المتوسط مروراً بكل من العراق وسوريا وبيروت.

كان من المتوقع إنَّ يكتمل المشروع خلال ثلاث أو اربع سنوات منذ بداية الشروع فيه قبل عشر سنوات، لكن بسبب الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها جعل منه هدفاً لصراعات وتحديات إقليمية و دولية، خاصة و انه كان من المفترض إنَّ يكون عبارة عن وجهة لتحويل العراق الى أحد أهم المناطق الملاحية في العالم و ذلك بسبب المسافة القصيرة التي تربط العراق بكل من البحر الاحمر والبحر المتوسط (انظر الى الخريطة رقم 1)، وبالتالي فإن ميناء الفاو الكبير سيعمل على تقويض و تقليل أهمية بقية الموانئ الإقليمية من خلال تحول اغلب السفن التجارية من بقية الموانئ الاقليمية والدولية الى ميناء الفاو الكبير نتيجة الكلفة القليلة لهذا الميناء بالنسبة للشركات العالمية مما ولد حالة من الصراع الاقليمي و الدولي عرقلت بناءه الى هذه اللحظة⁽¹⁷⁾.

(15) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2020، ص2.

(16) للمزيد ينظر: محمد زباري مؤسس، الأهمية الجيوبولوتيكية للميناء الفاو الكبير، كلية التربية للبنات، جامعة البصرة، العدد 18، 2018، ص72.

(17) محمد زباري مؤسس، مصدر سبق ذكره، ص73.

خريطة رقم (1) تباين المسافة بين الطريق البحري عبر البحر الاحمر وقناة السويس والقناة الجافة العراقية



(18) جواد الهنداوي, مشروع الفاو الكبير وطريق الحرير واتفاقية سنجان, المسلة, 2020, تم الاطلاع بتاريخ 2021/11/20, متوفر عبر الرابط التالي: almasalah.com/ar/news/199173

المصدر: مالك دحام و لمياء محسن، العلاقات العراقية - الكويتية واشكالية ميناء مبارك, مجلة دراسات دولية, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، العدد 52 ، بغداد، 2012، ص 11.

وهناك اطراف كثيرة تعارض هذا المشروع من بينها الولايات المتحدة

بداية تطبيع العلاقات بين العراق و اسرائيل تبدأ من خلال التطبيع مع اقليم كردستان، خاصة وإن اتفاق سنجان سيمهد لقطع الطريق على الحكومة العراقية من السيطرة على شمال و غرب العراق والذي سيمهد لتقسيم العراق في المرحلة المقبلة

التي ضغطت على الحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان من اجل تطبيع العلاقات في منطقة سنجان الحدودية، على اعتبار انه في حال تم انجاز مشروع ميناء الفاو الكبير فإنه لن تستفيد منه إيران لتمرير اجندتها الاقليمية في العراق و المنطقة⁽¹⁸⁾.

ومن جهة أخرى ربط العراق بإسرائيل التي تسعى هي الأخرى الدخول الى السوق العراقية عن طريق الموانئ البحرية و البرية و بالتالي فإن بداية تطبيع العلاقات بين العراق و اسرائيل تبدأ من خلال

التطبيع مع اقليم كردستان، خاصة وإن اتفاق سنجان سيمهد لقطع

الطريق على الحكومة العراقية من السيطرة على شمال و غرب العراق والذي سيمهد لتقسيم العراق في المرحلة المقبلة، منها بسبب الطبيعة التعاقدية للاتفاقية مما سينعكس على الأمن الشامل للعراق⁽¹⁹⁾، لذلك إنَّ اتفاق سنجار وعلاقته بميناء الفاو سيكون بداية لتقسيم العراق على أسس قومية، خاصة وإنَّ تركيا هي الأخرى تسعى من خلال استراتيجية الاقتراب غير المباشر في شمال العراق على إنَّ تكون جاهزة للتعامل مع اي تقسيم قد يقبل عليه العراق.

وبالتالي فإنَّ التقسيم الجديد وفق هذه المعطيات سيؤدي الى تأسيس كانتونات ضعيفة بمواجهة الدول الإقليمية والدولية، ومن جهة أخرى فإنَّ الاطراف السياسية الفاعلة في الساحة العراقية المحلية بدأوا بالرغبة في تقسيم العراق من خلال الوصول الى قناعة مفادها انه لا يمكن التعايش بين كل الطوائف و القوميات العراقية في المجتمع العراقي و بالتالي فإنَّ التقسيم هو الحل الأبرز في ذهنية الاطراف السياسية العراقية في المرحلة القادمة مهددة بذلك الأمن العراقي الشامل، ومن جانب آخر إنَّ اصرار الولايات المتحدة على ضم سنجار الى الإقليم فهي تهدف من وراء ذلك الى ابقاء العراق مكبلاً بموت هذا المشروع، فهي لا تريد إحياء طريق الحرير عبر بوابة العراق الذي يهدف الى أحداث ثورة اقتصادية للبلاد وطفرة نوعية في كافة الأصعدة التي تعزز من ثقل العراق على كافة المستويات لاسيما على المستوى الأمني والسياسي والاقتصادي وكذلك على الساحة الدولية والإقليمية وبالتالي فإنَّ هذا الأمر سينعكس على الأمن الوطني الشامل في العراق.

ثانياً: انعكاسات انشاء ميناء مبارك وتأثيره على الأمن الوطني العراقي الشامل

تعد صراعات الحدود الإقليمية من أكثر الصراعات المسببة للحروب الإقليمية بين الدول، خاصة وإنَّ العراق محاط بدول قد لا ترغب بصورة صريحة بالتحول الديمقراطي ومن ثم بالتحويلات

(19) سامة حيدر، مقرة ميناء الفاو في سنجار، تم الاطلاع بتاريخ 19/11/2021، متوفر عبر الرابط التالي: <https://www.almothaqaf.com/aqqlam/951063>

الإقتصادية والاجتماعية في ظل تحولات البيئة الجيوسياسية لمنطقة الشرق الاوسط و الذي يقع العراق في قلب تلك المنطقة، لذلك تعد الكويت من خلال شروعاتها ببناء ميناء مبارك الكبير أحد العوائق الاستراتيجية الكبيرة لإمكانية بناء هذا الميناء، خاصة وإنَّ الكويت بشكل خاص و دول الخليج بشكل عام لا زالت تعيش هاجس (عقدة الماضي) مع العراق من حيث خشيتها من عودة قوة العراق الإقليمية وإمكانية تهديده لأمنها القومي، وبالتالي هدف الكويت من انشاء ميناء مبارك هو ليس فقط لمزاومة ميناء الفاو بل أيضاً خنق العراق امينياً واقتصادياً وسياسياً وجغرافياً، كما سنوضح ذلك بالتفصيل.

بالرغم من تمتع الكويت بخطوط ساحلية مفتوحة على البحر بطول (115) ميل بحري ولها موانئ تخصصية واسعة في الشعبة والاحمدي والقليعة وعندها مجموعة كبيرة من المرافئ والمراسي العميقة، لكنها اختارت بالرغم من ذلك إنَّ تنفذ مشروعها الجديد (ميناء مبارك الكبير) على جزيرة بويان و في اضيق الاماكن اي في خاصرة ساحل الفاو (انظر الى خريطة رقم 2) لتخنق الرثة البحرية الوحيدة التي يتنفس منها العراق في هذا المكان الحساس الذي يعترض خطوط السفن المتوجهة الى الموانئ العراقية⁽²⁰⁾.

وتصر على فرض واقع جغرافي-سياسي استفزازي في منطقة تعد من اخرج المناطق الملاحية في العالم وكأنها تريد غلق اخر ما تبقى من بوابات الموانئ العراقية وبالتالي حرمان العراق من ارتباطاته البحرية، سيما وإنَّ العراق يعاني من زحف بحري شرقي من الحدود البحرية الإيرانية وانحراف مسار شط العرب باتجاه الغرب وهو ما يقلص مساحة الساحل العراقي على حساب تمدد الساحل الإيراني⁽²¹⁾.

(20) للمزيد ينظر: طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وافاق العلاقات العراقية-الكويتية، مجلة دراسات دولية، مركز الاستراتيجية والدولية ، العدد 53 ، 2012، ص 180.

(21) للمزيد انظر: قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري، ازمة ميناء مبارك واثارها على العراق، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة الدار العربية، 2011، ص 25-30.

خريطة رقم (2) موقع ميناء مبارك الكبير



المصدر: وزارة النقل، وقائع مؤتمر ميناء مبارك واثاره على العراق،
2011.

كما يلاحظ إنَّ ميناء مبارك ارتكز بمحاوره المستقبلية على مد خطوط السكك الحديدية صوب أم قصر وهذا يوضح الرؤية المستقبلية للكويت الرامية الى السيطرة على تجارة المنطقة، اذ إنَّ الموقع الجغرافي للميناء يستحوذ على مكان استراتيجي يخنق المياه العراقية هذا وإنَّ هدفهم الأساسي بأن يكون ميناء مبارك محطة ترانزيت للبضائع التي يتم تصديرها براً أو بحراً للعراق كما إنَّ الأثر الاستراتيجي لميناء مبارك بصورة عامة سيربك المشهد السياسي والاقتصادي والأمني

**إنَّ ميناء مبارك ارتكز بمحاوره
المستقبلية على مد خطوط
السكك الحديدية صوب أم قصر
وهذا يوضح الرؤية المستقبلية
للكويت الرامية الى السيطرة
على تجارة المنطقة**

العراقي⁽²²⁾، إذ إنَّ الشروع ببناء ميناء بهذا الضخامة سيكون له تأثيرات سلبية ضارة على الواقع العراقي ومهددة لأمنه الوطني يمكن إنَّ نوضحها كالتالي⁽²³⁾:

(22) نبيل جعفر المرسومي و حسين حيدر محمد، ميناء الفاو الكبير الاهمية والموقع والتحديات، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، بغداد ، 2016، ص46.

(23) قاسم محمد عبد وربا صاحب اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 12 ، 2013، ص342. كذلك ينظر : ظاهر عبد الزهرة الربيعي واخرون، الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة واثرة بقوة العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، 2016، ص2012-2016.

1. اصابة الموانئ العراقية الواقعة شمال خور عبدالله بالشلل التدريجي بعد انجاز المشروع وبالتالي فقدان الموانئ العراقية لتعاملاتها المعتادة مع خطوط الشحن العالمية، وفقدان الالاف الايدي العاملة العراقية العاملة في هذا المجال.

2. الامتدادات الناجمة عن أرصفة هذا الميناء بحسب مراحل المشروع، سوف تلحق الضرر الأكيد بمساحة الجرف القاري العراقي الذي لم يتم تحديده أو الاتفاق عليه لحد الآن، لإن المسطحات البحرية المشتركة، بين العراق والكويت وإيران، لم تخضع بعد لاتفاقية مشتركة بين الدول الثلاث، حول استغلال الجرف القاري، والمنطقة المتاخمة، والمنطقة الاقتصادية الخالصة، إضافة لمناطق الصيد والتجارة البحرية لما تمثله كل تلك العناوين من موارد لا تستنزف بسهولة، ولتداخل هذه المناطق فيما بينها بالنسبة للدول الثلاث سيكون من الضروري السعي المشترك لاستغلالها في صالح الجميع.

3. عمليات الحفر والردم، وإنشاء السواتر الخرسانية في خور عبد الله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية، والتي تعد مصدر رزق للآلاف من العراقيين.

4. إنَّ انشاء ميناء مبارك سيؤدي الى تضيق القناة الملاحية الواقعة بين ميناء مبارك والساحل العراقي والتي هي اساساً ضيقة وبممر واحد، مما سيشكل زحاماً لحركة البواخر وكذلك إنَّ القناة الملاحية كل ما ضاقت ستقل فيها نسبة تبدل المياه وتزداد فيها الترسبات التي تعوق حركة الملاحة في المنطقة.

5. إنَّ ميناء مبارك سيقفل من اهمية الموانئ العراقية، ويقيد الملاحة البحرية في خور عبد الله المؤدية الى ميناء ام قصر وميناء خور الزبير. 6. كذلك في حال اكتمال ميناء مبارك دون إنَّ يوازي انجاز ميناء الفاو

الكبير فإن ذلك سيؤدي الى خنق الموانئ العراقية ومن ثم انخفاض صادرات وواردات هذه الموانئ خلال السنوات اللاحقة.

7. وإن الكويت بتنفيذ مشروعها الاستفزازي قد بسطت هيمنتها على خور عبد الله بالكامل، اذ اصبحت القناة الملاحية ضمن حدودها الاقليمية واستحوذت على الشريان الوحيد الذي يغذي ميناء أم قصر وخور الزبير مما سيؤدي الى الشلل التام لحركة الموانئ العراقية ومن ثم الأزمة السياسية بين البلدين.

وتبين آثار ميناء مبارك الضارة التي ستلحق بالعراق من خلال تضيق العنق الملاحي العراق البالغ (4كم)، اذ سيصبح عرضة بعد انجاز ميناء مبارك كيلو متراً واحداً، ويرى خبراء الملاحة البحرية في العراق إنَّ الكويت اختارت إنَّ تنفذ مشروعها في أخطر الأماكن «الفاو» المنفذ البحري الوحيد الذي يتنفس منها العراق في هذا المكان الحساس الذي يعترض خطوط السفن المتوجهة الى الموانئ العراقية، وتصر على فرض واقع جيوبوليتيكي استفزازي في منطقة تعد من أخرج المناطق الملاحية في العالم وكأنها تريد إن تقتل آخر ما تبقى من بوابات الموانئ العراقية، ومن ثم حرمان العراق من منفذه البحري الوحيد وتحويله الى دولة شبه حبيسة، تتحكم به الكويت الدولة الصغيرة بتجارته الخارجية⁽²⁴⁾.

كما إنَّ الأثر الاستراتيجي لميناء مبارك الكويتي على الأمن الوطني العراقي الشامل كبير جداً، فهو يلبي الطموحات السياسية والاقتصادية للحكومة الكويتية في امتلاك ورقة ضغط استراتيجية على العراق، وإن الصعوبات التي سيضعها ميناء مبارك ستكون حائلاً دون تصدير النفط العراقي مستقبلاً فقد التهم هذا الميناء العمق المائي العراقي، وأصبح العراق على مياه ضحلة لا تكفي للسفن الكبيرة، علماً إن نسبة صادرات النفط العراقي حالياً عبر موانئ البصرة تبلغ حوالي 77% من مجمل الصادرات النفطية العراقية، أما المتبقي فيتم تصديره عبر الأنابيب الواصلة إلى ميناء جيهان التركي من شمال العراق⁽²⁵⁾، لاسيما وإن العراق يعتمد على العائدات

(24) عبد العزيز رمضان علي، ميناء مبارك وآثاره في حق العراق بالملاحة البحرية، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق، جامعة الموصل، العدد 51، 2016، ص199.

(25) للمزيد ينظر: مالك دحام ولمياء محسن، مصدر سبق ذكره، ص22.

النفطية في موازاته السنوية، مما يعني ذلك إنَّ انجاز ميناء مبارك يعد من أكبر التحديات للأمن الوطني العراقي الشامل، وعلى صناع القرار السياسي العراقي الإسراع في انجاز ميناء الفاو العراقي لتلافي خطر انجاز ميناء مبارك المهدد للأمن العراقي الشامل.

ثالثاً: انعكاسات الاتفاق الصيني-الإيراني على ميناء الفاو الكبير

إنَّ انجاز ميناء مبارك يعد من أكبر التحديات للأمن الوطني العراقي الشامل، وعلى صناع القرار السياسي العراقي الإسراع في انجاز ميناء الفاو العراقي لتلافي خطر انجاز ميناء مبارك المهدد للأمن العراقي الشامل

بعد مرحلة طويلة من المحادثات بين بكين وطهران، أعلنت وزارتا خارجية البلدين عن توقيع اتفاق تعاون وتنسيق مشترك لربع قرن، اتفاق يشمل

قطاعات واسعة، اقتصادية ودفاعية ودبلوماسية، بحسب ما تم إعلانه حتى الآن، اذ وقعت كل من إيران و الصين (اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين الصين وإيران) لمدة 25 سنة تتضمن الدفاع والأمن و بناء محطات كهرباء ومطارات وتطوير الموانئ الحالية، فضلاً عن بناء موانئ جديدة، بقيمة 450 مليار دولار⁽²⁶⁾.

كما تعمل الصين على محاولة توظيف العقوبات الامريكية على إيران من خلال طرح نفسها كبديل و بالتالي حليف لإيران و من ثم الدخول الى الشرق الاوسط التي تعد منطقة أمن قومي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية، اذ إن هذا الاتفاق اعطى إيران مركزاً مهماً في مشروع الحزام و الطريق الصيني، (انظر الى خريطة رقم 3) و بالتالي عمل على ازاحة العراق و خاصة ميناء الفاو الكبير مما يعني تنازل الصين على إن يكون العراق أحد الممرات الرئيسية لهذا المشروع باتجاه اوروبا بعد ان رفض العراق هذا المشروع بضغوطات من قبل الولايات المتحدة الامريكية على صانعي السياسة في العراق، لتكون إيران من خلال هذه الاتفاقية الممر الرئيسي لمشروع الحزام والطريق نحو اوروبا⁽²⁷⁾. من جهة أخرى فإن إيران بهذا التوجه نحو الصين تعمل على مزاحمة الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط من خلال جلب فواعل دولية لحمايتها، فضلاً عن

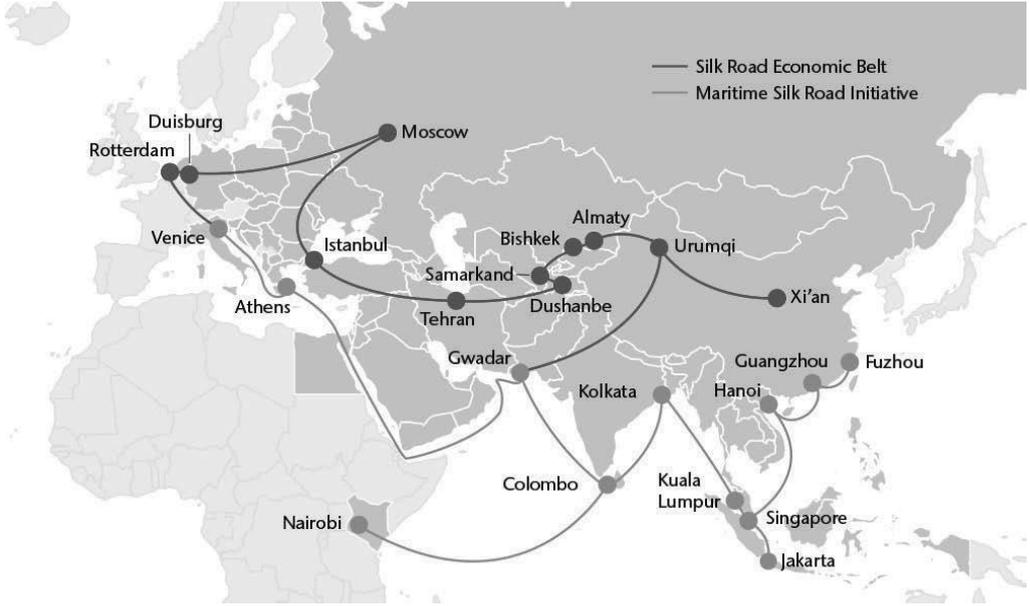
(26) اتفاقية الشراكة الصينية-الايروانية التحديات والافاق، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الايروانية، الرياض، 2021، ص2.

(27) المصدر نفسه، ص3.

تنوع تحالفاتها بعد تحالفها مع روسيا في الشرق الأوسط، كذلك توظيف المرحلة الانتقالية للإدارة الأمريكية ومحاولتها تصحيح ما خلفته الإدارة السابقة ومحاوله العودة للتحالفات والشراكات الإقليمية والدولية⁽²⁸⁾.

خريطة رقم(3) توضح المشروع الصيني الحزام والطريق عبر الأراضي الإيرانية

(28) مرفت زكريا، حدود الاستفادة الإيرانية من الاتفاق مع الصين، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم الاطلاع بتاريخ 21/11/2021، متوفر على الرابط التالي: <https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/6198>



المصدر: عبد الرؤوف مصطفى واحمد شمس الدين، العلاقات الصينية-الإيرانية افاق الشراكة الاستراتيجية في عالم متغير، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد(11)، 2020، ص 73.

مما تقدم نرى إن الاتفاق لو تم مع العراق سيعزز لتحويله إلى مركز إقليمي على «الحزام والطريق»، الأمر الذي لا يضمن فقط تحقيق مكاسب اقتصادية في مرحلة يعاني فيها الاقتصاد من أزمات هيكلية بسبب عدم تنوعه، لكنه يشمل أيضاً مكاسب استراتيجية لا تقل أهمية، إذ من شأنه تعميق ارتباط الاقتصاد العراقي بالبنية التحتية الإقليمية وخلق مصالح دولية في الدفاع عن العراق في مواجهة السياسات العدوانية، وقد تكون المصلحة صينية بالأساس

في المرحلة الأولى، لكن تعميق تكامل وارتباط الاقتصاد العراقي بالمراكز الإقليمية الأخرى على المبادرة سيستتبع تدريجياً تزايد حجم المصالح الدولية حول العراق.

الخاتمة:

يأتي دور ميناء الفاو الكبير كمشروع استراتيجي في تحقيق الأمن الشامل وذلك بوصف إنَّ إنجاز هذا المشروع سيحقق نجاحات كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، وهذه النجاحات ستعكس على تحقيق الأمن الشامل والذي يتمثل في أمور منها: حماية أمن الوطن بكل أركانه والحلقات المكونة لتلك الأركان و دعم وحماية الرخاء الوطني لجميع فئات المجتمع، فضلاً عن دعم وحماية قيم الوطن الأساسية وذلك بالنظر للمواطن على أنه مصدر أمن ورخاء الوطن و المعرفة التامة بمناطق نفوذ الوطن الجيوبولوتيكية الإستراتيجية محلياً وإقليمياً ودولياً وحمايتها والدفاع عنها ضد المخاطر في المدى القصير والمتوسط والبعيد ودعم وحماية مركز الوطن التفاوضي والتنافسي والابتكاري بين الأمم الأخرى وتبنيه قيادة البلاد لما قد تتعرض له من مخاطر، هذه المخرجات التي ممكن إنَّ تأتي من بعد إنجاز ميناء الفاو الكبير بالتأكد ستجعل من العراق دولة فاعلة على كل المستويات في المحيط الإقليمي والدولي، فضلاً عن إسهاماته الفاعلة من التخلص من العديد من المشكلات الداخلية، إلا إن مسألة إنجاز الميناء إصطدمت بتحديات كبيرة تحاول عرقلة الإنجاز منها ما هو محلي وما هو إقليمي ودولي وبالتأكيد فإن ذلك سيؤدي الى زعزعة استقرار الأمن الشامل في العراق.

الإستنتاجات:

1. إن إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير يواجه عدة تحديات خارجية وداخلية، فالوضع السياسي الداخلي بعد عام 2003 القائم على أساس المحاصصة الطائفية والقومية وضعف القرار الوطني العراقي أسهم بشكل مباشر بإيجاد بيئة مناسبة للتدخلات الدولية والإقليمية

والتي تعد السبب الرئيسي في تأخير عملية الإنجاز بالرغم من وجود بعض المواقف الوطنية التي تسعى لإنجاز هذا المشروع لكنها لا ترتقي لحجم التحديات الخارجية.

2. إن عملية تأخير إنجاز هذا المشروع الاستراتيجي الكبير تلقي بآثارها السلبية على الأمن الوطني الشامل للعراق، إذ إن ذلك سينعكس سلباً على الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ ممكن إن يفقد العراق الالاف من فرص العمل للمواطنين وهذا سيؤثر إقتصادياً، فضلاً عن التأثير على الجانب الأمني للعراق، فضلاً عن الجانب الاجتماعي.

3. إن اتفاق سنجار هو قرار كارثي اتى بفعل ارادة دولية واقليمية وبتنفيذ ايادي عراقية، لغرض اضعاف قدرات الدولة، ونقطة البداية لتقسيم العراق على اساس كانتونات ضعيفة وبداية لصراع الطائفي، كون سنجار تابعة ادارياً الى محافظة الموصل وليس ضمن اراضي الإقليم، والى اجهزة الدولة «الجيش العراقي والشرطة الاتحادية والمحلية» وهي التي تنوط بمسؤولية حمايته وليس فصائل (البيشمركة)، فضلاً عن إن اصحاب هذه الارادة السياسية هو السيطرة على منافذ وحدود العراق شمالاً وغرباً للغايات سياسية-اقتصادية دولية، فضلاً عن تعطيل مقومات العراق الاقتصادية والجغرافية، ومن هنا على الحكومة المركزية إن لا ترضخ للضغوطات الدولية، وإن تفكر بالأثر الاستراتيجي للاتفاق ومدى خطورة على منظومة الأمن الوطني العراقي الشامل.

4. إن الكويت ومن خلال شروعها بأنشاء ميناء مبارك الكبير تريد إن تقتل آخر ما تبقى من بوابات الموانئ العراقية، ومن ثم حرمان العراق من منفذه البحري الوحيد وتحويله الى دولة شبه حبيسة، لكونها اختارت إن تنفذ مشروعها في أخطر الأماكن «الفاو» المنفذ

البحري الوحيد الذي يتنافس منها العراق في هذا المكان الحساس الذي يعترض خطوط السفن المتوجهة الى الموانئ العراقية، فقد التهم هذا الميناء العمق المائي العراقي، وأصبح العراق على مياه ضحلة لا تكفي للسفن الكبيرة. وإن الصعوبات التي سيضعها ميناء مبارك ستكون حائلاً دون تصدير النفط العراقي مستقبلاً وكلنا نعلم إن الموازنة العراقية السنوية يشكل النفط %90 منها، مما يعني إن ميناء مبارك سيسبب اخلاً بالأمن الاقتصادي العراقي والذي يعد المحور الرئيس للأمن الوطني الشامل، وعلى الحكومة المركزية الاسراع بإنجاز ميناء الفاو الكبير.

5. على الحكومة المركزية إن تعيد النظر بالاتفاقية الصينية-العراقية، وإن تعطي اولوية للمصلحة الوطنية العليا، لا على أساس التنازلات والرضوخ للإرادات الخارجية، كون المبادرة الصينية من شأنها إن تحول العراق إلى مركز إقليمى على «الحزام والطريق»، فضلاً عن تحقيق مكاسب اقتصادية ضخمة وتنويع للاقتصاد العراقي، وايضاً أهمية استراتيجية من خلال خلق مصالح دولية في الدفاع عن العراق في مواجهة السياسات العدوانية، وهذه المصلحة قد تكون صينية بالأساس في المرحلة الأولى، لكن تعميق تكامل وارتباط الاقتصاد العراقي بالمراكز الإقليمية الأخرى على المبادرة سيستتبع تدريجياً تزايد حجم المصالح الدولية حول العراق .

قائمة المصادر:**أولاً: القرآن الكريم.**

سورة قريش، الآيتان 3-4.

ثانياً: المعاجم.

1. ابن منظور، لسان العرب، تحقيق : عبد الله علي الكبير ، دار المعارف ، القاهرة ، بلا ت.

ثالثاً: الكتب .

1. ذياب موسى البداينه ، الأمن الوطني في عصر العولمة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2011 .
2. فهد بن محمد الشقحاء ، الأمن الوطني : تصور شامل ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2004 .
3. فيصل بن معيض ال سمير ، استراتيجيات الاصلاح والتطوير الاداري ودورها في تعزيز الأمن الوطني ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 .
4. فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005 ، مطبعة سيماء، بغداد، 2016 .
5. عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، 2013 .
6. بشير الوندي ، الأمن المفقود ، دار الصفاء ، بغداد ، 2013 .
7. حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين ، دار الاوائل ، دمشق، 2004.
8. مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، 2020.
9. قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري، ازمة ميناء مبارك واثارها

- على العراق، كراسة استراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مطبعة الدار العربية، 2011.
10. نبيل جعفر المرسومي و حسين حيدر محمد، ميناء الفاو الكبير الالهية والموقع والتحديات، مركز المحور للدراسات والتخطيط الاستراتيجي، بغداد ، 2016 .
11. اتفاقية الشراكة الصينية-الايروانية التحديات والافاق، تقدير موقف، المعهد الدولي للدراسات الايروانية، الرياض ، 2021 .
- ثالثاً: البحوث .
12. قاسم محمد عبد وربا صاحب عبد، اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، العدد 12 ، 2013 .
13. ظاهر عبد الزهرة الربيعي واخرون، الموقع الجغرافي لمحافظة البصرة واثرة بقوة العراق ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، جامعة البصرة ، 2016.
14. عبد العزيز رمضان علي، ميناء مبارك واثرة في حق العراق بالملاحة البحرية، مجلة الرافدين للحقوق، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، العدد 51 ، 2016 .
15. محمد زباري مؤنس، الالهية الجيوبولوتيكية للميناء الفاو الكبير ، كلية التربية للبنات ، جامعة البصرة ، العدد 18 ، 2018.
16. طالب حسين حافظ، ميناء مبارك وافاق العلاقات العراقية-الكويتية، مجلة دراسات دولية، مركز الاستراتيجية والدولية ، العدد 53 ، 2012 .
17. خالد علي محمد الاميري و احمد فلاح العموش ، الأمن الوطني : المفهوم - الابعاد والنظريات ، مجلة الاداب ، جامعة بغداد ، العدد 133 ، 2020 .

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية .

18. أرمين آرمني، ابعاد الأمن القومي، موقع البينة، ص 29. تم

الإطلاع بتاريخ 20/11/2021، متوفر على الرابط الإلكتروني:

<http://www.albainh.net>

19. مرفت زكريا، حدود الاستفادة الإيرانية من الاتفاق مع الصين،

مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تم الاطلاع

بتاريخ 21/11/2021، متوفر على الرابط التالي: <https://6198/Item/Mainpage/ar/com.futureuae>

20. جواد الهنداوي، مشروع الفاو الكبير وطريق التحرير واتفاقية

سنجار، المسلة، 2020، تم الاطلاع بتاريخ 20/11/2021، متوفر

عبر الرابط التالي: almasalah.com/ar/news/199173

21. اسامة حيدر، مقرة ميناء الفاو في سنجار، تم الاطلاع بتاريخ

19/11/2021، متوفر عبر الرابط التالي: www.951063/aqlam/a/com.almothaqaf

951063/aqlam/a/com.almothaqaf

السيبرانية «الماهية» - الخصائص - الفواعل - الأبعاد الاستراتيجية»

*جامعة الموصل/ كلية العلوم
السياسية
Marwanalali225@gmail.com

* محمد أكرم محسن

*أ.م.د. مروان سالم علي

باحثان من العراق

ملخص :

أصبحت السيبرانية كغيرها من المجالات التقليدية ميداناً جديداً من ميادين الصراع، لها مفهومها وعناصرها وخصائصها وفواعلها، فضلاً عن أبعادها الاستراتيجية. إذ ادخلت الفواعل الدولية في فوضى مفاهيم السيبرانية ومكامن قوتها وعناصرها، فضلاً عن طرائق توظيفها بين ما هو مفيد أو مُسبباً للضرر. فإلى جانب قوة الدولة الصلبة والناعمة ظهرت القوة السيبرانية التي أصبح لها تأثيرها على المستويين المحلي والدولي، وأدت إلى تعدد مستويات القوة بين الفاعلين دون حصرها بالدولة. وأصبح واضحاً لدى الفواعل الدولية أنّ من يمتلك آليات توظيف البيئة السيبرانية يصبح في عالم اليوم الأكثر قدرة على تحقيق التأثير في سلوك الفاعلين المُستخدمين لهذه البيئة، هذا ما عمل على إدخال العالم في آليات ومفاهيم جديدة وصراعات مُتجددة من التهديدات والحروب السيبرانية.

ومن هنا؛ يهدف البحث إلى تقديم إطار نظري عن مفهوم السيبرانية والمفاهيم المرتبطة بها واستعراض أهم خصائصها وتحديد أشكالها وعناصرها وفواعلها وأنماط الحروب السيبرانية، وأبعادها الاستراتيجية عبر ثلاثة محاور رئيسة تناول الأول: ماهية السيبرانية والمفاهيم المرتبطة بها. أما الثاني فتعرض إلى خصائص الفضاء السيبراني (الإلكتروني) وعناصره. أما المحور الثالث فتطرق إلى فواعل الفضاء السيبراني وأبعاده الاستراتيجية.

كلمات مفتاحية : السيبرانية، الفيروسات، فواعل الفضاء السيبراني (الالكتروني)، الأمن السيبراني، الأبعاد الاستراتيجية

Cyber: "What is it - Characteristics - Factors - Strategic Dimensions"

Mohammed Akram Muhsin

Prof. Dr. Marwan Salim Ali

College of Political Sciences/ University of Mosul

ABSTRACT

Like other traditional fields, cyber has become a new field of conflict, with its concept, elements, characteristics, and factors, as well as strategic dimensions. International actors have been plunged into the chaos of cyber concepts, their strengths, and elements, as well as the ways in which they are used between useful or harmful. In addition to the solid and soft power of the State, cyber power has emerged, which has had an impact on the domestic and international levels and has led to multiple levels of power among actors without limiting it to the State.

It has become clear to international actors that those who have the mechanisms to employ the cyber environment are now the most capable of influencing the behavior of the factors employed in this environment, bringing the world into new mechanisms and concepts and renewed conflicts of threats and cyber wars.

The research aims to provide a theoretical framework for the concept of cyber and associated concepts, to review its most important characteristics, to identify its forms, elements, parts and patterns of cyber warfare, and its strategic dimensions across three main themes: what cyber is and what concepts are associated with it. The second is related to the characteristics and elements of cyberspace. The third section touched on the satellites of cyberspace and its strategic dimensions.

KEY WORDS: cyber, viruses, cyberspace hubs, cybersecurity, strategic dimension

المقدمة

في خضم التقدم التقني والإلكتروني الذي أوجدته الثورة التكنولوجية في العالم المعاصر تحولت معظم الدول والمنظمات والمؤسسات والشركات وحتى الأفراد إلى مُنتجة ومُتلقية ومُستخدمة للقوة السيبرانية (الإلكترونية) الحديثة بشكل كبير التي عملت بدورها على إحلال الأنظمة الرقمية الإلكترونية من هواتف محمولة وحواسيب متطورة وشبكات إنترنت وأنظمة تشغيل مكنت الدول أن تحدث نقلة في معيار ما تملكه من قوة تمكنها من تهديد الأمن الدولي بتوظيف القوة والفضاء السيبراني، ومما لاشك فيه إن هذه القوة السيبرانية قد أدخلت الفواعل الدولية في فوضى مفاهيم السيبرانية ومكامن قوتها وعناصرها، فضلاً عن طرائق توظيفها بين ما هو مفيد أو مُسبباً للضرر. وأصبح واضحاً لدى الفواعل الدولية أن من يمتلك آليات توظيف البيئة السيبرانية يصبح في عالم اليوم أكثر قدرة على تحقيق التأثير في سلوك الفاعلين المُستخدمين لهذه البيئة، هذا ما عمل على إدخال العالم في آليات ومفاهيم جديدة وصراعات مُتجددة من التهديدات والحروب السيبرانية، فرضت على الدول تغيير الاستراتيجيات الأمنية والاقتصادية والعسكرية والسياسية ومن ثم إعادة النظر والسعي قدماً لإدراك القوة السيبرانية والمعايير المُتعلقة بها.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في أنه يجمع بين الشقين: العلمي (النظري)، والعملي (التطبيقي):

1. الأهمية العلمية (النظرية)

- تظهر الأهمية النظرية للبحث في تناوله أحد أهم القضايا الحديثة في الأدبيات الاستراتيجية وعلم العلاقات الدولية، التي أصبحت تشغل حيزاً كبيراً من اهتمامات المراكز البحثية الغربية بالأساس وهي القوة السيبرانية (الإلكترونية) كأحد أهم المجالات التي تُمارس فيها التفاعلات الدولية والتي فرضت نفسها بقوة ولم تزل

- خصوصاً في العقدين الماضيين من القرن الحادي والعشرين.
- كما تنبع أهمية البحث في تقديم إطار نظري عن مفهوم السيبرانية والمفاهيم المقاربية لها، وعناصر السيبرانية وفواعلها.
- الأهمية العملية (التطبيقية)
- نتائج الدراسة يمكن أن تسهم في تقديم رؤية لصناع القرار في دول العالم للتعامل مع مُتغيرات البيئة الدولية تلك، على نحو يُقلل من تأثيرات السيبرانية السلبية على الأمن الدولي.
- كما إن البحث بإمكانه أن يسهم على نحو كبير في الجانب العلمي والعملي في ظل غياب أو قلة الكتابات العربية الأكاديمية التي تخصصت في هذا الموضوع، وإغناء المكتبات بها، بما يخدم الطلبة.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف أهمها؛ تقديم إطار مفاهيمي عن مفهوم السيبرانية والمفاهيم المرتبطة بها واستعراض أهم خصائص القوة السيبرانية وتحديد أشكالها وعناصرها وفواعلها وأنماط الحروب السيبرانية، بما يُساعد في إغناء المكتبات المعنية بتلك الأطر المفاهيمية كإطار ثابت. وتسليل الضوء على أهم واخر تحولات القوة التي شهدتها حقل العلاقات الدولية وانتقالها من القوة الصلبة ثم الناعمة ثم الذكية وصولاً إلى القوة السيبرانية. فضلاً عن المساهمة في خلق وتطوير الوعي الجمعي بشأن ظاهرة السيبرانية وتهديدها للأمن، فهي سلاح ذو حدين.

إشكالية البحث:

يرتكز البحث حول إشكالية أساسية مفادها؛ إنَّ المُتغيرات التكنولوجية العالمية غدت تُشكل تهديداً واضحاً للأمن الدولي وذلك نتيجة تزايد انتشار الهجمات السيبرانية في الفضاء السيبراني، وبذلك تتمحور الإشكالية حول التساؤل الرئيس الآتي: من هم الفاعلون الرئيسيون في مجال استخدام القوة السيبرانية؟ وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية، ومنها ما

المقصود بالسيبرانية؟، وكيف يمكن تمييزها عن غيرها من المفاهيم المقاربية؟، وما هي خصائصها وعناصرها؟
فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها؛ انه بجانب قوة الدولة الصلبة والناعمة ظهرت القوة السيبرانية التي أصبح لها تأثيرها على المستويين المحلي والدولي، وأدت إلى تعدد مستويات القوة بين الفاعلين دون حصرها بالدولة، بعد أن أصبح المجال السيبراني كغيره من المجالات التقليدية ميدان جديد من ميادين الصراع، مجال له مفهومه وعناصره وخصائصه وفواعله الجدد، فضلاً عن أبعاده الاستراتيجية.

مناهج البحث:

لسعة الموضوع وشموليته وتنوعه اعتمد الباحث مناهج عديدة، منها: (المنهج التاريخي) الذي كان لا بُد منه في الوقوف على استقراء تطورات القوة السيبرانية تاريخياً حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم. كما تم استخدام (المنهج الوصفي) لما يتطلبه موضوع من إعطاء وصفاً دقيقاً لمفهوم السيبرانية والمفاهيم المقاربية لها وإبراز خصائصها وعناصرها وأبرز فواعلها وتحديد إطارها العام. فضلاً عن إيلاء (المنهج التحليلي) أهمية خاصة في هذا البحث للوقوف برؤية تحليلية على السيبرانية وتحليل أبعادها الاستراتيجية.

هيكلية البحث:

للقوف على ماهية السيبرانية وخصائصها وأبرز فواعلها وأبعادها الاستراتيجية تم تقسيم البحث، فضلاً عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات إلى ثلاثة محاور رئيسة تناول الأول: ماهية السيبرانية والمفاهيم المرتبطة بها. أما الثاني فتعرض إلى خصائص الفضاء السيبراني (الإلكتروني) وعناصره. أما المحور الثالث فتطرق إلى فواعل الفضاء السيبراني وأبعاده الاستراتيجية.

المحور الأول

ماهية السيبرانية والمفاهيم المرتبطة بها
يُعد الفضاء السيبراني المجال الحيوي الجديد الناتج من

التطورات التقنية والتكنولوجيا الحديثة، وهو يلي كل المجالات البرية والبحرية والجوية، وإن كان وجوده افتراضياً إلا أن ما يدور فيه من منافسة وصراع وهجمات وحروب إلكترونية جميعها حقيقية، بل إن من المتوقع أن من يتحكم في هذا المجال الافتراضي سيكون له الصدارة في قيادة العالم، لأنه يؤثر في جميع جوانب الحياة، وللوقوف على ماهية السيبرانية والمفاهيم المرتبطة بها تم اعتماد التقسيم الآتي:

يُعد الفضاء السيبراني المجال الحيوي الجديد الناتج من التطورات التقنية والتكنولوجيا الحديثة. وهو يلي كل المجالات البرية والبحرية والجوية. وإن كان وجوده افتراضياً إلا أن ما يدور فيه من منافسة وصراع وهجمات وحروب إلكترونية جميعها حقيقية

أولاً: ماهية السيبرانية تُشير المراجع العلمية إلى أن عالم الرياضيات نوربرت ونير (Norbert Wiener) يُعد أول من استعمل مُصطلح السيبرانية من خلال دراسته التي قدمها عام 1948 لموضوع القيادة والسيطرة والاتصال في عالم الحيوان، فضلاً عن حقل الهندسة الميكانيكية⁽¹⁾. وهناك رواية أخرى تُشير إلى أن أول من استخدم مُصطلح الفضاء السيبراني كان ويليام جيسون عام 1984 من رواية خيال علمي، وكان يقصد به شبكات الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية، وهي عبارة عن شبكات كمبيوتر خيالية تحتوي على كم هائل من المعلومات التي يمكن الحصول عليها لتحقيق الثروة والسلطة، وبعيداً عن رواية ويليام جيسون فالفضاء السيبراني لم يعد خيالياً علمياً، بل أصبح واقعاً علمياً ذات تأثيرات سياسية واقتصادية واجتماعية⁽²⁾.

ومن خلال معاجم اللغة يتضح أن كلمة سايبير (cyber) لاتينية الأصل وترجع إلى المُصطلح (cybernetic)، الذي ورد في مؤلفات الخيال العلمي ويعني القيادة أو التحكم عن بُعد⁽³⁾. ويُعرف قاموس (المورد) السيبرانية على أنها: علم الضبط، ومصدرها (cybernetic) وتعني ضبط الأشياء عن بُعد والسيطرة عليها⁽⁴⁾.

وهناك من يُعرف السيبرانية في نطاق استخدامها الفعلي أي العسكري، دون الرجوع إلى مصدر كلمة سايبير، ذلك بحسب ما ذكر

(1) Norbert Wiener, Cybernetic or control communication in the animal and the machine, 2nd ed. (Cambridge: M.I.T Press, 1948), P.39.

(2) صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية تنظيم القاعدة أنموذجاً، ج2، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016)، ص20.

(3) Julia Creswell, Oxford Dictionary of Word Origins; Cybernetics, (USA: Oxford University Press, 2010), P.31.

(4) منير البعلبكي، المورد: قاموس إنكليزي - عربي، (بيروت: دار العلم للملايين، 2004)، ص243.

(5) U.S. Department of Defense, Dictionary of Military and Associated terms, (USA: Joint Publication, 2010), P.201.

(6) وليام جورتني، قاموس المصطلحات العسكرية، وزارة الدفاع الأمريكية، مقال منشور عبر شبكة معلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط file//c:/users/discov-1/ appdata

أصبح اليوم المجال السبيري كغيره من المجالات التقليدية ميدان جديد من ميادين الصراع، وذلك من خلال الاعتماد المتزايد على القوة السبيرية من جانب الفواعل الدوليين وغير الدوليين بوصفها قوة مجهولة الأطراف في كثير من الأحيان

(7) Richard Kassel, Glossary of key information security terms, (USA: National Institute of Standards and Technology, Department of Commerce, 2013), P. 57.

في معظم القواميس المتخصصة في المصطلحات العسكرية (5). إذ عرف القاموس العسكري الأمريكي السبيرية في نطاقها الفعلي أي العسكري بوصفها فعل يستخدم في الشبكات الإلكترونية وأدواتها بهدف السيطرة أو تعطيل لبرامج الكترونية أخرى (6). أيضاً عرف قاموس مصطلحات الأمن المعلوماتي، السبيرية بأنها: «هجوم عبر الفضاء الإلكتروني يهدف إلى السيطرة على المواقع الإلكترونية أو البنى المحمية إلكترونياً لتعطيلها أو تدميرها أو الإضرار بها» (7). من كل ما ذكر، يمكن تعريف السبيرية بأنها القدرة على التحكم عن بُعد والسيطرة والحماية على النظام الإلكتروني أمنياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً واجتماعياً.

ثانياً: نشأة السبيرية وتطورها

أصبح اليوم المجال السبيري كغيره من المجالات التقليدية ميدان جديد من ميادين الصراع، وذلك من خلال الاعتماد المتزايد على القوة السبيرية من جانب الفواعل الدوليين وغير الدوليين بوصفها قوة مجهولة الأطراف في كثير من الأحيان وإن التدمير الناتج عنها لا يصاحبه وفيات من الأشخاص، إذ تسعى جميع الأطراف المتصارعة عبر تلك القوة

تحقيق أكبر قدر من المكاسب وإلحاق أكبر قدر من الخسائر بالخصوم، كذلك إمكانية ممارسة النفوذ سواءً داخلياً أو خارجياً وهذا لا يكون إلاً بامتلاك الدول لمقومات وعناصر القوة السبيرية وطريقة توظيفها ضمن نمطها الصلب والناعم، فقد ارتبطت نشأة السبيرية ارتباطاً وثيقاً بظهور شبكة الإنترنت، إذ تأسست شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر ستينات القرن العشرين كمشروع تشرف عليه، ويعد من مشاريع البحوث المتقدمة التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، فكان يُطلق أسم (ارينت) على هذه الشبكة في بداية أمرها، ويعد عام 1969 أول تاريخ لهذه الشبكة، وأقيم أول عرض لها خلال المؤتمر العلمي حول اتصالات الحاسوب بواشنطن

عام 1972، أما شكل الرسائل الإلكترونية فقد حددت عام 1977⁽⁸⁾. ولكن عند الرجوع إلى النواة الأولى لنشأة السيبرانية عبر التاريخ نجد أنها تعود إلى مرحلة قيام الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1861، إذ استخدمت البرقية لأول مرة لإدارة الحرب، وأصبحت برقية التلغراف جزءاً مهماً من منظومة الحرب⁽⁹⁾. كذلك تُعد الحربان العالميتان الأولى والثانية اللتان شهدهما العالم في القرن العشرين نقطة الانطلاق للتفكير في دور التنمية في إدارة الصراع وتحقيق النصر، وعد السبب الذي من خلاله سعت الدول المتصارعة على تطوير إمكاناتها التقنية المتمثلة في الاتصال اللاسلكي (الرادار)⁽¹⁰⁾.

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، ونتيجة للتناؤس بين القطبين العالميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي آنذاك، برز سباق في تطوير الأدوات الإلكترونية، إذ كانت الحصيصة تطوير منظومات التسليح واستخدام التقنية الحديثة في أنظمة الاتصال والسيطرة والتحكم عن بُعد⁽¹¹⁾.

وشهدت فترة تسعينات القرن العشرين غموضاً في مفهوم السيبرانية وعد غير واضح المعالم، لأنها كانت مُقتصرة على عمليات التشويش على أنظمة الرادار وأجهزة الإنذار، في الوقت نفسه وبسبب اتساع شبكة الانترنت فتح المجال للأجهزة المخبرانية لاستغلال هذه الشبكة في حروبها الدولية، والتغلغل في أي شبكة من شبكات الانترنت وإمكانية السيطرة على هذه الشبكة وتعطيلها أو تغيير البيانات عليها أو اتلافها أو التحكم فيها من خلال الضغط على بضع ازرار⁽¹²⁾.

ومع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرون، ونتيجة الثورة المعلوماتية والتقنية المتمثلة بالانترنت ومن خلال التوظيف المكثف لها، تزايد صدى السيبرانية، مما أدت إلى بروز الفضاء الإلكتروني أو السيبراني (cyberspace) كمفهوم جديد للصراع العالمي⁽¹³⁾.

(8) حمزة غشوة ومعمر حمزة، دور المواقع الإلكترونية في الترويج السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2015)، ص 17.

(9) Rex Hugh, Towards a Global Regime For Cyber Warfare (London: Cyber Security project Chatham House, 2009), P. 3.

(10) Alfred price, the History of US Electronic Warfare, Is ted. (VA: Association of OLD crows, 1984), P. 6.

(11) H. Banks, R. Me Quillan, Electronic Warfare test and Evaluation, Flight Test Techniques Series, (Canada: Research and Technology Organization - North Atlantic Treaty Organization, 2000), P. 2.

(12) ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء الإلكتروني التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات وللبحوث الاستراتيجية، 2012)، ص 53.

(13) بيتر سينجر، الحرب عن بُعد: دور التكنولوجيا في الحرب، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010)، ص 55.

نتيجة لكل ما ذكر، فقد عملت أغلب الدول في الوقت الحاضر على تعزيز دفاعاتها ضد خطر التعرض للهجمات السيبرانية، بل اتجهت إلى التحول من تبني السياسات الدفاعية الوقائية إلى تبني سياسات هجومية، ويحمل ذلك في مضمونه مخاطر عسكرية الفضاء السيبراني، لاسيما وأنَّ القدرة على السيطرة على مثل هذا النوع من الأسلحة ضئيلة بالمُقارنة مع الأسلحة التقليدية، كذلك مسألة صعوبة تحديد الأسلحة التي يمتلكها الآخرون ومن ثمَّ يتعذر على المجتمع الدولي القدرة على التدخل لاحتواء التقدُّم في مثل هكذا أسلحة⁽¹⁴⁾.

ثالثاً: المفاهيم المُرتبطة بالسيبرانية

هناك مفاهيم عديدة مُرتبطة ومُتداخلة مع مفهوم السيبرانية ولأهمية التعرف عليها تمَّ إيجازها على النحو الآتي:

1. الفضاء السيبراني: يُعرف بأنه بيئة تفاعلية حديثة تشمل عناصر مادية وغير مادية، مكونة من مجموعة من الأجهزة الرقمية، وأنظمة الشبكات والبرمجيات والمُستخدمين لها، وهو البُعد الخامس للحرب ووسيلة جديدة للحروب الحديثة الذي يوصف بأنه مجال افتراضي من صنع البشر يعتمد على نظم الكمبيوتر وشبكات الأنترنت وكم هائل من المعلومات والبيانات والأجهزة⁽¹⁵⁾.

2. الاستراتيجية السيبرانية: وهي طريقة وخطط

إدارة جميع العمليات السيبرانية بطريقة حكيمة في جميع مؤسسات وقطاعات الدولة تفاعلياً للتهديدات السيبرانية الداخلية والخارجية لتحقيق أمن الدولة والوصول إلى هدفها المُبتغى وتغيير هذه الاستراتيجية بتغيير المُعطيات المُتحكَّمة بالبيئة الدولية⁽¹⁶⁾. ويُعدُّ المفكر الاستراتيجي الأمريكي «جوزيف ناي» أبرز المُهتمين بالاستراتيجية السيبرانية ويعرفها بأنها «القدرة على الحصول على

النتائج المرجوة عن طريق استخدام مصادر المعلومات المُرتبطة بالفضاء السيبراني»، أي أنها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني

(14) عادل عبد الصادق، «القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني»، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص 33.

(15) عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2016)، ص 13. كذلك يُنظر: عباس بدران، الحرب الإلكترونية: الاشتباك في عالم مُتغير، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص ص 3-4.

(16) جوزيف هينروتين (وآخرون)، حرب واستراتيجية نهج ومفاهيم، ترجمة أيمن مُنير، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019)، ص 70.

**الاستراتيجية السيبرانية: وهي
طريقة وخطط إدارة جميع
العمليات السيبرانية بطريقة
حكيمة في جميع مؤسسات
وقطاعات الدولة تفاعلياً
للتحديات السيبرانية الداخلية
والخارجية لتحقيق أمن الدولة
والوصول إلى هدفها المُبتغى**

لخلق مزايا للدولة، والتأثير في الأحداث المتعلقة بالبيانات التشغيلية الأخرى عبر ادوات سيبرانية، كما يُشير إلى أنّ مفهوم الاستراتيجية السيبرانية يقصد به «مجموعة الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسوب والمعلومات والشبكات الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية والمهارات البشرية المُدربة للتعامل مع هذه الوسائل»⁽¹⁷⁾.

3. الأمن السيبراني: وهو أمن وحماية الشبكات والأنظمة المعلوماتية والبيانات والأجهزة المتصلة بالإنترنت، فالمجال الذي يتعلق بإجراءات ومعايير الحماية المفروض اتخاذها أو الالتزام بها لمواجهة التهديدات أو على الأقل الحد من أثارها تُسمى بالأمن السيبراني⁽¹⁸⁾. والأمن السيبراني حسب تعريف الاتحاد الدولي للاتصالات في تقريره حول (اتجاهات الإصلاح في الاتصالات للعام 2010-2011) هو: «مجموعة من المهمات، مثل إجراءات أمنية، ومبادئ توجيهية، ومقاربات لإدارة المخاطر، وتدريبات، وتقنيات، يمكن استخدامها لحماية البيئة السيبرانية، وموجودات المؤسسات والمستخدمين»⁽¹⁹⁾.

4. القوة السيبرانية: تُعرف بأنها: القدرة على استخدام الفضاء السيبراني لخلق الوسائل والتأثير على الأحداث في البيئات التشغيلية الأخرى وعبر أدوات القوة، أي هي مجموعة الوسائل، والطاقات، والإمكانات المادية وغير المادية، المنظورة وغير المنظورة التي تمتلكها الدولة وتمثل الموارد المتعلقة بالتحكم والسيطرة على أجهزة الحاسبات والمعلومات، والشبكات الإلكترونية والبنية التحتية المعلوماتية، والمهارات البشرية المُدربة للتعامل مع هذه الوسائل وإمكانية استخدامها من جانب صانع القرار في إحداث فعل مؤثر يُحقق مصالح الدولة وتوثر في سلوك الوحدات السياسية الأخرى⁽²⁰⁾.

وعرف المُفكر الاستراتيجي الأمريكي «جوزيف ناي» (joseph s. Nye) القوة السيبرانية على أنها: «القدرة في الحصول على النتائج المرجوة من خلال استخدام مصادر المعلومات المرتبطة الكترونياً بالفضاء السيبراني المعلوماتي والسيطرة على الأنشطة الإلكترونية

(17) نقلاً عن: عبد الكريم زهير عطية الشمري، الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الفضاء السيبراني العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الموصل: جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2021)، ص 29-30.

(18) مُمى الأشقر جبور، السيبرانية هاجس العصر، (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2017)، ص 35.

(19) الاتحاد الدولي للاتصالات، اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، (جنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2008)، ص 18.

(20) ITU, Cyber Security, (Geneva: ITU, 2008), P.39.

والحواسيب والبنية التحتية المعلوماتية ذات الصلة بالفضاء الإلكتروني، أي انها القدرة على استخدام الفضاء السيبراني لإيجاد مزايا للدولة، والتأثير على الأحداث المتعلقة بالبيئات التشغيلية الأخرى وذلك عبر أدوات سيبرانية»⁽²¹⁾.

(21) أيهاب خليفة، القوة الإلكترونية كيف يمكن أن تُدير الدولة شؤونها في عصر (الانترنت)؟، (القاهرة: مطبعة العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ص 24.

5. الردع السيبراني: يُعرف على أنه مجموعة من الإجراءات التي تعمل على خلق عدد من المُحفزات التي تمنع قيام أحد أطراف الصراع باعتداء أو هجوم مُستقبلاً، مع العلم أنه لا يستطيع أحد الأطراف تدمير الطرف الآخر كلياً ويتطلب الردع السيبراني مصداقية الدفاع عن أنظمة المعلومات وردع أي محاولات لاختراقها، القدرة على الانتقام، وكذلك وجود الرغبة في الانتقام بتكبير المهاجم ضرراً يفوق ما وقع على المدافع من اضرار⁽²²⁾.

(22) Joseph S. Nye JR, Cyber power, (London: Harvard Kennedy School, 2010), P.10.

6. الهجمات السيبرانية: وهي إجراءات عديدة تتخذها الدولة، لغرض الهجوم على نظم المعلومات المُعادية بهدف الإضرار بها والتأثير عليها وتحقيق عدد من الأهداف، وفي الوقت ذاته لغرض الدفاع عن النظم والمعلومات الخاصة بالدول المُهاجمة⁽²³⁾.

(23) نورة شلوش، «القرصنة الإلكترونية في القضاء السيبراني: التهديد المُتصاعد لأمن الدول»، مجلة بابل للدراسات الإنسانية، المُجلد 8، العدد 2، (بابل: مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، 2018)، ص 18.

7. الصراع السيبراني: يُعد الصراع السيبراني أحد أوجه الصراع الدولي، إذ يستطيع أحد أطراف الصراع أن يوقع خسائر فادحة بالطرف الآخر، وأن يتسبب في فشل البنية المعلوماتية والاتصال الخاص به وهو ما يُسبب خسائر عسكرية واقتصادية فادحة من خلال قطع أنظمة الاتصال بين الوحدات العسكرية بعضها ببعض أو تضليل معلوماتها أو سرقة معلومات سرية عنها⁽²⁴⁾.

(24) أيهاب خليفة، القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة، (الإسكندرية: مطبعة الاسكندرية، 2014)، ص 23.

8. الحروب السيبرانية: عرفها الباحثان الأمريكيان (ريتشارد كلارك) و(روبرت كناكي) بأنها: «أعمال تقوم بها الدول والفواعل من غير الدول تحاول من خلالها اختراق أجهزة الكمبيوتر والشبكات التابعة لدولة اخرى بهدف تحقيق أضرار بالغة أو تعطيلها»⁽²⁵⁾. وكما يرى الباحث الاستراتيجي (بولو شاكريان) بأنها: «امتداد للسياسة من خلال الإجراءات المُتخذة في الفضاء السيبراني من قبل الدول أو الفاعلين غير الدوليين، إذ تُشكل تهديداً خطيراً للأمن القومي»⁽²⁶⁾.

(25) علي حسين باكير، المجال الخامس، الحروب الإلكترونية في قرن 21، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط <https://www.studies.aljazeera.com>

(26) عادل عبد الصادق، الحروب السبرانية: تساعد القدرات والتحديات للأمن العالمي، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.acronline.com>

وتُعد الحرب السيبرانية المستوى الأخطر للنزاع في الفضاء السيبراني، وتُسمى تلك الحرب في التأثير على الإرادة السياسية للطرف المستهدف وعلى إمكانياته في عملية صنع القرار، أيضاً القدرة على التأثير فيما يتعلق بالقيادة العسكرية أو توجهات المدنيين في مسرح العمليات الإلكترونية⁽²⁷⁾.

(27) هاري آر. بارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة راجح محرز علي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011)، ص 11.

9. الإرهاب السيبراني: وهو استخدام التنظيمات الإرهابية لشبكات التواصل الاجتماعي (الانترنت) للتواصل والدعاية والتضليل، بهدف تحقيق مكاسب سياسية من خلال الهجوم أو التهديد بالهجوم على أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات وانظمة المعلومات لتدمير البنية التحتية وترهيب الحكومة أو المواطنين واجبارهم على تحقيق اهداف سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى⁽²⁸⁾. وتُعد هذه التنظيمات الإرهابية الأحدث والأكثر خطورة على الأمن الدولي، وذلك لان دافعهم ليس المال فقط إذ لديهم قضية يدافعون عنها، وغالباً ما يقومون بإرسال رسائل تهديد أو تدمير البيانات المخزونة في نظم المعلومات الحكومية، من خلال تسجيل وجهة نظرهم إذ أنّ مكان تواجدهم ليس محدود فنشاطهم مُنتشر في كل مكان من العالم وهذا ما يصعب اقتناصهم والقبض عليهم بسهولة.

الإرهاب السيبراني: وهو استخدام التنظيمات الإرهابية لشبكات التواصل الاجتماعي (الانترنت) للتواصل والدعاية والتضليل، بهدف تحقيق مكاسب سياسية من خلال الهجوم أو التهديد بالهجوم على أجهزة الكمبيوتر أو الشبكات وانظمة المعلومات لتدمير البنية التحتية

(28) Rrszard Zieba, Wspolczesne wyzwania I zagrozenia dla bezpieczenstwa miedzynarodowego, (USA, Stosunki Miedzynarodowe international Relation, 2003), P. 52.

خصائص الفضاء السيبراني (الإلكتروني) وعناصره
يتمتع الفضاء السيبراني داخل شبكة الانترنت بعدة خصائص وميزات تحسن عمليات التواصل وتبادل المعلومات، فضلاً عن امتلاكه لعناصر عديدة، ويمكن التعرف على هذه الخصائص والعناصر في ضوء التقسيم الآتي:
أولاً: خصائص الفضاء السيبراني
على الرغم من وجود بعض أوجه الشبه بين الفضاء التقليدي

والفضاء السيبراني، لكن هناك عدد من الخصائص والعناصر للفضاء السيبراني تميزه عن الفضاء العام التقليدي، إذ أصبح يشكل الفضاء السيبراني ساحة جديدة للحرب بشكله التقليدي ولكنه ذا طابع سيبراني، والحروب السيبرانية تقع داخل شبكات الاتصال والمعلومات عابرة للحدود التقليدية وسيادة الدول، على الرغم من أن الحرب الفعلية تستعمل جميع أنواع الأسلحة المتاحة، فأنها لم تتوان عن استخدام الفضاء السيبراني. يمكن تلخيص سمات وخصائص عدة للفضاء السيبراني والحروب السيبرانية على النحو الآتي:

1. الحُرْبَة وغياب السيطرة الحكومية: يتيح الفضاء السيبراني للأفراد

والجماعات قدرة أكبر على التواصل والتشابك وبناء مجتمعات افتراضية بمظاهر مختلفة للتأثير في القضايا عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمُنتديات الإلكترونية وغيرها، وميزة كهذه لا تتوافر في المجال العام التقليدي، لاسيما مع القيود الصارمة التي تفرضها الأنظمة السلطوية على عملية التنظيم التي قد يقدم عليها الأفراد والجماعات⁽²⁹⁾.

يتيح الفضاء السيبراني للأفراد والجماعات قدرة أكبر على التواصل والتشابك وبناء مجتمعات افتراضية بمظاهر مختلفة للتأثير في القضايا عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمُنتديات الإلكترونية وغيرها.

(29) ابتسام علي حسين، «فرص وقيود الأطراف المتنازعة على المجال العام السيبراني»، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017)، صص 11-12.

2. الطبيعة الطوعية وليس الجبرية: هذه الخاصية ممتدة من المجال العام التقليدي إلى السيبراني، لكنها اتسعت في المجال السيبراني، بل أيضاً تُفسر الإقبال الشديد عليه خصوصاً بأنه خالٍ من الإِجبار الذي يُعانيه المواطن في العديد من مجالات حياته اليومية، خاصة في علاقته بالدولة والقوانين، هذا ما يُساعد على خلق ساحة صراع جديدة بين الدول يتشارك فيها المدنيين والعسكريين وترتبط بالتطورات المادية والعسكرية على الأرض بأقل تكلفة وأكثر تحديداً للهدف.

3. صعوبة الردع السيبراني: باعتبار الفضاء السيبراني ساحة افتراضية يصعب على الدول وضع الحدود لسيادتها وسيطرتها كما لو أن الدول في الوقت الحاضر وفي ظل الفضاء السيبراني فاقدة لركن

من أركان قيامها⁽³⁰⁾.

4. غياب الشفافية: من الصعوبة تحديد هوية المجموعة التي تُنفذ الهجمات السيبرانية في الكثير من الحالات، أيضاً غياب التشريعات الدولية التي تضع الدول أو المؤسسات أو الجماعات التي تقوم بمثل هذه الأنشطة تحت طائلة القانون الدولي، ذلك يعني عدم القدرة على ملاحظتهم قانونياً على خلاف مجالات الحرب التقليدية⁽³¹⁾.

كما تتميز الحرب السيبرانية بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن الحروب التقليدية، ويمكن إجمالها بما يأتي⁽³²⁾:

- انخفاض التكلفة نسبياً للأدوات اللازمة لنشأة الحرب السيبرانية، فالدول لا تحتاج في سياق ذلك إلى تخصيص ميزانيات ضخمة لإنتاج الأسلحة المستخدمة في النزاعات العنيفة التقليدية التي تكون تكلفتها عالية جداً كحاملات الطائرات والمقاتلات المتطورة.

- تتميز الحروب السيبرانية بالسرعة والمرونة والمراوغة، ومن خلالها يتمتع المهاجم بأفضلية على المدافع، ومن ثم من الصعب جداً نجاح إجراءات التحصين لوحدها، فالتحصين في هذا المعنى سيجعل من هذا الطرف عرضة لمزيد من محاولات الاختراق، وبالتالي المزيد من الضغط.

- تتميز الحرب السيبرانية بأنها غير مُحددة الأهداف

والتأثيرات، فقد تتعدى مخاطرها ميادين القتال التقليدية لتنتال بدمارها حتى أكثر المواقع السيادية والحساسة تحصيناً وبعيداً عن دائرة القتال.

- تُعد حرب هلامية الشكل والملامح، فهي متعددة بميادينها، متنوعة ومتطورة بوسائلها المرتبطة بأكثر المجالات التقنية تطوراً وتبدلاً في الحياة المعاصرة للدول.

- كذلك تتميز أطرف الحرب السيبرانية بعدم الوضوح وتكون

(30) سماح عبد الصبور، «الصراع السيبراني: طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين»، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017)، ص 6.

(31) شمويل إيفين ودافيد سيمان توف، حرب الفضاء الإلكتروني، المفاهيم والاتجاهات، (برلين: 2011)، ص 20.

(32) أشرف السعيد أحمد، القرصنة الإلكترونية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013)، ص 45-47.

تتميز الحروب السيبرانية بالسرعة والمرونة والمراوغة، ومن خلالها يتمتع المهاجم بأفضلية على المدافع، ومن ثم من الصعب جداً نجاح إجراءات التحصين لوحدها

تداعياتها خطيرة سواءً عن طريق تدمير المواقع على الانترنت ونسفها وقصفها بوابل من الفيروسات أو العمل على استخدام أسلحة الفضاء الإلكتروني المتعددة، للنيل من سلامة تلك المواقع، وهي أسلحة يسهل الحصول عليها من خلال مواقع الانترنت وكذلك تعلم كيفية استخدامها.

• تتميز الحرب السيبرانية بأن تدميرها لا يُصاحبه دماءً وإشلاءً، إذ تقتصر في أغلب حالاتها على التجسس والتسلل ثم النسف، وسهولة الدخول إلى الفضاء الإلكتروني ساعد على توسيع دائرة استهداف المواقع الإلكترونية فضلاً عن زيادة عدد المهاجمين، ولتدور تلك الهجمات المُبادلة على نحو الكر والفر ليُعبّر عن حالة صراع مُمتد يرتبط بطبيعة الفضاء الإلكتروني المُختلفة⁽³³⁾.

ثانياً: عناصر الفضاء السيبراني

يتكون الفضاء السيبراني من عدد من العناصر أهمها:⁽³⁴⁾

1. بنية الكترونية: وتتكون هذه البنية من مراكز البيانات وأجهزة الحاسوب وشبكات الحاسوب وأجهزة إدارة قواعد البيانات، كذلك أنظمة اللوائح التنظيمية وهي الأجهزة المادية التي تُستخدم لربط أجهزة الحاسوب والمستخدمين وتشمل وسائط النقل بما في ذلك خطوط الهاتف وخطوط البث التلفزيوني عبر الكابلات والأقمار الصناعية، والهوائيات وأيضاً أجهزة التوجيه.

2. أسلحة الكترونية: هنالك أنواع عدة من الأسلحة الإلكترونية منها ما يأتي⁽³⁵⁾:

أ. الفيروسات: وهي برامج صُممت لغرض إلحاق الضرر في قواعد البيانات، وسرقتها وتخزينها أو قطع الاتصال بالشبكة، ومن الصعب التعرف أو اكتشاف هذه الأسلحة، علماً أنها برامج صُنعت عمداً لتغيير خصائص الملفات، وتُستخدم هذه الفيروسات لتعطيل شبكات الخدمات والبنية التحتية للطرف المُستهدف كإحداث خلل وفشل في شبكة الاتصال لدولة ما.

ب. الديدان: برامج صغيرة جداً تتكون من الشبكات ولا تعتمد على

(33) نورة شلوش، «القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني: التهديد المتصاعد لأمن الدول»، مصدر سبق ذكره، ص195.

(34) جميل حسين طويلة، البرمجيات الخبيثة، (دمشق: د.ن، 2016)، ص4.

(35) إيهاب خليفة، مُجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، (القاهرة: دار العربي للنشر، 2019)، ص ص117-119.

غيرها وغايتها القيام بقطع الاتصال عن الشبكات أو القيام بسرقة البيانات وذلك من خلال تصفح المُستخدمين للإنترنت⁽³⁶⁾.

ج. دودة ميليسا Melissa Worm: وهي فايروس أنتشر بواسطة البريد الإلكتروني، من خلال رسالة بريد إلكتروني مُزيفة تقوم بإرسال نفسها إلى (50) بريد إلكتروني آخر عند فتحها، إذ انتشر هذا النوع من الفايروسات عام 1999 وانتجت خسائر تقدر بملايين الدولارات⁽³⁷⁾.

د. دودة ستكسنت Stuxnet Worm: أنتشر هذا النوع من الفايروسات عام 2010 من خلال أجهزة (USB drives) عند وصلها بجهاز الحاسوب، وهذا النوع من الفيروسات لا يتطلب وجود اتصال بشبكة الانترنت لكي تتمكن من الانتشار، ومن الأمثلة التي تعرضت للإصابة من هذا النوع هي محطات توليد الطاقة النووية⁽³⁸⁾.

هـ. أحصنة طروادة Trojan Horse: نوع من البرمجيات الخبيثة التي لا تتناسخ من تلقاء نفسها إذ يظهر لكي يؤدي وظيفة مرغوب فيها، فهو يعمل على نسخ حمولته الخبيثة وفي أغلب الأحيان يعتمد على الأبواب الخلفية أو الثغرات الأمنية التي تساعده بالوصول غير المُصرح به إلى الكمبيوتر أو الجهاز المُستهدف، وهو على شكل شفرة صغيرة يتم تحميلها مع برنامج رئيس من البرامج ذات الشعبية العالية، ويقوم ببعض المهام الخفية وفي الغالب يركز على إضعاف قوى الدفاع لدى الضحية أو اختراق جهازه وسرقة بياناته⁽³⁹⁾.

و. الماكينات والميكروبات فائقة الصغر: وهي عبارة عن (robots) فائقة الصغر تصيب أساس النظام، وهي عكس الفيروسات، تنتشر في مبنى نظام معلوماتي، لدولة مُعادية أو مُنافسة، إذ تنفّس في الردهات والمكاتب حتى تجد حاسباً آلياً وتدخل إليه من خلال الفتحات الموجودة به، لتقوم بإتلاف

(36) عامر أبو علي، فيروسات الكمبيوتر، (القاهرة: دار حنين للنشر والتوزيع، 1994)، ص46.

(37) أسامة فتحي، فيروسات الحاسب، (د.م: د.ن، 2008)، ص6.

(38) المصدر نفسه، ص7.

أحصنة طروادة Trojan Horse:
نوع من البرمجيات الخبيثة التي لا تتناسخ من تلقاء نفسها إذ يظهر لكي يؤدي وظيفة مرغوب فيها، فهو يعمل على نسخ حمولته الخبيثة وفي أغلب الأحيان يعتمد على الأبواب الخلفية أو الثغرات الأمنية

(39) Ken Dwight, Bug Free computing, (USA: The Teleprocessors Inc, 2005), P.P.1213-.

الدوائر الإلكترونية⁽⁴⁰⁾.

ز. الأبواب الخلفية (back doors): عبارة عن ثغرة تترك عن عمد

من قبل مُصمم النظام ليستطيع الدخول إلى النظام عند الحاجة

**الأبواب الخلفية (back doors):
عبارة عن ثغرة تترك عن عمد من
قبل مُصمم النظام ليستطيع
الدخول إلى النظام عند الحاجة
لذلك، علماً أن جميع البرامج
والنظم التي تنتجها الولايات
المتحدة الأمريكية تحتوي على
أبواب خلفية تستخدمها عند
الحاجة**

لذلك، علماً أن جميع البرامج والنظم التي

تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية تحتوي

على أبواب خلفية تستخدمها عند الحاجة⁽⁴¹⁾.

3. عمليات الكترونية: وهي القدرة على الدخول

غير المشروع والتجسس على شبكات الخصم عن

طريق الحاسوب الآلي، ويهدف الحصول على

المعلومات، إذ تشمل هذه المعلومات على خطط

الدفاع العسكري وأسرار الحروب العسكرية كذلك

معلومات استخبارية أو سياسية، كذلك إمكانية ترك

ثغرات داخل البرامج الإلكترونية لحقن الشبكة بفيروسات للقيام

بمهام معينة وذلك من خلال الأبواب الخلفية إذ يمكن استخدامها

للتأثير في سلوكيات الخصم وذلك بنشر الخطط العسكرية والبيانات

أو إرسالها ليدرك أنه مُخترق ما يدفعه للتفاوض أو الاستسلام وتحقيق

المكاسب لصالح الطرف الذي قام بالعملية الإلكترونية⁽⁴²⁾.

4. مهاجمة شبكات الحاسب الآلي: تقوم على أساس اختراق

الشبكات لتعطيلها، ونشر فيروسات تدمرها، أو نشر معلومات

محرقة، لإرباك العاملين عليها، أيضاً القيام بهجمات إلكترونية أو

مادية لقطع خدمات الانترنت عن الخصم، ما يسمح بتدمير قواعد

البيانات الإلكترونية، أو قطع أنظمة اتصال بث الوحدات العسكرية،

أو العمل على شل أنظمة الدفاع الجوي، أو السيطرة على وحدات

القيادة⁽⁴³⁾.

5. الدفاع عن شبكات الحاسب الآلي: هي القدرة على حماية

الشبكات وأجهزة الكمبيوتر من التعرض للاختراق وتأمينها، إذ

يكون ذلك على مستوى البرمجيات (Soft ware)، والمكون المادي

للشبكات (Hard ware)، أي العمل على تأمين الشبكة والمكون

(40) مايا صبحي، الخيوط الخفية للماسونية في دائرة الضوء، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط https://www.ar-ar.facebook.com/masonic_secret

(41) عامر أبو علي، فيروسات الكمبيوتر، مصدر سبق ذكره، ص 38.

(42) William T. Johen, Of Military Strategy,(Boston: Center for Strategic Leadership,2011), P.183.

(43) صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية...، مصدر سبق ذكره، ص 25.

المادي لها، مثل الخوادم أو الشرائح التي قد تكون برمجت من قبل المصمم لكي تعمل في ظروف غير عادية لصالحه⁽⁴⁴⁾. والشكل ذو الرقم (1) يوضح عناصر الفضاء السيبراني.

الشكل (1): عناصر الفضاء السيبراني

(44) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.



الشكل: من إعداد الباحثين.

المحور الثالث

فواعل الفضاء السيبراني وأبعاده الاستراتيجية

تشتق خصائص الفضاء السيبراني من طبيعة وسعة فواعله، إذ إنه لم يقتصر على الفواعل من الدول بل أخذ ليشمل فواعل من غير الدول وأصبح له أبعاده الاستراتيجية المهددة للأمن الدولي، وللوقوف على تلك الفواعل والأبعاد الاستراتيجية تم تحليلها على نحو دقيق، وفق التقسيم الآتي:

أولاً: فواعل الفضاء السيبراني

ويمكن تقسيم الفواعل في الفضاء السيبراني والمالكين للقوة

السيبرانية إلى ما يأتي:

1. الدول والحكومات

**تُعد الدول فاعلاً محورياً في
تسيير الفضاء السيبراني،
انطلاقاً من إمكاناتها المادية
والبنوية والبشرية والقانونية،
واحتكارها القانوني والمُنظم
للفضاء السيبراني وذلك من
خلال أجهزتها المختلفة**

تُعد الدول فاعلاً محورياً في تسيير الفضاء السيبراني، انطلاقاً من إمكاناتها المادية والبنوية والبشرية والقانونية، واحتكارها القانوني والمُنظم للفضاء السيبراني وذلك من خلال أجهزتها المختلفة، فمع نهاية القرن العشرين أدركت الدول وخاصة الكبرى بضرورة العمل على تغيير استراتيجياتها أو إضافة استراتيجية إلى

استراتيجياتها، بما يتناسب مع هيكلية القرن الحادي والعشرين وما حدث عليه من تطورات وإعادة ترتيب في سلم الأولويات، مما نتج عنه سباقاً محموماً بين بعض القوى لتعظيم الاستفادة من الفضاء السيبراني إذ عدت هذه الدول والحكومات القدرات السيبرانية وسيلة لبسط النفوذ وتحقيق مكاسب استراتيجية وسياسية واقتصادية ومالية لم تستطع تحقيقها عبر الوسائل العسكرية والدبلوماسية التقليدية⁽⁴⁵⁾.

(45) أحمد زكي عثمان، «تأثيرات القدرات السيبرانية في الصراعات الإقليمية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، 2017)، ص 17.

فالدول لديها القدرة الكبيرة على تنفيذ الهجمات السيبرانية وتطوير البنية التحتية وممارسة السلطات داخل حدودها، فبحسب التقسيم الذي قدمه «جوزيف ناي» لأنماط القوة، القوة الصلبة والقوة الناعمة والقوة الذكية، إذ عرف القدرات السيبرانية على أنها جزء من القوة الناعمة، وبذلك تُعد القوة السيبرانية مظهر من مظاهر القوة في التفاعلات الإقليمية والدولية، إذ تنطوي قوة دولة معينة سيبرانياً على ما تمتلكه من قدرات وإمكانات في الفضاء السيبراني (الإلكتروني)⁽⁴⁶⁾. إذ سعت أغلب الدول إلى تطوير قدراتها السيبرانية، مما نتج

Joseph S. Nye, "Power (46) and National Security in Cyberspace, Americas Cyber Future, Center For new America Security, Vo1.2, .17-(2011),P.P.15

عنه اتساع قائمة الدول ذات القدرات السيبرانية المتطورة في الوقت الراهن فلم تعد تقتصر على قائمة الدول العظمى والكبرى مثل الولايات المتحدة والصين وبريطانيا وروسيا، بل ظهرت قوة سيبرانية جديدة يعتد بها مثل إسرائيل وأستراليا والهند وإندونيسيا وكوريا الجنوبية والمكسيك والأرجنتين وإيران وتركيا وغيرها⁽⁴⁷⁾.

(47) أحمد زكي عثمان، «تأثيرات القدرات السيبرانية في الصراعات الإقليمية»، مصدر سبق ذكره، ص 16.

2. الشركات المتعددة الجنسيات

تُعد الشركات المتعددة الجنسيات من الفاعلين الرئيسيين داخل الفضاء السيبراني، وذلك لأنها تمتلك موارد للقوة تفوق بعض الدول ولا ينقصها غير الشرعية في ممارسة القوة، التي هي حكر على الدول، فحوادم شركات مثل جوجل Google، فيسبوك Facebook، ميكروسوفت Microsoft، أبل Apple، أمازون Amazon، لديها موارد مالية ضخمة وأفرع في العديد من دول العالم مما يتيح لها السيطرة على التعليمات البرمجية الخاصة التي توفر لها مصادر وموارد مالية أكبر من مصادر العديد من الحكومات⁽⁴⁸⁾. فقد تؤدي هذه الشركات بسهولة دوراً في صراعات الفضاء السيبراني، وذلك بسبب انخفاض تكلفة الاستثمار وصعوبة الكشف عن الهوية، كما تؤثر هذه الشركات في اقتصاديات الدول وثقافة المجتمعات وتوجهاتها وهذا ما حدث في الأزمة بين شركة جوجل والصين حول (المحتوى)، أيضاً فضيحة تسريب بيانات مُستخدمي فيسبوك لصالح شركة كامبردج أناليتيكا التي تم الاستعانة بها لصالح حملة الرئيس الأمريكي السابق (دونالد ترامب)⁽⁴⁹⁾.

(48) Steve Lohr, Global Strategy Stabilized IBM Duing Downturn, The New York Time, available at: <https://www.nytimes.com>.

3. الجماعات المسلحة أو الإرهابية

تُعد من أحدث الفواعل الدولية خاصةً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001، إذ عملت على استغلال الفضاء السيبراني في عمليات التجنيد والتعبئة والرعاية وجمع الأموال والمتطوعين ونشر الأفكار والمعتقدات، كذلك يسعى هذا الفاعل إلى توظيف الأدوات الإلكترونية في الفضاء السيبراني لتنسيق العمليات المسلحة على أرض الواقع⁽⁵⁰⁾. ومثالاً على ذلك تنظيم القاعدة الذي كان له السبق في الاعتماد على المواقع الإلكترونية لتحقيق أهداف استراتيجية وتسهيل القيام بالعمليات التكتيكية، من خلال استقطاب وتوجيه جنود جدد عبر المواقع الإلكترونية التابعة له كموقع النداء الإلكتروني وأيضاً مجلتهم الإلكترونية المُسمّاة (الينا).... وغيرها، فضلاً عن تنظيم دولة الإسلام في العراق والشام (داعش الإرهابي)

(49) إبراهيم أبو جازية، تمت السرقه بنجاح.. القصة الكاملة لفضيحة «كامبردج أناليتيكا» التي هزت عرش «فيسبوك»، معلومة المنشورة عبر الشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.sasapost.com>

(50) سماح عبدالصبور، «الإرهاب الرقمي استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي»، دورية اتجاهات الأحداث»، العدد2، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014)، ص8.

الذي يعد نوعاً آخر من الفاعلين المسلحين من غير الدول فله أكثر من (53) ألف موقع إلكتروني، و(90) ألف صفحة باللغة العربية، و(13) ألف باللغات الأخرى، هذا ما ساهم في تجنيد حوالي (3400) شاب شهرياً عبر مواقعهم الإلكترونية، وذلك بحسب تقرير الخبير الأمني في قضايا الإرهاب الرقمي جيف باردين ((Jeff bard in))⁽⁵¹⁾.

4. الانونيموس وويكيليكس

الانونيموس أو المجهولون هم جماعات احتجاجية مُنتشرة حول العالم في الفضاء الإلكتروني، ولهم أهداف سياسية ويقومون بتوزيع المعلومات السرية وتشوية المواقع وتوليد احتجاجات حول القضايا السياسية، فهم نمط جديد من الفاعلين السياسيين الذين يعتمدون على إخفاء الهوية والقيادة بلا جسد وانخراط الأفراد بلا عضوية دائمة، وعلى هجمات افتراضية ضد أهداف مادية من أجل تشجيع التغيير السياسي، أما (ويكيليكس) موقع تم أنشائه عام 2007 ويستهدف فضح الأنظمة السياسية من خلال تسريب الوثائق والأسرار حول الحكومات والشخصيات العامة، ومثل كل من الانونيموس وويكيليكس نماذج لما قد يُسببه الفاعلون من غير الدول من تأثيرات صراعية محلية وإقليمية ودولية عبر الفضاء الإلكتروني وتهديد للأمن الدولي⁽⁵²⁾. وخير مثال على ذلك، ما فعله موقع ويكيليكس بنشر فيديو لمروحية أمريكية في إحدى القرى العراقية وهي تقصف المدنيين العراقيين وبينهم صحفي خلال فترة احتلال العراق عام 2003، كذلك نشر العديد من المنشورات التي أظهرت السلوك السياسي الخارجي لبعض دول العالم التي تدعي الديمقراطية والحرية، ما يمكن ان يسبب لهذه الدول أزمات عدة تعلقت بأمنها الاجتماعي والسياسي، ونظرتها للحريات وحقوق الإنسان تجاه العالم الآخر⁽⁵³⁾.

5. الفرد

يُعد الفرد فاعلاً مهماً وأساسياً في الفضاء السبيرانية، على الرغم من قلة درجة تأثيره بالنسبة للصراع داخل الفضاء السبيرانية، إذ يمتلك

(51) بن مرزوق عنتر وحرشأوي محي الدين، الأمن السبيرانية كُعد جديد في السياسة الدفاعية الجزائرية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.manifest.Univouargla>

(52) Wendy H. Wong & Peter A Brown, E- Bandits In Global Activism: Wikileaks Anonymous and the Politics of No One, (Cambridge: Cambridge University, 2013), P. 111.

(53) السيد الحراني، ويكيليكس: حرب الوثائق وكشف الأنظمة العربية والعالمية، (مصر: دار الكتب للنشر، 2013)، ص 132.

الأفراد القدرة على إحداث الثورة الرقمية، فتصبح تلك الثورة مجال استخدام للدولة نفسها، كمثال على ذلك ما قام به مارك زوكربيرغ (Markzoukerperg) عام 2004 إذ أسس شبكة (فيسبوك) لتجمع أكثر من مليار مُستخدم حول العالم⁽⁵⁴⁾ فمواقع التواصل الاجتماعي كان لها دور كبير وبارز في تنظيم عدة مظاهرات في مختلف دول العالم، كذلك هناك أفراد مُختصون في أعمال القرصنة والجرائم السيبرانية وأيضاً سرقة المعلومات والبيانات الشخصية والتلاعب فيها أو الإساءة في استغلاله، ويطلق عليهم تسمية (الهاكرز)⁽⁵⁵⁾.

ثانياً: الأبعاد الاستراتيجية للأمن السيبراني

يتسع مفهوم الأمن السيبراني على جميع المسائل السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية، بهدف تحقيق منظومة أمن متكاملة تعمل على الحفاظ على الأمن القومي للدولة من جميع التهديدات السيبرانية، عليه لا بُد من القيام بتوضيح أبعاد الأمن السيبراني بإيجاز على النحو الآتي⁽⁵⁶⁾:

1. الأبعاد السياسية: بشكل أساسي هي حق الدولة في حماية نظامها السياسي وكيانها ومصالحها الاقتصادية، إذ تعني حقها وواجبها في السعي لتحقيق رفاه شعبها، في الوقت الذي تؤثر فيه التقنيات بتغيير موازين القوى داخل المجتمع نفسه، إذ أصبح المواطن بإمكانه الاطلاع على جميع القرارات السياسية وخلفياتها ومبرراتها التي تتخذها الحكومة، عبر الكم الهائل من المعلومات التي يمكنه الوصول إليها أو من خلال ما ينشر على الانترنت وبقية الأجهزة التي توصل بها، كذلك فإن العاملين في الشأن السياسي لا يتوانون عن استعمال هذه التقنيات للوصول إلى أكبر شريحة مُمكنة من المواطنين والترويج لسياساتهم في العالم⁽⁵⁷⁾.

2. الأبعاد الاقتصادية: يرتبط الأمن السيبراني ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد، فالتلازم واضح بين اقتصاد المعرفة وتوسع استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، كذلك بالقيمة التي تمثلها البيانات

(54) قادر إسماعيل، إدارة الحروب النفسية في الفضاء الإلكتروني: استراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.manifest.univ-ouargla>

(55) رعد عيادة الهاشمي، الإرهاب الإلكتروني، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.mizandz.com>

(56) للاستزادة حول تلك الأبعاد يُنظر: عبد الكريم زهير عطية الشمري، الاستراتيجية الأمريكية للهمنة على الفضاء السيبراني العالمي، مصدر سبق ذكره، ص 54-57.

**يرتبط الأمن السيبراني
ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد،
فالتلازم واضح بين اقتصاد
المعرفة وتوسع استخدام
تقنيات المعلومات
والاتصالات**

(57) مئى الأشقر جبور، الأمن السيبراني: التحديات ومُستلزمات المواجهة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2012)، ص 16.

والمعلومات المتداولة والمخزونة والمُستخدمة وعلى جميع المستويات، إذ تتوفر تقنيات المعلومات والاتصالات من تعزيز التنمية الاقتصادية لبلدان كثيرة، من خلال تحقيق الفائدة من فرص الاستخدام التي تقدمها الشركات الدولية والشركات الكبرى، التي تبحث عن إدارة كلفة إنتاجها بأفضل الشروط، غير أن هذا الواقع المُشرق يطرح وسائل عديدة سواءً ما يتعلق بحماية مُقدم الخدمة، العمل، وأيضاً حماية المُستهلك على الانترنت⁽⁵⁸⁾.

(58) The Electronic Money Regulations 2011, available at: <https://www.legislation.gov.uk>.

3. الأبعاد الاجتماعية: إنَّ التطورات التقنية وطبيعة شبكات الانترنت المفتوحة وما تُقدمه من إمكانيات وقدرات في المجالات العلمية والثقافية والخدماتية، عبر المدونات والشبكات الاجتماعية، إذ اتاحت الفرصة لكل مواطن أن يُعبر عن تطلعاته السياسية وطموحاته الاجتماعية بأشكالها كافة، ومن خلال ذلك يأتي التشديد من قبل المنظمات والهيئات الدولية على نشر ثقافة الأمن في الفضاء السيبراني، أيضاً ضرورة تعاون المُجتمع بكل مكوناته على تحقيق الأمن السيبراني وضمانه، باعتبار المخاطر السيبرانية تطل المُجتمع بأكمله سواءً بسبب ارتكاز الخدمات الحيوية مثل الطاقة والنقل والصحة والاتصالات وغيرها، أو من خلال ما تُقدمه من تقنيات الاتصالات والمعلومات أو من خلال ما يضح من محتوى في الفضاء السيبراني، فان المحتوى غير المشروع وغير المرغوب فيه، ذات تأثير سلبي أكيد على اخلاقيات مُجتمع مُعين، وأيضاً يعمل على زيادة نسبة الممارسات الإجرامية⁽⁵⁹⁾.

(59) موني الأشقر جبور، الأمن السيبراني: التحديات ومُستلزمات المواجهة، مصدر سبق ذكره، ص15.

4. الأبعاد العسكرية : ويتمثل في قدرة الوحدات العسكرية على التواصل عبر الشبكات العسكرية، وذلك ما يُساعد على تبادل المعلومات والأوامر وتدفعها «وهي جوهر الفكرة التي خلقت وطورت من أجلها الشبكات ومن بعدها شبكة الانترنت»، وإصابة الأهداف عن بُعد، على الرغم من كل ما سبق، لا

يمكن تجاوز نقطة ضعف هذا البُعد خاصةً إذا لم تكن مؤمنة بشكل جيد من الاختراقات، التي ينتج عنها تدمير قواعد البيانات العسكرية وقطع الاتصال بين القيادة والوحدات العسكرية، كذلك إمكانية التحكُّم في بعض الأسلحة وخروجها عن السيطرة مثل طائرات بدون طيار وصواريخ موجهة وأقمار صناعية... وغيرها، إذ يُعد فيروس ستانكت Stuxnet بداية لاستعمال القوة السيبرانية لتدمير البنية المادية (هاجم حواسيب أجهزة الطرد المركزي الإيرانية)⁽⁶⁰⁾.

(60) عادل عبد الصادق، «القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني»، مصدر سبق ذكره، ص32.

5. الأبعاد القانونية: إن التطورات التقنية والتكنولوجية المُتسارعة تفرض مواكبة التشريعات القانونية لها، من خلال سن أطر وتشريعات للأعمال القانونية وغير القانونية في الفضاء السيبراني، فضلاً عن الحقوق الأساسية والحريات الإنسانية المُعترف فيها في الدساتير والتشريعات الدولية، فأن ظهور الفضاء السيبراني أدى إلى ظهور حقوق أخرى كحق النفاذ إلى الشبكة العالمية للمعلومات، كذلك توسعت بعض المفاهيم لتشمل أساليب الممارسة الجديدة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات، مثل الحق في إنشاء المدونات الإلكترونية والحق بإنشاء التجمُّعات على الانترنت، أيضاً الحق في حماية ملكية البرامج المعلوماتية ومما لا شك فيه، ان السنوات القادمة لأبد وأن تشهد تصاعداً في أعداد الأعمال الجرمية والممارسات غير القانونية في الفضاء السيبراني، هذا يعني عملياً أزدیاد عدد القضايا التي سترفع أمام المحاكم وذلك يستدعي إعداد البيئة التنظيمية والتشريعية وبناء قدرات وهيئات المكافحة والحكُّم⁽⁶¹⁾.

(61) منى الأشقر جبور، السيبرانية هاجس العصر، مصدر سبق ذكره، ص56.

وفي ظل التقدم التكنولوجي الذي أصبح يشغل حيزاً كبيراً في رسم معالم التحولات نحو دالات ورؤى ترتبط بالطابع الإلكتروني يُعدُّ هو الأخطر في مواكبة ديمومة هذا التقدم الذي أتضح معالمه في ظهور ما يُعرف بالقوة السيبرانية التي عدت نتيجة تحولات القوة

في بيئة النظام الدولي، التي أخذت طابعاً تناfusياً حول الاستحواذ على سبق التقدم التكنولوجي وسرقة الأسرار الاقتصادية والعلمية، إلى أن يمتد ذلك الصراع إلى محاولة السيطرة على الفضاء السيبراني من خلال سعي الفواعل الدولية للسيطرة على أسماء النطاقات وعناوين المواقع والتحكم بالمعلومات والعمل على اختراق الأمن القومي للدول من دون استخدام طائرات أو متفجرات أو حتى انتهاك للحدود السيادية التي تتمثل بهجمات قرصنة الكمبيوتر وتدمير المواقع والتجسس وأضرار بالبنية التحتية بما يكون لذلك تأثير على تدمير الاقتصاد بنفس القوة التي قد يسببها تفجير تقليدي مدمر وهذا ما يدعو إلى ضرورة الاهتمام بالقوة السيبرانية، بعد أن أصبح مفهوم الأمن السيبراني ضرورة حتمية في عالم اليوم، ولاسيما في ظل ارتباط التفاعلات الدولية كافة بالجانب الرقمي والتكنولوجي، وهذا يتطلب من الدول حتمية إيجاد ميكانيكيات فعالة لمراجعة المخاطر والتهديدات السيبرانية التي تتميز بالسرعة والغموض والدقة، ومن ثم تحقيق الأمن السيبراني والحفاظ على مكاسب الدولة وأمنها القومي.

الخاتمة

ساهمت التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة وغير المسبوقة في العقود الثلاثة الأخيرة وفي ظل العولمة، من زيادة تشطي القوة وانتشارها بعيداً عن الدول إلى الفواعل الأخرى من غير الدول، ولأسباب عدة منها، ما يتعلق بالدولة وطبيعتها، ومنها ما يتعلق بطبيعة المتغيرات وقوتها وسرعة انتشارها، وأخرى تتعلق بطبيعة الفواعل من غير الدول، فالشركات العابرة للقوميات استحوذت على القوة الصناعية والتجارية والمالية والمعلوماتية العالمية عن طريق عمليات التحول والاندماج وزيادة الأرباح بسبب التوسع في النشاط، كما أن الثورة التكنولوجية خلقت ظروفاً مواتية للفواعل من غير الدول، فكما أن الشركات المتعددة الجنسيات وظفت مخرجات هذه الثورة لغايات اقتصادية احتكارية، فإن المجموعات الإرهابية وعصابات الجريمة العابرة للحدود وجدت لها خير وسيلة لتنفيذ

أهدافها وتحقيق أجندتها، كُـل ذلك على حساب تراجع دور الدولة التي أضرت بها هذه المنافسة وقلصت من سيادتها لحساب الفواعل الجدد في الساحة العالمية، وهو ما كان له أثراً سلبية في الأمن الدولي.

لذا فبجانب قوة الدولة الصلبة والناعمة ظهرت القوة السيبرانية التي أصبح لها تأثيرها على المستويين المحلي والدولي، إذ أدت إلى تعدد مستويات القوى بين الفاعلين دون حصرها بالدولة، كما مكنت الفاعلين الأصغر في السياسة الدولية من ممارسة كل من القوة الصلبة والناعمة عبر الفضاء الإلكتروني، وهو ما يعني تغيراً في علاقات القوى في السياسة الدولية. وفرض واقع الفضاء السيبراني إعادة تعريف لبعض المفاهيم المهمة: مثل الأمن والصراع والقوة. فبدأ الاهتمام المتصاعد بهذا الفضاء كتهديد أمني.

فبجانب قوة الدولة الصلبة والناعمة ظهرت القوة السيبرانية التي أصبح لها تأثيرها على المستويين المحلي والدولي، إذ أدت إلى تعدد مستويات القوى بين الفاعلين دون حصرها بالدولة

ومن ضمن ما خرج به الباحث من استنتاجات:

- تتميز أطراف الحروب السيبرانية بعدم الوضوح وتكون تداعياتها خطيرة سواء بتدمير المواقع على الإنترنت ونسفها وقصفها بوابل من الفيروسات أو استخدام أسلحة الفضاء السيبراني المتعددة.
- بفضل ثورة المعلومات والإنترنت بمواقعه المختلفة ظهر مفهوم الفضاء السيبراني (الإلكتروني)، وأصبح أحد العناصر المؤثرة في النظام الدولي نتيجة أدواته الإلكترونية والقادرة على الحشد والتعبئة، بجانب التأثير على القيم السياسية، نتيجة قلة تكلفتها، وأصبحت مسألة أمن الفضاء الإلكتروني مسألة مهمة على أجندة الأمن الدولي، خوفاً من تعرض المصالح الاستراتيجية ذات الطبيعة الإلكترونية إلى ساحة صراع دولي تهدد الأمن الدولي.
- إن هناك علاقة وثيقة ما بين الفضاء السيبراني (الإلكتروني) والأمن الدولي نتيجة التوسع في تبني الحكومات الإلكترونية، واتساع مستخدمي وسائل الاتصال في العالم. فارتبطت التكنولوجيا

بالتحولات في القوة، وظهر مفهوم القوة السيبرانية/ الإلكترونية، وهذه القوة الجديدة مُرتبطة بامتلاك المعرفة التكنولوجية، والقدرة على استخدامها، ومن ثم أصبحت حقيقةً أساسيةً ومؤثرةً نتيجة التطور التكنولوجي السريع. وباتت المعلوماتية والإنجازات التقنية والمعرفية ذات الصلة، أهم مدخلات الفضاء السيبراني وأدواته، الذي أُنسم بها عالم اليوم.

• إنَّ استخدام الفضاء الإلكتروني يُعدُّ متاحاً للفاعلين من غير

إنَّ استخدام الفضاء الإلكتروني يُعدُّ متاحاً للفاعلين من غير الدول، والذي أُنثر على سيادة الدولة وتحول الصراع إلى صراع إلكتروني، وهو يقوم على التجسس، والتسلُّل، ثمَّ النسف، أي تدمير المواقع على الإنترنت

الدول، والذي أُنثر على سيادة الدولة وتحول الصراع إلى صراع إلكتروني، وهو يقوم على التجسس، والتسلُّل، ثمَّ النسف، أي تدمير المواقع على الإنترنت، وقصفها بوابل من الفيروسات، للنيل من سلامتها. ومن ثمَّ أصبح تأمين الفضاء الإلكتروني جزءاً لا يتجزأً من استراتيجيات الأمن القومي للعديد من الدول.

• إنَّ مفهوم الأمن السيبراني له أبعاده الاستراتيجية؛ السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، الذي يسعى عبرها إلى تحقيق منظومة أمن متكاملة تعمل على الحفاظ على الأمن القومي للدولة من جميع التهديدات السيبرانية.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية

أولاً: الوثائق الرسمية

1. الاتحاد الدولي للاتصالات، اتجاهات الإصلاح في الاتصالات، (جُنيف: الاتحاد الدولي للاتصالات، 2008).

ثانياً: المعاجم والقواميس والموسوعات

1. مُنير البعلبكي، المورد: قاموس انكليزي - عربي، (بيروت: دار العلم للملايين، 2004).

ثالثاً: الكتب العربية والمترجمة

1. أسامة فتحي، فيروسات الحاسب، (د.م: د.ن، 2008).

2. أشرف السعيد أحمد، القرصنة الإلكترونية، (القاهرة: دار النهضة العربية، 2013).
3. أيهاب خليفة، القوة الإلكترونية كيف يمكن أن تُدير الدولة شؤونها في عصر (الانترنت)؟، (القاهرة: مطبعة العربي للنشر والتوزيع، 2017).
4. أيهاب خليفة، القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة، (الإسكندرية: مطبعة الاسكندرية، 2014).
5. أيهاب خليفة، مُجتمع ما بعد المعلومات: تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الأمن القومي، (القاهرة: دار العربي للنشر، 2019).
6. بيتر سينجر، الحرب عن بُعد: دور التكنولوجيا في الحرب، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2010).
7. جميل حسين طويلة، البرمجيات الخبيثة، (دمشق: د.ن، 2016).
8. جوزيف هينروتين (وآخرون)، حرب واستراتيجية نهوج ومفاهيم، ترجمة أيمن مُنير، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2019).
9. ريتشارد كلارك وروبرت نيك، حرب الفضاء الإلكتروني التهديد التالي للأمن القومي وكيفية التعامل معه، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012).
10. السيد الحراني، ويكيليكس: حرب الوثائق وكشف الأنظمة العربية والعالمية، (مصر: دار الكُتب للنشر، 2013).
11. شمويل ايفين ودافيد سيمان توف، حرب الفضاء الإلكتروني، المفاهيم والاتجاهات، (برلين: 2011).
12. صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة أنموذجاً، ج2، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016).
13. عادل عبد الصادق، الفضاء الإلكتروني والعلاقات الدولية: دراسة في النظرية والتطبيق، (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2016).
14. عامر أبو علي، فيروسات الكمبيوتر، (القاهرة: دار حنين للنشر

والتوزيع، 1994).

15. عباس بدران، الحرب الإلكترونية: الاشتباك في عالم متغير، ط1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010).
16. منى الأشقر جبور، الأمن السيبراني: التحديات ومُستلزمات المواجهة، (القاهرة: جامعة الدول العربية، 2012).
17. منى الأشقر جبور، السيبرانية هاجس العصر، (بيروت: المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية، 2017).
18. هاري آر. يارغر، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي، ترجمة راجح محرز علي، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011).

رابعاً: البحوث والدوريات العلمية

1. ابتسام علي حسين، «فرص وقيود الأطراف المتنازعة على المجال العام السيبراني»، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).
2. أحمد زكي عثمان، «تأثيرات القدرات السيبرانية في الصراعات الإقليمية»، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية الاستراتيجية، 2017).
3. سماح عبد الصبور، «الصراع السيبراني: طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين»، اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 208، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017).
4. سماح عبدالصبور، «الإرهاب الرقمي استخدامات الجماعات المسلحة لوسائل التواصل الاجتماعي»، دورية اتجاهات الأحداث، العدد 2، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014).
5. عادل عبد الصادق، «القوة الإلكترونية: أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني»، مجلة السياسة الدولية، العدد 188، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية

والاستراتيجية، 2012).

6. نورة شلوش، «القرصنة الإلكترونية في القضاء السيبراني: التهديد المتصاعد لأمن الدول»، مجلة بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 8، العدد 2، (بابل: مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، 2018).

خامساً: الرسائل والاطارح العلمية

1. حمزة غشوة ومعمّر حمزة، دور المواقع الإلكترونية في الترويج السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2015).

2. عبد الكريم زهير عطية الشمري، الاستراتيجية الأمريكية للهيمنة على الفضاء السيبراني العالمي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الموصل: جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية، 2021).

سادساً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

1. إبراهيم أبو جازية، تمت السرقة بنجاح.. القصة الكاملة لفضيحة «كامبريدج أناليتيكا» التي هزت عرش «فيسبوك»، معلومة المنشورة عبر الشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.sasapost.com>

2. بن مرزوق عنتر وحرشأوي محي الدين، الأمن السيبراني كُبعد جديد في السياسة الدفاعية الجزائرية، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.Univouargla.manifest>

3. رفا عيادة الهاشمي، الإرهاب الإلكتروني، بحث منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.mizandz.com>

4. عادل عبد الصادق، الحروب السبرانية: تصاعد القدرات والتحديات للأمن العالمي، المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)،

5. علي حسين باكير، المجال الخامس، الحروب الإلكترونية في قرن 21، مركز الجزيرة للدراسات، نقلاً عن شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.com.acronline.com>.
6. قادر إسماعيل، إدارة الحروب النفسية في الفضاء الإلكتروني: استراتيجية الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.manifest.aljazeera.com>.
7. مايا صبحي، الخيوط الخفية للماسونية في دائرة الضوء، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: <https://www.facebook.com/secret.masonic/ar-ar>.
8. وليام جورتني، قاموس المصطلحات العسكرية، وزارة الدفاع الأمريكية، مقال منشور عبر شبكة معلومات الدولية (الانترنت)، مُتاح على الرابط الآتي: [file//c:/users/discov-1/appdata](https://www.discov-1.com/appdata/c/users/discov-1/appdata).

المصادر الأجنبية

First : Official Documents

1. ITU, Cyber Security, (Geneva: ITU ,2008).

Second : Dictionaries, Dictionaries and Encyclopedias

1. Julia Creswell, Oxford Dictionary of Word Origins; Cybernetics, (USA: Oxford University Press, 2010)
2. Norbert Wiener, Cybernetic or control communication in the animal and the machine, 2nd ed. (Cambridge: M.I.T Press, 1948).
3. U.S. Department of Defense, Dictionary of Military and Associated terms, (USA: Joint Publication, 2010).

Third : Books

1. Alfred price, **The History of US Electronic Warfare, Is ted.** (VA: Association of OLD crows, 1984).
2. H. Banks, R. Me Quillan, **Electronic Warfare test and Evaluation, Flight Test Techniques Series,** (Canada: Research and Technology Organization– North Atlantic Treaty Organization, 2000).
3. Joseph S. Nye JR, **Cyber power,** (London: Harvard Kennedy School, 2010).
4. Ken Dwight, **Bug Free computing,** (USA: The Teleprocesses Inc, 2005).
5. Rex Hugh, **Towards a Global Regime For Cyber Warfare** (London: Cyber Security project Chatham House, 2009).
6. Richard Kassel, **Glossary of key information security terms,** (USA: National Institute of Standards and Technology, Department of Commerce, 2013).
7. Rrszard Zieba, **Wspo czesne wyzwania I zagrocznia dla bezpieczeztwa miedzynarodowego,** (USA, Stosunki Miedzynarodowe international Relation, 2003).
8. Wendy H. Wong & Peter A Brown, **E- Bandits In Global Activism: Wikileaks Anonymous and the Politics of No One,** (Cambridge: Cambridge University, 2013).
9. William T. Johen, **Of Military Strategy,**(Boston: Center for Strategic Leadership, 2011).

Forth : Research and Scientific Periodicals

1. Joseph S. Nye, "Power and National Security in Cyberspace, Americas Cyber Future, Center For new America Security, Vo1.2, (2011).

Fifth : Internet

1. Steve Lohr, Global Strategy Stabilized IBM Duing Downturn, **The New York Time,** available at: <https://www.nytimes.com>.
2. The Electronic Money Regulations 2011, available at: <https://www.legislation.gov.uk>.

اختلال الأمن الدولي في ضوء التهديدات المستجدة: (الهجرة غير الشرعية والأوبئة انموذجا)

كلية العلوم السياسية-جامعة
الموصل

ymanalsbawy@gmail.com

* أ.م.د. سالم مطر عبد الله

باحث من العراق

ملخص :

تُعدُّ الحقبة الدولية الراهنة حقبة انبثاق اخطار وتحديات جديدة وغير مسبوقة لكثرتها وتعدد مصادرها وتداخل مسبباتها وصعوبة التعامل معها أو فصلها عن بعضها، ومنها -على سبيل المثال- المشكلات الناتجة عن تدهور البيئة واختلال توازنها وتغيرات المناخ والتلوث والتصحر والجفاف ونضوب الموارد الطبيعية وتفاقم أزمات المياه والزيادات السكانية المفرطة وعدم كفاية الموارد الغذائية المتاحة، وما لذلك كله من تأثيرات بيئية مدمرة في ظروف الحياة الانسانية في مناطق واسعة من العالم، هذا فضلاً عن انتشار الأوبئة والفيروسات الفتاكة الغامضة العابرة للحدود كـ (كوفيد-19)، وغيرها مما قد يستجد منها مستقبلاً، وتمدد وتفاقم اخطار الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وظاهرة الاتجار بالبشر، والتجارة الدولية للمخدرات، وانتشار الحروب الأهلية المسلحة التي تؤدي في احوال كثيرة الى افسال الحكومات واسقاط الدول وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار فيها، ولتعدد مصادر التهديد المستجدة التي احدثت خللاً في توازن الأمن الدولي سيقصر البحث بالتركيز على متغيرين فقط هما الهجرة غير الشرعية، والأوبئة وتحديداً (كوفيد-19 المستجدة). تعود أهمية البحث، بوصفه موضوعاً متجدداً ومستجداً على الساحة الدولية، في ضوء نتائج المستجدات الدولية في إطار فهم وإدراك التغير في مفهوم الأمن لما يكتسبه من أهمية علمية وعملية، وهذا ما نحاول الاجابة عليه بعد طرح المشكلة التالية: إلى أي مدى أسهمت الأنماط المستجدة للتهديدات في اختلال ميزان الأمن العالمي؟ وفي سبيل ذلك اتبع الباحث منهجية مركبة باستخدام منهج تحليل النظم ومنهج دراسة الحالة، وبلوغ الأهداف العلمية والعملية للبحث، تم تقسيمه على ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول تطور مفهوم الأمن، والتعرف على اهم التهديدات المستجدة للأمن، اما المحور الثاني فتعرضنا فيه الى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فيما تناول المحور الثالث الأوبئة المستجدة وتأثيرها في اختلال الأمن الصحي العالمي

كلمات مفتاحية : التوازن، الأمن، التهديدات المستجدة، الهجرة، الأوبئة.

Imbalance in international security in light of emerging threats: (illegal immigration and epidemics as a model)

Dr: Salim Mutar Abdullah

College of Political Science/ University of Mosul

ABSTRACT

The current international era is an era of the emergence of new and unprecedented dangers and challenges due to their abundance, multiplicity of sources, overlapping causes and difficulty in dealing with them or separating them from each other, including - for example - problems resulting from environmental degradation and imbalance, climate changes, pollution, desertification, drought, depletion of natural resources, exacerbation of water crises and population increases. Excessive and insufficient available food resources, and all of this destructive environmental impacts on the conditions of human life in large areas of the world, in addition to the spread of epidemics and mysterious deadly viruses across borders such as (Covid-19) And other things that may arise from them in the future, and the expansion and exacerbation of the dangers of international terrorism, organized crime, the phenomenon of human trafficking, international drug trade, and the spread of armed civil wars that in many cases lead to the failure of governments and the toppling of states and spreading chaos and instability in them, and to the multiplicity of emerging sources of threat that have created An imbalance in the international security balance, the research will be limited to focusing on two variables only: illegal immigration, and epidemics, specifically (Covid-19).

The importance of research, as a renewed and emerg-

ing topic on the international scene, in light of the results of international developments within the framework of understanding and realizing the change in the concept of security because of its scientific and practical importance, and this is what we are trying to answer by posing the following problem: To what extent did the emerging patterns contribute to threats In the imbalance of global security? For this purpose, the researcher followed a complex methodology by using the systems analysis approach and the case study approach, and to achieve the scientific and practical objectives of the research, it was divided into three axes. The first axis included the development of the concept of security, and the identification of the most important emerging threats to security. Illegal immigration, while the third axis dealt with emerging epidemics and their impact on global health security disruption.

المقدمة

يشهد الوضع الدولي الراهن انبثاق أخطار وتحديات جديدة وغير مسبوقة لكثرتها وتعدد مصادرها وتداخل مسبباتها وصعوبة التعامل معها أو فصلها عن بعضها، ومنها -على سبيل المثال- المشكلات الناتجة عن تدهور البيئة واختلال توازنها وتغيرات المناخ والتلوث والتصحر والجفاف ونضوب الموارد الطبيعية وتفاقم أزمات المياه، هذا فضلاً عن تمدد وتفاقم أخطار الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وظاهرة الاتجار بالبشر، وتجارة المخدرات، وانتشار الحروب الأهلية المسلحة التي تؤدي في أحوال كثيرة إلى إفشال الحكومات واسقاط الدول وإشاعة الفوضى وعدم الاستقرار فيها، وتزايد خطر التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول، فضلاً عن انتشار الأوبئة والفيروسات الفتاكة الغامضة العابرة للحدود كجائحة (كوفيد-19)⁽¹⁾، وغيرها مما قد يستجد منها مستقبلاً، ومشكلات اللاجئين والنازحين عبر حدود الدول بالطرائق غير

(1) أطلقت عليه لجنة الصحة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية تسمية «فيروس كورونا المستجد» أو الجديد على الالتهاب الرئوي الناجم عن الإصابة بفيروس كورونا، ثم غيرت في 22 فبراير/ شباط 2020، الاسم الإنكليزي الرسمي للمرض الناجم عن فيروس كورونا المستجد إلى (COVID-19) قبل أن تعتمد هذه التسمية رسمياً من قبل منظمة الصحة العالمية. ويمكن تقسيم مصطلح (COVID-19) إلى CO اختصاراً لكورونا (Corona)، وVI في إشارة إلى كلمة فيروس (Virus)، وD اختصاراً لكلمة مرض (Disease)، فيما يرمز الرقم 19 إلى سنة 2019، العام الذي ظهر فيه الفيروس لأول مرة. للمزيد من التفاصيل انظر: موقع منظمة الصحة العالمية، متاح على الرابط التالي: <https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019>

المشروعة، ومشكلة الأمن السيبراني بأبعاده الدولية حتى بين الدول الكبرى التي تعد الأكثر تطوراً تقنياً في هذا المجال الأمني الحيوي. فالأجندات الدولية أصبحت مكدسة بقائمة كبيرة من الأخطار والتحديات والتهديدات التي تفرض نفسها على العالم قاطبة وتستحوذ بشدة على اهتمامه، حتى أن معضلته الحقيقية معها، لم تعد تكمن في صعوبة تدبير الموارد والامكانات التي تكفي لحل كل تلك المشكلات والتغلب عليها، وإنما في كيفية ترتيبه لأولوياتها بما يرضع كل واحدة منها في سياقها المناسب ووفق ترتيبها الصحيح، وهذه هي العقدة التي يواجهها المجتمع الدولي في الآونة الراهنة وهو يبحث عن حلول جذرية لهذه السلسلة الطويلة من الأخطار والمشكلات والأزمات. ولتعدد مصادر التهديد المستجدة التي احدثت خللاً في توازن الأمن الدولي سيقصر البحث بالتركيز على متغيرين فقط هما الهجرة غير الشرعية، والأوبئة وتحديداً جائحة كورونا (كوفيد - 19 المستجد).

أهمية البحث: تعود الى دراسة متغيري (الهجرة والأوبئة)، بوصفهما موضوعاً متجدداً ومستجداً على الساحة الدولية، في ضوء نتائج المستجدات الدولية في إطار فهم وإدراك التغير في مفهوم الأمن لما يكتسبه من أهمية علمية وعملية، تتجلى الأهمية العلمية للبحث من أهمية موضوعه الذي يرصد أكبر المشكلات التي تواجه الدول، ألا وهي التهديدات المستجدة للأمن العالمي التي يركز عليها البحث وهي (مشكلة الهجرة غير الشرعية، والأوبئة المستجدة)، لما لها من تأثير في الأوضاع السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، وتهديد استقرار الدول، فضلاً عن تقديم إطار علمي تحليلي لآثار اختلال الأمن العالمي الناتج عن الهجرة غير الشرعية والانتشار السريع للجوائح العالمية مثل (كوفيد-19)، وما سببته هذه التهديدات من تأثيرات في مخرجات السياسة الوطنية للدول فرادى من تدابير غلق الحدود وحظر التنقل، والجهود الدولية الرامية لمواجهة هذه التهديدات.

فيما تأتي الأهمية العملية من محاولة الباحث في توضيح طبيعة المشكلات الأمنية التي أحدثتها التهديدات المستجدة للأمن (الهجرة، والأوبئة)، وتقديم الفائدة لأصحاب القرار السياسي والأمن القومي، ومحاولة الوصول إلى حلول والأخذ بها كمصدر يستفيد منه الباحثون في المستقبل بذات المجال.

مشكلة البحث: إن إعادة النظر في المعادلة الأمنية وتوسيع مفهوم الأمن بما يتماشى مع تغير طبيعة ومصادر التهديدات، يتطلب الوقوف عندها للتعرف على ما أحدثته من اختلال في ميزان الأمن العالمي، مما تطلب تجاوز انغلاق آليات التعامل على البعد العسكري فقط عند التعرض لموضوع الأمن، وبناءً على ذلك يمكن صياغة المشكلة البحثية في طرح السؤال المركزي الآتي:

إلى أي مدى اسهمت الانماط المستجدة للتهديدات في اختلال ميزان الأمن العالمي؟

ومن أجل إحاطة أكبر بالموضوع، وتبسيطاً لمشكلة البحث تم تفكيك السؤال المركزي إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية أهمها:

1- كيف يمكن فهم السياسات الأمنية المتبناة في مواجهة التهديدات الجديدة للأمن؟

2- ما مؤشرات اختلال ميزان الأمن العالمي؟

3- لماذا تغيرت سياسات الدول للاهتمام بوضع استراتيجية أمنية شاملة؟

4- كيف تسعى الدول إلى احتواء المشكلات الأمنية ومصادر التهديد المستجدة؟

فرضية البحث: يحاول البحث اثبات الفرضية التالية: كلما زاد اختلال الأمن العالمي جراء التهديدات المستجدة انعكس ذلك سلباً في المجال الاقتصادي، الاجتماعي، النفسي والإنساني، وزادت مخاطر التهديد للأمن.

هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى إبراز علاقة التفاعل بين الاختلالات في الأمن الصحي العالمي وظاهرة الهجرة الدولية

الحالية بما في ذلك الآثار المباشرة والجانبية بوصفها انماطاً مستجدة من التهديد للأمن العالمي.

منهج البحث: بناءً على ما سبق عرضه في المشكلة البحثية والاسئلة الناشئة عنها، والفرضية المتبناة، اتبع الباحث منهجية مركبة من خلال استخدام المناهج الآتية:

منهج تحليل النظم: تم تبني هذا المنهج من منطلق أنه يتسم بتخطي الفصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، وهي أساساً سلسلة من البيانات الخاصة بالعلاقات بين مختلف المتغيرات المترابطة وغير المترابطة والتي يفترض أن تفاعلاً سوف يجري بينها، بمعنى أن تغير أو مجموعة من المتغيرات سيؤدي إلى تغيرات عديدة في عدد آخر من المتغيرات.

منهج دراسة الحالة: تم توظيف هذا المنهج لأنه يفيد في الحصول على الحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بمتغيري الهجرة والأوبئة. هيكلية البحث: اعتماداً على المنهجية المتبعة في إطار إنجاز هذا البحث، ولبلوغ الأهداف العلمية والعملية له، تم تقسيمه على ثلاثة محاور، تضمن المحور الأول تطور مفهوم الأمن والانتقال من النظرة الضيقة للمسائل الأمنية إلى المفهوم الأمني الشامل والموسع، والتعرف على أهم التهديدات المستجدة للأمن، أما المحور الثاني فتعرضنا فيه الى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فيما تناول المحور الثالث الأوبئة المستجدة وتأثيرها في اختلال الأمن الصحي العالمي. المحور الأول: مفهوم الأمن الشامل / الموسع وانماط التهديدات المستجدة

في ظل البيئة الدولية التي اعقبت حقبة الحرب الباردة، انساقَت الدراسات الاكاديمية الى ايجاد صيغ موسعة للأمن بعيداً عن تبني الصيغ التقليدية؛ لأنه اصبح يتعين على هذا المفهوم أن يكون متهيئاً للتعامل مع الأزمات الاقتصادية، وأزمة الغذاء، والتنظيمات الإرهابية، وشبكات الجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية والأمراض والأوبئة المستجدة، والاتجار بالبشر، والاتجار بالسلاح، وغيرها من الأزمات

والظواهر التي تهدد الحياة الانسانية، فقد شهد المجتمع الدولي زخماً من الدراسات الأمنية وتقييم مقاربات نظرية بهدف استبصار التحولات القيمة والهيكلية لمفهوم الأمن الذي يمثل تعاضد بين المفهوم الصلب والمفهوم اللين، لذلك ادرجت مواضيع جديدة في أجندة الباحثين على المستوى الدولي ومن بينها التهديدات المستجدة للأمن التي تشير الى جملة من التهديدات متعددة الاشكال أقل تجانساً وأكثر خطورة؛ لأنها ذات طبيعة «عابرة للحدود».

اولاً: مفهوم الأمن:

ثمة صعوبة في حصر المفهوم أو تعيينه، إلا ما يكون بقصد التوضيح والتفسير المنهجي أو الأكاديمي؛ وهذا يعني أن قطاع الأمن يستند إلى مسميات ومفاهيم «غامضة، وتأويلية» ويعني بدوره أن مفاهيم الأمن (إجرائية)؛ لأنها تركز على مدارك تهديد وألويات ومصالح وسياسات، وهي متغيرة كما هو معروف.

فالمقاربة المعرفية والتفكيكية لمفهوم الأمن في عالم ما بعد الحداثة، تفتح المجال واسعاً على تأويلات وقراءات نشطة لمفهوم كثيف المعاني والدلالات وإشكالي من حيث الخلافية الملازمة له، والاستثمار في قراءته وتوظيفاته، وممكناته واحتمالاته، ومن حيث المدارك النمطية حوله، وتمركزه حول العقل، والدولة، والسياسة، والاقتصاد وغيرها.

أسس مفهوم الأمن التقليدي في أدبيات العلاقات الدولية على فرضيتين أساسيتين هما:

- أن تهديدات أمن الدولة في الأساس تأتي من خارج حدوده.
- أن هذه التهديدات في المقام الأول، تحتاج الى رد عسكري.

ومن هذا المنطلق يمكن تعريف الأمن على أنه: «قدرة المجتمع وإطارة النظامي الدولة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية كافة، بما يؤدي إلى المحافظة على كيانه، هويته، وإقليمه وموارده وتماسكه وتطوره وحرية إرادته»⁽²⁾.

ووفق هذا التصور فالأمن يرتفع وينخفض مع قدرة الأمة على ردع

(2) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/ ايلول 2001، ط1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003)، ص 17.

هجوم أو هزيمة الخصم، والأمن القومي هو في الأساس خفض التهديدات الخارجية على الدولة، لاسيما معظم القوى الكبرى⁽³⁾.

إلا أنه مع نهاية الحرب الباردة خلقت نظاماً جديداً، إذ شهد العالم انحصار الصراعات بين الدول وتزايد حالة العنف الداخلي، وفي هذا الصدد يشير «رونالد باريس» إلى أنه مع بدايات التسعينات ظهر تهديداً جديداً للأمن العالمي والرفاهية الإنسانية، يتمثل في العنف الداخلي والحروب الأهلية؛ إذ أن ما يقارب 94% من النزاعات في أفريقيا وآسيا الوسطى التي حدثت في تلك المدة كانت حروباً أهلية⁽⁴⁾.

وهذا النوع من النزاعات والحروب كاستراتيجيات تستخدم فيها تكتيكات الإعدام الجماعي، التطهير العرقي، الإبادة الجماعية، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية المتدهورة، وضعف الخدمات، وهذا الاضطراب مثل تهديداً للاستقرار الإقليمي والعالمي بتجاوزه للحدود الداخلية للدول⁽⁵⁾.

ومن هنا فقد فرض الواقع الجديد إعادة صياغة المفاهيم والمضامين الأمنية، ونقل موضوع الأمن من الدولة الى الفرد والمجتمع، ومن بين المضامين الجديدة للأمن ظهر مفهوم الأمن المجتمعي، وظهر ذلك جلياً في توجهات مدرسة كوبنهاغن التي تعد من بين أبرز المدارس التي عملت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها النظرية في العلاقات الدولية من كتاب «باري بوزان» الموسوم (الناس، الخوف، إشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية) الصادر عام 1991، كأحد ابعاد القطاعات الخمس الى جانب القطاع السياسي، العسكري، الاقتصادي، البيئي، يحكم كل منها خصائص وديناميكيات مميزة، وتصور حول أشياء مرجعية وفاعلين معينين، التي صورت اساساً كأبعاد للأمن القومي للدول، إذ ركزت دراسات مدرسة كوبنهاغن على التجليات الاجتماعية للأمن، بمعنى أن الأمن ليس مفهوماً ثابتاً كما أقرها «يوهان غالتونغ» في إطار

**والأمن القومي هو في الأساس
خفض التهديدات الخارجية
على الدولة، لاسيما معظم
القوى الكبرى (). إلا أنه مع نهاية
الحرب الباردة خلقت نظاماً
جديداً، إذ شهد العالم انحصار
الصراعات بين الدول وتزايد حالة
العنف الداخلي**

(3) Mohammed Ayoob, "The Security Problematic of the Third World", World Politics, vol .43, no. 2 (Cambridge University Press: Jan,1991), p251. Available at: <http://www.jstor.org/stable/2010473>

(4) Roland paris, At War's End Building Peace after Civil Conflict, (London: Cambridge University Press, 2004), p 1.

(5) Roland paris, At War's End Building Peace after Civil Conflict, Ibid, p 3.

هذه المدرسة، بل أنه بناء اجتماعي يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي، وبهذا الشكل يمكن توسيع الأمن ليتجاوز المنظور التقليدي الذي يركز على الحروب بين الدول⁽⁶⁾.

(6) نقلا عن: سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2017)، ص 122.

ومن ثم فرض هذا التوجه الى الاهتمام في التوسع بموضوع أمن المجموعات في هوياتها، إذ طور «أولي ويفر» مفهوم الأمن المجتمعي، ليس فقط كأحد قطاعات أمن الدولة ولكن أيضاً كموضوع للأمن فإذا كانت الدولة تحافظ على أمنها من التهديدات التي تمس سيادتها؛ لأن بفقدانها لسيادتها تفقد صفة الدولة، فالأمن المجتمعي يهتم بالتهديدات التي تمس الهوية، وكذلك إذا فقد المجتمع هويته فإنه يفقد وجوده؛ لأن المجتمعات هي وحدات هويات متعددة⁽⁷⁾. وهذا التصور لمفهوم الأمن له ارتباط وثيق بمتغير انموذج البحث المتعلق بالهجرة، التي يكون أحد انعكاساتها على المجتمعات المستقبلية بما تسببه الهويات المهاجرة من تهديد للأمن، (وهذا ما سيتم توضيحه لاحقاً).

(7) Ole Waever and others, Identity Migration and the New Security Agenda in Europe, (London: Continuum International Publishing 1993), p.

فالأمن كما يراه «ريتشارد ايلمان» يكون عرضة للتهديد عندما يؤدي فعل أو سلسلة من الأحداث إلى تدهور في مستوى معيشة سكان دولة ما بطريقة حادة وسريعة نسبياً، أو يعكس بشكل ذو مغزى الحد من هامش اختيار السياسات الممنوحة لحكومة الدولة أو لوحدات غير حكومية كالأفراد والجماعات والمؤسسات داخل الدولة ذاتها⁽⁸⁾.

(8) نقلا عن: سليم قسوم، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الامنية: دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، (ابو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018) ص 79.

فقد جاء مفهوم الأمن العالمي ليفرض نفسه كمفهوم موسع ليشمل كل أنواع التهديدات المحتملة ضد الإنسان، مع الأخذ بعين الاعتبار تهديدات عالمية وليست دولية، تحتاج إلى مواجهة عالمية، ومن هذا المنظور فإن الأمن العالمي يشمل التهديدات التي أفرزتها الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة الذي أسهم في اتساع الفجوة بين محيط ومركز هذا النظام، مما أدى إلى ظهور تهديدات ومخاطر بيئية، ديموغرافية، اثنية واقتصادية متداخلة ومتفاعلة فيما بينها، وإذا كانت دول المركز - تبدو وكأنها - بمنأى عن بعض هذه

التهديدات، فإن مجتمعاتها يمكن أن تكون معرضة - على المدين القصير أو الطويل - لموجات هجرة تتسبب في اختلال توازنها المجتمعي، أو تسبب حتى اضطرابات في الاقتصاد الدولي⁽⁹⁾. ويمكن القول أن مفهوم الأمن العالمي هو نقل لمفهوم الأمن الإنساني من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي على أساس أن مجموع الأفراد يكونون مجتمعاً - محلياً أو عالمياً - يرتبطون ببعضهم البعض بنظام علاقتي معين قائم على ضمان الحريات واحترام الآخر، والحديث يجري اليوم عن مجتمع عالمي في ظل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الذي جعل من العالم قرية صغيرة، والاتصال الدائم والمتبادل بين الشعوب والأفراد على اختلاف جنسياتهم وأيديولوجياتهم والتفاعل الذي يحصل في هذا النظام العلاقتي هو الذي يسمح بالحديث عن مجتمع عالمي.

ثانياً: التهديدات الأمنية المستجدة:

العلاقة بين مفهومي الأمن والتهديد، علاقة تأثير متبادل، وإن أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد أن تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فالباعث على الشعور بالخطر أو التهديد يستدعي الحاجة الى اتخاذ اجراءات تهدف الى تحقيق الأمن، تلك الاجراءات التي من الطبيعي أن تكون متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الفعلية أو المحتملة. بيد أن الدراسات الحديثة ذهبت الى وجود طائفة من مصادر التهديد الجديدة التي قد تفوق أهمية البعد العسكري الذي كان سائداً في السابق، تلك التهديدات تتمثل في (الجريمة المنظمة العابرة للحدود، تجارة المخدرات، الإتجار بالبشر، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، الأوبئة والأمراض، تلوث البيئة، وغيرها).

غالباً ما يتم الاشارة الى التهديدات والتحديات غير التقليدية (المستجدة) للأمن في إطار الأمن الإنساني للتركيز على أمن الأفراد والمجتمعات والجماعات في مواجهة تهديدات تشمل الجريمة المنظمة، والتدهور البيئي، وأزمات النقص في الموارد، والكوارث الطبيعية، والانتشار الوبائي، والإرهاب، وما إلى ذلك من انماط

(9) مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008)، ص 457.

تهديدات لا ترتبط مباشرة بأنماط التهديد العسكري أو الدبلوماسية التقليدية للدول.

ولعل أحد الطروحات الأولية في مجال تعريف التهديدات والتحديات المستجدة للأمن هو محاولة تحديدها بالمقابلة مع التعريف التقليدي للأمن، والذي تتوافر بشأنه أطر تعريفية واضحة تحظى بقدر كبير من التوافق والاستقرار، بالنظر لما يدعمها من خبرات تاريخية وجهود نظيرية أكثر رسوخاً، ومن هذا المنظور فقد تم تعريف التهديدات غير التقليدية (المستجدة) بأنها: «مجموعة مصادر التهديد أو قنوات أحداث الضرر التي تختلف عما يتضمنه تعريف التهديد التقليدي للأمن، والتي قد يواجهها نطاق اوسع من الكيانات، يمتد من الانسان الفرد الى الوجود الانساني في مجمله، بما يشمل الدولة، ولكن لا يقتصر عليها بأي حال من الأحوال. ومن ثم يتسع نطاق التهديدات الأمنية ليشمل طيفاً من المشكلات الاقتصادية، البيئية، الصحية، الاجتماعية، وغيرها والتي تنشأ ليس بشكل مقصود من قبل كيان محدد لأهداف ذات طبيعة سياسية، ولكن تنشأ من مصادر شديدة التنوع ترتبط بمختلف مناحي الوجود الانساني، حال تسبب أي من هذه المصادر وبأي شكل من الاشكال في تهديد هذا الوجود أو جودته»⁽¹⁰⁾.

(10) مالك عوني، «رهان الشورات: تصاعد مشكلات الامن غير التقليدي في المنطقة العربية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 186، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر 2011)، ص 4.

عند دراسة التهديدات ينبغي معها التمييز بين عدد من العناصر بدءاً من مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد (فردية، جماعية، قومية، اقليمية، عالمية)، وصولاً بالسياسات أو الإجراءات الأمنية التي يجب أن تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وانواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها، التي تختلف باختلاف طبيعة ومصادر تلك التهديدات. فقد يتطلب ذلك اللجوء الى الدخول في تحالف أو تعاون اقليمي أو دولي، في اختيار واتباع عدد من الصيغ الأمنية التي تعتمد على توازن القوى، أو الردع، مثل الدفاع الجماعي، الأمن الجماعي، الأمن المشترك، وغيرها من الصيغ في ظل استراتيجية مرنة

ومتعددة الأبعاد لمواجهة تلك التهديدات المتغيرة⁽¹¹⁾.

ووفقاً لما سبق فإن دراسة أبعاد ومصادر التهديدات ضرورة لا بدّ منها، وللضرورة البحثية سنتطرق (بإيجاز) إلى أبرز التهديدات المستجدة للأمن:

1- الجريمة المنظمة: تعد الجريمة المنظمة من المظاهر الحديثة التي تهدد أمن واستقرار المجتمعات البشرية، إذ زادت قوتها واتسع نشاطها مع بداية تسعينات القرن العشرين، وأسهم في ذلك العديد من العوامل قبل انتهاء الحرب الباردة كالزيادة في حرية انتقال الناس والسلع والخدمات وكذا تحرير التجارة التي استغلها المجرمون في غسيل الأموال ونقلها وتهريب المخدرات والأسلحة.

2- الاتجار بالبشر: الاتجار بالبشر ظاهرة عالمية وهي شكل جديد من أشكال العبودية وانتهاك حقوق الانسان، وهي ليست ظاهرة جديدة كلياً كما يبدو، فهي ظلت مستمرة على مدى القرون الماضية، وكانت ولا تزال الممارسات الشبيهة بالرق والعمل الاجباري، وبيع الأعضاء قد زادت في السنوات الماضية، إذ أصبح الإتجار بالبشر ثالث أكبر الأعمال الإجرامية في جميع أنحاء العالم بعد تهريب المخدرات والإتجار غير المشروع في الأسلحة.

وقد عرفت المادة (3)، الفقرة (أ) من بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر، بأنه: «تجنيد أو نقل أو ايواء أو استقبال الاشخاص عن طريق التهديد أو الاحتيال أو الخداع أو اساءة استخدام السلطة أو استغلال موقف ضعف أو اعطاء مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال. ويشمل الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر اشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد أو نزع الاعضاء»⁽¹²⁾.

3- التهريب والإتجار غير المشروع بالأسلحة: يعد الاتجار غير المشروع بالأسلحة من اهم الظواهر الاجرامية واكثرها تهديداً للأمن الوطني للدول، نتيجة وجود بؤر توتر مسلحة، والقيام بطلب

(11) بيورن هاغلين واليزابيث سكونز، «القطاع العسكري في محيط متغير»، في مجموعة باحثين، التسليح ونزع السلاح والامن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 446-447.

(12) الامم المتحدة، «اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها لعام 2000»، (فيينا: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2000)، ص 42.

الانفصال بأعمال عدوانية والعنف.

4- الإرهاب: أصبح الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان من العالم، حتى تلك الدول التي كانت تعتقد انها بمنأى عن مسرح عملياته، وتتفق البحوث والدراسات على مجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تقف وراء انتشار الإرهاب بما فيها الجهل والفقر والإحساس بالظلم. ومما يزيد من خطورة الجريمة الإرهابية، غياب الإجماع من قبل الباحثين حول تعريف موضوعي واضح ومحدد للإرهاب بحيث يتضمن بقوة قانونية

أصبح الإرهاب من أخطر الظواهر التي تهدد الحياة اليومية للإنسان في أي مكان من العالم، حتى تلك الدول التي كانت تعتقد انها بمنأى عن مسرح عملياته

ملزمة لجميع الدول، مما يؤدي كل هذا إلى تفاقم الظاهرة والإخلال بمبادئ السلم والأمن الدوليين التي يسعى ميثاق الأمم المتحدة إلى إرسائها.

فضلاً عن ذلك اصبحت الدول تعاني من مشاكلات انتقال العمليات المسلحة للتنظيمات الإرهابية المحلية الى المستوى الاقليمي والعالمي، فبعدها كانت هذه التنظيمات تتخذ في السابق من البعد المحلي خلفية لدعم عملياتها لوجستياً وللتدريب العسكري واستقطاب متطوعين جدد في صفوفها، أصبحت هذه التنظيمات تشكل فواعلاً جيوسياسية إقليمية ودون دولية ذات ارتباطات فكرية، مادية وعضوية مع الإرهاب العالمي، تؤثر بشكل حاسم في الديناميكيات الأمنية للدول.

5- التهديد البيئي: حسب «أكسندرا كنايت» يستخدم التهديد البيئي كمصطلح للإشارة إلى التهديدات التي يشكلها التغير والتدهور البيئي، التي وضعت مباشرة الحياة والظروف المعيشية البشرية أو بعبارة أخرى الأمن الإنساني في خطر⁽¹³⁾.

فالتهديدات البيئية كارتفاع درجة الحرارة واستنزاف الأوزون تمثل تهديدات محتملة على الأمن الإنساني، وتشير التقديرات إلى أن ربع مجموع الوفيات في العالم بسبب الأمراض أسبابها بيئية مثل تلوث

(13) Alexandra Knight, "Global Environmental Threats: Can The Security Council Protect Our Earth", New York: University Law Review, Vol.80,N°:5, November 2005, P.1550.

الهواء والماء، فالتهديدات البيئية ليست مجرد سيناريوهات نظرية للمستقبل بل هي خطر واضح وقائم.

فالرابط بين تغير المناخ (الاحتباس الحراري) وبين توفر المياه الصالحة للاستخدام واضح. فتغير المناخ يزيد من خطر شح المياه ومن السيول على المستوى الإقليمي، مما يؤدي إلى انخفاض نسبة توفر المياه الصالحة للاستخدام. ثم أن انخفاض نسبة توفر المياه الصالحة للاستخدام سيؤدي بدوره إلى رفع احتمال التعرض للتلوث الفعال، وقد يؤدي إلى تسهيل تفشي الأمراض بشكل تلقائي.

ووفقاً لما سبق فقد ظهرت تفسيرات جديدة حول مقارنة الأمن البيئي، إذ ركز النقاش حول اعتبار انعدام الأمن البيئي كمصدر محتمل لأزمات تهدد الأمن القومي وذلك على افتراض أن الندرة في الحصول على الموارد الأولية، أو عدم التكافؤ في الحصول عليها قد يكون السبب الرئيسي لإثارة الصراعات ما بين الدول أو داخلها.

6- الهجرة: سيتم عرضها بالتفصيل في المحور من البحث.

7- الأوبئة والأمراض: سيتم عرضها بالتفصيل في المحور الثالث من البحث.

المحور الثاني: الهجرة- الأسباب والدوافع:

يُعد انتقال الإنسان من مكان إلى آخر بحثاً عن حياة أفضل له مطلب متأصل فيه ومتجذر في النصوص والمواثيق الدولية على اعتبار أن الحق في التنقل أمرٌ مكفول، غير أن رسم الحدود الدولية، ووضع القيود على السيادة الإقليمية اتخذ هذا الحق بعداً آخر، لاسيما في ظل ما يشهده العالم من حركات سكانية كبيرة جداً طغت على الطابع القانوني إلى الطابع غير القانوني وهذا ما يسمى بالهجرة غير الشرعية.

اولاً: مفهوم الهجرة:

عرفت المنظمة العالمية للهجرة الهجرة على أنها «هي تنقل

شخص أو مجموعة أشخاص سواء بين البلدان أو داخل البلد نفسه بين مكانين فوق ترابه، ويشمل مفهوم الهجرة جميع أنواع تنقلات الأشخاص بتغيير محل الإقامة المعتاد⁽¹⁴⁾.

**فهناك من أطلق عليها
مصطلح الهجرة غير القانونية أو
غير النظامية معرّفاً إياها على
أنها: «انتقال أفراد أو جماعة
من مكان إلى آخر بطرق سرية
مخالفة لقانون الهجرة كما هو
متعارف عليه دولياً**

وبالنظر إلى رغبة الشخص في الهجرة تنقسم الهجرة إلى هجرة قسرية وهجرة طوعية. أما إذا نظرنا إلى فئات المهاجرين فنجدهم من العاطلين عن العمل وذوو الوضعيات الهشة كالألاجئين، والقصر غير المصحوبين، والقصر المنفصلين وغيرهم، أما إذا نظرنا إلى مدى سلامة إجراءات التنقل من بلد إلى آخر فتقسم الهجرة على هجرة شرعية وهجرة غير

(14) لمنظمة الدولية للهجرة، قانون الهجرة الدولي، مسرد بمصطلحات الهجرة، العدد 6، (جنيف: 2006)، ص 21.

(15) حسينة شرون، «الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم»، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018)، ص 21.

(16) منصور ريّوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014)، ص 8.

(17) سهام حروري، «الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي»، مجلة الفكر، العدد الخامس، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ادار/ مارس 2009)، ص 346.

(18) حمد فتحي عيد، «التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة» في: مجموعة باحثين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، 1، ط، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010)، ص 50.

شرعية⁽¹⁵⁾، ولقد اختلفت تسميات هذه الأخيرة بمسميات ومفاهيم أخرى فهناك من أطلق عليها مصطلح الهجرة غير القانونية أو غير النظامية معرّفاً إياها على أنها: «انتقال أفراد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دولياً، فهي تشمل العديد من أصناف المهاجرين مثل: المهاجرين الذين ينتهكون نظام اللجوء، والمهاجرين الذين يدخلون الدول بطريقة غير شرعية، ويعملون بطرائق غير شرعية، وينتهكون قواعد الزيارة، ويصبحون ضحايا الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين كالسلب والبضائع»⁽¹⁶⁾. كما تعدُّ الهجرة غير الشرعية ضمن التهديدات العابرة للحدود التي يتداخل فيها أمن الفرد والدولة والمجتمع⁽¹⁷⁾.

كذلك تعرف بأنها: «قيام شخص لا يحمل جنسية الدولة أو من غير المرخص له بالإقامة فيها بالتسلل إلى هذه الدولة عبر حدودها البرية أو البحرية أو الجوية، أو دخول الدولة عبر منافذها الشرعية بوثائق أو تأشيرات مزورة»⁽¹⁸⁾. وبذلك يشمل مفهوم الهجرة غير الشرعية صور الدخول غير الشرعية كافة، من دولة إلى أخرى، أو من قارة إلى أخرى دون الخضوع للضوابط، والإجراءات الرسمية السليمة للتواجد الشرعي

المعمول بها في هذه الدول.

إنَّ عمليات تهريب المهاجرين بالطرائق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، وأصبحت محط اهتمام كبير من المجتمع الدولي بوصفها من القضايا المتشابكة سواء أكان للدول المُستقبلة لهؤلاء المهاجرين أو المُصدرة لهم أو الدول التي تُعدّ محطة انتقالية ولعل منطقة البحر المتوسط نموذجاً لملاحظة هذه الظاهرة، إذ تعد نقطة عبور من شمال إفريقيا، ودول الساحل نحو أوروبا، وتُعدّ الدول العربية في طليعة الدول التي يرغب مواطنيها بالهجرة، ولاسيما كلاً من سوريا ولبنان والعراق واليمن ومصر والصومال والسودان ودول المغرب العربي، وتُصنّف هذه الدول الأكثر تصديراً للمهاجرين الشباب عن طريق شبكات التهريب.

إنَّ عمليات تهريب المهاجرين بالطرائق غير الشرعية أصبحت تشكل نوعاً جديداً من أنواع الجريمة المنظمة التي اكتسبت أهمية خاصة في الآونة الأخيرة، وأصبحت محط اهتمام كبير من المجتمع الدولي بوصفها من القضايا المتشابكة سواء أكان للدول المُستقبلة لهؤلاء المهاجرين أو المُصدرة لهم

فقد أصبح العالم الجديد تشكله القوى المحركة لتغيير الجغرافيا البشرية وحتميات الهجرة؛ فإذا كانت الجغرافيا والديمغرافيا من الثوابت المحددة لمصير البشرية، فإن الاتصال قد أصبح من هذه القوى الحتمية، وكذلك الحركة والتنقل، وفي هذا الشأن يطرح الخبير الاستراتيجي الأمريكي «باراج خانا» في كتابه (تحرك القوى تقتلعنا) الصادر عام 2021، خريطة جديدة للعالم تحكمها الهجرة والحركة والابتكار والاتصال العالمي والتفاعل بين الأجيال وتحولات الديمغرافيا، مع وجود حالة حراك بشري متواصلة عبر أقاليم العالم، مع تركيز بعض الدول على استقطاب المواهب، وما يرتبط بحالة الحراك البشري من ظواهر ناشئة وغير تقليدية، وهو ما يمكن توضيحه على النحو الآتي⁽¹⁹⁾:

(19) Parag Khanna, Move: The Forces Uprooting Us, (New York: Scribner, 2021).

1- تسارع الحراك البشري: يرتبط به تنقلات وهجرات نتيجة لعوامل

عدة؛ منها اختلالات التركيبة السكانية بين دول الشمال الأكثر شيخوخةً ودول الجنوب الذي يغلب عليها الشباب القادر على توفير العمالة للشمال ومنها، الأسباب السياسية، من استمرار طلبات الهجرة واللجوء بسبب الحروب الأهلية وفشل الدول والاضطهاد العرقي وغير ذلك، ومنها العوامل الاقتصادية، للبحث عن فرص واعدة بسبب الأزمات المالية وعدم اليقين الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي التي تتطلب مهارات معينة وأخيراً، المناخ وما تشمله الظواهر المناخية الطويلة الأمد، من ارتفاع درجات الحرارة ومنسوب البحار، والعواصف والأعاصير.

2- تحول المدن الكبرى إلى «بوتقات صهر»: كانت المدن الكبرى عبر التاريخ مفتوحة على التجارة والمواهب، على اعتبار أن بقاءها يعتمد على ذلك -على سبيل المثال- لدى بعض المدن العالمية مثل دبي ونيويورك وبرلين وجنيف ولندن، نسبة عالية من المقيمين المولودين في الخارج. وقد تبدو مثل هذه العوالم الحضرية ذاتية التنظيم، لكنها ليست كذلك؛ إذ تتطلب تنظيمًا مستمرًا لخلق بيئة متناغمة متعددة الأعراق يمكن للجميع أن يزدهر وينصهر فيها دون خوف من الآخرين.

3- تراجع معدلات السكان في الدول الثرية: بحسب المؤشرات فإن عدد سكان العالم سوف يتراجع في العقود القادمة، لا سيما أن أغنى مناطق العالم في أوروبا وأمريكا الشمالية وشمال شرق آسيا، لديها نقص متزايد في الخصوبة، وارتفاع سريع في معدلات الشيخوخة. ويظهر هذا الأمر جلياً في اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة؛ لذا فإن تراجع أعداد السكان يؤثر سلباً في الاقتصاد؛ إذ سيؤثر في حجم الضرائب اللازمة لتمويل البنية التحتية المختلفة، وكذلك سيعطل مراكز التسوق، ويقلل حجم الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم يجب تعويض هذا النقص المتزايد في عدد السكان بالهجرة⁽²⁰⁾.

4- تفاقم مشكلات صراع الأجيال: هناك امتعاضاً شبايباً من تحمل

(20) للمزيد من التفاصيل انظر: الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، «توقعات السكان في العالم»، تقرير، (نيويورك: حزيران/ يونيو 2019). كذلك:

Stein Emil Vollset & others, "Fertility, mortality, migration, and population scenarios

for 195 countries and territories from 2017 to 2100: a forecasting analysis for the Global Burden of Disease Study", the Lancet, Vol 396, October 17, 2020, available at: www.thelancet.com.

عقب المعاشات التعاقدية، إذ يفرض العقد الاجتماعي الحديث على الشباب رعاية كبار السن من خلال دفع الضرائب في المعاشات التقاعدية وتوظيف الخدمات الاجتماعية لكبار السن، وهي عملية من المفترض أن تكرر نفسها جيلاً بعد جيل، وهذه الالتزامات لا يرغب شباب اليوم في دفعها، ويحدث هذا الصراع بين الأجيال في النقاشات المالية في الغرب، وقد دفع هذا الواقع بعض الحكومات إلى رفع سن التقاعد من خمسة وستين إلى سبعين عاماً.

ثانياً: أسباب ودوافع الهجرة:

ترجع دوافع الهجرة إلى أسباب عدة، لم تعد تنطلق من منظورات الحاجة الإنسانية للحركة فقط، بل يتعداها لأبعاد أخرى فمنها ما هو سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، فقد تعدد الآراء والأفكار حول أسباب الهجرة غير الشرعية نتيجة لتعدد البواعث المحركة لها، فعلماء الاقتصاد ينظرون لها نظرة اقتصادية بحتة، وعلماء الاجتماع يركزون على البعد الاجتماعي، أما علماء السياسة فلهم آراؤهم السياسية، ولعلماء النفس نظرتهم المرتكزة على الفرد والدوافع السيكلوجية، وعلماء الجغرافية يركزون على الظروف الجغرافية، كما يشير بعض الكتاب إلى عوامل متعددة متداخلة تدفع إلى هذا النوع من الهجرة، لذا يمكن ايجاز هذه الدوافع بالآتي:

1- الدافع السياسي والأمني: من المؤكد أن مسألة الأمن بالأعم مطلب أساسي للإنسان، فالتمتع بالاستقلالية والحرية والممارسة الطبيعية في الحياة السياسية جزء لا يتجزأ من الأمن الإنساني، وترتكز مسألة الأمن السياسي على أهمية ممارسة حقوق الإنسان وحرية دون وجود ما يعيقها من عنف أو إكراه، ما يقتضي أن يكون بمقدور المواطنين العيش في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق سياسية. فمع وجود الاضطرابات السياسية والشعور بالاضطهاد وعدم توفر الحريات، كلها أمور تدفع بالكثير من الأفراد والجماعات إلى الهجرة،

وترتكز مسألة الأمن السياسي على أهمية ممارسة حقوق الإنسان وحرية دون وجود ما يعيقها من عنف أو إكراه، ما يقتضي أن يكون بمقدور المواطنين العيش في مجتمع يحترم ما لهم من حقوق سياسية

فانعدام الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماء العرقي، الديني والسياسي، فضلاً عن معارضة أنظمة الحكم اهم أسباب الهجرة وتدفع بالسكان للهجرة نحو أماكن أكثر أمناً⁽²¹⁾.

(21) عز الدين مختار فكرون، وعلي مفتاح الجد، «واقع الهجرة غير الشرعية»، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، (ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراته، يونيو، 2017)، ص 132.

وعند تحليل الدوافع سالفه الذكر يتضح أنها تتمحور حول عاملين هما:

- أ- عوامل الطرد: وهذه تتعلق بالوطن، وتكمن في:
 - عوامل اقتصادية: تتلخص في فروق الدخل بين الدول الطاردة والدول المستقبلية، والظروف المعيشية السيئة، وقلة فرص العمل.
 - عوامل سياسية وأمنية: تتمثل في عدم الاستقرار السياسي، الحروب والنزاعات الداخلية، التضييق على الحريات العامة وحقوق الانسان.
 - الأمن الذاتي: المواطن غير مؤمن على ذاته في معظم دول الجنوب نتيجة الممارسات غير العادلة والمحسوبة والرشوة والفساد.
- ب- عوامل الجذب: وهذه تتعلق بالدول المستقبلية للمهاجرين وتتمثل في:
 - عوامل اقتصادية: تتمثل في تحسن مستوى ونوعية الحياة، توفر فرص العمل، ارتفاع مستوى الدخل للأفراد.
 - الدوافع السياسية والأمنية: تتمثل في الحصول على الحد الأدنى من الحقوق الانسانية وحرية التعبير.
- 2- الدوافع الاقتصادية: ذهب العديد من المفكرين من أن العامل الاقتصادي يُعد من أهم العوامل الطاردة، والجاذبة للهجرة، فمن أهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في شخص أو أسرة وتدفعها لأن تهاجر هو توقع الحصول على وظيفة أفضل، واستهداف زيادة الدخل، وتحسين الرخاء الاجتماعي، وذلك بالتحرك من المناطق الأقل دخلاً إلى المناطق الأعلى دخلاً.
- وينطلق أنصار التفسير الاقتصادي في تفسيرهم لظاهرة الهجرة من مجموعة من النقاط الأساسية أهمها⁽²²⁾:

- أ- إن حدوث الهجرة يرتبط بعوامل طارئة وعوامل جاذبة ففي حالة العوامل الطارئة؛ نجد أن الحالة الاقتصادية الصعبة في الموطن الأصلي للمهاجر غير الشرعي تدفع به إلى مغادرة بلده وتركه، أما فيما يخص العوامل الجاذبة فهي تتعلق بالمجتمع المضيف التي تجذب المهاجر إليها.
- ب- إن سلوك المهاجر يساير دائماً نموذج تعظيم المنفعة الذي يفترض أن المهاجر يستهدف تعظيم المنفعة الاقتصادية من خلال قيامه بالهجرة.

(22) عائشة بن النوي، «مصطلح الهجرة غير الشرعية: بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية»، مجلة الإبراهيمي لآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 20، (الجزائر: جامعة برج بوعريبيج 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020)، ص 202.

3- الدوافع الاجتماعية: يعد الجانب الاجتماعي من العوامل المهمة والمحفزة للشباب كي يفكر بالهجرة واللجوء سواء أكانت النظامية (الشرعية) أم غير النظامية (غير الشرعية).

ويتمثل ذلك في مجالين مختلفين، ديمغرافياً أحدهما يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني كالعامل، السكن، الخدمات الاجتماعية، ومشاكل أخرى كالبطالة. ومن جهة أخرى الصورة الحسنة (التي يشكّلها الأوائل الذين هاجروا إلى أوروبا واستقروا بها ثم عادوا بصورة أخرى للمجتمع الأصلي) والتي أوهمت فئة كبيرة من الشباب في التفكير في الهجرة بأية وسيلة⁽²³⁾. فثقافة الواجهة الاجتماعية المفقودة في الدول العربية لبعض الشباب نتيجة البطالة تدفعهم نحو الهجرة. إذ تمثل صورة الرفاهية التي يقدمها المغتربون عندما يحضرون إلى بلدانهم تنعكس بصورة سلبية على رغبة الشباب في مجاراة أقرانهم ممن هاجروا وعادوا يملكون مكانة مادية جيدة من سيارات ومنازل، إذ يرغبون في الالتحاق بهم⁽²⁴⁾.

(23) محمد إبراهيم محمد، «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 19، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية السياسية، تشرين / نوفمبر 2021)، ص 21.

(24) مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية -بسكرة، 2017)، ص 88.

4- ثورة الاتصالات والإعلام الجديد: لثورة التكنولوجيا والمعلومات دور بارز للتأثير في فكر شباب دول عالم الجنوب، علاوة على التأثيرات البليغة لعولمة المعلومات عبر وسائل الإعلام والاتصال

فأقم من عوامل الطرد والرغبة في الهجرة، إذ أصبح هاجس الشباب وحلمهم الاستقرار في إحدى دول الشمال لا سيما بعد الانفتاح العالمي الذي شهدته دول الجنوب مما سمح لهم باكتشاف حياة أخرى في دول الشمال وهم مدفوعون بالطموح إلى تحسن الوضع المادي وتحقيق الرفاه المنشود ومقارنته بما يكابدونه في بلدانهم، ومن ثم تتزايد داخلهم الرغبة في الهجرة، لاسيما في ظل القرب الجغرافي لأوروبا لبعض الدول، وكذلك ما يعلمه الراغبون في الهجرة عن ظاهرة تناقص عدد السكان في أوروبا، ووجود أعمال هامشية في الفلاحة والتشييد والبناء والخدمات لا يقبل عليها الأوروبيون، وتبقى فرصاً متاحة أمام المهاجرين، ومن ثم تمثل الهجرة طريقة للحصول على فرص عمل جيدة وبدائل أفضل في دول أكثر تقدماً. الجدول التالي يوضح عوامل الطرد وعوامل الجذب.

جدول رقم (1): عوامل الطرد وعوامل الجذب

نوعية العامل	عوامل الطرد	عوامل الجذب
سياسية وأمنية	النزاع، انعدام الأمن، العنف	السلام والأمن
اجتماعية	خرق حقوق الإنسان، التمييز الإثني	جمع شمل العائلة، هجرة الشتات،
اقتصادية	الفقر، البطالة، انخفاض الأجور	لحصول على أجور أعلى
ديموغرافية	نمو السكان، زيادة معدلات الولادات	ارتفاع نسبة الشيخوخة
جغرافية	المسافة، الحدود	

المصدر:

Raul Ramos and Jordi Surinach, A gravity model of migration between the ENC and the EU, Journal of Economic and social Geography, Vol, 108, (Wiley-Blackwell on behalf of the Royal Dutch Geographical Society, 2017), p. 26.

المحور الثالث: الأوبئة واختلال الأمن الصحي العالمي:

تُعد الصحة أحد المواضيع ذات الاهتمام الواسع في السياق المجتمعي وضمن التفاعلات الدولية، وتثير الأهمية التي تمثلها؛ حالة النقاش حولها، بشأن الاستجابات الفردية والرسمية للمقتضيات الصحية، في ظل تقديمها ضمن مجال السياسة والعمل على المستوى الوطني والدولي، ويعزز تموقعها هذا في ربطها بأشغال المنظمات الدولية على غرار منظمة الصحة العالمية، كما تشهد ربطها بمجالات الاقتصاد والتنمية، وقد شهدت حالة من الانتقال من التوصيف البسيط، إلى جعلها ضمن محددات السياسة العليا للدول، ولتطرح العديد من التوجهات النظرية التي تقدم آراءها حول الأمن الصحي كلٌّ بمفاهيمها وافتراساتها الذي جعل من الصحة شأنًا أميناً بامتياز، من قبيل الدلالة على التهديدات الصحية التي تمس الأفراد والمجتمعات، والجهود في تأمين الجانب الصحي؛ لذلك صار التهديد الصحي مدخلاً لتحليل الأخطار الواقعة على المجتمع والشعوب، وبرزت الأطر النظرية التي تبرز أثر ذلك بين مؤيد ومعارض.

يتيح الاهتمام بالصحة كمعطى أمني، القدرة على توظيفها في الشأن الدولي، ضمن مجالي السلام والحرب، على الرغم من أنه يتم التركيز عليها من الجانب الإنساني، إلا أنها تظل اهتماماً إنسانياً وبنداً محورياً في التخطيط الاستراتيجي، لذلك يشغل الأمن الصحي موقعاً متقدماً ضمن اهتمامات حقل الدراسات الأمنية، ويكمن الجدل بشأن الاهتمام به من خلال حالة الاختلاف بشأن ارتباطه بالتهديدات الأمنية وانعكاس ذلك على كفاءة الدول في الاستجابة، ومع ذلك فإن له مكانة ضمن الكتابات النظرية عن الأمن، التي تحاول البحث في سبل حماية الأفراد والمجتمعات، وتوفير أكبر قدر من الحصانة التي تنعكس إيجاباً على المعطيات الاقتصادية والانسجام المجتمعي.

وقد تناولت العديد من الدراسات موضوع الأمن الصحي وانعكاسه على الأمن بشكل عام، لاسيما تلك التي بحثت في أبرز الأوبئة الحديثة الظهور أو المستجدة في القرن العشرين، إذ واجه العالم

أوبئة كثيرة هددت الأمن الصحي للدول، برزت أغلبها وانتشرت أو عادت للظهور في القرن الحادي والعشرون، وعلى الرغم من خطورتها صحياً وتفشيها بشكل سريع، على غرار وباء الإيبولا، والسارس، وفيروس إنفلونزا الطيور «H5N1» وفيروس إنفلونزا الخنازير (H1N1)، وفيروس «زيكا»، جاء إعلان (كوفيد-19) جائحة عالمية سريعة العدوى والانتشار⁽²⁵⁾، ليشير تفشي الفيروس ذعراً كبيراً غير مسبوق من تفاقم الأوضاع الصحية في العالم، بسبب اتساع رقعته الجغرافية وظهور كل يوم إصابات جديدة في العديد من الدول، وهو ما جعل من إغلاق الحدود الدولية أول الإجراءات الوقائية التي اتخذتها معظم دول العالم للحد من تفشي الوباء، فضلاً عن اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير الداخلية لمواجهة هذا التهديد الجديد الذي انعكس على كل مرافق الحياة ومنها الجانب الأمني مما أحدث اختلالاً واضحاً في الأمن العالمي.

وبشكل عام يرتبط انتشار التهديدات الوبائية بوجود بؤر لتطوير أسلحة بيولوجية تقوم على إنتاج البكتيريا والفيروسات من جانب بعض الدول، وتوظيفها سواء في الصراعات الداخلية أو في مواجهة الدول المنافسة لها، وكذلك صناعة أسلحة بيولوجية لنشر الأمراض الوبائية، ويصعب على مثل هذه الدول احتواء العدوى وعلاج المرضى والحصول على الأمصال اللازمة للوقاية في ظل احتكار كيانات دولية لها وزيادة في الأسعار⁽²⁶⁾.

وعلى الرغم من ذلك لم يكن انتشار جائحة

كورونا حدثاً مفاجئاً، على الأقل لدى العلماء وصناع القرار في بعض الدول المتقدمة -على سبيل المثال- في عام 2003، توقع عالم الفلك البريطاني، «مارتن جون ريز» Martin John Rees في كتابه الموسوم (ساعتنا الأخيرة)، «أن الأخطار التي تهدد البشرية تتمثل في: إرهاب نووي، وفيروسات معدلة وراثياً، وانفلات أجهزة من

(25) للاطلاع على مادة مفصلة حول تاريخ الأوبئة في القرن العشرين، يمكن العودة إلى كتاب المؤرخ الطبي مارك هونسيوم، تاريخ الأوبئة: تاريخ العدوى العالمية من الإنفلونزا الإسبانية إلى كوفيد 19، في: Mark Honigsbaum, The Pandemic Century: A History of Global Contagion from the Spanish Flu to Covid-19 (UK: Virgin Books Limited, 2020).

يرتبط انتشار التهديدات الوبائية بوجود بؤر لتطوير أسلحة بيولوجية تقوم على إنتاج البكتيريا والفيروسات من جانب بعض الدول، وتوظيفها سواء في الصراعات الداخلية أو في مواجهة الدول المنافسة لها

(26) منصور ابو كرم، «التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا»، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 19 اذلر/ مارس 2020)، ص 4.

صنع الإنسان، وهندسة وراثية تغير البشر، وكل هذا يتم بتدبير من أشرار أو نتيجة لخطأ بشري، غير أن العام 2020، سيكون عام الخطأ البيولوجي والذي يتسبب بقتل مليون إنسان»⁽²⁷⁾.

وفي ذات السياق تأتي تصريحات نائب مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية (الاسبق)، «شارل توماس فينغار» Charles Thomas Fingar نشرتها المجلة الأسبوعية الفرنسية «لو بوان»، فإن أجهزة الاستخبارات الأمريكية حذرت منذ العام 2008، من خطر ظهور وباء عالمي مرتبط بفيروس كورونا، وذلك ضمن تقرير قُدِّم إلى الرئيس الأمريكي (الأسبق)، «باراك أوباما» تحدث التقرير عن احتمال ظهور مرض تنفسي حاد شديد العدوى لا علاج له يمكن أن يُسبب جائحة عالمية، ويؤدي لانتشار مرض تنفسي فتاك وشديد العدوى من عائلة فيروس كورونا⁽²⁸⁾.

وفي سياق الحديث عن التهديدات الوبائية، يمكن الإشارة إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق «باراك أوباما» كانت أول من تحدثت عن التحديات القادمة من الطبيعة باعتبارها تحديات تمثل تهديداً للأمن والاستقرار الدوليين، بما يتطلب تعاوناً دولياً لمواجهة، فقد حددت الولايات المتحدة الأمريكية عام 2010، نوعين منها⁽²⁹⁾:

- التحدي الأول: التحدي الإنساني الصادر عن البشر الذي يشمل كل ما يتعلق بالإرهاب والأمن العالمي، وانتشار الجريمة المنظمة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والفقر والجوع، وانتهاك حقوق الإنسان، والحريات العامة، والتهديدات الوبائية، فضلاً عن المتغيرات التي تتعلق بمنافسة الفواعل الدولية الأخرى للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية.

- التحدي الثاني: يتمثل في الكوارث الطبيعية كالزلازل، والبراكين، والأعاصير، والفيضانات والاحتباس الحراري، وعلى الرغم أنها تمثل تحدياً اقتصادياً وبيئياً للدولة، إلا أنها تعد أقل تهديداً من التحدي الأول.

تمثل هذه التحديات اختباراً لقوة الدولة وعلاقتها باستقرار المجتمع

(27) مارتن ريز، ساعتنا الاخيرة: انذار من عالم، ترجمة: مصطفى ابراهيم فهمي، (القاهرة: دار العين للنشر، 2006)، ص 825.

(28) جريدة القدس العربي، «الاستخبارات الأمريكية توقعات قبل 12 عاماً ظهور وباء مرتبط بفيروس كورونا»، (باريس: 1 أبريل/ نيسان 2020).

(29) بهاء عدنان السعري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه ايران بعد احداث 11 ايلول 2001، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص ص 224-225.

والفرد في ظل المهددات عامة، وانتشار الأوبئة خاصة، والحاجة إلى إعادة تناول العلاقة بين الأمن والصحة من منظور أهمية ثنائية الأمن القومي والبشري.

وفي هذا السياق وضعت لجنة الأمن البشري التابعة للأمم المتحدة أربعة معايير تؤثر في قوة العلاقة بين الصحة والأمن البشري، تتمثل في:

- 1- حجم عبء المرض الآني والمستقبلي.
- 2- الحاجة الملحة إلى الاستجابة.
- 3- عمق ومدى التأثير على المجتمع.
- 4- الاعتماد المتبادل أو العوامل الخارجية التي يمكن أن تُحدِث آثاراً مضاعفة تتجاوز أمراضاً أو أشخاصاً أو مواقع محددة. وعند تطبيق هذه المعايير، تبرز ثلاثة تحديات صحية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن البشري، وهي: الأمراض الوبائية، والتهديدات المرتبطة بالفقر، والعنف والأزمات⁽³⁰⁾.

(30) Human Security Now (New York: Commission on Human Security, 2003), p. 97.

(31) Karen M. Douglas & others, "Understanding Conspiracy Theories", *Advances in Political Psychology*, Vo. 40, 2019, p.4.

وترتيباً على ما سبق أصبحت الأوبئة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأمن الانسان سواء اكانت تلك الأوبئة - في تفسيراتها المتعددة-نتاج التطور الطبيعي للفيروسات وفقاً لأصحاب «النظرية العلمية» أو مصنعة في المختبرات كسلاح بيولوجي وفقاً لأصحاب «نظرية المختبر»⁽³¹⁾. وهذا ما ينطبق على جائحة (كوفيد-19)، التي تهدد الحياة البشرية وتنعكس تداعياتها على الصحية والسياسية والاقتصادية في مختلف دول العالم.

فعندما تجاوز أثر جائحة (كوفيد-19) حدود الدولة منذ بدء ظهوره خارج الصين لينتشر في مختلف دول العالم، ولما كان تأثيره على الإنسان في المجتمع، ثم على المجتمع في الدولة، ثم على الدولة في العالم، فإن الاستجابات لهذا الفيروس قد تراوحت في شدتها بين مختلف الدول، إلا أنها جميعها تعاملت معه منذ ظهوره بما يمكن أن يُسمّى نهج «الأمننة»، أي أنه عومل كمهددٍ ينبغي مجابهته أمنياً⁽³²⁾. إذ فرضت جائحة (كوفيد-19) الاهتمام الاستراتيجي بالصحة

والأمن العالميين بحيث أصبحت محور السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية.

ومن هنا يمكن إيراد بعض الدلائل على الاختلالات التي أحدثتها جائحة (كوفيد-19) سواء أكان على المستوى الداخلي للدول أو الخارجي، وكما يأتي:

فرضت جائحة (كوفيد-19) الاهتمام الاستراتيجي بالصحة والأمن العالميين بحيث أصبحت محور السياسات الخارجية والأمنية والعسكرية

1- تزايد حدة التناقضات الاجتماعية: ثمة حقيقة اقتصادية أساسية حول الجائحة، وهي أنها أدت إلى تفاقم الشروخ الاجتماعية، وتجددت المخاوف حيال تزايد عدم المساواة في ظل ما فرضه الإغلاق العام من صعوبات أكبر على العاملين في الوظائف

كثيفة الاعتماد على المعلومات والمعرفة، يتمتعون بمزايا أكبر بالفعل مقارنة بالعاملين في الوظائف اليدوية من حيث الأجر بل كذلك من حيث الأمن الوظيفي وسهولة التنبؤ بالمسار الوظيفي⁽³³⁾. أما العاملون في معظم الوظائف الخدمية اليدوية (الضيافة والسياحة وعمال البناء، وغير ذلك من العمالة غير المنتظمة)، فطالما كانت أوضاعهم أكثر صعوبة.

2- بموازاة الإجراءات التي اتخذتها الدول للتصدي لجائحة (كوفيد - 19)، برزت العديد من الآثار المباشرة القصيرة المدى كزيادة فجوة التفاوت بين دول الشمال ودول الجنوب. واتضح ذلك من خلال تصرفات الدول التي توجد بها الشركات المنتجة للقاحات المضادة لفيروس كورونا، واحتكار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والصين القسم الأعظم من الجرعات المنتجة، والتفاوت الشديد الذي حدث نتيجة لهذا الاحتكار في معدلات التطعيم. فضلاً عن أن التفاوت في صيغته الراهنة، لا يعنى تركيز الثروات في جانب وازدياد الفقر في الجانب المقابل فقط، بل يعنى في الوقت ذاته تسليماً فعلياً بأن الأقدار والأقوى يستطيع المحافظة على حياته في حالة الجوائح والأوبئة، ويتمكن من تجنب خسائرها الاقتصادية والاجتماعية أو تقليلها، مقارنة

(32) Mahjoob Zweiri, "COVID-19 and the Future of the Global System: Shifting Sands or Earthquake", (Center for Strategic Research & Antalya Diplomacy Forum Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, 2020), p. 162.

(33) مارتن سانديو، «عالم شعاع فيما بعد الجائحة: مستقبل الوظائف والفرص»، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، (هانوفر: صندوق النقد الدولي، كانون الاول/ ديسمبر 2020)، ص6.

بالأقل قدرة والأضعف.

3- أسهمت الجائحة أيضا في إذكاء الانقسامات السياسية حول الجغرافيا الاقتصادية، وهو ما يتضح بشدة من التساؤلات الجديدة المطروحة بشأن العولمة في ظل الجائحة، كيف يمكن للبلدان المتصلة ببعضها البعض مواجهة العدوى التي تنتشر من خلال المسافرين، وتعطل الإنتاج في سلاسل العرض الصناعية المركزية العالمية نتيجة الإغلاقات العامة.

4- بروز أدوار جديدة لمؤسسات الأمن والدفاع في معظم دول العالم بحيث لن تقتصر هذه فقط على التصدي للتهديدات والأخطار التقليدية التي تمثل تهديداً للأمن والاستقرار، وإنما تتضمن المشاركة في مواجهة التهديدات الجديدة التي تواجه الأمن الإنساني؛ فمع

الآثار الناجمة عن وباء كورونا (كوفيد-19) أصبحت مؤسسات الجيش والشرطة تقوم بدور مهم في الحماية الأمنية في مستواها الإنساني، وتحول دورها من إدارة الحروب والنزاعات إلى تعزيز الأمن الإنساني وتوفير أوجه الحماية للأفراد والمجتمعات.

5- الأخطاء التي ارتكبتها منظمة الصحة العالمية منذ بداية تفشي فيروس (كوفيد-19) حين تأخرت في إعلان حالة طوارئ عالمية، وتباطأت في إدراك أن العالم يواجه جائحة. وليس هذا إلا بعض ما يزيد أهمية القضايا الصحية في العالم، ويعمق ارتباطها بالتنافس-الصراع السياسي، ومن ثم على الحاجة شديدة إلى تطوير أفكار جديدة أملاً في تجنب أخطاء أسهمت في إطالة أمد جائحة (كوفيد-19)، والبحث في المتطلبات اللازمة لبناء ما يمكن تسميته نظاماً صحياً عالمياً بشكل تدريجي عبر خطوات متوالية في مدى زمني ملائم.

6- تفاقم الوضع في مناطق النزاع، الأمر الذي خلق ارتفاعاً محسوساً

أسهمت الجائحة أيضا في إذكاء الانقسامات السياسية حول الجغرافيا الاقتصادية، وهو ما يتضح بشدة من التساؤلات الجديدة المطروحة بشأن العولمة في ظل الجائحة، كيف يمكن للبلدان المتصلة ببعضها البعض مواجهة العدوى التي تنتشر من خلال المسافرين

في معدلات الهجرة غير الشرعية، والهجرة القسرية، مما وُلد ضغطاً على دول الاستقبال ودول العبور، على غرار خلق ملفات متراكمة في مكاتب اللجوء الإنساني والإغلاق الفوري لبرامج اللجوء والذي وُلد ظروف خطيرة للمهاجرين واللاجئين، فضلاً عن أن العمال المهاجرين معرضون لتداعيات جائحة (كوفيد-19) في بلدان الاستقبال بسبب إمكانية الاستغناء عنهم، أو تخفيض الأجور، أو تقليل ساعات العمل⁽³⁴⁾.

7- انعكاسات التدابير المتخذة عالمياً لاحتواء الجائحة، على الاقتصاد العالمي أخذ في الاختلال أيضاً، فانخفاض التحويلات المالية انعكس مباشرة على اقتصادات البلدان النامية، فضلاً عن باقي الآثار الإنسانية والنفسية والاجتماعية والآثار الجانبية الأخرى التي فرضتها جائحة (كوفيد-19) على المواطنين لاسيما الفئات الهشة للحصول على القدر الأدنى من الأمن الصحي.

مما سبق عرضه يتضح أنّ التفاعلات بين الهجرة والصحة بالغة التشابك والتعقيد، إذ تسببت جائحة (كوفيد-19) منذ بداية انتشارها في الكثير من التعقيدات المباشرة على المهاجرين واللاجئين وأسرههم، فجعلت تدابير غلق الحدود وتقييد حركة السفر وغلق مكاتب اللجوء أمام المهاجرين لذا أصبحوا عرضة لمخاطر صحية، إنسانية، اجتماعية، مادية وحتى نفسية، يمكن ايجازها بالآتي:

1- على ضفتي البحر المتوسط عملت جائحة (كوفيد-19) على حبس تدفّقات الهجرة لكن دون

تأثير حقيقي على طرق الهجرة، في مقابل بروز ظاهرة اضطراب الأشخاص الذين في حاجة دولية للحماية إلى انتهاك الالتزامات الدولية، فمنذ إغلاق ضفتي المتوسط في 17 آذار/ مارس 2020، بالنسبة للاتحاد الأوروبي، حدث انخفاض في حركة المرور ودوريات المراقبة ومهمات الإنقاذ بسبب إغلاق الموانئ، ومن ثم تزايد خطر

(34) للمزيد من التفاصيل انظر: منظمة العمل الدولية، لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية: اتجاهات عام 2021، (جنيف: المنظمة الدولية للعمالة، 2022).

أنّ التفاعلات بين الهجرة والصحة بالغة التشابك والتعقيد، إذ تسببت جائحة (كوفيد-19-) منذ بداية انتشارها في الكثير من التعقيدات المباشرة على المهاجرين واللاجئين وأسرههم

الموت غرقاً أو العلق بعرض البحر المتوسط.

2- على الحدود بين اليونان وتركيا تطور الوضع بشكل كبير، بعد أن كان متوتراً أصلاً قبل إغلاق الحدود، فأعلنت الحكومة التركية سماحها بمرور المهاجرين إلى أوروبا، على الرغم من بقاء بعضهم في تركيا إلا أنها قامت بتفكيك مخيمات للمهاجرين في 26 آذار/ مارس 2020، ونقل ما يقارب (4000) مهاجر خارج حدودها ليتم وضعهم في الحجر الصحي.

3- هناك عوامل خطر عالية، ككثرة التنقل وعدم الاستقرار، كثافة السكان، السكن غير المستقر، محدودية الحصول على المياه النظيفة، ومحدودية الرعاية الصحية والتعليم، فبمجرد دخول العدوى إلى أحد المخيمات فإنها ستخلف خسائر كبيرة، كما أن برامج الوقاية التي تضعها السلطات المعنية لا تصل إلى المهاجرين وأسرههم، لاسيما الفئات المهمشة منهم واللاجئين مما يشكل تحدياً حقيقياً أمام الدول وما يرتبط ذلك بالأمن.

4- في الكثير من الدول التي تستقبل عدداً كبيراً من الجاليات المغتربة أصبح السكان المحليون يطالبون برحيل الأجانب ويعتدون عليهم في الشوارع؛ لأنهم يشعرون أنهم أصبحوا يهددون أمنهم الصحي من جهة وينافسونهم في الموارد المرتبطة بالخدمات الصحية من جهة ثانية، اي ما يسمى بـ (ظاهرة كره الاجانب).

5- هناك عوامل عدة تجتمع لتجعل من الأوبئة والأمراض لتكوّن خلافاً بتوازن الأمن الصحي العالمي، كغياب المعلومات الصحيحة، التضليل الإعلامي، تضارب المعلومات، عدم الاعتراف الدولي بالأوبئة في وقتها الفعلي لاحتوائها وعدم وجود آليات دولية مهيمنة، سواء قانونية أو تقنية الأمر الذي يخلق ضغطاً على الدول لدفعها للاستجابة.

الخاتمة والاستنتاجات:

نخلص الى ما تم تناوله في البحث أنّ التحولات الكبرى التي

شهدتها العلاقات الدولية لحقبة ما بعد الحرب الباردة، حصلت مرجعيات أساسية لكل من مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجه النظام الدولي فضلاً عن تحولات كبرى في نمط التفاعل من خلال تراجع العامل العسكري أمام تصاعد العامل الاقتصادي وظهور تهديدات أمنية جديدة مثل: الجريمة المنظمة، والإرهاب، والاتجار بالبشر، والهجرة غير شرعية، والأوبئة والأمراض.

فقد كشف تفشي جائحة (كوفيد-19) أوجه القصور في النظريات والمفاهيم الأمنية التي سادت لعقود، وأعاد الاعتبار لأهمية الاستثمار في الأمن الإنساني بمفهومه الشامل، الذي يواكب متطلبات الشعوب من الاحتياجات الضرورية، وفي مقدمتها الأمنين الصحي والغذائي. كما أثبت أن الاموال الطائلة التي أنفقتها القوى الكبرى على تطوير السلاح لو تم توجيه جزء منها على تطوير منظومات الأمان الصحي والاجتماعي كان أجدى في مواجهة هذه الجائحة التي تهدد حياة ملايين البشر حول العالم.

كذلك فإن مفهوم الأمن هو مفهوم نسبي متغير يتسع ويضيق وفقاً لطريقة تناوله، وله أبعاد ومستويات متعددة، ويتعرض الى تحديات وتهديدات متنوعة تتطلب اجراءات وتدابير معينة، تخلق الأثر الناتج من مجمل الإجراءات والتدابير، فالعلاقة بين الأمن والتدابير الأمنية هي علاقة سببية موضوعية تستوجب انتقاء التدابير وفقاً للاحتياجات التي تفرضها المستجدات الموضوعية، وليس مجرد احتمالات غير واقعية أو مخرجات ناتجة من الخوف أو الخطر. فالأمن يُعبر عن حالة حركية دائمة ومركبة، تواكب تطور المجتمع بجميع ابعاده، وتداخل مستوياته للوصول الى صيغة محددة لحمايته اثناء تطوره.

الاستنتاجات: يمكن إبراز ما توصل إليه البحث من نتائج في النقاط الآتية:

1- مجموعة تهديدات الاستقرار الأمني التي انكشفت في عالم ما بعد الثنائية القطبية، التي اختلفت من حيث طبيعتها ومصادرها عن المخاطر التقليدية، لم تعد ترتبط في وجودها بالدول المحدودة

القدرات والامكانيات التي تعجز عن التحكم في اقليمها التي تصنف بموجب المعايير الدولية بأنها دول ضعيفة أو هشّة أو منهارة أو فاشلة، ذلك أنّ التهديدات المستجدة موضوع البحث شملت كل دول العالم المستقرة وغير المستقرة.

2- تتفاعل كل من الهجرة الدولية والأمن الصحي العالمي وحقوق الإنسان ضمن علاقات بالغة التعقيد، يصعب تحديد من يؤثر في الآخر، فالهجرة تؤثر بشكل مباشرة على واقع الأمن الصحي العالمي، لاسيما في فترات الأوبئة والجوائح، إذ أنّ مسارات الهجرة كثيراً ما تتسم بعدم التنظيم وصعوبة الحوكمة، من ثم عدم التمتع الفعلي للمهاجرين باحترام حقوق الإنسان، وانخفاض في معدلات تقديم الخدمات الصحية للمهاجرين واللاجئين، ومن ثم فالهجرة الدولية أصبحت تؤثر في الأمن الصحي العالمي، وهو ما يعبر عن الواقع الراهن المتمثل في التفشي السريع لجائحة (كوفيد- 19) في اغلب مناطق العالم.

3- تترك الجريمة المنظمة اثاراً سلبية على المستوى الاجتماعي سواء للفرد ومن خلاله على المجتمع أو على مستوى الأمن الوطني، فالشعور بالخوف وعدم الاطمئنان، نتيجة لطرائق ووسائل تنفيذ الأعمال الإجرامية (قتل، عنف، تهديد) وغيرها، يؤدي الى اضعاف انتاجية الفرد، وهذا ما ينعكس على المجتمع إذ أنّ تفشي الجريمة المنظمة بأنشطتها المختلفة يؤدي الى نشوء صراعات طبقية اجتماعية، من خلال ما يحدثه هذا النوع من الجرائم من انقسامات واحداث فجوات بين تلك الطبقات، وتطبيقاً لذلك يعد التهريب والاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، والإرهاب، فضلاً عن الهجرة غير الشرعية والأوبئة المستجدة من ابرز التهديدات المستجدة للأمن الوطني والاقليمي والعالمي.

4- أظهرت أزمة كورونا الحاجة الماسة لتدخل الدولة، سواء لفرض الحجر العام ومراقبة المرضى والتشخيص الصحي الموسع، أو في بناء المستشفيات وتجهيزها وتسخير أجهزة الأمن والجيش للهدف

ذاته، أو في ضخ الأموال لدعم الشركات، وفي إسناد الفئات المتضررة من الأزمة وغيرها، هذا في الوقت الذي كان يبشر كثير من الليبراليين الجدد بانحسار دور الدولة، إن لم يكن موتها.

من هذه النتائج توضح أن الأمن الدولي يعاني من اختلالات لا تتعلق في موازين القوى العسكرية أو بحروب بين الدول العظمى كما جرت العادة بل بفعل ما أحدثته التهديدات المستجدة وهو ما ينطبق على انموذجي البحث المتمثلة في (الهجرة وجائحة كوفيد-19)، إذ زادت من فجوة اللامساواة الصحية بين دول الشمال ودول الجنوب من جهة، وعمقت من أزمة الهجرة غير الشرعية والقسرية من جهة أخرى، مما زاد الضغط على الدول المُستقبلية للمهاجرين واللاجئين وعلى مناطق العبور، الأمر الذي جعل من الإمكانيات الصحية لهذه الدول تواجه تحديات متزايدة لاسيما مع زيادة أعداد الإصابات والوفيات في الدول الأوروبية كإسبانيا، إيطاليا، المملكة المتحدة، فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما أثقل كاهل اقتصادات هذه الدول وجعل منظوماتها الصحية تتداعى إلى حد استعانة بعض الحكومات بالمستشفيات الميدانية؛ ونتيجة لذلك عمدت معظم الدول إلى غلق حدودها أمام الهجرة واللجوء الإنساني، تاركة خلفها من التهديدات الأمنية والصحية على حياة هؤلاء ما يكفي للتأثير فيهم في المجال السوسيو-اقتصادي، النفسي، الأخلاقي على المدى القصير والطويل بنسب متفاوتة، ومن ثم فإن الفرضية التي يختبرها البحث صحيحة.

المصادر

اولا: المصادر العربية:

(1) الامم المتحدة، «اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها لعام 2000»، (فيينا: مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2000).

(2) الامم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية، «توقعات السكان في

- العالم»، تقرير، (نيويورك: حزيران/ يونيو 2019).
- (3) بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد احداث 11 ايلول 2001، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012).
- (4) بيورن هاغلين واليزابيث سكونز، «القطاع العسكري في محيط متغير»، في مجموعة باحثين، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).
- (5) جريدة القدس العربي، «الاستخبارات الأمريكية توقعات قبل 12 عاماً ظهور وباء مرتبط بفيروس كورونا»، (باريس: 1 أبريل / نيسان 2020).
- (6) حسينة شرون، «الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم»، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد الثامن، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018).
- (7) حمد فتحي عيد، «التجارب الدولية في مكافحة الهجرة غير المشروعة» في: مجموعة باحثين، مكافحة الهجرة غير المشروعة، ط1، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2010).
- (8) سليم قسوم، الاتجاهات الحديثة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، (ابو ظبي: مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2018).
- (9) سمير قلاع الضروس، مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية، (بيروت: دار الروافد الثقافية، 2017).
- (10) سهام حروري، «الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي»، مجلة الفكر، العدد الخامس، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، اذار/ مارس 2009).
- (11) عائشة بن النوي، «مصطلح الهجرة غير الشرعية: بحث في المفهوم والمعالم النظرية ضمن التوجهات الأكاديمية»، مجلة الإبراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 20،

- (الجزائر: جامعة برج بوعريريج، 20 تشرين الأول/ أكتوبر 2020).
- (12) عزالدين مختار فكرون، وعلي مفتاح الجد، «واقع الهجرة غير الشرعية»، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، (ليبيا: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة مصراته، يونيو، 2017).
- (13) مارتن ساندبو، «عالم شجاع فيما بعد الجائحة: مستقبل الوظائف والفرص»، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، (هانوفر: صندوق النقد الدولي، كانون الأول/ ديسمبر 2020).
- (14) مارتن ريز، ساعتنا الاخيرة: انذار من عالم، ترجمة: مصطفى ابراهيم فهمي، (القاهرة: دار العين للنشر، 2006).
- (15) مارتن غريفيش، تيري اوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ط 1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008).
- (16) مالك عوني، «رهان الثورات: تصاعد مشكلات الأمن غير التقليدي في المنطقة العربية»، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد 186، (القاهرة: مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، اكتوبر 2011).
- (17) محمد إبراهيم محمد، «الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط»، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 19، (برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية الاقتصادية السياسية، تشرين / نوفمبر 2021).
- (18) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث 11 سبتمبر/ ايلول 2001، ط 1، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003).
- (19) مليكة حجاج، جريمة تهريب المهاجرين بين أحكام القانون الدولي والتشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية - بسكرة،

.(2017)

- (20) منصور ري رؤوف، الهجرة السرية من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير في القانون العام غير منشورة، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014).
- (21) منصور ابو كرم، «التحديات الجديدة للنظام الدولي: الأمن الإنساني والصناعي في مواجهة فيروس كورونا»، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، 19 اذلر / مارس 2020).
- (22) منظمة العمل الدولية، لمحة عامة عالمية عن العمالة والشؤون الاجتماعية: اتجاهات عام 2021، (جنيف: المنظمة الدولية للعمالة، 2022).
- (23) المنظمة الدولية للهجرة، قانون الهجرة الدولي، مسرد بمصطلحات الهجرة، العدد 6، (جنيف: 2006).
- ثانيا: المصادر الانكليزية:

- (1) Alexandra Knight, "Global Environmental Threats: Can The Security Council Protect Our Earth", New York: University Law Review, Vol.80,N°:5, November 2005.
- (2) Human Security Now (New York: Commission on Human Security, 2003).
- (3) Karen M. Douglas & others, "Understanding Conspiracy Theories", Advances in Political Psychology, Vo. 40, 2019.
- (4) Mahjoob Zweiri, "COVID-19 and the Future of the Global System: Shifting-Sands or Earthquake", (Center for Strategic Research & Antalya Diplomacy Forum Republic of Turkey Ministry of Foreign Affairs, 2020).

- (5) Mark Honigsbaum, *The Pandemic Century: A History of Global Contagion from the Spanish Flu to Covid-19* (UK: Virgin Books Limited, 2020).
- (6) Mohammed Ayoob, "The Security Problematic of the Third World", *World Politics*, vol .43, no. 2 (Cambridge University Press: Jan,1991), p251.
- (7) Ole Waever and others, *Identity Migration and the New Security Agenda in Europe*, (London: Continuum International Publishing 1993).
- (8) Parag Khanna, *Move: The Forces Uprooting Us*, (New York: Scribner, 2021).
- (9) Raul Ramos and Jordi Surinach, A gravity model of migration between the ENC and the EU, *Journal of Economic and social Geography*, Vol, 108, (Wiley-Blackwell on behalf of the Royal Dutch Geographical Society, 2017).
- (10) Roland paris, *At War's End Building Peace after Civil Conflict*, (, London: Cambridge University Press, 2004).
- (11) Stein Emil Vollset & others, "Fertility, mortality, migration, and population scenarios for 195 countries and territories from 2017 to 2100: a forecasting analysis for the Global Burden of Disease Study", *the Lancet*, Vol 396, October 17, 2020, available at: www.thelancet.com.

الفكر القومي عند المفكر شكيب أرسلان

* جامعة بغداد/ كلية العلوم
السياسية

ibtyass@gmail.com

* أ.د. ابتسام محمد العامري
باحثة من العراق

ملخص :

يُعدُّ المفكر شكيب أرسلان من أوائل المدافعين عن الإسلام، حيث كان يرى أن الدولة العثمانية هي دولة الخلافة الإسلامية، وهي بذلك تمثل قوة للعرب وغير العرب، ولهذا نجده لم يؤيد الثورة العربية لعام 1916 التي قادها الشريف حسين؛ لأن هذه الثورة برأيه سوف تضعف الدولة العثمانية ولا تضمن للعرب استقلالهم، وأن العرب يمكن أن ينالوا حقوقهم من الدول العثمانية عن طريق تحويل السلطنة الى دولة لامركزية، كما دافع الأمير عن القومية العربية ودعا الى الوحدة العربية معتبراً أن العرب يمتلكون كل المقومات التي تؤهلهم ليكونوا دولة واحدة، لهذا نراه قد دعا الى تشكيل الجامعة العربية بعد الحرب العالمية الأولى، وحذّر من خطط الاستعمار والصهيونية في تمزيق أوصال الأمة العربية وخاصة بريطانيا وفرنسا، ودعا العرب الى تحقيق وحدتهم واستقلالهم وعدم إعطاء الأعداء الفرصة للتدخل في شؤونهم الداخلية وزعزعة وحدتهم القومية.

كلمات مفتاحية : الوحدة العربية، الوعي القومي، الدولة العثمانية،
العرب والعروبة

The national ideology of the thinker Shakib Arslan

1. Prof. Dr. Ibtisam Mohamed Al-Amri
University of Baghdad / College of Political Science

ABSTRACT:

The thinker Shakib Arslan is one of the first defenders of Islam, where he saw that the Ottoman Empire is the

state of the Islamic caliphate and is thus a force for Arabs and non-Arabs, and therefore we find that he did not support the Arab revolution of 1916 led by Sharif Hussein because this revolution in his opinion will weaken the Ottoman Empire and do not guarantee the Arabs their independence, and that the Arabs can obtain their rights from the Ottoman states by turning the Sultanate into a state. The prince also defended Arab nationalism and called for Arab unity, saying that The Arabs have all the factors to be one country, which is why we see him calling for the formation of the Arab League after World War I, and warned against the plans of colonialism and Zionism in tearing apart the Arab nation, especially Britain and France, and called on the Arabs to achieve their unity and independence and not to give the enemies the opportunity to interfere in their internal affairs and destabilize their national unity.

KEY WORDS: Arab unity ,national consciousness, Ottoman Empire, Arab and Arabism

المقدمة: -

كاتب الشرق الأمير شكيب أرسلان علماً من أعلام العروبة والإسلام، ومع أن الكثير من الناس يطلقون عليه اسم «كاتب الإسلام» لأنه أهتم إهتماماً كبيراً بالدفاع عن الإسلام والمسلمين، ولكن من حقّه أن يسمّى أيضاً « كاتب العروبة » فقد وقف مدافعاً عن العرب والقومية العربية ودعا الى الوحدة العربية، وأخلص لها في عمله أيما إخلاص حتى غدا مجرد ذكر اسمه في أي بلد من بلدان العالمين الإسلامي والعربي يرمز الى ذلك المجاهد الذي جاهد وناضل بماله ولسانه وقلمه وعلمه وفضله في سبيل رفع شأن أمته ودينه بين الأمم. إن من يقرأ كتاباته وأفكاره كمن يغوص عميقاً في البحر، لتنوع كتاباته واتساع دائرة اهتماماته العلمية، وكذلك الحال مع رحلاته الكثيرة الى أوروبا لخدمة قضايا وطنه وأمته كأنه أحد أولئك القادة

العظام الذين يدخلون ساحات الوغى دخول الأبطال الذين لا يخشون ولا يهابون العدو مهما كانت قوته، ليخرج منتصراً رغم أنف هذا العدو.

إن هذا الأمير الذي قيل فيه إنه «مصباغ منير إذا استضاءت به أنارك بنوره، وإذا حمت حوله بضر أحرقك بناره» قد وقف مدافعاً عن قضايا أمته على مدى حياته الطويلة التي استمرت أكثر من ثمانين عاماً، فلقد ولد الأمير شكيب أرسلان في الشويفات ((جبل لبنان)) في سنة 1869، وقد عاش الأمير شكيب أرسلان حياة حافلة أشبه ماتكون بحياة المناضلين الأوائل أصحاب العقيدة والقلم، فتح عينه على النور فرأى دولة الإسلام « الدولة العثمانية » آنذاك تسيير نحو الأفول تحيط بها الدول الكبرى من كل جانب، ولا تتورع عن الايقاع بينها وبين شعوبها، وبما أن الأمير مسلم، لذلك انبرى قلمه في كل حين يدافع عن دولة الإسلام .

والأمير من طائفة الدرروز، وقد دافع عن عروبته وعروبة الطائفة التي ينتمي إليها دينياً عندما يقول: "الدرروز في النسب عرب أقحاح، لا يوجد في العرب الجالين عن جزيرة العرب أصحّ عروبة منهم". وقد تأثر الأمير شكيب أرسلان بالإمام محمد عبده والأفغاني اللذان صرفاه عن الخيال والأحلام الي واقع العرب والمسلمين وإصلاحهم. وكان الأمير شكيب أرسلان عضواً في مجلس النواب (المبعوثان) بالاستانة، وكان خلال هذه الفترة يتصل بكبار المسؤولين في لبنان والاستانة، حتى أشتهر بين قومه ونال ماينال السياسة في عالم مضطرب من دعايات مبثوثة.

وعندما تشكلت اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري-ال فلسطيني في سنة 1922 تقرر تشكيل وفد عربي للدفاع عن قضايا سوريا وفلسطين وبسط قضيتهما أمام الرأي العام العالمية اشترك الأمير في الوفد، وكانت من أعلى أمنيته أن يرى بلاده في سوريا ولبنان خاصة وبلاد العرب عامة حرة مستقلة من أي احتلال أجنبي، ولكن الزمن لم يمهلها كثيراً، إذ توفي في بيروت سنة 1946، وكانت بعض أمنيته قد تحققت

باستقلال سوريا ولبنان، ولو كان قد عاش أكثر لرأى أن جهوده وأعماله العظيمة في سبيل نصرة أمته قد تكلفت بالنجاح.

فرضية البحث الذي أنا بصدده تقوم على أساس أثبات أن الأمير لم يكن داعيه للإسلام، بل هو أيضاً داعية للعروبة مدافعاً عن حقوق العرب وامجادهم وداعي لوحدها، وقد جاء البحث في آراء الأمير شكيب أرسلان الفكرية على شكل ثلاثة مباحث: -

المبحث الأول: موقفه من الدولة العثمانية وتمجيده للعرب والعروبة. المطلب الأول: الموقف من الدولة العثمانية.

المطلب الثاني: تمجيد العرب والعروبة.

المبحث الثاني: موقفه من الوحدة العربية وتأثيره في انتشار الوعي القومي في المغرب العربي.

المطلب الأول: الموقف من الوحدة العربية.

المطلب الثاني: تأثيره في انتشار الوعي القومي في المغرب العربي.

المبحث الثالث: موقفه من الطائفية والاستعمار والصهيونية.

المطلب الأول: الموقف من الطائفية.

المطلب الثاني: الموقف من الاستعمار والصهيونية.

المبحث الأول: الموقف من الدولة العثمانية وتمجيده للعرب والعروبة. المطلب الأول: الموقف من الدولة العثمانية.

يوصف شكيب أرسلان بأنه «عثماني النزعة» معتبراً أن الخلافة شكل الدولة في الإسلام وعزّ الخلافة، وهو قوة للعرب ولغير العرب⁽¹⁾.

وكان شكيب مخلصاً للدولة العثمانية ويراها دولة الخلافة الإسلامية، فالتعامل معها هو تعامل في خدمة الإسلام والمسلمين⁽²⁾، وظلل الأمير على توالي المحن صديقاً للدولة العثمانية يشدّ من أزرها ويرى فيها العروة الوثقى⁽³⁾.

وهو يعذر السلطان عبد الحميد في تأخيره إعلان الدستور العثماني حيث يقول: «خوفاً من تفكير أجزاء السلطنة وفراراً من صدع الوحدة العثمانية، لأنه في ظل الحرية لا يمكن منع النزاعات القومية التي هي كامنة في صدور هذه الأمم المختلفة التي لا يجمع بها سوى رهبة

(1) خليل أحمد خليل، شكيب أرسلان: اشكالية النهضة بالوحدة، مجلة دراسات عربية، العدد 11، ايلول 1988، ص 72.

(2) د. أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963، ص 60.

(3) مارون عبود، رواد النهضة الحديثة، دار الثقافة، بيروت، 1966، ص 145.

الدولة⁽⁴⁾

(4) شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت، 1969، ص 67.

وكان ينادي عندما تكالبت دول الاستعمار الغربي على تركيا أيام اجتماعهم في أوروبا وعقدتهم المؤتمرات، لكي يألبوا العالم على الدولة العثمانية، بضرورة الالتفات حول هذه الدولة ودعوة العالم الإسلامي الى مسانبتها ومعاضدتها روحياً ومادياً في سبيل الوقوف بوجه مؤامرات الاستعمار الغربي، للقضاء على آخر حكومة إسلامية في العالم، حيث يدافع عنها قائلاً: «إن تضامننا الروحي يعطينا قوة اقتصادية نملك بها العالم وليس لنا رمز نرجع اليه غير الخليفة العثماني، فلنجلعه قبلة نتوجه اليه في تركيز حياتنا، لنحفظ كيان الدين الذي يهيمن علينا وبذلك نسود العالم»⁽⁵⁾.

(5) محمد علي طاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، القاهرة، 1947، ص 488.

(6) د. أحمد الشرباصي، المصدر السابق، ص 63.

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى عام 1914، أخذ الأمير يحرّض على الوقوف في صف العثمانيين، والدفاع عن الخلافة ودولتها، وعن الإسلام وجيشه وأخذ يهاجم الحلفاء ويصفهم بأنهم أعداء العرب والمسلمين معاً⁽⁶⁾.

ولم يؤيد شكيب أرسلان الثورة العربية لعام 1916 بقيادة الشريف حسين، وذلك بسبب ما كان يتوقعه من أن العرب سينالون حقوقهم من الترك عن طريق تحويل السلطنة العثمانية الى دول متحدة أو ولايات تكون فيها الإدارة على أساس اللامركزية، وكان يرى في الدولة العثمانية حصناً يقي الشرق الأدنى من مطامع الدول الأوروبية التي ظهرت بوادرها قبل الحرب، وعاملاً قوياً يحرك الجامعة الإسلامية للحدّ

**أن لبنان موطن شكيب أرسلان
معقل النصرانية، ومركز البعثات
التبشيرية الأجنبية، وكانت
الأقليات الإسلامية في لبنان
تحسّ بضعفها، أما الأكثرية
النصرانية التي تؤيدها دول
الغرب**

من مطامع الغرب في سائر العالم الإسلامي، وأيضاً أن الثورة تضعف الدولة العثمانية، ولا تضمن للعرب استقلالهم، وهذا ما وقع بالفعل، فقد أضعفت الثورة الدولة العثمانية ولم يف الحلفاء بوعودهم للعرب وأصبحت بلادهم ميداناً لمطامع الحلفاء⁽⁷⁾.

(7) محمد علي طاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 227-228.

ويذكر الاستاذ المكي الناصري أسباباً أخرى لدفاع شكيب أرسلان عن الدولة العثمانية فضلاً عن حرصه على الخلافة العثمانية وهي

« أن لبنان موطن شكيب أرسلان معقل النصرانية، ومركز البعثات التبشيرية الأجنبية، وكانت الأقليات الإسلامية في لبنان تحسّ بضعفها، أما الأكثرية النصرانية التي تؤيدها دول الغرب، والتي تمدّها أوروبا بقوات أدبية ومادية لانظير لها، فكان من الطبيعي أن تلتف تلك الأقلية الإسلامية العربية الى قوى دول الإسلام في الأرض، وكان من الطبيعي أن يكون بيت الإمارة الأرسلانية في لبنان في طليعة البيوت التي تتجه الى تلك الدولة وأن يصبح مركز الاتصال بين الخلافة والعرب والمسلمين، ولذلك كان شكيب أرسلان الإسلامي عربياً مخلصاً في معاونة العثمانيين مناصراً لدولة الخلافة منذ نشأته الأولى»⁽⁸⁾، ويقول أيضاً: «وإني كنت متمسكاً بسياسة اتفاق العرب مع الترك»⁽⁹⁾.

(8) د.أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، دار الجبل، بيروت 1978، ص 178.

(9) المصدر نفسه، ص 91.

ومضت الأيام تباعاً والروابط العثمانية تتعرض للضعف والوهن يوماً بعد يوم، ووقعت من حكام الأتراك سلسلة من الأخطاء زادت الجفوة بين الفريقين⁽¹⁰⁾، فقد كانت مظالم الحكم العثماني، وتطلع العرب الى الحرية والاستقلال ومكر الحلفاء، كلها عوامل ساعدت على اتساع هوة الخلاف بين العرب وتركيا⁽¹¹⁾.

(10) د.أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص 24.

(11) المصدر نفسه، ص 91.

وكان شكيب أرسلان قد بذل جهوداً كبيرة في نصيحة العثمانيين أن يراعوا أو يعتدلوا، ولكنه لم يفلح، حيث أسرف الحكام العثمانيون في سياستهم الاستبدادية حتى جعلوا العرب يزدادون إعراضاً عنهم وبغضاً لهم وميلاً للحلفاء وتعاوناً معهم⁽¹²⁾.

(12) د. أحمد الشرباصي، المصدر السابق، ص 66.

ومع أن الأمير شكيب أرسلان قد أدار ظهره لحكام تركيا بعد أن قطعوا روابطهم بالعرب والمسلمين وأخذ يجاهد من أجل وحدة العرب وأخوة المسلمين فقد ظل يظهر حزنه على إلغاء الخلافة⁽¹³⁾.

(13) د.أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص 178.

وعندما ألغى الكماليين الخلافة الإسلامية وارتموا في أحضان الحضارة الغربية ثار عليهم وقال في هذا الصدد: " إن الذي قصده مصطفى كمال ورهطه لم يكن سوى التفرنج، وأن تفهم أوروبا أنهم هم نبذوا التقاليد الإسلامية، ورموا بالشرعية القرآنية عرض الحائط وأقاموا مقامها قوانين أوربية"⁽¹⁴⁾.

(14) د.سامي الدهان، محاضرات عن الأمير شكيب أرسلان، معهد الدراسات العربية والعالمية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة 1958، ص 145.

وهو في مقالة له بعنوان: (المساواة في الشريعة الإسلامية) يرد على الترك الذين يقولون: "لولا هذه الأخوة الإسلامية التي فرضها الدين، لما بذلت الدولة العثمانية قوتها في الذب عن القضية الإسلامية، بل حصرتها في الذب عن القضية التركية" إذ ردّ عليهم قائلاً: "إن الأواصر الإسلامية لم تضر الترك في شيء، بل أعطتهم ملكاً طويلاً عريضاً، وجاهاً كبيراً، ما لبثوا يستطيلون به على الأمم مدة قرون وأحقاب، والذين لم يقتصروا على الملك فقط بل أستولوا على الخلافة الإسلامية" ويضيف "فأنت ترى الأتراك أصبحوا بعد هذا بالنسبة للمجموع جزءاً يسيراً في المملكة فلم يكن ليتسنى لهم التسلّط على بقية الأجزاء لولا الأخوة الإسلامية التي جمعت بينهم وبين العرب والأكراد وغيرهم".

وهو من جانب آخر يرد بعنف على أولئك العرب الذين يعلنون أنه لولا أخوة العرب مع الترك بالإسلام لما فقد العرب ملكهم وهو يقول في معرض ردّه: "لولا تلك الأخوة الشرعية، ما أمكن للعرب أن يقوموا بتلك الفتوحات الباهرة في صدر الإسلام، ولا دانت بدينهم الأمم ولا اتخذت كتابهم دستورها، ولا نبههم نبيها" ويضيف "فأن كانوا فقدوا الملك فيما بعد، فلم يفقدوه إلا بتنازعهم وتنافسهم والفتن المستمرة بينهن، فلا يلوموا بذلك إلا أنفسهم" (15)

إذاً يرى الأمير شكيب أرسلان أنّ الإسلام نهض بالأمة العربية وأوصلها الى مصافي المجد لفته من الزمن.

المطلب الثاني : تمجيد العرب والعروبة .

إنّ أهم تحول حدث في حياة الأمير شكيب أرسلان هو انتقاله من النزعة العثمانية الى النزعة العربية، فقد كانت نهاية الحرب العالمية الأولى آخر المراحل في

عثمانيته، ولعل ما حدث بعد الحرب من تمزيق للبلاد العربية واقتسام أراضيها بين الحلفاء هو الذي كان السبب الأساسي في اتجاهه القومي العربي⁽¹⁶⁾، وكان هو من بين المفكرين العرب الأوائل الذين

(15) شكيب أرسلان، مختارات نقدية في اللغة والأدب والتاريخ، جمعها وقدم لها سعود المولى، ط 2، دارالكلمة والنشر، بيروت، 1983، ص19.

إنّ أهم تحول حدث في حياة الأمير شكيب أرسلان هو انتقاله من النزعة العثمانية الى النزعة العربية، فقد كانت نهاية الحرب العالمية الأولى آخر المراحل في عثمانيته

(16) د.أحمد الشرياصي، شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية، مصدر سبق ذكره، ص13.

(17) ولید قزبها، القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، مجلة المستقبل العربي، العدد 5، كانون الثاني 1979، ص 60.

ساهموا في تعميق المفهوم القومي عند العرب (17)، وهو يصف الأمة العربية — " ذات التاريخ الأبعد والسنام الأقدس، والعرق الأنجب واللسان الأذرب " (18).

**والأمير شكيب أرسلان يصف
الأمة العربية وصفاً دقيقاً »
والعرب أمة كاملة أي إن لها
جميع العناصر التي يقتضيها
كيان الأمم من الواجهة
السياسية والاجتماعية فلها
عرق واحد**

وفي مقدمة كتاب روض الشقيق في الجزل الرقيق يدعو الناشئة العرب كي يفتخروا بأمتهم " لا ينبغي لناشئة العرب أن يعدلوا بهذه الأمة العربية البرة أمماً ولا يجوز أن يجعلوا لها من بين اللغات نداً" (19).

والأمير شكيب أرسلان يصف الأمة العربية وصفاً دقيقاً " والعرب أمة كاملة أي إن لها جميع العناصر التي يقتضيها كيان الأمم من الواجهة السياسية والاجتماعية فلها عرق واحد، ولسان واحد، وأكثرية

دين واحد، وتاريخ واحد، كما إنَّ لها مصالح واحدة، وأمالاً واحدة، ولكن الذي فت من عضد هذه الأمة وأضعفها وأفقدتها وأقصاها عن السير في موكب المدنية والرفقي، وهو تفكيك حلقاتها واستعمار الأجنبي لها " (20)، وهو يكمل ذكراً صفات العرب " أن العرب فيهم النجاة والصلابة وخفة الحركة، وحدة الذهن، وأصالة الرأي، وكرم الخلق وعلو الهمة، وتمام القابلية لكل ما يرقى الأمم " (21).

وهو في بيان له الى الأمة العربية يقول " يا أختونا أن الصارخة القومية والنصرة الجنسية قد بدأت مع الأقوام ونشأت مع الأمم، منذ الكيان ومنذ وجد الاجتماع البشري، وتساكن الإنسان مع الإنسان " ويكمل " وأن هذه النعمة الجنسية والحمية القومية وإن عدم أمرها جميع الام - فقد اختص منها العرب بالحظ الأكمل " (22).

والأمير شكيب يهيم حباً بالآثار العربية والإسلامية ويفتخر بتراث أمته العربية، حيث تجده يقول في مقدمة كتاب تاريخ غزوات العرب: " ليس بعجيب أن يكون مثلي مغرماً بالأندلس وآثار العرب فيها، وفيما جاورها من الأصقاع الأوربية، فأن كل عربي صميم حقيق أن يبحث عن آثار قومه، ويتعلم مناقب أجداده ويتدارس معالي همهم مع أخوانه ويترك من ذلك تراثاً خالداً لاعتقابه " ويضيف قائلاً " ولعمري

(18) شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والاثارة الأندلسية، لجزء الأول، ط1، المطبعة الرحمانية، مصر 1936، ص 7.

(19) نسيب أرسلان، روض الشقيق في الجزل الرقيق، جمعه وعلق حواشيه وصدره الأمير شكيب أرسلان، مطبعة زيدون، دمشق 1935، ص 5-6.

(20) محمد علي طاهر، ذكرى الأمير شعيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص 442.

(21) د. أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، مصدر سابق، ص 9.

(22) د. أحمد الشرباصي، أدب أمير البيان، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص 91.

أن آثار العرب في الأندلس هي غرة شادخة وهمة شامخة في تاريخ الأمة العربية" (23).

(23) شكيب أرسلان، تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا وجزائر البحر المتوسط، منشورات دار المكتبة الحياة، بيروت لبنان 1983، ص 367.

وظل الأمير شكيب يذكر كثيراً آثار العرب في الأندلس كشاهد على عظمة هذه الأمة وقوة تأثيرها في أسبانيا حيث يقول: "لاتزال آثار العرب في أسبانيا تشهد بفضل هذه الأمة وتنطق بامتزاج الإسلام مع الحضارة" ويكمل "وقد اندمج كثير من الأوضاع العربية في البناء بالهندسة الأسبانيولية، كما اختلط اللسان الأسبانيولي بالعربي" (24).

(24) شكيب أرسلان، خلاصة تاريخ الأندلس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت 1983، ص 18.

وفي ترجمته لرواية آخر بني سراج للفيكونت شاتوبريان نجده يذكر إن الإنسان تتملكه نزعة في حب أبناء قومه والاتصال بهم واقتفاء آثارهم وإن بُعدت المسافات والأزمان "وقد طبع الخالق الحكيم هذا المرء على حب جنسه، والميل للاتصال بأبناء أبيه، فكأنما يتمثل بذلك صورة نفسه التي هي جزء من هذا المجموع" ويكمل: "وتراه إذا غابت أشخاصهم أستأنس بأثارهم بعد الأعيان، وارتاح الى مواطنهم، ورغب في الدوس على مواطنهم ولو بعد أزمان" (25).

(25) الفيكونت دو شاتوبريان، آخر بني سراج، مترجمة ومذيلة بقلم الأمير شكيب أرسلان، مطبعة المنار 1924، ص 366-367.

وقد حثّ الأمير شكيب الدول العربية على جمع ما أمكن من الكتب العربية النادرة والمخطوطات الثمينه والتي نقلها المستشرقون والهواة الى مكاتب بلادهم وحرّموا العرب منها، فيجب على العرب التحرك ثقافياً ودولياً لاستعادة إرث العرب العظيم (26).

(26) محمد علي طاهر، ذكرى أمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص 138.

ومن مظاهر حرص شكيب على قوميته العربية أنه كان يخطب دائماً بالعربية في رحلته الى أمريكا بالذات (27)، ونجده في مواضع أخرى يدافع عن اللغة العربية لغة القرآن الكريم ضد أولئك الذين يרטنون بلغات أو كلمات غير عربية، والذين يدعون الى استعمال اللغة العامية حيث يقول: إن هذه الفئة "لاتحارب اللغة العربية نفسها ولكنها تحارب القرآن" ويكمل "وأصحاب هذا الوجه منهم يريدون هدم الأمة في لغتها والآداب خدمة لمبدأ الاستعمار الغربي، ومنهم من يشير باستعمال اللغة العامية بحجة أنها أقرب الى الأفهام" (28).

(27) شكيب أرسلان، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص 87.

(28) شكيب أرسلان، الارتسامات اللطاف في خاطر المحاج الى أقدس مطاف، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، ط 1، مطبعة المنار، مصر، 1931، ص 363.

والأمير شكيب يوصي العرب بالحفاظ على مقوماتهم وتقاليدهم

وعاداتهم ويحذرهم من تقليد الأفرنج تقليداً أعمى وإنما أخذ النافع فقط مع إبقاء على شخصية الأمة ومميزاتها حيث يقول: " إذ كنّا نريد أن نتفرنج فلنحذو حذو هؤلاء القوم في عروجهم معارج المدينة كلها، وسلوكهم طرق التحقيقات العلمية، الى آخر ماوصلت اليه "ويضيف "إذا كنّا نريد بالفعل أن نتفرنج تحتم علينا أن نبقي عرباً"⁽²⁹⁾. ويرى شكيب الأمة العربية عماد الأمة الإسلامية وإن الإسلام هو الذي هدّب العصبية القبلية وألف بين قلوبهم وجمعهم ويقول:" لم يكن ليفت في عضد هذه العصبية الغالبة العقيدة الإسلامية التي جعلت الإسلام هو العروة الوثقى وجعلت أخوته فوق كل رابطة، ولذلك قيل: إن العرب لم يكونوا ليتحدوا إلا بالإسلام، ولولا الإسلام لبقوا شعوباً وقبائل يقتتلون في جزيره العرب الي يوم القيامة وبأسهم أبداً بينهم"⁽³⁰⁾.

(29) د. أحمد الشرباصي، أدب أمير البيان، مصدر سبق ذكره، ص 55-56.

(30) د أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص 69.

**إن علة العرب هي التفكك
والتمزق وإن سبب تغلب
أعدائها عليها هو اختلافها
فيما بينهم وعدم التقائها على
كلمة واحدة وهدف واحد**

ويشير الأمير شكيب أرسلان الى استخفاف الإنكليز للعرب، وسببه ذلك الى إن علة العرب هي التفكك والتمزق وإن سبب تغلب أعدائها عليها هو اختلافها فيما بينهم وعدم التقائها على كلمة واحدة وهدف واحد ويقول:- « واما سبب استخفاف الإنكليز بالعرب فيرجع الى أمور كثيرة وما تراه انكلترا بين العرب من النزاع الدائم والخصام المستمر فهي تجد أمة كثيرة العدد شديدة البأس متوقدة الذكاء، إلا أنها مع كثرة عديدها مفككة الأجزاء مقطعة الأوصال⁽³¹⁾ .

(31) المصدر نفسه، ص 95.

المبحث الثاني: موقفه من الوحدة العربية وتأثيره في انتشار الوعي القومي في المغرب العربي.

المطلب الأول: الموقف من الوحدة العربية .

بعد إن فشلت دعوة شكيب أرسلان في الحفاظ على الوحدة بين العرب والأترک في إطار الإسلام أخذ ينادي بالوحدة العربية حيث نجده يقول: "ولكن إذا كانت العثمانية ذهبت وذهبت وحدتها، وانطوى بساطها. وأما العربية فلن تذهب وحدتها، لا تزال نشيدة آمال

- (32) خليل أحمد خليل، إشكالية النهضة بالوحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥.
- (33) د . أحمد الشرباصي ، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام ، مصدر سبق ذكره ، ص 9.
- (34) شكيب أرسلان، محاسن المساعي في مناقب الإمام ابن عمرو الأوزاعي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1967.
- (35) د أحمد الشرباصي، مصدر سبق ذكره، ص 71.
- (36) سامي الدمان، الأمير شكيب أرسلان حياته واثاره -دار المعارف القاهرة، 1967 ص 308.
- (37) سامي الدهان، محاضرات عن الأمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص 17.
- (38) د .أحمد الشرباصي ، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٩
- (39) المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- العرب " (32)، ونجدته في موضوع آخر يعبر عن هذه الوحدة بأنها " نكتة المحيا ونشيدة الآمال في هذه الدنيا " (33)، وظل شكيب أرسلان ينادي بأنه " جندي من جنودها له ثلاث أهداف جلية واضحة تمام الوضوح الأول هو الاتحاد، والثاني هو التحرر، والثالث هو السير في موكب النهضة والعلم والبحث"، وكان الأمير في نضاله الذي استمر أعوام طويلة يستهدف هذه الأهداف عاملاً بكل جهده لتحقيقها (34) ويرى شكيب أرسلان أن العرب يشتركون في صفات كثيرة ستجعل الوحدة بينهم أمر محتملاً ويعود العرب مملكة واحدة كما كانوا في عهد العباسيين إذ يقول: " فأنتم ترون أن هذا العالم العربي كله ذو منزع واحد، ولغة واحدة وغاية واحدة، ولهذا فالطبيعة ستسير به قهراً أو قسراً الى الوحدة، وهذه الممالك التي قد مزقها الأوربيون المستعمرون أجزاء من السنغال الي الموصل ستعود مملكة واحدة كما كانت في عهد الخلافة العباسية " (35) ، يؤكد أن الأمة العربية ستسير إلى الوحدة مهما واجهتها التحديات والمصاعب " فأن الأمة العربية سائرة إلى الوحدة مهما عارض في ذلك اللثام من أعدائها والمتفلسفون من أنبائها وأن هذه الوحدة آتية لا ريب فيها ولو بعد مائة سنة أو أكثر " (36)، كما أنه دعا بعد الحرب العالمية الأولى الى الوحدة العربية إذ قال: "إننا منذ انتهاء الحرب العامة توجهت هممتنا الى إيجاد الوحدة العربية تدريجياً منذ عشرين سنة " (37) .
- وقد كتب شكيب أرسلان مقالاً عنوانه (أزفت ساعة الاتحاد أيها العرب) ذكر فيه " القضية ليست قضية تاج ولا صولجان، وإنما هي قضية الأمة العربية التي يكون أمرها فوق الإمارات والولايات " (38)، وقال: إنه راجع كل من ملك السعودية وملك العراق وإمام اليمن بشأن الوحدة العربية حتى أن الملك فيصل الأول كتب إليه يقول: "أشهد أنك أول عربي تكلم عن الوحدة العربية وأراد أن تكون وحدة عالمية " (39) .

وقد عمل شكيب مع بعض رجال الحركة العربية الى رآب الصدع بين الأسرتين الهاشمية والسعودية معتبراً زوال المنافسة بينهما يشكل

طريقاً للوحدة العربية⁽⁴⁰⁾ ، وهو يرى بأن "رأس نهضة العرب وهو أن نجزم بالاستقلال والاتحاد اللذين نريدهما واللذين لحياتنا في المستقبل بدونهما في عصر القوميات هذا" وهو يعتبر أن الوحدة العربية ضرورة لبقاء العرب، فلا أمن قومي مع التجزئة ولا أمل في الدفاع عن أمة مجزأة ومعرضة لمزيد من التجزئة" ، فالأساس عنده : أن يكون العرب جبهة واحدة في مواجهة الأجنبي الطامعين⁽⁴¹⁾ ، فالوحدة لا يمكن إن تقع دفعة واحدة بل هي كسائر المشروعات العظيمة غير قابلة للتحقيق تدريجياً⁽⁴²⁾ ، وهو يهدف الى غرض بعيد هو نهضة العرب وبقوتهم وأنعاشهم وبث الحمية فيهم للتخلص من استعمار الأجنبي، والعمل على رفعة ربوعهم والسعي الى وحدة عربية شاملة⁽⁴³⁾ .

(40) سعيد مراد، التطور الفكر القومي العربي بين الحربين العالميتين، أشرف معن زيادة، معهد الانماء العربي، بيروت، 1983، ص 178

(41) خليل أحمد خليل، اشكالية النهضة بالوحدة. مصدر سبق ذكره، ص ص 75-76 .

(42) د . أحمد الشرباصي ، المصدر السابق، ص 98.

(43) سامي الدهان، الأمير شكيب أرسلان حياته وأثاره، مصدر سبق ذكره، ص 198.

إن جمع الشمل السياسي لا يكون إلا بلم الشعث الاجتماعي وبث الروح الأدبية ثم تأتي بعدها النهضة العلمية

إن مسار التوحيد العربي يكون له شروط أساسية ومن أهم هذه الشروط النهضة الأدبية، حيث يقول : " إن جمع الشمل السياسي لا يكون إلا بلم الشعث الاجتماعي وبث الروح الأدبية " ثم تأتي بعدها النهضة العلمية " لا نهضة للأمم سوى النهضة العلمية بعضها فإذا وجدت هذه، جاءت سائر النهضات من سياسية وعسكرية واقتصادية، الخ ، آخذاً بعضها بقراب بعض "

وهو يضيف " أن التربية العلمية لاتنهض بالأمة نهوضاً حقيقياً إلا إذا حصلت ضمن دائرة لغتها وتاريخها وعقيدتها ومشربها"⁽⁴⁴⁾ .

(44) د . أحمد الشرباصي ، المصدر السابق، ص 104 .

وهو يرى من جانب آخر أن النهضة العربية يجب أن تعتمد على عاملين أساسيين في بداية نهوضها، الأول: إحياء التراث العربي القديم، والثاني: نقل روائع الأدب العالمي الى لغتنا العربية، وقد قام شكيب نفسه بهذه المهمة⁽⁴⁵⁾ .

(45) سامي الدهان، الأمير شكيب أرسلان حياته وأثاره، المصدر نفسه، ص 230.

ومن الشروط الأخرى لهذه الوحدة هو مدّ خطوط السكك الحديدية بين الشام وجزيرة العرب والعراق، على أن تكون هذه الخطوط للعرب وبأيدي العرب فهو يقول: " وإن من أركان هذه الوحدة وأعمدتها الكبرى هذا الخط الحديدي الذي يقف الإنكليز والفرنسيين في وجه

(46) المصدر نفسه، ص 311.

(47) . أحمد الشرباصي، مصدر سبق ذكره ص 97 .

(48) المصدر نفسه، ص 98.

(49) د . أحمد الشرباصي ، شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص 98 .

**ولأجل الوصول الى الوحدة
الشاملة لا يرى شكيب مانعاً من
التدرج في الوحدة أي استقلال
الدولة الصغيرة بداية الى
استقلال الدولة الكبيرة**

استئناف اتصاله بالشام إلا خوفاً من نقطة هذه الوحدة⁽⁴⁶⁾ ، وهو يرى أن تكون الوحدة " اتحاداً عسكرياً واقتصادياً وسياسياً يضمن لنا البقاء، ويقف بأطماع الطامعين فينا " وهذا لا يستلزم برأيه الاتحاد الإداري، أي أن تحتفظ كل دولة بالاستقلالية في الإدارة الداخلية لكل مملكة أو دولة حيث يقول بعدم وجوب " تمام اندماج مملكة بأخرى، بل الوحدة العربية ممكنة بسهولة مع بناء كل من العراق وسوريا والسعودية ممالك مستقلة بإدارتها الداخلية"⁽⁴⁷⁾، ثم يضيف الى دول هذا الاتحاد دول عربية أخرى هي مصر، حيث يرى بأن مصر إذا رأت أن العرب في شرق الوطن العربي متحدين عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً ومكونين كتلة واحدة في وجه الأعداء " فلا نظن أنها تتردد في أن ترتبط مع هذه الأمة العربية الكبير ارتباطاً متيناً وثيقاً عسكرياً واقتصادياً، وتصير عندنا بذلك جبهة شرقية هائلة يربو عدد أهلها على خمسة وأربعين مليون نسمة (في ذلك الوقت)، أما عن دول المغرب العربي فيقول: " إن وحدتنا معهم لا تتعدى الوحدة الدينية واللغوية والثقافية والاجتماعية "، ويقول بعد ذلك مصوراً إيمانه بمستقبل الأمة العربية " إن العرب الذين في العالم اليوم لا يقدر أن يتلعمهم أحد والمستقبل لهم"⁽⁴⁸⁾ .

إذاً تلمس الأمير شكيب كل طريق وكل أسلوب في الدعوة الى الوحدة العربية حتى قال: " بكينا حتى عمينا على أن نرى تحقيق مشروع الحلف العربي واجمعنا كلنا لصد الاستعمار الذي أنشأ برائنه بقسم من بلداننا، وهو يتهدد القسم الثاني، لم يبق عربي على وجه البسيطة حراً"⁽⁴⁹⁾ .

ولأجل الوصول الى الوحدة الشاملة لا يرى شكيب مانعاً من التدرج في الوحدة أي استقلال الدولة الصغيرة بداية الى استقلال الدولة الكبيرة، فهو يرى في الجزيرة العربية المنطقة الوحيدة التي ظلت مستقلة من الوطن العربي وأنه ممكن استغلالها في سبيل الوحدة العربية وانطلاقها من جديد

عن هذه الجزيرة " لأنها هي دار العروبة وعقر الأمة الناطقة بالضاد والمركز الذي تفرقوا منه الى سائر البلدان " (50) ويضيف: " وحسبك أنها هي أيضاً دار الإسلام ومبعث الهوى ومهوى أفئدة المؤمنين وهي البيت الحرام " (51)، ويرى فيها أيضاً: "مناط آمال الأمة العربية قاطبة " وأن العرب يسعون الى حفظ الجزيرة من الاحتلال " وذلك حتى تكون في المستقبل مبعث الدولة المستقلة كما كانت في الزمان الغابر " ونراه يقول عن الحجاز: " شعرت في الحجاز أنني تظلني راية عربية محضة حقيقية، لا راية مشوبة بشعار أجنبي، ولا راية ليس يسير من تحتها جندي عربي " (52).

أما الجامعة العربية فقد دعا شكيب أرسلان لأنشائها بعد الحرب العالمية الأولى وهو يقول عنها: أنها " المحافظة على العروبة والأسر الملكية العربية واستقلال كل دولة " وهي نواة الوحدة العربية التي تتألف من ستين مليون نسمة، والتي كان يحلم بها جميع أحرار العرب خلال قرن من الزمان (53)، وهو يرى فيها أيضاً لن تستطيع تنفيذ مبادئها ما لم تنفذ مشاريع التجنيد الاجباري وتوفر قوات عسكرية حديثة منظمة لحماية الوحدة العربية ". إن الجامعة لن تستطيع تنفيذ مبادئها والاطمئنان الى مستقبلها دون أن يكون لها جيش قوي مرهوب الجانب تستطيع أن تشترك فيه جميع دول الجامعة العربية " (54)، وكان يردد دائماً: أن أحلام طفولته في هذه (الجامعة العربية) قد تحققت (55).

ولا يرى شكيب تعارضات بين الوحدة العربية والأخوة الإسلامية فيقول: " فأما اتحاد العرب والجامعة العربية، فليس في ذلك إلا ما يزيد الشرقيين عموماً والمسلمين خصوصاً قوة ومثانة " (56) وكانت امنيته هي: " ولنا الأمل في أن تكون العروبة سواء كانت من جهة الدم أم من جهة اللغة هي الجامعة الكلية، لا بين المسلم والمسيحي فقط، بل بين أبناء جميع الفرق الإسلامية وبين الفرق المسيحية، والأوطان لا تصير عزيزة والأقوام لا تكون محترمة إلا إذا بنيت الإدارة على العدل ودارت السياسة على محور العقل " (57).

(50) د. أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العرب والإسلام، مصدر سبق ذكره ص 99.

(51) شكيب أرسلان، الارتسامات اللطاف في خاطر المحاج الى اقدس مطاف، مصدر سبق ذكره، ص 254

(52) د. أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والاسلام، مصدر سبق ذكره، ص 100.

(53) محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص 8.

(54) سامي الدهان، الأمير شكيب أرسلان حياته وأثاره، مصدر ذكره، ص 99.

(55) المصدر نفسه، ص 309.

(56) أحمد الشرباصي، المصدر السابق نفسه، ص 122.

(57) خليل أحمد خليل، اشكالية النهضة بالوحدة، مصدر سبق ذكره، ص 76.

المطلب الثاني: تأثيره في انتشار الوعي القومي في المغرب العربي.
 لقد مارس الأمير شكيب تأثيراً « كبيراً » في انتشار الوعي القومي في المغرب العربي، وذلك من خلال اتصالاته الشخصية مع سياسيين ومصلحين أو عن طريق مؤلفاته وكتاباتاته في الصحف وخاصة المجلة التي كان يصدرها في جنيف والتي تحمل عنوان (الأمة العربية) فقد كان متتبعا لكل ما يجري في أقطار الشمال الإفريقي ويراسل رجالاته ومثقفيه، ويعقب على ما يصدر فيه من مقالات وكتب، وكانت توجهاته لهم لا تخلو من أثر⁽⁵⁸⁾، وقد أدى ذلك الى بروز المشاعر القومية والدينية في المغرب العربي بالرغم من انتشار الاتجاه الإقليمي في دوله⁽⁵⁹⁾.

(58) هشام القروي، هل يتوحد المغرب العربي، مجلة آفاق عربية، العدد 12، السنة الثالثة عشرة، كانون الأول 1988، ص57.

(59) سعيد مراد، بحوث في التطور الفكر القومي العربي بين الحربين العالميتين، مصدر سبق ذكره، ص178.

وكان أول اتصال لزعماء المشرق بأبناء المغرب بعد الحرب العالمية الأولى خارج أقطار المغرب العربي، وعلى يد الزعيم القومي شكيب أرسلان، حيث اتصل الأمير بالنخبة المثقفة من أبناء المغرب العربي في باريس، ومن أوائل زعماء المغرب الذين اتصلوا بشكيب هو (مصالي الحاج) الذي أدى شكيب دوراً كبيراً في تحويل أفكاره من يسارية شيوعية إلى أفكار قومية عربية تؤمن بالأمة العربية والحضارة الإسلامية، وبقيت اللقاءات بين شكيب والعرب المغاربة في فرنسا مستمرة بسبب الاهتمام الكبير الذي أبداه الأمير بقضية المغرب العربي وخاصة بعد صدور صحيفته (الأمة العربية) التي كانت تولي قضايا المغرب العربي اهتماماً خاصاً، وفي عام ١٩٣٠ افتتح مكتباً في جنيف وأصبح هذا المكتب ملتقى العرب القادمين من المشرق والمغرب العربي.

وقد برز تأثير الأمير في أبناء المغرب العربي عندما وجهوا له دعوة لإلقاء محاضرة في مدينة تطوان سنة 1930، وقد اعتبرت هذه الدعوة فاتحة عهد جديد لاتصال نخبة المغرب العربي المثقفة بالأمير، وقد نشأت بين الأمير وكل من الزعيمين علال الفاسي ومحمد حسن الوزاني صداقة عميقة أدت بالتالي الى أن يتولى الوزاني منصب السكرتير لأرسلان في جنيف للمدة ما بين (1930-1937) وأصبح

أرسلان الناطق باسم الكتلة الوطنية ومحور تنظيماتها خارج دول المغرب العربي⁽⁶⁰⁾.

وكان لاتصالات شكيب بالنخبة المثقفة في المغرب العربي أثر كبير في برمجة عملهم السياسي وتحويل فكرتهم نحو الفكرة العربية بعد أن كانت فكرتهم إقليمية ضيقة، وتوحيد عملهم وربط مصيرهم بالمشرق العربي، لأجل تحقيق قوميتها ووحدتهم العربية، صحح أن الأوساط الثقافية والشعبية في دول المغرب العربي كانت متأثرة بأفكار جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده إلا أن شكيب جعل حركة الشباب المغربي المثقف أساساً أيديولوجياً وقدم لها أطراً سهر بنفسه على تكوينها⁽⁶¹⁾.

إن اطلاع الشباب المثقف على آراء وأفكار القادة القوميين من أبناء المشرق وخاصة شكيب أرسلان جعلهم يعودون الى بلادهم وهم يحملون هذه الأفكار وعازمين على نشرها بين أبناء وطنهم وتحويل مسار تفكيرهم واتجاههم، فنتج عن هذه الحركة ظهور التنظيمات والأحزاب القومية التي كانت قد حددت برامجها وأهدافها التي تجسد في الاستقلال التام وتأييد هويتها القومية العربية⁽⁶²⁾.

وكان الأمير يعلن في أكثر من مناسبة حبه للمغرب ولأبناء المغرب حيث قال: « لا أحب في العالم الإسلامي قطر أولاً كربع حبي للمغرب » وفي موضع آخر نجده يقول: « وأنا سبحان الله كتب لي أن أحب المغاربة وأن يحبني المغاربة ولا يطيب لي العيش إلا معهم »⁽⁶³⁾، وقد شجب الأمير شكيب محاولة فرنسا إخراج البربر من الإسلام، وبيّن أن عملها هذا هو مخالفة للمدنية والقوانين والعدالة والإنسانية.

ولقد عمل شكيب من أجل المغرب العربي ممّا جعل أحد رجاله وهو السيد محمد بن عبود المراكشي يقول عنه: « يتذكر المغاربة ما قدمه اليهم من خدمات، ويذرفون دموعاً حارة على الرجل الذي فكر فيهم وعمل لقضيتهم يوم نسي الكثيرون أن المغرب جزءاً لا يتجزأ من العالم العربي، ويوم لم يكن في الدنيا صوت يدافع عنه سوى صوت

(60) خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص ص 114-115.

(61) المصدر نفسه، ص 116.

(62) المصدر نفسه، ص 118.

(63) محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره

الأمير ويضيف: «وقد عمل في نفس الوقت على إيقاظ الشعور الوطني في هذه البلاد والاتصال بأبنائها وتوجيههم الى الأخطار المخيفة التي كانت تحيط بهم يومئذ»، وهكذا نجد أن الكثير من زعماء المغرب تلاميذ أوفياء للأمير الكبير⁽⁶⁴⁾.

(64) د أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان: داعية العروبة والإسلام. مصدر سبق ذكره، ص 109.

المبحث الثالث: الموقف من الطائفية والاستعمار والصهيونية المطلب الأول:- موقفه من الطائفية

كان الأمير شكيب يدعو العربي دائماً الى نبذ الطائفية والتعصب، ويدعو الى المساواة بين جميع أبناء الأمة العربية، ولذلك نجده قال أثناء الحرب العالمية الثانية لبني قومه: "وأهم قرار يجب أن يتخذه بعد قرار الاستقلال التام هو قرار المساواة التامة بين الأهالي من جميع الطوائف والمذاهب، وأن البلاد هي لأهلها وحدهم من كل فريق منهم"⁽⁶⁵⁾، وهو يرى أيضاً إذا اجتمعت الوطنية مع الدين كان الاتحاد أقوى وأبقى"⁽⁶⁶⁾.

(65) أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(66) خليل أحمد خليل، اشكالية النهضة بالوحدة، مصدر سبق ذكره، ص 76.

**إن العرب سواء كانوا مسلمين
أو نصارى هم عرب، لا يقدر
أن يتبرأوا من أصلهم، ولا أن
ينسلخوا عن أرومتهم العربية**

إن العرب سواء كانوا مسلمين أو نصارى هم عرب، لا يقدر أن يتبرأوا من أصلهم، ولا أن ينسلخوا عن أرومتهم العربية، ولا شك أن رابطة الدم كانت

ولا تزال من أقوى الروابط الجامعة بين الشعوب، ولا شك أيضاً في أن رابطة العقيدة الدينية هي ذات تأثير عميق في اجتماع الشعوب وافتراقها، ولكنها لا تنفي رابطة الدم، ولا تمحوه من الوجود، ولقد أثبتت التجارب أن رابطة الدين رغم أهميتها إلا أنها لم تكن أهم كل شيء، بل إن رابطة اللغة ورابطة الدم كان لها الى جانبها مكاناً لا يقل عنها، وهنا يعطي الأمير شكيب مثلاً حيث يقول: "ولينظر أخواننا الجالية العربية في المهج، فأن منهم المسيحيين والمسلمين وقد تقع بينهم العداوة والبغضاء، وقد تقع بين المسلمين بعضهم مع بعض، ولكن إذا اعتدى على أحدهم من ليس من الجالية العربية كانوا كلهم عليه لبدأً، وتركوا ما بينهم من الفروق المذهبية"⁽⁶⁷⁾.

(67) د . أحمد الشرباصي، المصدر السابق، ص 134-137.

والأمير شكيب يرى أن وطنه العربي الكبير يضمّ مسلمين ومسيحيين، وإن الجميع يجب أن يتشاركوا في خيارات بلادهم، وأن ينهضوا

بتبعاتها وحقوقها، وأن يسودها السلام والوثام، وهو يبيّن هنا العلاقات الطيبة التي سادت بين المسلمين والمسيحيين في الوطن العربي، فيما كانت أوروبا غائصة في حربها التي راح ضحيتها ١٢ مليون شخص على مدى أربع سنوات ونصف حيث يقول: "عاش المسلمون والمسيحيون أربع سنوات ونصف السنة حتى انتهت الحرب أحسن ما يعيش الأخوة في البيت الواحد" ويضيف "وأما المسلمين فلم يختلفوا طول مدة الحرب في كبيرة ولاصغيرة مع المسيحيين، ولا رفع مسلم يده على المسيحي"، إذاً يقرر الأمير شكيب هنا قوة الأخوة والرابطة بين المتحدين في العقيدة أمر طبيعي، ولكن هذا لا يمنع أبداً من التآخي في الوطنية بين المسلمين وغير المسلمين⁽⁶⁸⁾.

(68) المصدر نفسه، ص 123.

ويقول الأمير شكيب: "ولعل قائلاً يقول إن المسيحيين الذين في الشرق ليسوا عرباً في الأصل، حتى تدمجهم مع العرب المسلمين، وإن كان منهم عرب في النسب فليس هؤلاء إلا نزرأ، وإنما غلبت على نصارى الشرق اللغة العربية بطول الزمن" لذلك يرد عليهم الأمير بأن "المسيحيين الذين يتكلمون اللغة العربية إن لم يكن أصلهم من العرب الصراح فإنهم من سلالة الآراميين، وهي أمة شقيقة للأمة العربية ومن نصارى المشرق من يرجع أصلهم الى الفينيقيين، وهم من الكنعانيين الذين أصلهم من السواحل العربية الواقعة الى الغرب من الخليج العربي، أي من الشجرة العربية ولغتهم مشابهة للعربية، وبالتالي فهم والعرب المسلمون من عائلة واحدة"، وبعد البحث والتدقيق "فأية أمة في العالم لم تظهر أنها من أصل واحد اليوم تكون مركبة في الأصل من عناصر شتى" ويضيف "حتى أن العرب أنفسهم ليسوا من أصل واحد فمنهم العرب البائدة، ومنهم العرب العاربة، ومنهم العرب المستعربة، ومع ذلك فإن العرب أمة واحدة لا يقدر في كونهم من جملة الأمة العربية الكبيرة اتحدوا في الأصل السامي، ثم اتحدوا في اللغة العربية، وحسبك باللغة العربية عنواناً على العروبة". إذاً يرى الأمير شكيب على سبيل الاستشهاد بأن "الجامعة العربية هي من القوة والمتانة بحيث لا يصدعها اختلاف الدين"⁽⁶⁹⁾.

(69) المصدر نفسه، ص 137 - 144.

وقد يتسائل سائل ما " إذا كانت الوحدة الإسلامية هي المقدمة على كل وحدة أخرى في النسب والجوار واللغة والمصالح المشتركة، فأية فائدة من أن يتحد نصارى العرب مع المسلمين منهم " يجب على ذلك " أنه إذا كان القرآن جعل الرابطة الإسلامية فوق كل شيء فإنه جعل الحق في المعاملات فوق الرابطة الإسلامية، حتى أنه سوى في الملحوق بين المسلمين وغير المسلمين، ونهى أن تكون العداوة الدينية سبباً لحرمان الأعداء من حقوقهم فإذا كان الشرع الإسلامي لا يبيح للمسلم أن يجور على مسيحي، أو على أي كان من غير المسلمين فأى مكان بعد هذا للخوف من الاجتماع مع المسلم في حكومة واحدة " (70)، ثم يرجع الى التاريخ ليبين وحدة العرب بصرف النظر عن الدين كما حصل في ذي قار، حيث اجتمع العرب مسيحياً ومسلمين على قتال الأعاجم للدفاع عن أوطانهم (71).

(70) المصدر نفسه، ص 145.

(71) د . عبد العزيز الدوري ،
التكوين التاريخي للأمة العربية ..
دراسة في الهوية والوعي ، ط
1، مركز دراسات الوحدة العربية ،
بيروت 1984 ، ص 185.

إذاً يقول الأمير شكيب " إن العروبة كانت جامعة قوية خفيت معاً افتراقات المذاهب واختلافات الأديان بما غلب على ذلك من النعرة القومية والصارخة الدموية ولم يشعر التاريخ بعبادة حقيقية بين النصاري والمسلمين من العرب في البداية، وإنما كانت هناك عداوة بين الأعراب والأعاجم، وكان العرب في هذه العداوة صفاً واحداً: المسلم منهم والمسيحي) " ويضيف " ثم إنَّ الجامعة العربية الناطمة لشمل المسلمين والمسيحيين من العرب، هي أشد قوة وأحصف مريرة بالنظر الى وحدة الدم واللغة والمصلحة من روابط سائر الأمم الدامجة بعضها مع بعض " (72).

(72) أحمد الشرباصي، شكيب
أرسلان داعية العروبة والإسلام،
مصدر سبق ذكره، ص ص 149-
154.

المطلب الثاني: موقفه من الاستعمار والصهيونية

يقول الأمير شكيب عن الاستعمار: " إن دسائس الدول الأوربية التي كل واحدة منهن كانت تحرك أهل البلاد التي تطمح إليها من أجزاء السلطنة العثمانية، وكان هذا مرضاً مزمناً فلا الأجانب كانوا راجعين عن أطماعهم هذه ولا الأهالي الذين تعودوا رؤية نفوذ هذه الدول في بلادهم كانوا عادلين عن الانقياد الى وساوسهم "، ولذلك فإن الإنكليز ابتدعوا بالذات طرقاتاً خاصة لجذب العرب اليهم " إلا

أن الإنكليز تمكنوا قبل الحرب العامة (الأولى) من استجلاب كثير من ناشئة العرب، منهم من استجلبوهم بالمنافع الخاصة، ومنهم من استجلبوهم بطريقة الافئاع « ويضيف " وأوهموا العرب أنهم إنما يريدون ليجددوا دولة عربية كدولة بني العباس، أو دولة بني أمية، ويساعدوا العرب على تجديد مجدهم القديم، وعلى عمارة بلادهم التي لم يحسن الترك إدارتها، ولاعمارها " (73).

(73) شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، مصدر سبق ذكره، ص ص 67-68.

وكان الأمير شكيب يفضح دائماً خطط الاستعمار التي يدبرونها للعرب لأنه كان يعيش في قلب أوروبا (جنيف) وكان يطلع على كل خبر عن بلاد العرب، ولذلك نجده يقول: «وكنت أكذب دعاويهم بزعمهم أنهم يريدون مساعدة العرب على الترك لتأسيس دولة عربية مستقلة وأقول إنهم متفوقون على تقسيم سوريا وفلسطين والبلاد العربية، وإنه لايعقل أن فرنسا تترك سوريا مستقلة ولا انكلترا تعمل لتأسيس دولة عربية مستقلة تجمع ماتفرق من شمل العرب " (74).

وكان الأمير شكيب يفضح دائماً خطط الاستعمار التي يدبرونها للعرب لأنه كان يعيش في قلب أوروبا (جنيف) وكان يطلع على كل خبر عن بلاد العرب

(74) المصدر نفسه، ص 106.

ولذلك وقف شكيب ضد الثورة العربية التي قادها الشريف حسين وأولاده في سنة 1916 وكان ينتقد الشريف لوثوقه بمواعيد البريطانيين وألاعيبهم لأنه كان يرى أن تسوى الأمور بين العرب والترك بعد الحرب، ولكنه غيّر رأيه فيما بعد وخاصة بعد تنكر بريطانيا لعودها وأعلن " أنني كنت ضد الملك حسين وأولاده في خروجهم على الدولة لأسباب يعرفها العام والخاص، ولكن متى صارت المسألة بينهم وبين الأجانب فلا سبيل للتردد في الانتصار لهم، لأن القضية تكون حينئذ بين عربي وأجنبي " (75)، ولذلك نراه قد صبّ جام غضبه على الإنكليز فقال عنهم " وليس الإنكليز بأول كتلة بشرية اتسع سلطانها حتى أفقدها رشدها وجعلها تحاول تخليد حكمها على آفاق لا تغرب الشمس عنها، بل من قبلها سكرت أمم كثيرة بخمرة العز " (76).

وكان الأمير شكيب يحذر العرب من التورط في مشاريع مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا مثل مدّ خطوط السكك الحديدية أو نيل الامتيازات

(75) سامي الدهان، محاضرات عن الأمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص 18.

(76) المصدر نفسه، ص 178.

أو عقد المعاهدات مهما كانت التي يسبغونها على هذه المشاريع لتبرير عقدها والدخول في التزاماتها قائلاً " إن القيد قيد وأن صيغ من الذهب وحبل الشنق خانق إن كان من حرير " أي يطلب من العرب عدم إحداث شيء من العلاقات بين العرب والحلفاء، ويحذر العرب أيضاً أنهم إذا بقوا متفرقين ومتخاذلين فقد تحتل هذه الدول أراضيهم ويصبح من الصعب طردهم " وهناك دول عظيمة متحفزة للوثوب فاعرة فاها للابتلاع، تُعدّ الطائرات بالألوف وتهيء الجيوش والزحوف ما تهيء ذلك لمجرد الزينة، بل لأجل العمل فأن بقي العرب فيما هم عليه من تخاذل وتواكل وتفرق وشحناء، فقد تقتحم هذه القوة الأجنبية عورتهم وتتولج ثغرتهم وتنزل في الجزيرة ويصعب بعد ذلك قلعها" (77).

(77) محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص ص 256-257.

وهكذا فإن الأمير شكيب كان معارض دائماً لاحتلال دولة عربية من قبل الاستعمار، حيث يقول " فلماذا قلنا أمس، ونقول اليوم، وسنقول غداً: لا نرضى باستعمار دولة عربية لدولة شرقية، بل لا نرضى بتسلط أي شعب على شعب، هذا مبدأ مقدس لانحيد عنها "، وبسبب موقفه المعادي للاستعمار فقد اكتسب عداوة انكلترا لأنه كان يناصر الشعوب التي يحتل بلادها الإنكليز، وعداوة فرنسا لدفاعه عن سوريا ومناصرتة للمغرب (78).

(78) خليل أحمد خليل، اشكالية النهضة بالوحدة، مصدر سبق ذكره، ص ص 73-75.

وكان الأمير شكيب يكره هاتين الدولتين الاستعمارييتين لأنها أذقتنا العرب ألواناً من العذاب لذلك نجده يقول عنهما: " لا يخفى أن الدولتين اللتان تزعمان أنها عماد الديمقراطية في العالم، وهما في الحقيقة عماد الاستعمار، ومصدر استعباد الشعوب، ليس لها شغل أهم من الدعاية الكاذبة، وتصوير الحوادث بغير حقيقتها، ومن هذه الدعاية أموال دافقة واعطيات جزيلة يأخذها هؤلاء المستعمرون من عرق جبين الفقراء والضعفاء وينفقونها على شراء الضمائر والدم " (79).

(79) أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص 115.

وهو يسخر من الاستعمار وما استحدثته من أحابيل وألاعب في سبيل تقسيم البلاد العربية تحت اسم (الانتداب) حيث يقول: "

وأعطى شيطان الإنس هذا التقسيم المقرر من قبل اسم (الانتداب) جعلوه انه سيقع من جمعية الأمم التي لم تكن خلقت بعد التقسيم قبل وجود المقسم والانتداب عندما لم يكن المنتدب " (80)، وقد ندد الأمير شكيب بتصديق جمعية الاسم على موضوع الانتداب قائلاً: " إن مجلس جمعية الأمم قد قرّر التصديق على الانتداب الذي يحرمنا من كل حقوقنا ويعبث بحريتنا وسيادتنا القومية والوطنية " (81).

وتراه في موضع آخر يفضح ممارسات الاستعمار الوحشية ضد أبناء المغرب العربي حيث إنه كتب يقول تحت عنوان (الريف والشعوب الشرقية) وبعد أن يدين صمت الحكومات آنذاك: (إن الطيارات أمطرت القرى بالغازات المخنقة فعلت فعلها في الأهالي أي ليس في المقاتلة فحسب بل في الشيوخ والصغار والنساء " (82)، ولم يقتصر كره شكيب للاستعمار في كتاباته فقط، بل في جهوده وعمله لأجل طرد هذا الاستعمار، ففي عام ١٩١٣ تلقت السلطات البريطانية في فلسطين معلومات من مخطط ثوري معين يرمي الى انقاذ الأقطار العربية لا سيما فلسطين وسوريا من الحكم الأجنبي، وكشف التقرير أن الأمير شكيب أرسلان كان قائد هذه الحركة وأنه كان على اتصال دائم بكبار الزعماء الثوريين والحكام العرب، ويرمي المخطط كما يقول التقرير البريطاني الى تنظيم عصابات مسلحة للعمل في سوريا وفلسطين في وقت واحد (83).

وعندما يتحدث عن المصائب التي نزلت بانكلترا وفرنسا في أوائل الحرب العالمية الثانية يقول: " والآن تحصد انكلترا مازرعت، أما فرنسا فقد حصدت ما ذرت وانتهى الموسم وذقت منه ماذا " (84)، ولعل البعض يفهم من هذا أن شكيب كان لايعرف التفاهم أو حتى التساهل في معاملته ومطالبته وهذا فهم بعيد عن الواقع، فنحن نلاحظ التساهل في أكثر من موضع مثلاً كتب في مجلة الشورى يقول: " نعتزف أن فرنسا تقدر على تدويخنا بالقوة، ولكننا واثقون بأن شرفنا القومي يأبى إلا أن نرفع رؤوسنا فيما بعد عند كل فرصة، ولذلك نرى أنه لا يصعب لأجل مصلحة الأمتين إيجاد شكل ونام

(80) المصدر نفسه، ص 112.

(81) أعمال الوفد السوري -الفلسطيني آيار -تشرين الاول ١٩٢٢، المطبعة السلفية، القاهرة، 1963، ص ص 14-15.

(82) محمد على داهش، ثورة الريف المغربية (1922-1927) من خلال جريدة الاستقلال العراقية، مجلة آفاق عربية، العدد 9، السنة الرابعة والعشرون، تموز 1988، ص 10.

(83) عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٣، ص 264.

(84) أحمد الشرباصي، أدب أمير البيان، مصدر سبق ذكره، ص 66.

وسلام بين فرنسا وسوريا ويضع حدًا لأسباب النزاع بيننا" (85).

(85) د أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان: داعية العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص 43.

وهو ينتقد الأمراء العرب الذي يطأطؤون رؤوسهم للإنكليز من أجل المحافظة على مناصبهم ويضحون بحقوق العرب حيث يقول في مقالة تحت عنوان (عين الإنكليز على عقبة) إن " أمراؤها يحبون قبل كل شيء المحافظة على إماراتهم، فمتى ازداد ضعفهم ازدادوا طأطأة رأس للإنكليز، ومتى هبت زعازع الحروب على سفينة ملكهم رموا في البحر البريطاني من حقوق الأمة العربية لأجل تخفيف شحن السفينة" (86).

(86) أحمد الشرباصي، أدب أمير البيان، مصدر سبق ذكره، ص 65.

هاجم الأمير شكيب الصهيونية في مقالات ومؤتمرات عدّة ، حيث كتب في إحدى مقالاته يصف الصهيونية : " ما لا خلاف فيه هو أن الصهيونية (أي الوطن القومي الصهيوني) في فلسطين أعتداء محض، وتجاوز بحث، لايفترق بشيء عن أعتداء لصّ من قطاع الطريق على عابر سبيل يسلبه ماله وثيابه " ويواصل هجومه على الذين يدعون الى الصلح بين العرب واليهود "والذين يدعون بعد ذلك الى الصلح بين العرب واليهود هم أشبه بمن يدعون عابر السبيل المسلوب ماله والمجرد من ثيابه الى مصالحة اللص الذي أعتدي عليه " .

أما فلسطين فقد دافع عنها وعن عربيتها منذ وقت مبكر، حيث كتب مقالاً في مجلة الشورى في سنة 1926 فنّد فيه مزاعم وايزمن واليهود حيث ذكر فيه: " إذا كان الله حكم على اليهود بأن يشتموا أيدي سبأ، ولاتكون لهم مملكة، فيكون العرب مسؤولين عن ذلك، ويجب أن يعاد شمل هذه الأمة على ظهر العرب ومن كيس العرب" (87).

(87) د أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، مصدر سبق ذكره، ص 110-111.

وهو من جانب آخر يحثّ العرب بأنقاذ فلسطين من براثن الاستعمار والصهيونية، حيث كتب يقول: " إن فلسطين الباسلة في كفاحها ضربت المثل الأعلى للبلاد في البطولة والرجولة، وأن العرب لاينالون الحرية إلا بأنقاذ فلسطين وطريقة انجادها لاتكون إلا بعمل حازم من الدول العربية " (88).

(88) محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، مصدر سبق ذكره، ص 102.

وفي مؤتمر بلودان الذي انعقد في سنة ١٩٣٧ والذي يُعد أول

مؤتمر قومي للقضية الفلسطينية، أشار في كلمته للمؤتمر: " أن قضية فلسطين ستكون باب الاتحاد العربي الذي يجمع بين لوائه سبعين مليون من العرب يومها " وذكر أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة العربية⁽⁸⁹⁾.

(89) وجيه المخيمي، مؤتمر بلودان ايلول 1937، مجلة الجيل، المجلد 9، العدد 4، نيسان 1988، ص 28.

وهو من جانب آخر يحذر أبناء فلسطين من الخلاف والشقاق حتى لا يمنحوا الصهاينة الفرصة لتنفيذ برنامجهم حيث نجده يقول: " إن اختلاف أعيان فلسطين قد قوّت آمال الإنكليز واليهود كثيراً على انفاذ البرنامج الصهيوني وأضرّت جداً بالعرب " وهو يدعو العرب للتضامن وعدم التخاذل كما فعل اليهود حيث يقول: " أيها الناس أن اليهود بتضامنهم الروحي أصبحوا يملكون القسم الأكبر من اقتصاديات العالم وهم بضعة ملايين حتى صار يحسب لهم حساب في وزارات الاقتصاد العالمية، فما بالنّا نتخاذل ونحن أربعمئة مليون مسلم " (90).

(90) محمد علي الطاهر، المصدر نفسه، ص 447.

وكان آخر وصية للأمير شكيب أوصى بها الاستاذ عبد الله المشنوف، حين ألتقى به قبل موته "أوصيكم بفلسطين" (91).

(91) شكيب أرسلان، محاسن المساعي في مناقب الإمام ابن عمرو الأوزاعي، سبق ذكره، ص 13.

الخاتمة :

لقد نذر الأمير شكيب حياته ومواهبه لحقوق هذه الأمة، لم يفرق بين أحد من أبنائها أو بلد بين بلدانها، فجاهد جهاد الأبطال وكافح بكل ما لديه من قوة وحيوية في سبيلها، ولم يثنيه عن عمله هذا اضطهاد أو تشرد، ولم يززع عقيدته ترغيب أو تهيب، وقد كان يعطي العقيدة الدينية أهمية في توثيق الروابط بين المواطنين، وكان يُعد مقوماً أساسياً من مقومات القومية.

إذاً ينبغي أن نلاحظ أن هاجس الأمير شكيب في وقت ما أو في ظرف ما كان العقيدة الدينية ولكنه في وقت آخر أكد أن رابطة الدم كانت ولا تزال من أقوى الروابط الجامعة بين الشعوب، ونجده من جهة أخرى يؤكد أن رابطة اللغة والنسب لا تتغلب عليها رابطة، وفي أحيان أخرى نجد الأمير لا يلتزم عنصراً واحداً من بين هذه العناصر الثلاثة في قيام الوحدة، فالمهم عنده أن تكون العروبة هي الجامعة الكلية

سواء من جهة الدم أو من جهة اللغة.

وفي مجال آخر نلاحظ اضطراب الأمير شكيب في تعبيره عن الوحدة العربية، فتارة يعبر عنها بكلمة الاتحاد، وتارة أخرى الحلف، وتارة بكلمة جمع الكلمة، وتارة بكلمة جبهة واحدة وتارة بكلمة الوحدة العربية، ويظهر أنه كان في هذا يخضع لاختلاف الظروف والمناسبات والأوضاع، ولكنه على كل حال يصرح أكثر من مرة أن العرب سائرون إلى الوحدة لأن أمتهم واحدة.

وهو يرى أن العرب أمة مدنية وعريقة وقديمة، ولكن مع ذلك فأنهم الآن يواجهون مؤامرات واعتداءات كثيرة، حتى صار العرب يوصفون بأنهم أمة حروب لا أمة وحدة وتوحيد وبالتالي فالأخذ بفرضية الوحدة في أواخر القرن العشرين أمراً صعباً، ويرى أيضاً أن العالم العربي ذو منزع واحد أي ذو أصل واحد، ولكنه يعود في موضع آخر ليؤكد أنه بعد البحث والتدقيق عن أصل الأمم نجد أن أي أمة مركبة من عدة عناصر وحتى العرب أنفسهم ليسوا من أصل واحد.

ومن جانب آخر مارس الأمير تأثيراً كبيراً في انتشار الوعي القومي في المغرب العربي والإيمان بضرورة ربط مشرق الوطن العربي بمغربه وتحقيق الوحدة العربية الشاملة، واستطاع تحويل مسار تفكير المغاربة واتجاهاتهم من إسلامية وإقليمية إلى اتجاهات تؤكد هوية المغرب العربي القومية.

ويرى الأمير شكيب أن العرب ما أن يحققوا استقلالهم ووحدتهم فأن أول عمل يقومون تأكيد الوحدة الوطنية ودعمها من خلال المساواة التامة بين جميع الطوائف والمذاهب في الوطن العربي الكبي، لكي لاتدع بذلك فرصة لتدخل الأعداء في شؤونها الداخلية وزعزعت وحدتها القومية.

إذاً الملامح القومية في فكر شكيب أرسلان التي استطعنا التوصل إليها في هذا البحث تؤكد أن شكيب أرسلان كان مفكراً إسلامياً وقومياً في آن واحد، فهو يدعو إلى الجامعة الإسلامية لكي تكون قوة إنسانية أخلاقية، ودعا إلى اتحاد العرب مع الترك في إطار السلطنة

العثمانية؛ لأنهما أقوى أمتين في الدولة العثمانية، وفي الوقت ذاته دعا الجامعة العربية ليكون العرب أحرار في بلادهم ومتحدين في وطنهم العربي الكبي، فالنزعة الدينية لاتتعارض مع النزعة القومية وليس تعارض بين العروبة والإسلام، فالعروبة وعاء الإسلام والإسلام روح العروبة.

قائمة المصادر:

- 1 - د .أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان من رواد الوحدة العربية، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963.
- 2- د .أحمد الشرباصي، شكيب أرسلان داعية العروبة والإسلام، دار الجيل، بيروت، 1978.
- 3- د .أحمد الشرباصي، أدب أمير البيان، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
- 4 - خيرية عبد الصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
- 5- سامي الدهان، الأمير شكيب أرسلان حياته وآثاره، دار المعارف القاهرة، 1960.
- 6- سامي الدهان، محاضرات عن الأمير شكيب أرسلان، معهد الدراسات العربية العالية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1958.
- 7- سعيد مراد، تطور الفكر القومي العربي بين الحربين العالميتين، أشرف معن زيادة، معهد الإنماء العربي بيروت، 1983.
- 8- شكيب أرسلان، سيرة ذاتية، دار الطليعة، بيروت، 1969.
- 9- شكيب أرسلان، مختارات نقدية في اللغة والأدب والتاريخ، جمعها وقدم لها سعود المولى، الطبعة الثانية، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983.
- 10- شكيب أرسلان، الحلل السندسية في الأخبار والآثار الأندلسية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، المطبعة الرحمانية، مصر 1936.
- 11- شكيب أرسلان، تاريخ غزوات العرب في فرنسا وسويسرا

- وجزائر البحر المتوسط، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1983.
- ١٢- شكيب أرسلان، خلاصة تاريخ الأندلس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت 1983.
١٣. شكيب أرسلان: الارتسامات اللطاف في خاطر المحاح الى أقدس مطاف، تصحيح وتعليق محمد رشيد رضا، الطبعة الأولى، مطبعة المنار، مصر، 1931.
- 14- شكيب أرسلان، محاسن المساعي في مناقب الإمام ابن عمرو الأوزاعي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، 1976.
- 15- عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية .. دراسة في الهوية والوعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت 1984.
- 16- عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1973.
- 17 - الفيكونت دو شاتوبريان، آخر بني سراج، مترجمه ومذيلة بقلم الأمير شكيب أرسلان، مطبعة المنار، 1924.
- 18- مارون عبود، رواد النهضة الحديثة، دار الثقافة، بيروت، 1966.
- 19- محمد علي الطاهر، ذكرى الأمير شكيب أرسلان، القاهرة، 1947.
- 20- نسيب أرسلان، روض الشقيق في المعجل الرقيق، جمعه وعلق حواشيه وصدره الأمير شكيب أرسلان، مطبعة زيدون، دمشق، 1935.
- 21- خليل أحمد خليل، شكيب أرسلان اشكالية النهضة بالوحده، مجلة دراسات عربية، العدد 11، السنة الرابعة والعشرون، ايلول، 1988.
- 22- محمد علي داهش، ثورة التيقن 1922-1927 من خلال جريدة الاستقلال العراقية، مجلة افاق عربية، العدد9، السنة الرابعة والعشرين، تموز 1988.

- 23- وجيه الخيمي، مؤتمر بلودان ايلول 1937، مجلة الجيل، المجلد 9، العدد 4، نيسان 1988.
- 24- وليد قزيها، القومية العربية في مرحلة ما بين الحربين العالميتين، مجلة المستقبل العربي، العدد 5، كانون الثاني، 1979.
- 25- هشام القروي، هل يتوحد المغرب العربي، مجلة آفاق عربية، العدد 12، السنة الثالثة عشرة، كانون الأول 1988 .
- 26- أعمال الوفد السوري - الفلسطيني، آيار- تشرين الاول 1922، المطبعة السلفية، القاهرة 1963.

الإسلام السياسي في المغرب (التحديات والفرص) حزب العدالة والتنمية المغربي نموذجاً

*جامعة الموصل / كلية العلوم
السياسية

hadeelalbishry@gmail.com

*م.م. هديل نواف احمد

باحثة من العراق

ملخص :

شهدت دول المغرب العربي وخاصةً في نهاية الثمانينات من القرن العشرين تصاعد الدور السياسي للحركات الإسلامية، كونها نشأت بصورة حركات اصلاحية كان ظهورها نتيجة للأزمة التي اجتاحت المنطقة في تلك الفترة بمختلف أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي اسهمت بشكل كبير في ظهور تلك الحركات التي تنادي بالتجديد والتنمية ومحاربة الفساد الذي تميزت به النظم الحاكمة في الوطن العربي. يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الأحزاب الإسلامية في المغرب، ومعرفة الفرص المتاحة لها والتحديات المطروحة أمامها، بعد صعود التيار الإسلامي الحاكم وعملنا هو تقديم دراسة وصفية تحليلية والاقتصار على نموذج (حزب العدالة والتنمية) كونه حزباً له دور بين الأحزاب الوطنية المغربية الأخرى والذي وصل إلى السلطة بعد انفجار ثورات الربيع العربي عام 2011.

وخرج البحث بجملة من النتائج من بينها، إن الظروف الداخلية والخارجية أسهمت بنشر الحركات الإسلامية في المغرب، وإن تلك الحركات والأحزاب أدت دوراً هاماً في المشاركة السياسية، واستطاعت تطوير برامجها السياسية وقدراتها التنظيمية بعد تجديد قياداتها ونبذ استخدام القوة والعنف في العمل السياسي، واستطاع حزب العدالة والتنمية تجاوز الصعاب والعقبات التي تقف في طريقه وذلك بابتعاده عن الصراع حول السلطة وانفتاحه تجاه مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كلمات مفتاحية : المغرب، الإسلام السياسي، حزب العدالة والتنمية.

Political Islam in Morocco (Challenges and Opportunities) the Moroccan Justice and Development Party as a Model

Assist. Lect. Hadeel Nawaf Ahmed

University of Mosul / College of Political Sciences

ABSTRACT

The Maghreb countries witnessed at the end of the eighties from the twentieth century, the political role of the Islamic movements increased, being reforms movements that emerges as a result of the crisis that swept the region in that period, with its various political and economic dimension.

This research paper seeks to shed light on the Islamic parties in Morocco and analyze the opportunities available to them and challenges they face after the rise of the ruling Islamic trend by presenting a descriptive and analytical study and the economy on the model of the Moroccan Justice and development party as a party with the role among the national parties, that came to power after revolution the Arab spring of 2011.

This research came out with a number of results the most important of which is that the internal and external conditions contributed to the disseminations of Islamic movements in Morocco, and the Justice and development party was able to overcome the difficults and absteles its faces by avoiding the struggle with authority and its openness towards democracy and human rights.

KEY WORDS: Morocco, political Islamic, Justice and development party.

المقدمة

كان للمتغيرات المختلفة والمتمثلة بطبيعة النظام السياسي ونوعية التنمية السياسية والثقافة السياسية والمؤتمرات الإقليمية والدولية، الأثر الكبير في نشوء الإسلام السياسي في المنطقة. وفي إطار موضوعنا فهناك القوى الإسلامية المندمجة داخل المؤسسات السياسية (حركة التوحيد والاصلاح، حزب العدالة والتنمية) فضلاً عن قوى إسلامية عاملة خارج قواعد اللعبة السياسية مثل (جماعة العدل والإحسان) وهي أكبر الجماعات الإسلامية في المغرب، وقوى أخرى لا زالت تبحث عن المشروعية القانونية مثل (حزب البديل والحركة من أجل الأمة).

تعود أهمية البحث إلى التركيز على حزب العدالة والتنمية لأنه أحد الأحزاب الإسلامية التي ظهرت كحركات سياسية واجتماعية يهدف إلى التوحيد والاصلاح السياسي، على العكس من الدراسات السابقة التي ركزت على المفاهيم ذات الدلالات والمعاني المختلفة لمفهوم الإسلام السياسي.

اشكالية البحث: إن اختيار الموضوع كإشكالية للبحث هو طرح مجموعة من التساؤلات منها: ما هو السبب الرئيسي لصعود الإسلاميين في المشهد السياسي المغربي، وما هي التحديات والأزمات التي يعيشها حزب العدالة والتنمية وما هي الوسائل المتبعة في محاولته ترميم العلاقة مع النظام السياسي.

فرضية البحث: اعتمد البحث على فرضية مفادها أن حزب العدالة والتنمية استطاع بالرغم من التحديات التي واجهها تحقيق مبدأ التدرج والاصلاح في مساره السياسي واستطاع دخوله العمل السياسي من طريق تجنبه الصراع مع السلطة وانفتاحه تجاه مسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان.

منهجية البحث: اعتمد البحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على ثلاثة مباحث تناول المبحث

الأول التعريف بالإسلام السياسي في المغرب في حين تطرق المبحث الثاني إلى حزب العدالة والتنمية وتطوره التاريخي والسياسي وارتكز المبحث الثالث على أهم التحديات والفرص التاريخية التي واجهت الحزب.

المبحث الأول

نشوء الإسلام السياسي في المغرب

إن ظهور الإسلام السياسي في المغرب أهم ظاهرة تستحق الدراسة كون الأحزاب الدينية التي أدت دوراً مهماً في الحياة السياسية والتحول الديمقراطي فضلاً عن التغيير السياسي، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم الإسلام السياسي ونشأة الأحزاب الإسلامية في المغرب وخاصة (حزب العدالة والتنمية).

المطلب الأول: مفهوم الإسلام السياسي

برز مفهوم الإسلام السياسي كمفهوم سياسي واكاديمي وإعلامي وإن اغلب المفاهيم ترى أنّ الإسلام السياسي يطلق على الحركات والقوى والأحزاب الإسلامية كافة التي تعتقد أنّ الإسلام نظام ديني وسياسي، فضلاً عن مشاركتها في الحياة السياسية⁽¹⁾.

استخدم مفهوم الإسلام السياسي في وصف حركات التغيير التي تؤمن بأن الإسلام نظاماً سياسياً للحكم، وخاصة في نهاية القرن العشرين، ويمكن تعريف الإسلام السياسي بأنه «نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة»⁽²⁾.

كان للحركات الإسلامية دور مهم في المشاركة في الحياة السياسية في المغرب وخاصة حزب العدالة والتنمية وجماعة العدل والإحسان وذلك لضمان واستمرار وجود هذه الأحزاب في المشهد السياسي وعدم حدوث صدام بينها وبين النظام الحاكم، وكذلك من أجل تطوير قدراتها التنظيمية وتحديث قياداتها السياسية ونبد استخدام العنف أو القوة في العمل السياسي، وكان شكل العلاقة بين الدين والسياسة منذ استقلال المغرب واضحاً

(1) صالح عبد الرزاق فالح، (الإسلام السياسي مقارنة نظرية - مفاهيمية) في كتاب (الدولة والإسلام السياسي) دول المغرب العربي انموذجاً، ك1، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص50.

ويمكن تعريف الإسلام السياسي بأنه «نظام سياسي واجتماعي وقانوني واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة»

(2) رواء جاسم لطيف، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودورها في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص24.

من خطاب المؤسسة الملكية وخطاب الأحزاب السياسية الفاعلة وظهرت مسألتان على المستوى السياسي تمثلت الأولى بالسلطة السياسية التي هدفها اقصاء الجماعات الإسلامية من الحقل السياسي بدعوى أنَّ النظام مؤسس على الإسلام ولا حاجة لوجود أحزاب ذات مرجعية اسلامية، وشملت المسألة الثانية القوى السياسية التي تمثلت بالحركات الإسلامية التي تهدف إلى اسلمة السياسة سواءً عبر اخضاع السياسة للدين أو من ربط الدين بالسياسة⁽³⁾.

(3) محمد ضريف، الإسلام السياسي في المغرب، ط1، دار المجلة، المغرب، 1992، ص32.

تعود نشأة الإسلام السياسي في المغرب إلى حركة الشبيبة الإسلامية التي انشأت عام 1969 ودخلت في علاقة مع النظام الحاكم، وأنَّ تلك العلاقة مرت بمجموعة من المراحل منها مرحلة السلم والمهادنة ومرحلة تفكيك الحركات وملاحقة رموزها ومرحلة التشرذم التنظيمي، وشهدت حركة الشبيبة انشقاقاً نتيجة

تعود نشأة الإسلام السياسي في المغرب إلى حركة الشبيبة الإسلامية التي انشأت عام 1969 ودخلت في علاقة مع النظام الحاكم

انسحاب القوى والتيارات عنها وخاصة بعد دعوتها للعمل المسلح ضد النظام، واتخاذ قيادة الحركة جملة من التيارات منها تجاوز السرية والتخلي عن المفاهيم الثورية والدخول إلى المرحلة العلنية، وبعد عام 1986 تغيرت نظرة الجماعة تجاه نظام الحكم، وفي بداية التسعينيات أصبح أسم الجماعة (حركة الإصلاح والتجديد) وذلك في 31 آب/ 1996⁽⁴⁾.

(4) محمد ابو رمان، ما بعد الإسلام السياسي، مرحلة جديدة أم أوهام ايديولوجية، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، 2018، ص125.

كان ظهور حركة الشبيبة هو تعبير عن البنية التقليدية للدولة وانعكاس لأيديولوجيتها الرسمية، وهذه كانت المراحل الأولى لظهور الإسلام السياسي في المغرب.

في أواخر التسعينات تم اندماج حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي في تنظيم موحد تمثل في حركة التوحيد والإصلاح

وفي أواخر التسعينات تم اندماج حركة الإصلاح والتجديد ورابطة المستقبل الإسلامي في تنظيم موحد تمثل في حركة التوحيد والإصلاح ولم تشكل الحركة أي تهديد للسلطة السياسية من خلال الايديولوجية التي تبناها، وهي حركة خرجت من نطاق المعارضة للسلطة القائمة

ومهدت لدخول التيار الإسلامي الاصلاحى إلى المعتزك السياسى يمكن القول أن هنالك عوامل ومتغيرات كثيرة ساعدت على ظهور هذه الحركات منها تأثير المد الناصرى والحركات الراديكالية فى الستينيات وهذا الذى افرز حركة الشبيبة الإسلامية وتأثير الثورة الإيرانية ونموذج ولاية الفقيه التى أفرزت جماعة العدل والإحسان. والتعاطى الإيجابى للسلطة السياسية التى مهدت واعطت الضوء الأخضر لدخول الإسلاميين إلى الحقل السياسى الرسمى⁽⁵⁾.

يمكن تقديم تعريف لمصطلح الإسلام السياسى «تلك الجماعات التى لا تقيم تمييزاً فى تصوراتها وممارساتها بين الدين والسياسة، وهى بهذا تقوم بتسيير الدين وتدين السياسة».

وتمتاز جماعات الإسلام السياسى بخصايات عدة أهمها أنها تعطى مسألة السلطة الأولوية وذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وترفض المنظومة السياسية والقانونية (الغربية) وترى أن هدفها وواجبها هو إقامة الدولة الإسلامية. وتولى تلك الجماعات اهتماماً بالغاً فى المسألة التنظيمية وذلك بتأسيس تنظيمات تؤطر دعواتهم وبرامجهم⁽⁶⁾.

المطلب الثانى: الأحزاب الإسلامية فى المغرب

لقد حظيت المملكة المغربية بعدد غير قليل من التيارات والحركات الإسلامية، والملاحظ أن تلك الأحزاب تتميز عن تنظيمها ولا تعترىها إلا القليل من الانشقاقات وعلى الرغم من تعددها إلا أن التمييز بين تيارين أساسيين تنضوي تحتها بقية الجماعات الإسلامية وهما⁽⁷⁾:

1. تيار المشاركة السياسية المتمثل بحركة التوحيد وحزب العدالة والتنمية والذى يرغب بالمشاركة فى العملية السياسية لتحقيق أهدافه.
2. تيار المقاطعة المتمثل بجماعة العدل والإحسان والتى تعارض الدول السياسية وترفض المشاركة فى السياسة وتهدف إلى الدعوة الإسلامية تزعمها الشيخ عبد السلام ياسين*، ويعد فتح

(5) لكموش محمد، الدين السياسية فى المغرب، ط1، الدار البيضاء، 2013، ص59.

(6) خليل على حيدر، الإسلام السياسى المكونات والملامح والتطورات، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبى، 2014، ص8.

(7) افراح نادر جاسم، حزب العدالة والتنمية فى المملكة المغربية، مجلة دراسات اقليمية، السنة السادسة، العدد 18، 2010، ص156.

(*) عبد السلام ياسين: هو المرشد العام لجماعة العدل والإحسان فى المغرب ولد عام 1928، تلقى دروسه التعليمية فى مدرسة اسسها الشيخ محمد مختار السويى وعمل فى سلك التعليم لمدة عشرين عاماً، تقلد العديد من المناصب الادارية والتعليمية بوزارة التعليم آنذاك، للمزيد من التفاصيل ينظر: عوني عبد الحميد، عبد السلام ياسين والقصر الملكى، ط1، منشورات عربية، جامعة ميشيغان، 2006، ص29.

الله ارسلان* الناطق الرسمي باسم هذه الجماعة.

تعد جماعة العدل والإحسان حركة مؤسسة على شاكلة الطريقة

**تعد جماعة العدل والإحسان
حركة مؤسسة على شاكلة
الطريقة الصوفية التقليدية
المعروفة في المغرب**

الصوفية التقليدية المعروفة في المغرب هذا من جهة، ومن جهة ثانية حركة سياسية يتبنى بعض قيادتها خطاب يحاكي (نظرية التبعية) واستهل نشاط الحركة عام 1974، ولا زالت ترفض هذه الجماعة المشاركة السياسية، ظهرت بوادر التي تشيد باحتمال

تغيير هذا الموقف من بعض العناصر القيادية وتوجهها الصريح نحو العمل السياسي وتطور التوجه السياسي داخلها بعد عام 2007⁽⁸⁾.

وفي اطار الحديث عن الأحزاب السياسية ظهر حزب البديل الحضاري والذي تأسس بشكل غير رسمي في 22 اكتوبر عام 1995 وأعلن الحزب عبر ايدولوجية أنه يريد اقامة العدل والتوحيد وعند مؤتمره التأسيس الأول عام 2004 حصل على ترخيص قانوني بالعمل والنشاط الحزبي عام 2005، وتميز هذا الحزب بنهج سياسي فريد، وأعلن فور تأسيسه تقاربه مع أحزاب اليسار والأحزاب العلمانية، وعلى خلفية محاولات مكافحة الارهاب في المغرب عام 2008 وجهت للحزب اتهامات بالمشاركة في عمليات ارهابية، أدت إلى اعتقال زعيم الحزب (مصطفى المعتمصم) وزملائه وتم حل الحزب قانونياً في العام نفسه⁽⁹⁾.

كان للحركات الدينية القائمة على منهاج اهل السنة والجماعة دور وظهور بارز في المغرب ومنها حركة التوحيد والاصلاح والتي تأسست عام 1996 بعد اندماج حركة (التجديد والاصلاح) مع (رابطة المستقبل الإسلامي) وتختلف رؤية حركة التوحيد والاصلاح لبناء الدولة الإسلامية عن رؤية جماعة العدل والإحسان. حددت الحركة موقفها من امارة المسلمين والدولة الإسلامية، وكذلك موقفها من الديمقراطية وعناصرها كالتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام الحقوق والحريات والاحتكام إلى الشعب وغيرها⁽¹⁰⁾.

ومن الأحزاب البارزة في تلك الفترة (حزب النهضة والفضيلة)

(*) فتح الله ارسلان: هو الناطق الرسمي لجماعة العدل والإحسان ونائب الأمين العام للجماعة، منذ عام 2012، هذه الجماعة بمبدأ المقاطعة السياسية، وهي أكبر الجماعات الإسلامية في المغرب. للمزيد من التفاصيل ينظر: الانتخابات والتحويلات الديمقراطية في العالم العربي، خطوة للأمام أم خطوة للوراء؟، ط1، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، 2009، ص170.

(8) مايكل ج، ويليس، الأحزاب السياسية في المغرب العربي، الايديولوجية والتعريف، مجلة دراسات شمال افريقيا، العدد (3)، 2002، ص28.

(9) عبد العلي حامي الدين وآخرون، الدولة المغربية وملاحم التحول الديمقراطي، ط1، د.د، م.د، 2014، ص62.

(10) البشير المتلقي، الإسلاميون المغاربة واشكالية تأصيل خيار المشاركة السياسية، دراسة في المحددات والأسس المرجعية، ط1، مؤسسة مؤمنون بلا حدود، م.د، 2013، ص4.

والذي تأسس في ديسمبر عام 2005 بزعامة (محمد خليدي) والذي عين أميناً عاماً للحزب، وضم الحزب في عضويته عناصر من ثلاثة أحزاب (الشورى - الاستقلال - التجمع الوطني للأحرار) وهو حزب وطني ذو مرجعية إسلامية حسب ما جاء في ميثاق الحزب⁽¹¹⁾.

المبحث الثاني

حزب العدالة والتنمية (التحديات والفرص)

يعد حزب العدالة والتنمية أحد الأحزاب التي ظهرت ضمن إطار الحركات الإسلامية في المملكة المغربية ويهدف إلى الإصلاح بعد انشاء دولة ذات معايير فقهية واخلاقية، ويتميز الحزب كونه انموذجاً فريداً من نوعه في شمال افريقيا والعالم العربي، وفي هذا المبحث سنحاول التعرف على تطورات الحزب السياسية وأهم العقبات والفرص التي واكبت سيرته التاريخية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الحزب

تعود البدايات الأولى لنشأة الحزب عام 1992 على يد عبد الكريم الخطيب، عن طريق تقديم طلب بتأسيس (حزب التجديد الوطني) غير أن السلطات المغربية قابلته بالرفض، وفي عام 1996 تم التفاوض مع عبد الكريم الخطيب على اعادة تشكيل حزبه (الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية) والذي تأسس عام 1997، وبذلك يكون تأسيس الحزب رسمياً عام 1997 والذي تزعمه عبد الكريم الخطيب برفقة مجموعة من الأعضاء من (الاخوان المسلمين)⁽¹²⁾.

نص النظام الأساسي لحزب العدالة والتنمية على أن الحزب «هو حزب سياسي وطني يسعى انطلاقاً من المرجعية الإسلامية وثوابت الأمة الجامعة في إطار نظام المملكة القائمة على الملكية الدستورية،

وفي نطاق مؤسساتها الدستورية إلى الأسهام في بناء مغرب حديث وديمقراطي». وركز الحزب في خطابه الايديولوجي على فكرة الإصلاح والتجديد من أجل تطبيق أساليب ديمقراطية مثل (انتخابات

(11) محمد ضريف، الإسلام السياسي في المغرب، ط1، دار المجلة المغربية، المغرب، 1992، ص32.

(12) محمد الكوفي، ابراهيم امهال، الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة، ج1، ط1، المركز العربي للأبحاث، الدوحة، 2016، ص256.

**نص النظام الأساسي لحزب
العدالة والتنمية على أن الحزب
«هو حزب سياسي وطني
يسعى انطلاقاً من المرجعية
الإسلامية وثوابت الأمة
الجامعة في إطار نظام المملكة
القائمة على الملكية الدستورية**

حرة - مبدأ سيادة الشعب) بعد الفصل بين السلطات، وضمن الحقوق والحريات. وفي الإطار الداخلي ركز الحزب على التشجيع على المستويات العالية في الإطار الخارجي فقد أكد الحزب على تقوية الصلة بين الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية مع العالمين العربي والإسلامي⁽¹³⁾.

(13) روبرت اوبريسكو، ثيموني بويسن، نظرية الحكم الإسلامية في الخطاب الإسلامي المغربي، ترجمة: مروان محمد سعد الدين، ط1، دار العبيكان، الرياض، 2016، ص ص37-38.

شارك الحزب في الانتخابات التشريعية عام 1997 وانتخابات عام 2002 وعام 2011، وامتازت تجربة الانتقال الديمقراطي في المغرب منذ عام 1996 وحتى عام 2011 تسليماً للتيار السياسي الإسلامي رئاسة الحكومة بعد زهاء 14 عاماً في المعارضة البرلمانية، وأثبت الإسلاميون القدرة على تحمل المسؤولية والاستعداد للعمل إلى جانب المؤسسة الملكية وازدادت فاعلية حزب العدالة والتنمية بعد موجة الثورات والاحتجاجات الشعبية وكان الفاعل الرئيسي الذي يمثل حركات الإسلام السياسي في المغرب⁽¹⁴⁾.

(14) لمياء عمراني، حزب العدالة والتنمية من العمل السري إلى العمل الحزبي، المجلة العربية للعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 52، بيروت، 2016، ص42.

نال الحزب المرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية التي حصلت بتاريخ 2011/11/25، وقرر العاهل المغربي آنذاك تعيين عبد الاله بانكيران رئيساً للحكومة وفقاً للمادة (47) من الدستور التي تلزم الملك بتعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي يتصدر الانتخابات، وهذا ما أعطى الحزب فرصة تاريخية لتطبيع العلاقات مع القصر الملكي⁽¹⁵⁾.

(15) مجموعة مؤلفين، 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب، ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2018، ص62.

يبدو أنَّ الحزب ومن احتكاكه بمعترك الصراع الأيديولوجي والمنافسة الانتخابية أنَّ تميز بالواقعية السياسية وبرؤية سياسية إصلاحية وواعيه بمنطق الحكم والدولة والسياسة.

المطلب الثاني: الحزب والتحديات السياسية

واجه حزب العدالة والتنمية تحديات سياسية كثيرة أثناء حكمه في السلطة وكانت تلك التحديات ناجمة عن أسباب وعوامل داخلية وخارجية.

داخلياً شهد حزب العدالة والتنمية عام 2017 ظاهرة (حرك لريف) وأزمة تعديل اللائحة لغرض التجديد للأمين العام (عبد الاله

بانكيران) فضلاً عن أزمة تشكيل الحكومة. تمثلت أزمة تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام 2016 ولكون الأمين العام للحزب (عبد الاله بانكيران) كان يعمل جاهداً لتشكيل الحكومة بعد الانتخابات التي جرت في 17 أكتوبر 2016، فعن تلك الانتخابات بلغ عدد الناخبين 15.7 مليون ناخب وأدت نتائج التصويت نيل الحزب ثقة الأغلبية وحصل على (125 مقعداً) وتلاه حزب الأصالة والمعاصرة في المرتبة الثانية بحصوله على (102 مقعد) ثم توالى باقي الأحزاب على مقاعد أخرى كما موضح في الجدول التالي :-

الجدول يوضح عدد المقاعد في انتخابات عام (2016).

عدد المقاعد	الحزب	عدد المقاعد	الحزب
37	حزب التجمع الوطني للأحرار	125	العدالة والتنمية
27	الحركة الشعبية	102	حزب الأصالة والمعاصرة
20	حزب الاتحاد الاشتراكي	46	حزب الاستقلال
19	حزب الاتحاد الدستوري		
12	حزب التقدم والاشتراكية		
7	أحزاب أخرى		

كانت رغبة بانكيران في تشكيل الحكومة آنذاك، ترشيح عزيز اخنوشي وهو شخصية مقربة من القصر ليتولى رئاسة الحكومة، وهذا الأمر دفع الإسلاميين في السلطة إلى المربع الأمني مجدداً⁽¹⁶⁾. من جهة أخرى كان بانكيران قد تحدث بكلمة له في اللقاء الوطني لمنتخبي مجالس الجماعات والذي عقد في مدينة المعمورة في

(16) وسام فؤاد، المغرب: العدالة والتنمية وتحديات 2017، المعهد المصري للدراسات، بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية، متاح على الموقع: <https://www.eioss.org>.

2017/11/21 عن دوره وادوار الأخوان في الحملة الانتخابية ووجه انتقادات لقيادة حزبه، وهو ما أثار أزمة داخل الحزب وخلال هذه الفترة كان يعمل لتعديل اللائحة الداخلية للحزب تسمح له بتحديد ولاية ثالثة له، ما يتيح قطاع واسع من الحزب لرفض تعديلاته المطروحة على اللائحة الداخلية وذلك لأضرارها بمؤسسة الحزب (17).

(17) محمد الكوفي، إبراهيم امهال، مصدر سابق، ص 256

(*) سعد الدين العثماني: سياسي وطبيب نفسي وباحث وفقه، ولد عام 1956، شغل منصب الأمين العام لحزب العدالة والتنمية في المغرب بين عامي (2004-2008)، تقلد مناصب عديدة منها رئيس الحكومة المغربية عام 2017 ووزير الخارجية عام 2013. للمزيد من التفاصيل ينظر: محمد جبرون: مفهوم الدولة الإسلامية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 125.

لم تقتصر التحديات الداخلية على الأزمة القيادية للحزب لأن الحزب اضطر للمفاضلة بين زعيمين على قدر من المقبولية والنضال الوطني، ولم يتوقف الأمر على البيئة الداخلية للحزب، بل تكافت البيئة المحلية والدولية لتأجيج الخلاف حول قيادات الحزب وبدأت تلك الحملات بدفع وتكليف الرجل الثاني في الحزب (سعد الدين العثماني*) وتشكيل الحكومة ثم دعم من حملة خارجية لاستدراج بانكيران للتهور مستغلة بذلك نمط شخصيته الثوري والميال للتعبوية⁽¹⁸⁾.

فضلاً عن وجود حالة إقليمية رافضة للإسلاميين تترجمها دول عربية ذات فوائض مالية ضخمة، وظفت نسبة منها في المغرب للإحاطة بالإسلاميين، فضلاً عن القلق من الدول الأوروبية المحافظة مثل فرنسا وإسبانيا من وجود قوي لحكومات إسلامية عبر المتوسط⁽¹⁹⁾.

**شكلت مرحلة الربيع العربي
فرصة تاريخية تمكن من خلالها
حزب العدالة والتنمية الإفادة
من آثارها للوصول إلى قيادة
الحكومة بعد إجراء الانتخابات
التشريعية**

المطلب الثالث: الحزب والفرص السياسية

شكلت مرحلة الربيع العربي فرصة تاريخية تمكن من خلالها حزب العدالة والتنمية الإفادة من آثارها للوصول إلى قيادة الحكومة بعد إجراء الانتخابات التشريعية في 2011/11/25 والتي نال الحزب خلالها (107 مقعد) كذلك انتخابات عام 2016 التي حصل فيها على (125 مقعداً).

إنَّ الحكومة الائتلافية التي قادها الحزب بين سنة (2011-2016) جاءت نتيجة لما شهدته المنطقة من تطورات، إذ أقدم الملك محمد

(18) وسام فؤاد، مصدر سبق ذكره.

(19) محمد جبرون: مفهوم الدولة الإسلامية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 125.

السادس على تعديل الوثيقة الدستورية في خطاب سياسي بتاريخ 9 آذار 2011، وهذه الوثيقة لاقت معارضة من (حركة 20 فبراير)* بمختلف مكوناتها وجماعة العدل والإحسان التي هي أبرز الحركات الإسلامية المعارضة في المغرب⁽²⁰⁾.

لكن تلك الظروف شكلت فرصة سياسية حاول الحزب الإفادة منها لأجل بلورة وصياغة مقترحاته وبرامجه الدستورية والسياسية، وكان للحراك السياسي والمجتمعي دور في صياغة دستور جديد في المغرب نجم عنه تنظيم انتخابات برلمانية تمكن الحزب من الوصول إلى السلطة بطريقة سلمية⁽²¹⁾.

كانت التدايعات الفكرية والسياسية للربيع العربي تمثل فرصة سياسية كبيرة للحزب وخاصة في مجال الأخذ بالديمقراطية بأبعادها الفلسفية واستطاع أن يوفق بين هويته الدينية ومقتضيات الاجتماع السياسي وأهم تلك المقتضيات هي الحرية، إذ استطاع الحزب وضع مقاربة اشكالية الحريات لمنهج ديمقراطي قائم على التمييز بين الحريات العامة والحريات الخاصة. وفيما يخص التشريع جعل الحزب التشريع من اختصاص الأمة عن طريق الممثلين في المجالس النيابية، وفي موضوع المساواة اعتبر الحزب أن المساواة حق من حقوق المواطنة يتساوى فيها الجميع بغض النظر عن الجنس والاديان⁽²²⁾.

افرزت ثورة 20 فبراير عام 2011 في المغرب تأثيراً على النظام السياسي في المغرب والذي وجد ورقة الإسلاميين وخاصة حزب العدالة والتنمية وحصلت تسوية سياسية بين النظام والحزب بعد تلك الأحداث والتي كانت فرصة تاريخية للحزب

بعد قرار اجراء انتخابات تشريعية، لكون النظام المغربي يحتاج إلى استخدام الإسلاميين من أجل اطفاء الحريق واخماد نار الاحتجاج في الشارع المغربي والقضاء على (حركة 20 فبراير).

نلاحظ أن المدة التي حكم فيها الحزب والتي استمرت لعشر

(*) حركة 20 فبراير: هي واحدة من الاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت المنطقة العربية عام 2011، في إطار الربيع العربي، وساهمت هذه الحركة في خلق ديناميكية دالة في المغرب دفعت النظام الملكي إلى المبادرة بإصلاحات سياسية منها تعديل الدستور، واجراء انتخابات برلمانية سابقة لأوانها، للمزيد من التفاصيل ينظر: مجموعة مؤلفين، الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص159.

(20) اسماعيل حمودي، التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية، مجلة رؤية تركية، 2017، ص189-194.

(21) محمد المحمداوي، العمل الإسلامي بدائل وخيارات، ط1، د.د. الرباط، 2016، ص217.

المدة التي حكم فيها الحزب والتي استمرت لعشر سنوات كانت فرصة كاملة قدم خلالها الحزب مشاريعاً نهضوية، وممارس الحزب أدواراً عدة ومختلفة مع القوى السياسية الموجودة

(22) مجموعة مؤلفين: الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي، ط1، المركز العربي للأبحاث، بيروت، 2013، ص76.

سنوات كانت فرصة كاملة قدم خلالها الحزب مشاريعاً نهضوية، ومارس الحزب أدواراً عدة ومختلفة مع القوى السياسية الموجودة وارتفاع حدة الخطاب الايديولوجي في كل مرة يقع فيها الحزب تحت ضغط سياسي⁽²³⁾.

(23) العدالة والتنمية في المغرب (زلزال يغلف قوى الإسلام السياسي) صحيفة العين الاخبارية 2021/9/11، مقال متاح على شبكة المعلومات الدولية على الموقع: <https://www.al-ain.com>.

في انتخابات عام 2021 وبعد عشر سنوات مضت على رئاسة الحزب للحكومة، نلاحظ أن هزيمة تكبدها الحزب، إذ حصل على 13 مقعداً بعد ان خسر قرابة 90% من مقاعده في مجلس النواب المغربي. وتبين أن خسارة الحزب في المشهد السياسي لم تكن مفاجئة بل أن حظوظ الحزب كانت تتضاءل بمرور الوقت. وأن خسارة الحزب الأخيرة أثبتت عدم قدرة الجماعات الإسلامية على مواجهة التحديات في المنطقة وعدم قدرتها على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية⁽²⁴⁾.

(24) أحمد الخطابي وآخرون. (2013). الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي (المجلد 1). بيروت: المركز العربي للأبحاث

الخاتمة:

لقد شرعت حركات الإسلام السياسي بصورة عامة إلى الدخول في مسار القبول بالديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة في السلطة والأعلان عن تبني الحريات العامة والفردية، وأيدت حركات الإسلام السياسي في المغرب بصورة خاصة تنوعاً كبيراً في المشاركة في الحياة السياسية العامة، إذ كان لها حضور في الحكم وفي إدارة شؤون البلاد سواء بشكل منفرد أو بالتشارك مع قوى سياسية أخرى وقدمت نماذج متفاوتة في الفاعلية والتأثير، وحاولت الانفتاح على المجتمع بالرغم من التحديات التي تواجهها، والدعوة إلى طرح رؤى وافكار وتوجهات نحو مجتمعات ديمقراطية فضلاً عن الدعوة إلى نبذ العنف والتطرف وتحويل شعار الإسلام هو الحل إلى مشاريع سياسية واقتصادية وإدارية شاملة.

لقد خرج البحث بجملة نتائج أهمها: -

1. أثبتت الممارسة السياسية لحزب العدالة والتنمية أنه حقق نجاحاً في مجالات كثيرة، واستطاع الحزب أن يعتمد على الفصل التام بين العمل الدعوي القائم على الشمولية وبين الممارسة

السياسية، فضلاً عن خوضه للانتخابات ببرامج مكتوبة وتعامل بكل حكمة وواقعية مع قلق الدول الأوربية من صعود الإسلام السياسي في المغرب.

2. برز في المغرب فكرة الادمج السياسي أي ادمج الإسلاميين في العمل السياسي، وتحديد المؤسسة الملكية عن التزاحم السياسي وبقيت مؤسسة فوق التيارات والأحزاب، وفي الوقت نفسه سُمح للإسلاميين بممارسة العمل السياسي لكن وفق شروط وضوابط معينة.

3. تميز حزب العدالة والتنمية بخصائص منها القيادة الجماعية والبراغماتية، إذ قاد الحزب مجموعة قيادية متجانسة على المستوى الفكري والسياسي، وتجسدت البراغماتية في تصور الحزب من إيمانه بالتغيير التدريجي ومراعاة الضغوط الوطنية والدولية وقدرة الحزب على تغيير المواقف وفق ما يستجد من أحداث ومعطيات وهذا ما أبعد الحزب عن المواجهة والصدام مع الدولة.

قائمة المصادر

- 1- أحمد الخطابي وآخرون. (2013). الإسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي (المجلد 1). بيروت: المركز العربي للأبحاث.
- 2- أحمد عبد الحي وآخرون. (2016). الشباب والانتقال الديمقراطي في البلدان العربية (المجلد 1). بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 3- اسماعيل حمودي. (2017). التجربة السياسية لحزب العدالة والتنمية. مجلة رؤية تركية، الصفحات 189-194.
- 4- افراح ناثر جاسم. (2010). حزب العدالة والتنمية في المملكة المغربية. مجلة دراسات اقليمية، 18، صفحة 156.
- 5- البشير المتلقي. (2013). الإسلاميون المغاربة واشكالية تأصيل خيار المشاركة السياسية، دراسة في المحددات والأسس المرجعية (المجلد 1). د.م: مؤسسة مؤمنون بلا حدود.

- 6- خليل علي حيدر. (2014). الإسلام السياسي المكونات والملامح والتطورات (المجلد 1). ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- 7- رواء جاسم لطيف. (2010). الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودورها في التغيير السياسي. (رسالة ماجستير غير منشورة، المحرر) الأردن: جامعة الشرق الأوسط.
- 8- روبرت ثيموني اوبريسكو وبويرسن. (2016). نظرية الحكم الإسلامية في الخطاب الإسلامي المغربي (المجلد 1). (مروان محمد سعد الدين، المترجمون) الرياض: دار العبيكان.
- 9- صالح عبد الرزاق فالح. (2018). الإسلام السياسي مقارنة نظرية - مفاهيمية) في كتاب (الدولة والإسلام السياسي) دول المغرب العربي انموذجاً (المجلد 1). برلين: المركز الديمقراطي العربي.
- 10- عبد العلي حامي الدين وآخرون. (2014). الدولة المغربية وملامح التحول الديمقراطي (المجلد 1). د.م: د.د.
- 11- عوني عبد الحميد. (2006). عبد السلام ياسين والقصر الملكي (المجلد 1). جامعة ميشيغان: منشورات عربية.
- 12- لكموش محمد. (2013). الدين السياسية في المغرب (المجلد 1). الدار البيضاء.
- 13- لمياء عمراني. (2016). حزب العدالة والتنمية من العمل السري إلى العمل الحزبي. المجلة العربية للعلوم السياسية، 52، صفحة 42.
- 14- مايكل ج ويليس. (2002). الأحزاب السياسية في المغرب العربي، الايديولوجية والتعريف. مجلة دراسات شمال افريقيا، 3، صفحة 28.
- 15- محمد ابراهيم الكوفي وامهال. (2016). الإسلاميون وقضايا الدولة والمواطنة (المجلد 1). الدوحة: المركز العربي للأبحاث.
- 16- محمد ابو رمان. (2018). ما بعد الإسلام السياسي، مرحلة جديدة أم أوهام ايديولوجية (المجلد 1). عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية.

- 17- محمد الساسي وآخرون. (2018). 20 فبراير ومآلات التحول الديمقراطي في المغرب (المجلد 1). بيروت: المركز العربي للأبحاث.
- 18- محمد المحمداوي. (2016). العمل الإسلامي بدائل وخيارات (المجلد 1). الرباط: د.د.
- 19- محمد جبرون. (2014). مفهوم الدولة الإسلامية (المجلد 1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- 20 - محمد ضريف. (1992). الإسلام السياسي في المغرب (المجلد 1). المغرب: دار المجلة المغربية.
- 21- مركز القدس للدراسات السياسية. (2009). الانتخابات والتحويلات الديمقراطية في العالم العربي، خطوة للأمم أم خطوة للوراء؟ (المجلد 1). الأردن.
- 22- نوفل الشرقاوي. (2021). لماذا اندحر الإسلاميون في الانتخابات العامة المغربية 10 سبتمبر 2021. تم الاسترداد من <https://www.independentarabia.com>
- 23- هاجر الدسوقي. (2021). العدالة والتنمية في المغرب (زلزال يغلف قوى الإسلام السياسي) صحيفة العين الاخبارية. تم الاسترداد من <https://www.al-ain.com>
- 24- وسام فؤاد. (2018). المغرب: العدالة والتنمية وتحديات 2017. (المعهد المصري للدراسات، المحرر) تم الاسترداد من <https://www.eioss.eg.org>

الحكم الذاتي كآلية توفيقية لإدارة الصراع في الدول المتنوعة

*باحث في الشأن السياسي
salah.jassem1101c@copol-
icy.uobaghdad.edu.iq

*صلاح جاسم صالح
باحث من العراق

ملخص :

يعد الحكم الذاتي من الأنظمة التي حظيت بتاريخ طويل في التفكير الإنساني، مما أكسبه شيئاً من الغموض والتعقيد تارة، و شيئاً من التبسيط من أجل التطبيق كمحاولة للخروج من أزمات الحكم التي جاءت معبأة بإرث الماضي والحاضر عبر مراحلها التاريخية الطوال تارة أخرى، أما كمفهوم فإنه ليس من السهل ضبطه نظرياً، كونه يثير الكثير من الخلاف والجدل مما يستعصي الاتفاق حول مفهوم محدد له، إذ يتضمن قدراً كبيراً من المرونة، فهو يقترب في أحيان كثيرة من الإدارة والقانون فيكون حكماً ذاتياً إدارياً، وفي حالات أخرى يقترب من السياسة فيجمع بين الطابع الإداري والقانوني والسياسي في آن واحد. إن ما يميز الحكم الذاتي هو انعدام تناسقه، إذ قد ينطبق على منطقة أو أكثر وقد لا ينطبق على ما سواها، ليس ذلك فحسب فهو يختلف من دولة لأخرى ومن نظام لآخر، فالدول التي تشهد تنوعاً في مجتمعاتها تسعى للحفاظ على وحدتها وسيادتها من جهة، والتجاوب مع تطلعات اقلياتها وقومياتها المجتمعية الفرعية المتنوعة من جهة أخرى، وفي السعي لإيجاد حل أو تسوية لإدارة تنوعها تلجأ الى تبني صيغة توفيقية، لا يحصل بموجبها أي منهما على كل ما يريد بل على جزء مهم مما يريد، فالدولة تحصل من الأقلية على الضمانة باستمرار وحدتها، والأقلية تحصل من الدولة على احترام التنوع بين مواطنيها وتؤطره قانونياً، ويعد الحكم الذاتي أحد الخيارات التوفيقية التي تلجأ إليها الدول المتنوعة.

كلمات مفتاحية: الحكم الذاتي، الفدرالية، اللامركزية السياسية، الحكم المحلي

Autonomy as a compromise mechanism for conflict management in diverse countries

Salah Jassim Saleh
Researcher in political affairs

ABSTRACT

Autonomy is one of the regimes that has enjoyed a long history in human thinking, which has given it some ambiguity and complexity at times, and some simplification for the sake of application as an attempt to get out of the crises of governance that came packed with the legacy of the past and the present through its long historical stages at other times. As a concept, it is not easy to control theoretically, as it raises a lot of controversy, which makes it difficult to agree on a specific concept of it, as it includes a great deal of flexibility; at the same time, what distinguishes autonomy is its inconsistency, as it may apply to one or more regions and may not apply to others, not only that, it varies from one country to another and from one regime to another; with the aspirations of its minorities and its various societal sub-nationalities on the other hand, and in seeking to find a solution or settlement to manage their diversity, it resorts to adopting a compromise formula, according to which neither of them gets everything they want, but rather an important part of what they want. The state obtains from the minority the guarantee of its continued unity, and the minority obtains from the state respect for diversity among its citizens and frames it legally. Autonomy is one of the compromise options that various countries resort to.

KEY WORDS: (autonomy, federalism, political decentralization, local government)

المقدمة

يمثل الحكم الذاتي أحد أبرز الحلول التي تستدعيها التعددية العرقية والإثنية والثقافية للدولة، بغية تلافى الصراع الذي يمكن إن يشأ حول توزيع الثروة والسلطة، لتجد القوى السياسية والاجتماعية في ظل الحكم الذاتي بأنها قد وازنت بين خياراتها الاستقلالية وثوابتها الوطنية، فهو يقدم حلاً مناسباً لإشكالية التنوع العرقي والإقليمي ويبعد مخاطر الانفلات والتجزئة عبر ترسيخ الاستقلالية والحرية، إذ قد يكون نظام الحكم الذاتي علاجاً أساسياً للاختلافات الثقافية والتاريخية في مناطق الحكم الذاتي، كونه يقدم الحلول لمشكلة احتفاظ الإنسان بولائه المحلي والولاء للدولة.

وغالباً ما يعد الحكم الذاتي الإقليمي آلية لحل النزاعات، وهو حل توفيقى بين أقلية تهدف إلى تقرير المصير ودولة ترمي إلى حماية سلامتها الإقليمية، وتتزايد الدعوة إلى الحكم الذاتي الإقليمي

كحل للصراعات العرقية، ولكن إنشاء مناطق مستقلة للأقليات يكتسب أيضاً أهمية كآلية لمنع اندلاع الصراع العنيف وفي حين أنه حل للعديد من الصراعات، هناك سبب للشك في أن الحكم الذاتي يمكن أن يعمل في ظل اوضاع معينة كمحفز للصراع، اذا ما اتخذت الصراعات العرقية شكل النزاع بين منطقة أو اقليم تتمتع بالحكم الذاتي وحكومتها المركزية.

وغالباً ما يعد الحكم الذاتي الإقليمي آلية لحل النزاعات، وهو حل توفيقى بين أقلية تهدف إلى تقرير المصير ودولة ترمي إلى حماية سلامتها الإقليمية، وتتزايد الدعوة إلى الحكم الذاتي الإقليمي كحل للصراعات العرقية

لم يحظ الحكم الذاتي كغيره من آليات إدارة التنوع في الدول التي تشهد تنوعاً في مجتمعاتها على اهتمام الباحثين، إذ انصب تركيزهم في البحث في آليات أخرى كالفدرالية والديمقراطية التوافقية بالنسبة للدول المركبة التي تشهد تنوعاً واسعاً في مجتمعاتها، وآلية اللامركزية الإدارية الإقليمية للدول الموحدة التي تشهد تنوعاً اقل مما موجود في الدول المركبة، إن ما يميز الحكم الذاتي عن الآليات الأخرى هو تكيفه واتساقه مع مختلف الأنظمة، فهو يصلح للتطبيق في الدول

الموحدة والمركبة على حدٍ سواء، وتكمن أهمية الحكم الذاتي كآلية من آليات ادارة التنوع في معالجته لمسألة القوميات المتميزة داخل الدولة الواحدة، وهذا ما لا يتوفر في الآليات الأخرى.

المحور الاول: الحكم الذاتي وابعاده

يُعد الحكم الذاتي مصطلح قديم ذو دلالات مختلفة واستعمالات

متعددة، اذ ينطلق من بوابة الفلسفة والأخلاق ليلج في رحاب حقول عديدة منها) الإدارة والقانون والسياسة)، ليعالج جوانب منها تتعلق بالانفصال وأخرى بالاندماج، مما يسفر عن معادلات مركبة وفي أحيان معقدة ، أدت إلى وجود تباينات في تعريف هذا المفهوم ومداه؛ وفي كيفية ونوعية تطبيقه على الأفراد والمجموعات، وبين الدول المستعمرة ومستعمراتها من جهة، وداخل الدولة الواحدة المستقلة من جهة أخرى، اذ ادت هذه التباينات إلى

يُعد الحكم الذاتي مصطلح قديم ذو دلالات مختلفة واستعمالات متعددة. اذ ينطلق من بوابة الفلسفة والأخلاق ليلج في رحاب حقول عديدة منها) الإدارة والقانون والسياسة)، ليعالج جوانب منها تتعلق بالانفصال وأخرى بالاندماج

بروز وجهات نظر متعددة شملت البعدين النظري والعملي، وعلى الصعيدين الأكاديمي والسياسي حول أصل هذا المفهوم، وماهيته وعلاقته بمفاهيم أخرى، ولا سيّما بحق تقرير المصير والحقوق الجماعية للأقليات.

الفرع الأول: الحكم الذاتي المفهوم والنشأة والتطور

يُعد مفهوم الحكم الذاتي بمعناه العلمي الأساس لحل مسألة القوميات وعدم الاندماج والتكامل في المجتمعات المتعددة، وهو مفهوم حديث نسبياً لم يحظ بدراسات تحليلية أسوة بالمواضيع الأخرى⁽¹⁾؛ ويعد الاتحاد السوفيتي السابق في مقدمة الدول التي اهتمت بدراسة مفهوم الحكم الذاتي .

(1) محمد احمد قدوري ، شكل الدولة واثره في تنظيم مرفق الامن ، مكتبة مدبولي ، ط 1 ، القاهرة ، 1997، ص 66 .

للحكم الذاتي معاني عدة وتفسيرات مختلفة، فهناك من يفسره كحق في التصرف، سواء أكان هذا الحق يمتلكه فرد أم هيئة عامة، ومنهم من يراه كمرادف للاستقلال، وآخر ينظر اليه كمرادف

للامركزية، وقد يفسر كنوع من السلطات الحصرية الأصلية للكيانات المستقلة في التشريع وإدارة الحكم في بعض المناطق⁽²⁾.

أولاً: مفهوم الحكم الذاتي :

تعددت تعاريف الحكم الذاتي بتعدد جهات نظر المهتمين به، فمنهم من ينظر إليه من الرؤية القانونية، ومنهم من يذهب بتفسيره إلى الواجهة الإدارية، ومنهم من يتبنى الرؤية السياسية، وهناك من يمزج بين تلك الرؤى، وبقدر تعلق الأمر بموضوع الدراسة سنقتصر على تناول أبرز تعريفات هذا المصطلح.

من هنا يعرف الحكم الذاتي بأنه ترجمة للكلمة الإنجليزية (self-law) أي القانون الذاتي أو (self-government) بمعنى الاستقلال الذاتي أو القدرة على الحكم الذاتي، أما لفظ (Autonomy) فهي كلمة أصلها يوناني وتعني الاستقلال⁽³⁾، إذ تتكون من جزئين (Auto) ويعني ذات و (Nomia) ويعني القانون، وفي معناه العام هو القدرة على سن القوانين للذات (أي إن يحكم الإنسان نفسه بنفسه)⁽⁴⁾ كما يعرف الحكم الذاتي : بأنه إقليم يتمتع بدرجة أعلى من الحكم الذاتي من أي إقليم مماثل في الدولة⁽⁵⁾.

وهناك من عرف الحكم الذاتي على أنه يعني أجزاء من أراضي الدولة مخولة لحكم نفسها في مسائل معينة عن طريق سن القوانين، ولكن من دون أن تشكل دولة خاصة بها، فالحكم الذاتي هو نوع من أنواع نقل أو تفويض سلطات معينة من حكومة مركزية إلى سلطة الكيان المستقل، وهذه الكيانات التي يحق لها الحصول على الاستقلال الذاتي ليس لها مثل هذه الحقوق بموجب القانون الدولي، إلا أن الدول تؤيد منح الاستقلال الذاتي كوسيلة لبناء الدولة (مثل إسبانيا وكندا والمملكة المتحدة)، وكوسيلة لمعالجة قضايا الأقليات والصراع العرقي (مثل نيكاراغوا والسودان والفلبين وبابوا غينيا الجديدة)⁽⁶⁾.

ويشير الحكم الذاتي إلى ترتيب يهدف إلى منح الاستقلال

(2) Steve Odero Ouma, Federalism as a peacemaking device in Sudan's Interim National Constitution, theses At the Faculty of Law, Community Law Centre, University of the Western Cape, Cape Town, South Africa , 2005 , p. 11 .

(3) John Collier, What is Autonomy?, University of Newcastle, Australia , 2002, P1.

(4) Thomas Benedikter , The World's Modern Autonomy Systems : Concepts and Experience of Religion territorial Autonomy , Bolzano Bozen Eurac , New Delhi , 2009 , p.18.

(5) Markku Suksi, Autonomy: Applications and Implications, Kluwer Law International, The Hague, Austria, 1998, p.7

(6) Roger Suso , Territorial Autonomy and Self-Determination Conflicts: Opportunity and Willingness Cases from Bolivia, Niger, and Thailand , Institut Català Internacional per la Pau , Barcelona, April 2010 , p11.

لمجموعة مختلفة وتممايزة عن غالبية السكان في الدولة ولكنها تشكل الأغلبية في منطقة معينة، وهو وسيلة يمكنها من خلاله التعبير عن هويتها المتميزة؛ ومع ذلك لا يشترط بالضرورة أن تشكل المجموعة العرقية الممنوحة للحكم الذاتي أغلبية السكان في منطقة معينة، ويمكن منح الحكم الذاتي على أساس ديموغرافي، وكذلك على أساس الاعتراف بالطبيعة الأصلية للمجموعة الإثنية في إقليم معين، بصرف النظر عن حجم السكان، أي الاعتراف بحق مجموعة معينة في ممارسة السلطة على إقليم معين⁽⁷⁾.

ويشير الحكم الذاتي الى ترتيب يهدف إلى منح الاستقلال لمجموعة مختلفة وتممايزة عن غالبية السكان في الدولة ولكنها تشكل الأغلبية في منطقة معينة، وهو وسيلة يمكنها من خلاله التعبير عن هويتها المتميزة

لذا يمكننا أن نجمل القول في معنى الحكم الذاتي بأنه كل نظام يوفر لجماعة ما تتميز بخصوصيات معينة، كل الوسائل الضرورية القانونية، المؤسسية، السياسية، الاقتصادية، والثقافية، والتي من شأنها أن تؤمن بقاء ونمو الشخصية الذاتية لهذه الجماعة مع مراعاة احترام وحدة الدولة التي توجد وتعيش فيها.

ثانياً / ابعاد الحكم الذاتي: هناك بعدان في تحليل الحكم الذاتي وهي :-

1- البعد السياسي للحكم الذاتي: لا يوجد توافق عام في الآراء بين المتخصصين حول ما يعنيه الاستقلال السياسي كمفهوم للقانون العام أو الدستوري، الا انه وفقاً للبعد السياسي (للحكم الذاتي الداخلي)، يمكن تعريفه بأنه وسيلة لتقاسم السلطة الداخلية بهدف الحفاظ على الطابع الثقافي والعربي لمنطقة ما، وضمان بُعد رئيس للحكم الذاتي الديمقراطي الإقليمي⁽⁸⁾، وفيما يتعلق بالبعد السياسي (للحكم الذاتي الدولي)، فيعني ترك سكان الاقاليم التابعة للدول الاستعمارية يحكمون أنفسهم بأنفسهم في شؤونهم الداخلية، فهو استقلال سياسي بالمعنى الصحيح، ولكنه في نطاق الاختصاصات الداخلية⁽⁹⁾.

(7) Roth Lapidoth , Autonomy flexible solutions to Ethnic Conflict , Washington DC, united states institute of peace press , 1996, p.30.

(8) Thomas Benedikter , Solving Ethnic Conflict through Self-Government: a Short Guide to Autonomy in South Asia and Europe, Bolzano Bozen Eurac , Italy , 2009 , p.10.

(9) محمد الهماوندي ، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الادارية والسياسية دراسة مقارنة ، دار المستقبل العربي ، ط1 ، القاهرة ، 1990 ، ص ص 17-18 .

2- البعد القانوني للحكم الذاتي: يمكن القول إن الحكم الذاتي (Autonomy/self- government) وفقاً للبعد القانوني الدولي أن يحكم الإقليم نفسه، ويقصد به كذلك صيغة قانونية لمفهوم سياسي، يتضمن منح نوع من الاستقلال الذاتي للإقليم المستعمرة كونها أصبحت من الناحيتين السياسية والاقتصادية جديرة بأن تقف وحدها مع ممارسة الدولة المستعمرة السيادة عليها، كذلك قد يطلق عليه الحكم الذاتي الدولي - Interna-tional (autonomy) وهو ينشأ بوساطة وثيقة دولية، سواء أكانت معاهدة دولية تعقد بين دولتين بشأن إقليم خاضع لسيطرتها، أو من طريق اتفاقات تبرمها منظمة الأمم المتحدة وقبلها عصبة الأمم، فالحكم الذاتي وفقاً لهذا التصور هو (حق) من الحقوق المشروعة للقوميات والجماعات المتباينة ضمن الدولة الواحدة⁽¹⁰⁾. وبهذا المعنى يختلف البعد السياسي للحكم الذاتي الداخلي عن البعد القانوني للحكم الذاتي الدولي فالأخير يسمح للإقليم الاحتفاظ بسلطات داخلية دون رقابة عليها، أما الحكم الذاتي الداخلي فهو نظام قانوني داخلي يركز على قواعد القانون الدستوري، فالحكم الذاتي سواء أكان دولياً أم داخلياً فهو يتمتع بالمرونة وعدم الاستقرار وهي طبيعة خاصة تميزه عن النظم الفدرالية واللامركزية الإدارية الإقليمية.

الفرع الثاني: نشأة الحكم الذاتي وتطوره

عُرِف الحكم الذاتي منذ أقدم العصور التاريخية، إذ ثبت في الوقائع التاريخية إن مصطلح الحكم الذاتي كان يقصد به عند الرومان والإغريق استقلال دولة تحكم نفسها بقوانين خاصة بها ومنفردة بذاتها عن الدول الأخرى، فهو عند الإغريق يضم عناصر دينية وادبية، إذ كان لكل (دولة مدينة) أماكن عبادتها وآلهتها الخاصة بها، وكان الاجنبي اقل قدراً من الإغريقي من الناحيتين الدينية والقانونية، بمعنى أنه يعني السلطة الكاملة لقوانين دولة على أرضها، أي الاستقلال التام الذي لا يتفق باي حال من الاحوال مع الروابط

(10) مريد يوسف الكلابي ، معجم المصطلحات السياسية والدستوري ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، ط 1 ، القاهرة ، 2018 ، ص 182 .

الفدرالية، في حين إن الحكم الذاتي لدى الرومان يتمثل في الناحية القانونية مثل العلاقات العامة والمُلكية، فقد كان اعفاء الإقليم من دفع الضرائب مع الزامه بتقديم الجنود والمؤن لروما هو العنصر الأساس لقيام الحكم الذاتي⁽¹¹⁾. ومن هنا نجد أن الحكم الذاتي في تلك الحقبة كان يعني تمتع الهيئات الاقليمية باستقلال ذاتي في الجوانب التشريعية والتنفيذية والقضائية، بوصفه حقاً مقدساً لهذه المراكز ولا يجوز المساس به أو الاعتداء عليه من السلطات العليا، فموضوع الحكم الذاتي يتلخص بوجود حق طبيعي للجماعة البشرية لتنظيم ذاتها بقوانين نابعة من طبيعتها وفطرتها، إذ لم تفرض عليها من الخارج بل صادرة من ميل ذاتي يتعلق بوجودها ولها حق التصرف، وهذه الفكرة هي أسمى ما وصل اليه الفكر الانساني في ذلك الحين.

وفي تاريخ لاحق في القرنين الحادي عشر والثاني عشر أصبح الحكم الذاتي ظاهرة بارزة في تكوين الكيانات السياسية في تلك الحقبة، بشكل يكاد يبدو وكأنه العامل الأساس فيها، فالحكم الذاتي كان هو الطابع المميز للمدة من (1100-1492م)، الأمر الذي ادى الى أن يطلق على هذه الحقبة عصر الحكم الذاتي لأنه شهد تجديد الكيانات السياسية في اوربا بصورة عامة وفي ايطاليا خاصة⁽¹²⁾.

وفي القرن الثالث عشر بلغ نظام الاقطاع ذروته وقد ادى ذلك الى توطيد الحكم المطلق للملك وبدت سلطات الملك يستمدتها من سلطات اقطاعية، فالعرف القانوني في تلك المدة عرف اتجاهين،

الأول خاص المتمثل بنظام الاقطاع الخاص وهو قانون المقاطعات، والثاني عام، وفي القرن الرابع عشر انتهى الأمر الى حيث أصبحت سلطة الملك تشمل الكيانات الاقليمية جميعها⁽¹³⁾. وارتد مفهوم الحكم الذاتي الى الوراء بعض الشيء في ظل الدولة الموحدة؛ الا انه سرعان ما أصبح في فرنسا اساساً لقيام مبدأ سلطة المدينة، التي كانوا يعدوها سلطة غير سلطة الدولة، بكونها سلطة ملازمة لكل تجمع تاريخي؛ احتفظ لنفسه بجزء

(11) Enciclopedia Italiana Treccani, edizione Roma, 1930. https://www.nilalieu.com/gramsci/0_Treccani/FilosofiaT/Autonomi.html Retrieved 17/4/2021.

(12) Enciclopedia Italiana Treccani, edizione Roma 1949, p.582 https://www.treccani.it/vocabolario/autonomia-differenzia-ta_%28Neologismi%29/Date%20of%20reach 17/4/202

(13) عبد الحميد متولي، القانون الدستوري والانظمة السياسية، الاسكندرية، 1975، ص108-114.

وارتد مفهوم الحكم الذاتي الى الوراء بعض الشيء في ظل الدولة الموحدة؛ الا انه سرعان ما أصبح في فرنسا اساساً لقيام مبدأ سلطة المدينة

من السلطة وتنازل برغبته للدولة عن الجزء الآخر، وبيّاشر ذلك الجزء من خلال هيئات تختلف عن هيئات الدولة واعمالها، وحينما جاءت الثورة الفرنسية اجهضت مفهوم الحكم الذاتي، ولكن في العصر التالي للثورة الفرنسية استعمل الحكم الذاتي بدلالات مرادفه لمعنى الحرية أو الديمقراطية وفي احيان أخرى يعني اللامركزية⁽¹⁴⁾.

(14) محمد الهماوندي ، مصدر سبق ذكره ، ص 41 .

وباستقراء تاريخي للمجتمع الدولي الحديث، برز الحكم الذاتي في القرنين التاسع عشر والعشرين نتيجة للتحالف الدولي الذي كان له الأثر في العلاقات القانونية والسياسية بين الدول الاستعمارية واقليمها المستعمرة، ففي عام 1815م أنشأ الحلف المقدس بين روسيا والنمسا وبروسيا وبمقتضاه منح قيصر روسيا الحكم الذاتي لبولندا التي كانت اقليماً تابعاً له، وبذلك أصبحت بولندا تتمتع بالاستقلال الذاتي في الأمور الدينية واللغوية والإدارية، وكذلك في عام 1867 عندما قامت المملكة المتحدة بتطبيق قانون الحكم الذاتي في كندا، الذي تضمن الاستقلال الذاتي في الشؤون الداخلية على إن تحتفظ بريطانيا بإدارة شؤونها الخارجية، اذ ادت هاتين الواقعتين الى بلورة نظام الحكم الذاتي بوضوح في السياسة الدولية⁽¹⁵⁾.

(15) بيير نوفان ، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914 ، ترجمة جلال يحيى ، القاهرة ، 1971 ، ص45 .

من هنا كانت أوروبا مهداً للحكم الذاتي الإقليمي، منذ أن أنشأت فنلندا أول نظام حكم ذاتي حديث في إطار ديمقراطي في عام 1921 على جزر ألاند، التي كان يسكنها في الغالب الشعب السويدي، وفي وقت لاحق اعتمدت عشر دول أوروبية أخرى الحكم الذاتي الإقليمي كوسيلة لحل النزاعات العرقية واستيعاب الأقليات العرقية وتعزيز الديمقراطية الإقليمية، ومن بين تلك الدول تعد إسبانيا حالة خاصة لأنها منحت جميع مناطقها مستويات مختلفة من الحكم الذاتي وتحولت إلى (دولة من المجتمعات المستقلة)⁽¹⁶⁾.

(16) Thomas Benedikter , Solving Ethnic Conflict through Self-Government, Op. Cit. p.8.

(17) Thomas Benedikter , The World's Modern Autonomy Systems, Op. Cit. p.31

وبهذا الصدد يمكن ملاحظة أربع حالات عززت من نشأة وتطور الحكم الذاتي والتي تكمن في الآتي⁽¹⁷⁾:

1- عندما خضعت الدولة نفسها لتحول عام كما حدث في إسبانيا

بعد نهاية نظام فرانكو في عام 1975، أو في الفلبين بعد الإطاحة بديكتاتورية ماركوس في عام 1985.

2- منح الحكم الذاتي في عملية إزالة الاستعمار عندما لا يرغب السكان المعنيون في الاستقلال الكامل أو عندما يكون مجتمعهم مقيداً من القدرة على إقامة دولة كاملة، وهذا ما حدث في غرينلاند في الدنمارك عام 1979 ونونافوت في كندا عام 1999.

3- منح الحكم الذاتي على أساس التفاهم المتبادل بين الدولة والمنطقة المعنية بالاقتران مع الضغط من دولة الأقارب (جنوب تيرول في إيطاليا عام 1946 وجزر أولاند في فنلندا عام 1921).

4- منح الحكم الذاتي بعد النزاعات والصراعات القاسية، التي تصاعدت في بعض الأحيان إلى صراع عنيف، فقد استمر صراع آتشيه مع إندونيسيا المركزية من عام 1976 إلى 2005، وكانت مينداناو في حرب عصابات مع مانيل منذ عام 1969، و جنوب السودان من عام 1983 إلى 2002.

لذ فإن الحكم الذاتي قد ينشأ أساساً لتسوية النزاع بين الدول المركزية وشعوب الأقليات أو الأقليات القومية، وقد أدى انتشار الديمقراطية منذ أوائل السبعينات وفي التسعينات من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بالتمثيل والمشاركة الشعبية، وأدى هذا العامل بدوره إلى زيادة دور الحكومات الإقليمية والمحلية، كما أصبح توسيع الديمقراطية على الصعيد دون الوطني ثقلاً موازناً لعودة ظهور الاستبداد.

الحكم الذاتي قد ينشأ أساساً لتسوية النزاع بين الدول المركزية وشعوب الأقليات أو الأقليات القومية، وقد أدى انتشار الديمقراطية منذ أوائل السبعينات وفي التسعينات من القرن الماضي إلى زيادة الاهتمام بالتمثيل والمشاركة الشعبية.

الفرع الثالث: أشكال وأنواع الحكم الذاتي

هناك صور متعددة وتطبيقات مختلفة للحكم الذاتي وإن كانت جميعها تشترك بسمات أساسية منها (الاستقلال في الشؤون الداخلية

بما في ذلك إصدار القوانين والقضاء والمهام التنفيذية، كذلك وجود قيود شبه كاملة أو كاملة على الشؤون الخارجية والدفاع، فضلاً عن ان الحكم الذاتي يرتبط بكل اشكاله بفكرة حق تقرير المصير وهو ما يكون احياناً الهدف أو النتيجة لتقرير المصير) ومن اشكال التطبيقات المختلفة للحكم الذاتي هناك نوعان رئيسان للحكم الذاتي تتفرع منهما الأنواع الأخرى وهما على النحو الآتي: -

اولاً: الحكم الذاتي الخارجي أو الدولي

يتعلق بالاستقلال الذاتي وينصب التركيز فيه على أربعة مجالات ذات صلة بالاستقلال وهي (تقرير المصير، حماية الأقليات والشعوب الأصلية، الحكم الذاتي، أثر القانون الدولي في الحكم الذاتي)⁽¹⁸⁾.

(18) Philip Alston, Peoples Rights - Their Rise and Fall, Oxford University Press, UK, 2001, p. 269.

**يُعد الحكم الذاتي الداخلي
أداة للحكم والإدارة في إقليم
معين في الدولة الواحدة ولا
يخرج عن كونه نظاماً لا مركزياً**

ثانياً: الحكم الذاتي الداخلي

يُعد الحكم الذاتي الداخلي أداة للحكم والإدارة في إقليم معين في الدولة الواحدة ولا يخرج عن كونه نظاماً لا مركزياً، الا انه يختلف عن النظم

(19) محمد الهماوندي ، مصدر سبق ذكره ، ص 89 .

(20) عصام الدين حواس ، الحكم الذاتي لشعب فلسطين ، مجلة دراسات قومية ، العدد 13 ، القاهرة ، 1981 ، ص 98 .

لامركزية الأخرى من حيث كونه يعد اساساً لمعالجة قضايا التكامل وحل مسألة القوميات ومشكلات الجماعات العرقية داخل الدولة الواحدة⁽¹⁹⁾ . وتتمخض عن هذا النوع أنواعاً عدة⁽²⁰⁾:-

1- الحكم الذاتي في الدولة الموحدة (البسيطة): يأخذ الحكم

الذاتي في الدولة البسيطة الشكل الإداري أو القانوني من دون إن يمتد الى الشكل السياسي ومن الأمثلة على هذا النوع، الحكم الذاتي في العراق عام 1974 والحكم الذاتي في السودان عام 1969 قبل الانفصال.

2- الحكم الذاتي في الدولة المركبة (الفدرالية): وفي هذه الدول

يمكن أن يأخذ الحكم الذاتي الأشكال الثلاثة (الإداري والقانوني والسياسي) كما هو الحال في معظم الدول الفدرالية كبلجيكا ونونافوت في كندا عام 2005.

3- الحكم الذاتي كمرحلة انتقالية: وفيه يتم منح الحكم الذاتي لإقليم معين لمرحلة انتقالية تمهيداً لممارسة شعبه لحقه في تقرير المصير بحرية كاملة، ونجد هذا الشكل قد جرى تطبيقه في عهد استقلال اغلب الدول الخاضعة للاستعمار بمنحها الاستقلال الذاتي بحقها بتحقيق المصير كالدول العربية.

وهناك من يقسم الحكم الذاتي إلى نوعين أساسيين: إقليمي، وغير إقليمي وأساس التفرقة بين الأثنين وفقاً لمكان وجود أفراد الأقلية التي ستُمنح الحكم الذاتي.

أ. الحكم الذاتي غير الإقليمي (Non-territorial): يُعطى

الحكم الذاتي غير الإقليمي لأفراد الأقلية بغض النظر عن مكان إقامتهم داخل الدولة، ويُمنح هؤلاء من خلاله حق المحافظة على خصائصهم اللغوية والدينية والثقافية، وعلى عاداتهم وتقاليدهم، وعلى حق تطوير هذه الخصائص من خلال مؤسسات خاصة بهم تُنشأ لتحقيق هذه المقاصد، مثل المدارس والجمعيات ودور العبادة الخاصة، فضلاً عن البرامج الإذاعية والتلفزيونية المتخصصة، وعلى السلطة المركزية أن تعمل على توفير جميع الضمانات والخدمات لهم في أماكن وجودهم، وبسبب تُوَزَع أفراد الأقلية داخل الدولة، وعدم تجمّعهم بكثافة في إقليم معين داخلها، فإنّ الحكم الذاتي غير الإقليمي لا يُشكّل تهديداً لوحدة الدولة⁽²¹⁾. ومن تطبيقاتها:

- الكيانات غير المحددة إقليمياً التي تمتلك سلطة تشريعية مثل نظام الملل في الدولة العثمانية في الأردن ولبنان وسوريا ومصر سابقاً.

يُعطى الحكم الذاتي غير الإقليمي لأفراد الأقلية بغض النظر عن مكان إقامتهم داخل الدولة، ويُمنح هؤلاء من خلاله حق المحافظة على خصائصهم اللغوية والدينية والثقافية، وعلى عاداتهم وتقاليدهم

- الكيانات غير المحددة إقليمياً التي تتمتع بسلطة تنظيمية وإدارية مثل مؤسسات الحكم الذاتي الثقافية في إستونيا.

ب. الحكم الذاتي الإقليمي (Territorial): وهو الأكثر شيوعاً

(21) John Cookley, Introduction: Dispersed Minorities and Non-territorial Autonomy, Ethnopolitics, vol. 15, no. 1, January 2016, UK, pp. 12-18.

ووضوحاً وأهمية لما له من تبعات سياسية، فهو يُمنح لإقليم محدد يتجمع فيه أفراد الأقلية ويؤلفون فيه الأغلبية، من دون إجحاف مفترض بحقوق المواطنين الآخرين الموجودين فيه، أو حقوق أفراد هذه الأقلية الذين يعيشون خارجه، فجميع الأفراد يتمتعون بحقوق المواطنة المتساوية بغض النظر عن مكان إقامتهم داخل الدولة، ويزيد الحكم الذاتي على ذلك بأن يجعل حقوق الأقلية متكافئة مع حقوق الأغلبية، ولكن مع ذلك فإن هذا النوع من الحكم الذاتي هو الذي يثير في العادة حفيظة وقلق السلطة المركزية لأنه قد يؤدي بالأقلية إلى طلب الانفصال عن الدولة⁽²²⁾. ومن تطبيقاتها

(22) Tim Potier, Conflict in Nagorno-Karabakh, Abkhazia and South Ossetia: A Legal Appraisal, Kluwer Law International, Hague, Austria, 2001, p. 54.

- الكيانات المحددة إقليمياً التي تمتلك سلطة تشريعية مثل كتالونيا، أوسكادي، غاليسيا، اسكتلندا.

- الكيانات المحددة إقليمياً التي تمتلك سلطة تنظيمية إدارية مثل كورسيكا، القرم، ويلز.

كما يمكن صياغة نماذج بديلة أخرى لفهم أشكال الحكم الذاتي فيما إذا كان الغرض من الحكم الذاتي هو حل أو إدارة النزاعات، سواء جرى التفاوض عليه من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى وحتى ما إذا كان الإنجاز اتفاقاً محلياً أو فرضاً خارجياً، فالحكم الذاتي هنا يشير إلى الكيانات من النوع الأول والثالث، أي الحكم الذاتي الإقليمي⁽²³⁾. ويمكن تصنيف الحكم الذاتي وفقاً للمستفيدين من الحكم الذاتي (الأقليات القومية والشعوب الأصلية والمجتمعات الإقليمية وما إلى ذلك)، ووفقاً للغرض من الحكم الذاتي (مثل تسوية النزاعات، وحماية هوية محددة، والانتقال إلى الاستقلال)، ووفقاً للمركز الخاص للإقليم داخل الدولة (يشمل الأقاليم التابعة، والدول المنتسبة الحرة، ومناطق الوصاية).

(23) Roger Suso , Op. Cit. p12.

الفرع الرابع: مبررات ومظاهر الحكم الذاتي

إنَّ مبررات الأخذ بنظام الحكم الذاتي تفرزه الأوضاع التي تعيشها

كل دولة بمعزل عن الأخرى.

أولاً: مبررات الحكم الذاتي: للحكم الذاتي كغيره من أنظمة الحكم مبررات عدة وهي⁽²⁴⁾:-

(24) محمد كامل ليلة ، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1969 ، ص46 .

1- الحاجة الى التعبير عن الأغلبية، اذ تشكل الأقلية في المنطقة اغلبية لكنها اقلية في الدولة.

2- الحاجة الى نشر السلطة إذا كانت المنطقة تنتمي الى شعب أصلي.

3- كوسيلة لتحقيق المصير.

4- الرغبة في الاستقلال لأسباب اقتصادية واجتماعية أو اوضاع تاريخية.

(25) المصدر نفسه ، ص 47 .

5- تحقيق الديمقراطية.

(26) نصر مهنا محمد ، النظرية السياسية والعالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، ط 3 ، الاسكندرية ، 1998 ، ص26 .

ثانياً: مظاهر الحكم الذاتي: من مظاهر نظام الحكم الذاتي (فكرة

القومية والتكامل الوطني) وذلك بوصفه حلاً متقدماً للمسألة القومية، فالقومية تعني ببساطة جماعة من الناس تستقر في بقعة جغرافية معينة يرتبط افرادها بروابط عديدة (اللغة، الارض، العرق، الدين، الثقافة) تقوي من وحدتهم مع وجود الرغبة في العيش معاً، ولا يشترط توافر جميع هذه العناصر لوجود القومية وانما يكفي وجود بعضها⁽²⁵⁾، اما التكامل فيعرفه

ومن أوائل الدول التي اهتمت بدراسة الحكم الذاتي هي الاتحاد السوفيتي السابق، إذ علق لينين على الحكم الذاتي أهمية بالغة كأساس لحل مسألة القوميات داخل الدولة السوفيتية

كارل دويتش بأنه الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها

جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراً كافياً بالجماعية وتمثالاً في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي الى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي⁽²⁶⁾. ومن أوائل الدول التي اهتمت بدراسة الحكم الذاتي هي الاتحاد السوفيتي السابق، إذ علق لينين على الحكم الذاتي أهمية بالغة كأساس لحل مسألة القوميات داخل الدولة السوفيتية عندما وضع عنوان مذكراته عن حل مسألة القوميات (حول مسألة القوميات والحكم الذاتي)⁽²⁷⁾.

(27) فلاديمير لينين ، حول مسألة القوميات أو الحكم الذاتي ، المجلد 10 (1920-1923) ، ترجمة إلياس شاهين، دار التقدم ، موسكو، 1977 ، ص 539. متاح على الرابط الالكتروني https://archive.org.marxists.org/volume10/cw/works/lenin_20c-may-1906#htm تاريخ الزيارة 2021/9/29 .

الفرع الخامس: عناصر الحكم الذاتي

للقواعد القانونية التي تنظم الحكم الذاتي دوراً مهماً في تحديد مساره، وإن كان أقرب إلى مصطلح اللامركزية التي تعمل جاهدة إلى رد الاختصاصات إلى الهيئات المحلية التي تمارسها السلطة المركزية، وهو في الوقت نفسه عكس مفهوم المركزية التي تنكر سلطة تلك الهيئات الإقليمية، ولما كانت الظاهرة العامة للنظم اللامركزية أياً كان شكلها (لامركزية سياسية أو لامركزية إدارية إقليمية أو مرفقية) تتميز بوجود عنصرين رئيسيين هما الاستقلال الذاتي للهيئات اللامركزية ووجود علاقة قانونية تكفل نوعاً من الرقابة المركزية على هذه الهيئات وأعمالها، وإذا ما أخذنا بنظام الحكم الذاتي وجدناه يعني الاعتراف بوجود عنصر آخر وهو الإقليم الذي لا يخضع في حقيقته للمعايير التي تقوم عليها عناصر النظام اللامركزي وبهذا يمكن القول أن جوهر الحكم الذاتي يقوم على توافر ثلاثة عناصر⁽²⁸⁾ هي:

(28) محمد هماوندي ، مصدر سبق ذكره ، ص 90 .

أولاً: الإقليم

المتمثل بضرورة وجود بقعة جغرافية تحدد على أساس قومي تمارس هيئات الحكم الذاتي فيها سلطتها (وظيفة الحكم والإدارة) وتحدد اختصاصاتها، ويعد (الإقليم المحدد على أساس قومي) عاملاً أساسياً لتطبيق الحكم الذاتي، فإن غابت صفة القومية اخذت اللامركزية هنا طابعاً إدارياً أو فدرالياً، وبذلك يعد الإقليم معياراً للتمييز بين الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الأخرى⁽²⁹⁾. نلاحظ إن هناك ترابطاً وثيقاً بين الحكم الذاتي والقومية والإقليم.

(29) حسن قره ولي ، الحلول العملية المطبقة لمشكلة الاقليات في اطار القانون الدستوري والدولي ، دار الفارابي ، ط 1 ، بيروت ، 2004 ، ص 162 .

ويأخذ الإقليم اشكالا مختلفة (إقليم إداري منطقة الرون فرنسا، إقليم سياسي كتالونيا اسبانيا، إقليم زراعي حزام الذرة في امريكا الشمالية، إقليم صناعي وادي السليكون في الولايات المتحدة الامريكية، إقليم جيوسياسي منطقة الباسفيك)، وقد ازدادت أهمية التحليل الإقليمي منذ ثلاثة عقود مضت، ويعود السبب الى ظاهرتين

الأولى: بات الإقليم مركز اهتمام خاص بعد تبني اللامركزية وبعد الشروع بالبناء الاوربي في الثمانينات من القرن الماضي، فأصبحت الدول غير قادرة على استيعاب الحاجات الكبيرة لسكانها، والثانية: سيادة الشعور بتنامي بعض الإقليم في البلد الواحد وعدم نمو أخرى⁽³⁰⁾.

ثانياً: الاستقلال الذاتي

يعني اعتراف الدولة للكيان المستقل بالشخصية المعنوية القانونية

وهذا يقتضي تحديد الوسيلة التي تُعتمد في اسناد السلطات المحلية لها، إما عن طريق الانتخاب أو التعيين وإن كان الانتخاب هو الضامن لاستقلال هيئات الحكم الذاتي؛ فإذا كانت الديمقراطية النيابية تقتضي أن يقوم الشعب باختيار نوابه في المجلس التشريعي المركزي، فإنها تقتضي بدهاءً أن يقوم سكان إقليم الحكم الذاتي بانتخاب هيئاتهم الإقليمية أيضاً، لعدم وجود فارق شاسع

بين الصورتين⁽³¹⁾، وهذا بخلاف المجالس المحلية في اللامركزية الإدارية الإقليمية التي ليس لها سوى اختصاصات إدارية محدودة، وهنا لا بد من الإشارة إلى الاستقلال المالي وذلك على أسس تحدد اشتراك هيئات الحكم الذاتي مع الحكومة المركزية في إدارة وتحديد وتحصيل موارد الضرائب وفقاً للقانون وسلطة فرض رسوم إقليمية مع تخويلها حق إصدار تشريعات وأوامر لتحصيل الأموال العامة في حدود الإقليم، ويرى أغلب الفقهاء أن السلطة المركزية تستطيع عن طريق الإعانات المالية أن تتدخل في شؤون الإقليم وتوسع اختصاصاتها على حساب سلطاته، ومن ثم يتقلص الاستقلال الذاتي للإقليم⁽³²⁾. ان اعتراف الدولة للإقليم بالشخصية

المعنوية يترتب عليها تمتع الاقليم بالاستقلال الإداري والمالي للإقليم.

(30) معجم العلوم الانسانية ، ترجمة جورج كنورة ، جان فرانسو دوراتيه ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 ، بيروت 2011 ، ص72 .

بات الإقليم مركز اهتمام خاص بعد تبني اللامركزية وبعد الشروع بالبناء الاوربي في الثمانينات من القرن الماضي، فأصبحت الدول غير قادرة على استيعاب الحاجات الكبيرة لسكانها

(31) محمد بدران ، الإدارة المحلية : دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986 ، ص28 .

(32) حسن قره ولي ، مصدر سبق ذكره ، ص 164 .

ان اعتراف الدولة للإقليم بالشخصية المعنوية يترتب عليها تمتع الاقليم بالاستقلال الإداري والمالي للإقليم

ثالثاً: الرقابة

إنَّ وجود رقابة للسلطة المركزية على هذه الهيئات المحلية تحقق المحافظة على وحدة الدولة وإقليمها وحماية المصالح الوطنية العامة، وهذه الرقابة المركزية تقتضي أن لا تكون الأعمال القانونية لهيئات الحكم الذاتي مخالفة للقواعد الدستورية والمبادئ العامة، وبناءً على ذلك يكون للسلطة المركزية حق الطعن في التشريعات الإقليمية بطعن سياسي أمام البرلمان المركزي إذا ما تعلق الأمر بالملائمة؛ أي حالة مخالفة التشريعات الإقليمية للمصالح الوطنية العامة، وقد تكون

تُعد الرقابة وسيلة ضابطة تلجأ إليها الدولة في علاقتها مع اطرافها بغية ضمان سير تطبيق القوانين والأعمال بما يتلاءم وتوجهات الدولة والحيلولة دون تعسف الاطراف في السلطات الممنوحة اليها

الرقابة من طريق التعيين حيث يحق لرئيس السلطة المركزية تعيين وعزل رؤساء الوحدات الإدارية في الإقليم أو من خلال الرقابة على الأعمال، وتتمثل في الإقرار أو الإلغاء أو من طريق الرقابة القضائية ممثلة بالقضاء الإداري وذلك لدفع هيئات الحكم الذاتي إلى احترام مبدأ الشرعية والالتزام بنصوص الدستور والقوانين المركزية وعدم مخالفتها، وكذلك تحاشي ما يهدد الوحدة القانونية والسياسية للدولة⁽³³⁾. تُعد الرقابة وسيلة ضابطة تلجأ إليها الدولة في علاقتها مع اطرافها بغية ضمان سير تطبيق القوانين والأعمال بما يتلاءم وتوجهات الدولة والحيلولة دون تعسف الاطراف في السلطات الممنوحة اليها.

الفرع السادس: شروط تحقيق الحكم الذاتي

لأجل تحقق الحكم الذاتي لابد من توفر شروط عدة:

اولاً: حكومة الإقليم: لابد من تحرر حكومة الإقليم من سيطرة أو تدخل حكومة دولة أخرى في الشؤون الداخلية للدولة في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

ثانياً: مشاركة السكان: يتمتع الممثلون المنتخبون ديمقراطياً من جميع سكان المنطقة بالسلطة السياسية.

(33) امل عبد الهادي مسعود ،
الحكم الذاتي والنظم اللامركزية
الإدارية والسياسية ، مؤسسة
دام برس للاعلام ، 2016 متاح
على الرابط الإلكتروني www.show=page?/net.dampress_category&det_68905=id&48=id
تاريخ الزيارة 2021/3/13

ثالثاً: الاختصاص الاقتصادي والاجتماعي: الحكم الذاتي الكامل يتعلق بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولكن ليس في الشؤون الخارجية، ويمكن توسيع هذا ليشمل الشؤون الداخلية، المتضمنة الشؤون الثقافية وجميع القوى الأساسية للحفاظ على الهوية الثقافية، ومع ذلك فإن الشرط الأساس للحكم الذاتي الإقليمي هو وجود سلطات تشريعية لهيئة ديمقراطية منتخبة إقليمياً⁽³⁴⁾.

وهناك شروط أخرى يمكن توضيحها بالآتي⁽³⁵⁾:

- 1- حق الاعلان عن الذات: بمعنى أن تعلن القومية عن وجودها وبمجرد اعلانها تنال حق التمتع بالحكم الذاتي، ولا يترك هذا الخيار للدولة أو الاتحاد الفدرالي.
- 2- حق تحديد مساحة ارض للإقليم: أي تحدد القومية بذاتها رقعة الأرض (منطقة الحكم الذاتي) التي تعيش فيها وتريد لها الحكم الذاتي، دون ترك الأمر للسلطة المركزية.
- 3- حق وضع نظام قانوني: بأن تظهر قدرتها في وضع نظامها القانوني الإقليمي بنفسها عن طريق انتخابات حرة تؤسس لمجلس منتخب من شعبها، يتولى وضع دستورها الإقليمي؛ ولكن مع التقيد بالدستور المركزي ووحدة الدولة.
- 4- حق الممارسة الفعلية لقانونه: هو الممارسة الفعلية واليومية لقانونه (السلطة القانونية والادارية)

المحور الثاني: الحكم الذاتي والنظم اللامركزية المشابهة

يقترّب الحكم الذاتي من تطبيقات اللامركزية الأخرى، وهذا ما استدعينا لضرورة تمييزه عنها ليسهل علينا فهمه.

الفرع الأول: الكونفدرالية

الكونفدرالية هي اتحاد من الدول المتساوية ذات السيادة (كل منها معترف به من قبل المجتمع الدولي) والتي شكلت لأغراض عامة محدودة حكومة مشتركة⁽³⁶⁾. وبذلك فإن الاتحاد الكونفدرالي هو اتحاد قائم على المعاهدات لا يعترف إلا بسلطات قليلة للمركز

(34) Thomas Benedict , The World's Modern Autonomy Systems, Op. Cit. p.11.

(35) محمد الهماوندي ، مصدر سبق ذكره ، ص 13 ، وينظر كذلك دينا محسن ، فلسفة الحكم الذاتي (أوتونوميا) إشكالية أم حل ؟ ، جريدة الأهالي المصرية، 2019/9/3 متاح على الرابط الإلكتروني <http://alahlalygate.com/archives/90943> تاريخ الزيارة 2021/3/13 .

(36) Andrew R. Glencroos, Federation and confederation, Forthcoming in the international Encyclopedia of political science, electronic journal, Aston University, UK, January 2007, p.1

من أجل حرية الوحدات المكونة، والتي هي أيضاً حرة من حيث المبدأ في الانفصال من الاتحاد الكونفدرالي، ويربط هذا الاتحاد الدول كجهات فاعلة جماعية ومن ثم لا يخلق حقوقاً أو واجبات للأفراد، وهذا هو السبب في وصف الكونفدرالية بأنها اتحاد للدول، ومن مبررات نشوء الكونفدرالية الحفاظ على سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد؛ والمسائل المتعلقة بالأساس القانوني لإنشاء الاتحاد؛ والمسائل المتعلقة بأنشطة هيئات الاتحاد؛ وقضايا إنشاء حيز اقتصادي واحد؛ وإدخال عملة موحدة ومعهد مواطنة مشترك، فضلاً عن قضايا التكامل التي تتطلب اهتماماً خاصاً⁽³⁷⁾. وبذلك

**ومن مبررات نشوء الكونفدرالية
الحفاظ على سيادة الدول
الأعضاء في الاتحاد؛ والمسائل
المتعلقة بالأساس القانوني
لإنشاء الاتحاد؛ والمسائل
المتعلقة بأنشطة هيئات
الاتحاد**

(37) Nakisheva Makhabbat
Kenzhehanovna and
Nurmaganbet Ermek
Talantuly, Confederation
as a Form of Government

تختلف الكونفدرالية عن الحكم الذاتي في طريقة انشائها وطبيعتها الرابطة القانونية بين اطرافها كالاتحاد السوفيتي السابق والاتحاد الاوربي حالياً.

الفرع الثاني: الفدرالية

قد ينظر الى الحكم الذاتي بأنه نوع معين من ترتيبات الفدرالية وهذا ما يفسر تعامل بعض المؤلفين مع المصطلحين كأنهما واحد، الا ان هناك اختلافاً جوهرياً بينهما، اذ ينبغي التمييز بين مفهومي

**والفدرالية كوسيلة لتقاسم
السلطة تتمثل في إنشاء الحكم
الذاتي لكل جزء إقليمي من دولة
معينة في شكل متماثل أو غير
متماثل**

Structure and its Features:
Theoretical and Historical
Analysis , Al-Farabi Kazakh
National University , Mid-
dle-East Journal of Scientif-
ic Research, Mexico, 2012 ,
p.1268.

الحكم الذاتي كشكل خاص أو نظام فرعي من الفدرالية، والفدرالية كوسيلة لتقاسم السلطة تتمثل في إنشاء الحكم الذاتي لكل جزء إقليمي من دولة معينة في شكل متماثل أو غير متماثل، ومع ذلك فان هناك توافق عام بشأن جوهر المبدأ الاتحادي (القرار الحر للوحدات الإقليمية بالنص على اتفاق لتشكيل دولة مشتركة) فالنظم الفدرالية هي (شكل من أشكال الدولة يقوم على ترتيب اتحادي، وتقسيم السلطات في نمط محدد دستورياً بين المركز والوحدات المكونة)، وتحمل الوحدات الإقليمية تسميات مختلفة (الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية، والكانتونات في سويسرا، والمقاطعات في كندا،

والمناطق والمجتمعات المحلية في بلجيكا ، والكيانات في البوسنة والهرسك⁽³⁸⁾ ولكن في كل حالة تشارك هذه المناطق في تشريعات الدولة المركزية، فممثلوها أعضاء في الغرفة الثانية للبرلمان الوطني (البوندسرات، مجلس الشيوخ، مجلس الولاية)، ويتطلب موافقة الغرفة الثانية في حالات تعديل الدستور الاتحادي أو الموافقة على القوانين ذات الصلة اتحادياً، كذلك يتطلب النظام الفدرالي وجود محكمة خاصة (المحكمة الدستورية أو العليا) لتسوية النزاعات بين المناطق أو بين منطقة واحدة والدولة، اذ يمكن أن ينشأ الحكم الذاتي من خلال معاهدة، أو دستور، أو قانون أو مزيج من هذه الأدوات، في حين أن الفدرالية لا يمكن ان تنشأ الا بموجب دستور، كما تمثل الكيانات المتمتعة بالحكم الذاتي في المركز في البرلمانات الوطنية (أو بشكل استثنائي من خلال المندوبين لدى الحكومات)، ولكنها لا تشارك بطريقة حاسمة في التشريعات والحكومة على المستوى المركزي أو الوطني، على العكس من ذلك، تؤدي الكيانات الأعضاء في الاتحاد الفدرالي دوراً تأسيسياً في المؤسسات المركزية في الجمعية التأسيسية، وفي غرفة البرلمان وفي إجراء التشريع الاتحادي وعملية تعديل الدستور، اذ عادة ما يجري تأسيس الحكم الذاتي في المناطق التي لها طابع عرقي معين، في حين أن الهيكل الفدرالي ينطبق على كل أراضي الدولة، كذلك يمكن انشاء الحكم الذاتي داخل الأنظمة الفدرالية، بسبب الطابع العرقي الخاص لتلك المناطق، وهذا ما ذهبت اليه كندا في تأسيس نظامها الفدرالي بغية استيعاب قضايا أثنية سياسية محددة بتبني أربعة أشكال للحكم الذاتي (اتحادي متماثل لمعظم مقاطعاتها، ووضع اتحادي غير متماثل في كيبيك، واستقلال إقليمي خاص في نونافوت، وتحفظات لشعوبها الأصلية)⁽³⁹⁾. من هنا

ان الحكم الذاتي يوجد حيث وجدت المناطق ذات الطابع العرقي والاثنى بصرف النظر عن طبيعة النظام اللامركزي المتبنى في الدولة سواء أكان فدرالياً أم موحداً

نلاحظ ان الحكم الذاتي يوجد حيث وجدت المناطق ذات الطابع العرقي والاثنى بصرف النظر عن طبيعة النظام اللامركزي المتبنى

(38) Daniel J. Elazar, Federalism V Decentralization: The Drift from Authenticity, Publius The Journal of Federalism, US, vol. 6, 1976, p. 12.

(39) Ruth Lapidoth , Elements of Stable Autonomy Solutions , CAP Papers , Centrum für angewandte Politikforschung , Ludwig-Maximilians-Universität München ,2001 ,p.15.

في الدولة سواء أكان فدرالياً ام موحداً، اذ يمكن إنَّ يأخذ الشكل الفدرالي كما هو معروف بالفدرالية الاثنية.

الفرع الثالث: الدولة المرتبطة*

(*) الدولة المرتبطة : يعني الوضع السياسي شبه المستقل للعديد من المستعمرات البريطانية السابقة في منطقة البحر الكاريبي من عام 1967 حتى أصبحت كل منها دولة مستقلة في الكومنولث البريطاني، اذ احتفظت بريطانيا بمسؤوليتها في الدفاع وبعض جوانب الشؤون الخارجية الأخرى .

يشير هذا النوع من التنظيم الى تأسيس نوع من العلاقة والارتباط الحريين دولتين (اصيلة ومرتبطة) تسعى الدولة المرتبطة لهذه العلاقة من أجل الحماية وتعزيز أمنها وقابليتها الاقتصادية، وتحفظ الدولة المرتبطة بموجها بدستورها الخاص وحكمها الذاتي الداخلي الكامل؛ ولكن تخضع في بعض المسائل لرقابة الدولة الاصلية المرتبطة بها، وهي بالدرجة الأولى الدفاع والشؤون الخارجية، وفي معظم الحالات المسائل المتعلقة بالنظام النقدي أيضاً، وفيما يتعلق بالشؤون الخارجية هناك درجات مختلفة من تفويض السلطات إلى الدولة المرتبطة وفي بعض الحالات يجب على الدولة الاصلية أن تتشاور مع الدولة المرتبطة طالما يتعلق الأمر بمصلحتها، في حين تقسم إدارة الشؤون الخارجية في حالات أخرى بين الاثنتين، والفرق الرئيس بين الحكم الذاتي والدولة المرتبطة يكمن في المصطلح القانوني «إقامة الدولة»، اذ يجوز للكيانات الأخيرة إلغاء الرابطة في أي وقت وإقامة الدولة، وقد مارس بعضها هذا الحق مثل (جزر مارشال التي كانت خاضعة للولايات المتحدة الامريكية واستقلت عام 1986، وبالاو التي كانت تحت الوصاية الامريكية واستقلت عام 1994، وولايات ميكرونيسيا الموحدة في الولايات المتحدة الامريكية) وهي الآن دول مستقلة أعضاء في الأمم المتحدة، في حين إن الحكم الذاتي لا يمكنه إقامة دولة مستقلة، ولا الحق في الانفصال من جانب واحد⁽⁴⁰⁾.

(40) Ruth Lapidoth , Op. Cit. p. 20.

الفرع الرابع: اللامركزية الادارية الاقليمية

يختلف الحكم الذاتي الإقليمي جذرياً عن انموذج اللامركزية في الدولة الموحدة، ففي حين أن نموذج اللامركزية يقوم على مجرد تفويض صلاحيات من المركز إلى جهات أدنى منه داخل هيكلية هرم

السلطة في الدولة، مما يُمكن المركز من استعادة هذه الصلاحيات متى ما شاء، فإن نموذج الحكم الذاتي يقوم على أساس نقل وليس تفويض سلطات ومسؤوليات وصلاحيات من السلطة المركزية العليا إلى مُكوّن في إقليم محدد (أو مكونات في أقاليم) داخل الدولة، ليصبح بإمكان هذا المكوّن أو المكونات أن يُقرّر باستقلالية عن تلك السلطة العليا، في شؤون محددة مُنحت له من تلك السلطة العليا، من أجل تحقيق المصلحة العامة لمن هم تحت نطاق مسؤوليته⁽⁴¹⁾، ما يعينه ذلك أن الحكم الذاتي على عكس اللامركزية هو اعترافٌ بقدر ما من الاستقلالية والسيادة الداخلية لأقلية ما أو قومية في إقليم محدد داخل نطاق الدولة؛ ولأنه كذلك فإنّ الترتيبات المتعلقة في

(41) Tim Potier, Op. Cit. p. 54.

شأنه يجب أن تجري بالتوافق والتراضي بين الطرفين الناقل والمنقول له، وهما طرفان متكافئان والعلاقة بينهما ليست بين تابع ومتبوع كما هو الحال في نظام اللامركزية، وعلى الرغم من ان الحكم الذاتي واللامركزية الإقليمية أو المحلية يؤديان إلى تحقيق نوع من الاستقلال الذاتي للوحدات الإقليمية داخل الدولة الواحدة، لكن الاختلاف بينهما كبير ويمكن أن نلاحظه في النقاط الآتية⁽⁴²⁾:

الحكم الذاتي هو ظاهرة سياسية تلجأ إليها الدول متعددة القوميات لحل مشكلاتها الداخلية. أما اللامركزية الإقليمية فالغرض منها تحقيق الديمقراطية في الإدارة أو التخفيف من أعباء السلطة المركزية

أولاً: من ناحية الغرض (القصدية): الحكم الذاتي هو ظاهرة سياسية تلجأ إليها الدول متعددة القوميات لحل مشكلاتها الداخلية، أما اللامركزية الإقليمية فالغرض منها تحقيق الديمقراطية في الإدارة أو التخفيف من أعباء السلطة المركزية؛ فهي بالأصل ظاهرة إدارية.

ثانياً: نطاق الاختصاصات (الصلاحيات): إنّ الاختصاصات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي تختلف عن تلك التي تباشرها الهيئات المحلية في نظام اللامركزية الإقليمية؛ ففي حين لا تتعدى اختصاصات الأخيرة عن شؤون إدارية بحتة، نجد الأولى تمارس أغلب اختصاصات الدولة اذ يكون لها دستورها الخاص ولديها تشريع مستقل وجهاز تنفيذي وإداري خاص، لذلك فإن الهيئات

(42) Wade Stothart, Nation-States, Separatist Movements and Autonomy Arrangements: between war and independence - what options does the nation-state have?, Australian defence collage, center for defence and strategic studies, Australia, 2014, p.8.

الدستورية التي تكون في نظام الحكم الذاتي ليست مجرد إدارة محلية.

**ان ما يميز الحكم الذاتي
عن اللامركزية الادارية هو
عدم اتساقه وتنوع اشكاله
وتطبيقاته اذ يمكن أن يكون
حكماً ذاتياً إدارياً، أو قانونياً أو
سياسياً، وقد يجمع بينها**

ان ما يميز الحكم الذاتي عن اللامركزية الادارية هو عدم اتساقه وتنوع اشكاله وتطبيقاته اذ يمكن أن يكون حكماً ذاتياً إدارياً، أو قانونياً أو سياسياً، وقد يجمع بينها.

الفرع الخامس: حق تقرير المصير

ويعني الإمكانية المقررة للفرد باختيار نهجه بحرية،

ويتطابق التقرير الذاتي للمصير مع مبدأ حق تقرير المصير للشعوب وقد ظهر هذا المبدأ مع بداية القرن العشرين في مبادئ الرئيس الامريكى ويلسون نهاية الحرب العالمية الأولى بغرض معالجة اوضاع الشعوب والأمم التي كانت خاضعة لامبراطورية المجر والنمسا والامبراطورية العثمانية⁽⁴³⁾، وغالبًا ما كان يُنظر إلى الاستقلالية المؤسسية على أنها مرادفة لتقرير المصير، وهذا ما خشيته العديد من الحكومات من أنه قد يقود المؤسسات إلى تبني سياسة انفصالية، في حين ينبغي أن يُنظر إلى الحكم الذاتي على أنه حل لصراعات تقرير المصير، فتقرير المصير هو حركة نحو الاستقلال في حين أن الحكم الذاتي هو وسيلة لاستيعاب المناطق والمجموعات المتميزة داخل الدولة، اذ يمكن للحكم الذاتي المؤسسي نزع فتيل النزاعات المتعلقة بالأقليات والجماعات العرقية في المجتمع، والسماح بمزيد من الاستقلالية للمجموعات والمؤسسات مما يساعد على إنشاء علاقات دبلوماسية بينها وبين الحكومة المركزية⁽⁴⁴⁾. وهناك من يربط بين الاستقلال الذاتي والأخلاق اذ ربط نيتشه بينهما وأشار إلى إن الاستقلالية تعني الذات الحرة التي تنطوي على احترام الذات وحب الذات، وإن تقدير الاستقلالية الأخلاقية يمكن أن يحل الصراع بين الحب (حب الذات) والقانون (احترام الذات) والذي يمكن أن يترجم إلى واقع من خلال تجارب تحمل المسؤولية الذاتية⁽⁴⁵⁾. نلاحظ هنا إن حق تقرير المصير لا يعني بالضرورة الانفصال عن الدولة الأم

(43) مرید یوسف الکلابی ، مصدر سبق ذكره ، ص 117 .

(44) [Marc Weller and Stefan Wolff](#), *Autonomy, Self Governance and Conflict Resolution: Innovative approaches to Institutional Design in Divided Societies*, Routledge, USA, 2005, p.162.

(45) Ken Gemes and Simon May, *Nietzsche on freedom and autonomy* , oxford university press , New York , 2009 , p194.

وتشكل كيان جديد، بقدر ما يعني التمتع بشيء من الخصوصية لشعب ما في إدارة شؤونه الخاصة في إطار الدولة الواحدة.

الفرع السادس: الدول الصغرى

هنالك بحدود (46) دولة صغيرة مثل (أندورا وسان مارينو وليختنشتاين وموناكو والفاتيكان وماسواها) هذه الدول بطبيعتها القانونية هي دول ذات سيادة وأعضاء في الأمم المتحدة، على الرغم من تمتعها بالحكم الذاتي الإقليمي، فقد نقلت بعض الصلاحيات إليها من الدول المجاورة الكبرى، وتم التعامل معها كدولة ذات سيادة؛ في حين إن اقاليم الحكم الذاتي ليست كذلك⁽⁴⁶⁾. نلاحظ هنا إن الدول الصغيرة أصبحت دولاً بعد اعتراف الدولة الأم أو الدول التي تنتمي لها تلك الاقاليم طواعيةً بها لخصوصيات ومصالح معينة.

(46) Wade Stothart, Nation-States, Op. Cit. p.6.

الفرع السابع: نظام (الحجوزات، المحميات):

نظام المحميات هو شكل من أشكال الحكم الذاتي لشعب أصغر داخل إقليم معين، مع تمتعه بجنسية منفصلة لسكانه كأعضاء قانونيين في المجموعة العرقية الفخرية للمحمية، تُعد الحجوزات أو المحميات شكلاً خاصاً من أشكال التنظيم المكاني للحكومة استعمله المستوطنون الأوروبيون في أمريكا لأول مرة لعزل الشعوب الأصلية والسيطرة عليها، ثم جرى تبنيها في بعض أجزاء أفريقيا وآسيا، وكان الهدف المحدد للتحفظات هو استيعاب المطالبات التاريخية للشعوب الأصلية عن طريق إنشاء مناطق تتمتع بالحكم الذاتي بدرجات متفاوتة من السلطة وعدم التقيد بالقوانين الوطنية، ومن السمات المميزة للحكم الذاتي الإقليمي السياسي هو تمثيله الديمقراطي داخل البرلمان الوطني للدولة التي ينتمي إليها ويمثل هذا المعيار الفرق بين مناطق الحكم الذاتي وتحفظات الشعوب الأصلية⁽⁴⁷⁾. إن الفرق الجوهرية بين الحكم الذاتي والمحميات في كون الأخيرة منحت السلطة بقصد السيطرة عليها من الدولة الأم على خلاف الحكم الذاتي الذي منح السلطة بغية استيعاب المجتمعات

(47) Yash Ghai, International Conflict Resolution After the Cold War, The National Academic Press, Washington, USA, 2000, p.485.

المتمايزة.

الفرع الثامن: الأقاليم التابعة

**ان الفرق الجوهرى بين الحكم
الذاتى والمحميات فى كون
الأخيرة منحت السلطة بقصد
السيطرة عليها من الدولة الأم
على خلاف الحكم الذاتى الذى
منح السلطة بغية استيعاب
المجتمعات المتمايزة**

المناطق التابعة هي أقاليم لا تتمتع بالاستقلال السياسي الكامل أو السيادة كدول بل هناك درجات وأشكال مختلفة من هذا الاستقلال، وهي تتميز عادة عن الكيانات دون الوطنية من حيث أنها لا تعد جزءاً من الوطن الأم أو البر الرئيس للدولة الحاكمة، وعادة ما يمثل الكيان دون الوطني تقسيماً للبلد المعنى، في حين قد يكون الإقليم التابع إقليمياً فيما

وراء البحار يتمتع بدرجة أكبر من الحكم الذاتي على سبيل المثال العديد منهما لديها نظام قانوني منفصل إلى حد ما عن الدولة الام، وهي في الغالب مناطق متنازع عليها أو محتلة أو تستعمل كمنفى كإقليمي غوادلوب ومارتينيك التابعان لفرنسا⁽⁴⁸⁾. إن ما يميز الإقليم التابعة في كونها ليس أجزاء من اراضي الدولة التابعة لها وانما إقاليم منفصلة.

(48) Wade Stothart, Nation-States, O.p Cit. p7.

المحور الثالث: الهيكل التنظيمي للحكم الذاتي

يحدد الفقه القانوني ثلاثة عناصر مطلوبة لوضع الهيكل التنظيمي للحكم الذاتي وكالاتي⁽⁴⁹⁾:

1- وجود هيئة تشريعية منتخبة محلياً تمارس بعض السلطات التشريعية المستقلة المحددة بالوثيقة التأسيسية ولا تتجاوز ممارسة هذه السلطة اختصاصاتها المحددة في الوثيقة التأسيسية، ولا ينبغي أن تكون خاضعة لحق النقض من جانب الحكومة المركزية.

2- وجود رئيس تنفيذي مختار محلياً، قد يكون خاضعاً لموافقة الحكومة المركزية؛ وتكون السلطة التنفيذية مسؤولة عن إدارة وإنفاذ قوانين الدولة (الوطنية) وكذلك القوانين المحلية، وتكون مسؤولة بشكل مشترك أمام السلطات المحلية والمركزية على

(49) Hurst Hannum, Autonomy, Sovereignty and Self-Determination The Accommodation of Conflicting Rights , University of Pennsylvania Press, 1996, pp. 467-468.

حدٍ سواء.

3- وجود قضاء محلي مستقل يتحمل المسؤولية الكاملة عن تفسير القوانين المحلية، إذ قد تكون تسوية النزاعات حول مدى ممارسة السلطة المحلية أو العلاقة بين الحكومات المستقلة والمركزية ضمن الاختصاص الأصل للمحاكم المحلية، ولكن القرارات النهائية عادة ما تكون ضمن اختصاص القضاء الحكومي أو هيئة مشتركة لتسوية المنازعات.

الفرع الأول: هيئات الحكم الذاتي

تنظم هيئات الحكم الذاتي من مؤسسات تشكل حكومة الإقليم، إذ تأخذ كل مؤسسة على عاتقها تنظيم شؤون معينة حسب نوع الاختصاصات التي تنيطها لها التشريعات، فهي تحتاج الى سلطة تشريعية لوضع القوانين والقرارات ذات الطابع الاقليمي، وتحتاج كذلك الى سلطة تنفيذية تتولى تنفيذ تلك الاعمال القانونية.

اولاً: السلطة التنفيذية

تتكون هذه الهيئة من عدد من الأعضاء، ويشرف كل عضو منهم على إدارة من الإدارات الإقليمية، ويجري تشكيلها عادة من المجلس التشريعي الإقليمي، وذلك يكون اما عن طريق انتخاب اعضاء المجلس التنفيذي ورئيسه من بين اعضاءه، أو أنّ ينحصر دوره في مجرد ترشيح أو تقديم توصية للسلطة المركزية بتعيين هؤلاء الاعضاء والرئيس، ويصدر التعيين من رئيس الجمهورية (رئيس الدولة)⁽⁵⁰⁾، ورئيس المجلس هو الذي يشرف على الإدارات والمؤسسات الإقليمية من جانب، ويمثل الإقليم في علاقاته مع الحكومة المركزية من جانب آخر⁽⁵¹⁾، ومما تجدر الاشارة اليه إن بعضاً من تطبيقات نظام الحكم الذاتي تجيز للجان التنفيذية الإقليمية سلطة اصدار اللوائح أو التشريعات الإقليمية التي لها قوة القانون فاللجنة الإقليمية في إقليم فريولي فينيسيا جوليا في ايطاليا لها حق اصدار اللوائح الخاصة بتنفيذ القوانين الاقليمية⁽⁵²⁾.

(50) سعد العلوش ، نظرية المؤسسة العامة وتطبيقاتها في التشريع العراقي : دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968، ص 58 .

(51) Ruth Lapidoth, Op. Cit. P.23.

(52) مصطفى ابو زيد فهمي ، في الحرية والاشتراكية والوحدة ، دار المعارف ، ط 1 ، القاهرة ، 1966 ، ص 222 .

ثانياً: السلطة التشريعية

وهي الهيئة التي تتولى سن القوانين واصدار القرارات المحلية⁽⁵³⁾، وتحدد صفات اعضائها وكيفية اختيارهم واختصاصاتهم بقانون، والقاعدة انه يتم اختيار اعضاء هذا المجلس على أساس الانتخاب العام الذي يجري في الإقليم على اعتبار ان أسلوب الانتخاب هو شرط جوهري واساس لتشكيل هذا المجلس، ذلك لأن الحكم الذاتي هو نظام سياسي قبل أن يكون أسلوباً للتنظيم الإداري، كما أن هناك ارتباطاً قوياً بين الاستقلال الذاتي لإقليم الحكم الذاتي وبين تشكيل هيئاته، لأن قيام ابناء الإقليم بانتخاب اعضاء هيئاتهم هو ضمان للاستقلال الذاتي للإقليم، وأن النظام الانتخابي يعد دليلاً على مشاركة اهالي الإقليم في بناء الحياة السياسية للدولة وادارة الاقليم ذاتياً⁽⁵⁴⁾.

ثالثاً: السلطة القضائية

(54) محمد احمد اسماعيل ، النظرية القانونية للدولة الفدرالية والحكم الذاتي دراسة مقارنة لمختلف القوانين الوضعية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط1، الاسكندرية ، 2017 ، ص 378-380 .

وعند النظر في السلطة القضائية، فإنَّ السؤال الجوهري هو ما إذا كان ينبغي أن يكون للحكم الذاتي نظام قضائي خاص به، وللجواب عن هذا السؤال هناك ثلاث حالات: الأولى: أن تكون الدولة المركزية هي المسؤولة عن القضاء نظام قضائي موحد (على سبيل المثال، في غرينلاند في الدنمارك)؛ الثانية: أن يجري نقل القضاء بأكمله إلى الهيئة المستقلة المتمتعة بالحكم الذاتي (القضاء الاقليمي)؛ الثالثة: أن يجري إنشاء نظامين قضائيين متوازيين، أحدهما يتولى المسائل التي تدخل في نطاق اختصاص المنطقة المتمتعة بالحكم الذاتي، والآخر يرتبط بالقضاء في الدولة ويتناول المسائل المحجوزة للدولة (قضاء مزدوج)⁽⁵⁵⁾.

(55) Ruth Lapidoth, Op. Cit . P.24.

الفرع الثاني: اختصاصات هيئات الحكم الذاتي

إنَّ وجود مصالح إقليمية بجانب هيئات الحكم الذاتي أساس من أسس البناء القانوني لنظام الحكم الذاتي ولكنهما لا يكفیان لقيامه مالم تتمتع هيئات الحكم الذاتي بسلطات كافية لمباشرة تلك

المصالح وتنفيذها واشباع حاجات ابناء الإقليم ذاتياً، ويجري تحديد تلك الاختصاصات وفقاً (لحجم المهام المناطة بها، وعلى ضوء الاوضاع العامة للدولة، واتجاهها السياسي والواضع السياسية التي يمر بها الإقليم)، ومن البديهي ان مجال هذه الاختصاصات لا تقتصر على الوظيفة الإدارية بل تتجاوز الى الوظيفة التنفيذية والتشريعية، الا انها لا تبلغ درجة ومدى سلطات الحكومة المركزية في الدولة أو الولايات الأعضاء في الدولة الفدرالية، اذ أن الاختصاصات التي تتعلق بالمصالح الوطنية العامة تمارسها السلطة المركزية، اما اختصاصات هذه الهيئات فهي متعلقة غالباً بإدارة الشؤون والمصالح ذات الطابع الاقليمي⁽⁵⁶⁾.

(56) محمد الهماوندي ، مصدر سبق ذكره ، ص 114 .

أولاً: توزيع الاختصاصات بين المركز وإقليم الحكم الذاتي

تختلف طرائق توزيع السلطات في الدول التي تأخذ بالنظام الفدرالي عنها في الدول التي تتبنى نظام الحكم الذاتي، ففي الدول الفدرالية تنوع طرائق توزيع الاختصاصات بين الحكومة المركزية وحكومات الولايات بالطرائق الثلاث المعهودة (حصر الاختصاصات للمركز، وحصر الاختصاصات للإقليم، أو حصر اختصاصات المركز والإقليم، فضلاً عن الاختصاصات المشتركة)، اما في الحكم الذاتي فتكون على النحو الاتي: -

تختلف طرائق توزيع السلطات في الدول التي تأخذ بالنظام الفدرالي عنها في الدول التي تتبنى نظام الحكم الذاتي

1- تحديد صلاحيات أقاليم الحكم الذاتي على سبيل الحصر: انتهجت الدول التي اخذت بتطبيق الحكم الذاتي طريقة تحديد اختصاصات هيئات الحكم الذاتي على سبيل الحصر⁽⁵⁷⁾، ففيما يتعلق بالاختصاصات التشريعية نجدها محدودة بالمصالح الإقليمية التي كلفت بتحقيقها وتنفيذها ذاتياً في حين تتولى الحكومة المركزية مباشرة اختصاصات الوظيفة التشريعية عبر برلمانها المركزي⁽⁵⁸⁾.

(57) سليمان محمد الطماوي ، مصدر سبق ذكره ، ص 113 .

(58) مصطفى ابو زيد فهمي ، مصدر سبق ذكره ، ص 224 .

2- تفويض الصلاحيات : يمكن للسلطة المركزية تفويض الإقليم

ببعض اختصاصاتها، وتفويض الاختصاصات في نظام الحكم الذاتي له طبيعة متميزة، تختلف عن تلك الخاصة بنظام التفويض في نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية (التفويض الإداري)، وذلك لكون التفويض في الحكم الذاتي الذي يعد شكلاً لنظام الحكم لا يقتصر على التفويض في المسائل الإدارية، وإنما يمكن أن تفوض السلطة المركزية هيئات الحكم الذاتي وظائف الدولة التشريعية، إذ يجوز بموجب القوانين المركزية تفويض الإقليم بالسلطات والتنفيذ نيابة عن المركز، ومن ثم يصبح الإقليم مفوضاً بوصفه أداة تكميلية في ممارسة السلطة التشريعية للدولة، ولا تتعدى التشريعات الصادرة في هذه الحالة حدود التفويض⁽⁵⁹⁾، أما الاختصاصات التنفيذية فتتخصص في تنفيذ القوانين والقرارات الإقليمية، وتنفيذ التشريعات المركزية المتعلقة بالإقليم، كما قد تكلفها الحكومة المركزية بالأشرف على تنفيذ القوانين والقرارات المركزية، في حين تتركز اختصاصاتها الإدارية في الإدارة والإشراف على المرافق العامة والمشروعات العامة التي يستطيع الإقليم أن يقوم بها وتنفيذها محلياً⁽⁶⁰⁾. وفي المجالات ذات الأهتمام المشترك توضع ترتيبات لتقاسم السلطة بين الحكومات المستقلة والحكومات المركزية، إذ يسمح بالمرونة المحلية ضمن السياسة العامة الواسعة التي وضعتها الحكومة المركزية⁽⁶¹⁾.

(59) محمد الهماوندي ، مصدر سابق ، ص ص 114-115 .

(60) المصدر نفسه ، ص 115 .

(61) Hurst Hannum, Op. Cit. pp. 467-468.

فالحكم الذاتي باختصار لا يُفرض عنوة أو يُنتزع بالقوة وإنما يجري بالاتفاق، ويُرسم ذلك في الدستور أو بتشريع خاص من الدولة كونه يُعدّ مسألة داخلية

لذا فالحكم الذاتي باختصار لا يُفرض عنوة أو يُنتزع بالقوة وإنما يجري بالاتفاق، ويُرسم ذلك في الدستور أو بتشريع خاص من الدولة كونه يُعدّ مسألة داخلية، ولهذا السبب لا تستطيع السلطة المركزية استرجاع ما جرى نقله في الحكم الذاتي إلا بقبول مسبق من الطرف المنقول له، ولا يحق تغيير بنود

وشروط ما جرى الاتفاق عليه؛ إلا بالتشاور والتراضي بين الطرفين، كما لا يحق للسلطة المركزية التدخل في سلطة الحكم الذاتي؛ إلا إذا

كان الأمر يتعلق بالأمن القومي للدولة، أو إذا تخطت سلطة الحكم الذاتي حدود الممنوح لها من سلطات ومسؤوليات وصلاحيات⁽⁶²⁾ ، في المقابل تبقى سلطة الحكم الذاتي جزءاً أصيلاً من الدولة الموحدّة لا يحق لها الانفصال عنها، وتبقى معالجة الشؤون الخارجية والدفاع والسياسات المالية للدولة من مسؤوليات السلطة المركزية، إلا إذا قامت هذه السلطة بمنح سلطة الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي صلاحيات محددة في ذلك⁽⁶³⁾.

(62) Robert Agranoff, Federal Asymmetry and Intergovernmental Relations in Spain . Queen's University, Madrid, 2005 , p.2.

(63) Robert Agranoff, Op. Cit. p.2.

ثانياً: طبيعة العلاقة بين هيئات الحكم الذاتي والسلطة المركزية

إنّ الوحدة الإقليمية التي تتمتع بها هيئات الحكم الذاتي على أساس الاستقلال الذاتي الذي يقوم عليه نظام الحكم الذاتي، تبقى جزءاً من إقليم الدولة، بمعنى إن الاستقلال الذاتي مهما كان مداه ودرجته ليس عاماً ولا مطلقاً، بل يخضع لرقابة السلطة المركزية التي تعد قيدياً على استقلالها، ومن ثم تتحدد طبيعة العلاقة بينهما وفقاً لما يأتي:

1- التوازن بين الاستقلال الذاتي والمركزي: إن الغرض الذي يهدف إليه هذا النظام هو تحقيق الاستقلال الذاتي لأقاليم متميزة قومياً وجغرافياً في الدولة، ولكن نظام الحكم الذاتي وإن كان قائماً على هذا الأساس، فانه يقوم كأى نظام لامركزي على أساس آخر وهو وحدة الدولة، بمعنى إن الاستقلال الذاتي ليس مطلقاً وإنما مقيد بحدود المحافظة على وحدة الدولة وإقليمها والتقييد بالوحدة القانونية والسياسية للدولة، وأن لا تكون مصلحة الحكم الذاتي متعارضة مع المصلحة الوطنية العامة، أو مصالح الأقاليم الأخرى⁽⁶⁴⁾. وهكذا لا يمكن تحقيق التوازن بين حق الدولة في الإشراف والرقابة وبين حق الإقليم في الاستقلال الذاتي إلا بوجود رقابة من جانب السلطة المركزية للحيلولة دون انحراف هيئات الحكم الذاتي عند ممارستها لسلطاتها.

(64) ثروت بدوي ، القانون الاداري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1974 ، ص 270-276 .

2- مظاهر الرقابة المركزية على هيئات الحكم الذاتي: وتشتمل هذه

المظاهر على الرقابة التنفيذية والتشريعية والقضائية والمالية:

أ- الرقابة التنفيذية: تتوزع هذا الرقابة الى نوعين رئيسيين هما:

- الرقابة على هيئات الحكم الذاتي واعضاءها: وتشمل هذه

الرقابة على التعيين، اذ تؤكد نظم الحكم الذاتي على حق

سلطة الرقابة المركزية في تعيين وعزل رؤساء الوحدات

الإدارية داخل إقليم الحكم الذاتي، وتبرز هذه الرقابة من

خلال السلطة الرئاسية التي تباشرها السلطة المركزية على

الاعضاء المعيّنين⁽⁶⁵⁾، كما تشتمل هذه الرقابة على الحل

فمن حق السلطة المركزية حل هيئات الحكم الذاتي في حال

قيام الأخيرة بالإقدام على فعل من شأنه تهديد وحدة الدولة

وسلامتها الإقليمية أو الاخلال بواجباتها المناطة بها⁽⁶⁶⁾.

- الرقابة على اعمال هيئات الحكم الذاتي: تمارس هذه الرقابة

في صور مختلفة منها الاقرار الذي يعني أن تكون التشريعات

والتصرفات الإقليمية متفقة وغير متعارضة مع المصلحة العامة

في الدولة ومع مصلحة الأقاليم الأخرى⁽⁶⁷⁾، اما الاحلال

فيعني قيام السلطة المركزية بتنفيذ القوانين والقرارات المركزية

داخل اقاليم الحكم الذاتي في حال عدم قدرة تنفيذها من

هيئات الحكم الذاتي لأي سبب كان⁽⁶⁸⁾، اما الالغاء فيعني

قيام السلطة المركزية بالتدخل والغاء الاعمال القانونية غير

المشروعة لأجهزة الحكم الذاتي عند مخالفتها للدستور

والقوانين المركزية أو اغفالها للمصلحة الوطنية أو مصلحة

الاقاليم الأخرى⁽⁶⁹⁾. نلاحظ إن الالغاء في نظام الحكم الذاتي

يمتد ليشمل الغاء التشريعات الإقليمية والقرارات واللوائح

الإدارية، في حين في نظام اللامركزية الإدارية الإقليمية يقتصر

على الغاء القرارات الإدارية الإقليمية حصراً.

ب- الرقابة القضائية: يقصد بها رقابة المحاكم العادية أو الإدارية

على اعمال هيئات الحكم الذاتي من خلال قضاء الالغاء

(65) احمد رشيد ، نظرية الادارة العامة ، دار المعارف ، ط3 ، القاهرة ، 1974 ، ص 219-220 .

(66) ايمن عودة المعاني ، الادارة المحلية ، دار وائل للنشر ، ط2 ، عمان ، 2013 ، ص 178 .

(67) سليمان الطماوي ، مبادئ القانون الاداري : دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، ط8 ، القاهرة 1966 ، ص 90 .

(68) حامد مصطفى ، مبادئ القانون الاداري العراقي ، شركة الطبع الاهلية ، بغداد ، 1968 ، ص 251 .

(69) علي عباس عبيد ، الرقابة على الوحدات المحلية ، في مجموعة باحثين ، دراسات نظرية في الحكومات والادارة المحلية ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، ط1 ، بغداد ، 2020 ، ص 179 .

أو التعويض أو فحص شرعية أعمالها القانونية لدفع هيئات الحكم الذاتي الى احترام مبدأ الشرعية والتزامها بنصوص الدستور والقوانين المركزية وعدم مخالفتها فيما تباشره من اعمال وتحاشي ما يهدد الوحدة القانونية والسياسية للدولة⁽⁷⁰⁾.

(70) هاني علي الطهراوي، القانون الاداري، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2009، ص 211.

ج- الرقابة التشريعية: للهيئة التشريعية المركزية بوصفها ممثلة لشعب الدولة كافة، حق الرقابة على هيئات الحكم الذاتي، وتختلف صور هذه الرقابة تبعاً للنظام السياسي في الدولة، وتمثل الرقابة التشريعية بما تصدره من موافقة أو طعون سياسية حول التشريعات الصادرة من هيئات الحكم الذاتي⁽⁷¹⁾.

(71) ظريف بطرس، مقومات الادارة المحلية، موسوعة الحكم المحلي: الاساسيات النظرية للحكم المحلي، المنظمة العربية للعلوم الادارية، مطبعة النهضة، ج1، القاهرة، 1977، ص 286.

د- الرقابة المالية: إن من المقومات الأساسية لنظام الحكم الذاتي استقلال اقاليم الحكم الذاتي مالياً، والذي يقتضي إن يتمتع الإقليم بحرية التصرف في موارده المالية، الا إن هذا الاستقلال ليس مطلقاً لوجود سلطة رقابة مركزية تتولى مراقبة الشؤون المالية للإقليم، من حيث الجباية والمصروفات⁽⁷²⁾.

(72) محمد فائق محمود، تقرير عن الحكومات المحلية في اوربا، مطبعة الادارة المحلية، ط1، بغداد، 1967، ص 32.

الفرع الثالث: تكوين نظام الحكم الذاتي

أشرنا سابقاً بأن نظام الحكم الذاتي ينشأ بتأثير عوامل سياسية بحته أهمها مبدأ القومية وانتشار الأفكار الديمقراطية ومبادئ الحرية السياسية التي تنادي بوجود ترك الحرية للمواطنين لاختيار هيئاتهم الاقليمية وحقهم بحكم أنفسهم بأنفسهم، ولذلك يعد نظام الحكم الذاتي وسيلة لتحقيق الحقوق القومية.

اولاً: الانتخاب الوسيلة الوحيدة لتكوين نظام الحكم الذاتي

تؤكد الوقائع بأن ليس هناك تلازم حتمي بين النظام النيابي والديمقراطية⁽⁷³⁾، بيد ان ذلك لا ينكر القول بأن الانتخاب هو الطريق السليم لتحقيق الديمقراطية في صورها العديدة وعلى الاخص الديمقراطية النيابية، ولما كان الحكم الذاتي هو الأسلوب الذي

(73) ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1982، ص 207.

يحقق تطبيقاً ديمقراطياً في إقليم معين في الدولة، فإن الانتخاب هو الوسيلة الوحيدة التي يجب أن يجري عن طريقها تشكيل هيئات الحكم الذاتي، ويؤكد الفقيه (كارلوفانيا) هذا الترابط بين الحكم

(74) نقلا عن محمد الهماوندي ، مصدر سبق ذكره ، ص 101 .

ويؤكد الفقيه (كارلوفانيا) هذا الترابط بين الحكم الذاتي والديمقراطية بقوله: (إن الحكم الذاتي في الواقع هو مظهر واداة من ادوات الديمقراطية ويجب إن يكون كذلك وهو يكمل ويعمل على تنفيذ مهام القنوات الديمقراطية)

الذاتي والديمقراطية بقوله: (إن الحكم الذاتي في الواقع هو مظهر واداة من ادوات الديمقراطية ويجب إن يكون كذلك وهو يكمل ويعمل على تنفيذ مهام القنوات الديمقراطية) (74). ويترب على ذلك أن تعمل سلطات الحكم الذاتي في سبيل تحقيق الأهداف العامة ان تكون ممثلة لسكان الإقليم تمثيلا حقيقياً، والذي يفترض تشكيل هيئاتها بطريقة ديمقراطية وهي الانتخاب.

ثانياً: الانتخاب ضمان لاستقلال هيئات الحكم الذاتي

لما كان الانتخاب هو الأسلوب الوحيد لتشكيل هيئات الحكم الذاتي، فإن هذا يتطلب الاستقلال لتلك الهيئات في مواجهة السلطة المركزية، فالحكم الذاتي يرمي اساساً الى تمتع هيئاته في مباشرة جزء من سلطات الدولة الدستورية بقدر من الحرية والاستقلال عن الحكومة المركزية، وإن هذا الاستقلال يُعد من العناصر الأساسية لهذا النظام⁽⁷⁵⁾، ومن هنا يتضح إن الانتخاب يعد صيانة قوية لاستقلال هيئات الحكم الذاتي، لإن تشكيل هذه الهيئات من طريق الانتخاب يكون دافعاً لها لإصدار التشريعات واتخاذ الاجراءات التنفيذية المناسبة لأوضاع الإقليم بمحض ارادتها ورأيها، فضلاً عن ذلك، فانه اذا كانت الديمقراطية النيابية تقتضي أن يقوم الشعب باختيار نوابه في المجلس التشريعي المركزي فانها تقتضي أن يقوم سكان إقليم الحكم الذاتي بانتخاب هيئاتهم الإقليمية، وبذلك يكون من غير المتصور قيام حكم ذاتي دون الاعتراف باستقلاله باتباع طريق الانتخاب لاختيار اعضاء هيئاته⁽⁷⁶⁾.

(75) حسن قره ولي ، مصدر سبق ذكره ، ص 164 .

(76) محمد الهماوندي ، مصدر سابق ، ص 106 .

ثالثاً: الانتخاب اداة لتحقيق الحقوق القومية

يهدف نظام الحكم الذاتي الى رعاية مصالح جماعة (عرقية أو قومية) من الناس في بقعة جغرافية مميزة من ارض الدولة، بمعنى إن نظام الحكم الذاتي في الدول التي اخذت به لم يكن صدى لرغبات السلطة المركزية في ترشيد أساليب الإدارة وتحسينها أو تنفيذاً لفكرة ديمقراطية الإدارة، وانما لجأت اليه تحت تأثير عوامل سياسية بحته ابرزها مواجهة مطالب الجماعات القومية

يهدف نظام الحكم الذاتي الى رعاية مصالح جماعة (عرقية أو قومية) من الناس في بقعة جغرافية مميزة من ارض الدولة،

والعرقية بروح ديمقراطية لتحقيق التوازن بين الاعتراف لها بالحكم الذاتي ضمن حدود الإقليم القومي، وبين الاحتفاظ بالوحدة السياسية والقانونية للدولة⁽⁷⁷⁾، ولما كانت غاية الحكم الذاتي الاعتراف بالحقوق القومية للجماعة الإقليمية، فإن تحقيق حقوق هيئات الحكم الذاتي لا يجري الا بطريق الانتخاب، كونه يؤدي الدور الفعال والمؤثر.

(77) المصدر نفسه ، ص 107 .

الفرع الرابع: مزايا وعيوب الحكم الذاتي

يجادل المدافعون عن الحكم الذاتي بأن حقوق المجموعات يجب أن تتحقق دون مستوى الدولة، وذلك لتجنب تحول النظام الدولي إلى نظام يحتوي على مئات الدول، فالهيكल التقليدي للنظام الدولي مهدد بالفعل؛ بسبب الانخفاض النسبي لدور الدول في الشؤون الدولية، للأهمية المتزايدة للكيانات دون الحكومية مثل (المجموعات)، سواء كانت أثنية أو قومية أو دينية، والكيانات فوق الدولة مثل المنظمات الإقليمية والدولية، ويمكن بيان أهم مزايا وعيوب الحكم الذاتي وفقاً لما يأتي:

يضمن الحكم الذاتي للأقليات أو المجتمعات الإقليمية الحد الأدنى من السلطة قياساً بسلطة الدولة

اولاً / مزايا الحكم الذاتي⁽⁷⁸⁾:

- 1- الحكم الذاتي يعزز الديمقراطية ومشاركة الشعب.
- 2- يضمن الحكم الذاتي للأقليات أو المجتمعات الإقليمية الحد

(78) Cornell, Svante E , Autonomy and Conflict: Ethnoterritoriality and Separatism in the South Caucasus- Cases in Georgia. Department of Peace and Conflict Research, Dissertation for the Degree of Doctor in Philosophy in Peace and Conflict Research, Uppsala University in 2002, Sweden, p.13-14.

- الأدنى من السلطة قياساً بسلطة الدولة، اذ يمكن للمجتمعات الإقليمية أن تمارس سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية من خلال انتخاب الهيئات الإقليمية، بدلاً من أن يكون لها مجرد تمثيل على المستوى الوطني مع احتمال المشاركة في صنع القرار أو التأثير في توزيع الموارد.
- 3- التعامل مع المشاكل المحلية مباشرة من جانب السكان المعنيين قبل ان تؤدي الى أزمة وطنية.
- 4- حماية الأقليات القومية والحفاظ على ثقافتهم ولغتهم وهويتهم.
- 5- الحكم الذاتي هو وسيلة لتجنب الانفصال، فالمرونة التي يتمتع بها هذا النظام من حيث تقسيم السلطات وهيكل المؤسسات والتي تمكن ببذل أنواع مختلفة من التنازلات قد تمنع أو تنهي مطالب الانفصال شريطة أن تكفل الدولة للأقليات ما يكفي من الحرية والوسائل للحفاظ على هويتها.
- 6- الحكم الذاتي يمكن أن يسمح للأقليات بتقرير المصير دون خلق حدود جديدة للدولة.
- 7- يمكن أن يحقق التكامل السياسي بين الجماعات العرقية والأقليات والشعوب، ويزيد من فرص القوى السياسية الإقليمية للمشاركة في النظام السياسي.
- 8- يزيد المنافسة السياسية داخل الجماعات العرقية والأقليات والشعوب والتي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التعددية داخل الاطراف العرقية المتجانسة سابقاً ويعزز التكامل في النظام الديمقراطي في المجتمع.
- 9- يسهم الحكم الذاتي في تمكين الترتيبات الدستورية والتأكيد على آلية إنفاذ سيادة القانون والفصل بين السلطات ودور السلطة القضائية في تنظيم العلاقة بين المركز والمنطقة على أساس قانوني متين، وترسيخ إجراءات تسوية المنازعات والاحترام المتبادل والاستعداد لتقديم تنازلات، ومن ثم تعزيز صفات

الشراكة الفاعلة.

10- يتيح الحكم الذاتي حل المشاكل الأثنية دون تحديد الأصل الاثني بوصفه الانموذج الوحيد الذي ينصب تركيزه على تعريف المنطقة ككيان جغرافي وليس ككيان اثني، ومع ذلك فإن بعض أشكال الاستقلال الذاتي قد ترسخ بالفعل بالانتماء الاثني، كما يخفف الحكم الذاتي من التوترات العرقية.

11- الحكم الذاتي هو أداة لتمكين المجتمع الإقليمي من السيطرة على الموارد الطبيعية الإقليمية، إذ إن مشكلة استغلال الموارد الطبيعية وغيرها من الأغلبية، تكون في بعض الأحيان السبب الرئيس لمطالبات الحكم الذاتي فيما بعد.

12- يمكن أن يوفر الحكم الذاتي حلاً انتقاليًا لنزاعات الأقليات عندما يتم التوصل إلى اتفاق وتنتهي الأعمال العدائية، وإن إنهاء الأعمال العدائية يتيح مجالاً لتحديد مسائل الاختلاف والموافقة، بل وقد يوفر إطاراً للمفاوضات المقبلة وهذا أمر مهم، لأن هناك مشكلة متكررة كامنة في العديد من الصراعات العرقية تتمثل في إيجاد إطار آمن للتفاوض.

13- يدعو الحكم الذاتي إلى حق تشاركي عام في الدولة الديمقراطية الحديثة، ويوفر للمجتمعات الإقليمية فرصة أفضل للمشاركة في السياسة والسيطرة على النخبة السياسية، ويمكن الهيئات والمؤسسات الإقليمية من تطوير نظم اقتصادية واجتماعية إقليمية تستجيب بشكل أفضل لاحتياجات المجتمع المحلي ومصالحه، باتباع آليات تقاسم السلطة (التوافقية) التي تعزز من مشاركة الأقليات واندماجها في المجتمع، وفي ضوء ذلك، فإن الحكم الذاتي الإقليمي مفيد في تحسين حقوق المشاركة لجميع سكان المنطقة.

14- يسمح بنقل متزايد للسلطات تدريجياً ويوسع ديناميكية الحكم الذاتي بفتح منظور «مشروع مشترك» تدريجي للتعايش السلمي بثقة متبادلة.

ثانياً: سلبيات الحكم الذاتي: في مقابل هذه الايجابيات هناك

(79) Tomas Benedikter , The World's Modern Autonomy Systems : Op. Cit. p.56.

سلبيات يمكن اجمالها بالآتي⁽⁷⁹⁾.

1- يمكن أن يفقد قادة الدولة الدعم الانتخابي في الانتخابات الوطنية، إذا تنازلوا عن الكثير من الاختصاصات لصالح إقاليم الحكم الذاتي.

2- سيكون التنازل عن الحكم الذاتي الخطوة الأولى للانفصال، وستستعمل شعوب الإقلييات القومية السلطات المستقلة الجديدة لتوسيع الجهود الانفصالية.

3- يمكن أن تكون درجة أو شكل معين من الحكم الذاتي غير كافية، ويمكن أن تعود التوترات إلى الظهور؛ ويمكن الطعن في ترتيب الحكم الذاتي من حيث القوة أو الضعف، وأن يتكرر وقوع الصراع العنيف.

4- قد يؤدي إنشاء الحكم الذاتي الإقليمي إلى مطالبات بالاستقلال الذاتي من المناطق والأقلييات القومية الأخرى بما يسمى بـ (تأثير الدومينو)، وسيتم التشكيك بشكل عام في وحدة أراضي الدولة، مما يثير تهديداً خطيراً لوجود الدولة ذاتها.

يؤدي إنشاء الحكم الذاتي الإقليمي إلى مطالبات بالاستقلال الذاتي من المناطق والأقلييات القومية الأخرى بما يسمى بـ (تأثير الدومينو).

5- إنشاء الحكم الذاتي من شأنه أن يخلق صراعات جديدة للأقلييات داخل منطقة الحكم الذاتي؛ بسبب المطالبات المدنية وحقوق الأقلييات من مجموعات أصغر وما سواها.

6- إن فقدان الدولة لسيطرتها على الموارد الطبيعية والإيرادات المالية من شأنه أن يضعف بشكل خطير قوة الحكومة المركزية، لاسيما إذا كانت المنطقة المعنية غنية بالموارد نسبياً.

7- الحكم الذاتي قد يقوض وحدة الدولة ويعزز الهوية الجماعية العرقية الفرعية، مما يؤدي في النهاية إلى الانفصال.

نستنتج مما سبق إن نظام الحكم الذاتي وإن كان يعد شكلاً من أشكال النظم اللامركزية إلا أنه لا يدخل ضمن أي نوع من أنواعها، فهو لا يرتقي إلى درجة الفدرالية، ولا يهبط إلى مستوى اللامركزية الإدارية الإقليمية، وأنه يشكل نظاماً من نوع خاص ذا طبيعة قانونية

خاصة، وهذا ما ذهب اليه الدكتور (منذر الشاوي)، اذ يعد نظام الحكم الذاتي نوع من اللامركزية اصطلح على تسميته (اللامركزية الاقليمية السياسية) وهي اقصى درجة من درجات اللامركزية الإدارية اذ نكون على مشارف الفدرالية⁽⁸⁰⁾.

(80) منذر الشاوي، القانون الدستوري، نظرية الدولة، العاتك لصناعة الكتب، ج1، ط1، القاهرة، 2007، ص224.

إنَّ الاختصاصات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي لا تقف عند حد الوظيفة الإدارية بل تمتد لتشمل ابعاد الوظيفة التشريعية، ومن مظاهر الحكم الذاتي فكرة القومية والتكامل الوظيفي وهما يرتبطان دائماً، ولاوجود لنظام الحكم الذاتي بدونهما، كونه يعد أحد الحلول السياسية والقانونية لمسألة القوميات في الدول ذات التركيب العرقي المتعدد.

إنَّ الاختصاصات التي تمارسها هيئات الحكم الذاتي لا تقف عند حد الوظيفة الإدارية بل تمتد لتشمل ابعاد الوظيفة التشريعية

ويستند نظام الحكم الذاتي الى ثلاثة عناصر هي (الاقليم، الاستقلال الذاتي، العلاقة القانونية بين السلطة المركزية واقاليم الحكم الذاتي)، اما مظاهر العلاقة بين أقاليم السلطة المركزية فهي جاءت للحفاظ على التوازن بين مجهودات الحكومة المركزية وأقاليم الحكم الذاتي، وضمناً لمبدأ الشرعية والاستقرار السياسي في الدولة، ويمكن القول إن نظام الحكم الذاتي هو نظام خليط من فكرتي الفدرالية واللامركزية الإدارية الإقليمية، فهو يأخذ من النظام الفدرالي القواعد التي تحدد الاختصاصات بين الحكومة المركزية وأقاليم الحكم الذاتي، وكذلك قيام الهيئة التشريعية الإقليمية بجانب المجلس التنفيذي الإقليمي، ويأخذ عن نظام اللامركزية الإقليمية مظاهر الرقابة المركزية التي لا تقتصر على رقابة المشروعية بل تمتد الى رقابة الملائمة .

إن نظام الحكم الذاتي هو نظام خليط من فكرتي الفدرالية واللامركزية الإدارية الإقليمية، فهو يأخذ من النظام الفدرالي القواعد التي تحدد الاختصاصات بين الحكومة المركزية وأقاليم الحكم الذاتي

بالمجمل، يمكن الاستنتاج أن نموذج الحكم الذاتي نموذج خاص من الحكم، اذ لا يوجد له قالب مُحدّد، ولا يمكن التعميم بشأنه، ويتم اللجوء إليه في حالات الخروج من النمطية الادارية السياسية المعتادة لمعالجة حاجات محددة، لما يتسم به من إيجابيات، ولكن ذلك لا يعني أنه انموذج خالٍ من السلبيات، ليس له مخاطر، ومضمون

النجاح، بل هو أقرب إلى المغامرة التي تحتاج عند التطبيق إلى الكثير من الحكمة، وللنجاح في الاستمرارية إلى الكثير من الرعاية.

المصادر

أولاً / المصادر العربية والمترجمة.

1. احمد رشيد، نظرية الادارة العامة، دار المعارف، ط3، القاهرة، 1974.

2. ايمن عودة المعاني، الادارة المحلية، دار وائل للنشر ، ط2 ، عمان، 2013 .

3. بيير نوفان، تاريخ العلاقات الدولية 1815-1914 ، ترجمة جلال يحيى ، القاهرة ، 1971 .

4. ثروت بدوي، القانون الاداري ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1974.

5. ثروت بدوي ، النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1982.

6. حامد مصطفى ، مبادئ القانون الاداري العراقي ، شركة الطبع الاهلية ، بغداد ، 1968.

7. حسن قره ولي ، الحلول العملية المطبقة لمشكلة الاقليات في اطار القانون الدستوري والدولي ، دار الفارابي ، ط1 ، بيروت ، 2004.

8. سعد العلوش ، نظرية المؤسسة العامة وتطبيقاتها في التشريع العراقي : دراسة مقارنة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1968.

9. سليمان الطماوي ، مبادئ القانون الاداري : دراسة مقارنة ، دار الفكر العربي ، ط8 ، القاهرة 1966.

10. سليمان محمد الطماوي ، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر الاسلامي ، دار الفكر العربي ، ط4 ، القاهرة ، 1979 .

11. ظريف بطرس ، مقومات الادارة المحلية ، موسوعة الحكم المحلي : الاساسيات النظرية للحكم المحلي ، المنظمة العربية

- للعلوم الادارية ، مطبعة النهضة ، ج 1 ، القاهرة ، 1977 .
12. عبد الحميد متولي ، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، الاسكندرية ، 1975 .
13. عصام الدين حواس ، الحكم الذاتي لشعب فلسطين ، مجلة دراسات قومية ، العدد 13 ، القاهرة ، 1981 .
14. علي عباس عبيد ، الرقابة على الوحدات المحلية ، في مجموعة باحثين ، دراسات نظرية في الحكومات والادارة المحلية ، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي ، ط1 ، بغداد ، 2020 .
15. محمد احمد اسماعيل ، النظرية القانونية للدولة الفدرالية والحكم الذاتي دراسة مقارنة لمختلف القوانين الوضعية ، المكتب الجامعي الحديث ، ط1 ، الاسكندرية ، 2017 .
16. محمد احمد قدوري ، شكل الدولة واثره في تنظيم مرفق الامن ، مكتبة مدبولي ، ط1 ، القاهرة ، 1997 .
17. محمد الهماوندي ، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الادارية والسياسية دراسة مقارنة ، دار المستقبل العربي ، ط1 ، القاهرة ، 1990 .
18. محمد بدران ، الادارة المحلية : دراسات في المفاهيم والمبادئ العلمية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986 .
19. محمد فائق محمود ، تقرير عن الحكومات المحلية في اوربا ، مطبعة الادارة المحلية ، ط1 ، بغداد ، 1967 .
20. محمد كامل ليلة ، النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1969 .
21. مريد يوسف الكلابي ، معجم المصطلحات السياسية والدستوري ، المركز القومي للاصدارات القانونية ، ط1 ، القاهرة ، 2018 .
22. مصطفى ابو زيد فهمي ، في الحرية والاشتراكية والوحدة ، دار المعارف ، ط1 ، القاهرة ، 1966 .
23. معجم العلوم الانسانية ، ترجمة جورج كنورة ، جان فرانسو

- دوراته ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ط2 ، بيروت 2011 .
24. منذر الشاوي ، القانون الدستوري ، نظرية الدولة ، العاتك لصناعة الكتب ، ج1 ، ط1 ، القاهرة ، 2007 .
25. نصر مهنا محمد ، النظرية السياسية والعالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، ط3 ، الاسكندرية ، 1998 .
26. هاني علي الطهراوي ، القانون الاداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، 2009 .
27. امل عبد الهادي مسعود ، الحكم الذاتي والنظم اللامركزية الادارية والسياسية ، مؤسسة دام برس للاعلام ، 2016 متاح على الرابط الالكتروني www.dampress.net/?page=show_det&category_id=48&id=68905 .
28. دينا محسن ، فلسفة الحكم الذاتي (أوتونوميا) إشكالية أم حل ؟، جريدة الأهالي المصرية ، 2019/9/3 متاح على الرابط الالكتروني <http://alahalygate.com/archives/90943> .
29. فلاديمير لينين ، حول مسألة القوميات أو الحكم الذاتي ، المجلد 10 (1923-1920) ، ترجمة إلياس شاهين ، دار التقدم ، موسكو ، 1977. متاح على الرابط الالكتروني <https://www.marxists.org/archive/lenin/works/cw/volume10.htm#1906-may-20c> .
- ثانياً المصادر الاجنبية .
30. Andrew R. Glencroos, Federation and confederation, Forthcoming in the international Encyclopedia of political science, electronic journal, Aston University, UK, January 2007.
31. Cornell, Svante E , Autonomy and Conflict: Ethnoterritoriality and Separatism in the South Caucasus–Cases in Georgia. Department of Peace and Conflict Research, Dissertation for the Degree of Doctor in

Philosophy in Peace and Conflict Research, Uppsala University in 2002.

32. Daniel J. Elazar, Federalism V Decentralization: The Drift from Authenticity, Publius The Journal of Federalism, US, vol. 6, 1976.

33. Hurst Hannum, Autonomy, Sovereignty and Self-Determination The Accommodation of Conflicting Rights , University of Pennsylvania Press, 1996.

34. John Collier, What is Autonomy?, University of Newcastle, Australia , 2002.

35. John Cookley, Introduction: Dispersed Minorities and Non-territorial Autonomy, Ethnopolitics, vol. 15, no. 1 ,January 2016,UK.

36. Ken Gemes and Simon May, Nietzsche on freedom and autonomy , oxford university press , New York , 2009.

37. Marc Weller and Stefan Wolff, Autonomy, Self Governance and Conflict Resolution: Innovative approaches to Institutional Design in Divided Societies, Routledge, USA, 2005.

38. Markku Suksi , Autonomy: Applications and Implications, Kluwer Law International, The Hague,Austria,1998.

39. Nakisheva Makhabbat Kenzhehanovna and Nurmaganbet Ermek Talantuly, Confederation as a Form of Government Structure and its Features: Theoretical and Historical Analysis , Al-Farabi Kazakh National University , Middle-East Journal of Scientific Research, Mexico, 2012 .

40. Philip Alston, Peoples' Rights - Their Rise and Fall, Oxford University Press, UK, 200 .
41. Robert Agranoff, Federal Asymmetry and Intergovernmental Relations in Spain , Queen's University, Madrid, 2005.
42. Roger Suso , Territorial Autonomy and Self-Determination Conflicts: Opportunity and Willingness Cases from Bolivia, Niger, and Thailand , Institut Català Internacional per la Pau , Barcelona, April 2010.
43. Roth Lapidoth , Autonomy flexible solutions to Ethnic Conflict , Washington DC, united states institute of peace press , 1996.
44. Ruth Lapidoth , Elements of Stable Autonomy Solutions , CAP Papers , Centrum für angewandte Politikforschung , Ludwig-Maximilians-Universität München, 2001.
45. Steve Odero Ouma, Federalism as a peacemaking device in Sudan's Interim National Constitution, theses At the Faculty of Law, Community Law Centre, University of the Western Cape, Cape Town, South Africa , 2005 .
46. Thomas Benedikter , Solving Ethnic Conflict through Self-Government: a Short Guide to Autonomy in South Asia and Europe, Bolzano Bozen Eurac , Italy , 2009.
47. Thomas Benedikter , The World's Modern Autonomy Systems : Concepts and Experience of Religion territorial Autonomy , Bolzano Bozen Eurac , New Delhi , 2009.
48. Tim Potier, Conflict in Nagorno-Karabakh, Abkhazia and South Ossetia: A Legal Appraisal, Kluwer Law International, Hague, Austria, 2001.

49. Wade Stothart, Nation-States, Separatist Movements and Autonomy Arrangements: between war and independence – what options does the nation-state have?, Australian defence collage, center for defence and strategic studies, Australia, 2014.
50. Yash Ghai, International Conflict Resolution After the Cold War, The National Academic Press, Washington, USA, 2000.
51. Enciclopedia Italiana Treccani, edizione Roma 1949, https://www.treccani.it/vocabolario/autonomia-differenziata_%28Neologismi%29/.
52. Enciclopedia Italiana Treccani, edizione Roma, 1930. https://www.nilalienum.com/gramsci/0_Treccani/FilosofiaT/Autonomi.html .

الشعبوية والديمقراطية الليبرالية

* أسامة صبحي عبد
باحث من العراق

*جامعة بغداد/ كلية العلوم
السياسية
osamasbhe7@gmail.com

ملخص :

إنَّ العلاقة ما بين الشعبوية، والديمقراطية كانت دائماً موضع نقاش وتقصي بين الباحثين، لان هناك اختلاف بين الشعبوية، والديمقراطية الليبرالية، فالشعبوي يمكن أن يكون ديمقراطي، ولكنه يتعارض مع النموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي ينتج نوعاً من الحكومات القائمة على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على حقوق الأقليات التي تتناقض مع الشعبوية إذ يرى الشعبويون أن لا شيء ينبغي أن يقيد إرادة الشعب، ولذلك عادة ما يعارضون الهيئات المنتخبة والمؤسسات القضائية، والقواعد التي تسعى إلى تعزيز الفصل بين السلطات، وبناءً على ذلك تستغل الشعبوية التوترات المتأصلة في النموذج الليبرالي الذي يحاول إيجاد توازن متناغم بين الإرادة الشعبية، والدستورية، وبالتالي، ينظر بعض إلى الشعبوية كشكل من أشكال التطرف الديمقراطي، بمعنى انه يصور الشعب على أنه الجهة الوحيدة صاحبة الحق في صياغة الحقوق، والواجبات، والقواعد الإجرائية التي تُنظم ممارسة السلطة.

كلمات مفتاحية: الشعبوية، الديمقراطية، القومية، الليبرالية.

Populism and liberal democracy

Osamah Subhi Abed AL-Zuhairi

University of Baghdad/College of Political Science

ABSTRACT

The relationship between populism and democracy has always been debated among researchers, because there is a difference between populism and liberal democracy. On the other hand, it emphasizes the rights of minorities that contrast with populism, as populists see that noth-

ing should constrain the will of the people, and therefore usually oppose elected bodies, judicial institutions, and rules that seek to strengthen the separation of powers, and accordingly populism exploits the tensions inherent in the liberal model that attempts to find a harmonious balance between popular will and constitutionalism, and thus, some view populism as a form of democratic extremism, in the sense that it portrays the people as the only entity with the right to formulate rights, duties, and procedural rules that regulate the exercise of power.

KEY WORDS: Populism , Democracy , Nationalism , Liberalism

مقدمة:

ينبغي أن نُميِّز بين الشعبوية، والديمقراطية، سواء بوجودها في المعارضة، أو وصولها إلى السلطة عن طريق صناديق الانتخاب، مستغلة الأزمات التي تعيشها الديمقراطية في البلدان المختلفة، عازفة على مشاعر الجمهور وأنها تمثل الشعب، والدفاع عن حقوقه ضد النخبة الفاسدة التي توظف السلطة لصالحها، لذلك تستثمر الشعبوية الأزمات البنيوية في الديمقراطية الليبرالية بين مكوني الديمقراطية، والليبرالية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تستثمر الأزمات بين المؤسسات الديمقراطية المنتخبة، والمؤسسات غير المنتخبة، التي تمثل المواطن والمؤسسات الوسيطة التي تفصله عن عملية صنع القرار، وهذه التوترات نفسها قد تكون سبباً في تحسين، وتطوير أداء النظام الديمقراطي الليبرالي، وليس سبباً في ظهور الأزمات، لكن الشعبوية لا ترى في ذلك سوى ذريعة لتحريض جمهور مناصريها الغاضبين ضد النخب السياسية، والمؤسسات، والآليات الديمقراطية التي تراقب، وتحاسب هذه النخب، مع أنها لا تلبث أن تفرز نخبها الجديدة أيضاً التي تندمج في المؤسسات نفسها، وقد تمارس الفساد نفسه.

أهمية البحث:-

تكمن أهمية البحث بكونها تسلط الضوء على الشعبوية كظاهرة تطرح نفسها على كافة الأصعدة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من دول العالم، وذلك من خلال التعرف على جذورها ومظاهرها وعواملها والأسباب التي أدت إلى تصاعد هذه الحركات داخل المجتمعات والنظم السياسية الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء.

فرضية الدراسة:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها إن الشعبوية أصبحت ظاهرة شائعة في الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، تنطوي على مجموعة من المظاهر من بينها معاداة النخبة الحاكمة والتعددية الحزبية والمؤسسات الديمقراطية.

منهجية البحث

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي الذي مكنتني من دراسة ظاهرة الجذور التاريخية للشعبوية وعلاقتها بالمفاهيم المقاربة الأخرى وهي: الديمقراطية، والقومية، والليبرالية. وهذا ما سنعرضه في هذا البحث من خلال تقسيمه الى ثلاثة محاور هما:

المحور الأول: الشعبوية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى.

المحور الثاني: تهديد الشعبوية للديمقراطية.

المحور الثالث: تأثير اليمين الشعبوي في الديمقراطية.

المحور الأول: الشعبوية وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى

يوصف مفهوم الشعبوية (Populism) بأنه ظاهرة

سياسية واجتماعية لها حضور منذ العصور التاريخية

القديمة، والتي تجسدت دوماً بصورة القائد الذي

يحرك عواطف، ومشاعر عامة الناس في أوقات

وأوضاع صعبة، مقدماً نفسه في صورة القائد المنقذ، والمدافع عن

مصالح عامة الناس، ومعبراً عن إرادتهم⁽¹⁾.

وتعود نشأة الشعبوية إلى القرن التاسع عشر، حين بدأت نزعتهما

**يوصف مفهوم الشعبوية
(Populism) بأنه ظاهرة
سياسية واجتماعية لها حضور
منذ العصور التاريخية القديمة**

(1) حنفي قسدي، الشعبوية

بين القادة والجماهير، مجلة

الديمقراطية، العدد 62، مؤسسة

الأهرام، القاهرة، أبريل 2016،

ص59.

في كل من روسيا القيصرية، والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت بالأصل تُطلق على حركة زراعية لها ميول اشتراكية سعت لتحرير الفلاحين الروس، وتزامنت مع تنظيم احتجاجات في الريف الأميركي موجهة ضد المصارف وشركات السكك الحديدية، وفي منتصف القرن العشرين أخذ المصطلح صبغة يمينية قومية، منتشرة، ومؤثرة تأثيراً متزايداً في أوروبا، ومنذ بداية القرن الحادي والعشرين، بدأت ملامح صعود التيارات الشعبوية على نحو متزايد؛ إذ أصبح يتردد مصطلح اليمين الشعبوي في المنابر الإعلامية عند كل عملية إقتراع تجري في دول العالم، وبرزت ظاهرة اليمين الشعبوي بقوة بعد إنتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية عام 2016. لذلك يرى الكثير من الباحثين أن الشعبوية ترتبط بالعديد من المفاهيم والأيديولوجيات المقاربة، لذلك سنركز على علاقة الشعبوية بثلاثة مفاهيم رئيسة وهي: الديمقراطية، والقومية، والليبرالية.

أولاً: الشعبوية والديمقراطية.

إنّ العلاقة ما بين الشعبوية، والديمقراطية كانت دائماً موضع بحث بين الباحثين، ولا يقف النقاش عند تدبر طبيعتها بقدر ما يتعلق الأمر في ما يثار من أسئلة حول: هل الشعبوية مفيدة للديمقراطية؟⁽²⁾؛ إذ اختلف الباحثون حول هذا الموضوع بين مؤيد، ومعارض، فالاتجاه الذي يرى إن الشعبوية ليست معادية للديمقراطية، بل هي (الشكل الحقيقي للديمقراطية)، فعندما تقوم مجموعة بتصنيف نفسها على أنها تمثل «الشعب» وترى نفسها في معركة أخلاقية ضد «النخب»، فإن أعضاء تلك المجموعة غالباً ما كانت لديهم مصالح، وقيم كبيرة أهملت النخب السياسية، أو حتى شوهدت سمعتها، فالشعبوية هي طريقة الديمقراطية، وعلى الرغم من ان المواطنين العاديين ليسوا خبراء في السياسات، إلا أنهم في وضع يمكنهم من الحكم، وعندما تكون لديهم مظالم طويلة الأمد لم تعالجها النخب معالجة فعالة، فإن تنظيم احتجاجاً ضد النخبة الحاكمة هو أحد الآليات الديمقراطية، ولأن المواطنين كثيراً ما يجهلون تفاصيل السياسة العامة ويفتقرون

(2) مرشد القبي، الشعبوية انعاش الديمقراطية أم تهديد لها؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 39.

إلى الاهتمام بها، فإن الديمقراطيات تحتاج من يذكرها بالمظالم المتزايدة من النخبة، والاستماع إلى ما يريده المواطنون، ومن بين المدافعين عن هذا الرأي المفكر الأرجنتيني (إرنستو لاكلو Ernesto Laclau)، الذي يعتقد أن الشعبوية مقاربة إيجابية، لأنها تنتج هوية جمعية، تجعل السياسة ممكنة لفئة كبيرة في المجتمع، لمواجهة خطر البيروقراطية، وخطر إستبداد الأوليغارشية، ويؤكد ان الديمقراطية هي سبب نشوء الشعبوية، وأن (الديمقراطية المباشرة) هي الحل الوحيد لمواجهة النخبة الفاسدة، لأنها تتجنب الاستبداد السياسي من خلال الدفاع عن حقوق القطاعات الاجتماعية المهمشة⁽³⁾.

(3) Jane Mansbridge and Stephen Macedo, Populism and democratic theory, Annual Review of Law and Social Science Vol.15, USA, 2019, p.70.

أما الاتجاه الثاني فيرى ان الديمقراطية واجهت تهديداً خطيراً من اليمين الشعبوي الذي يستخدم الخطاب العنصري تجاه الفئات الاجتماعية المختلفة ثقافياً، ومن أبرز مؤيدي هذا الاتجاه المفكر الفرنسي (بيير روزانفالون Pierre Rosanvallon) الذي رأى الشعبوية تمثل خطراً جوهرياً على الديمقراطية، وصنف الشعبوية بأنها «إنقلاب سلبي على الإجراءات والمثل العليا للديمقراطية التمثيلية»⁽⁴⁾.

(4) ألان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسين قبيسي، دار الساقى، بيروت 2016، ص 23.

ونفهم من العلاقة المعقدة بين الشعبوية، والديمقراطية لا بد من معرفة الاختلاف بين الشعبوية، والديمقراطية الليبرالية، فالشعبوي

يمكن أن يكون ديمقراطي، ولكنه يتعارض مع الأنموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي ينتج نوعاً معقداً من الحكومات القائمة على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية هذا من جهة، ومن جهة أخرى تؤكد على حقوق الأقليات التي تتناقض مع الشعبوية إذ يرى الشعبويون أن لا شيء ينبغي أن يقيد (إرادة الشعب) ولذلك عادةً ما يعارضون الهيئات غير المنتخبة والمؤسسات القضائية، والقواعد

فالشعبوي يمكن أن يكون ديمقراطي، ولكنه يتعارض مع الأنموذج الديمقراطي الليبرالي، الذي ينتج نوعاً معقداً من الحكومات القائمة على مبدأ السيادة الشعبية وحكم الأغلبية

التي تسعى إلى تعزيز الفصل بين السلطات، وبناءً على ذلك تستغل الشعبوية التوترات المتأصلة في النموذج الليبرالي الذي يحاول إيجاد توازن متناغم بين الإرادة الشعبية، والدستورية، وبالتالي،

ينظر البعض إلى الشعبوية كشكل من أشكال التطرف الديمقراطي، بمعنى أنه يصور الشعب على أنه الجهة الوحيدة صاحبة الحق في صياغة الحقوق، والواجبات، والقواعد الإجرائية التي تُنظم ممارسة السلطة⁽⁵⁾.

ثانياً: الشعبوية والقومية.

إنّ الفكر السياسي القومي كان وما زال يشكل عاملاً مهماً ومؤثراً في تحديد مواقف الدول وتوجيه سياستها تحت مسميات متعددة ومتنوعة تؤدي في مجموعها إلى دلالة واحدة ومشتركة يعبر عنها في الأوساط السياسية بالأهداف القومية، المصلحة القومية، الأمن القومي، وبالرغم من التباين الشديد في تعريف القومية بحسب نظرة كل باحث، وميوله الفكرية إلاّ أن القومية منذ ظهورها في القرن الثامن عشر استمرت محافظة على حيويتها وحضورها كفقرة في معظم سياسات الدول، والقادة المفكرين⁽⁶⁾.

إنّ النزعة القومية، والشعبوية ليست ظاهرة جديدة، لكن مؤيديها المعاصرين حققوا نجاحاً في أنحاء القارة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية جميعها في القرن الحادي والعشرين، ويعود السبب في ذلك إلى ثلاثة أبعاد متداخلة وهي كالآتي⁽⁷⁾:

1_ الأزمات الاقتصادية التي نجمت عن التوسع في عولمة النظم الاقتصادية ولاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الأوربية، وما أتبع ذلك من إفقار مطرد لطبقات اجتماعية تم استبدالها عن طريق إتفاقيات التجارة العالمية بالعمالة الرخيصة.

2_ إنهاء الثقة في أنموذج الديمقراطية التمثيلية، وتكرار فضائح فساد النخبة الحاكمة التي أصبحت لصيقة بها.

3_ زيادة أعداد المهاجرين بطرائق غير شرعية، وعدم إتخاذ إجراءات حاسمه لوقف هذا اللجوء غير القانوني، مما أسهم في زيادة الخطر على الدولة، وتهديد هويتها الثقافية لاسيما وان المهاجرين من دول العالم الثالث لديهم ثقافه، وأسلوب حياة، وتقاليده تختلف عن المجتمع الأوربي والأمريكي.

(5) ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، الشعبوية: دراسة في الإطار النظري، مجلة دراسات دولية، العدد 77- 78، جامعة بغداد، 2019، ص17.

(6) أوموت أوزكيريمللي، نظريات القومية: مقدمة نقدية، ترجمة معين الإمام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013، ص35.

(7) دينا الخواجة، المد القومي بين الشعبوية والشمولية: مسارات التحول الطويل شمالاً وجنوباً، مجلة الديمقراطية، العدد 66، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2017، ص44.

(8) سمية متولي السيد، تأثيرات ضاغطة لسياسات الهوية في الدول الغربية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 28 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2018، ص53.

(9) أبو بكر عبد الرزاق، الديمقراطية الليبرالية بين النخبوية والشعبوية: دراسة في أسباب صعود التيار الشعبي في أميركا وتداعياته، مجلة سياسات عربية، العدد 26، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آيار 2017، ص10.

(* الليبرالية (liberalism) اشتقت كلمة ليبرالية من ليدر liber وهي كلمة لاتينية تعني الحر؛ وتطورت الليبرالية عبر أربعة قرون ابتداءً من القرن السادس عشر إذ ظهرت نتيجة للحروب الدينية في أوروبا لوقف تلك الصراعات باعتبار أن رضا المحكوم بالحكم هو مصدر شرعية الحكم وأن حرية الفرد هي الأصل، هي مذهب أو حركة وعي اجتماعي سياسي داخل المجتمع، تهدف لتحرير الإنسان كفرد وجماعة من القيود السلطوية الثلاثة (السياسية والاقتصادية والثقافية)، وقد تتحرك وفق أخلاق وقيم المجتمع الذي يتبناها، وهي أيضاً مذهب سياسي واقتصادي معاً، ففي السياسة تعني تلك الفلسفة التي تقوم على استقلال الفرد وحماية حرياته السياسية والمدنية للمزيد من التفاصيل ينظر: شهريار زرشناس، الليبرالية، ترجمة حسن الصراف المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2017، ص11.

تعتمد الشعبوية على تصنيف الشعب إلى «نحن» و «هم» في تعريفها للأمة (الشعب)، فإنها تشجع النزعات القومية المتطرفة، وأدى ذلك إلى تصاعد مسألة الهوية في الخطاب السياسي، وزيادة صراع الهويات، حتى أن المفكر الأمريكي فرانسيس فوكوياما يرى أن «سياسات الهوية "Politics Identity" أصبحت تهدد النظام الديمقراطي الليبرالي، على الصعيدين المحلي والدولي، أو أحد العوامل الحاكمة لتفاعلات الحياة السياسية في عدد كبير من النظم الديمقراطية، وأهم تحدي يواجهها، يتمثل في خطورة صراعات الهوية في أن لها طابع صفري (game sum zero)، وأنه لا يمكن إخضاعها لمنهج المساومة، والحلول الوسط، ومن ثم فإنها تُغذي مشاعر العدا، وروح التعصب، والشوفينية، والقومية»⁽⁸⁾.

وتشترك الشعبوية، والقومية في سمة أساسية، هي إيمانها بأن الأمة يتم تعريفها على وفق الدين، أو العرق، إذ يدعي كلا من القوميين، والشعوبيين ملكية الإرادة الحقيقية للشعوب، ويستخدمونها لتأطير حملاتهم حول روايات مفردة في التبسيط تضع «الشعب» في مواجهة نخبة معولمة، ومنقطعة الصلة بالواقع، ولكن إستخدامهم لمصطلح مثل «إرادة الشعب» يحاول السياسيون الشعبويون والقوميون تبني أساليب سلطوية من أجل الاستيلاء على السلطة، والحفاظ عليها، ومن هنا تأتي أهمية الوعد الذي يقطعه كلاهما بتوحيد الأمة في أصلها النقي الأول؛ تحت قيادة قوية، ولعل هذا التماثل في الوسائل، والأهداف بين الشعبوية، والقومية هو ما دفع المحكمة في فرنسا إلى إصدار حكم يسمح لخصوم زعيمة حزب الجبهة الوطنية (ماري لوبان) بمناذاتها بالسياسة القومية، أو الفاشية⁽⁹⁾.

ثالثاً: الشعبوية والليبرالية.

إنّ الشعبوية بكونها ظاهرة حديثة تعارض الليبرالية*، في عدة مجالات وتحاول أن تحل محلها، مستنداً في هذا إلى أدلة تجريبية من عدة بلدان وترتكز فيها على معياري المكان والزمان من جهة، ومعياري الدلالة السياسية من جهة أخرى، بينما بقيت الليبرالية حتى

القرن التاسع عشر تياراً فكرياً، وسياسياً، وإقتصادياً، ونخبوياً اهتم بالحفاظ على حريات الأفراد وحماية الملكية الخاصة، التي تعدها من القيم الضابطة، والموجهة لعلاقات الدولة، والفرد والمجتمع، وحماتها من تعسف السلطة التي يفترض أن يقتصر دورها على حماية الحريات⁽¹⁰⁾.

وتلتقي الشعبوية مع الأفكار الأساسية لليبرالية، لاسيما على المستوى الداخلي من خلال التركيز على الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الحكومات في حرية الأفراد ونشاطهم، إلا أنها تُعارض توجهات الليبرالية الجديدة، وتدخل معها في صراع حاد، إذ يرى الشعبويون أن الليبراليين أعطوا الأولوية للأفراد على حساب المجتمع، وأنهم السبب الرئيس في ارتفاع التفاوت الحاد بين طبقات المجتمع وتأثير تداعيات العولمة على الشعب، وقد أسهمت تلك الأسباب في صعود التيار الشعبوي اليميني، وكان محصلة للأزمات الاقتصادية التي عانتها المجتمعات الغربية وعجز النخب الحاكمة عن معالجة مشكلات البطالة، وتراجع الطبقة المتوسطة مما أدى لحالة من عدم الثقة في الأحزاب، والمؤسسات القائمة ومن ثم صعود التيار الشعبوي القومي مع ترويجه لمفردات معارضة الأوضاع، والمؤسسات الديمقراطية الليبرالية⁽¹¹⁾.

**إن تهديد الشعبوية
لليبرالية لا يقف عند تدابير
طبيعتها بقدر ما يتعلق الأمر
بطبيعة المسائل الشائكة بين
الشعبوية، والديمقراطية**

المحور الثاني: تهديد الشعبوية للديمقراطية

إن تهديد الشعبوية للديمقراطية لا يقف عند تدابير طبيعتها بقدر ما يتعلق الأمر بطبيعة المسائل الشائكة بين الشعبوية، والديمقراطية⁽¹²⁾، إذ تكمن المشكلة في أن الشعبويين يعتمدون في تعبتهم للجمهور على توجيه الغضب ضد المؤسسات الديمقراطية، وليس ضد السياسات فحسب، ويمكن أن يصبح الأسلوب مشكلة تواجه النظام الديمقراطي إذا زاد منسوب الكراهية، وشيطة الآخر فيه، والأخطر من هذا إذا تحول الأسلوب الذي يقسم المجتمع على «نحن» متخيلة يدعي المنتمون إليها أنهم الشعب من جهة، و «هم» متخيلة

(10) حازم البيلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية القضايا والمشاكل، دار الشروق، القاهرة، 1995، ص11.

(11) Roger Eatwell, Matthew Goodwin, National Populism: The Revolt Against Liberal Democracy, Penguin, UK, 2018, p. 19.

(12) مرشد القبلي، مصدر سبق ذكره، ص40.

من أعداء الشعب، ومؤلفة من النخب والسياسيين، والمثقفين، والأحزاب إلى أيديولوجيا، وهنا لا تعود الظاهرة مجرد استراتيجية في العمل السياسي بل تدخل في مجال الأيديولوجيا، وهي ظاهرة معادية للنظام الديمقراطي الليبرالي⁽¹³⁾.

(13) عزمي بشارة، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية، مجلة سياسات عربية، العدد 40، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أيلول 2019، ص 9.

ويمكننا أن نقول إن الشعبوي يمكنه أن يظهر كديمقراطي، لكنه ديمقراطي راديكالي، يختلف عن النموذج الديمقراطي الليبرالي السائد في العالم المعاصر، ويرجع سبب هذا الاختلاف إلى أن الشعبوية ترى أنه ليس من حق أي شخص تقييد «إرادة الشعب النقي»، كما أنها ترفض مفاهيم التعددية جملةً، وتفصيلاً؛ إذ يترتب على هذا الأمر عدم احترام الشعبوية لحقوق الأقليات، لذلك يثير الشعبويون عادةً مبدأ سيادة الشعب، والديمقراطية، وتشككهم في النظام الدستوري، وبقدر ما تعلق الأمر بالمؤسسات، والإجراءات فهم يتقنونها لأنها تطلب المساواة بين المواطنين جميعهم والمواطنة الشاملة للجميع، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من الديمقراطية الليبرالية⁽¹⁴⁾.

(14) William A. Galston, The populist challenge to liberal democracy, Journal of Democracy, Vol. 29, No. 2, April, 2018, p.11.

وتستغل الشعبوية الاضطرابات، أو الأزمات التي تواجه الديمقراطيات الليبرالية المعاصرة، لإقامة توازن عادل بين حكم الأغلبية وحقوق الأقليات، لذلك فإن هذه الاضطرابات أو الأزمات التي تواجهها الديمقراطية، وصعود الشعبوية اليمينية في العالم، لذلك يرى (عزمي بشارة) هي ليست بظاهرة جديدة، بل هي تجليات يمكن أن نسميها بـ «أزمة دائمة للديمقراطية في ظروف جديدة»، والتي يرجع أسبابها إلى ثلاثة توترات بنيوية وهي⁽¹⁵⁾:

(15) عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، المركز العربية للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019، ص 20-21.

التوتر الأول: متداخلاً بين البعد الديمقراطي المتعلق بالمشاركة الشعبية القائمة على إفتراض المساواة الأخلاقية بين البشر، وإفتراض المساواة في القدرة على تمييز مصلحتهم، والتي تقوم عليها المساواة السياسية بينهم، ويقوم عليها حقهم في تقرير صيرهم، وبين البعد الليبرالي الذي يقوم على مبدأ الحرية المتمثلة بالحقوق، والحرية المدنية، وصور حرية، الأنسان، وكرامته وملكيته الخاصة من تعسف

الدولة ويتعلق بتحديد سلطات الدولة.
 التوتر الثاني: على أنه يدخل في البعد الديمقراطي نفسه بين فكرة حكم الشعب نفسه من جهة، وضرورة تمثيله في المجتمعات الكبيرة، والمركبة عبر قوى، ونخب سياسية تتولى المهمات المعقدة لإدارة الدولة عن طريق جهازها البيروقراطي.
 التوتر الثالث: يقوم على مبدأ التمثيل في الانتخابات الذي يقود إلى إتخاذ قرارات بأغلبية ممثلي الشعب المنتخبين، أو بأصوات ممثلي الأغلبية من طرف، ووجود قوى، ومؤسسات غير منتخبة لها تأثير في صنع القرار، أو تعديله، وحتى عرقلته مثل الجهاز القضائي، والأجهزة البيروقراطية المختلفة للدولة من طرف آخر.

وهناك توترات أخرى فضلاً عن التوترات الثلاثة التي ذكرت آنفاً، مثل الصراعات الثقافية والاقتصادية، والاجتماعية؛ إذ مثلت هذه التوترات تنامي اللامساواة الاقتصادية، وفجوات توزيع الدخل وتشوّهه، وإشكالية الحرية في غياب المساواة ومسألة الهويات والحقوق الجماعية والثقافة والتقاليد السائدة، وتنامي الأوليغارشية، مما جعل الديمقراطية الليبرالية بحاجة ماسة إلى إجراء تأمل ذاتي نقدي حول إخفاقاتها في وضع حد للسلطة الأوليغارشية، وهذه الأسباب هي التي أسهمت في صعود الخطاب الشعبوي⁽¹⁶⁾، لكن عزمي بشاره يرى أن الخطاب الشعبوي تنامي من خلال التوترات الثلاثة التي تم ذكرها أعلاه، فيترجم الغضب الاجتماعي إلى نقد النظام الديمقراطي نفسه، عن طريق تبني مكون من مكونات النظام الديمقراطي المركب ضد الآخر، فهذه التوترات قائمة في بنية الديمقراطية الليبرالية ذاتها⁽¹⁷⁾.

وقد تجلّت هذه «التوترات البنوية» في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، وأدت في معظم الحالات إلى تطويرها من الداخل، لكنها في الديمقراطيات الحديثة أدت أحياناً إلى إنهارها وعودة النظام السلطوي كما حصل في حالي (الفاشية، والنازية في إيطاليا وألمانيا)، ومع ذلك فبعد الحرب العالمية الثانية تطور النظام

(16) ناديا أوربيناتي، أنا الشعب كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية، دار الساقبي، بيروت 2020، ص 15

(17) عزمي بشاره، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، مصدر سبق ذكره، ص 22.

الديمقراطي، ووضع مبادئ دستورية جديدة، يعد احترامها شرطاً للمشاركة السياسية، وإستقلال القضاء، والقيود على حكم ممثلي الأغلبية، ودولة الرفاه التي تجمع بين إقتصاد السوق والتخطيط، وحماية منجزات العاملين النقابية، حتى أنه كان قادراً على احتواء الكثير من الحركات الشعبوية في البرلمانات، والحكومات، دون أن يضر ذلك بالحريات والحقوق المدنية، لكن تلك الحركات تغيرت وتغير معها النظام الذي أحتواها بتعديل نفسه بوساطة عملية الاحتواء نفسها باتجاه تقوية مكون المساواة، والعدالة الاجتماعية⁽¹⁸⁾.

(18) عزمي بشارة، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص 10.

ويرى المفكر الألماني يان مولر إن الشعبوية شبح عابر للأزمة وأنها تشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية الليبرالية المعاصر،

لذلك تتطلب بلورة أجوبة سياسية، وفكرية دقيقة لمواجهةها، فعلى المستوى السياسي ينبغي تجنب إقصاء التيارات الشعبوية، أو الدعوة لمقاطعتها، وهو التوجه السائد نحوها، فالإقصاء يتنافى مع الممارسات الديمقراطية، بل إن تبنيه من طرف أحزاب ليبرالية سيجعلها أقرب إلى الممارسات التي تدعو إليها الأحزاب الشعبوية، أما بالمستوى الفكري فيمكن احتواء الأحزاب الشعبوية من خلال النقاش

ويرى المفكر الألماني يان مولر إن الشعبوية شبح عابر للأزمة وأنها تشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية الليبرالية المعاصر، لذلك تتطلب بلورة أجوبة سياسية، وفكرية دقيقة لمواجهةها

(19) يان فيرنر مولر، ما الشعبوية، ترجمة رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، 2017، ص ص 18-29.

العمومي العقلاني، وهذا يمكن تحقيقه من خلال الديمقراطية الليبرالية إلى تقبل الآخر المختلف فكراً⁽¹⁹⁾، ويمكن أن نذكر أمثلة ملموسة عن الموقف المنفتح في آلية التعامل مع الشعبويين، مثال على ذلك عندما شكل حزب الشعب النمساوي المحافظ، تحالفاً مع حزب الحرية، وهو حزب من اليمين الشعبوي المتطرف بزعامة (يورغ هايدر)، عدّ هذا التحالف تهديداً للديمقراطية في النمسا، حتى وصف من بعض الدول الأوروبية بأن اليمين المحافظ وقع «عقداً مع الشيطان»، أما في إنتخابات عام 2012، وبعد أن عقد الحزب المحافظ تحالفاً مع الحزب اليميني الشعبوي نفسه، عدت أوروبا الأمر بكونه «لا يشكل حدثاً مهماً يذكر»⁽²⁰⁾.

(20) Daniele Albertazzi and Sean Mueller, Populism and liberal democracy: Populists in government in Austria, Italy, Poland and Switzerland, Government and Opposition, Vol. 48 Issue 3, Cambridge University, June 2013, p. 350.

ويرى (تاكسس باباس Takis S. Pappas)، أن الشعبوية تشكل تهديداً خطيراً للديمقراطية الليبرالية، فهي تقضي على المؤسسات الديمقراطية، وتولد استقطاباً اجتماعياً شديداً، وتنتج أزمات سياسية في بعض الأحيان، ويتحول الحكم إلى حكم أوتوقراطي، ويعطي لنا نماذج عن مدى خطورة الشعبوية على الديمقراطية، ففي كل من روسيا، وتركيا، وهنغاريا، وبولندا، وبعض البلدان الأخرى، فتلك الدول التي كانت حتى وقت قريب تمثل النموذج الديمقراطي الليبرالي الناجح، إلا أننا نراها اليوم تقع تحت النزعة الشعبوية التسلطية، وبات تهديد الشعبوية للديمقراطية الليبرالية حتى في مواطنها الأصلي، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل إنتخاب دونالد ترامب تهديداً للنظام الدستوري الأمريكي لم يشهد له مثيل منذ عهد الرئيس ريتشارد نيكسون⁽²¹⁾.

المحور الثالث: تأثير اليمين الشعبوي في الديمقراطية

بعد إنتهاء الحرب الباردة، وسقوط الشيوعية، كتب المفكر الأميركي فرانسيس فوكوياما، كتابه الشهير الذي حمل عنوان (نهاية التاريخ والأنسان الأخير)، والذي توصل فيه إلى خلاصة رئيسة مفادها، أن تفكك الاتحاد السوفيتي؛ وإنهيار الأنظمة الشيوعية؛ في دول وسط وشرق أوروبا، وإعتماد الديمقراطية الليبرالية، واقتصاد السوق، كأساس لنظامها السياسي، يمثل انتصاراً كاملاً ونهائياً للديمقراطية الليبرالية على الإيديولوجيات المنافسة لها، وهو ما رآه نهاية التاريخ، لأنه لم يعد في عالمنا مكان للصراع الإيديولوجي، وبذلك أصبحت الديمقراطية في نظره، ونظر الكثير من المفكرين هي النموذج الذي ينبغي أن تأخذ به دول العالم جميعاً⁽²²⁾.

وشاطره في الرأي عالم السياسة الأميركي صامويل هنتنجتون، والذي توصل إلى ان نهاية القرن العشرين، شهدت أكبر موجة تحول ديمقراطي عرفها تاريخ البشرية، وقد أطلق عليها تسمية (الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي)، بينما لم تكن في سبعينات القرن نفسه، سوى 15 دولة يمكن وصفها بأنها دول لها نظم ديمقراطية، وكانت

(21) Takis S. Pappas, Populism and liberal democracy: A comparative and theoretical analysis, Oxford University Press, United Kingdom 2019, pp 186- 241.

(22) فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمه فؤاد شاهين وجميل قاسم ورضا الشيباني، مركز الأنماء القومي، بيروت، 1993، ص 66 وما بعدها.

تتواجد في أمريكا الشمالية، ودول أوروبا الغربية، بينما بحلول تسعينيات القرن الماضي كان هناك ما يقارب 107 دولة من مجموع 186 دولة في العالم، أخذت بالنظام الديمقراطي كأساس في إختيار الممثلين في المجالس التشريعية عن طريق الإنتخابات، وإحترام الحقوق والحريات⁽²³⁾.

(23) كمال مجاهدي، المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية: نظرة موجزة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2010، ص23، وكذلك نادين عبد الله وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص103.

لكن عندما أصدر فرانسيس فوكوياما في عام 2018، كتاب جديد بعنوان (الهوية: الحاجة إلى الكرامة، وسياسات الاستياء)، وقد راجع في كتابه الجديد الكثير من الأفكار السابقة، إذ ناقش جملة من التحديات، التي تواجه النظم الديمقراطية في الوقت الحاضر، ويتمثل الجانب الأكبر من هذه التحديات في صعود سياسات الهوية، والتي هي وثيقة الارتباط بقضايا وتحولات عديدة شهدتها المجتمعات الغربية، على مستوى الأديان، والثقافات الفرعية، وموجات الهجرة العالمية، وقضايا الاندماج والعنصرية، والعولمة ومدى تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً تصاعد اليمين الشعبوي، ومدى تأثيره في الديمقراطية، وقد برزت في السنوات الأخيرة مؤشرات تؤكد تراجع مظاهر الديمقراطية في الكثير من الدول على المستوى العالمي، وباتت أزمات الديمقراطية الليبرالي تمثل بحثاً رئيساً في علم السياسة في الوقت الراهن، إذ صدر في السنوات الماضية الكثير من الكتب، والدراسات التي حملت عناوين مختلفة منها(كيف تموت الديمقراطية؟ وكيف تنتهي الديمقراطية؟ ونهاية الديمقراطية؟

(24) حسنين توفيق إبراهيم، أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية، مجلة الديمقراطية، العدد 74، مركز الأهرام، القاهرة، 2019، ص48.

وعالم ما بعد الديمقراطية؟)⁽²⁴⁾، وقد حمل غلاف مجلة فورين أفيرز (Foreign Affairs)، الأمريكية في عددها 97، شهر مايو من عام 2018، عنوان هل الديمقراطية تحتضر؟ (Is Democracy Dying)، وقد تضمن الكثير من البحوث التي حللت من زوايا مختلفة بعض مظاهر الأزمات التي تواجهها الديمقراطية، وتمدد التسلطية على الصعيد العالمي⁽²⁵⁾.

(25) Gideon Rose, Editor, Is Democracy Dying?, Foreign Affairs, Vol. 97, No. 3 May/June 2018, p. 8.

ولا شك أن مراجعة فوكوياما لأطروحاته السابقة بشأن الديمقراطية الليبرالية تأتي في إطار الأزمة الراهنة التي تُعاني منها الديمقراطية في

الدول الأكثر رسوخاً لمبادئ الديمقراطية وهما، (الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية) والتي توصف ديمقراطياً بأنها من أكثر الديمقراطيات استقراراً، ونضوجاً، وقد تبلورت في السنوات الأخيرة جملة من الظواهر، والتطورات التي كشفت مدى تأثيرها في الديمقراطية، إذ شكل صعود اليمين الشعبي مظهراً بارزاً من مظاهر التأثير في الديمقراطية الليبرالية، إذ وصلت إلى السلطة في بعض الدول، أحزاب، وقيادات، وتيارات شعبوية، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصف رئيسها السابق دونالد ترامب على أنه زعيم لتيار شعبي يجتاح السياسة الأمريكية، كما تصاعد دور الأحزاب والتيارات الشعبوية في بلدان غربية كبيرة مثل بريطانيا التي أسهم حزب الاستقلال اليميني في خروجها من الاتحاد الأوروبي، كما شاركت بعض التيارات الشعبوية في حكومات ائتلافية مثل فنلندا، والنرويج، والسويد، واليونان⁽²⁶⁾.

(26) Daniele Albertazzi and Duncan McDonnell, Op. Cit., pp.30 -31

فضلاً عما تقدم فقد أدى تفاقم عدم الثقة في المؤسسات، والعملية الديمقراطية، وتزايد وزن العنصر الشخصي في السياسة، وتصاعد دور الإعلام المرئي، ووسائل التواصل الاجتماعي (نيو ميديا New Media)، إلى صعود رجال أعمال أو زعماء غير حزبيين، أو منتقلين من حزب إلى آخر، يعتمدون على النجومية والديماغوجيا الإعلامية وغيرها، من أجل الوصول إلى السلطة، وينظر الجمهور لهؤلاء على أنهم مؤهلون أكثر من غيرهم، لأنهم جمعوا ثروتهم من خارج المنظومة السياسية؛ ولأنهم يتكلمون لغة البسطاء، وفي الحقيقة أن خطابهم ليس بسبب بساطتهم بل بسبب قلة ثقافتهم في السياسة مثال: الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإيطالي الأسبق وبرلسكوني كأمودجين، وهنا شعبية رجل الأعمال أو الزعيم السياسي لا تنبع من إنتمائه إلى الشعب، لأنه لا يتكلم لغة الشعب بل أنه يتكلم بـ (لغة الشارع) كما يتصورها وكما يجري تكريسها في الإعلام والسياسة، فيبرز دور رجل الأعمال، أو السياسي المعتمد على العلاقات العامة، والنجومية والخطاب الشعبي، في

(27) عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، مصدر سبق ذكره، ص 39.

ممارسة السلطة⁽²⁷⁾، وهذا يعد أكبر تأثير في المؤسسات الديمقراطية، لأن هؤلاء لا ينجحون في إعادة الثقة بالمؤسسات الديمقراطية، وإنما يزيدون من عدم الثقة فيها.

إنّ معظم الشعبويين يستغلون ضعف فاعلية الديمقراطيات الليبرالية في العالم المعاصر، وعدم قدرتها على تحقيق الموازنة بين ما تريده الأغلبية، وحقوق الأقليات، لذلك يقترحون إجراء تعديل على مسار الديمقراطية، ولا سيما حين يخفق النظام الديمقراطي الليبرالي في تحقيق ما يريده جمهور الناخبين، لذلك يعتمد بعض السياسيين، ورجال الأعمال على الخطاب الشعبي من أجل إنتقاد مؤسسة الحكم، وأفناع الناس بأن الوقت قد حان لتقوية السيادة الشعبية، ويقول الشعبويون أن سيادة القانون، والمؤسسات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان الأساسية على سبيل المثال) المحاكم الانتخابية، والمحاكم الدستورية، والمحاكم العليا... إلخ) تقيد من قدره الشعب على ممارسة سلطته الشرعية، وتؤدي إلى سخط شعبي متزايد تجاه النظام الديمقراطي⁽²⁸⁾، وفي الحقيقة فإن هذه الانتقادات الموجهة ضد الديمقراطية، هي خطاب موسمي يتكرر في الحملات الانتخابية، لكنه يصبح خطيراً على الديمقراطي

(28) Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, Populism: A Very Short Introduction, Op., Cit., p95.

(29) عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، مصدر سبق ذكره، ص 31.

لم يكتف الشعبويون بمجرد الفوز في الانتخابات بالأغلبية، بل يريدون البقاء في السلطة أطول وقت ممكن، فهم يرفضون الدساتير الحالية، ويشككون فيها ويعدونها دساتير شكلية

في الأزمات التي قد يخفق النظام الديمقراطي في حلها، والتي تؤدي إلى عدم الاستقرار، والخوف في المستقبل كما هو الحال الأزمات الاقتصادية والركود الكبير في نهاية العشرين من القرن الماضي⁽²⁹⁾.

لم يكتف الشعبويون بمجرد الفوز في الانتخابات بالأغلبية، بل يريدون البقاء في السلطة أطول وقت ممكن، فهم يرفضون الدساتير الحالية، ويشككون

(30) ناديا أوربيناتي، مصدر سبق ذكره، ص 139.

فيها ويعدونها دساتير شكلية، لذلك يسعون إلى وضع دستور شعبي جديد، يتوافق مع مبادئهم الأساسية، أو إصلاح دستوري يتم التركيز فيه على صلاحيات السلطات التنفيذية، والحد من سلطات المراقبة التي تتمتع بها عادة المؤسسات غير السياسية⁽³⁰⁾، بمعنى

آخر فان الحكومة المنتخبة تمثل أغلبية الشعب هي الممثل الوحيد عن الشعب، وهي السلطة الوحيدة التي تمتلك شرعية تقديم دستور، وهذا ما فعله هو غو تشافيز من خلال التلاعب بالانتخابات في عام 2012 من أجل أن يحصل على أغلبية تمكنه من تغيير الدستور، أما حكومة أوربان في هنغاريا فإنها همشت المعارضة، والمنظمات المجتمع المدني في صياغتها لدستور جديد في عام 2011⁽³¹⁾.

(31) للمزيد ينظر: يان فيرنر مولر، مصدر سبق ذكره، ص ص 82-83.

الخاتمة:

تعد التيارات الشعبوية، هي إحدى أبرز الأمراض التي تواجه الديمقراطية الليبرالية في الوقت الحاضر، إذ يستخدم الشعبويون خطاب كراهية، وشعارات وحملات تحريضية باسم الشعب، وبالنتيجة يمكن أن تؤدي تلك الخطابات، والشعارات إلى تخريب الواقع السياسي والاجتماعي وهدم مؤسسات الدولة، فالشعبوية تزعم أن نخبة معينة تسيطر على المؤسسات الديمقراطية، وتحتكرها لصالحها، لذلك يظهر الدور السلبي للشعبوية وتأثيرها في الديمقراطية، عندما تكون السلطة في أيديهم، وإذا استمر الشعبويون في تحدي النظام الديمقراطي الليبرالي، ووصولهم إلى السلطة وتمكنوا من الحصول على الأغلبية، ربما يتسببون في عملية بدأ انهيار النظام الديمقراطي، لكن من حيث الواقع فالأمر صعب جداً تحقيقه، وذلك بسبب رفض الكثير من المؤسسات الموجودة للخطاب الشعبوي الذي يرفض الآخر المختلف معه، كما أن الديمقراطيين الليبراليين، إذا توحدوا وسخروا المؤسسات كلها لصالح النظام الديمقراطي، يمكن من خلاله إزاحة الشعبويين عن السلطة، وهذا ما حدث فعلاً في الانتخابات الأمريكية عام 2020، حين رفض جمهور(الناخبين) والمؤسسات الأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية من إعطاء فرصه للشعبويين أن يصلوا إلى السلطة مره ثانية.

قائمة المصادر:

أولاً: المراجع العربية والمعربة: -

- ألان تورين، ما هي الديمقراطية حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسين قيسي، دار الساقبي، بيروت 2016.
- أوموت أوزكيرملي، نظريات القومية: مقدمة نقدية، ترجمة معين الإمام، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2013.
- ثروت بدوي، النظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989.
- حازم البيلاوي، عن الديمقراطية الليبرالية القضايا والمشاكل، دار

- الشروق، القاهرة، 1995.
- حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية، المكتبة القانونية، ط3، بغداد، 2010.
- شهريار زرشناس، الليبرالية، ترجمة حسن الصراف المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، العتبة العباسية المقدسة، العراق، 2017.
- صبري سعيد، الديمقراطية، الموسوعة السياسية للشباب، نهضة مصر للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2007.
- فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ والإنسان الأخير، ترجمه فؤاد شاهين وجميل قاسم و رضا الشيباني، مركز الأبناء القومي، بيروت، 1993.
- يان فيرنر مولر، ما الشعبوية، ترجمة رشيد بوطيب، منتدى العلاقات العربية، قطر، 2017.

ثانياً: المجالات والدوريات :-

- أبو بكر عبد الرزاق، الديمقراطية الليبرالية بين النخبوية والشعبوية: دراسة في أسباب صعود التيار الشعبي في أميركا وتدايعاته، مجلة سياسات عربية، العدد 26، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، آيار 2017.
- حسنين توفيق إبراهيم، أزمة الديمقراطية التمثيلية: إشكالية الدولة الوطنية وصعود الشعبوية، مجلة الديمقراطية، العدد 74، مركز الأهرام، القاهرة، 2019.
- حنفي قدرى، الشعبوية بين القادة والجماهير، مجلة الديمقراطية، العدد 62، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2016.
- دينا الخواجة، المد القومي بين الشعبوية والشمولية: مسارات التحول الطويل شمالاً وجنوباً، مجلة الديمقراطية، العدد 66، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أبريل 2017.
- سمية متولي السيد، تأثيرات ضاغطة لسياسات الهوية في الدول الغربية، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 28 مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبوظبي، 2018.
- عزمي بشارة، الشعبوية والأزمة الدائمة للديمقراطية، مجلة سياسات عربية، العدد 40، المركز العربية للأبحاث ودراسه السياسات، الدوحة، أيلول 2019.
- عزمي بشارة، في الإجابة عن السؤال: ما الشعبوية؟، المركز العربية

- للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2019.
- كمال مجاهدي، المسار السياسي المغربي في ضوء تجارب الديمقراطية: نظرة موجزة، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، 2010.
- مرشد القبلي، الشعبوية انعاش الديمقراطية أم تهديد لها؟، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 31، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
- ناديا أوريناتي، أنا الشعب كيف حولت الشعبوية مسار الديمقراطية، دار الساقى، بيروت 2020.
- ياسين محمد حمد، خالد طارق عبد الرزاق، الشعبوية: دراسة في الإطار النظري، مجلة دراسات دولية، العدد 77-78، جامعة بغداد، 2019، ص 17.

ثالثا: المصادر الأجنبية:-

- Jane Mansbridge and Stephen Macedo, Populism and democratic theory, Annual Review of Law and Social Science Vol.15, USA, 2019.
- Roger Eatwell, Matthew Goodwin, National Populism: The Revolt Against Liberal Democracy, Penguin, UK, 2018.
- William A. Galston, The populist challenge to liberal democracy, Journal of Democracy, Vol. 29, No. 2, April, 2018.
- Daniele Albertazzi and Sean Mueller, Populism and liberal democracy: Populists in government in Austria, Italy, Poland and Switzerland, Government and Opposition, Vol. 48 Issue 3, Cambridge University, June 2013.
- Takis S. Pappas, Populism and liberal democracy: A comparative and theoretical analysis, Oxford University Press, United Kingdom 2019.
- Gideon Rose, Editor, Is Democracy Dying?, Foreign Affairs, Vol. 97, No. 3 May/June 2018.

الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية في مصر بعد العام 2014

*جامعة النهرين/ كلية العلوم
السياسية
dr.hisham@nahrainuniv.
edu.iq

*أ.د. هشام حكمت عبد الستار

* ولاء علي فرحان

باحثان من العراق

ملخص :

إن الإصلاح الاقتصادي ضرورة لأي دولة تعاني من انهيار اقتصادي، والتطورات السياسية التي شهدتها مصر على مدار الأعوام الأخيرة شكلت تحدياً أمام تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة، إذ يُعد الاقتصاد المصري أكثر الاقتصادات تنوعاً في الشرق الأوسط لمحاورة المتعددة والمتنوعة وهيكله الإنتاجي المرن فضلاً عن قدرته على التكيف مع التغيرات الاقتصادية، فكان من الضروري على الحكومة المصرية وضع برامج لتطوير القطاعات الاقتصادية ضمن خطتها للإصلاح الاقتصادي.

كلمات مفتاحية : الإصلاح، الإصلاح الاقتصادي، تطوير القطاعات الاقتصادية، قطاع الصناعة، قطاع الزراعة، قطاع السياحة، قطاع الطاقة.

Economic Reform and Development of Economic Sectors in Egypt Post 2014

Prof. Dr. Hisham Hekmat Abdel Sattar

Walaa Ali Farhan

Al-Nahrain University, College of Political Science

ABSTRACT

Economic reform is a necessity for any country suffering from economic collapse, and the political develop-

ments that Egypt has witnessed over the past years has posed a challenge to the development of various economic sectors, and where the Egyptian economy is the most diversified in the Middle East with its multiple and diverse axes and flexible production structure as well as its ability to adapt to Economic changes. It was necessary for the Egyptian government to develop programs to develop economic sectors within its economic reform plan.

KEY WORDS: reform, economic reform, development of economic sectors, industry sector, agriculture sector, tourism sector, energy sector.

المقدمة:

كان الاقتصاد المصري قبل شهر تشرين الثاني من العام 2016 قد وصل إلى حالة التردّي غير المسبوقة، وشرعت الحكومة المصرية وبالتعاون مع صندوق النقد الدولي بوضع برنامج لإصلاح اقتصادي مهم حقق نتائج جيدة، فقد وضع الاقتصاد المصري على الطريق الصحيح مكنه من تحقيق معدلات من النمو المتسارع والمستدام، فضلاً عن الحلول الجذرية للمشكلات الاقتصادية المتراكمة التي طرحها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتي كانت تواجه مصر مثل تطوير في القطاعات الاقتصادية وإنشاء المشاريع في الزراعة ومشاريع الصناعة وغيرها، التي كانت الداعم المهم للاقتصاد المصري.

إشكالية البحث: ينطلق البحث من إشكالية أن تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر كانت ضرورة للإصلاحات الاقتصادية للنهوض بالواقع الاقتصادي المصري بعد الانهيار الذي شهدته مصر، غير أن هذه العملية واجهتها جملة من التحديات.

فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها أن الإصلاح الاقتصادي كان ضرورة جوهرية لتحقيق التطوير في القطاعات الاقتصادية المصرية بعد عقود من التدهور.

منهجية البحث: اعتمد الباحثان على منهج التحليل النظري والمنهج الوصفي لدراسة الحالة.

هيكلية البحث: قد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، وتضمن المبحث الاول: مفهوم الإصلاح والإصلاح الاقتصادي، والمبحث الثاني: تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر بعد العام 2014، لنتهي بالمبحث الثالث والذي تناول اهم التحديات التي واجهها تطوير القطاعات الاقتصادية.

المبحث الأول

مفهوم الإصلاح والإصلاح الاقتصادي

يُعد الإصلاح عملية حضارية ضرورية لا بد من السير في طريقه، وذلك لتغيير الوضع الراهن غير الملائم إلى واقع أكثر ملائمة للعيش الكريم والتمتع بالحقوق والحريات وأيضاً إحراز التقدم على الأصدقاء جميعها، وعلى هذا سنوضح مفهوم الإصلاح والإصلاح الاقتصادي بالشكل الآتي:

أولاً: مفهوم الإصلاح

هناك كثير من التعاريف للإصلاح منها ما عرفه (صموئيل هنتغون) على أنه: (التغيير في القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء حيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة، وعملنة الحياة العامة، وعقلانية البنى في السلطة، وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفياً، واستبدال مقاييس العزوة بمقاييس الكفاءة، وتأييد توزيع أكثر إنصافاً للموارد المادية والرمزية)⁽¹⁾.

وعرف (عبد الوهاب الكيلاني) الإصلاح في الموسوعة السياسية أنه: (تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، وهو خلاف مفهوم الثورة، ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام، إذ أن الإصلاح يشبه الدعائم الخشبية المقامة لمحاولة منع انهيار المباني المتداعية، ويستعمل للحيلولة دون الثورة أو تأخيرها)⁽²⁾.

(1) صمويل هنتغون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلة، دار الساقى، بيروت، 1993، ص121.

(2)، الموسوعة السياسية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974، ص206.

وهناك من عرف الإصلاح على أنه: (عملية اتخاذ سياسات عامة تسهم في تعديل وتغيير سلوكيات النظام الشامل للدولة-السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والديني والأمني-نحو الأفضل، ومحاربة الفساد فيها، بطرائق تدريجية سليمة تتلاءم مع طبيعة تطلعات ومتطلبات الوضع العام للمجتمع والدولة، يتم العمل بها وفقاً للدستور وفي إطار الضوابط القانونية)⁽³⁾.

ثانياً: الإصلاح الاقتصادي:

ورد في أديبات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تعريف للإصلاح الاقتصادي على أنه: (عملية تستهدف تحسين أسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تلبية الاحتياجات الحالية والمقبلة الخاصة والاجتماعية وعلى وجه أفضل من ذي قبل، وقد تتراوح بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية التقنية للسلوك الاقتصادي)⁽⁴⁾.

ويعرف الإصلاح الاقتصادي بشكل عام على أنه: (عمليات من أجل إحداث تغييرات جوهرية ومفصلية في أساليب تعبئة الموارد وإعادة توزيعها من جديد على النحو الذي يضمن سد حاجات ومتطلبات المجتمع على المدى القريب والبعيد أي هي تغيير في السياسات الاقتصادية تبدأ بتطبيق سياسات التثبيت من أجل إيجاد الحلول والمعالجات للاختلالات القصيرة الأجل التي يعاني منها البلد وتنتهي بسياسات التكيف الهيكلي من أجل معالجة الاختلالات العميقة على المدى الطويل في اقتصاد ذلك البلد)⁽⁵⁾.

ومما تقدم، فإن الإصلاح الاقتصادي يستهدف تغيير وإصلاح أسس الاقتصاد الكلي للدولة

(3) مصطفى صادق عواد الكبيسي، الإصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2021، ص15.

**الإصلاح على أنه: (عملية
اتخاذ سياسات عامة
تسهم في تعديل وتغيير
سلوكيات النظام الشامل
للدولة-السياسي والاقتصادي
والاجتماعي والثقافي والديني
والأمني-نحو الأفضل، ومحاربة
الفساد فيها**

(4) حازم صباح احمد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية 1991-2007، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص10.

(5) محمد محسن ديوب، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 28، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، 2006، ص98.

**الإصلاح الاقتصادي يستهدف
تغيير وإصلاح أسس الاقتصاد
الكلي للدولة فضلاً عن إعادة
رسم الأولويات لكي تتوافر
الظروف الملائمة لتحقيق
التنمية الاقتصادية ومن ثم
تحقيق النمو الاقتصادي القابل
للاستمرار**

فضلاً عن إعادة رسم الأولويات لكي تتوافر الظروف الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ويهدف هذا الإصلاح الى تحسين مستويات المعيشة في بيئة اقتصادية كلية ومستقرة، فضلاً عن القضاء على الفقر والبطالة، ويهدف الإصلاح الاقتصادي أيضاً إلى تطوير النظام الاقتصادي للدولة والقطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال إتباع مجموعة إجراءات تسهم في تعدد مصادر إيرادات الموازنة العامة للدولة والسعي لتحسين القطاعات الاقتصادية. فالإصلاح الاقتصادي يمكنه أن يساعد في تلبية الاحتياجات الضرورية والملحة للمجتمع⁽⁶⁾.

(6) المصدر السابق، ص 20-21.

المبحث الثاني

تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر بعد العام 2014

تمكنت جمهورية مصر العربية بعد العام 2014 من التأسيس لاقتصاد قومي يتميز بالقوة فضلاً عن التمتع بالمرونة والتنوع، وهذا ضمن خطة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية، حيث أسهمت باستقرار الاقتصاد المصري، وكان من ضمن هذه الإصلاحات هو تطوير القطاعات الاقتصادية، وشمل هذا التطوير قطاعات مهمة في مصر، وسوف ندرجها بالآتي:

أولاً: قطاع الصناعة:

توجهت سياسة مصر على تنمية قطاع الصناعة، فبلغت التنمية الصناعية (20,3) مليار جنيه وهي تكلفة (38) مشروعاً، و(17) مجمعاً صناعياً مستهدف تنفيذه بـ(15) محافظة و(10) مليارات جنيه هي التكلفة الإجمالية للمجمعات و(5046) وحدة و(8) مجمعات صناعية وبيجمالي (2,8) ألف وحدة، و(5) مناطق صناعية تم إنشاؤها بنظام المطور الصناعي باستثمارات متوقعة بلغت (23) مليار جنيه، وكلف إنشاء مدينة الجلود (7,1) مليار دولار، فضلاً عن (17,1) ألف منشأة صناعية تم منحها موافقات وتراخيص، و(49) ألف رخصة تشغيل، و(5,25) الاف رخصة بناء، و(40,1) ألف شهادة سجل صناعي، وتم توقيع (3) اتفاقات لإنشاء مناطق صناعية وتعزيز التعاون في مجالات

الصناعة والاستثمار، وإطلاق برنامج تنمية الموردين المحليين وإطلاق علامة بكل فخر صنع في مصر، ونحو (17) ألف شركة استفادت من خدمات التكنولوجيا في مختلف القطاعات الصناعية، وتقديم خدمات الدعم الفني لعمل أكثر من (30) علامة تجارية⁽⁷⁾. ومن بين أهم المشروعات الصناعية ندرج بالآتي⁽⁸⁾:

1. (22) مشروع تنمية للمناطق الصناعية أبرزها:

- المرحلة الثانية لمصنع اسمنت العريش: تم الانتهاء من إنشاء الخطتين رقم (٣ و ٤) بمجمع العريش للأسمنت بشمال سيناء لمضاعفة الطاقة الإنتاجية إلى (٦,٥) مليون طن سنوياً، حيث أتاح هذا التطوير مزيداً من فرص العمل لأبناء سيناء وبهذه المشروعات العملاقة في كل من بني سويف والعريش فقد تم إضافة (١٥,٣) مليون طن سنوياً للطاقت الإنتاجية في مصر من الأسمنت ليرتفع حجم الإنتاج المحلي الفعلي من نحو ٥٥ مليون طن إلى نحو ٧٠ مليون طن سنوياً، وبتكلفة (٢,٨٨٢) مليار جنيه⁽⁹⁾.

- إنشاء مصنع اسمنت بني سويف: في آب من العام 2018 شهد عبد الفتاح السيسي افتتاح مشروع مجمع مصانع الاسمنت، بالمنطقة الصناعية في شرق النيل في محافظة بني سويف الذي يعد المشروع الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط، حيث تم إنشاء هذا الصرح العملاق بمساحة (5) كيلومتر مربع على طريق الجيش وعلى بعد (12) كيلومتر شمال محافظة بني سويف وجنوب طريق الصعيد الحر. فضلاً عن هذا فقد أسهم في إنشائها أكثر من (20) شركة وطنية وأجنبية، ضم (3) مصانع كبرى تنتج (37) ألف طن يومياً وبكلفة (23,36) مليار جنيه. وقد وفر هذا المشروع العملاق (1800) فرصة عمل و(8000) فرصة عمل غير مباشرة لأبناء الصعيد⁽¹⁰⁾.

- إنشاء المنطقة الصناعية بمدينة شرق بورسعيد على مساحة (63) مليون م².

(7) انجازات مصر في الفترة من 2014 إلى 2021، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص 79.

(8) المصدر نفسه، ص 83.

(9) المرحلة الثانية من إنشاء الخطتين الثالث والرابع بمجمع العريش للأسمنت، جمهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية، تاريخ النشر ديسمبر/2016، تاريخ الدخول 2022/3/2، وعلى الرابط: <https://www.presidency.eg//ar>

(10) انشاء مجمع مصانع الشركة الوطنية للاسمنت ببني سويف، جمهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية»، تاريخ النشر اغسطس/2018، تاريخ الدخول 2022/مارس، وعلى الرابط: <https://www.presidency.eg//ar>

- إنشاء المنطقة الصناعية (غرب جرجا) بمحافظة سوهاج.
 - إنشاء المنطقة الصناعية (المطاهرة) بمدينة المنيا.
 - إنشاء المنطقة الصناعية (جنيه وشباك) بمحافظة أسوان.
 - إنشاء المنطقة الصناعية بأسسوط.
2. مشروعات جهاز الخدمة الوطنية أبرزها:
- (8) مشروعات لشركة النصر للكيماويات.
 - (6) مشروعات لشركة العريش للإسمنت.
 - (2) مشروع للشركة الوطنية للإسمنت ببني سويف.
 - (4) مشروع لمجموعة حديد المصريين.
 - (1) مشروع لشركة صلب مصر.
 - (1) مشروع للشركة الوطنية للبطاريات.
 - (7) مشروعات للشركة العربية العالمية للبصريات.
 - (14) مشروع للشركة الوطنية المصرية للتطوير والتنمية الصناعية.
 - (4) مشروعات للشركة الوطنية للتبريد والتوريدات.
 - (2) مشروع للشركة الوطنية للمشروعات الإنتاجية.
 - (2) مشروع للشركة الوطنية للصناعات الغذائية بسيناء.
 - (1) مشروع لشركة سايلو فودز للصناعات الغذائية.

ثانياً: قطاع الزراعة

إن الزراعة في مصر تُعد من القوى الاقتصادية المهمة، وشجعت الحكومة المصرية على تطوير هذا القطاع واستقراره عبر تاريخها الطويل، وشهدت الزراعة والغابات والصيد استقراراً وتطويراً مستمراً، لكن هذا القطاع شهد بعد العام 2014 طفرة نوعية في ظل الانجازات من المشاريع القومية التي لم تتوقف عند توفير مقومات العملية الزراعية لاستصلاح الأراضي، بل تقديم تسهيلات للفلاحين وتعزيز التحول الرقمي في هذا القطاع، فضلاً عن اعتبار هذا القطاع الأساس للأمن الغذائي المصري وهذا أدى إلى زيادة الصادرات الزراعية وتقليل حجم الاستيراد للمحاصيل الاستراتيجية وتقليل الفجوة الغذائية، حيث بلغت نسبة الأراضي المزروعة (9,4) آلاف فدان في

العام 2020 بعد أن كانت تبلغ في العام 2014 (8,9) آلاف فداناً أي بنسبة زيادة (5,6) %، وبلغت نسبة الصادرات الزراعية في العام 2020 (5,2) مليون طن بعد أن كانت في العام 2014 (4,3) مليون طن أي بنسبة زيادة (20,9) % نسبة زيادة للصادرات الزراعية، وفيما يخص الأراضي المستصلحة كانت 2013/2014 (22,6) فدان وبلغت خلال عامي 2019/2020 (115,7) ألف فدان أي بنسبة زيادة (411,9) % . وتقدمت مصر في الأمن الغذائي العالمي (4) مراكز حيث كانت في العام 2014 في المركز (66) وأصبحت في العام 2021 في المركز (62)، واحتلت المركز الأول عالمياً في تصدير الحمضيات والفراولة المجمدة، والأولى إفريقيا والسادسة عالمياً في مجال الاستزراع السمكي⁽¹¹⁾.

(11) انجازات مصر في الفترة من 2014 إلى 2021، الزراعة والري، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص 305.

وعلى مستوى الأسواق الخارجية، ذكر المجلس التصديري الزراعي

أن الأسواق الروسية تأتي في المرتبة الأولى في استيراد المحاصيل المصرية تليها أسواق المملكة السعودية، ثم هولندا فالإمارات العربية المتحدة وإيطاليا الخامسة. وشهدت المنتجات المصرية تطوراً، في تموز 2017 بفتح سوق جديدة للعبب المصري في الصين، وفتحت فيتنام في تشرين الثاني 2017 أسواقها وبشكل رسمي أمام الصادرات الزراعية المصرية، خاصة الحمضيات المصرية من برتقال وليمون، كما نجحت مصر في تصدير البطاطس لإندونيسيا، والثوم إلى دولة تايوان لأول مرة⁽¹²⁾.

الأسواق الروسية تأتي في المرتبة الأولى في استيراد المحاصيل المصرية تليها أسواق المملكة السعودية، ثم هولندا فالإمارات العربية المتحدة وإيطاليا الخامسة

(12) المصدر نفسه.

وقد أولى الرئيس عبد الفتاح السيسي منذ توليه الحكم في شهر حزيران 2014، اهتماماً كبيراً بالزراعة، حيث استطاع خلال سنوات قليلة أن يضع مصر على طريق النهضة الزراعية، وجاء مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان ومشروعات الصوب الزراعية الكبرى ومشروع المليون رأس ماشية وإحياء مشروع البتلو والمشروعات الكبرى التي تحققت في مجال تنمية الثروة السمكية لسد الفجوة الغذائية وتقديم أشكال الدعم للفلاح في طليعة

الإنجازات وبلغت إجمالي مشاريع الزراعة في القطاعات المختلفة 224 مشروعاً⁽¹³⁾.

ومن أهم مشاريع السيسي لتطوير قطاع الزراعة ندرجها بالآتي:

1. مشروع الحيابة الإلكترونية: بدأت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي تطبيق نظام الحيابة الإلكترونية، بهدف تيسير التعامل مع ملاك الأراضي الزراعية من خلال رقم موحد للحيابة الزراعية وربطه بالرقم القومي للحائز لضمان وصول دعم الدولة للأسمدة ومستلزمات الإنتاج لمستحقيها، وبلغت التكلفة الإجمالية للمشروع (357) مليون جنيه، وتم البدء بالمنظومة بشكل استرشادي في محافظتي الشرقية والإسماعيلية بوصفهما المحافظتين الأكبر من حيث مساحات الأراضي الزراعية، ويخدم المشروع أكثر من (4) ملايين ونصف المليون فلاح على مستوى الجمهورية، وتستهدف المنظومة الجديدة، استخراج حيابة إلكترونية لمساحة (9) ملايين فدان، وتعمل خطة الدولة للتنمية على زيادة مخصصات برامج دعم القطاع الزراعي لتطوير أوضاع الفلاحين وتحسين مستوى معيشتهم، ونظراً للتغيرات الاقتصادية واهتمام القيادة السياسية والحكومة بالمزارعين، تمت زيادة أسعار المحاصيل الاستراتيجية لتحقيق هامش ربح مرضي للمزارع⁽¹⁴⁾.

2. استراتيجية التنمية الزراعية: من أجل تحقيق الاستقرار الضروري للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية اهتمت خطة الدولة للتنمية بتعديل وتطوير السياسة الزراعية خلال الفترة 2014-2018 باعتبارها من أهم الآليات اللازمة والضرورية لتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية نحو تحقيق الأهداف التنموية المستدامة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد وتطوير أوضاع الفلاحين المصريين وتحسين أحوالهم المعيشية وتحديد صلة القطاع الخاص بالسياسة التنموية وضح الاستثمارات الحكومية والخاصة في القطاع الزراعي من منظور المفهوم التكاملي والتشاركي في التخطيط، وذلك عن طريق الآتي⁽¹⁵⁾:

- دعم الميكنة الزراعية وتطوير صوامع تخزين الحبوب لخفض

(13) 6 سنوات من الانجازات... القطع الزراعي، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 14 / 6 / 2020، تاريخ الدخول 18 / 2 / 2022، وعلى الرابط: <https://www.sis.gov.eg/Story>

(14) الزراعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 19 / 7 / 2018، تاريخ الدخول 18 / 2 / 2022، وعلى الرابط: <https://www.sis.gov.eg>

(15) الزراعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، مصدر سبق ذكره.

الفاقد أثناء النقل والتخزين بقيمة إجمالية تقدر بحوالي (34) مليون جنيه.

- تنفيذ كثير من المشروعات التنموية والخدماتية في مجالات استصلاح الأراضي وتنمية الموارد والأنشطة الزراعية المختلفة.
- إعادة إحياء نشاط مشروع البتلو بإجمالي قروض بـ (300) مليون جنيهاً وتنفيذ المرحلة الأولى بقيمة (100) مليون جنيه لعدد (618) مستفيداً، ولا يزال المشروع قيد التنفيذ لإتمام مراحل الأخرى.
- إقامة كثير من المشروعات الخاصة بالتدريب الزراعي والتسويق وتحقيق الأمن الغذائي وتنمية الثروة السمكية.
- إدخال محاصيل جديدة لها ميزة تصنيعية تصديرية مثل (الكينوا والكاسافا) في مشروع المليون ونصف مليون فدان.
- تنفيذ الحملات القومية للنهوض بالمحاصيل الاستراتيجية (القمح - الذرة - القطن - الأرز)
- التأكيد على برنامج الإصلاح الاقتصادي بما تضمنه من تحرير سعر الصرف، الأمر الذي أدى إلى التوجه لزيادة أسعار بعض المحاصيل الاستراتيجية الاستيرادية مثل فول الصويا، الذرة الصفراء، الفول البلدي مما شجع المزارعين على زراعتها.
- فتح مجالات تعاون جديدة مع العديد من الدول مثل ألمانيا الاتحادية، والصين، وموريتانيا وفيتنام، كما تم إنشاء ثلاث مزارع مصرية مشتركة في جمهوريات مالي والكونغو الديمقراطية وتوجو الهدف منها التعاون والترابط ونقل الخبرات بين مصر والدول الإفريقية.
- إصدار مجموعة من القوانين التي تهدف إلى خدمة الفلاح البسيط في المقام الأول وزيادة كفاءة الجمعيات التعاونية وحماية الأراضي الزراعية وتنظيم الصيد.

**أطلق الرئيس السيسي من
الغرافرة يوم 30 أيلول 2015
إشارة البدء في المشروع القومي
لاستصلاح المليون ونصف
المليون فدان**

3. مشروع المليون ونصف المليون فدان: أطلق الرئيس السيسي من الغرافرة يوم 30 أيلول 2015 إشارة البدء في المشروع القومي

لاستصلاح المليون ونصف المليون فدان. ويشمل المشروع (13) منطقة في (8) محافظات، تقع في صعيد مصر وسيناء، طبقاً لحالة المناخ وتحليل التربة ودرجة ملوحة المياه هي: قنا، وأسوان، والمنيا، والوادي الجديد، ومطروح، وجنوب سيناء، والإسماعيلية، والجيزة، وتم اختيارها بعد دراسات متعمقة، بحيث تكون قريبة من المناطق الحضرية وخطوط الاتصال بين المحافظات وشبكة الطرق. وتم الانتهاء من طرح أراضي المرحلة الأولى والثانية من المشروع، لصغار المزارعين والمستثمرين، على أن يتم الانتهاء من طرح كامل أراضي المشروع بالكامل نهاية العام 2019، ويمكن إجمال أهداف المشروع في النقاط التالية⁽¹⁶⁾:

(16) 6 سنوات من الإنجازات القطع الزراعي، مصدر سبق ذكره.

- زيادة الرقعة الزراعية من (8) ملايين فدان إلى (9,5) ملايين فدان بنسبة زيادة (20) % .

- توسيع الحيز العمراني واستيعاب النمو الطبيعي للسكان بإنشاء مجتمعات عمرانية عصرية متكاملة مما يساهم في زيادة المساحة المأهولة بالسكان في مصر من (6) % إلى (10) % .

- تعظيم الاستفادة من موارد مصر من المياه الجوفية.

- زراعة المحاصيل الاقتصادية التي تدر عائداً مالياً كبيراً، وتسهم في سد الفجوة الغذائية التي تعاني منها البلاد.

- إقامة الكثير من الصناعات المرتبطة بالنشاط الزراعي والثروة الحيوانية، والصناعات الغذائية بهدف التصدير.

- زيادة صادرات مصر من المحاصيل الزراعية إلى (10) مليون طن سنوياً.

- المشروع يقدم أفكاراً غير نمطية لتوظيف الشباب من خلال ما يزيد عن (25) ألف فرصة عمل.

4. 10 آلاف فدان في الفرافرة الجديدة: افتتح الرئيس عبد الفتاح السيسي في 30 كانون الأول 2015 أول مزرعة تم استصلاحها وزراعتها على مساحة (10) آلاف فدان بسهل بركة بمنطقة الفرافرة، كنواة للمرحلة الأولى ضمن مشروع (5,1) مليون فدان وقام الرئيس

بغرس شجرة على أرض المشروع إيدانا ببدء تنفيذه، وقد شهدت هذه المنطقة مراحل من الإعداد حيث تمت زراعة (7500) فدان من إجمالي المساحات، بواقع (1500) فدان قمح و(6000) شعير، فضلاً عن الزراعات البينية التي تمت في مساحة (2500) فدان، وهي عبارة عن أشجار زيتون وأشجار موالح وقد تم تحميل الزراعات البينية لمحصول البصل وبعض محاصيل الخضر لخدمة المنتفعين بقرى المشروع لعمل إكتفاء ذاتي لهم، وزراعة مصدات رياح حول المنطقة وأشجار الجازورين لحماية الزراعات من أخطار الرياح والرمال. تم إجراء القرعة على (5000) فدان بمنطقة الفرافرة القديمة مجهزة بالكامل بالري بالتنقيط لصغار المستثمرين من المستهدف تجهيز مساحات بأراضي جديدة بمنطقتي الفرافرة والمغرة لعمل قرعة تكميلية⁽¹⁷⁾.

(17) الزراعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، مصدر سبق ذكره.

5. مشروع ترعة السلام (تنمية شمال سيناء): يهدف هذا المشروع إلى إضافة مساحة قدرها (620) ألف فدان إلى الرقعة الزراعية منها (220) ألف فدان غرب القناة، ونحو (400) ألف فدان شرق القناة على أرض سيناء وشمل المشروع مرحلتين: المرحلة الأولى تشمل إنشاء ترعة السلام أمام سد وهويس دمياط لإستصلاح (220) ألف فدان غرب قناة السويس، والمرحلة الثانية تشمل إنشاء سحارة أسفل قناة السويس وإنشاء ترعة الشيخ جابر الصباح لإستصلاح (400) ألف فدان شرق قناة السويس⁽¹⁸⁾.

(18) احمد البهنساوي، ترعة السلام.. 21 عاما على وصول مياه النيل لسيناء، الوطن، تاريخ النشر 2019/10/25، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: <https://www.elwatannews.com>

6. مشروع سحارة قناة السويس الجديدة: شهد عام 2015 تنفيذ مشروع السحارة الجديدة، والذي يعد أكبر مشروع مائي أسفل قناة السويس الجديدة، وهو امتداد لسحارة سرايوم القديمة، ويهدف إلى توفير مياه الري من ترعة السلام وتأمين وصولها من أسفل القناة الجديدة إلى المزارعين في منطقة شرق السويس والبحيرات والإسماعيلية الجديدة، مما يساهم في توفير المياه لاستصلاح 70 ألف فدان في سيناء « كمرحلة أولى »، ترتفع

شهد عام 2015 تنفيذ مشروع السحارة الجديدة، والذي يعد أكبر مشروع مائي أسفل قناة السويس الجديدة

(19) مشروع سحارة قناة السويس الجديدة، خريطة مشروعات مصر، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: <https://egy-map.com/project>

أنتجت مصر عام 2016 نحو (1,706) مليون طن من الأسماك وصل حجم الإنتاج إلى مليوني طن عام 2018

(20) 6 سنوات من الانجازات... القطاع الزراعي، مصدر سبق ذكره.

(21) عبد الفتاح تركي، خلال عهد السيسي .. إشارات دولية بنمو القطاع السياحي في مصر، صدى البلد، 2021 /12/27، تاريخ الدخول 2022/2/18، وعلى الرابط: <https://www.elbalad.net/news>

إن السياحة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي، خاصة إن مصر تمتلك من موارد ومقومات سياحية طبيعية وبشرية وأثرية غنية ومتنوعة وارث حضاري

إلى (100) ألف فدان « كمرحلة ثانية من إجمالي مساحات المشروع البالغة (400) ألف فدان، بتكلفة (175) مليون جنيه⁽¹⁹⁾.

7. الثروة السمكية... خطط طموحة: أنتجت مصر عام 2016 نحو (1,706) مليون طن من الأسماك وصل حجم الإنتاج إلى مليوني طن عام 2018، من خلال خطط طموحة لتطوير الإنتاج السمكي وزيادة إمكانات الثروة السمكية. في البحيرات العذبة والمالحة وخاصة بحيرة ناصر، وتطوير وتنمية المزارع والمفرخات السمكية وتحديث بنيتها الأساسية لتوفير أسماك ذات جودة عالية بأسعار مناسبة من خلال⁽²⁰⁾:

- إنشاء مصنع للثلج في طور سيناء، وإنشاء عدد (240) قفصاً سمكياً بمنطقة مريوط.
- التوسع في الإستزراع السمكي البحري في مناطق شرق التفريعة والإسكندرية والبحر الأحمر ومطروح ووادي مريوط.
- استكمال الأعمال الخاصة في (150) صوبة لإعادة إنتاج زريعة البلطي.
- تطوير وتطهير البواغيز لإيجاد بيئة صالحة لنمو الأسماك وخاصة بحيرة المنزلة.
- إنشاء موانئ صيد جديدة على مستوى الجمهورية، وإزالة التعديات ومحاربة الصيد الجائر.

ثالثاً: قطاع السياحة

لقد تبنى الرئيس السيسي منذ توليه الرئاسة رؤية استراتيجية لمصر لتكون من أفضل الوجهات السياحية في العالم، حيث إن السياحة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد القومي، خاصة إن مصر تمتلك من موارد ومقومات سياحية طبيعية وبشرية وأثرية غنية ومتنوعة وإرث حضاري⁽²¹⁾.

عملت الحكومة المصرية على جذب سائحين من جميع بلدان

العالم، حيث هناك (154) مشروعًا بطاقة (26) ألف وحدة إسكان سياحي تم تنفيذها، وعملت مصر على خطط تنموية للنهوض بالسياحة المصرية وجذب السائحين وزيادة إيرادات الدولة وتذليل المعوقات التي تواجه العاملين به، وقامت الدولة بتطوير البنية التحتية والاستثمار السياحي، بما يُعظم من تحقيق التنمية المستدامة للقطاع، وعملت على (57) مشروعًا آخر بطاقة (6160) غرفة فندقية، كما يتم العمل على استكمال (45) مشروعًا بطاقة (5313) وحدة إسكان سياحي، و(69) مشروعًا بطاقة (4022) غرفة فندقية، وتضمنت المشروعات السياحية تطوير وإنشاء (10) فنادق بإجمالي استثمارات (2,6) مليار جنيه أهمها، تطوير فندق النيل ريتز كارلتون بتكلفة (1,3) مليار جنيه، وإنشاء فندق شتايجن بيرجر التحرير بتكلفة (250) مليون جنيه، وإنشاء فندق ومركز ومؤتمرات الشويفات بتكلفة (940) مليون جنيه وكانت وزارة السياحة، اتخذت إجراءات عدة لتشجيع التدفق السياحي أهمها تنفيذ حملة دولية للتسويق السياحي بتكلفة (66) مليون دولار لمدة 3 سنوات انتهت في أغسطس 2018⁽²²⁾.

ومع بروز جائحة كورونا في العام 2020 تراجع السياحة في العالم ومصر على وجه الخصوص مع بدأ الإغلاق العالمي مما تسبب بأعلى نسبة انخفاض عام 2019-2020، فقد حقق هذا القطاع ما نسبته (17,3)٪ بعد عام من الإصلاحات والاستثمارات الناجحة في إطار برنامج «الإصلاح السياحي» الذي تم إطلاقه في نوفمبر 2018 بهدف الترويج السياحي والتسويق وأدى إلى تحقيق عائدات سياحية قياسية تجاوزت عام 2009 / 2010، غير إن انتشار فيروس كورونا أدى إلى انخفاض بنسبة (21,6)٪ في عائدات السياحة للسنة المالية 2019/2020 (مدعومًا جزئيًا بالأداء القوي في النصف الأول) لتسجل (9,9) مليار دولار أمريكي، بانخفاض عن مستوى قياسي بلغ (12,6) مليار دولار أمريكي في 2018/2019. وفي النصف الأول

**ومع بروز جائحة كورونا في
العام 2020 تراجعت السياحة
في العالم ومصر على وجه
الخصوص مع بدأ الإغلاق
العالمي مما تسبب بأعلى نسبة
انخفاض عام 2019-2020**

(22) ياسمين مبروك، في عهد السيسي إنجازات قطاع السياحة لا تعد ولا تحصى، اخبارك، تاريخ النشر 18/9/2019، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: <https://akhbarak.net>

من 2020/2021، تراجعت عائدات السياحة بنسبة (75,3)٪ لتسجل انخفاضاً قدره (1,8) مليار دولار من (7,2) مليار دولار في العام السابق للجائحة⁽²³⁾.

(23) رحمة حسن، توقعات السياحة المصرية 2022..نفاؤل وحذر وجني ثمار اصلاحات 2021، المرصد المصري، 2021 /12/27، تاريخ الدخول: 2022/2/18، وعلى الرابط: <https://marsad.ecss.com.eg/66141>

(24) رحمة حسن، مصدر سبق ذكره.

وشهد منتصف العام 2021 تحسناً في الحركة السياحية في مصر، فاستقبلت مصر أعداداً من السائحين خلال الفترة من آذار حتى حزيران من العام 2021 بنسبة (45)٪ أكثر من مثلتها في العام الذي يسبقها، وبلغ متوسط عدد السائحين أكثر من (500) ألف سائح/ الشهر، بمتوسط يفوق المقاصد المنافسة التي تراوح المتوسط فيها بين (25)٪ إلى (40)٪، وذلك بحسب بيانات وزارة السياحة والآثار⁽²⁴⁾.

رابعاً: قطاع الطاقة

لقد انتهجت مصر استراتيجية شاملة للنهوض بقطاع الطاقة، وهذا وفق رؤيتها الطموحة للتحويل الى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة وجاذب للاستثمارات الأجنبية، مستغلة بهذا موقعها الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي تتمتع بها وتوافر مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وفضلاً عن أصول البنية التحتية التي تم تطويرها على مدار السنوات من عام 2014، ليشهد هذا القطاع المهم إصلاحات وطفرة غير مسبوقه على صعيد تأمين الامدادات والاستدامة والادارة الرشيدة، وتكثيف الجهود لتنفيذ استكشافات بترولية جديدة، وإنشاء محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتنويع مصادر إنتاجها، الأمر الذي انعكس على قدرة مصر في التغلب على التحديات الكبيرة التي واجهتها في توفير الطاقة

في مجال الكهرباء تم تنفيذ (48) مشروعاً وهذا لإضافة قدرات كهربائية بلغت (27,201) ميجاوات وبكلفة بلغت (271) مليار جنيه

(25) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021 «محور الطاقة»، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص129.

للسوق المحلي خلال مرحلة سابقة، كما يسهم في دعم عملية التنمية الشاملة في كافة المجالات، وبهذا تحول العجز في الكهرباء الى فائض حيث شهد عام 2013/2014 عجز ب(6000) ميجاوات لتصل عام 2019/2020 الى فائض ب(13000) ميجاوات⁽²⁵⁾.
في مجال الكهرباء تم تنفيذ (48) مشروعاً وهذا لإضافة قدرات

كهربائية بلغت (27,201) ميجاوات وبكلفة بلغت (271) مليار جنيه، وإن ابرز المشروعات كانت 3 محطات قامت شركة سيمنز بتنفيذها في (بني سويف-البرلس-العاصمة الادارية) وبطاقة (14,4) الف ميجاوات، فضلاً عن مشروعات انتاج الكهرباء من المصادر المتجددة، وان العمل جار لاتمام على (17) مشروع طاقة متجددة وهذا لإضافة قدرات على نحو (5303) ميجاوات من الطاقة المتجددة (من الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية) وبكلفة (51,8) مليار جنيه، وابرز مشاريع الطاقة المتجددة هي مشروع محطات انتاج الكهرباء من طاقة الرياح الذي تم تنفيذه فعلياً في جبل الزيت بواقع (4) محطات و باجمالي قدرات (580) ميجاوات وبكلفة (9,8) مليار جنيه، فضلاً عن محطات لانتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية في مجمع انتاج الكهرباء في بنبان باجمالي (1465) ميجاوات وبكلفة (35,2) مليار جنيه، واخيراً محطات انتاج الكهرباء من الطاقة الكهرومائية بقناطر اسيوط باجمالي (32) ميجاوات وبكلفة (1,7) مليار جنيه، وايضاً هنالك مشاريع لشبكات نقل وتوزيع الكهرباء حيث جاري تنفيذ (375) شبكة نقل للكهرباء ومحطات محولات وخطوط هوائية وارضية وبكلفة (70,7) مليار جنيه⁽²⁶⁾. اما فيما يخص البترول والغاز فقد تم تنفيذ (29) مشروع لتنمية حقول الغاز و(16) مشروع للزيت الخام وهذا باجمالي استثمارات (33,2) مليار دولار⁽²⁷⁾، وأبرز هذه المشاريع هي:

- مشروع تنمية حقل ظهر.
 - مشروع تنمية حقل نورس.
 - مشروع اعادة الانتاج من حقل هلال البحري بخليج السويس.
 - تنمية حقل مذهل بشركة بترولنيمية.
 - مشروع تنمية حقول غرب المتوسط وشمال الاسكندرية.
- بلغت إمدادات الوقود والغاز الطبيعي في السوق المحلية نحو (532) مليون طن من المنتجات البترولية والغاز بكلفة (204) مليار دولار، وتم تشغيل (1159) محطة تموين سيارات ليصل إجمالي

(26) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص149-151.

(27) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021، ص139-141.

العدد من المحطات العاملة إلى (3650) محطة، وفضلاً عن مشاريع التخزين وخطوط نقل الزيت الخام والمنتجات البترولية والغاز حيث تم تنفيذ (40) مستودع تخزين باجمالي (15,7) مليار جنيه، و(16) خط لنقل الزيت الخام والمنتجات البترولية، وتم احلال وتجديد (21) خط باجمالي (1,3) الف كم وباجمالي استثمار (4,6) مليار جنيه، وتنفيذ (945) كم خطوط غاز باجمالي استثمارات (12,1) مليار جنيه، وفضلاً عن مشروعات الثروة المعدنية حيث بيع كمية (3,7) مليون اوقية ذهب وفضة بقيمة (4,5) مليار دولار، ونتاج (59,4) مليون طن من خامات المنتجات المعدنية⁽²⁸⁾.

المبحث الثالث

التحديات التي واجهها تطوير القطاعات الاقتصادية

تواجه القطاعات الاقتصادية المصرية عدت تحديات اثرت على امكانية تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وتنمية القطاعات الصناعية بشكل خاص، فعلى المستوى العام هو استنفاد الموارد الطبيعية، وضعف صافي الادخار، فضلاً عن تفاقم الدين الخارجي، فالموارد والمياه غير مستدامة وغير قابلة للاستمرار وان الموارد المالية غير مستقرة لتمويل التنمية وتطوير قطاعات الاقتصاد المصري، وإن عدم استقرار الإيدخار وكبر حجم الدين الخارجي وعجز الموازنة العامة وضعف مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية مثل أزمة كورونا يشكل تحدي كبير إمام الاصلاح الاقتصادي وتطوير القطاعات الاقتصادية⁽²⁹⁾، ويمكن ادراج أهم التحديات بالآتي:

ان الصناعة المصرية تعتمد بشكل رئيس على مستلزمات الإنتاج المستورد، وهو ما يعكسه نسبة المواد الخام ومستلزمات الانتاج الوسيطة المستوردة (44%)

أولاً: التحديات التي تواجه القطاعات الاقتصادية وفرص تحقيق الاستدامة الصناعية

حيث ان الصناعة المصرية تعتمد بشكل رئيس على مستلزمات الإنتاج المستورد، وهو ما يعكسه نسبة المواد الخام ومستلزمات الانتاج الوسيطة المستوردة (44%)، فضلاً عن انخفاض نصيب

(28) انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة البترول والثروة المعدنية، مصدر سبق ذكره، ص145.

(29) د. مغاوي شلبي علي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، اصدار 16، مصر، 2020، ص6.

الصناعات التحويلية من الاستثمارات وهذا بالمقارنة مع صناعات أخرى كالاستخراجية والتشييد والبناء وانخفاض الإنتاجية في الصناعات التحويلية ومقارنة بالصناعات الاستخراجية بسبب العمالة غير الماهرة والتكنولوجية المستخدمة. ووجود مشكلات أدت لرفع التكلفة واضعاف القدرة التنافسية في القطاع الصناعي، مثل مشكلة الجمارك والضرائب ومشاكل تخصيص الاراضي ونقص العمالة المدربة واسعار الطاقة، فضلاً عن التحديات المرتبطة بالمستجدات الدولية مثل المنافسة على الأسواق والسياسات الحمائية والصراع التجاري وخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا وتقلبات الإنتاج الصناعي في الدول الكبرى كبريطانيا وفرنسا والمانيا⁽³⁰⁾.

(30) المصدر نفسه، ص7.

ثانياً: تأثير جائحة كورونا في تطوير القطاعات الاقتصادية في مصر على الرغم من أن جائحة كورونا هي ازمة صحية لكنها ارتبطت بالاقتصاد بصورة وطيدة بسبب إجراءات الاحتراز والسلامة، وتفاوت تأثير الجائحة بالاقتصاد المصري وعلى الاقطاعات الاقتصادية المختلفة، وكانت هناك قطاعات متضررة من الازمة على رأسها السياحة والصناعة التحويلية والتشييد والبناء، وسنوضح أهم التحديات التي واجهتها عملية الاصلاح الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية خلال جائحة كورونا بالآتي⁽³¹⁾:

(31) د.سحر عبود ود.اسماء مليجي، التداعيات المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، مصر، 2020، ص14-16.

1. تأثرت الصناعات التحويلة بأزمة كورونا والتي تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد المصري، حيث بلغت مساهمتها بالنتائج المحلي (13%) عام 2018-2019، وبلغت الصادرات الصناعية (16,7) مليار دولار بنسبة (60%) من اجمالي صادرات مصر، وبلغت الواردات الصناعية (53,8) دولار بنسبة (80%) من اجمالي واردات مصر عام 2019، حيث تعتمد الصناعة اجمالاً على مستلزمات الإنتاج الاولي والوسطية التي تستورد، فإن نقص هذه المستلزمات سوف يؤثر

تأثرت الصناعات التحويلة بأزمة كورونا والتي تعتبر من أهم الأنشطة الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد المصري

على قدرة المصانع على الاستمرار بالإنتاج خاصة مع تأثر العمال بالفيروس وانتشار الاصابات وغلق المصانع وانخفاض الطلب العالمي نتيجة الازمة.

2. التباطؤ في النشاط الصناعي بسبب عمليات الاغلاق الاحترازي.
 3. تراجع الطلب المحلي والعالمي بسبب الاختلال بسلاسل التوريد.
 4. التراجع في الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية وتعليق الاستثمار التي صاحبت الجائحة.
 5. إن قطاع السياحة يُعد من أكثر القطاعات التي تضررت من الازمة في العالم وفي مصر على وجه الخصوص، حيث تراجعت نسبة الحجوزات نسبة (80%) خلال 2020، وتساهم السياحة وال الطيران بنسبة (12%) من الناتج المحلي الاجمالي لمصر، وحققت ايرادات السياحة (12,6) مليار دولار لعام 2018-2019 اي نسبة (2,4%) من الناتج المحلي الاجمالي، وفضلاً عن خسارة قطاع الطيران التي بلغت حوالي (2,25) مليار جنيه نتيجة لتعليق حركة الطيران.
- الخاتمة:**

إن مصر مرت بمرحلة حرجة قبل العام 2014 وشهدت انهياراً اقتصادياً، وفي العام 2016 وضعت الحكومة المصرية مجموعة من السياسات الاقتصادية وكان من ضمنها تطوير قطاعاتها الاقتصادي، فشهدت تطوير وإنشاء كثير من المشاريع التنموية في قطاع الصناعة ووضع حجر أساس للمصانع في مختلف المجالات، فضلاً عن تطوير قطاع الزراعة ودعمها للوصول إلى الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية الذي بدوره قلل من حجم الاستيراد وتقليص الفجوة الغذائية، وكان قطاع السياحة من القطاعات النشطة في مصر فمن المعروف ان مصر من البلدان السياحية المهمة في العالم فعملت الحكومة المصرية على إنشاء مشاريع تنموية مهمة لجذب السياح الأجانب، وإن قطاع الطاقة ليس بعيد عن هذا التطوير فقد أصبحت مصر مركزاً إقليمياً لتجارة وتداول الطاقة وجاذباً للاستثمارات الأجنبية، إذ يعد هذا طفرة نوعية في الاقتصاد المصري وموضع مهم

لاقتصادها، وواجهت عملية الإصلاح هذه جملة من التحديات التي أثرت في عملية الإصلاح فضلاً عن هذا كان لجائحة كورونا التأثير الكبير في عدم سير عجلة الإصلاح بصورة جيدة.
قائمة المصادر:

1. الموسوعة السياسية، الجزء الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974.
2. (6) سنوات من الانجازات....القطاع الزراعي، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 14 /6/2020، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: <https://www.sis.gov.eg/> Story
3. احمد البهنساوي، ترعة السلام.. 21 عاما على وصول مياه النيل لسيناء، الوطن، تاريخ النشر 25/10/2019، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: <https://www.elwatannews.com>
4. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021 «محور الطاقة»، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.
5. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة البترول والثروة المعدنية، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.
6. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة التجارة والصناعة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.
7. انجازات مصر في الفترة من 2014 الى 2021، وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.
8. انجازات مصر في الفترة من 2014 إلى 2021، الزراعة والري، جمهورية مصر رئاسة مجلس الوزراء، 2021.
9. انشاء مجمع مصانع الشركة الوطنية للاسمنت ببني سويف، جمهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية»، تاريخ النشر اغسطس/2018، تاريخ الدخول 2/مارس/2022، وعلى الرابط: <https://www.presidency.eg/ar>
10. حازم صباح احمد، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية

- 2007-1991، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
11. د. مغاوي شلبي علي، التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، اصدار 16، مصر، 2020.
12. د. سحر عبود ود. اسماء مليجي، التداعيات المحتملة لفيروس كورونا على الاقتصاد المصري، جمهورية مصر معهد التخطيط القومي، ورقة سياسات، مصر، 2020.
13. رحمة حسن، توقعات السياحة المصرية 2022.. تفاؤل وحذر وجني ثمار اصلاحات 2021، المرصد المصري، 12/27/2021، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: <https://marsad.ecss.com.eg/66141>
14. الزرعة، الهيئة المصرية للاستعلامات «بوابتك الى مصر»، تاريخ النشر 19 / 7/2018، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: <https://www.sis.gov.eg>
15. صمويل هنتنغون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية فلة، دار الساقى، بيروت، 1993.
16. عبد الفتاح تركي، خلال عهد السيسي .. إشارات دولية بنمو القطاع السياحي في مصر، صدى البلد، 12/27/2021، تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: <https://www.elbalad.news>
17. محمد محسن ديوب، المتطلبات الاساسية لنجاح برنامج الخصخصة، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، العدد 2، المجلد 28، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، 2006.
18. المرحلة الثانية من إنشاء الخطين الثالث والرابع بمجمع العريش للأسمت، جمهورية مصر العربية «رئاسة الجمهورية، تاريخ النشر ديسمبر/2016، تاريخ الدخول 2/3/2022، وعلى الرابط: <https://www.presidency.eg/ar>
19. مشروع سحارة قناة السويس الجديدة، خريطة مشروعات مصر،

تاريخ الدخول 18/2/2022، وعلى الرابط: <https://egy-map.com/>

project

20. مصطفى صادق عواد الكبيسي، الاصلاح السياسي (المعوقات والحلول)، دار الكتب والدراسات العربية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الاسكندرية، 2021.

21. ياسمين مبروك، في عهد السيسي إنجازات قطاع السياحة لا تعد ولا تحصى، اخبارك، تاريخ النشر 18/9 /2019، تاريخ الدخول <https://akhbarak.net>، وعلى الرابط: 18/2/2022

الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط (2011.1991)

nbrasmhmd151@gmail.com

*م.م. نبراس محمد حسن
باحثة من العراق

ملخص :

تفوقت الولايات المتحدة الامريكية على جميع القوى الكبرى في النظام الدولي، لامتلاكها القوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية والجيوسياسية، الى جانب الوسائل والدوافع الكفيلة للمحافظة على مؤسسات الأمن الرئيسية في العالم، منطلقاً من ايديولوجية تياري المحافظين الجدد واليمين المسيحي، ونتاج رؤية تبشيرية استقتها من مزيج معقد من الرؤى الدينية والتقاليد السياسية الاجتماعية الامريكية، والمصالح الاستراتيجية للتعامل مع القوى الأخرى كأعداء، وشن الحروب بدعوى (الإرهاب) من اجل ضبط صراعات الأمن الإقليمية، والحد من تنافس القوى الكبرى، بدليل امتلاك الولايات المتحدة الامريكية منظومة دفاعية مستقبلية تعتمد على التقنية الجديدة، قادرة على التدخل في النظام الدولي، ومنع بروز قوى منافسة على قمة الهرم السياسي.

كلمات مفتاحية : الاستراتيجية، الشرق الأوسط، الحرب الباردة.

American strategy toward the Middle East (1991-2011)

Assist. Lect. Nibras Muhammed

ABSTRACT

The United States of America has surpassed all the major powers in the international system, because it possesses economic, military, technological and geopolitical power, along with the means and motives to main-

tain the main security institutions in the world. Based on the ideology of the neo-conservative , the Christian Right, and the product of a missionary vision drawn from a complex mixture of religious visions, American social -political traditions, strategic interests to dealing with other powers as enemies, waging wars under the pretext of (terrorism) in order to control regional security conflicts, and limiting the competition of major powers, as evidenced by the fact that the United States of America possesses a future defense system based on new technology, capable of interfering with the international system and preventing the emergence of competing forces at the top of the political hierarchy.

KEYWORDS: strategy, the Middle East, the cold war.

المقدمة

إنَّ الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لكي تكون فاعلة ومؤثرة، لا بدَّ إنَّ تستند الى مجموعة شروط تضيء الى درجة عالية من المصدقية والشرق الأوسط كمنطقة جغرافية، تتوسط دائرة تضم القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوروبا)، تتضارب فيها المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمحلية والعالمية، وما يتفرع عنها من تناقضات على الأصعدة المختلفة.

فأمريكا كدولة تؤثر في قرارات الدول الأخرى بفعل قدراتها، التي لا تنحصر في القوة العسكرية كما يذهب الاتجاه التقليدي في التفسير، وإنَّما هي تشمل كل قدرات الدولة المادية ومنها المعنوية، وعندها تفسر الاستراتيجية الأمريكية بدلالة قدرتها على التأثير الخارجي في سلوك الآخرين، وبما يتناسب مع أهداف ومصالح حركتها السياسية الخارجية، وعلى نحو يضمن لها حماية وتحقيق مصالحها القومية. أهمية البحث تكمن في بيان الأهمية هذه الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (1991-2011)، وتعد منطقة الشرق الأوسط منطقة جغرافية حيوية.

هدف البحث هو التركيز على الأهداف الاستراتيجية الأساسية
لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، وابعادها على الصعيد الإقليمي
والدولي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها، هل الاستراتيجية
الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (1991-2011) نابعة من الأهداف
والمصالح الأمريكية؟

منهجية البحث: يتضمن البحث الاعتماد على المنهج التاريخي
والوصفي والتحليلي لاكتساب البحث الصفة العلمية.

هيكلية البحث: يتكون البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة ومصادر،
ضم المبحث الأول (الأهداف والمصالح الأمريكية تجاه منطقة
الشرق الأوسط ووسائل تنفيذها)، ويتكون من مطلبين، المطلب
الأول (الأهداف والمصالح الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط)،
المطلب الثاني (وسائل تنفيذ الأهداف والمصالح الأمريكية تجاه
منطقة الشرق الأوسط)، المبحث الثاني (آليات الاستراتيجية
الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط)، يتكون من مطلبين، المطلب
الأول (الآليات السياسية والعسكرية والأمنية)، المطلب الثاني
(الآليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية).

المبحث الأول

الأهداف والمصالح الأمريكية تجاه الشرق الأوسط ووسائل تنفيذها
يتكون المبحث الأول من مطلبين، المطلب الأول (الأهداف

والمصالح الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط)،
المطلب الثاني (وسائل تنفيذ الأهداف والمصالح
الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط).

المطلب الأول

الأهداف والمصالح الأمريكية تجاه منطقة الشرق
الأوسط

تبنى الولايات المتحدة الأمريكية مبادئ المدرسة الواقعية في
السياسة الدولية، التي تقوم على المصلحة والقوة، حيث ينطلق رائد

**تتبنى الولايات المتحدة
الأمريكية مبادئ المدرسة
الواقعية في السياسة الدولية،
التي تقوم على المصلحة والقوة**

المدرسة الواقعية مورجتاوا، الذي يعرف القوة بأنّها (سيطرة الأنسان على عقول الآخرين وفعالهم)، حيث يهيمن تلاميذه على الإدارة الامريكية الحالية⁽¹⁾.

تُعد دراسة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (1991-2011) مهمة، لأنها تمتلك مصادر القوة الأولية (جغرافية الدولة، المواد الأولية، الثقافة السكان من حيث الحجم والتركيب السكاني والاجتماعي، الاقتصاد الداخلي ومعدل نموه، والنظام المالي والتجارة الخارجية، والقوة العسكرية)⁽²⁾.

تتميز منطقة الشرق الأوسط بأهمية جيوبوليتيكية، كونها واقعة عند ملتقى القارات الكبرى آسيا وأفريقيا وأوروبا، وتشرف على أكبر مجموعة مائة من البحار والمحيطات والأنهار الكبيرة والصغيرة المفتوحة الملاحية، فضلاً عن وفرة المصادر الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة، كما تتسم بالأتساع والعمق تصلح لنشر القوات العسكرية في أوقات الحرب⁽³⁾.

فيما يخص الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، فتشمل القوة البشرية الهائلة بهدف استخدامها في العمليات العسكرية، وصلاحية الأجواء والطيران والمياه للملاحة، وامتداد السواحل المطلة على البحار والمحيطات للافادة منها في المجال البحري والجوي، ووفرة شبكة المواصلات البرية والبحرية والجوية، مع توفر الأرصدة النقدية (العائدات النفطية) ومصادر الطاقة (النفط والغاز الطبيعي)⁽⁴⁾.

الشرق الأوسط وفق الانطباع الامريكي، يتكون من دول عدة من مغرب العالم الغربي الى مشرقه، ثم يتجه عبر تركيا وإيران والباكستان شمالاً، ودول آسيا الوسطى حتى يصل الى حدود الصين⁽⁵⁾.

هدف الولايات المتحدة الامريكية من هذه الاستراتيجية*، هو اضعاف الروح الوطنية والقومية للدول النامية، والعمل على تقسيم العالم الى دول حليفة وموالية، وأخرى دول خطرة ومهددة للنظام

(1) احمد سليم البرصان ، مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الامريكية : امكانيات التأثير والتأثر، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 13 ، مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2007، ص11.

(2) نفس المصدر السابق، ص12.

تتميز منطقة الشرق الأوسط* بأهمية جيوبوليتيكية. كونها واقعة عند ملتقى القارات الكبرى آسيا وأفريقيا وأوروبا. وتشرف على أكبر مجموعة مائة

(3) جمال مصطفى عبد الله، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط 1979 - 2000، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2001، ص15.

(4) جمال مصطفى عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص16- ص17.

(5) نعم نذير شكر، النظرة الامريكية لمسألة التوازن في منطقة الشرق الاوسط، اوراق استراتيجية، العدد 111، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية)، 2003، ص 1.

(*) الاستراتيجية: السياسة لأية دولة تقوم على اداتين رئيسيتين الدبلوماسية (فن الاقتناع)، والاستراتيجية (فن الاكراه)، وقد تستخدم الاستراتيجية العديد من الوسائل، كالوسائل السياسية والاقتصادية، وقد ترجع الى الحرب (استخدام القوة المسلحة)، لفرض اهدافها بالقوة (جمال مصطفى عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص3).

(6) الاستراتيجية اخذت المساحة الاوسع من اهتمام القيادات العليا في الدولة، لذلك تم تعريفها بانها (علم وفن استخدام القدرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والنفسية لدولة، أو مجموعة من الدول، ولتحقيق اقصى قدر ممكن من الدعم للسياسات التي تتخذها في زمن الحرب والسلم) (نفس المصدر السابق، ص10) جمال مصطفى عبد الله ، مصدر سبق ذكره ، ص10).

**الهدف الاستراتيجي في
منطقة الشرق الأوسط هو
تأسيس موطئ قدم عسكري
لها في وسط آسيا، بشكل يقيد
اي دور روسي في المنطقة أو
دور صيني، وتقييد كل من إيران
والهند وباكستان بوصفهم
دول نووية**

(7) ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود العسكري الامريكي في اسيا الوسطى في مرحلة ما بعد العدوان على افغانستان، العدد 98 ، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2001 . ص 3 .

(8) عبد السلام ابراهيم البغدادي، ملامح الازهاب الامريكي في افريقيا ، اوراق افريقية ، العدد 117، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2003 ص4.

الدولي بأمنه وسلمه، دعم التفوق الاستراتيجي لـ (اسرائيل)، بوصفها اداة الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، وعنصر من عناصر ردع القوى الاقليمية⁽⁶⁾.

إن السيطرة على مصادر الطاقة والثروة الطبيعية في منطقة الشرق الأوسط، مع تأمين طرق المواصلات الدولية والمناطق ذات الأهمية الحيوية مع وضع حدود للقوة التي يمكن أن تمتلكها دولة أو دول عدة متحالفة في مجال الأسلحة غير التقليدية.

الهدف الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط هو تأسيس موطئ قدم عسكري لها في وسط آسيا، بشكل يقيد اي دور روسي في المنطقة أو دور صيني، وتقييد كل من إيران والهند وباكستان بوصفهم دول نووية، فهي بالتالي تهدد مصالح الولايات المتحدة الامريكية⁽⁷⁾.

هناك أهداف أخرى للولايات المتحدة الامريكية في الشرق الأوسط، لاسيما في قارة افريقيا متعلقة ما يسمى (القرن الافريقي الكبير)، وهي منطقة

تضم كل الدول المنضوية تحت إطار منظمة الايقاد، وهي (ارتيريا، جيبوتي، السودان، الصومال، اثيوبيا، كينيا، اوغندا)، فضلاً عن رواندا، بورندي، الكونغو (زائير)⁽⁸⁾.

مما يؤدي في المحصلة الى فصل السودان والصومال وارتيريا وجيبوتي عن وطنها العربي الكبير، وهي سياسة خطيرة لابد من أن تتجه لها الحكومة السودانية.

لقد كانت منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق بالنسبة الى الولايات المتحدة الامريكية، بما تضمنته من ثروات وموارد طبيعية ومنها النفط، فضلاً عن الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، ومن أهم هذه المصالح:

1- مصالح عسكرية وسياسية: مصالح الولايات المتحدة الامريكية متعلقة بحماية (اسرائيل) مع ضمان تفوقه العسكري الإقليمي في

مواجهة الدول العربية من منطلق أنه الحليف الوحيد، الذي يمكن الاعتماد عليه في منطقة الشرق الأوسط.

لقد سعت الولايات المتحدة الامريكية الى اقناع دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية التحالف الاسرائيلي معها، وتوقيع عدد من الاتفاقات الأمنية والدفاعية، والعمل على تحديث القوة الذاتية لدول المجلس التعاون الخليجي، بدليل تزايد حجم مبيعات الأسلحة الامريكية لدول مجلس التعاون الخليجي⁽⁹⁾.

صلاحية الأجواء للطيران والمياه للملاحة طوال العام في منطقة الشرق الأوسط، مع امتداد السواحل على البحار والمحيطات، ووجود موانئ صالحة للملاحة لتكون قواعد بحرية، والمطارات لتكون قاعدة جوية، مع توفر خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، مما يسهل من تحرك القوات والمعدات الحربية⁽¹⁰⁾.

كما اصرت الولايات المتحدة الامريكية على السيطرة على الخليج العربي، وتأمين حرية النقل عبر رصيف هرمز، والمحافظة على وجودها مستقبلاً، بدعم من حلفائها في منطقة الشرق الاوسط⁽¹¹⁾.

فضلاً عن الإفادة من منطقة الشرق الأوسط لترويج بضائعها واسلحتها، والعمل على استخدام الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية الدولية على سلوكها الخارجي في العالم، بصفتها تقوم بدور الحامية للنظام الدولي⁽¹²⁾.

2- الأرصدة النقدية: تعمل الولايات المتحدة الامريكية على استعادة الارصدة النقدية الهائلة، التي تجمعت لدى الدول العربية من أجل محاولة جذب الارصدة النقدية الهائلة الشرق اوسطية، كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية، وتشجيع رؤوس الاموال الشرق اوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدمة⁽¹³⁾.

3- المصالح الاقتصادية وتجارية: اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالسيطرة على النفط في الخليج العربي وحماية النفط والتحكم في انتاجه وتدفعه، وعده أحد المقومات الحيوية لأمنها القومي، ليس لسد احتياجها فقط، بل للسيطرة على سوق الطاقة في العالم،

(9) محمد جواد علي ، الرؤية الامريكية لأمن الخليج ، اوراق استراتيجية ، العدد 37 ، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2000 ، ص1.

(10) جمال مصطفى عبدالله ، مصدر سبق ذكره ، ص 16 .

(11) محمد جواد علي ، ، مصدر سبق ذكره ، ص2.

(12) نفس المصدر السابق ، ص2.

(13) نفس المصدر السابق ، ص2.

ولتعديل الميزان التجاري⁽¹⁴⁾.

(14) جمال مصطفى عبدالله ،
مصدر سبق ذكره، ص13.

نستخلص مما تقدم من المطلب الأول، أهم النقاط التي عملت عليها الولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط (1991-2011)، وهي محاربة التسلح غير التقليدي وضمن التفوق العسكري والإقليمي لـ (اسرائيل)، واقناع الدول العربية للتحالف معها، فضلاً عن الاستفادة من منطقة الشرق الأوسط لترويج بضائعها واسلحتها، والدفاع عن حقوق الإنسان والأقليات وفق المفهوم الامريكي، ومحاربة الإرهاب، والأخذ بالمفهوم الجديد لاستراتيجية تنطوي على التدخل الوقائي أو الدفاعي أو ما يسمى إدارة المجتمع الدولي.

المطلب الثاني

وسائل تنفيذ الأهداف والمصالح الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

لقد اتجهت الولايات المتحدة الامريكية الى تصميم سياساتها انطلاقاً من ايدولوجية السياسية، التي بشر بها وصاغها تيار المحافظين الجدد واليمين المسيحي، حيث تكاد تكون سياسة الإدارة الامريكية نتاج رؤية تبشيرية، استقتها من مزيج معقد من الرؤى الدينية والتقاليد السياسية الاجتماعية الامريكية، والمصالح⁽¹⁵⁾.

(15) خضرعباس عطوان،
سياسات القوة الامريكية : رؤيا
مستقبلية ، قضايا سياسية ، العدد
11 ، جامعة النهريين (كلية العلوم
السياسية) ، 2006 ، ص55

كانت استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية تتسم بميل عارم للتعامل مع الآخرين كأعداء، وشن الحرب عليها هذا من جانب، ومن جانب آخر تعد الموارد (سواء موارد وقودية من النفط والغاز...)، أو (موارد غير وقودية من معدنية وموقع استراتيجي)، مصدر من مصادر الصراع الدولي ولثلاث اسباب هي⁽¹⁶⁾:

(16) نفس المصدر السابق ، ص
55.

- الاتساع الشديد في الطلب على الموارد على نطاق عالمي.
- ظهور عجز في انتاج الموارد، وفي مخزونها.
- تكاثر الخلافات على ملكية الموارد.

هذا ما يفسر اعتماد سياسات التدخل النشط في السياسة الدولية، وخير دليل على ذلك تعمد الولايات المتحدة الامريكية الى تنفيذ

سياسات اخضاع القوى الأخرى عبر القسر، والاقناع للعدول عن جدوى محاولات تغيير النظام الدولي، بإيجاد توازنات اقليمية وفعرية من خلالها اقناع تلك القوى بعدم جدوى منافستها، وأحيانا أخرى تجبرها بهذا العمل.

وهذا واضح في سلوك الولايات المتحدة الامريكية، لانتشار منظومة دفاعية مستقبلية تعتمد على التقنية الجديدة، وإعادة تحديد الوسائل التي تخوض بها الحروب (الإرهاب)، وهو سلاح الأقوياء كبقية الاسلحة الفتاكة، لقد باتت الولايات المتحدة الامريكية القوى العظمى الوحيدة القادرة على التدخل في النظام الدولي، ومنع بروز قوى منافسة على قمة الهرم السياسي⁽¹⁷⁾.

(17) محمد جواد علي، مصدر سبق ذكره، ص 2.

والعمل على تعزيز موقع الولايات المتحدة الامريكية في النظام الدولي، يكون وفق مسارين⁽¹⁸⁾:

(18) خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره ص 53.

الأول: جدوى التدخل في تحديد مسار التطورات الدولية، وعدم السماح للقوى الأخرى بالنهوض، واحتلال مراتب دولية تفوق مرتبة الولايات المتحدة.

الثاني: العمل على تقوية عناصر القوة، سواء عناصر ذاتية، أو ما كان منه بفعل استثمار التناقضات البيئية الدولية.

تمكنت الولايات المتحدة الامريكية من إقامة تحالف استراتيجي عالمي لايزال متماسكا حتى بعد الحرب الباردة، وهو حلف الناتو، يعد الوسيلة التي تعبر بواسطتها الولايات المتحدة الامريكية عن دورها العسكري ليس في اوربا فحسب، وإنما على الصعيد العالمي⁽¹⁹⁾.

**تمكنت الولايات المتحدة
الامريكية من إقامة تحالف
استراتيجي عالمي لايزال
متماسكا حتى بعد الحرب
الباردة، وهو حلف الناتو**

فضلا عن ذلك سياسات الابقاء على حلف شمال الاطلسي، وتقديم الدعم والمساعدات العسكرية لبعض القوى، والعمل على اجراء تسويات حول مواضيع مختلف عليها مع القوى الكبرى مثل الصين وروسيا، أو تغاضي الولايات المتحدة عن ممارسات السيادة الإقليمية، التي تمارسها بعض تلك القوى.

(19) زبغنيو بريجنسكي، رقعة شطرنج الكبرى: الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط1، عمان الاهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص 42.

إن سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه الشرق الاوسط (1991-2011) تخضع لتأثيرات كثيرة منها منظمات حكومية وشخصيات المؤثرة، التي لديها علاقات مباشرة مع البيت الأبيض والإدارة الأمريكية والكونغرس، وهي التي تحول الحملات الانتخابية الرئاسية والبرلمانية، وهذا الى جانب المنظمات اليهودية، التي تقاسم الادوار في التأثير على الحزبين الجمهوري والديمقراطي، حيث تمتعت مسالة (اسرائيل) والدفاع عن أمنها، باهتمام ملحوظ في الحملات الانتخابية⁽²⁰⁾.

**تمتعت مسالة (اسرائيل)
والدفاع عن أمنها، باهتمام
ملحوظ في الحملات الانتخابية**

(20) نغم نذير شكر، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(21) جمال مصطفى عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(22) نزار اسماعيل عبد اللطيف الحياي، في مفهوم الخيار النووي العربي، اوراق استراتيجية، العدد 61، جامعة بغداد (مركز دراسات الدولية)، 2001، ص 3.

**فالسلاام كما تراه السياسة
الأمريكية، هو ضمان الأمن
المتبادل، هذا يعني بناء قواعد
السلاام والتوازن في منطقة
الشرق الأوسط من منظور
امريكي، من خلال عقد اتفاقات
سلاام في منطقة الشرق
الأوسط**

(23) ياسين محمد حمد، مصدر سبق ذكره، ص 115.

ودعم التفوق الاستراتيجي لـ (اسرائيل)، بوصفها الوسيلة الاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الأوسط، وعنصر من عناصر ردع القوى الاقليمية⁽²¹⁾. إن انتشار الأسلحة النووية في العالم أدى الى بروز الاستراتيجيات النووية لدول مثل الهند وباكستان وجنوب افريقيا، مما ادى الى اتباع (اسرائيل) استراتيجية نووية، هدفها عسكري بينما هدفها السياسي هو ليس الردع وانما ارغام الدول العربية على الاعتراف بها وقبولها كعضو اقليمي وقوة مهيمنة في منطقة الشرق الأوسط، من خلال اتباع سياسة الاحتكار النووي⁽²²⁾.

فضلاً عن تأثير اللوبي الصهيوني ودوره في الضغط على الولايات المتحدة الامريكية، لاتخاذ قرارات مهمة كحرب الخليج والحملات الموجهة ضد إيران وليبيا والسودان وعلاقات بين (اسرائيل) وتركيا⁽²³⁾.

فالسلاام كما تراه السياسة الأمريكية، هو ضمان الأمن المتبادل، هذا يعني بناء قواعد السلاام والتوازن

في منطقة الشرق الأوسط من منظور امريكي، من خلال عقد اتفاقات سلاام في منطقة الشرق الأوسط ومنها، مؤتمر مدريد الدولي للسلاام عام 1991، وتوقيع اتفاقية اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية

و(اسرائيل) عام 1993، وانهقاد مؤتمر شرم الشيخ لصانعي السلام ثم اتفاقية وايت ريفر⁽²⁴⁾.

(24) نفس المصدر السابق، ص115.

واخيراً تعددت الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة الامريكية من تقوية المؤسسة العسكري، وشن حروب استباقية وعقد تحالفات دفاعية لمعالجة أزمات إقليمية، بغية تحقيق أهدافها امنياً واقتصادياً وسياسياً.

المبحث الثاني

الآليات الاستراتيجية الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

يتكون المبحث الثاني من مطلبين، المطلب الأول يتضمن الآليات السياسية والعسكرية والأمنية، اما المطلب الثاني فيتضمن الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

المطلب الاول

الليات السياسية والعسكرية والأمنية

طبيعة الدور الذي تمتعت به الولايات المتحدة الامريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، جعلت من المؤسسة العسكرية الامريكية الدور البارز في التسليح، سواء على مستوى العمل العسكري الميداني، ام التخطيط لاستراتيجيات المواجهة مع القمم (الدول الكبرى)، لأجل وضع مطلب الهيمنة على العالم موضع التنفيذ المباشر، فازداد تبعاً لذلك دور المؤسسة العسكرية الامريكية في القرار السياسي الخارجي⁽²⁵⁾.

(25) سوسن اسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الامريكية في ظل النظام الحربي الجديد، اوراق امريكية ، العدد 115 ، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية)، 2003 ، ص 1 .

(26) نفس المصدر السابق ، ص 2 .

تتمثل ضخامة المؤسسة العسكرية الامريكية، كونها تضم ما يقارب عشرة امثال عدد القوى العاملة الامريكية، وامتلاكها ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية والحديثة، ومنها صواريخ عابرة القارات(10000) صاروخ، عدد رؤوس نووية (2000) رأس، غواصات عابرة القارات (92)، قواعد عسكرية بحرية خارجية (429)، (4) افواج صواريخ أرض - أرض برشيتنغ⁽²⁶⁾. وأيضا (8) افواج صواريخ أرض - أرض

تتمثل ضخامة المؤسسة العسكرية الامريكية، كونها تضم ما يقارب عشرة امثال عدد القوى العاملة الامريكية، وامتلاكها ترسانة ضخمة من الأسلحة التقليدية والحديثة

- لانس، (133)، غواصة نووية تقليدية (4885)، (100) طائرة مقاتلة ICBM، فضلاً عن قوات الجيش المسلحة والتي تقدر بـ(1488000)، جندي واثر احداث (11 ايلول 2001) ارتفعت الميزانية العسكرية الامريكية لتصل (15%) من الدخل القومي، اي ما يعادل (379) مليار دولار من مجمل الناتج القومي الاجمالي لعام 2002⁽²⁷⁾.
- (27) نفس المصدر السابق ، ص2.
- وخير دليل على ذلك التدخل الامريكي في منطقة الشرق الأوسط، حرب الخليج لعام 1990، والتي كانت تعد مظهراً من مظاهر التدخل العسكري في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن العدوان العسكري على افغانستان ضد حكومة طالبان، بتكوين قوات التحالف الشمالي، والذي أسهم في السيطرة على معظم الولايات الافغانية⁽²⁸⁾.
- (28) ضاري رشيد الياسين ، مصدر سبق ذكره ، ص2 .
- تتجلى السياسة الخارجية الولايات المتحدة الامريكية تجاه الشرق الأوسط، المتمثلة بإدارة الرئيس بوش الأب والأبن منذ عام 2000، أنها دخلت في حربين استباقيتين، عبأت العالم لحرب ضد عدو (الإرهاب)، تفعل ذلك وفق شروطها واستراتيجيتها، لإدارة هذه الحرب مع اعتمادها اسلوب الحرب الوقائية⁽²⁹⁾.
- (29) خضر عباس عطوان ، مصدر سبق ذكره ، ص 48 .
- جاءت احداث 11 ايلول 2001، لتضرب هيبة الولايات المتحدة الامريكية في الصميم، وتهدد أمنها القومي ومصالحها، مما ساعد على تولد قناعة لدى الولايات المتحدة الامريكية، أن تكون بأمس الحاجة الى الدول الاوربية وغير الاوربية⁽³⁰⁾.
- (30) ضاري رشيد الياسين، مصدر سبق ذكره ، ص4.
- فضلاً عن التدخل المباشر في الشأن السوداني، دون أي مراعاة للسيادة السودانية، أو الاعراف الدولية والقوانين واصدار قانون سلام السودان، الذي ينطوي جملة من العقوبات والاجراءات المشددة ضد الحكومة السودانية، من أجل أن تستجيب لشروط المتمردين في الجنوب عام⁽³¹⁾ 2002.
- (31) عبد السلام ابراهيم البغدادي، مصدر سبق ذكره، ص2.
- وايضا حرب الخليج لعام 2003، حيث اتبع الرئيس الامريكي بوش، خطوات والده ذاتها في التحرك ضد العراق، ولكن بتحالف دولي أقل، بذريعة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، مبرراً تلك الحرب على العراق باستكمال الحرب على الإرهاب⁽³²⁾.
- (32) ياسين محمد حمد ، مصدر سبق ذكره ، ص 172 .

وعلى ما يبدو أنّ السياسة الخارجية الامريكية، تعمل على ابراز دور المؤسسة العسكرية من جانب، ومن جانب آخر التأكيد على العنصر الاقتصادي والمالي باتجاه ايجابي (مساعدات) أو سلبي (عقوبات)⁽³³⁾.

تبنّت الولايات المتحدة الامريكية استراتيجية بناء (إطار إقليمي أمني)، والذي يشكل امتداداً لحلف شمال الأطلسي عبر معاهدات

دفاعية، حيث نشرت الإدارة الامريكية العديد من القواعد البرية والبحرية للصواريخ بعيدة المدى والرادارات في السعودية، للدفاع ضد الصواريخ التكتيكية (البالستيكية)، لحماية منابع النفط والسيطرة على البحر الأبيض المتوسط والأحمر والعربي والخليج والمحيط الهندي وصولاً الى الباسفيك⁽³⁴⁾.

هذا ما مكن الولايات المتحدة الامريكية من تبني الاستراتيجية النووية، وجوهرها الردع، ما معناه

التهديد للحرب دون الشروع فيها من خلال شروط وقوانين محددة، تتمثل في القدرات والمصدقية والمعلومات الاستراتيجية النووية، تعمل على التدمير الوقائي للأسلحة النووية المعادية والوقاية المادية ضد آثار الانفجارات النووية⁽³⁵⁾.

وقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية مفهوم (الحرب غير المتماثلة)، بمعنى استخدام العدو طاقة الحرب النفسية لكي ينتزع في يده زمام المبادرة، وحرية الإدارة باستخدام وسائل مستحدثة، كنوع من الاستراتيجيات⁽³⁶⁾.

العدو القادم من وجهة نظر الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الأوسط، هو الأصولية الإسلامية، بالتزامن مع ظهور أفكار (كصراع الحضارات)، كون الإسلام يملك بعداً ايديولوجياً، ونظرة واضحة للحياة والعالم مع الاتجاه نحو الاستقلالية، والقدرة على التأثير والانتشار، يصاحبه التماس جغرافي وتاريخي وحضاري، جعل الفكر

**تبنّت الولايات المتحدة
الامريكية استراتيجية بناء
(إطار إقليمي أمني)، والذي
يشكل امتداداً لحلف شمال
الأطلسي عبر معاهدات دفاعية،
حيث نشرت الإدارة الامريكية
العديد من القواعد البرية
والبحرية للصواريخ بعيدة المدى
والرادارات في السعودية**

(34) نغم نذير شكر، مصدر سبق ذكره، ص2.

(35) نزار اسماعيل عبد اللطيف الحياي، في مفهوم الخيار النووي العربي، مصدر سبق ذكره، ص2.

(36) عادل محمود مظهر، الاستراتيجية العسكرية الامريكية بعد احداث ايلول 2001، مركز دراسات الدولية المؤتمر السنوي السابع (17 - 18 / 12 / 2002)، جامعة بغداد، 2002، ص5.

الامريكي والغربي (اليميني) وصفه بصيغة مبطنه (الإرهاب)⁽³⁷⁾.
 علماً أنّ هذه الدول تعاني من مشكلات كثيرة بفعل الحروب الإقليمية، الى جانب التهديدات الداخلية الناشئة بفعل التعارض بين قيم التحديث والعصرنة، وظهور تيارات إسلامية تقليدية ترفض مظاهر التقدم.

المطلب الثاني

الآليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

تعمل الولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على أمنها القومي في مناطق التوتر الدائم، والثقل الاستراتيجي المتصل بجوهر مصالحها الحيوية، فضلاً عن تكوين قوة اقتصادية هائلة قادرة على الموارد التي تحتاج إليها نظم التسليح التقنية المتطورة والعمل على نشر ثقافة العولمة في ظروف غير ملائمة للدول النامية⁽³⁸⁾.

(38) سوسن اسماعيل العساف ،
مصدر سبق ذكره ، ص 3 .

تتمتع الولايات المتحدة الامريكية بمقومات اقتصادية، كونها الدولة الأولى في العالم من حيث الناتج القومي الاجمالي، والذي وصل الى حوالي 13 تريليون دولار في عام 2006، وهو ما يساوي 30% من اجمالي الناتج القومي العالمي تقريباً⁽³⁹⁾.

(39) اياد عبد الكريم مجيد ،
السياسة الخارجية الامريكية
تجاه غرب افريقيا بعد الحرب
الباردة (نيجيريا نموذجاً) اطروحة
دكتوراه ، جامعة النهرين ، كلية
العلوم السياسية ، 2008 ، ص 107 .

**تُعد الولايات المتحدة
الامريكية أكبر قوة تجارية. اذ
شكلت قيمة الصادرات السلعية
الامريكية حوالي (11,9%)
من قيمة الصادرات السلعية
العالمية**

تُعد الولايات المتحدة الامريكية أكبر قوة تجارية، اذ شكلت قيمة الصادرات السلعية الامريكية حوالي (11,9%) من قيمة الصادرات السلعية العالمية، كما شكلت قيمة الواردات الامريكية حوالي (18,6%) من اجمالي قيمة الواردات السلعية العالمية في عام 2001⁽⁴⁰⁾.

وقد عزا وزير التجارة الامريكي (كارلوس غوتيرز)

(40) الاتجاهات الاقتصادية
الاستراتيجية على الموقع /:
http://www.ahram.org.eg

(41) نقلا عن usinfo // http://
.state.gov

ذلك الى النمو في الصادرات الامريكية وزيادتها، الى اتفاقيات التجارة الحرة اذ قال: (إنّه على الرغم من أنّ بلدان اتفاقيات التجارة الحرة، لا تشكل سوى (7,3%) من اجمالي الناتج المحلي العالمي، فان الصادرات الى تلك البلدان تشكل (42,5%) من صادرات الولايات المتحدة الامريكية⁽⁴¹⁾.

كما أنّ دخل الفرد الامريكي مقارنة بالدول الغنية الأخرى في العالم مرتفعة جداً، فقد وصل متوسط دخل الفرد الى حوالي (42) الف دولار في عام 2005⁽⁴²⁾.

وارتفاع متوسط دخل الفرد الامريكي، جعل الولايات المتحدة الامريكية الأولى في العالم من حيث الاستهلاك الفردي، وصل حوالي (67%) من اجمالي الناتج المحلي الامريكي⁽⁴³⁾.

وايضا قامت بإنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة الحرة (الكات)، كما عملت على تكريس سيطرتها على هذه المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الاقتصادية⁽⁴⁴⁾.

واستحوذت الولايات المتحدة الامريكية على معظم الشركات متعددة الجنسيات في العالم، فمن أصل 500 شركة

عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة الامريكية منها 164 شركة، فضلاً عن اتساع نشاطها الذي يشمل فروع الإنتاج والخدمات كافة بالمقارنة مع الشركات الأخرى اليابانية والاوربية⁽⁴⁵⁾.

إنّ سبب هذا التحول يرجع في الواقع الى الهيمنة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، التي باتت تمارسها الولايات المتحدة الامريكية، حيث هذه

الهيمنة كانت لا بد من إن تشفع بهيمنة ايديولوجية، والديمقراطية ما هي الا انعكاس للهيمنة الامريكية بكل صورها واشكالها⁽⁴⁶⁾.

ذهبت الولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على مصالحها، الى تشكيل نظام عالمي يتفق مع الجانب الاقتصادي بضرورة امركة العالم هذا من جانب النظري، اما في جانب التطبيق العملي باستخدام القوة العسكرية بعيداً عن القيمة الاخلاقية المتعارف عليها دولياً⁽⁴⁷⁾.

هذا ما يشكل واحداً من تطبيقات الاستراتيجية الامريكية لمفهوم الانتشار الواسع المتقدم، والذي ربط بمفهوم استراتيجي لمعالجة الأزمات الإقليمية، لضمان تعاون أوثق بين حلفاء الولايات المتحدة الامريكية، وتحقيق أهدافهم المشتركة أمنياً واقتصادياً وسياسياً

(42) محمد عبد الشفيق عيسى، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي... قراءة في التقارير الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 173، 2008، ص 56

(43) عبد الخالق عبدالله، النظام العالمي الجديد... الحقائق والاهام، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، 1996، ص 42.

(44) الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط 1، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1990، ص 104 - ص 105.

واستحوذت الولايات المتحدة الامريكية على معظم الشركات متعددة الجنسيات في العالم، فمن أصل 500 شركة عملاقة في العالم كان نصيب الولايات المتحدة الامريكية منها 164 شركة

(45) نبيل مرزوق، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، العدد الرابع، مجلة الطريق، بيروت، تموز - اب 1997، ص 79.

(46) عامر حسن فياض، فرنسيس فوكا ياما ونهاية التاريخ (رؤية نقدية) اوراق امريكية، العدد 90، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية)، 2001، ص 4.

(47) عادل محمود مظهر، مصدر سبق ذكره، ص 3.

(48) نغم نير شكر، مصدر سبق ذكره، ص2.

عبر (الشرعية الدولية)، بقرارات صادرة عن الأمم المتحدة لتأمين المصالح الحيوية للإمبريالية الامريكية⁽⁴⁸⁾.

هذا العمل يعني الابقاء على المصالح الامريكية بحالة تميز وسيطرة، مما أسهم في استمرار التفاوت الكبير على الصعيد الدولي، وهذا يخلق لدى (الأخر) الشعور بلا مشروعية، يدفعه الى العمل على ضرب مراكز الخصم ونقاط ضعفه، مما يعني لا مساواة ولا ديموقراطية وهما جوهر الادعاء الامريكي.

ظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى، استندت الى قدرات بشرية وثقافية، مما جعلها قوة ذات تأثير فاعل في السياسة الدولية، حيث بلغ عدد سكانها حوالي (301) مليون نسمة اواخر عام 2006⁽⁴⁹⁾.

(49) http://usinfo.state.gov

تصدر حوالي (75%) من البرامج التلفزيونية الى العالم، علما أنّها لا تستورد أيّة أفلام أو مسلسلات باستثناء (2%) من المواد التعليمية، حيث سيطرت على شبكة ABC وشبكة NBC⁽⁵⁰⁾.

وقد ادى هذا الأنتشار الواسع للغة الانكليزية وتطور وسائل الإعلام الامريكية، لفرض نموذجها الثقافي على العالم، وتوظيفها في إطار

تصدر حوالي (75%) من البرامج التلفزيونية الى العالم، علما أنّها لا تستورد أيّة أفلام أو مسلسلات باستثناء (2%) من المواد التعليمية

الغزو الفكري المنظم، للتبشير بنموذج الحياة الامريكية بما يحقق أهداف الرأسمالية الامريكية، ويدعم هيمنتها الثقافية والاقتصادية، فضلاً عن العاملين الاخلاقي والاجتماعي، اللذان يضمن المعنويات الوطنية والتماسك الاجتماعي، والإيمان

بعدالة القضية التي يدافع عنها⁽⁵¹⁾.

بهدف تقويض الايديولوجيات غير الليبرالية، والعمل على انماء عقلانية مالية واقتصادية هذا من جانب، من جانب آخر بفرض الديموقراطية الليبرالية على دول منطقة الشرق الأوسط.

نستخلص مما تقدم من المطلب الثاني، أنّ الآليات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، هي من الشمول والتوسيع بحيث لا يمكن أنّ تجاريها أو تضاهيها أيّة قوة أخرى في العالم، مما رتب لاحقاً نتيجة واضحة وهي تمديد مصالح وأهداف الولايات المتحدة الامريكية على

(50) سلام خطاب الناصري، الاعلام والسياسة الخارجية الامريكية : دراسة في الاختراق الاعلامي الامريكي للوطن العربي، ط1، بيروت، جروس برس، 2000، ص15.

(51) نفس المصدر السابق، ص13.

المستوى العالمي.

الخاتمة

إنَّ الفراغ الذي نتج عن انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينات القرن الماضي، قد جعل امريكا القوة الاكثر تأثير، بل تحولت الى قوة عظمى تتحكم بمصائر العالم وتوجهه في الاتجاه الذي تريد، كما أنَّها تسعى الى تصفية المشكلات التي تواجهها بالشكل الذي يناسب مع توجهاتها العالمية، وعلى النحو الذي يخدم اهدافها ومصالحها تجاه منطقة الشرق الأوسط.

فالقدرات التأثيرية التي تمتلكها امريكا في المجالات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، دفعها الى اتباع استراتيجية نابعة من الأهداف والمصالح الامريكية تجاه الشرق الأوسط، كونها تحتوي على مصادر الطاقة والثروات الطبيعية، وتوفر طرق مواصلات برية وبحرية وجوية ومميزات أخرى، فكانت الاستراتيجية الامريكية هي اضعاف الروح الوطنية والقومية لدول منطقة الشرق الأوسط، وتقسيمها على دول حليفة ودول معادية للأمن الدولي، كما دعمت (اسرائيل) كنوع من أنواع ردع القوى الإقليمية، واعتماد سياسة التدخل النشط في السياسة الدولية، وعملت امريكا على إقامة علاقات توازن للقوى عبر اعطاء ادوار محدودة للدول الكبرى روسيا والصين واليابان والمانيا وفرنسا، والحد من تنافس الدول الكبرى الى جانب امتلاك امريكا منظومة دفاعية مستقبلية معتمدة على التقنية الجديدة، قادرة على التدخل في النظام الدولي، ومنع بروز قوى منافسة على قمة الهرم السياسي، بهدف تقويض الايديولوجيات غير الليبرالية، والعمل على انماء عقلانية مالية واقتصادية هذا من جانب، من جانب آخر بفرض الديمقراطية الليبرالية على دول منطقة الشرق الأوسط .

يمكن الوقوف عند أهم الاستنتاجات وهي:

- 1- إن الولايات المتحدة الامريكية، هي أكبر قوى عظمى مهيمنة على العالم، بدليل اتصاف النظام الدولي الحالي بأحادي القطبية.
- 2- هدف الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة الشرق الأوسط، هو حماية (اسرائيل).
- 3- التأكيد على الاستراتيجية النووية خير وسيلة لتحقيق أهدافها في منطقة الشرق الأوسط، والتي جوهرها الردع.
- 4- تعمل الولايات المتحدة الامريكية على بناء قواعد سلام، وتوازن

في منطقة الشرق الأوسط.

قائمة المصادر

الكتب:

- 1- الفن توفلر، حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، ط1، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، 1990.
- 2- زبغنيو بريجنسكي، رقعة شطرنج الكبرى: الاولية الامريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط1، عمان الاهلية للنشر والتوزيع، 1999.
- 3- ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الامريكي، ط1، دار اسامة للنشر والتوزيع، الاردن، 2005.

الاطاريح:

- 1- اباد عبد الكريم مجيد، السياسة الخارجية الامريكية تجاه غرب افريقيا بعد الحرب الباردة (نيجيريا انموذجا) اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2008.
- 2- جمال مصطفى عبد الله، الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط 1979 - 2000، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، 2001.

المجلات والدوريات :

- 1- احمد سليم البرصان، مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الامريكية : امكانيات التأثير والتأثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، مركز الدراسات الوحدة العربية بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية، 2007.
- 2- خضر عباس عطوان، سياسات القوة الامريكية : رؤيا مستقبلية، قضايا سياسية، العدد 11، جامعة النهرين (كلية العلوم السياسية)، 2006.
- 3- سوسن اسماعيل العساف، المؤسسة العسكرية الامريكية في ظل النظام الحربي الجديد، اوراق امريكية، العدد 115، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية)، 2003.
- 4- ضاري رشيد الياسين، مستقبل الوجود العسكري الامريكي في اسيا الوسطى في مرحلة ما بعد العدوان على افغانستان، العدد 98، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية)، 2001.
- 5- عادل محمود مظهر، الاستراتيجية العسكرية الامريكية بعد

- احداث ايلول 2001 ، مركز دراسات الدولية المؤتمر السنوي السابع (17 - 18 / 12 / 2002) ، جامعة بغداد ، 2002.
- 6- عامر حسن فياض ، فرنسيس فوكا ياما ونهاية التاريخ (رؤية نقدية) اوراق امريكية ، العدد 90 ، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2001.
- 7- عبد الخالق عبدالله ، النظام العالمي الجديد ... الحقائق والاهام ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 124 ، 1996 ، ص 42.
- 8- عبد السلام ابراهيم البغدادي ، ملامح الارهاب الامريكي في افريقيا ، اوراق افريقية ، العدد 117 ، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2003.
- 9- محمد جواد علي ، الرؤية الامريكية لأمن الخليج ، اوراق استراتيجية ، العدد 37 ، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2000 .
- 10- محمد عبد الشفيق عيسى ، المواقع الراهنة للقوى في النظام الاقتصادي العالمي ... قراءة في التقارير الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 173 ، 2008 ، ص 56.
- 11- نبيل مرزوق ، حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، العدد الرابع ، مجلة الطريق ، بيروت ، تموز - اب 1997 ، ص 79 .
- 12- نزار اسماعيل عبد اللطيف الحياي ، في مفهوم الخيار النووي العربي ، اوراق استراتيجية ، العدد 61 ، جامعة بغداد (مركز دراسات الدولية) ، 2001 .
- 13- نغم نذير شكر ، النظرة الامريكية لمسالة التوازن في منطقة الشرق الاوسط ، اوراق استراتيجية ، العدد 111 ، جامعة بغداد (مركز الدراسات الدولية) ، 2003.
- المواقع الالكترونية:
1- <http://usinfo.state.gov>
2- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية على الموقع <http://www.ahram.org.eg>

الولايات المتحدة الأمريكية من النشأة الى الهيمنة

(دراسة في تكوين المجتمع ودور جماعات الضغط في
توجيه السياسة الأمريكية)

*كلية العلوم السياسية / الجامعة
المستنصرية / العراق
dr.alitop8085@gmail.com

*أ.م.د. علي جاسم محمد التميمي
باحث من العراق

ملخص :

لم تكن أرض أمريكا خالية من السكان عند اكتشافها، فقد اثبتت الدراسات أن سكانها يتكونون من عنصرين ولم يكونوا من سكان العالم القديم، والارجح أن القسم الأول منهم قد عبروا مضيق بيرنج بعد نهاية العصر الجليدي ويرجح أنهم ينتمون الى العنصر المغولي الذي ينتمي الية الصينيون، والعنصر الثاني منهم الهنود الحمر، الذي امتد نفوذهم من قارة أمريكا الشمالية والجنوبية الى الجزر المحيطة بها والمكلمة لامتدادها الجغرافي والتي كانت تعرف بجزر الهند الغربية، وقد هاجروا الى أمريكا في موجات بشرية متعاقبة بحثاً عن أسباب الحياة، فاخذوا ينتشرون انتشاراً بطيئاً في مختلف انحاء الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كانت موجة الهجرة الأولى الى أمريكا جماعات من المستكشفين والمغامرين ذهبوا يبحثون بتشجيع من ملوك أوروبا وامرائها عن الذهب والثروات الثمينة، ثم جاءت موجة مهاجرة الى العالم الجديد هي موجة المضطهدين دينياً وسياسياً في أوروبا، ثم توالت الهجرات وتنوعت الأشكال والألوان ولم يمض غير قرنين من الزمن حتى ظهر على ساحة القارة الأمريكية، مجتمع فريد وخليط متنافر تجمعه المجازفة ويأمل في درجة من الاستقرار.

بهذه الصورة تكون المجتمع الأمريكي لذا أثرت هذه التشكيلة من المهاجرين الى الأرض الجديدة من أفريقيا وأسيا وأوروبا وكثير من دول العالم والكل يريد أن يكون له نفوذ وتأثير في الدولة الجديدة والتي أصبح لها دور مهم على المستوى الدولي في القرن التاسع عشر وكان

لها النفوذ الواسع والهيمنة في القرن العشرين ومازالت لذا هناك كثير من جماعات المصلحة والضغط واللوبيات التي تسعى ليكون لها رأي في توجيه صانع القرار السياسي في أميركا وخاصة بعض من الجنسيات المهاجرة المستوطنة فيها أصبح له شأن ودخل في السلطة التشريعية او التنفيذية أو القضائية.

كلمات مفتاحية : العالم الجديد، جماعات الضغط، الهيمنة الأمريكية، اكتشاف أميركا كولومبس، اللوبي.

**The United States of America from creation to hegemony
(A study in the formation of society and the role of lobbies
in directing American policy)**

A. Dr. Ali Jassim Mohammed Al-Tamimi

Department of International Relations

College of Political Sciences/ Al-Mustansiriya University/
Iraq

ABSTRACT

The American land was not devoid of inhabitants when it was discovered. Studies have proven that its inhabitants consisted of two elements and they were not residents of the ancient world, and most likely the first section of them crossed the Bering Strait after the end of the Ice Age and it is likely that they belong to the Mongol element to which the Chinese belong, The second element among them is the Native Americans, whose influence extended from the North and South American continents to the surrounding islands complementing its geographical extension, which were known as the West Indies. They migrated to America in successive human waves in search of reasons for life. In the south, the first wave of immigration to America was groups of explorers and adventurers who went searching with the encouragement of the kings and princes of Europe for gold and precious wealth. Then a wave of immigrants

came to the new world, consisting of the religiously and politically oppressed in Europe, then the migrations followed and varied in shapes and colors, and only two centuries of time passed until a unique community and a dissonant mixture appeared on the American continent, united by risk and hopes for a degree of stability.

In this way, the American society was formed, so the impact of this group of immigrants to the new land from Africa, Asia, Europe and many countries of the world, and everyone wants to have influence in the new state, which became an important role on the international level in the nineteenth century and had extensive influence and dominance in the twentieth century is still there, so there are many interest groups, pressures, and lobbies that seek to have a say in guiding the political decision-maker in America, especially some of the immigrant nationalities settled in it.

KEYWORDS: (the new world, lobbies, American hegemony, the discovery of America, Columbus, the lobby)

المقدمة

لم تكن أرض أمريكا خالية من السكان عند اكتشافها، فقد اثبتت الدراسات أن سكانها يتكونون من عنصرين ولم يكونوا من سكان العالم القديم، والارجح أن القسم الأول منهم قد عبروا مضيق بيرنج بعد نهاية العصر الجليدي ويرجح انهم ينتمون الى العنصر المغولي الذي ينتمي الية الصينيون، والعنصر الثاني منهم الهنود الحمر، الذي امتد نفوذهم من قارة أمريكا الشمالية والجنوبية الى الجزر المحيطة بها والمكملة لامتدادها الجغرافي والتي كانت تعرف بجزر الهند الغربية، وقد هاجروا الى أمريكا في موجات بشرية متعاقبة بحثاً عن أسباب الحياة، فأخذوا

يتشرون انتشاراً بطيئاً في مختلف انحاء الأمريكيتين الشمالية والجنوبية، كانت موجة الهجرة الأولى الى أمريكا جماعات من المستكشفين والمغامرين ذهبوا يبحثون بتشجيع من ملوك أوروبا وأمرائها عن الذهب والثروات الثمينة، ثم جاءت موجة مهاجرة الى العالم الجديد هي موجة المضطهدين دينياً وسياسياً في أوروبا، ثم توالى الهجرات وتنوعت الأشكال والألوان ولم يمض غير قرنين من الزمن حتى ظهر على ساحة القارة الأمريكية، مجتمع فريد وخليط متنافر تجمعه المجازفة ويأمل في درجة من الاستقرار.

يتفق مؤرخو العصر الحديث على القول بأن اكتشاف أمريكا، كان نتيجة لتوسع الحضارة الاوربية في أواخر العصور الوسطى، لقد مثلت في نظرهم تصاعداً مستمراً في سلطة أوروبا التجارية والسياسية وكان هذا الاكتشاف أهم حدث في ذلك الوقت، وأن هذا التوسع الأوربي قد جعل الوقت ملائماً لاكتشاف كولومبوس مستفيد من ارشيف المسلمين في اسبانيا، بعد اقصائهم وطردهم والسيطرة على ممتلكاتهم وخرائط هجرتهم الى أمريكا والطرق البحرية التي سلكوها قبل كولومبس بأكثر من قرنين من الزمن ليستكشفوا العالم الجديد ويستوطنوا هناك، لذا في تلك الظروف ولو لم يكن كولومبوس، قد قام بهذا العمل لكان بالإمكان أن يقوم به شخص آخر.

إن لتاريخ أمريكا دوراً بارزاً في الأحداث التي توالى على المجتمع الأمريكي، بعد الاستكشاف وعلى الرغم من التاريخ الأمريكي قصير بمدته لكن الأحداث التي رافقته والتي صنعها ومر بها جعلته جديراً بالاهتمام ودراسة مراحل تطوره من مرحلة الاستكشاف والاستقرار النسبي، وبعد ذلك حرب الاستقلال الأمريكية أول حرب تحريره من السيطرة البريطانية، وأن قضية اتحاد المستعمرات الإنكليزية بعد الاستقلال ذات مغزى كبير في تاريخ الوحدة والقومية في تلك الفترة، ثم جاءت قضية كتابة الدستور للبلاد ليضمن الحرية والديمقراطية

للشعب، ويُعد الدستور الأمريكي من أقدم الدساتير المكتوبة، ولا زالت نافذة المفعول في العالم، وتُعد الحرب الأهلية الأمريكية من التحديات المهمة التي واجهت أمريكا، بعد اعداد الدستور لما

تُعد الحرب الأهلية الأمريكية من التحديات المهمة التي واجهت أمريكا، بعد اعداد الدستور لما لها من تأثير في تاريخ الشعب الأمريكي الذي كان يزرع تحت العبودية والأحتلال والطبقية والتمييز العنصري والجرائم الوحشية ضد السكان الأصليين من الهنود الحمر والأسويين واستخدام الدين والكنيسة لشرعنة تلك الجرائم، لذلك كانت الحرب

الأهلية الفاصل للبحث عن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والدستوري الذي أقر قوانين تحرير العبيد وعلى الصعيد الدولي فقد برزت أمريكا كدولة أمام الدول الأخرى والكبرى مثل فرنسا وبريطانيا واسبانيا.

لذلك تحاول هذه الدراسة الموجزة أن توجز تاريخ أمريكا بين النشأة والهيمنة، وما رافق نمو وصعود هذه الدولة من احداث قد لا يعلمها الكثير من تحديات وأحداث وجرائم وظلم وتمييز عنصري.... الخ.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة، من أهمية الموضوع المراد البحث فيه (أمريكا بين النشأة والهيمنة)، اذ يحتل هذا الموضوع درجة عالية من الأهمية، وذلك لتبيان مراحل نشأة الدولة الأمريكية، وما قبلها من كيفية تكوين المجتمع الأمريكي، وتقاليده وعاداته وعقائده لكي نعرف كيف وصلت أمريكا الى ما هي عليه اليوم، وكيفية التعايش المجتمعي داخلها، ولكي يعرف المجتمع الأمريكي قبل غيرة لماذا هذا الكم الكبير من المشاكل، وعدم التجانس والنزعة الانتقامية التي تطغي على اغلبية الشعب الأمريكي في الوقت الحاضر لابد من معرفة تاريخ هذا الشعب، وكيف يكون وكيفية نشأة الدولة وهذا ما سنبينه في بحثنا هذا.

إشكالية الدراسة: نعمل في بحثنا هذا على توضيح وتبيان تاريخ أمريكا اجتماعياً وسياسياً ومؤسسياً وما هو تأثير جماعات الضغط

والمصالح على السياسة الخارجية الأمريكية وأسباب خضوع صانع القرار لتلك الضغوطات لذا نضع أسئلة عدة ونحاول الإجابة عليها في هذا البحث وهي:

1. ممن يتكون المجتمع الأمريكي وكيف تكونت ونشأت الولايات المتحدة الأمريكية.
 2. ما هو دور العامل الديني في السياسة الأمريكية عبر العصور.
 3. هل للمسلمين دور في استكشاف الولايات المتحدة الأمريكية.
 4. ما هو دور اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية.
- فرضية الدراسة: تؤكد الدراسة على إثبات الفرضية الأتية .

أن المسلمين أول من وصل أمريكا وكان لهذا السبب في توجه الأقوام الأخرى الأوروبية إلى هناك . لأسباب دينية واقتصادية أدت إلى زيادات موجات الأبحار إلى الأرض الجديدة وإعلان اكتشافها وخلق لوبي مصاحب لصانع القرار للتأثير في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية على مر التاريخ منذ نشأتها وإلى الوقت الحاضر.

مناهج الدراسة: من طبيعة موضوع الدراسة، الذي يعتمد على دراسة تاريخ الشعب الأمريكي، ومقارنته مع حاضرة ولتثبيت صحة فرضيته الدراسة، لذا اعتمد الباحث على أكثر من منهج علمي في هذه الدراسة وكما مبين أدناه.

- 1- المنهج التاريخي: نظرا لعنوان الدراسة الذي كان أمريكا بين النشأة والهيمنة، تطلب الاعتماد على المنهج التاريخي في ذلك.
- 2- المنهج التحليلي: يهدف هذا المنهج إلى تحقيق القيم الدقيقة، والإحاطة بالأبعاد الواقعية للظواهر والموضوعات، لذا فالتقاعد الأساسية التي يقوم عليها المنهج التحليلي هو تحليل الظواهر المراد بحثها، وجمع المعلومات الدقيقة عنها وفحصها ودراستها، وهذا ما تطلبه بحثنا للوقوف على كل ما يتعلق بالدراسة موضوع البحث وخاصة أن غالبية الدراسات في العلوم السياسية، تتطلب التحليل لذا اعتمد الباحث على المجتمع التحليلي كذلك.

المبحث الاول

قراءة في تاريخ المجتمع الأمريكي

أن دراسة حاضر ومستقبل أي دولة أو شعب لا بد من الرجوع الى تاريخ تلك الدولة، إذ أن التاريخ يعطيك انطباع واضح لكل ظاهرة اجتماعية حاضرة، يعد دراسة الجذور التاريخية للمجتمع الأمريكي و المراحل التي مر بها من الاستكشافات، و كيفية تشكيل المجتمع و نشوء الدولة يعطي للمتلقي صورة واضحة لما يعانيه المجتمع الأمريكي في الوقت الحاضر من مشاكل اجتماعية كثيرة، إذ يتميز المجتمع الأمريكي عن غيره بعدم تماسكه و يعاني من مشاكل قد تكون راسخة و متجذرة فيه من القساوة و الجريمة و العنصرية و التمايز الطبقي على حساب المميزات الشخصية، كاللون و النسب و غيرها و يعرف بأن الضابط الوحيد للمجتمع الأمريكي هو القانون لا غير لم يكن الدين أو الاخلاق أو القيم ضابط اجتماعي لذلك لا يزال عند فقد القانون لساعات تتكون أزمة اجتماعية كبيرة، لذا حتى عن المجتمعات الاوربية يختلف حيث أن الكثير من المجتمعات الاوربية تشهد وجود ضابط ديني و ثقافي الى جانب القانون، وهذا يعود الى الجذور التاريخية لتشكيل المجتمع الأمريكي الي سببونه في دراستنا هذه.

المطلب الاول

الأصول التاريخية قبل وبعد الاستكشاف

ستكلم هنا عن الأصول التاريخية للمجتمع الأمريكي وأهم الحضارات الموجودة في تلك الأرض التي كانت منقطعة عن العالم ولا أحد يعرف عنها شيئاً وصولاً الى مرحلة استكشاف تلك الأرض وما تسمى بالعالم الجديد الذي تبين أنها أرض يسكنها شعوب و قبائل و حضارات لسنوات طوال منها ماهي متأصلة هناك وبعضها جاء عن طريق الهجرة واستوطن وبنى حضارته بما يحمل

من افكار لكن هذه الحضارات قد تم ابادتها بعد مرحلة الاستكشاف والاستعمار الاوروبي لها وكما سنبين ادناه .

أولاً: مرحلة الاستكشاف

من اهم نتائج الاستكشافات في القرن السادس عشر، هو استكشاف العالم الجديد كما يسمونه سابقا أرض أمريكا، وكان له أهمية كبيرة في تاريخ أوروبا والعالم اذ تضافرت عوامل سياسية واقتصادية ودينية نتج عن هذه الاستكشافات عوامل⁽¹⁾.

(1) صفاء كريم شكر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، المكتبة الوطنية، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، الجامعة المستنصرية 2007 ص14.

1- العامل السياسي: أن تطور العلاقة بين الشرق والغرب، وزيادة التبادل التجاري وما نتج عنه من تشابك العلاقات واحتكاك الشعوب الأوربية مع شعوب الشرق وبالخصوص الشرق الأوسط، والبلدان العربية ومدن ايطاليا وغيرها فضلا عن الاستقرار السياسي في أوروبا والرغبة في التوسع شرقا وغربا وفتح طرق جديدة للتوسع كل ذلك وغيره تطلب البحث عن عالم جديد، وبناء امبراطورية جديدة في أرض جديدة تساعد على السيطرة وتوسع النفوذ.

2- العامل الديني: كان لأزدهار وانتشار النزعة الدينية في أوروبا، والرغبة في نشر المسيحية وسياسة التبشير المتبعة ومباركة الكنسية لحركة الاستكشافات الجغرافية لمنع المسلمين من الوصول الى تلك المناطق كان لها الأثر في تنشيط حركة الاستكشافات.

3- العامل الاقتصادي: أن ازدياد دور النقود في التبادل التجاري، اذ أصبحت النقود رمز الثروة وكثرة العوائل المترفة، ورواج سوق الذهب فضلاً عن التطور في بناء السفن، والخرايط والآلات الجغرافية مع تطور صناعة الأسلحة واستخدامها في السفن، مما يسهل التوغل في المناطق التي يصعب الغوص فيها فضلاً عن الأرباح الهائلة التي تجنى من ذلك كله وغيرها، ساعد التجار على البحث عن طرائق بديلة تكون أقل تكلفة وأكثر ربحاً.

يعد المستكشف الإيطالي (كرستوفر كولومبوس)^(*)، أول من اكتشف العالم الجديد بعد الاستكشافات الإسلامية، إذ كانت له محاولات عديدة ونجح عام 1492 في اكتشاف قارة أمريكا عندما أبحر بثلاث سفن صغيرة من إسبانيا إلى جزر الكناري غرباً، وقد وصل كولومبوس في 12 تشرين الأول 1492 إلى جزيرة صغيرة شرق كوبا أطلق عليها سان سلفادور فيعد ذلك اليوم بداية اكتشاف القارة الأمريكية الذي اخترق المحيط الأطلسي فأصبح الطريق مفتوحاً إلى الجانب الغربي من الكرة الأرضية مما أدى إلى نتائج عظيمة بالنسبة لكل من أوروبا والأراضي التي اكتشفت، استفسر كولومبوس في بداية وصوله اليابسة عن السكان الأصليين وعن الذهب⁽²⁾.

(*) كريستوفر كولومبس : ولد عام 1451 في مدينة جوفوا إيطاليا وهو إيطالي الجنسية كان أبوه يعمل حائكاً وهو من عائلة فقيرة يدرس بشكل منتظم وعمل تاجراً وابتخر في البحر المتوسط وبالمحيط الأطلسي مرات عديدة عمل في ميدان الملاحة بداية حياته وتزوج من عائلة برتغالية معروفة واشتهرت بهذه المهنة توفى عام 1506 في احد سجون إسبانيا.
<?> رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، 1977 ص 13.

أنَّ سبب تسمية العالم الجديد ب(أمريكا)، نسبة إلى (امريكو فسبوتشي) وهو بحار ومستكشف إيطالي قام برحلات عدة إلى العالم الجديد، وهو أول أوروبي صرح إنَّ سواحل أمريكا الجنوبية ما هي الا قارة جديدة

ويذكر أنَّ سبب تسمية العالم الجديد ب(أمريكا)، نسبة إلى (امريكو فسبوتشي) وهو بحار ومستكشف إيطالي قام برحلات عدة إلى العالم الجديد، وهو أول أوروبي صرح إنَّ سواحل أمريكا الجنوبية ما هي الا قارة جديدة بينما الآخرون وحتى كولومبوس كانوا يظنون انها امتداد لقارة آسيا، ومنذ اليوم الأول لاكتشاف العالم الجديد من قبل الأوروبيين منح المسيحيون الأفضلية لإدارة نظام السلطة والحكم

(2) رأفت غنيمي الشيخ، أمريكا والعلاقات الدولية، القاهرة، عالم الكتب، 1977 ص 13.

(3) مايكل وجوليا كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ص 63

في هذا العالم، لكي يضمن لهم مواقع التأثير في السلطة، وقد لعب الفاتيكان والكنيسة الكاثوليكية الدور الأساسي في مباركة وتأييد أفعال الأوروبيين البيض أعمال الذبح والإبادة للسكان الأصليين، وكل ذلك بتأييد الدين و التبرير لمذابحهم و فنون القتل الذي مارسوها ضد سكان أمريكا الأصليين من هنود حمر ومسلمين و آسيويين، إذ يذكر التاريخ أن القارة الأمريكية في وقت اكتشافها كان عدد سكانها الأصليين 112 مليون نسمة لم يبق منهم في القرن العشرين سوى 250 ألف نسمة، إذ تمكنوا من إبادة شعوب قارة بأكملها، وهم أصحاب نظرية احتلال أرض واستبدال شعبها بشعب آخر كما سارة عليه الصهيونية الحديثة⁽³⁾.

وذكرت المصادر، إن كولومبوس حينما وصل الى أرض أمريكا قرابة (50) قبيلة، استقبلوه بحفاوة واهتمام وقدموا له الذهب ظناً منهم انهم المخلصون والمنقذون لهم ولكن كولومبوس، لم يقتنع بأخذ الذهب فقد جهز حملة وقام بعملية عسكرية في مدينة (هايتي)، وقضى على نصف سكانها وعلى أثر ذلك عقدوا هدنة مع الأسبان، لكن المستعمرين الأسبان جلبوا لهم بطانيات واغطية من المصحات الاوربية وهي محملة بالجراثيم والكوليرا والطاعون، وبذلك قضوا على معظمهم، وسميت تلك الحادثة بـ (الحرب الجرثومية) ثم قضوا على ما تبقى منهم من خلال وضع مكافئة مالية لمن يأتي برأس أحد من الهنود فانتشر الصيادون وقاموا بقتلهم وذبحهم والتنكيل بهم، وكل ذلك باسم الدين حيث كانوا يقتلون الهنود، وهو معنى قناعه انهم عبرانيون فضلهم الله على العالمين، اعطاهم تفويضا بقتل الكنعانيون، بل كانوا يسمون أنفسهم بالمستعبرين⁽⁴⁾.

ثانياً: - المسلمون في تاريخ أمريكا

اشتهر (كريستوفر كولومبوس)، هو من اكتشف العالم الجديد، وما يعرف بأمريكا اليوم وهذا ما تذكره اغلبية الكتب المهمة بالشأن التاريخي لأمريكا، وقد يكون عن قصد والبعض الآخر دون دراية علمية ما هو ثابت وتؤكد عليه الكثير من المصادر التاريخية وأهمها الدراسة التي اصدرها الدكتور (يوسف ميروا) وغيره الكثير من المؤرخين أن المسلمين، قد وصلوا الى العالم الجديد وكانوا هناك قبل كولومبوس بأكثر من (500 عام)، وعندما ذهبت كولومبوس وما بعده وجدوا هناك سكان الأرض الجديدة الأصليين متنوعين من آسيا من هنود و من أصول صينية والمسلمين، وكانوا يطلقون على الجميع بالهنود الحمر وهم ليسوا كذلك وهذا ما يذكره الجغرافي والمؤرخ المسعودي في كتابه مروج الذهب ومعادن الجوهر (أن أحد المغامرين من قرطبة ويدعى (الخشخاش) عبر بحر الظلمات مع جماعة من اصحابه الى أن وصل الى العالم الجديد ولما عاد أخبرهم انه وجد اناساً في الأرض التي وصلها)، وبحر الظلمات كان يطلق

(4) منير العكش، حق التضحية بالأرض امريكا والأبادة الجماعية، الطبعة الاولى، 2002 ص12

على (نهر المسيسيبي) في وصفه وما قيل عنه في طوله وعرضه.

نشرت مجلة (نيوزويك) الأمريكية مقالاً للدكتور (هولين لي) الاستاذ في جامعة هارفرد الأمريكية وهو من أصل صيني، أكد فيه إن البحارة العرب اجتازوا المحيط الاطلسي قبل كولومبوس بحوالي ثلاثة قرون وذكر ذلك في المؤتمر الحادي والسبعين بعد المائة للجمعية الشرقية الأمريكية، مما يؤكد وصول العرب المسلمين إلى القارة الجديدة قبل كولومبوس، حتى إن كثير من المصادر ذكرها بعد إن استولى الأسبان على آخر معاقل المسلمين في اسبانيا وطردهم من الأندلس، وتم الاستحواذ على تراث المسلمين هناك وخاصة ما يملكون من خرائط وما رسمه المسلمون من طرق للوصول إلى العالم الجديد، وما يؤكد ذلك في العام نفسه الذي استولوا فيه على خرائط المسلمين في اسبانيا قام كولومبوس بالإبحار والاعتماد على تلك الخرائط التي كانت له المفتاح لاستكشاف العالم الجديد⁽⁵⁾.

(5) صفاء كريم شكر، مصدر سبق ذكره ص 15 .

ما يؤكد كلامنا اعلاه إن دولة مالي الأفريقية كانت في القرن الرابع عشر دولة كبيرة، ولها سيطرة ونفوذ في القاره الأفريقية، وكان يطلق عليها عاصمة الذهب لما تملكه من كنوز وموارد وموقع، وأن (ابا بكر الثاني) قد حكم تلك الدولة و يعد تاسع حكم امبراطورية مالي لكن تذكر المصادر، انه تنازل عن حكمه بعد عام واحد من تنصيبه لاكتشاف حدود المحيط الاطلسي، ولنشر الإسلام في البلد التي يجدها و كان بحاراً ويحب المغامرات وفعالاً قام بتجهيز نحو (200) سفينة ونحو (2000) زورقاً مرافقاً عابراً المحيط الاطلسي مستوطناً في العالم الجديد (أمريكا)، وقد سبق رحلة كولومبوس بحوالي (200) سنة، وهذا ما ذكره وأكد عليه كولومبوس نفسه في مخطوطة كتبها بيده وذكر فيها أن الأفارقة سبقوه في الوصول إلى القاره الأمريكية، اذ وجد أن سكان أمريكا الأصليين تعلموا كيفية اذابة و صهر الذهب ومزجه بالمعادن الأخرى وأن تلك الطريقة أفريقية خالصة⁽⁶⁾.

(6) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، ص 49

خلف ابو بكر الثاني في حكم دولة مالي أخيه الأصغر (مانسا موسى)، وقد ذهب موسى لأداء فريضة الحج عام (1324م)، وكان

الطريق الى مكة لا بد أن يمر عبر مصر وعند وصوله الى مصر التقى بالمؤرخ العمري الذي دون ما قاله موسى عن رحلة أخيه وأكدها، اذ ذكر أن ابا بكر الثاني حاكم دولة مالي جهز مجموعة من السفن والزوارق و التي استعان بخبراء عرب في صناعتها وأجرى عليها الكثير من التجارب قبل رحلته وقام باختيار أكثرها قوة على التحمل وحملها بمؤونه غذائية مجففة تكفي لسنتين وجاء خبر وصوله الى الأرض الجديدة بسلام وانه استوطن هناك بعد استكشافه للعالم الجديد، مما أكده كولومبوس عند رحلته انه وجد هناك اناس يشبهون الأفارقة في اشكالهم هيتهم ولغتهم وحتى مهنتهم وهذا يدل على أن ابو بكر الثاني وصل ونجا من الموت و سكن هناك، وقد يكون أول من استكشف العالم الجديد ونشر التعاليم الإسلامية هناك، اذ كانت واحدة من أهداف رحلة ابو بكر الثاني هو نشر الأسلام في العالم الجديد وهذا ما أثار مخاوف الاوروبيين، بعد تأكدهم أن المسلمين سبقوهم في الوصول الى العالم الجديد مما جهزوا لرحلات كثيره أهمها كانت رحلة كولومبوس التي دعمت وشجعت المؤسسة الدينية في اسبانيا والهدف الاساسي منها هو التبشير للمسيحية ووقف انتشار الإسلام ومنعه من التوسع بعد سيطرة الدولة العثمانية المسلمة علي الملاحة في البحر الابيض المتوسط، وامتد نفوذها الى بعض الدول الأوروبية وهذا ما ذكره وصرح به كولومبوس قائلاً: (إن مهمتي كانت اكتشاف الممالك والمدن وضمها الى التاج الأسباني وهداية شعوبها الى المسيحية ثم تجنيدهم لحرب الحياة أو الموت ضد امبراطورية محمد و استعادة القدس والأرض المقدسة تمهيدا لقيام مملكة الرب)، وهذا التصريح يؤكد إن الاستكشاف كان هدفاً دينياً دفعت به المؤسسة الدينية المسيحية في اوروبا لنشر المسيحية ومحاربة المسلمين، وكذلك ما أكد ذلك ممارستهم عند وصولهم الى الأرض الجديدة ضد السكان الأصليين، من قتل وتشريد واستعباد للمسلمين سكان أمريكا الأصليين وتبريرات دينية توراتية استبدال الشعب الموجود بشعب جديد متكون من المستعمرين الاوروبيين

المتطرفين دينياً.

وقد تعامل الاوروبيون مع العالم الجديد على انه ساحة لنشر الديانة المسيحية من قبل الكنيسة الكاثوليكية وخاصة عندما خاب املمهم في تحقيق اطماعهم واحلامهم باكتشاف الذهب، اذ استبدلوا ذلك بإقامة المزارع الواسعة الكبيرة فعملوا على استعباد ما تبقى من السكان الأصليين أو من خلال جلبهم من افريقيا للعمل في مزارعهم من ناحية وقاموا بحملات واسعة لنشر المسيحية بين سكان العالم الجديد من ناحية ثانية⁽⁷⁾.

المطلب الثاني

الهجرة الى أمريكا

إن دولة أمريكا، كما ينقل لنا السياسي والمفكر الكبير محمد حسنين هيكل في كتابه «الإمبراطورية الأمريكية» دولة قائمة على العنف، وإن عمرها وتجاربها اعطاها درساً لن تنساه من العنف، ولم يكن ممكناً أن تقوم أمريكا دون العنف لأن الأخلاق والقوانين لا تقنع أحد بان يتخلى عن أرضه وموطنه وحياته للغرباء الا إذا كان مرغماً ومعنفاً ومجبوراً على ذلك⁽⁸⁾، وهو ما فعل بالشعب الأصلي لأمريكا من قبل الوافدين والمهاجرين والمستعمرين لهذا العالم الجديد، وهذا ما سنبينه في موضوع الهجرة والاستعمار الاوروبي لأمريكا.

أولاً: الهجرة والاستعمار الأوربي الى أمريكا

أن اكتشاف كولومبوس، لأراضي جديده كان قد شجع الآخرين على الاستكشاف، فمن اسبانيا والبرتغال ومن فرنسا وانجلترا وبعض الأمم الأوروبية الأخرى، اندفع الكثير من المغامرين الذين خاطروا بحياتهم لكي يصبحوا اغنياء ويكونوا وامبراطوريات جديده، أمريكا التي وجدوها لم تكن خالية من السكان بل كان يقطنها ملايين من الناس ولكنهم كانوا متناثرين في قارتين ولم يكن لديهم السفن أو المعرفة العلمية التي تمكنهم من الوصول الى أماكن أخرى ويسودهم الجهل والتخلف وسبل الحياة البدائية وهكذا أوصلهم الاوروبيون

(7) محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية حتى 1887، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار الثقافة الجديد، القاهرة، 1997، ص12

(8) رأفت غنيمي الشيخ، مصدر سبق ذكره ص13.

بعالم لم يكونوا يعرفونه من قبل كان يعني للأوروبيين النجاح وتكوين الامبراطوريات والخلاص والغنى وكان يعني سكان أمريكا الأصليين الصراع من اجل الحفاظ على أراضيهم وطريقة معيشتهم، إن الآمال التي جلبت المهاجرين الاوروبيين الى الأرض الجديدة كثيرة منها الطمع في الذهب أو حب المغامرة حب العظمة أو شرف خدمة الحاكم، الهرب من ظلم الحكومات، الهرب من الفقر والسجن والرغبة بتكوين مزارع يعملون بها وهناك البعض الذي حضر دون امل، اذ يستخدمون كعبيد في المزارع أو المناجم والمطاحن وبالتدريج وخلال ما يقرب من المائتي عام فقد صهرتهم الحياة في القارة الجديدة في بوتقة واحده وكونت منهم الشعب الأمريكي⁽⁹⁾.

(9) عبد العزيز سلمان ومحمود محمد جمال، مصدر سبق ذكره ص23.

كان الدور الرئيسي في الاستكشافات الجغرافية واهمها استكشاف العالم الجديد (أمريكا)، يعود للبرتغال والأسبان وذلك لأسباب عدة منها الموقع الجغرافي لهذين البلدين اللذين يطلان على البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي والقريب من سواحل افريقيا وسبب توجههم الى المحيطات، هو سيطرة العثمانيين على البحر الأبيض المتوسط والمانيا على بحر الشمال والبلطيق وكذلك انشغال الالمان والأنكليز بحرب المائة عام و انعدام رغبة الالمان الى خوض المغامرات الأثر الذي حفز الأسبان و البرتغال في خوض غمار الاستكشافات

**كان الدور الرئيسي في
الاستكشافات الجغرافية
واهمها استكشاف العالم
الجديد (أمريكا)، يعود للبرتغال
والأسبان وذلك لأسباب عدة
منها الموقع الجغرافي لهذين
البلدين**

الجغرافية، وكانت حكومة هذين البلدين تشجع التجار على الخوض في الاستكشافات والرحلات مع تقديم الدعم المادي لهم، ولا سيما إن الأسبان قد تعلموا من العرب في الأندلس علوم ومهارات في ركوب البحار و كان آخر معقل للمسلمين قد سقط عام 1492 في الأندلس (غرناطة)، فعاد الفرسان الأسبان الى بلادهم دون عمل لذلك خشى ملوك الأسبان من قيام هؤلاء بثورة ضدهم لذلك اقحموهم في تلك الاستكشافات فضلاً عن رغبة البعض في الهجرة الى مناطق جديدة هرباً من الاضطهاد الديني ولا سيما إن أوروبا

كانت تعيش في تلك المدة حروباً اضطهادات دينية بين البروتستانت والكاثوليك⁽¹⁰⁾.

ولم يكن الأسباب أقل رغبة من البرتغاليين في اكتشاف بلدان جديدة وفي التعرف على طرق جديدة للتجارة مع الشرق تحررهم من سيطرة تجار البندقية وممالك مصر، من جهة الدولة العثمانية بأساطيلها القوية في المتوسط من جهة أخرى على خط التجارة مع الشرق وخاصة الفراعنة، الا أنّ الإسبان كانت تشغلهم طيلة القرن الخامس عشر سلسلة طويلة من الحروب خاضوها ضد المسلمين، للقضاء على آخر ما تبقى لهم من معاقل في شبه الجزيرة الإسبانية دولة غرناطة، ولم يتم ذلك الا في سنة 1492 وبعد هذا التاريخ أصبح بمقدور ملوك إسبانيا الاهتمام بأمور التوسع والاستعمار فتوجهوا الى العالم الجديد، ليسجلوا في التاريخ كأول من دخلوا للاستعمار الى الأرض الجديدة⁽¹¹⁾.

(11) صفاء كريم شكر، مصدر سبق ذكره ص 19.

فقد وصل الإسبان الى جزيرة كوبا وأصبحت قاعدة لرحلاتهم الكشفية فيما بعد اكتشفوا مناطق عديدة في أمريكا الجنوبية وكانت أهم تلك المناطق المكسيك، ومدوا تحركاتهم الى فلوريدا ثم الى كاليفورنيا وبذلك امتد الوجود الإسباني من المكسيك الى كاليفورنيا، اما البرتغاليون فقد تركزوا في البرازيل في مستعمرة كبيرة، و قد دعم من توسعهم هناك ممارسة زراعة قصب السكر، وكانت ناجحة الا أنّ الأمر لم يخل من نزاع بين الجانبين من اجل السيطرة وفرض النفوذ، فبدأت إسبانيا بإعلان امتلاكها العالم الجديد ورافقت البرتغال هذا الإعلان لكنه وفقا لمعاهدة (تورد سيلاس) في عام 1494 بين إسبانيا والبرتغال التي استمدت شروطها من واقع الوجود البرتغالي غير المستقر في مقابل وجود إسباني ومستعمرات ثابتة، وأكثر استقرار و مع توحيد الامبراطوريتين الإسبانية والبرتغالية سنة 1580 ضمت الإمبراطورية الإسبانية مايملكه البرتغال في أمريكا واصبحت تلك الاملاك تابعة للإمبراطورية الإسبانية⁽¹²⁾.

(12) نفس المصدر ، ص 21.

انشغال إسبانيا في تأييد الكنيسة الكاثوليكية في اوروبا وتدخلها في

قضايا الإصلاح الديني، ادى بها الى اهمال شؤون المستعمرات في أمريكا، مما فتح المجال لقوى أخرى للمنافسة والاستعمار وأهمها الإنجليز الذين بدأوا يتوسعون في القارة الجديدة وضم الكثير من الأراضي التي تم اكتشافها، وخاصة بعد إن فقدت إسبانيا سيادتها على اغلب الأراضي التي اكتشفتها، مما فسح المجال امام الأنكليز للعمل بحرية أكبر ولاسيما بعد تدمير الأسطول الإسباني في البحار عام 1588⁽¹³⁾.

(13) عبد العزيز سلمان ومحمود محمد جمال، مصدر سبق ذكره ص30.

لم يكن بناء المستعمرات الإنجليزية في امريكا الشمالية امراً سهلاً، لأن قبائل الهنود الحمر واجهوا الهجرات الإنكليزية مواجهة عنيفة لكن مع ذلك ولأسباب كثيرة جعلت المستعمرات الإنجليزية بأمريكا الشمالية تنمو وتتوسع، أهمها حمل المستوطنين الانجليز معهم تقاليد الكفاح من اجل الحرية و لم يتقيد المستوطنون الإنجليز في نشاطهم وحركاتهم لشغل منطقة معينة بل كان لهم مطلق الحرية للتحرك، وأن يتوغلوا في البلاد ويتشروا بين سكان البلاد الأصليين كما إن حكومة لندن كانت تشترط على الشركات زراعة الأرض وفي حالة التقصير تأخذ الأرض منهم كما توجد طبقتان من المستعمرات الإنجليزية طبقة العبيد وطبقة ملاك الأراضي⁽¹⁴⁾.

**لم يكن بناء المستعمرات
الإنجليزية في امريكا الشمالية
امراً سهلاً، لأن قبائل الهنود
الحمر واجهوا الهجرات
الإنكليزية مواجهة عنيفة لكن
مع ذلك ولأسباب كثيرة جعلت
المستعمرات الإنجليزية بأمريكا
الشمالية تنمو وتتوسع**

(14) صفاء كريم شكر، مصدر سبق ذكره ص30.

كما سبق القول لم يرض الاوروبيون بالتقسيم الذي اعطى للإسبان والبرتغاليين وحدهم حق الوجود في أرض العالم الجديد، اذ كان الإنجليز أول من رفض ذلك التقسيم وبدا البحث عن تعاملات تجارية وكانت هجرتهم لأسباب دينية واقتصادية وسياسية لاستعمار تلك الأرض، ثم كانت اكتشافات (جون كابوت) الذي مول رحلته ملك الإنجليز أواخر القرن الخامس عشر وغيره الكثير من المستكشفين الإنجليز للاستيطان على الساحل الشرقي لتلك الأراضي، وادعاء ملك الانجليز بالحق في ملكية الأراضي الممتدة على ذلك الساحل اما الفرنسيون فقد قاموا باكتشافاتهم شمال القارة فتمكن (كارتيه) في

سنة 1536 من التوغل في منطقته (سانت لورانس)، وقد اعطي هذه المنطقة اسم (كندا) واسس في سنة 1540 مركزا تجاريا هناك وكانت عملية الاستقرار في كندا عام 1608 وذلك بتأسيس مدينة (كوبيك). حاول بعد ذلك الهولنديون والسويديون تحقيق وجودهم هناك، وإن كان الهولنديون قد نجحوا في تثبيت وجودهم في الأرض الجديدة فانهم نجحوا ايضا في القضاء على محاولة السويديين التواجد هناك منفردين في مستوطنة خاصة بهم⁽¹⁵⁾.

ثانياً: الحرب الأهلية الأسباب والنتائج

على مدى خمسمائة سنة، تعرض سكان أمريكا الأصليين لحملات غزو إسبانية وبرتغالية وفرنسية وهولندية وانجليزية سلبتهم إنسانيتهم، كما ذكرنا سابقاً، وانزلت بهم فنوناً عجيبة من القتل والتدمير ونظرت كلها الى حياتهم ولغاتهم واديانهم بإحتقار لكن الإنجليزي كانوا الأكثر عنجهية وعدوانية واصراراً على تدمير الحياة هناك واقتلاعها من الذاكرة الإنسانية، وهم من جاء بفكرة احتلال أرض الغير واستبدال شعب بشعب وثقافة بثقافة وتاريخ بتاريخ وهذا ما فعلوه وطبقوه على أرض الواقع في أمريكا اذ ذبح وهجر واستعبد وقتل اغلبية سكان أمريكا الأصليين من هنود حمر ومسلمون وآسيويين واستبدلهم بمهاجرين من اوروبا و افريقيا ومن خريجو سجون اوروبا⁽¹⁶⁾.

**وقد اثبتت الأبحاث والدراسات
انه تم اباده سكان أمريكا
الأصليين بالأسلحة الجرثومية،
من قبل المستعمرين
الاوروبيين**

وقد اثبتت الأبحاث والدراسات انه تم اباده سكان أمريكا الأصليين بالأسلحة الجرثومية، من قبل المستعمرين الاوروبيين، فالجدري والتيفوئيد والخناق والحصبة وغيرها من أوبئة العالم القديم هي التي حملت على سفن المستوطنين ووصلت

الى شواطئ العالم الجديد، ثم نشرت على ارواح الهنود في قراهم ومدنهم وكانت سلاحاً من أسلحة الإبادة الجماعية، قد افرغت العالم الجديد من سكانه وقضت على أكثر من أربعمئة شعب، وأمة وقبيلة

(15) منير العكش، امريكا والابادة الثقافية، الطبعة الاولى، بيروت، 2009، ص9.

(16) محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار الثقافة الجديد، القاهرة، 1997، ص20.

كانت تنتشر في القارة الأمريكية وكل ما واكب هذه الإبادة من فضائع وفنون للقتل كانت بأسم الدين المسيحي، وكان (وليم برادفورد) حاكم مستعمرة يلموت (يرى إن نشر هذه الإوبئة بين السكان الأصليين عمل يدخل السرور والبهجة على قلب الله فيرضى الله ويفرح عندما تحمل اليهم الأمراض والموت) ويقول:- (بعد إن ظن هؤلاء الشياطين إن بعدهم عن العالم سينقذهم من الانتقام استطاع الله أن يحدد مكانهم ويكشفهم وارسل قديسوه الأبطال من انجلترا وارسل معهم بعض الأوبئة السماوية القاتلة التي طهرت الأرض منهم، وإن الله يفسح مكاناً لشعبة في هذه الأرض اذ هو يقتل الهنود بإوبئة من أنواع مدمره لا يعرف لها البشر مثيلاً الا ما تحدث عنه التوراة)، هذا عقيدة وثقافة المجتمع الأمريكي تاريخياً وما عليه الآن، ذلك انه شعب أسس حضارته وثقافته وقيمه على القتل و الأضطهاد و الظلم خليط غير متجانس من مختلف القوميات صعب في يوم إن يتجرد من تاريخ المظلم⁽¹⁷⁾ .

(17) انظر موسوعة ويكيبيديا على الرابط الالكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki>

المبحث الثاني

دور جماعات الضغط في توجيه السياسة الأمريكية

بعد إن تطرقنا في المبحث الأول، عن مرحلة الاستكشاف وحضارة السكان الأصليين للعالم الجديد قبل ذلك وجذور التواجد الإسلامي في العالم الجديد، والاستكشافات الإسلامية التي سبقت الرحلات الأوروبية ورحلة كولومبوس ثم تطرقنا بعد ذلك الى الحرب الأهلية ولعدم الخروج عن التراتبية الزمني سوف نتطرق في المبحث الثاني مرحلة الاستقلال عن الاستعمار الاوروبي وأهم المدارس الفكرية التي ظهرت في تلك الحقبة الزمنية وأهمها المدرسة الجيفرسونية والتي تعرف ايضا بالانغزالية التي تعود افكارها الى الرئيس الأمريكي الثالث توماس جيفرسون (1801-1809) والتي سارت عليها طول تلك الفترة الى الحرب العالمية الأولى واسباب الخروج من تلك العزلة الى الساحة الدولية الاشتراك في الحرب العالمية الأولى وكسب نتائجها ومخارجاتها.

المطلب الأول

دور القادة الأمريكيين في مقاومة الاحتلال الاوروبي

للتاريخ الأمريكي دور بارز في ترسيخ بعض المفاهيم القانونية الدولية لكن اختلاف السياسات والإدارات التي تزعمت أمريكا والمكانة التي وصلت إليها على الساحة الدولية وغياب منافسيها التي اهلكتهم الحروب اعطت المجال لتلك الإدارات لتغيب تلك المفاهيم واستبدال ثقافة الشعب الأمريكي حتى وصلت به الى شعب يدعم سياسات الإرهاب والاحتلال والقتل والتدخل في شؤون الدول الأخرى وضطهاد الشعوب المستضعفة شعب خالي من المبادئ التي مرت بها أمريكا نفسها من مقاومة الاحتلال وتحرير أراضيهم ومقاومة سياسات الإضطهاد والظلم والقتل التي كانت تمارسها ضدهم القوى الاوروبية المحتلة.

اولاً: مرحلة الاستقلال من الاستعمار الأوربي

في 23/ اب/ 1775 أصدر الملك جورج الثالث تصريحاً، أعلن فيه أن المستعمرات في حالة عصيان وسرعان ما شكلت لجنة لأعداد الإعلان الرسمي لوثيقة الاستقلال، وقد تألفت من خمسة مندوبين برئاسة توماس جيفرسون، وفي 4/ تموز/ 1775 تم إعلان وثيقة الاستقلال والتي جاء فيها (اننا نؤمن بأن الناس جميعاً خلقوا سواسية، وإن خالقهم قد وهبهم حقوق لا تقبل المساومة منها حق الحياة وحق الحرية والسعي لتحقيق السعادة وانما تقوم الحكومة بين الناس لضمان هذه الحقوق، وتستمد سلطانها العادل من رضا المحكومين ومن حق الشعب أن يغيرها أو يلغيها) في عام (1776) أي بعد إعلان الوثيقة أعلاه نشبت حرب الاستقلال التي استمرت الى (1781) اذ اشتعل القتال في كل مستعمرة في أمريكا ضد المستعمرين الاوروبيين وذلك لسوء الإدارة والمذابح ضد افراد الشعب الأصليين ودكتاتورية والقتل الممنهج والمشرعن والاستعباد نتج عنه حرب الاستقلال⁽¹⁸⁾.

(18) رفعت سيد احمد، على مذيح الاحتلال (العراق تحت الزرقاوي وبوش)، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص10.

المطالبة بالاستقلال من قبل الشعب المستضعف، لكن في حرب الاستقلال مني بهزائم كبيرة نتيجة النقص الشديد في العدة والعتاد، مما اضطر الكونغرس الأمريكي الى أقرار التجنيد الإلزامي في ايلول 1776 ومعاقبة من يتخلف عن الخدمة العسكرية، لذا في عام 1777 إنتصر الأمريكيون على الإنجليز وكان لقياده (جورج واشنطن) لحرب الاستقلال دورها في تحقيق النتيجة والذي أصبح أول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بعد الاستقلال من الاستعمار الاوروبي، والذي بعد ذلك عملوا علي كتابة الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا عام 1787 و الذي يسمى (بالمؤتمر الدستوري)، اذ في 25/ ايار/ 1787 اجتمع في مدينة فيلادلفيا أول مؤتمر رسمي وكان الأهم في تاريخ أمريكا اذ كتب في هذا المؤتمر الدستوري دستور الولايات المتحدة، و قد اطلق على (جيمس ماديسون) لقب (والد الدستور أو أب الدستور)، لجهوده التي بذلها في انجاح المؤتمر قرروا أن يتم الغاء نظام الاتحاد الكونفدرالي بين الولايات الأمريكية و كتابة دستور جديد للبلاد وانتخب جورج واشنطن رئيساً للمؤتمر ورئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

رغم انقسام الفئة الحاكمة الأمريكية على فئتين الأولى : الجمهوريين الذين يرغبون إن تظل كل ولاية تتمتع باستقلالها وسيادتها والمساواة المطلقة بين الولايات مع الأخذ بالاعتبار مسألة الثروات والسكان (أي مع ابقاء الاتحاد الكونفدرالي بين الولايات)، اما الفئة الثانية الفدراليون (الاتحاديين) الذين يرغبون في اعطاء استقلال ذاتي للولايات مع اتحاد الولايات بحكومة مركزية قوية (أي مع نظام الاتحاد الفدرالي بين الولايات)⁽¹⁹⁾.

(19) صفاء كريم شكر، مصدر سبق ذكره ص41.

ثانياً: أهم المدارس الفكرية التي سادت مرحلة ما بعد الاستقلال

من حضورها الفاعل في مؤسسة الرئاسة الأمريكية وفي الوزارات السيادية كالخارجية والدفاع، اذ كان لها دور بارز في قيادة السياسة الخارجية الأمريكية، من تحديد سلوكياتها وأساليبها في تصريف الشؤون الخارجية، لتحقيق الأهداف والمصالح الوطنية الأمريكية

وستتطرق الى أهم المدارس التي كانت مؤثرة بشكل فاعل وكانت امتدادا لمدارس الآباء المؤسسين التي اشتهرت في زمنهم كالمدرسة الهاملتونية البارغماتية والمدرسة الجيفرسونية والجاكسونية والولسنية التي في اعتقادي ضمنت مفاهيمها في المدارس الفكرية الحديثة كالواقعية والليبرالية والمدرسة البنائية وغيرها كما سنبينه:-

1- المدرسة الواقعية: تأسست المدرسة الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة اعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول، وتذهب هذه المدرسة الى أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك نتيجة غياب سلطة شرعية تمتلك وسائل القهر

المادي لمن يعتدي على الشرعية الدولية، وذلك مما حفز الدول الكبرى المؤثرة للاعتماد على قوتها الذاتية لضمان أمنها، والذي أدى الى انتهاج كل دولة سلوكاً معيناً في إطار ما يسمى بالسياسة الخارجية لهذه الدول⁽²⁰⁾. ومن ابرز رواد المدرسة الواقعية الجديدة:(هانس مورغينثو- كينت طومسون- ريمون آرون- كينت والتز).

2- المدرسة الليبرالية: تؤكد هذه المدرسة على وجود الكثير من اشكال العلاقات بين الدول غير الصراع على المستوى الدولي، فالدولة لا تهتم فقط بالمنافسة والبحث عن كيفية زيادة القوة كما ادعى الواقعيون، وانما تعمل على بناء عالم يسوده السلم والعدالة، من تطبيق مبادئ وقواعد القانون الدولي في أثناء تنفيذها لسياستها الخارجية، وكذلك يذهب رواد هذه المدرسة الى أن الحروب والصراعات كلها ترجع الى الطبيعة الإستبدادية لأحد الأطراف أو الدول التي تشن الحروب، وإن من يضبط سلوك الدول أو الفواعل هو البيئة التي تصنع فيها السياسة الخارجية، وأن السياسة الخارجية لا يمكن فهمها فهماً صحيحاً الا من الداخل (نتيجة التفاعلات والحركية الداخلية داخل الدولة)، وبناء عليه تذهب هذه المدرسة الى إن كل دولة تنفذ سياستها الخارجية بناء على ما تفرضه خيارات

(20) زامل صالح جاسم، عزلة امريكا ومبدأ مونرو، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2019، ص 21.

تأسست المدرسة الواقعية الجديدة عن طريق روادها بتقديم مجموعة اعمال لتفسير وشرح السياسة الخارجية للدول، وتذهب هذه المدرسة الى أن النظام الدولي هو نظام فوضوي

الدول الأخرى أي البيئة الدولية، وبالتالي تعترف هذه المدرسة بأن هناك قيوداً للنسق الدولي أو قيوداً وضغوطات بنوية على السياسة الخارجية⁽²¹⁾. ومن أهم رواد المدرسة الليبرالية: (روبرت كوهين- روبرت اكسلرود- فريدريك فون- هايك).

(21) انتصار سعداوي، سياسة العزلة الأمريكية بين الواقع والعرقية 1823-1917، رسالة ماجستير رقم التاريخ/ كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2016، ص2.

3- المدرسة البنائية: ظهرت البنائية كمنظور جديد لتحليل العلاقات الدولية وتفسير السياسة الخارجية، في الثمانينيات من القرن العشرين، وبرزت هذه المدرسة أكثر مع نهاية الحرب الباردة، إذ أسهمت في تفسير العديد من الظواهر والمسائل الدولية وفق منهجها الخاص، وتهتم المدرسة البنائية بدراسة العلاقات الاجتماعية كمنطلق لدراسة العلاقات والسياسة الدولية، ونتيجة لذلك فإنها تعتقد أن الأفكار والهويات والقيم والأخلاق والخطاب السائد لها دور في الحياة السياسية، وامكانية تغيير السياسة العالمية. أما أهم رواد المدرسة البنائية فهم: (ألكسندر وندت- فريدريك كراتوشويل- نيكولاس اونف- ادوارد سعيد- ايمانويل اولر- آرنست هاس).

ثالثاً: مرحلة العزلة للولايات المتحدة الأمريكية

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ نشأتها في علاقاتها الخارجية سياسة الحياد والعزلة والحياد المقصود هنا هو الذي أسسه الرئيس الأول جورج واشنطن في إعلانه الحياد سنة 1793 في خطاب الوداع سنة 1796 وأصبحت العزلة استراتيجية في عهد الرئيس جيمس مونرو، لكنها لم تكن عزلة انفصال عن العالم الخارجي أو الاوروبي، وانما المقصود منها أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية مستقلة في اختيار السياسة التي تراها متفقة مع مصالحها دون املاء أو تدخلات من الدول الأوروبية و دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بعد حرب الاستقلال الثانية (1812-1815)، في فترة هدوء لتقوية الروابط بين الولايات و الأهتمام بالشؤون الداخلية للدولة⁽²²⁾.

(22) كاميل لستيان، 5 نقاط وجب معرفتها عن خوض أمريكا لغمار الحرب العالمية الأولى، <https://www.noonpost.com/content/17550>

اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية، منذ نشأتها في علاقاتها الخارجية سياسة الحياد والعزلة والحياد المقصود هنا هو الذي أسسه الرئيس الأول جورج واشنطن في إعلانه الحياد سنة 1793

عند قيام صراع داخل القارة الأوروبية في أواخر القرن الثامن عشر اختارت أمريكا فرض سيطرتها والتوسع على القارة الأمريكية من اجل بناء قوتها الذاتية والالتزام بسياسه العزلة والانكفاء لترتيب العالم الجديد في نصف الكره الغربي والسيطرة عليها، واستغلت الحروب والضعف الذي ساد القارة الأوروبية في القرن الثامن عشر وتوسعت بصوره مرعبة على القارة الأمريكية حتى اطلعت على المحيط الهادي⁽²³⁾.

(23) مثنى عبد الجبار عبود الخضيرى، دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الاولى، كلية التربية الاساسية، رقم التاريخ، المرحلة الثالثة، محاضرة أقيمت على الطلبة في 2017/11/26. العراق.

اذ حازت على اراضي كانت تابعة للدول الأوروبية كمستعمرات، فقد تم شراء أراضي لويزيانا من فرنسا سنة 1801، كما حصلت على فلوريدا سنة 1869، بعد شرائها من الإسبان ثم الحق كل من تكساس وكاليفورنيا والمكسيك الجديدة في 1845، بعد ثورة ملاك الأراضي بتكساس ضد حكومة المكسيك بعد ذلك اشترت الأسكا من روسيا سنة 1867.⁽²⁴⁾

(24) دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الاولى ويكيبيديا <https://ar.m.wikipedia.org/wiki/.DS>

وقد تولد عن الاتجاه الأنغزالي المسيطر من بداية القرن العشرين (الحرب العالمية الاولى) مبدئين الأول: مبدأ تجنب الأختلاف الذي نادى به الرئيس جورج واشنطن في خطاب الوداع الذي القاه امام الكونغرس 1796 مبدا مونرو الذي أعلن عنه عقب الاستقلال الثاني الرئيس جيمس مونرو 1823، وقد عاصر إدارة جورج واشنطن الثورة الفرنسية والحرب الأوروبية لكن أصر على سياسة الحياد والانعزال وأكد في خطاب الوداع بعدم التدخل في الشؤون الأوروبية وحذر من الاشتراك في المنازعات بين دول اوروبا والابقاء على العلاقات التجارية دون السياسية مع اوروبا⁽²⁵⁾.

(25) ملتقى الابحاث التاريخية <https://newmaltkaschool.yoo.com//58-topic>

رابعاً: - مبدأ مونرو 1823: إنَّ ما يعرف مبدأ مونرو يعود الى الخطاب الشهير للرئيس الأمريكي جيمس مونرو امام الكونغرس حول حالة الحياد والعزلة اذ صرح في ديسمبر عام 1823 (لن نستطيع اعتبار كل تدخل من أي قوة أوروبية الا مظهراً لأستعداد غير ودي حيال الولايات المتحدة الأمريكية)⁽²⁶⁾.

(26) نيل م. هايمان، الحرب العالمية الاولى 1914-1918، ترجمة: -حسن عويضة، ابو ظبي، 2012، ص48.

كذلك أكد بانه (ليس لنا شأن أو لسياستنا في الحروب الدائرة بين القوى الأوروبية لبواعث تخصصهم وحدهم)، وأكد في نفسه خطابه الذي يؤيد على الحياد وعدم التدخل في شؤون الغير الا انه من جانب آخر أكد على أن أمريكا ستمضي للحرب للدفاع عن النصف الغربي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي ستقضي على كل توسع اوروبي يشكل خطر على سلامتها وأمنها.

وهذا ما يؤكد اعتماد استراتيجية القوة الذاتية في سياساتها الخارجية، خليط بين الدبلوماسية واحترام الشؤون الخاصة للدول الأخرى، دون تدخل ومن جانب آخر التأكيد على القوة العسكرية والحروب في حالة تهديد أمنها القومي، يمكن تعريف مبدأ مونرو: - انه التأكيد على الحياد الأمريكي ازاء العلاقات بين الدول الأوروبية وبالمقابل معارضة كل تدخل في شؤون القارة الأمريكية شمالها وجنوبها وهو ما جعل المبدأ يختصر في صيغة (أمريكا للأمريكيين).⁽²⁷⁾

(27) نفس المصدر، ص 49.

المطلب الثاني

اليهود والقرار السياسي الأمريكي تأثير وتأثر

المفكر الأمريكي الكبير صاحب النظرية الواقعية الدفاعية الجديدة جون ميرشايمر، يسأل سؤال في كتابه (حرب الأفكار واللوبي الإسرائيلي في أمريكا) يقول: لماذا كل هذا الدعم الأمريكي غير المحدود وغير المشروط لإسرائيل وعرض أمن الولايات المتحدة الأمريكية وأمن حلفائها للخطر نتيجة هذا الدعم؟ على مدى عقود عدة مضت وخاصة منذ حرب الأيام الست 1967 تأسست سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط على العلاقة مع إسرائيل، ولا يوجد مثل لهذا الدعم في تاريخ السياسة الأمريكية على امتدادها، فلماذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية مستعدة للتضحية بمقتضيات أمنها وأمن العديد من حلفائها من اجل تنمية مصالح دولة اخرى؟ فقد وفرت واشنطن لإسرائيل، منذ الحرب الايام السنة 1967 مستوى من الدعم يصل من دعمها لآية بلد آخر يتضاءل

مهما بلغ، إذا أصبحت إسرائيل أكبر متلقي للمساعدات الاقتصادية والعسكرية وأكبر متلقي على الإطلاق للمساعدات اجمالاً منذ الحرب العالمية الثانية بلغت في مجموعها ما يزيد على 140 مليار دولار في عام 2004 كما، وتتلقى إسرائيل كل سنة حوالي (3) مليار دولار كمعونة مباشرة أي ما يوازي (500) دولار لكل فرد إسرائيلي، وهذه تعد نسبة كبيرة خاصة وإنَّ إسرائيل الآن (دولة صناعية) غنية بمعدل دخل قومي اجمالي يساوي الدخل القومي لإسبانيا⁽²⁸⁾.

(28) جون ميرشايمر، اللوبي الاسرائيلي و السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: مدحت طه، الطبعة الاولى، مصر، ص16.

ربما أجب أحد ما على السؤال ويقول إن العلاقة بين أمريكا وإسرائيل قائمة على اساس المصالح الاستراتيجية المشتركة وعلى اساس الالتزام بالقواعد الأخلاقية ومن اجل نشر الديمقراطية كون إسرائيل تطلب السلام دائما مع العرب وحتى في الحالات التي تضطر للحرب تراعي حقوق الانسان؟ (لا يزال الكلام لجون ميرشايمر) الواقع يبين غير ذلك، على العكس من ذلك من المعروف إن (1300000) مليون و ثلاثمائة الف عربي يسكن في إسرائيل ويعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وكذلك وهمها الدائم منح الفلسطينيين دولة مستقلة له حقوق سياسية كاملة، كما أن التاريخ السيئ لليهود وما كانت وماتزال تفعله تجاه الفلسطينيين بمنع المساعدة لهم من قبل أي دولة أو منظمة وقد اعلن (بن غوريون) إن الصهيونيين الأوائل كانوا بعيدين كل البعد عن كرم أهل الخير تجاه العرب الفلسطينيين، اذا قاموا بانتهاك حقوقهم وعلى النهج نفسه فان قيام اسرائيل في 1947-1948 اشتمل على التورط في عمليات تطهير عرقي وبما في ذلك الإعدام والمذابح والإغتصاب على يد اليهود كما كان سلوك اسرائيل وحشياً نافياً اي ادعاء بالأخلاقيات والديمقراطية و السلام اذ في سنة (1949-1956)، على سبيل المثال لا الحصر قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ما بين (2700 الى 5,000) من العرب، الغالبية العظمى كانوا من العزل المسالمين، وقتلت قوات الدفاع الاسرائيلية المئات من الأسرى المصريين في حربي (1956-1967) بينما قامت بطرد ما بين (100,000 الى 260000) فلسطينياً من

منزلهم في الضفة الغربية التي احتلتها في الحرب ذاتها، واجبرت (80000 ثمانون الف) سوري على النزوح من مرتفعات جولان، ثم في الانتفاضة الأولى عام 1987 وزعت وزارة الدفاع الإسرائيلية على جنودها الهروات وحشتم على تكسير عظام المتظاهرين الفلسطينيين ويقدر الفرع السويدي من منظمة (انقاذ الاطفال)، انه ما بين 23600 - 29900 طفل من اطفال الإنتفاضة الأولى احتاجوا والعلاج الطبي لتعرضهم للإصابة خلال الانتفاضة الفلسطينية الاولى، وكانت ردة فعل الإسرائيليين على الإنتفاضة الثانية (إنتفاضة الأقصى) أكثر عنفاً ووحشية، اذ اعلنت جريدة (هارتس) أنّ قوات الدفاع الإسرائيلية تحولت الى آلة للقتل اذا أطلقت مليون طلقة رصاص في الأيام الأولى للإنتفاضة⁽²⁹⁾.

(29) جون ميرشايمر، مصدر سبق ذكره ص23.

كان ذلك الجواب صريحاً لهذا السؤال، بعد كل هذه الانتهاكات الإسرائيلية لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تقدم الدعم والمساعدة وكل أنواع المساندة للقرارات الإسرائيلية وهو أن اللوبي اليهودي استطاع أن يحرف السياسة الخارجية الأمريكية بعيداً عما تفرضة المصلحة القومية لأمريكا واستطاعوا أن يقنعوا الأمريكيين أنّ مصالح أمريكا و مصالح إسرائيل متطابقة بالضرورة لذلك كل القرارات الأممية تحمل إمريكا على تحيزها لصالح اسرائيل⁽³⁰⁾.

(30) جون ميرشايمر، مصدر سبق ذكره ص15.

يرى كل من جون (ميرشايمر وستيفن والت) مؤلفا كتاب اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية إنّ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط موجهة بالأساس الى خدمة المصالح الإسرائيلية فغزو العراق هو مصلحة اسرائيلية وليست أمريكية وعداء إيران هو مصلحة إسرائيلية ومقاطعة سوريا وفرض الضغوط عليها والحرب الدائرة فيها لمصلحة اسرائيل، كما أن سيطرة اللوبي اليهودي على وسائل الاعلام وادوات مخاطبة الرأي العام في الولايات المتحدة الأمريكية تزايدت في سنوات إداره الرئيس جورج بوش، كما أن سطوة مراكز

يرى كل من جون (ميرشايمر وستيفن والت) مؤلفا كتاب اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية إنّ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط موجهة بالأساس الى خدمة المصالح الإسرائيلية

البحث والفكر الذي سيطر عليها أنصار اللوبي اليهودي الذين اخذوا بالرقابة على اصدارات مراكز الأبحاث العلمية وأن أي دراسة تكشف اوراق اللوبي اليهودي في أمريكا أو تتطرق على الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين تتعرض لحمالات من التسقيط والتشوية، فاللوبي اليهودي والروابط القوية مع المحافظين الجدد باتت تتحكم بقوة في عملية صنع السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط و يؤيد ذلك القانون الذي اصدره الكونجرس الأمريكي في 8 اكتوبر 2004 بعنوان (قانون تعقب معادات السامية) هذا القانون جعل الولايات المتحدة الأمريكية، مسؤولة عن تعقب كافة الاعمال المعادية للسامية في كافة انحاء العالم، و كلف وزارة الخارجية الأمريكية، بإنشاء إدارة تتولى مهمة متابعة وتعقب الاعمال المعادية للسامية، وأن تصدر تقريراً سنوياً يتضمن ما تراه من اعمال معادية للسامية تستوجب المساءلة والمحاسبة لذلك تجد الولايات المتحدة الأمريكية تجد كامل قراراتها من اجل تعقب الأفعال التي تراها تدرج ضمن معاداة السامية وتعمل على محاسبة كل من يوجه الإساءة لليهود وإسرائيل ولم تلزم نفسها بالدفاع عن الأديان الأخرى⁽³¹⁾.

(31) جون ميرشامر، المصدر السابق، ص33.

المطلب الثالث

دور آيباك في الإدارة الأمريكية

آيباك (IPAC) هي اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشؤون العامة والتي تشمل على الآتي:

1- المدير التنفيذي.

2- نائب المدير التنفيذي.

3- الرئيس.

4- نائب الرئيس

ويشغل عادة منصب رئيس اللجنة الإسرائيلية الأمريكية، رجل ثري نافذ يتمتع باحترام المؤسسة اليهودية، وينتمي إليها؛ تأسست آيباك في عام 1954،

ويشغل عادة منصب رئيس اللجنة الإسرائيلية الأمريكية، رجل ثري نافذ يتمتع باحترام المؤسسة اليهودية، وينتمي إليها؛ تأسست آيباك في عام 1954، وتم تسجيلها لدى الدوائر الأمريكية بكونها لوبياً

صهيونياً رسمياً في الولايات المتحدة الأمريكية⁽³²⁾.

(32) فارس النداف، المصدر السابق، ص 63

يستخدم اللوبي الصهيوني (آيباك) وسائل واليات عديدة من اجل تأثيره على السلطة التنفيذية والتشريعية الأمريكية وحملها على دعم اسرائيل، اذ تحافظ على دور بارز في مجالات عدة أهمها الكونغرس، وزارة الخارجية، وزاره الدفاع، الانتخابات الرئاسية وغيرها، وهكذا يفتح امامها امكانية التدخل بصورة مبكره وفعالة من اجل تقريب المواقف الأمريكية من المواقف الإسرائيلية، وكذلك ممارسة الضغوط من اجل تعديل قرارات الإدارة، التي ترى آيباك انها لا تنصب في مصلحة اسرائيل والحصول على رأي الكونغرس في التصويت لكل ما هو في مصلحة اسرائيل في المجال السياسي والدبلوماسي ومجال زيادة المعونة الاقتصادية والعسكرية لها، وما يؤكد نفوذ آيباك داخل الإدارة الأمريكية تصريح السيناتور فرانك تشرش يقول (كان من دواعي اطمئناني أن اعرف انني كلما احتجت الى معلومات بشأن الشرق الأوسط أستطيع الاعتماد على آيباك لتقديم لي المعونة مهمة موثوق بها.

تصدر آيباك نشره أسبوعية تصنع منها 60 ألف نسخة يتم توزيع نسخ منها على اعضاء الكونجرس التي تعني بأحداث الشرق أوسطية ونشاط مجلسي الشيوخ والنواب، تأتي هذه النشرة مع جملة منشورات لمجموعات أخرى موالية لإسرائيل وفي ظل غياب شبه كامل لمصادر إعلام أخرى في صنع رأي عام وأدراك عام للأشياء مؤاتياً لدعم إسرائيل دعم غير مشروط.⁽³³⁾

(33) المصدر نفسه ، ص 16

من ركائز نجاح اللوبي الصهيوني، انه ذو تأثير واضح في الكونغرس الأمريكي وسر هذا النجاح إنَّ بعض أعضاء الكونغرس الرئيسي صهاينة مثل (دك ارمي) الذي قال في ايلول 2002 (أنَّ الأولوية رقم واحد في سياسة الخارجية الأمريكية هو حماية إسرائيل) وغيره، الكثير من النواب الذين يعملون دائماً على توظيف السياسة الخارجية الأمريكية

من ركائز نجاح اللوبي الصهيوني، انه ذو تأثير واضح في الكونغرس الأمريكي وسر هذا النجاح إنَّ بعض أعضاء الكونغرس الرئيسي صهاينة مثل (دك ارمي)

لدعم مصالح إسرائيل لذلك يملك اللوبي الصهيوني قدرة مكافأة المشرعين والداعمين لإسرائيل، ومعاقبة أولئك الذين يتقدونه ولا يخضعون للضغوطات فهو الداعم للحملات الانتخابية لكل الداعمين له.⁽³⁴⁾

(34) جون ميرشايمر، ستيفن والت، أمريكا المختطفة اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: ناضل جتكر، الرياض، 2006، ص 63

لذلك أنّ منظمات اللوبي الصهيوني الاسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل بشكل دقيق و استراتيجي مستهدفة كل إدارة امريكا تصل الحكم ديمقراطية كانت ام جمهورية، ويسعون الى ضمان عدم وصول منتقدي اسرائيل الى مواقع ذات شأن في ميدان السياسة الخارجية لذلك نرى عندما رغب الرئيس الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية (جيمي كارتر) في تعيين (جورج بول) وزيراً للخارجية لم يسمح اللوبي الصهيوني بذلك وكان معارضاً لهذا التعيين واستطاع منع الرئيس من تعيينه لأن (جورج بول) من منتقدي اسرائيل ولم يكن من الداعمين والمشرعين لهم.⁽³⁵⁾

(35) خليل اندراوس، اللوبي الصهيوني وسياسات الولايات المتحدة الخارجية، صحيفة الاقتصاد الالكترونية 3/26، 2021

لذلك يعتمد اللوبي الصهيوني على استراتيجية لكسب التأييد الأمريكي لإسرائيل متكونة من الأدوات الآتية:-

أولاً: نفوذ يمكنه من ممارسة الضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية، لدفعهم باتجاه دعم إسرائيل على نحو مطلق وجعل الدعم الخيار السياسي المتبع.

ثانياً: العمل على ابراز الصورة الإيجابية لإسرائيل، عبر تكرار سلسلة من الأساطير عنها ومن خلال سيطرتها على الإعلام أو مشاركتها المؤسسات الإعلامية العملاقة وسيطرتها على المؤسسات الاقتصادية لخلق رأي عام شعبي مؤيد لإسرائيل وداعماً لسلوكياتها ضد العرب والمسلمين كافة.⁽³⁶⁾

(36) فارس النداف، مصدر سبق ذكره ص 19

الخاتمة والاستنتاجات

تناول بحثنا هذا الولايات المتحدة الأمريكية بين النشأة والهيمنة، حالة المجتمع الأمريكي والحضارات الأولى قبل الاستكشاف حيث كان للهجرة الأوروبية دور في بناء المجتمع الأمريكي الجديد

وطمس تلك الحضارات السابقة وإبادة المجتمع الأصلي للقارة الجديدة والشعوب الموجودة في تلك القارة وكان للدين دور مهم في تلك الإبادة، اذ شرعوا في إبادتهم للمجتمع والشعوب الموجودة في تلك القارة، و اضافوا لها صبغة دينية توراتيه تبيح لهم قتل وتشريد السكان الأصليين وبنشر التبشير بالديانة المسيحية التوراتية وبناء مذاهب دينية مبنية على مبدأ القوة والاستغلال وتهميش الآخر، وكل هذا يطلق عليه بالحركات الإصلاحية الدينية اذ يعد الواقع الاجتماعي والسياسي الأمريكي مسيطراً عليه من البروتستانتية البيض، وهم الأكثر غلبة داخل المجتمع الأمريكي (بعد كل تلك المذابح لخصومهم)، أهمية تأثير في عملية صنع القرار وقد تعزز هذا الدور من خلال التحالف مع الصهيونية وتشكيل الائتلاف المسيحي الصهيوني الذي تغلغل داخل المجتمع الأمريكي اقتصادية أمريكية وأصبح العصب الرئيسي في التأثير على القرار السياسي الأمريكي الداخلي و الخارجي وخاصة في عهد المحافظين الجدد، تميزت السياسة الأمريكية في هذه المرحلة بانها أصبحت اداة طبيعية بيد الصهيونية المسيحية المعادية للديانات الأخرى وخاصة الدين الإسلامي منذ النشأة الى الآن حيث عملت على إباده التواجد الإسلامي الذي يعود له الفضل في الاستكشاف للقارة الجديدة (امريكا) وكان له السبق في ذلك ومهد الطريق (لكولومبوس و غيره من المستكشفين) لكن عمل الاوروبيين عند وصولكم الى إبادة المسلمين داخل أمريكا، ولا تزال الحرب قائمة على الإسلام داخل وخارج أمريكا وهذه الحرب لا تتعد عن التعصب الديني كثيراً، اذ أن بدايتها واستمرارها مدعوم بأداة دينية يهودية مسيحية توراتيه متعصبة تأخذ من الدين اداة لتصفية منافسيها ولشن حروبها، ولبسط هيمنتها واقناع شعوبها بذلك وللشعب الأمريكي ذو النزعة الاستعلائية والتهميشة للغني، تلك النزعة التي اكتسبها من تأريخه القائم على القتل والتفنن في إبادة المجتمع الأصلي لأمريكا والمعاداة لكل الاديان وخاصة للمسلمين هذا ما يبرر الدعم المستمر من كل الجوانب الاقتصادية والسياسية

والعسكرية لإسرائيل وبدون شروط أو قيود وتأثير على المنظمات الدولية كالأمم المتحدة من خلال استخدام حق الفيتو ضد كل قرار يصدر بالصد من اسرائيل في حالة انتهاكها لحقوق الإنسان والاعتداء على الشعوب وقتل الاطفال في فلسطين و لبنان وهذا ما يفسر دور اللوبي (الصهيوني- المسيحي) في إدارة الحكم للولايات المتحدة الأمريكية على مر العصور وبمختلف الإدارات.

الاستنتاجات :

1. أنّ المسلمين قد سبقوا كولومبوس في استكشاف العالم الجديد، والسكن هناك بأكثر من 300 عام وتعايشوا مع السكان الأصليين لأمريكا دون مشاكل وإبادات تذكر
2. كان واحد من أهداف الاستكشافات الأوروبية لأمريكا التبشير بالمسيحية، ومنع المسلمين من إقامة امبراطورية لهم في العالم الجديد والسيطرة على موارده
3. عند وصول الاوروبيون الى أمريكا، قاموا بمذابح بحق السكان الأصليين ولم يتعايشوا معهم وانما عملوا على إبادتهم جميعا بمختلف فنون القتل والإرهاب.
4. أنّ المجتمع الأمريكي الأصلي المتكون من آسيويين وأفارقه ومسلمين، قد إيدوا واستبدلوا بمجتمع من المهاجرين الاوروبيين من السجناء والقتلة والهاربين والمتاجرين بالمخدرات والأفارقة الذين جلبوهم للخدمة والعمل من خلال وضع شعار أرض بلا شعب لشعب بلا أرض.
5. اللوبي الصهيوني وغيره من جماعات الضغط، كان له الدور والأثر المهم في تحريف السياسة الخارجية الأمريكية لصالح إسرائيل والتأثير الواضح على المؤسسات السياسية والاقتصادية بما يخدم إسرائيل.

قائمة المصادر:

1. انتصار سعداوي، سياسة العزلة الامريكية بين الواقع والفرضية 1917-1823، رسالة ماجستير، قسم التاريخن كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، الجزائر، 2016، ص2
2. جون ميرشايمر، حرب الافكار واللوبي الاسرائيلي في امريكا ، ترجمة: مدحت طه، دار نفرو للنشر والتوزيع الطبعة الاولى، جمهورية مصر، القاهرة، 2007، ص 16
3. جون ميرشايمر، ستيفن والت، امريكا المختطفة اللوبي الاسرائيلي وسياسة الولايات المتحدة الامريكية، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان ، الطبعة الاولى، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2006، ص63
4. محمد خليفة حسن، الحركة الصهيونية طبيعتها وعلاقتها بالتراث الديني اليهودي، دار المعارف، الطبعة الاولى، القاهرة، 1981، ص15
5. محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية حتى 1887، الجزء الاول، الطبعة الاولى، دار الثقافة الجديد، القاهرة، 1997، ص12
6. خليل اندراوس، اللوبي الصهيوني وسياسات الولايات المتحدة الخارجية، صحيفة الاقتصاد الالكترونية 3/26، 2021.
7. دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الاولى ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki/DS>.
8. رأفت غنيمي الشيخ، امريكا والعلاقات الدولية، الطبعة الاولى، مصر- القاهرة، عالم الكتب، 1977.
9. رفعت سيد احمد، على مذبح الاحتلال (العراق تحت الزرقاوي وبوش)، الطبعة الاولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006، ص10.
10. زامل صالح جاسم، عزلة امريكا ومبدأ مونرو، رسالة ماجستير، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2019، ص21

11. صفاء كريم شكر، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، المكتبة الوطنية، الطبعة الاولى، العراق، بغداد، الجامعة المستنصرية 2007 ص14.
12. عبد العزيز سلمان ومحمود محمد جمال، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية من القرن السادس عشر الى القرن العشرين، دار الفكر العربي، الطبعة الاولى مصر، 1999 ص8
13. فارس النداف، اللوبي الصهيوني واللوبي العربي في امريكا دراسة مقارنة، بحث منشور في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية المجلد (36) العدد (6) 2014، سوريا، ص15
14. كاميل لستيان، 5 نقاط وجب معرفتها عن خوض أمريكا لغمار الحرب العالمية الأولى، <https://www.noonpost.com/17550/content>
15. ماكسيم لوفيفر، السياسة الخارجية الامريكية ترجمة حسن حيدر، دار عويدات، بيروت، 2006، ص16
16. مايكل وجوليا كوربت، الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ص63
17. مثنى عبد الجبار عبود الخضيرى، دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب العالمية الاولى، كلية التربية الاساسية، محاضرة أقيمت على الطلبة المرحلة الثالثة في 2017/11/26. العراق.
18. محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق، دار الشروق، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2004 ص49
19. ألبرت ساي وجون ألومز، اسس الحكم في أمريكا، ترجمة:- محمد محمد فرج، مكتبة غرب للطباعة، مصر-القاهرة، د . ت ، ص 120 .
20. ملتقى الابحاث التاريخية <https://newmaltkaschool.yoo.com/58-topic>

21. منير العكش، امريكا والابادات الثقافية، مكتبة النور الطبعة الاولى، لبنان بيروت، 2013، ص9
22. منير العكش، حق التضحية بالأرض امريكا والأبادات الجماعية، الطبعة الاولى، مكتبة النور ، لبنان - بيروت ، 2007 ص12
23. موسوعة ويكيديا على الرابط الالكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki>
24. نيل م. هايمان، الحرب العالمية الاولى 1914-1918، سلسلة الحياة اليومية عبر التاريخ ، ترجمة:- حسن عويضة، الطبعة الاولى، دار الكلمة للنشر، الامارات العربية المتحدة ابو ظبي، 2012، ص48
25. وود جراي، ريتشارد هوفستدتر، موجز التاريخ الامريكى، مكتب الاعلام الخارجي، وزارة الخارجية الامريكية، واشنطن، 1997، ص58.

الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ وعلاقتها بأدائهم الوظيفي

*م.د. كرار عبد الزهرة الكعبي
باحث من العراق

*كلية التربية الاساسية/ الجامعة
المستنصرية
hammurabijournal@gmail.
com

ملخص :

يهدف البحث الى معرفة (الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ وعلاقتها بأدائهم الوظيفي) ولتحقيق اهداف البحث اتبع الباحث اجراءات المنهج الوصفي في اختيار عينة البحث، اذ تكونت من (200) مدرساً ومدرسة من مدرسي التاريخ في المدارس المتوسطة والثانوية والاعدادية التابعة للمديرية العامة لتربية محافظة بغداد/ الرصافة الثانية، وقد اختيرت بالطريقة العشوائية البسيطة.

بنى الباحث اداتي البحث أحدهما (للخبرات التدريسية) والثانية (للأداء الوظيفي)، إذ تكونت استبانة الخبرات التدريسية من (20) فقرة، اما مقياس الاداء الوظيفي فتكون من (32) فقرة، بعد ذلك تم التحقق من الخصائص السايكومترية للاستبانة والمقياس كالصدق والثبات، ثم قام بتطبيقهما على افراد العينة. وبعد تحليل البيانات احصائياً حصل على النتائج الاتية:

1. ان مدرسي التاريخ يمتلكون قدراً مقبولاً من الخبرات التدريسية.
2. المدرسون اصحاب الخبرات التدريسية اكثر تمكناً من المدرسين الاخرين داخل غرفة الصف.
3. يتمتع مدرسو التاريخ بمستوى عال من الأداء الوظيفي، ويظهر ذلك من طريق إلمامهم بالأنظمة والقوانين الخاصة بالمؤسسة التربوية.
4. إن الأداء الوظيفي لمدرسي التاريخ عال، ويتضح أنه كلما ارتفعت الخبرات التدريسية ارتفع اداء المدرسين الوظيفي.
5. وجود علاقة ارتباطية قوية بين كلا المتغيرين (الخبرات التدريسية والأداء الوظيفي)، إذ تهدف جهود الخبرات التدريسية إلى تحقيق تغيير جذري في الأداء، ويتمثل ذلك بتغيير أسلوب وأدوات العمل، عن طريق تمكين المدرسين.

وفي ضوء النتائج قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

كلمات مفتاحية : الخبرات التدريسية ، الاداء الوظيفي ، مدرسي التاريخ.

Teaching experiences of history teachers and their relationship to their job performance

Dr. Karar Abdul-Zahra Al-Kaabi

College of Basic Education/Al-Mustansiriya University

ABSTRACT

The research aims to know (the teaching experiences of history teachers and their relationship to their job performance). To achieve the objectives of the research, the researcher followed the procedures of the descriptive approach in selecting the research sample, as it consisted of (200) teachers and teachers of history in middle, secondary and preparatory schools affiliated to the General Directorate of Education in Baghdad Governorate / The second Rusafa, was chosen in a simple random way.

The researcher later built two research tools, one (for teaching experiences) and the second (for job performance), where the teaching experiences questionnaire consisted of (20) items, and the job performance scale consisted of (32) items, after which the psychometric properties of the questionnaire and the scale were verified as honesty and stability, and then applied them to the sample members. After analyzing the data statistically, the following results were obtained:

History teachers have an acceptable amount of teaching experience.

Teachers with teaching experience are more skilled than other teachers in the classroom.

History teachers enjoy a high level of job performance, and this is demonstrated by their familiarity with the regulations and laws of the educational institution.

The job performance of history teachers is high, and it is clear that the higher the teaching experience, the higher the teachers' job performance.

There is a strong correlation between both variables (teaching experiences and job performance), as the efforts of teaching experiences aim to achieve a radical change in performance, and this is represented by changing the method and tools of work, by empowering teachers.

In light of the results, the researcher presented a set of recommendations and suggestions.

KEYWORDS: teaching experiences, job performance, history teachers.

الفصل الاول

التعريف بالبحث

مشكلة البحث

تؤدي الخبرة التدريسية الدور الفاعل في عملية استعمال المدرس لإمكاناته في عملية التدريس، إذ إن الخبرة التدريسية هي وحدة العمل وهي الأساس في عملية تمكين المدرس من أداء واجباته وتحقيق الأهداف المرجوة (الرشيدى، 2004: 261)، والتخلص من المشكلات والقضايا التي تواجهه، كما إنه مطالب باستعمال خبراته التي يمتلكها من أجل تفسير الاحداث التاريخية حيث إن عملية التدريس ترتبط ارتباطا وثيقا بالخبرات التدريسية التي يمتلكها المدرسون، ويمكنهم استعمالها والافادة منها، إذ إن الاختلافات في المدركات العقلية والحسية بين الطلبة يحتم على المدرسين استعمال طيف واسع من استراتيجيات التدريس لتلائم مع مستوى ذكاء كل طالب، وأن ينوعوا من عروضهم وأن ينتقلوا من عرض إلى آخر من أجل إعطاء الوقت الكافي للطلبة بأن يطوروا مستواهم، وأن يزيدوا فعاليتها في إطار عملية تدريس فاعلة بعيدة عن التقليدية (العبيدي، 2018: 56).

ويرى الباحث إن مادة التاريخ بحاجة إلى مدرس يساعد طلبته على

تصورها من خلال ما يمتلكه من خبرات تدريسية، وقد شخصت العديد من الدراسات وجود ضعف عند مدرسي التاريخ بصورة عامة، ومنها دراسة كاصد (2010)، ودراسة الجبوري (2013)، ودراسة اللهيبي (2014)، كما لاحظ الباحث من خلال خبرته المتواضعة واحتكاكه مع مدرسي التاريخ والمشرفين التربويين غياب مفهوم الخبرات التدريسية لدى العديد من مدرسي مادة التاريخ سواء من حيث المفهوم أو التطبيق داخل المؤسسة التربوية، وان المؤسسة تكون أكثر استقراراً وفعالية حين يكون أداء المدرسين متميزاً والأداء الوظيفي ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو وسيلة للوصول إلى الهدف إذ ينحصر الهدف في رفع كفاءة المدرسين مما يفيد المؤسسة التربوية في تحقيق أهدافها وإتاحة الفرصة لطلبتها على أن يتفوقوا ويستفيدوا إذ يساعدهم على إشباع حاجاتهم وتقدير النفس وإثبات الذات واحترام الآخرين (العبيدي، 2018: 3)، وبما أن المدرس هو أحد الأعمدة الرئيسية في المؤسسة التربوية والمسؤول الأساسي في رفع مستوى الطلبة فإن التركيز على أداءه الوظيفي مهم جداً، ويرى الفروخ (2010) أن الأداء الوظيفي للمدرس من العمليات الأساسية، ومن الموضوعات الحساسة التي لا بد من الاهتمام بها عند التفكير والتخطيط لعمليات التطوير في المؤسسة التربوية (الفروخ، 2010: 8)، كما يرى ويلر وهانغر (2002) أن الأداء هو النتيجة النهائية للنشاط بوصفه المحصلة لجميع الأنشطة، وذلك على جميع المستويات (Wheelen & hunger 2002: 243، وتأسيساً على ما سبق تبلورت لدى الباحث مشكلة البحث الحالي، ومن أجل توفير أفضل السبل والمعالجات التي تجعل المدرس يؤدي عمله بسهولة ويسر ونفع أكبر، ارتأى الباحث أن يقوم بإجراء دراسة تهدف إلى معرفة الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ وعلاقتها بأدائهم الوظيفي، وبشكل أكثر تحديداً يحاول البحث الحالي الإجابة عن السؤال الآتي: هل توجد علاقة بين الخبرات التدريسية والأداء الوظيفي لدى مدرسي التاريخ؟

أهمية البحث

أصبح العلم سمة العصر واداة التنمية والتقدم، إذ إنه اثر في الحياة

واسهم في كل لون من ألوان النشاط فيها، فالعالم اليوم يشهد تطوراً سريعاً ونهضة علمية شاملة في مجالات الحياة كافة، إذ تقع على عاتق المؤسسات التربوية مسؤولية كبيرة تتمثل في مواكبة تقدم العصر ومتطلباته، والمساعدة في استيعاب الكم الكبير في المعرفة والمعلومات وتسخيرها في حياتهم (اللقاني، 1989: 14).

**أن للتربية دوراً رئيساً في
تكوين الإنسان عن طريق ترقية
جميع أوجه الكمال التي يمكن
ترقيتها فيه، فهي عملية
منظمة الهدف منها المساعدة
في نمو الفرد السوي المتكامل**

وتتمثل النظرة الحديثة للتربية في كونها عملية تهدف إلى توفير البيئة المناسبة التي تساعد على تشكيل شخصية الفرد، وتمكنه من اكتساب الصفات الاجتماعية من خلال النمو المتوازن جسدياً، وعقلياً، ونفسياً على وفق الأطار الأيديولوجي للمجتمع، وهنا نجد أن للتربية دوراً رئيساً في تكوين

الإنسان عن طريق ترقية جميع أوجه الكمال التي يمكن ترقيتها فيه، فهي عملية منظمة الهدف منها المساعدة في نمو الفرد السوي المتكامل، ليصبح قادراً على التكيف مع ذاته ومع المحيطين به (الحيلة، 2007: 19)، لذا يعد التعليم من أهم المرتكزات التي تعتمد عليها التربية، إذ لم يعد ينظر إلى التعليم بوصفه حاجة فردية، أو إنسانية مرتبطة بالفرد بل أصبح مرتبطاً بالمجتمع ونموه وتطوره وتحقيق أهدافه، وأصبح قاعدة ومعياراً أساسياً من معايير قوة المجتمع ورفاهيته وتماسكه (البزاز، 2001: 207)، وليحقق التعليم غاياته لابد من الاعتماد على منهاج يتسم بإحداث التعلم المنشود لدى الأفراد، فهو يساعد الطلبة على تقبل التغيرات التي تحدث في المجتمع وعلى تكييف أنفسهم مع متطلباتها، ويساعد أيضاً المدرس في تنوع طرائق التدريس واختيار الأكثر منهاجاً ملائمة مع المادة الدراسية ولطبيعة المتعلمين وما بينهم من فروق فردية (مرعي والحيلة، 2004: 31)، ومن هذه المناهج الدراسية منهج المواد الاجتماعية، والتي تهدف إلى دراسة الفرد في بيئته ومن جوانب مختلفة، ومن هذه المواد التاريخ، ونظراً لأهمية مادة التاريخ التي أخذت جميع الأمم تعتنى بدراستها عناية كبيرة، لما لها من دور في تثقيف الناشئة والمتعلمين، إذ لا يمكن لأي إنسان أن يفرط بأهمية التاريخ وضرورة

دراسته دراسة مستفيضة ودقيقة، لأنه يزرع فينا الحس الوطني ويعلمنا الحكمة والتدقيق والتمحيص ويصيرنا بالطريق السوي، ويصور لنا واقع الأمم وتقدمها ويعرفنا مثلها وعاداتها وتقاليدها والعوامل التي ادت الى استقرارها (السامرائي، 1987: 25).

كما ان الخبرة التدريسية هي المواقف التي يمر بها المدرس فيتعلم منها ويتأثر بها وبذلك تؤثر فيما يستقبله من خبرات ومواقف وتصبح بذلك مكوناً أساسياً في توجيه شخصيته ونموها (الرشيدي، 2004: 261).

وإن الخبرة التدريسية التي يكتسبها المدرس لها أثر كبير في توجيه أفكار الطلبة وسلوكهم ووجدانهم، فالطلبة يكسبون المعارف العلمية والقيم والاتجاهات والميول من البيئة التي يعيشون فيها، ويتفاعلون معها مادياً واجتماعياً، ومن سلوك الأفراد وبخاصة المدرسين في هذه البيئة، ولهذا فان الخبرة العلمية والمهنية والشخصية للمدرس تنعكس على طلبته عاجلاً أم آجلاً، حيث يكون قادراً على تقديم بيئة تعليمية تعليمية مثيرة لتعلم الطلبة تتفق مع تفكيرهم ورغباتهم واتجاهاتهم وميولهم والتي تؤدي إلى إقبال الطلبة على التعلم والتفاعل مع الأنشطة العلمية، ومع تطور خبرات المدرسين تتحسن طرائق تدريسهم وبالتالي تتحسن قدراتهم على إيصال المادة الدراسية وطريقة تنظيمها وعرضها وإثارة اهتمام الطلبة بالمادة الدراسية (عايش، 1994: 289).

وبناء على ما تقدم يرى الباحث إن الخبرات التدريسية هي التي تفاضل وتميز بين المدرسين، ويمكن عن طريقها التحكم في الوقت والجهد، وقد لا تأتي الخبرات التدريسية من عدد سنوات الخدمة فقط وإنما هنالك العديد من الأمور التي تساعد المدرسين في اكتساب الخبرة التدريسية ومنها الشهادة التي يحصل عليها المدرس، والمشاركة في المؤتمرات والندوات واللجان المختلفة.

إن الخبرات التدريسية هي التي تفاضل وتميز بين المدرسين، ويمكن عن طريقها التحكم في الوقت والجهد

كما تلعب هذه العوامل دوراً في اداء المدرس الوظيفي الذي يعد واحداً من اهم متغيرات العمل إذ تهتم المؤسسات بمتابعته ومراقبته

وقياسه اكثر من اي متغير اخر، وهذه مسألة منطقية لان نجاح او فشل اي مؤسسة يعتمد بالدرجة الاولى على اداء كوادرها(عبدالله، 2019: 31).

وان فهم معنى تحسين الاداء يعد من اهم مفاهيم العصر الحالي لأن المنافسة القوية والابداع لا يتتجان من استعمال الآلات والأجهزة الحديثة والمتقدمة ومحاولة تقليل النفقات فحسب وانما باستعمال اهم المصادر على الاطلاق وهي: الاشخاص (الموظفون)، فقد بات يحكم على نجاح اي مؤسسة بمدى اهتمامها بقدرات موظفيها وكفاءاتهم وحسن ادائهم لوظائفهم وكيفية استثمار راس المال البشري (اللبدي، 2015: 11).

وان للأداء الوظيفي اهمية ترتبط بأداء الكوادر والقدرة على الابداع عبر تحفيزهم وتقييم ادائهم بصورة علمية وصحيحة مما يؤدي الى رفع الروح المعنوية لديهم والقيام بعملهم على أفضل وجه وبدوره ينعكس على اداء المؤسسة وانجازاتها (حسن، 2020: 34).

وتأسيساً على ما سبق تتجلى أهمية البحث الحالي بالنقاط الآتية:

1- إن هذه الدراسة تعد الأولى إذ لا توجد دراسة (على حد علم الباحث) تبحث في الخبرات التدريسية وعلاقتها بالأداء الوظيفي على مستوى مدرسي التاريخ.

2- يسلط البحث الضوء على موضوع الخبرات التدريسية وهذا يفيد في توجيه انظار المدرسين للتعرف على مستوى خبراتهم التدريسية ليطوروا ويعززوا ادائهم.

3- يسلط الضوء على موضوع الاداء الوظيفي ويفيد في توجيه انظار المدرسين نحو تعزيز مهاراتهم وافكارهم ويغيرون طريقة تفكيرهم وبذلك يتغير ادائهم الوظيفي.

4- تفيد نتائج البحث المدرسين للارتقاء بمستوى خبراتهم التدريسية وادائهم الوظيفي وطبيعة ادراكهم لمواكبة التطورات التكنولوجية.

5- يوجه انظار مشرفي التاريخ الى اهمية الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي والعمل على تطويرها عند مدرسي التاريخ.

6- بناء معايير جديدة لمعرفة الخبرات التدريسية عند المدرسين وعدم

الاكتفاء بعدد سنوات الخبرة.

اهداف البحث

يهدف البحث الحالي التعرف على:

- 1- مستوى الخبرات التدريسية لدى مدرسي المرحلة المتوسطة.
- 2- دلالة الفروق في الخبرات التدريسية وفقاً لمتغير الجنس (ذكور، اناث).

3- مستوى الاداء الوظيفي لدى مدرسي المرحلة المتوسطة.

4- دلالة الفروق في الاداء الوظيفي وفقاً لمتغير الجنس (ذكور، اناث).

5- العلاقة الارتباطية بين الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي.

حدود البحث

يتحدد البحث الحالي بمدرسي التاريخ المتواجدين في المدارس المتوسطة والثانوية والاعدادية الحكومية النهارية التابعة لمديرية تربية محافظة بغداد/ الرصافة الثانية للعام الدراسي 2020-2021.

تحديد المصطلحات

اولاً: الخبرات التدريسية: عرفها كل من:

- وهيب ولييب (1972) بأنها: عملية تأثير وتأثر يكون نتيجتها تعديل سلوك المتعلم وزيادة الاستفادة منها في توجيه السلوك، فهي الأساس لاكتساب المعارف والاتجاهات والمهارات (وهيب ولييب، 1972: 114).

- الرشيد (2004) بأنها: نوع من المحتوى الحياتي الذي يعبر من خلاله الإنسان عن شعور وإدراك عندما يكون في تفاعل فعال مع بيئته (الرشيد، 2004، 263).

- العبيدي (2018) بأنها: عملية تفاعل الإنسان مع بيئته حيث إن حياة الإنسان سلسلة من المواقف التي يستجيب لها ويتفاعل معها بطريقته الخاصة، ونتيجة هذا التفاعل تحدث الخبرة التي يتعلم منها الإنسان (العبيدي، 2018: 48).

- التعريف النظري عرفها الباحث بانها: مجموعة القدرات التي تمكن المدرس من مواجهة بعض المواقف التي تعترضه في العملية التعليمية

وتساعد في تسهيل عملية نقل المعلومات إلى الطالب بكل وضوح وسلاسة.

- التعريف الإجرائي: هي الخزين المعرفي الذي يمتلكه مدرسي التاريخ محددة بمجموعة من المعايير التي اعتمدها الباحث وتمثل بعدد السنوات والشهادة التي يحصل عليها ومشاركته في الندوات والمؤتمرات العلمية والدورات التدريبية وتقاس من خلال درجة استجابته على فقرات استبانة الخبرات التدريسية المعدة من قبل الباحث لأغراض البحث الحالي

ثانياً: الاداء الوظيفي: عرفه كل من:

- رهيف (1998) بأنه: عملية تحقيق الأغراض الإنتاجية للمؤسسة التربوية والقدرة على التعامل على وفق نوع المهمات التي يفرضها الواقع الذي تنتمي اليه المؤسسة (رهيف، 1998: 24).

- شرايدة (2010) بأنه: العمل الايجابي النشط لاكتساب المهارة أو القدرة أو المعلومة والتمكن الجيد في أدائها تبعاً لمعايير الموضوعة (شرايدة، 2010: 185).

- عبدالله (2019) بأنه: قيام المرشد النفسي بالواجبات الوظيفية والمهنية الموكلة اليه بموجب الانظمة والعمليات المعمول بها في المؤسسة التربوية (المدرسة) بكفاءة وفعالية وكل ما يتصف به في جوانب المجالات المعرفية والاجتماعية والسلوكية والمهنية (عبدالله، 2019: 7).

- التعريف النظري: عرفه الباحث بأنه: هو قيام المدرس بكل المهام والمسؤوليات الموكلة اليه على درجة عالية من المهارة والاتقان، لتحقيق الأهداف المنشودة.

- التعريف الاجرائي: محصلة النتائج والمخرجات التي حققها المدرس نتيجة الجهد المبذول عن طريق قيامه بالمهام والواجبات والمسؤوليات الموكلة اليه وتقاس من خلال درجة استجابته على فقرات مقياس الاداء الوظيفي.

الفصل الثاني

اطار نظري ودراسات سابقة

اطار نظري:

اولا: الخبرات التدريسية

نظرة عن الخبرات التدريسية

تنظر العديد من الفلاسفات على إن التربية هي التي تحدد عملية تأسيس خبرة الفرد والمجتمع، والواقع إن النظرة هذه تتماشى مع نظرية النمو الطبيعي والاجتماعي، وما هي الا سلسلة خبرات تؤدي كل منها الى خبرة أخرى فتتسع ارتباطات الفرد بمحيطه وينمو المعنى عنده (العراقي، 1984: 195).

وتحتل فكرة الخبرة عند (وليام جيمس) مركزا مهما في فلسفته، حيث يؤكد بقوة على مفهوم الخبرة مقترحا المنهج الاجرائي الأصلي وتصور الواقع على أساس أنه (عالم الخبرة الخالصة) وتشكل الخبرة الخالصة ما يسميه جيمس خامة العالم في إطار نظرتة الاحادية للكون. وقد عرف الخبرة الخالصة بأنها تيار الحياة المباشر الذي يزود تفكيرنا اللاحق بالمادة، أما الخبرة عند (ديوي) فهي تشكل مصطلحا مركزيا بالنظر إلى الاهتمام الواسع الذي أولاه لتطبيق فكرة الخبرة على مجالات عديدة مست المنطق، والتربية والسياسة، والمنهج وغيرها، لهذا كانت فلسفته هي (فلسفة الخبرة)، لهذا لقب (ديوي) بفيلسوف الخبرة (جديدي، 2004: 40).

وتأسيسا على ما سبق يرى الباحث إن الخبرات التدريسية هي مجموعة القدرات التي تمكن المدرس من مواجهة بعض المواقف التي تعترضه في العملية التعليمية وتساعد في تسهيل عملية نقل المعلومات إلى الطالب بكل وضوح وسلاسة، وان عملية اكتساب الخبرات التدريسية تحتل مكانة مهمة في عملية التعليم وفاعلية التدريس وتساعد المدرس على القيام بواجباته على أكمل وجه مما ينعكس

إن الخبرات التدريسية هي مجموعة القدرات التي تمكن المدرس من مواجهة بعض المواقف التي تعترضه في العملية التعليمية وتساعد في تسهيل عملية نقل المعلومات إلى الطالب

إيجابا على العملية التعليمية.

معايير الخبرة التدريسية

أولاً: معيار الاستمرارية:

من ابرز المعايير وأكثرها أهمية للخبرة التدريسية السليمة استمرار أو مواصلة الخبرة التدريسية، هذا المبدأ يبرز في كل محاولة بين الخبرات ذات القيمة التربوية والخبرات التي ليست لها هذه الصفة، ومبدأ الاستمرار في الخبرة وتواصلها يعني إن هذه الخبرة الحاضرة تأخذ من الخبرة السابقة وتشارك معها في الكثير من العوامل المختلفة، وتصل أيضاً بالخبرات اللاحقة لتؤثر فيها وتمضي نحو مستوى أفضل، وبذلك تشارك معها في عوامل معينة، وهذه الخبرات تصبح خبرات حاضرة يعتمد في أساسها على العادات إذا ما فسرت على أساس بيولوجي، إذ يعد العامل البيولوجي عاملاً مهماً وحاسماً في طرائق اكتساب الخبرات التدريسية ونوعيتها ومدى تأثيرها بحسب شخصية الأفراد ومزاجهم العام المبني على تركيبهم البيولوجي. والاستمرار في الخبرة وتواصل الخبرات السابقة باللاحقة هو الذي يمكن الفرد من الملاحظة والحكم واستخلاص النتائج وربط العلاقات بين الأشياء، كأن يربط مثلاً بين اللهب والاحتراق أو بين السحاب والمطر، ويعتمد مبدأ الاستمرار على العادة والذاكرة بشكل أساس شريطة أن يفهمها فهما بيولوجيا بخصوص التغيير والتعديل والاستجابة للظروف المحيطة بالكائن الحي، وإن لكل خبرة قوة متحركة ولا يمكن تقديرها إلا على أساس الهدف الذي تتجه نحوه وتعمل للوصول إليه، كما إن زيادة نضج الخبرة التي ينبغي أن يمتاز بها الشخص الراشد بوصفه مربياً تجعله في موقف يمكنه من تقدير قيمة كل خبرة بشكل لا يتأتى لمن كانت خبرته أقل نضجاً (العيدي، 2018: 61). إن مبدأ الاستمرار يشكل معياراً يفصل بين الخبرات، ذلك لأن الخبرات ليست كلها متساوية ومن الخطأ القول إن التربية تبعاً لهذا ينبغي أن تنهل من كل خبرة، وهذا ما عبر عنه (ديوي) بقوله إن الاعتقاد بأن التربية الصحيحة إنما تتحقق عن طريق الخبرة لا يعني إن الخبرات كافة لها قيمة تربوية حقيقية، أو إنها تتساوى من هذه الناحية، حيث

يشير (ديوي) قائلاً: ليس التعليم ومحو الأمية بديلاً كافياً يعوض المرء عن الميول والاتجاهات التي كان يحصل عليها من الخبرة الشخصية المباشرة التي لها أثر تربوي في نفسه والخطأ هو إن التعليم لا يغني عن الخبرة الشخصية لأن التعليم ينقسم إلى تعليم نظري، وتعليم عملي، والتعليم العملي يعطي الخبرة الشخصية المباشرة وإن التعليم يفيد الإنسان أكثر من الخبرة الشخصية المباشرة لسبب بسيط هو إن التعليم حصيلة خبرات شخصيات كثيرة بينما الخبرة الشخصية خبرة شخص واحد ومن ثم فالفائدة من العدد الأكبر أحسن وأفضل من العدد القليل (ديوي، 1989: 63).

وإذا كان غرض التربية تحقيق النمو وزيادته وإيجاد السبل الكفيلة في الوصول إلى هذا الهدف مبدأ الاستمرار في الخبرة كفيل في اختيار نوع الخبرة الذي يمكن المدرس من تبين العوامل التي تعيق النمو (عبدالله، 2018: 74).

ثانياً: معيار التفاعل:

يُعد معيار التفاعل من أهم معايير الخبرة التربوية وله دور كبير ومهم في اكتساب الخبرة، حيث إن الخبرة لها جانبان: الجانب الداخلي ويتكون من الظروف الداخلية للفرد والجانب الخارجي ويتكون من الظروف الخارجية للبيئة، وإن الخبرة هي نتيجة

يُعد معيار التفاعل من أهم معايير الخبرة التربوية وله دور كبير ومهم في اكتساب الخبرة

التفاعل بين هذين الجانبين وكل خبرة تربوية هي ثمرة التفاعل بين هذين الجانبين (النجيحي، 1984: 90)، ويلتقي مبدأ الاستمرار مع مبدأ التفاعل مع الخبرة التربوية ليتكون الجانب الطولي والجانب العرضي لهذه الخبرة، فقدرة الفرد واستعداداته عندما تتفاعل مع بيئة معينة تؤثر بلا شك في نوع الخبرة المكتسبة (شحاته، 2019: 63).

أنواع الخبرات

أولاً: الخبرات المباشرة:

تعد الخبرة أساساً لاكتساب المعارف وهي الوسيلة لاكتساب الاتجاهات، والخبرة المباشرة هي التي تقوم على الإدراك الحسي

باستعمال حواس البصر والسمع واللمس والذوق والشم، ولكي تكون الخبرة المباشرة هادفة يجب أن تتوفر فيها الشروط الآتية:

1- وضوح الهدف الدافع لممارسة الخبرة المباشرة شرط رئيس لضمان تعلم الفرد منها، لأنه يزيد من قدرة المتعلم على اختيار المثيرات المناسبة الموجودة في مجال الواقع والتي ترتبط بهدف ممارسة الخبرة نفسها، ويزيد تركيزه عليها دون غيرها، فبمجرد التعرض لمواقف الحياة الواقعية غير كاف للتعلم، إذ لو فرض انه كاف لإتمام التعليم لكننا جميعا على درجة كبيرة من المعرفة لأننا نتعرض باستمرار لخبرات الحياة تعرضا مباشرا، وقد أدت ضرورة وجود الهدف ووضوحه عند المتعلم واعتباره عنصرا رئيسا لإتمام التعلم في الخبرة المباشرة.

2- يعتمد التعليم في الخبرة المباشرة اعتماداً مباشرا على توافر عناصر الحياة الواقعية ذاتها.

3- إن تعليم فكرة جيدة عن طريق الخبرة المباشرة لا يكتمل إلا بتوجيه المتعلم لتجريد تأثره بالموقف الحي الذي مر به، وبمعنى آخر توجيهه للتعبير لفظيا عما تأثر به نتيجة اجتيازه الخبرة (الرشيدى، 2004: 264).
مميزات الخبرات المباشرة:

لا يقتصر التعلم من الخبرة المباشرة على فهم الحقائق العلمية المقصودة من ممارستها، بل يشتمل على أكثر من ذلك اكتساب الفرد اتجاهات ومهارات مرغوبة، فالطالب الذي يتعلم الرحلات عن طريق تنظيم رحلة والقيام بها لا يقف تعلمه عند معرفة كيفية الإعداد للرحلات بل يكتسب إثناء تفاعله مع زملائه والآخرين في المجتمع قيما واتجاهات يحرص كل مجتمع ناهض على أن يتمتع بها أفرادها، ومن هذه القيم احترام إرادة الآخرين، والتفكير المتزن، والموضوعية كطريقة لحل الخلافات بين الأفراد، كما تسهل الخبرة المباشرة تعلم بعض المهارات والاتجاهات وتجعلها أكثر فعالية مما لو تعلمها الفرد عن طريق الخبرات العرضية (غير المباشرة)، كما تتميز طريقة التعلم عن طريق الخبرة المباشرة بتشابهها الكبير مع الطريقة التي يتعلم بها الإنسان من واقع الحياة الحقيقية، لذلك يكون قادرا على تطبيق ما استفاد منها في حياته

وتتميتها، وظروف الجانب الحسي في الخبرة المباشرة يجذب انتباه المتعلم ويشوقه، فقد تبعث الألفاظ المجردة وحدها فيه الملل لعدم ارتباطها بمعان واضحة أو بنشاط ايجابي، بينما تساعد سهولة إدراك الجانب الواقعي على جعل المتعلم أكثر انتباها وتشوقا لتعلم أشياء جديدة (الرشيدي، 2004: 265).

الخبرات غير المباشرة:

هي الخبرات التي يكتسبها الفرد عن طريق الاستماع أو القراءة الخبرات يتضمنها الكتاب، أو هي التي يتلقاها المتعلم عن طريق التلقين، وتساعد الخبرات غير المباشرة على الإفادة من خبرات الغير، كما إنها تنمي قدرات التذكر والتخيل وإدراك العلاقات، وان المدرس يستعين بالوسائل التعليمية عندما يتعذر تهيئة المجال أمام الطلبة للتعلم عن طريق الخبرة المباشرة بسبب البعد المكاني أو الزماني، وتعتبر الخرائط والرسوم التوضيحية والبيانية والتسجيلات من أهم الوسائل التعليمية التي تقرب إلى الأذهان الخبرات غير المباشرة (العبيدي: 2018: 62).

مميزات الخبرات غير المباشرة:

- 1- إنها تمكننا من الإفادة من خبرات الآخرين في مجالات الحياة جميعها مهما طالت المسافات أو بعد الزمن بيننا وبينهم، وبذلك توفر لنا الجهد والوقت والمال.
 - 2- تعد البديل الوحيد إذا اثبت استحالة أو خطورة أو صعوبة اللجوء إلى الخبرة المباشرة.
 - 3- إن الخبرة غير المباشرة أساسية في كثير من الأحيان للمرور بالخبرة المباشرة، فعند قيام الفرد بإحدى التجارب أو البحوث فإنه يستعين بمن لديه معلومات وخبرات سابقة في بناء خبرات جديدة.
 - 4- سهولة الحصول عليها وغالبا ما يتم ذلك عن طريق الكتب التي تحتوي على التراث الثقافي، والوسائل التعليمية، وغيرها من الوسائل التكنولوجية الحديثة (شحاته، 2019: 187).
- النظرية المفسرة لمفهوم الخبرات التدريسية
نظرية (وليام جيمس، 1904)

تحتل فكرة الخبرة عند (وليام جيمس) مركزاً مهماً في فلسفته، حيث يؤكد بقوة على مفهوم الخبرة مقترحا المنهج الاجرائي الأصلي والنظر للواقع على أساس أنه (عالم الخبرة الخالصة) وتشكل الخبرة الخالصة ما يسميه جيمس خامة العالم في إطار نظريته الاحادية للكون، حيث ينظر للخبرة الخالصة بأنها تيار الحياة المباشر الذي يزود تفكيرنا اللاحق بالمادة، كما ينظر للخبرات التدريسية على انها مجموعة القدرات التي

تمكن المدرس من مواجهة بعض المواقف التي تعترضه في العملية التعليمية وتساعد في تسهيل عملية نقل المعلومات إلى الطالب بكل وضوح وسلاسة، وإن عملية اكتساب الخبرات التدريسية تحتل مكانة مهمة في عملية التعليم وفاعلية التدريس وتساعد المدرس على القيام بواجباته على أكمل وجه مما ينعكس إيجاباً على العملية التعليمية، ويرى جيمس ان هنالك خبرات يمر بها

**إن عملية اكتساب الخبرات
التدريسية تحتل مكانة مهمة
في عملية التعليم وفاعلية
التدريس وتساعد المدرس على
القيام بواجباته على أكمل
وجه مما ينعكس إيجاباً على
العملية التعليمية**

الفرد قد لا تتوفر لها صفات ومقومات معينة فتصبح خبرة غير تربوية تنحرف بالنمو عن اتجاهه السليم أو قد تقف به عند مرحلة معينة لا يتعداها، أما الخبرة التدريسية فلا بد أن تتوفر لها سمات وصفات ومعايير وهذه المعايير، من ابرز المعايير وأكثرها أهمية للخبرة التدريسية السليمة الاستمرار، أو تواصل الخبرة التدريسية، وهذا المبدأ يبرز في كل محاولة بين الخبرات ذات القيمة التربوية والخبرات التي ليست لها هذه الصفة، ومبدأ استمرار الخبرة وتواصلها يعني إن الخبرة الحاضرة تأخذ من الخبرة الماضية لتؤثر فيها وترفع مستواها الى الأفضل، وعلى هذا تبدو الخبرة الإنسانية متصلة كسلسلة من الحلقات تتصل كل واحدة بالأخرى، وان مبدأ استمرار الخبرة التدريسية يعتمد في أساسه على العادات إذا ما فسرت على أساس بيولوجي، اذ يعد العامل البيولوجي عاملاً مهماً وحاسماً في طرق اكتساب الخبرات التدريسية ونوعيتها ومدى تأثيرها بحسب شخصية الافراد ومزاجهم العام المبني على تركيبهم البيولوجي. والاستمرار في الخبرة وتواصل السابقة بالخبرة اللاحقة الذي يمكن الفرد

من الملاحظة والحكم واستخلاص النتائج وربط العلاقات بين الأشياء، كان يربط مثلا بين اللهب والاحتراق أو بين السحاب والمطر، ويعتمد مبدأ الاستمرار على العادة والذاكرة بشكل أساس شريطة أن يفهمها فهما بيولوجيا بخصوص التغيير والتعديل والاستجابة للظروف المحيطة بالكائن الحي، وان لكل خبرة قوة متحركة ولا يمكن تقديرها إلا على أساس الهدف الذي تتجه نحوه وتعمل للوصول إليه، كما إن زيادة نضج الخبرة التي ينبغي أن يمتاز بها الشخص الراشد بوصفه مرييا تجعله في موقف يمكنه من تقدير قيمة كل خبرة بشكل لا يتأتى لمن كانت خبرته اقل نضجا (العبيدي، 2018: 61).

ثانياً: الاداء الوظيفي

نظرة عن الاداء الوظيفي

يرتبط مفهوم الاداء بكل من سلوك الفرد والمؤسسة كونه يعد الناتج النهائي لمحصلة جميع الانشطة فيها ويبين (Thomas Gilbert) مصطلح الاداء بانه يختلف عن السلوك والانجاز، إذ ان السلوك هو ما يؤديه الافراد من اعمال في المؤسسة التي يعملون فيها اما الانجاز فهو ما يبقى من أثر او نتائج بعد ان يتوقف الافراد عن العمل اي انه مخرج او نتاج او النتائج اما الاداء فهو التفاعل بين السلوك والانجاز إذا هو مجموع السلوك والنتائج التي تحقق معا (الفروخ، 2010: 17).

كما يعد الاداء محصلة تفاعل ثلاثة عوامل وهي القدرة والدافعية والامكانيات (فرص النمو) فقد يمتلك الفرد القدرة على اداء عمل معين لكنه لن يكون قادرا على تأديته على نحو جيد اذا لم يكن لديه الدافع لتأديته ومن ناحية اخرى يمكن ان يتوافر لديه الدافع الكافي لتأدية العمل، لكنه لن يؤديه كما ينبغي اذا فقد القدرة على ذلك او اذا لم تتوفر لديه الفرصة لذلك (حسن، 2020: 277)، ويحتل الاداء مكانة خاصة داخل اي مؤسسة بوصفه الناتج النهائي لمحصلة جميع الانشطة فيها، وذلك على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة وقد تعددت تعريفات الباحثين للاداء الوظيفي. وعلى الرغم من الاختلاف بين الباحثين في تعريف الاداء الوظيفي الا ان هناك عواملا تجمع هذه التعريفات وهي كما يأتي:

- 1- الموظف: وما يمتلكه من معرفة ومهارات وقيم واتجاهات ودوافع.
 - 2- الوظيفة: وما تتصف به من متطلبات وتحديات وما تقدمه من فرص عمل.
 - 3- الموقف: وهو ما تتصف به البيئة التنظيمية والتي تتضمن مناخ العمل والاشراف والانظمة والهيكل (عبدالله، 2019: 229).
- عناصر الاداء الوظيفي

للأداء عناصر او مكونات اساسية من دونها لا يمكن التحدث عن وجود اداء فعال وذلك يعود لأهميتها في قياس وتحديد مستوى الاداء للعاملين في المؤسسات، وقد اتجه الباحثون للتعرف على عناصر او مكونات الاداء من اجل التوصل الى بمزيد من المساهمات لدعم وتنمية فاعلية الاداء الوظيفي للعاملين، ومن هذه العناصر ما يأتي:

- 1- كفايات الموظف: وهي تعني ما لدى الموظف من معلومات ومهارات واتجاهات وقيم، وهي تمثل خصائصه الاساسية التي تنتج اداء فعالا يقوم به ذلك الموظف.
- 2- متطلبات العمل: وتشمل المهام والمسؤوليات والادوار والمهارات والخبرات التي يتطلبها عمل من الاعمال او وظيفة من الوظائف.
- 3- بيئة التنظيم: وتتضمن العوامل الداخلية التي تؤثر في الاداء الفعال وهي التنظيم وهيكله واهدافه وموارده ومركزه الاستراتيجي والاجراءات المستعملة، والعوامل الخارجية مثل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والحضارية والسياسية والقانونية.
- 4- محددات ومعايير الاداء الوظيفي: تتطلب تحديد مستوى الاداء الفردي معرفة العوامل التي تحدد هذا المستوى والتفاعل بينها، ونظرا لتعدد هذه العوامل وصعوبة معرفة درجة تأثير كل منها على الاداء واختلاف نتائج الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع فإن الباحثين يواجهون عدة صعوبات في تحديد العوامل المؤثرة على الاداء ومدى التفاعل بينها (الشرايدة، 2010: 148).

محددات الاداء الوظيفي

ان الاداء لا يتحدد بناء على توافر او عدم توافر بعض المحددات،

بل هو نتيجة لمحصلة التفاعل بين محددات ثلاثة رئيسة هي: الدافعية الفردية، مناخ العمل، والقدرة على اداء العمل، فالدافعية الفردية تعبر عن مدى الرغبة الموجودة لدى الفرد للعمل والتي يمكن ان تظهر عبر حماسه واقباله على العمل الذي يعبر عن توافق هذا العمل مع ميوله واتجاهاته ومناخ العمل يعبر عن الاشباع الذي توفره بيئة العمل الداخلية، وهو احساسه بالرضا عن عمله بعد ان يكون قد حقق رغباته واهدافه واشبع حاجاته جميعها والقدرة لدى الفرد على اداء العمل، هذه القدرة يستطيع الفرد تحصيلها بالتعلم والتدريب واكتساب الخبرات والمهارات والمعارف المتخصصة المرتبطة بالعمل، والمقدرة والرغبة في العمل يتفاعلا معا في تحديد مستوى الاداء اي ان تأثير المقدرة على العمل على مستوى الاداء يتوقف على درجة رغبة الشخص في العمل، وبالعكس فإن تأثير الرغبة في العمل على مستوى الاداء يتوقف على مدى مقدرة الشخص على القيام بالعمل عبر المعادلة الآتية: مستوى الاداء = المقدرة على العمل x الرغبة في العمل (عبدالله، 2019: 32).

العوامل المؤثرة في الاداء الوظيفي

1- عوامل ادارية تنظيمية: تتضح عبر الصراع بين الموظف ورئيسه او بين الموظف وزملائه وعدم تحديد مهام الوظيفة تحديدا دقيقا والاشراف السيء والتدريب وعدم تحديد واجبات الموظف، ونقص في الموارد المادية او تأخر وصولها.

2- عوامل بيئية خارجية: تكون عبر الصراع بين القيم والاتجاهات التي يحملها الموظف وبين القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع، وظروف سوق العمل واحواله الاقتصادية والتشريعات الحكومية، والسياسات النقابية، والاضطراب السياسي.

3- عوامل تتعلق بالموظف: تكون عبر نقص رغبته ودافعيته، فضلا عن ضعف في شخصيته او قصور في قدراته العقلية، والتغيب المستمر عن العمل، والمشكلات العائلية (الزعيبي، 2011: 54).

كما ينظر للأداء الحقيقي الفعال بوصفه نتاج لعدد من العوامل المتداخلة التي يجب الا يتم التركيز عليها والا يتم تجاهلها تماما

بمعنى ان الاداء ليس هدفا وانما هو وسيلة لتحقيق غاية هي النتيجة، ولهذا ينظر للأداء بوصفه الترجمة العملية لمراحل التخطيط كافة بذلك يشغل الدرجة الثانية، من حيث الأهمية بين الوظائف الأساسية، إذ يأتي بعد وظيفة التنظيم فمثلا يمكن لأي منشأة حكومية او مؤسسة عامة ان تخطط وتنظم الا انها لا تستطيع بالضرورة ان تحقق اية نتائج ما لم تطبق الخطط والسياسات التي رسمتها (الشرايدة، 2010: 84).

تقويم الأداء الوظيفي

يمثل تقويم الأداء الوصف المنظم لنواحي القوة والضعف المرتبطة بالوظيفة سواء بصورة فردية أو جماعية بما يخدم غرضين أساسيين في المؤسسات: تطوير أداء العاملين بالوظيفة، فضلا عن إمداد المديرين والعاملين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، ومن ثم نجد أن عملية تقويم الأداء تشير إلى تلك الوظيفة المستمرة والأساسية من وظائف إدارة الموارد البشرية التي تسعى إلى معرفة نقاط القوة

عملية تقويم الأداء تشير إلى تلك الوظيفة المستمرة والأساسية من وظائف إدارة الموارد البشرية التي تسعى إلى معرفة نقاط القوة والضعف للأداء الجماعي أو الفردي

والضعف للأداء الجماعي أو الفردي خلال فترة معينة والحكم على الأداء لبيان مدى التقدم في العمل بهدف توفير الأساس الموضوعي لاتخاذ القرارات المتعلقة بالكثير من سياسات الموارد البشرية في المنظمة (الزعيبي، 2011: 22).

النظريات المفسرة لمفهوم الأداء الوظيفي

1- نظرية العاملين (Herzberg، 1959)

لقد ركز فردريك هيرزبرك في نظريته على الدور الرئيسي للعمل وظروفه في حياة الافراد والجماعات العاملة، وقد صنف هيرزبرك شعور العاملين بوظائفهم الى فئتين:

الفئة الاولى: العوامل الحافزة وتشمل هذه الفئة:

1- الشعور بالإنجاز.

2- إدراك الفرد لقيمة عمله.

3- اهمية العمل او الوظيفة.

- 4- الاحساس بالمسؤولية.
 - 5- امكانية التدرج الوظيفي.
 - 6- التطور والنمو الشخصي.
- الفئة الثانية: العوامل الرقابية وتشمل هذه الفئة:
- 1- سياسة المؤسسة واسلوبها الاداري.
 - 2- طريقة الاشراف.
 - 3- نوعية العلاقات مع الرؤساء.
 - 4- الظروف الفيزيائية للعمل.
 - 5- المرتبات.
 - 6- المركز الاجتماعي (سميث، 2009: 160).

ان العوامل الحافزة في نظرية هيرزبيرك مركزة حول العمل بمعنى تتعلق بماهية العمل وانجاز الفرد لذلك العمل، وتحمل مسؤولياته والاعتراف الذي يحصل عليه الفرد عبر تأديته لذلك العمل بينما عوامل الصيانة ليست عائدة الى جوهر العمل وانما تتعلق بالظروف والعوامل الخارجية للعمل (عبدالله، 2019: 191).

واستنادا الى نتائج الابحاث التجريبية الميدانية فقد تبنا الاتي:

ان هناك عوامل دافعة تدفع الفرد الى الاداء العالي والاخلاص للمنظمة والولاء لها كالتقدير والانجاز والتحدي والمسؤولية وكذلك العوامل الصحية (الاجور، العلاقة بين الاشخاص، ظروف العمل والامن الوظيفي) وتؤكد هذه النظرية الاهتمام بالعوامل المرتبطة بالعمل ذاته، اي نوع العمل وايمان الفرد بعمله له دور مؤثر في مدى نجاح الفرد في ذلك العمل والابداع فيه (الفروخ، 2010: 66).

2- نظرية دافع الانجاز (David McClelland، 1967)

صاحب هذه النظرية العالم ديفيد ماكيلاند وتتمحور هذه النظرية على ان هناك بعض الافراد الذين يرغبون إذا ما قاموا بعمل ما ان ينجزوه، ويعني ذلك ان اتمام العمل بصورة جيدة يعد هو الدافع بحد ذاته، وتقوم النظرية على دافع الانجاز او الرغبة بإتمام العمل بصورة جيدة، سلوك يتسم به بعض الافراد الذي يطلق عليهم مسمى ذوي الانجاز العالي

ويمكن لهذا الدافع، دافع الانجاز تأصيله في نفوس الافراد عن طريق ربطه بالحوافز والعوائد، يتمتع افراد الانجاز العالي بصفات مميزة مثل القدرة على المغامرة وتحمل المخاطر واختيار المهام التي توفر لهم الشعور بالنجاح والتقدير (الرابغي، 2015: 143).

ان نظرية دافع الانجاز تصب اهتمامها على التفاعل بين الشخصية والبيئة، ان الدافع للإنجاز هو هدف ذاتي ينشط السلوك بوجهه ويعد من المكونات المهمة للنجاح. ويرى اتكنسون ان الدافعية للإنجاز عبارة عن استعداد ثابت نسبيا عند الفرد، الدافع للنجاح مطروحا منه الدافع لتجنب الفشل متفاعلا مع احتمالات النجاح او الفشل فضلا عن قيمة الحافز الخارجي للنجاح او الفشل. ويعرف ماكيلاند الدافع للإنجاز بانه الاداء في ضوء مستوى محدد للامتياز والتفوق او ببساطة الرغبة في النجاح (العبيدي واخرون ، 2010 :157).

سيقوم الباحث بتفسير نتائج البحث بناءً على وجهات نظر متعددة. دراسات سابقة

اولاً: الدراسات التي تناولت الخبرات التدريسية:

1-دراسة (جودة وغازي ، 1997):

اجريت هذه الدراسة في سلطنة عمان، وهدفت إلى التعرف على أثر كل من الخبرة التدريسية والمستوى الملاحظ لأداء المعلمين بمدارس سلطنة عمان في اكتساب طلابهم مهارة قراءة رموز الخريطة الجغرافية، وتكونت عينة الدراسة من تسع مدارس ثانوية وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (810) طالبا وطالبة وبلغ عدد معلمي الجغرافية (24) معلما ومعلمة، واستخدم في هذه الدراسة اختبار تحصيلي والذي تكون من (30) فقرة في مهارة رموز الخريطة من نوع الاختيار من متعدد، وبطاقة ملاحظة لأداء معلم الجغرافية كأدوات للبحث، وبعد معالجة البيانات باستخدام الوسائل الاحصائية المناسبة، أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجات اكتساب طلبة الصف الأول الثانوي لمهارة قراءة رموز الخريطة تعزى إلى مستويات الخبرة التدريسية (جودة وغازي، 1997: ك).

2-دراسة (عبد الكريم والخزعلي ، 2010):

اجريت هذه الدراسة في الأردن، وهدفت إلى التعرف على اثر المؤهل العلمي والخبرة التدريسية على درجة ممارسة معلمات المرحلة الأساسية الدنيا للكفايات التدريسية، وتكونت عينة البحث من (162) معلمة، وتكونت أداة البحث من مقياس ضم (41) فقرة، وكان معيار الخبرة التدريسية (اقل من ثلاث سنوات من ثلاث إلى ست سنوات = أكثر من ست سنوات) وبعد معالجة البيانات باستعمال الوسائل الاحصائية المناسبة، اظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المعلمات ذوات الخبرة التدريسية التي تزيد عن ثلاث سنوات (عبد الكريم والخزعلي، 2010، 1-18).

ثانياً: الدراسات التي تناولت الاداء الوظيفي:

1-دراسة (ميرة ، 2009):

اجريت هذه الدراسة في العراق، وهدفت الى التعرف على الاغتراب وعلاقته بالأداء الوظيفي عند التدريسيين الجامعيين، وتكونت عينة الدراسة من (175) تدريسيًا، واستعمل في هذه الدراسة مقياس الاغتراب والذي تكون من (96) فقرة ومقياس الاداء الوظيفي الذي تكون من (51) فقرة، وبعد معالجة البيانات باستخدام الوسائل الاحصائية المناسبة، اظهرت الدراسة بان التدريسيين الجامعيين يعانون من الاغتراب وكذلك ان مستوى الاداء الوظيفي للتدريسيين ضعيف واطهرت ايضاً ان العلاقة بينهما كانت عكسية (ميرة، 2009: ت- ث).

2-دراسة (شاكر ، 2020):

اجريت هذه الدراسة في العراق، وهدفت الى التعرف على الاداء الوظيفي وعلاقته بالهوية المهنية لدى المرشدين التربويين، وتكونت عينة الدراسة من (200) مرشدا ومرشدة من الملتحقين بالمدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية في بغداد، وقد اعتمد في هذه الدراسة مقياس (احمد وانور 2018) لقياس مفهوم الاداء الوظيفي والذي تكون من (48) فقرة، كما تم إعداد مقياس مستويات الهوية المهنية الذي تكون من (50) فقرة، وبعد معالجة البيانات باستعمال الوسائل الاحصائية

المناسبة، أظهرت الدراسة بانه المرشدين التربويين يتمتعون بأداء وظيفي جيد، وكذلك أظهرت ارتفاع في جميع مستويات الهوية المهنية لدى المرشدين التربويين ولصالح مستوى الهوية الاجتماعية (شاكر، 2020: ك- ل).

الفصل الثالث

منهج البحث واجراءاته

اجراءات البحث

في هذا الفصل سيتم عرض الاجراءات التي قام بها الباحث من اجل تحقيق اهداف البحث ابتداءً من تحديد مجتمع البحث وعينته مروراً بأعداد اداتا البحث وما يجب ان يتوفر فيها من صدق وثبات وتطبيقها على افراد عينة البحث وانتهاءً بتحديد الوسائل الاحصائية المناسبة.

بما ان البحث الحالي يسعى الى معرفة (الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ وعلاقتها بأدائهم الوظيفي)، لذا فان المنهج المناسب للقيام بهذا البحث، هو المنهج الوصفي الارتباطي، لأنه يساعد على فهم العلاقة المستقبلية بين المتغيرات (عبيدات، 1996: 271).

مجتمع البحث

ونعني بالمجتمع جميع مفردات الظاهرة التي يقوم الباحث بدراستها، وبذلك فان مجتمع البحث هو جميع الافراد الذين يشملهم موضوع البحث والتي سيعمم نتائجها عليهم (عوده وملكاوي، 1992: 106)، تحدد مجتمع البحث بمدرسي التاريخ المتواجدين في المدارس المتوسطة والثانوية والاعدادية التابعة لمديرية تربية محافظة بغداد/ الرصافة الثانية، والبالغ عددهم (798) مدرسا ومدرسة بواقع (222)مدرسا، و(576) مدرسة، بينما توزعوا بحسب المرحلة الدراسية بواقع (411) للمرحلة المتوسطة، (243) للمرحلة الثانوية و(144) للمرحلة الاعدادية، وكما موضح في الجدول (1).

جدول (1)

اعداد مجتمع البحث موزعين حسب الجنس والمرحلة

المجموع	المرحلة			الجنس	ت
	الاعدادي	الثانوي	المتوسط		
222	39	42	141	ذكور	1
576	105	201	270	اناث	2
798	144	243	411	المجموع	

عينة البحث

العينة ذلك الجزء الممثل للمجتمع الذي تجرى عليه الدراسة والذي يمكن استعماله للحكم على الكل من أجل أن تكون عينة البحث ممثلة للمجتمع، لذا ينبغي اعتماد الطرق والأساليب الصحيحة في اختيارها (البياتي، 1977: 235)، كما أن الموصفات المتعددة التي يتضمنها مجتمع البحث، لا بد أن تمثلها العينة التي تم اختيارها من ذلك المجتمع، وان هذه الموصفات تمثل طبقة ما من طبقات المجتمع، وان الأسلوب الأمثل هو العينة العشوائية، إذ تعد خير وسيلة يمكن استعمالها

العينة ذلك الجزء الممثل للمجتمع الذي تجرى عليه الدراسة والذي يمكن استعماله للحكم على الكل من أجل أن تكون عينة البحث ممثلة للمجتمع

في مثل هذا النوع من المجتمعات ((Babbie, 1986: 106). وبعد ان حدد الباحث مجتمع البحث، قام باختيار عينة البحث من مدرسي التاريخ بالأسلوب العشوائي البسيط من عدد المجتمع الكلي، وقد ضمت (200) مدرس ومدرسة، ويتفق حجم العينة مع الشرط الذي وضعه نانلي (Nunnally) والذي يحدد حجم العينة إلى حد أدنى هو خمسة أفراد لكل فقرة من فقرات المقياس، وذلك لتقليل خطأ الصدفة في عملية التحليل الاحصائي (النبهان، 2004: 210)، بواقع (100) مدرس، و(100) مدرسة، كما توزعت حسب المرحلة الدراسية بواقع (100) للمرحلة المتوسطة، و(50) للمرحلة الثانوية، و(50) للمرحلة الاعدادية، وكما موضح في الجدول (2).

جدول (2)

اعداد عينة البحث موزعين حسب الجنس والمرحلة

المجموع	المرحلة			الجنس	ت
	الاعدادي	الثانوي	المتوسط		
100	25	25	50	ذكور	1
100	25	25	50	اناث	2
200	50	50	100	المجموع	

اداتا البحث

اولاً: استبانة الخبرات التدريسية

من أجل تحقيق أهداف البحث الحالي، كان لزاماً على الباحث اعداد استبانة لقياس الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ، تتمتع بالخصائص السايكومترية كالصدق والثبات. مبررات بناء الأداة:

نظراً لعدم وجود استبانة تقيس الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ، كان لزاماً على الباحث اعداد استبانة تتلاءم واهداف البحث. خطوات بناء المقياس:

من خلال اطلاع الباحث على الادبيات والدراسات السابقة ومن اجل تغطية نطاق عينة المفهوم وارتباطاتها السلوكية أمكن للباحث صياغة (5) مجالات تحتوي على (20) فقرة، لكل مجال أربع فقرات وفيها يقوم المدرس باختيار الفقرة التي يراها تنطبق عليه والتي أعدت لها درجة مسبقاً، حيث وضع الباحث أربع درجات للتسلسل رقم (4) وثلاث درجات للتسلسل رقم (3) ودرجتان للتسلسل رقم (2) ودرجة واحدة للتسلسل رقم (1).

قام الباحث فيما بعد بالتحقق من صلاحية الاستبانة من خلال الإجراءات الآتية:

التحليل المنطقي لفقرات الاستبانة (الصدق الظاهري):

يعتمد الصدق الظاهري على الصورة الخارجية للمقياس من حيث نوع المفردات وكيفية صياغتها ومدى وضوحها، ويتناول تعليماته ومدى ما تتمتع به من دقة وموضوعية (الجلبي، 2005 : 92)، ولغرض التعرف على مدى صلاحية الفقرات منطقياً تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية

على مجموعة من المتخصصين في طرائق تدريس التاريخ والقياس والتقويم ملحق (1)، وفي ضوء آرائهم واجراء بعض التعديلات البسيطة تم الابقاء على الفقرات جميعها لأنها حصلت على نسبة اتفاق 80% فأكثر، وبذلك أصبح عدد فقرات الاستبانة بشكلها النهائي (20) فقرة ملحق (2).

الثبات: هو أحد مؤشرات التحقق من دقة الاداة واتساق درجات الفقرات التي يفترض أن تقيس ما يجب قياسه (ابو دقة ، 2008: 23)، والهدف من حساب الثبات هو تقدير أخطاء المقياس واقتراح طرائق للتقليل من هذه الأخطاء، (جونسن، 2014: 86)، وحرصاً من الباحث في التحقق من ثبات الاداة، لجأ الى استخدام طريقة إعادة تطبيق الاداة، ولحساب الثبات تم تطبيق المقياس على عينة من (18) مدرس ومدرسة، واعاد الباحث تطبيقها بعد مرور (15) يوماً من التطبيق الاول على نفس العينة واستخدم معامل ارتباط بيرسون لمعرفة معامل الارتباط بين درجات التطبيق الاول والثاني، وقد بلغ معامل الثبات (0.82)، وتعد قيمة معامل الثبات جيدة، إذ ان معامل الثبات الذي يتراوح بين (0,70-0,90) هو مؤشر جيد للأداة الثابتة (عيسوي، 1985: 58) والجدول (3) يوضح ذلك.

الثبات: هو أحد مؤشرات التحقق من دقة الاداة واتساق درجات الفقرات التي يفترض أن تقيس ما يجب قياسه

جدول (3)

معاملات الثبات لكل مجال من مجالات استبانة الخبرات التدريسية

والمتوسط العام للثبات

ت	المجالات	معاملات الثبات
1	المجال الاول: عدد سنوات الخدمة	0,85
2	المجال الثاني: الشهادة الحاصل عليها	0,84
3	المجال الثالث: المشاركة في الدورات التدريبية	0,78
4	المجال الرابع: المشاركة في اللجان المختلفة	0,79
5	المجال الخامس: المشاركة في الندوات والمؤتمرات	0,84
المجموع الكلي		0,82

ثانيا: مقياس الاداء الوظيفي

من أجل تحقيق أهداف البحث الحالي، كان لزاماً على الباحث بناء أداة لقياس الاداء الوظيفي لدى مدرسي التاريخ، يتمتع بخصائص المقياس الجيد وأبرزها الخصائص السايكومترية كالصدق والثبات. مبررات بناء الأداة:

- 1- اختلاف عينة البحث الحالي عن العينات التي استعملت فيها المقاييس ذات العلاقة والمتشابهة التي اطلع عليها الباحث.
 - 2- المقاييس الاجنبية في اغلبها لم تقنن على البيئة العراقية وقد لا تحقق الدقة المتوخاة عند تطبيقها على البيئة العراقية.
 - 3- يشير المختصون في الاختبارات النفسية ومنهم ثورندايك وهيجن الى ضرورة بناء مقاييس جديدة تتلاءم والسلوك المراد قياسه من اجل اعطاء نتائج دقيقة (ثورندايك وهيجن، 1989: 185).
- خطوات بناء المقياس:

اطلع الباحث على الادبيات والدراسات السابقة ومن اجل تغطية نطاق عينة المتغير وارتباطاته السلوكية تمكن الباحث من صياغة مجموعة من الفقرات بلغ عددها (35) فقرة بعد ذلك أعطيت خمسة بدائل للإجابة (دائماً، غالباً، احياناً، نادراً، ابداً)، وتعطى الدرجات (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، وفيما يخص الفقرات السلبية فأنها تأخذ الدرجات العكسية للفقرات الايجابية.

قام الباحث فيما بعد بالتحقق من صلاحية المقياس من خلال الإجراءات الآتية:

التحليل المنطقي لفقرات المقياس (الصدق الظاهري):

يعتمد الصدق الظاهري على مدى تمثيل المقياس للمكونات الخاصة التي يقيسها، إذ من المنطقي ان يكون محتوى المقياس ظاهرياً ممثلاً لمحتوى السلوك المراد قياسه لذلك يطلق عليه بالصدق المنطقي (ربيع، 1994: 962)، وهذا يتطلب تحديد السلوك المراد قياسه تحديداً دقيقاً، وتحديد الاهمية النسبية لكل مكون واعداد فقرات المقياس وعرضها على مجموعة من الخبراء ليتم فحصها منطقياً للتثبت من

مدى تمثيلها للمحتوى المراد قياسه (Allen&Yen,1979: 96)، ولغرض التعرف على مدى صلاحية الفقرات منطقياً تم عرض المقياس بصورته الأولية على مجموعة من المختصين في طرائق تدريس التاريخ والقياس والتقويم، وفي ضوء آرائهم تم الإبقاء على الفقرات التي حصلت على نسبة اتفاق 80% فأكثر وبناءً على ذلك تم حذف (3) فقرات، وبذلك أصبح عدد فقرات المقياس بشكله النهائي (32) فقرة ملحق (3).

التحليل الاحصائي لفقرات المقياس:

1- عينة التحليل الاحصائي: العينة هي الجزء الذي يستعمل في الحكم على الكل، أو هي مجموعة جزئية من المجتمع الذي تُجرى عليه الدراسة يختارها الباحث لإجراء دراسته عليها وفق قواعد خاصة وتكون ممثلة لذلك المجتمع (عطوي، 2000: 90)، تم اختيار عينة التحليل الإحصائي البالغة (200) مدرس ومدرسة بالأسلوب العشوائي البسيط موزعين بحسب تواجدهم بالمجتمع الأصلي، ويتفق حجم العينة مع الشرط الذي وضعه نانلي (Nunnally) والذي يحدد حجم عينة التحليل الاحصائي إلى حد أدنى هو خمسة أفراد لكل فقرة من فقرات المقياس (النبهان، 2004: 210).

2- القوة التمييزية للفقرات: من الصفات المهمة التي يجب أن تتصف بها فقرات المقياس هو قدرتها على التمييز بين الأفراد في الصفة المقاسة، وأن انتقاء فقرات عالية الجودة لقياس الظاهرة قياساً دقيقاً من خلال بعض الشروط لتكوين هذه الفقرات وصياغتها تتحقق بالأساليب المنطقية وآراء المحكمين، ولكن مهما بلغت دقة الأساليب المنطقية وآراء المحكمين فإنها لا تغني عن التجريب الميداني للمقياس وتحليل درجة فقراته باستعمال الأساليب الإحصائية، لذا يجب التحقق من الخصائص السايكومترية للفقرات، لانتقاء المناسب منها، وتعديل غير المناسب أو استبعاده لكي يتمكن من إعداد مقياس يتمتع بخصائص سايكومترية جيدة (الإمام وآخرون، 1990: 114)، إذ أن تمييز الفقرات يبنى على الفرق بين درجات المجموعتين المتطرفتين العليا والدنيا التي تمثل (27%) من كلتا المجموعتين، وقد اختار الباحث نسبة (27%)

عليا ودنيا من الدرجات لتمثل المجموعتين المتطرفتين وقد شملت كل مجموعة على (54) مدرسا ومدرسة. وبذلك تم فرز مجموعتين بأكبر حجم واقصى تمايز ممكن (ابو دقة، 2008: 123). وقد تم استعمال الاختبار التائي لعيتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفرق بين المجموعتين في القوة التمييزية، وتبين أن فقرات المقياس مميزة وذات دلالة إحصائية لأن قيمتها المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية البالغة (1.98) عند مستوى دلالة (0,05) ودرجة حرية (106) مما يعني ذلك أن جميع الفقرات لها القدرة على التمييز بين المجموعتين المتطرفتين في الاستجابة، وكما موضح في الجدول (4).

جدول (4)

القوة التمييزية لفقرات مقياس الاداء الوظيفي

الدالة	القيمة التائية المحسوبة	المجموعة الدنيا		المجموعة العليا		ت
		الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
دالة	9.006	1.370	2.64	1.192	4.21	1
دالة	9.194	1.373	2.94	0.959	4.43	2
دالة	5.063	1.282	2.98	1.271	3.86	3
دالة	7.075	1.216	3.21	0.984	4.28	4
دالة	6.142	1.232	2.30	1.461	3.43	5
دالة	8.990	1.252	3.24	0.743	4.50	6
دالة	9.784	1.340	2.79	1.049	4.39	7
دالة	8.842	1.248	3.05	0.965	4.39	8
دالة	10.802	1.131	2.86	0.924	4.38	9
دالة	8.697	1.315	2.99	1.031	4.39	10
دالة	7.949	1.321	3.22	0.942	4.46	11
دالة	5.997	1.113	1.78	1.551	2.88	12
دالة	8.835	1.089	2.69	1.098	4.01	13
دالة	6.691	1.417	2.95	1.153	4.13	14
دالة	6.503	1.256	2.45	1.255	3.56	15
دالة	3.683	1.329	2.50	1.510	3.21	16

دالة	5.596	1.184	2.21	1.497	3.24	17
دالة	11.103	1.306	2.94	0.754	4.55	18
دالة	6.390	1.248	2.44	1.328	3.56	19
دالة	7.080	1.264	3.09	1.030	4.20	20
دالة	9.995	1.259	2.85	0.920	4.35	21
دالة	9.922	1.268	2.98	0.912	4.47	22
دالة	7.707	1.366	2.72	1.050	4.00	23
دالة	8.524	1.188	2.86	1.043	4.16	24
دالة	8.318	1.252	2.61	1.168	3.98	25
دالة	6.872	1.279	2.86	1.256	4.05	26
دالة	10.783	1.160	2.41	1.005	4.00	27
دالة	6.975	1.125	1.88	1.570	3.18	28
دالة	8.781	1.293	2.53	1.295	4.07	29
دالة	9.073	1.264	2.91	0.948	4.29	30
دالة	10.915	1.176	2.98	0.826	4.49	31
دالة	7.208	1.131	3.14	0.915	4.15	32

صدق الفقرات: علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس:

تعد طريقة تحليل المقياس مهمة وذلك لما تتصف به هذه الطريقة من تحديد مدى تجانس فقرات المقياس في قياس الظاهرة السلوكية، فمن المعروف أنه كلما زاد معامل ارتباط الفقرة بالدرجة الكلية كان احتمال تضمينها في المقياس أكبر والعكس كلما انخفضت درجة الارتباط يتم إسقاطها، وتشير انستازي إلى أنه يمكن حساب صدق الفقرات الذي يساعد على إعطاء الحكم للتمييز بين المستجيبين من خلال ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية لمحك خارجي أو داخلي وأن أفضل محك داخلي هو الدرجة الكلية للمقياس (Anastasi, 1997: 206).

وللتحقق من ارتباط درجة كل فقرة بالدرجة الكلية للمقياس استخدم الباحث معامل ارتباط بيرسون حيث كانت النتائج، كما هو موضح في الجدول (5)

جدول (5)

معاملات الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية لمقياس الاداء
الوظيفي

الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة	الفقرة	معامل الارتباط	الدلالة
1	0.437	دال	17	0.318	دال
2	0.474	دال	18	0.532	دال
3	0.302	دال	19	0.369	دال
4	0.406	دال	20	0.366	دال
5	0.319	دال	21	0.536	دال
6	0.511	دال	22	0.553	دال
7	0.509	دال	23	0.460	دال
8	0.515	دال	24	0.472	دال
9	0.532	دال	25	0.458	دال
10	0.482	دال	26	0.357	دال
11	0.441	دال	27	0.528	دال
12	0.347	دال	28	0.387	دال
13	0.467	دال	29	0.441	دال
14	0.363	دال	30	0.466	دال
15	0.336	دال	31	0.564	دال
16	0.246	دال	32	0.445	دال

القيمة الحرجة لمعامل الارتباط عند مستوى دلالة (0,05) وبدرجة حرية (199) تساوي (0,139)، يتضح من الجدول (5) ان جميع قيم معامل ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية كانت ذات دلالة إحصائية عند مقابلتها بالقيمة الحرجة لمعامل الارتباط مما يعني أن جميع الفقرات متسقة فيما بينها في قياس نفس الخاصية او السمة.

الخصائص السايكومترية للمقياس:

الصدق: يعد الصدق من أهم الخصائص السايكومترية التي يجب أن تتوفر في المقاييس النفسية، لأنه مؤشر على قدرة المقياس في قياس ما أعد لقياسه وليس لقياس شيء اخر والذي يحقق ما أعد لأجله، اي

يحقّق المقياس غرض الوظيفة التي استخدم من أجلها (العزاوي، 2007: 94)، وفي البحث الحالي تحقّق الباحث من الصدق من خلال:

1- الصدق الظاهري: لقد تحقّق هذا النوع من الصدق في المقياس الحالي عندما عرضت فقراته على مجموعة من الخبراء والمختصين في طرائق تدريس التاريخ والقياس والتقويم.

2- الصدق المرتبط بمحك: حينما لا يتوافر محك خارجي يلجأ الباحث الى ايجاد الصدق المرتبط بمحك عن طريق ارتباط الدرجات بمحك داخلي والذي يمثل الدرجات الداخلية للمقياس عن طريق الدرجة الكلية للمقياس، وهذا ما حققه الباحث في صدق المقياس الحالي.

الثبات: يشير الثبات الى استقرار النتائج واتساقها وتجانسها وعدم تغييرها، فثبات درجات المقياس يقصد بها مدى خلوها من الأخطاء غير المنتظمة التي تشوب المقياس إذن فالثبات يعني الاتساق أو الدقة في القياس (علام، 2000: 131).

وحرصاً من الباحث في التحقّق من ثبات المقياس، لجأ الى استعمال كلا الطريقتين في الاتساق، وعليه سيستعمل طريقة إعادة الاختبار للاطمئنان من الاتساق الخارجي للمقياس، كما وسيركن الى التحقّق من الاتساق الداخلي من طريق استعمال معادلة ألفا كرونباخ التي تعتبر من أبرز معادلات طريقة تحليل التباين.

وقد تم حساب ثبات مقياس الاداء الوظيفي بطريقتين وهي:

1- طريقة الاختبار واعادة الاختبار: يرى (Eble) ان معامل الارتباط بين درجات التطبيق الاول للمقياس والتطبيق الثاني هو معامل ثبات للمقياس وفي هذه الحالة يسمى معامل الاستقرار (Eble: 132، 1972)، وللتحقّق من هذا النوع من الثبات قام الباحث بتطبيق المقياس على (100) مدرسا ومدرسة، وقد اعيد تطبيق المقياس ذاته على المجموعة نفسها بعد مرور (15) يوما من التطبيق الاول، و استعمل معامل ارتباط بيرسون لمعرفة معامل الارتباط بين درجات التطبيق الاول والثاني، اذ بلغ معامل الثبات (0,85)، وتعدا قيمة معامل الثبات جيدة اذا تجاوز (0,70) (عيسوي، 1985: 58).

2- طريقة الاتساق الداخلي (ألفا كرونباخ): تعد معادلة ألفا كرونباخ الأكثر شيوعاً في حساب معامل الثبات لأنها تبين قوة الارتباط بين فقرات المقياس، فضلاً عن أنها تعطي دليلاً على دقة المقياس وتسمى أيضاً (معامل الاتساق الداخلي) (عودة والخليلي، 1988: 355)، ولاستخراج الثبات قام الباحث بتطبيق معادلة (الفاكرونباخ) على درجات أفراد العينة البالغ عددهم (100) مدرس ومدرسة، فكانت قيمة معامل ثبات المقياس (0,87) وهو مؤشر على أن معامل الثبات للمقياس جيد استناداً إلى ما أشارت إليه ادبيات القياس والتقويم.

الوسائل الاحصائية:

تجدر الإشارة إلى أن معظم الوسائل تم تنفيذها من خلال البرنامج الاحصائي للعلوم الاجتماعية spss وبصورة مباشرة من قبل الباحث، وهي:

- 1- الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاستخراج القوة التمييزية لفقرات المقياس، وكذلك تعرف دلالة الفروق بين الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي، وكذلك الفروق بين متغيري الجنس.
- 2- معادلة ارتباط بيرسون لحساب العلاقات الداخلية بين درجات الفقرات والدرجة الكلية للمقياس، وحساب الثبات بإعادة الاختبار وكذلك إيجاد العلاقة الارتباطية بين الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي.
- 3- معادلة ألفا كرونباخ لحساب الثبات حسب المعادلة والتعرف على الاتساق الداخلي للمقياس.
- 4- الاختبار التائي لعينة واحدة للتعرف على كل متغير من متغيرات البحث.

الفصل الرابع

عرض النتائج وتفسيرها

يتضمن هذا الفصل عرض النتائج التي توصل إليها البحث استناداً إلى أهداف البحث، وتفسير تلك النتائج ومن ثم الخروج بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات.

الهدف الاول: قياس الخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ: تشير

النتائج الى ان افراد عينة البحث حصلوا على متوسط حسابي قدره (15.31) وانحراف معياري قدره (3.46)، في حين بلغت قيمة المتوسط الفرضي (12.5)، وبعد استعمال الاختبار التائي لعينة ومجتمع، تبين ان القيمة التائية المحسوبة (11.45) اكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.01) وهي دالة احصائيا عند مستوى (0.05) والجدول (6) يوضح ذلك.

جدول (6)

نتائج التحليل الاحصائي للاختبار التائي لعينة واحدة في الخبرات

التدريسية

العينة	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة
200	15.31	12.5	3.46	199	11.45	0.05

يلاحظ من الجدول اعلاه ان الوسط الحسابي للعينة ككل اعلى من الوسط الفرضي وبدلالة احصائية، وهذا يعني ان افراد العينة يتمتعون بخبرات تدريسية، ويفسر الباحث هذه النتيجة وفق وجهة نظر وليام جيمس على ان الخبرات التدريسية تحتل مركزا مهما في فلسفته، حيث يؤكد بقوة على الخبرات مقترحا المنهج الاجرائي الأصلي والنظر للواقع على أنه (عالم الخبرة الخالصة) وتشكل الخبرات الخالصة ما يسميه جيمس خامة العالم في النظرة الاحادية للكون. وقد عرف الخبرة الخالصة بأنها تيار الحياة المباشر الذي يزود تفكيرنا اللاحق بالمادة، وإن الخبرات التدريسية هي مجموعة القدرات التي تمكن المدرس من مواجهة بعض المواقف التي تعترضه في العملية التعليمية وتساعد في تسهيل عملية نقل المعلومات إلى الطالب بكل وضوح وسلاسة، وان عملية اكتساب الخبرات التدريسية تحتل مكانة مهمة في عملية التعليم وفاعلية التدريس وتساعد المدرس على القيام بواجباته على أكمل وجه

مما ينعكس إيجاباً على العملية التعليمية.

بناءً على ذلك يرى الباحث ان المدرسين لديهم خبرات تدريسية بمستوى جيد تمكنهم من نقل خبراتهم التعليمية التي حصلوا عليها جراء تراكم المعلومات والمعارف المختلفة الى الطلبة بشكل جيد وهذا ما يراه وليام جيمس بان الخبرات هي قدرة تسهل عملية نقل هذه المعلومات والمعارف.

الهدف الثاني: التعرف على دلالة الفروق الاحصائية للخبرات التدريسية لدى مدرسي التاريخ على وفق متغيري الجنس (ذكور- اناث): تشير النتائج الى ان افراد عينة البحث من الذكور حصلوا على متوسط حسابي (18.27) وانحراف معياري قدره (1.18)، اما الاناث فقد حصلن على متوسط حسابي قدره (12.35) وانحراف معياري قدره (1.78) وبعد استخدام الاختبار التائي لعينتين مستقلتين تبين ان القيمة التائية (23.239) دالة احصائياً عند مستوى دلالة (0.05) حيث كانت القيمة النظرية (1،98) والجدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7)

نتائج التحليل الاحصائي للاختبار التائي لعينتين مستقلتين تبعاً لمتغير

الجنس في الخبرات التدريسية

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة
ذكور	100	18.27	1.18	198	23.239
اناث	100	12.35	1.78		

يلاحظ من الجدول اعلاه انه هناك فروق ذات دلالة احصائية بين الاوساط الحسابية للذكور والاناث ولصالح الذكور وبدلالة احصائية، ويفسر الباحث هذه النتيجة وفق وجهة نظر وليام جيمس، على ان من ابرز المعايير وأكثرها أهمية للخبرة التدريسية السليمة استمرار الخبرة التدريسية، وهذا يبرز في اي محاولة بين الخبرة ذات القيمة التربوية والخبرات التي ليست لها هذه الصفة، ومبدأ الاستمرار في الخبرة وتواصلها يعني إن الخبرات الحالية تأخذ من الماضية وتستفيد معها

وتشترك في عوامل مختلفة، وان مبدأ استمرار الخبرة التدريسية يعتمد في أساسه على العادات إذا ما فسرت على أساس بيولوجي.

بناءً على ذلك يمكن القول إن الخبرات التدريسية تختلف من حيث اكتسابها بين المدرسين والمدرسات بناءً على البيئة التي عاش فيها كل من المدرسين والمدرسات سواء كانت بيئة اجتماعية او تربوية وحتى بيولوجية وفقاً لوليام جيمس وهو الامر الذي يمكن عده سببا في وجود هذه الفروق بين الذكور والاناث، حيث ان العامل البيولوجي عده وليام جيمس سببا مهما في اكتساب الخبرات التدريسية من حيث تفوق الذكور على الاناث في نقل خبراتهم التدريسية الى الطلبة.

الخبرات التدريسية تختلف من حيث اكتسابها بين المدرسين والمدرسات بناءً على البيئة التي عاش فيها كل من المدرسين والمدرسات سواء كانت بيئة اجتماعية او تربوية وحتى بيولوجية

الهدف الثالث: قياس الاداء الوظيفي لدى مدرسي التاريخ: تشير النتائج الى ان افراد عينة البحث حصلوا على متوسط حسابي قدره (121.30) وانحراف معياري قدره (18.55)، في حين بلغت قيمة المتوسط الفرضي (96)، وبعد استعمال الاختبار التائي لعينة ومجتمع، تبين ان القيمة التائية المحسوبة (19.290) اكبر من القيمة الجدولية والبالغة (2.01) وهي دالة احصائيا عند مستوى (0.05) والجدول رقم (8) يوضح ذلك.

الجدول (8)

نتائج التحليل الاحصائي للاختبار التائي لعينة واحدة في الاداء الوظيفي

العينة	المتوسط الحسابي	المتوسط الفرضي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة	مستوى الدلالة
200	121.30	96	18.55	199	19.290	0.05

يلاحظ من الجدول اعلاه ان المتوسط الحسابي للعينة ككل اعلى من المتوسط الفرضي وبدلالة احصائية، وهذا يعني ان افراد العينة يتمتعون بأداء وظيفي عال ويفسر الباحث هذه النتيجة حسب وجهة نظر ماكيلاند ان هناك بعض الافراد الذين يرغبون اذا ما قاموا بعمل ما ان ينجزوه،

ويعني ذلك ان اتمام العمل بصورة جيدة يعد هو الدافع بحد ذاته، وتقوم النظرية على دافع الانجاز او الرغبة بإتمام العمل بصورة جيدة، ويتسم بهذا السلوك بعض الافراد الذي يطلق عليهم مسمى ذوي الانجاز العالي ويمكن لهذا الدافع تأصيله في نفوس الافراد عن طريق ربطه بالحوافز والعوائد، اذ يتمتع افراد الانجاز العالي بصفات مميزة مثل القدرة على المغامرة وتحمل المخاطر واختيار المهام التي توفر لهم الشعور بالنجاح والتقدير.

وبناءً على ذلك يرى الباحث ان المدرسين لديهم القدرة على الاداء الوظيفي نتيجة وجود دافعية مما يجعلهم قادرين على نقل المعلومات التربوية الى الطلبة بشكل جيد وينعكس ذلك على الطلبة والعملية التربوية بشكل عام لما فيه من ايجابية للمدرس والطالب حيث كلما كان المدرس متمتعاً برغبة في اداء واطمأن عمله (تدريسه) كلما كانت عملية التدريس اكثر ايجابية وفعالية بشكل يمنحه الثقة بنفسه وذلك يؤدي الى زيادة اداءه الوظيفي التربوي.

الهدف الرابع: التعرف على دلالة الفروق الاحصائية للأداء الوظيفي لدى مدرسي التاريخ على وفق متغيري الجنس (ذكور- اناث): تشير النتائج الى ان افراد عينة البحث من الذكور حصلوا على متوسط حسابي (134.31) وانحراف معياري قدره (16.37)، اما الاناث فقد حصلن على متوسط حسابي قدره (108.30) وانحراف معياري قدره (9.5) وبعد استعمال الاختبار التائي لعينتين مستقلتين تبين القيمة التائية (13.900) عند مستوى دلالة (0.05) اكبر من القيمة النظرية (1.98) والجدول (9) يوضح ذلك.

جدول (9)

نتائج التحليل الاحصائي للاختبار التائي لعينتين مستقلتين تبعاً لمتغير الجنس في الاداء الوظيفي

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية المحسوبة
ذكور	100	134.31	16.37	198	13.900
اناث	100	108.30	9.5		

يلاحظ من الجدول اعلاه ان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين الاوساط الحسائية للذكور والاناث ولصالح الذكور وبدلالة احصائية، ويفسر الباحث هذه النتيجة حسب وجهة نظر ماكيلاند ان نظرية دافع الانجاز تصب اهتمامها على التفاعل بين الشخصية والبيئة، وان الدافع للإنجاز هو هدف ذاتي ينشط السلوك ويعد من المكونات المهمة للنجاح. ويرى اتكنسون ان الدافعية للإنجاز عبارة عن استعداد ثابت نسبيا عند الفرد، والدافع للنجاح مطروحا منه الدافع لتجنب الفشل متفاعلا مع احتمالات النجاح او الفشل فضلا عن قيمة الحافز الخارجي للنجاح او الفشل. ويعرف ماكيلاند الدافع للإنجاز بانه الاداء في ضوء مستوى محدد للامتياز والتفوق او ببساطة الرغبة في النجاح.

بناءً على ذلك يرى الباحث بحسب ماكيلاند ان الفروق بين الذكور والاناث جاءت نتيجة التفاعل بين الشخصية والبيئة ويعد ذلك اشارة مهمة الى طبيعة الشخصية لكل من الذكور والاناث حيث اثبتت الكثير من الدراسات ان هنالك فروقا بين شخصية الذكور والاناث من الناحية البيولوجية والاجتماعية (البيئية) فمعنى البيئة كما يرى الباحث هي البيئة الاجتماعية من جانب والبيئة البيولوجية من جانب اخر وان التفاعل بينهما هو الذي يولد هذه الفروق في الاداء الوظيفي لكل منهما.

الهدف الخامس: التعرف على العلاقة الارتباطية بين متغيري الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي لدى مدرسي التاريخ: لتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين درجات متغيري الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.77)، وعند استعمال الاختبار التائي لاختبار معامل الارتباط تبين ان القيمة التائية لاختبار معامل الارتباط (16.98) اكبر من القيمة الجدولية والبالغة (1.96) وهي دالة احصائيا عند مستوى (0.05) والجدول (10) يوضح ذلك.

جدول (10)

العلاقة الارتباطية بين الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي

مستوى دلالة 0,05	القيمة التائية		معامل الارتباط	المتغيرات
	الجدولية	المحسوبة		
دالة	1,96	16.98	0.77	الخبرات التدريسية الاداء الوظيفي

يوضح الجدول اعلاه ان معامل الارتباط جيد الى حد ما بين متغيري الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي وبعد استعمال الاختبار التائي لاختبار معامل الارتباط تبين ان معامل الارتباط دال احصائيا حيث ان العلاقة بين المتغيرين هي علاقة موجبة (علاقة طردية) وهذا يعني انه كلما زادت الخبرات التدريسية كلما زاد الاداء الوظيفي.

الاستنتاجات:

استناداً لنتائج البحث الحالي يضع الباحث مجموعة من الاستنتاجات وعلى النحو الاتي:

- 1- ان مدرسي التاريخ يمتلكون قدرا مقبولا من الخبرات التدريسية.
- 2- المدرسون اصحاب الخبرات التدريسية اكثر تمكناً من المدرسين الاخرين داخل غرفة الصف.
- 3- يتمتع مدرسي التاريخ بمستوى عال من الاداء الوظيفي، ويظهر ذلك من خلال تعاملهم مع طلبتهم وزملائهم داخل المؤسسة التربوية.
- 4- إن الأداء الوظيفي لمدرسي التاريخ عال، ويتضح أنه كلما ارتفعت الخبرات التدريسية ارتفع اداء المدرسين الوظيفي.
- 5- وجود علاقة ارتباطية قوية بين كلا المتغيرين (الخبرات التدريسية والأداء الوظيفي)، إذ تهدف جهود الخبرات التدريسية إلى تحقيق

تغيير جذري في الأداء، ويتمثل ذلك بتغيير أسلوب وأدوات العمل، عن طريق تمكين المدرسين.

التوصيات:

استكمالاً لنتائج البحث الحالي واستنتاجاته يقدم الباحث مجموعة من التوصيات، وحسب الآتي:

1- ينبغي للمؤسسة التربوية الاستفادة من المدرسين اصحاب الخبرات التدريسية في اعداد الدورات والبرامج التطويرية.

2- على المؤسسة التربوية تنمية الإدراك والفهم الكامل لدى مدرسي التاريخ لفائدة الخبرات التدريسية ودورها الكبير في تمكين المدرسين على أداء وظيفي فاعل.

3- توجيه القائمين على العملية التربوية بتحفيز مدرسي التاريخ لتحسين ادائهم الوظيفي من خلال اساليب متعددة منها: الحوافز المادية، توفير برامج ودورات تدريبية وتأهيلية داخلية وخارجية.

4- الاهتمام بعدد من المتغيرات التي لها اهميتها في تحسين الاداء الوظيفي في بيئة عمل مدرسي التاريخ مثل الاهتمام بتنمية الولاء الوظيفي وبناء روح الفريق الواحد.

5- تزويد مراكز الابحاث في الجامعات باستبانة الخبرات التدريسية ومقياس الاداء الوظيفي لكي يستفيدوا من المتغيرين او المفهومين في الكشف عن قدرات المدرسين.

المقترحات:

استكمالاً لنتائج البحث الحالي يقترح الباحث اجراء مجموعة من الدراسات والبحوث وكما يأتي:

1- إجراء دراسات يجري عن طريقها الكشف عن طبيعة المتغيرين لدى شرائح أخرى، مثل المعلمين أو المدرسين في المدارس المسائية والمهنية وغيرها، إذ إن هذه المتغيرات تؤثر على وجود قدرات، وإمكانات فائقة لدى الافراد.

2- دراسة متغيرات البحث باستعمال أساليب قياس مختلفة عما استعملته هذه الدراسة.

- 3- دراسة متغير الخبرات التدريسية وعلاقته بمتغيرات أخرى مثل: الذكاءات المتعددة، ومهارات التفكير التاريخي.
- 4- دراسة متغير الاداء الوظيفي وعلاقته بمتغيرات أخرى مثل: الاساليب الصفية والممارسات التدريسية.
- 5- اجراء دراسات تجريبية لمعرفة اثر كل من الخبرات التدريسية والاداء الوظيفي في تحصيل الطلبة.

المصادر العربية

- 1- ابو دقة, سناء, (2008): القياس والتقويم الصفي المفاهيم والاجراءات لتعلم فعال. ط2, دار افاق للنشر والطباعة , فلسطين.
- 2- الامام, مصطفى والعجيل, صباح, عبد الرحمن, انور حسين, (1990): التقويم والقياس, دار الحكمة, العراق.
- 3- البزاز, حكمت عبد الله, (2001): احاديث في التربية والتعلم السلسلة التربوية, دار الكتب والوثائق, بغداد, العراق.
- 4- البياتي, عبد الجبار توفيق, زكريا, اثناسيوس, (1977): الإحصاء الوصفي والاستدلالي في التربية وعلم النفس, الجامعة المستنصرية.
- 5- ثورنديك, روبرت, هيجن, اليزابيث, (1989): القياس والتقويم في علم النفس والتربية, ترجمة: عبدالله زيد الكيلاني وعدس , عبد الرحمن, مركز الكتب, الاردن.
- 6- جديدي, محمد, (2004): فلسفة الخبرة جون ديوي نموذجاً, المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع, لبنان.
- 7- الجليبي, سوسن شاكرا, (2005): اساسيات بناء الاختبارات والمقاييس النفسية والتربوية, مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع, دمشق , سوريا.
- 8- جودة احمد, خليفة, غازي جمال, (1997): اثر كل من الخبرة التدريسية والمستوى الملاحظ لأداء المعلمين بمدارس سلطنة عمان في اكتساب طلابهم مهارة قراءة رموز الخريطة الجغرافية, مجلة مركز البحوث التربوية, العدد الحادي عشر.
- 9- جونسن, سوزان, (2014): التعرف على الطلاب الموهبين, ترجمة: غسان خضير, السعودية.

- 10- حسن، عبد العزيز عبد الرحمن، (2020): قياس وتقويم الاداء الوظيفي، مكتب الرشد للنشر، السعودية.
- 11- الحيلة، محمد محمود، (2007): تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 12- داود، عزيز حنا، أنور، حسين، (1990): مناهج البحث التربوي، دار الحكمة للطباعة والنشر، العراق.
- 13- ديوي، جون، (1989): الخبرة والتربية، ترجمة محمد رفعت ونجيب اسكندر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
- 14- الربيعي، خالد، (2015): عادات العقل دافعية الانجاز، دار ديونو للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- 15- ربيع، محمد شحاته، (1994): قياس الشخصية، دار المعرفة للنشر، مصر.
- 16- الرشيد، بشير صالح، (2004): الموسوعة العلمية للتربية، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الكويت.
- 17- رهيف، علي حداد، (1998): اقتصاديات التعليم وطرائقه التفتيشية، دار المنار للطباعة والنشر، بغداد.
- 18- الزعبي، مروان طاهر، (2011): الرضا الوظيفي، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- 19- السامرائي، هاشم، (1987): طرائق التدريس العامة وتنمية التفكير، دار الامل، عمان، الاردن.
- 20- سميث، هنري انطوان، (2009): تكنولوجيا ادارة المشاريع الهندسية، ترجمة: علاء احمد سمور، عمان، دار زهران.
- 21- شاكر، زهراء محمود، (2020): الاداء الوظيفي وعلاقته بمستويات الهوية المهنية لدى المرشدين التربويين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الاساسية، الجامعة المستنصرية، العراق.
- 22- شحاته، حسن، (2019): متعة التعليم والتعلم «خبرات وتجارب ورؤى»، الدار المصرية اللبنانية للنشر، مصر.
- 23- الشرايدة، سالم تيسير، (2010): الرضا الوظيفي «اطر نظرية وتطبيقات عملية» دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

- 24- عايش، زيتون محمود، (1994): اساليب تدريس العلوم، المشرق للتوزيع والنشر، عمان، الاردن.
- 25- عبد الكريم، عبد اللطيف، الخزعلي، قاسم محمد، (2010): اثر المؤهل العلمي والخبرة التدريسية على درجة ممارسة معلمات المرحلة الأساسية الدنيا للكفايات التدريسية، مجلة دراسات العلوم التربوية، المجلد السابع والثلاثين، العدد الأول،
- 26- عبدالله، كفاية محمد، (2019): ادارة الاداء الوظيفي، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- 27- عبيدات، ذوقان، (1996): البحث العلمي مفهومه وادواته واساليبه، ط5، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 28- العبيدي، محمد جاسم ولي، العبيدي، باسم محمد، العبيدي، الاء محمد، (2010): الابداع والتفكير الابتكاري وتنميته في التربية والتعليم، دار ديونو للطباعة والنشر، عمان.
- 29- العبيدي، عمر حمد شهاب، (2018): التدريس المتقدم وخبرات التعليم، مكتبة نور للنشر، العراق.
- 30- العراقي، سهام، (1984): تاريخ وتطور اتجاهات الفكر التربوي، مكتب المعارف الحديثة، الإسكندرية، مصر.
- 31- العزاوي، رحيم يونس كرو، (2007): المنهل في العلوم التربوية، دار دجلة، عمان، الاردن.
- 32- عطوي، جودت، (2000): أساليب البحث العلمي مفاهيمه أدواته، طرقه الإحصائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- 33- علام، صلاح الدين محمود، (2000): القياس ولتقويم التربوي والنفسي أساسياته وتطبيقاته وتوجيهاته المعاصرة، دار الفكر العربي، مصر.
- 34- عودة، احمد سليمان، ملكاوي، فتحي حسن، الخليلي، خليل ابراهيم، (1988): الاحصاء للباحث والتربية والعلوم الانسانية، دار الفكر للنشر، عمان، الاردن.
- 35- عيسوي، عبد الرحمن، (1985): القياس والتجريب في علم النفس والتربية، دار المعارف الجامعية، لبنان.

- 36- الفروخ، فايز عبد الرحمن، (2010): التعليم التنظيمي في تحسين الاداء الوظيفي، دار جليس الزمان ، عمان ، الاردن.
- 37- اللبدي، نزار عوني، (2015): تنمية الاداء الوظيفي والاداري، دار دجلة، عمان، الاردن.
- 38- اللقاني، احمد حسين، (1989): المواد الاجتماعية وتنمية التفكير، عالم الكتب، القاهرة.
- 39- مرعي، توفيق احمد، الحيلة، محمد محمود، (2004): المناهج التربوية الحديثة، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- 40- ميرة، امل كاظم، (2009): الاغتراب وعلاقته بالأداء الوظيفي عند التدريسيين الجامعيين، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العراق.
- 41- النهان، موسى، (2004): أساسيات القياس في العلوم السلوكية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن.
- 42- النجيجي، محمد، (1984)، التربية الفلسفية والنظرة القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر.
- 43- وهيب إبراهيم، لبيب، رشدي، (1972): دراسات في المناهج، مكتبة الانجلو المصرية، دار الطباعة والنشر، القاهرة.

المصادر الاجنبية

1. Anastasia and Susana,(1997):**Psychological testing united states of America**. Macmillan publication company.
2. Ebel, R.L (1972): **Essentials Of Educational Measurement** N.J Englewood Cliffs, Prentice-Hall.
3. Allen, M. J& Yen .W. M(1979):**Introduction to Measurement Theory**. California, Book Cole.
4. Babbie, Earl: (1986): **The Practice of Social Research**, 4th ed., Weds worth Belmont, Coif.
5. Wheelen , T.L and Hunger, D.J (2002) : **Strategic management and business policy** (Eighth Ed) , prentice Hall , New Jersey.

ملحق (1)

أسماء السادة الخبراء الذين استعان بهم الباحث

ت	الاسم واللقب العلمي	مكان العمل	التخصص
1	أ.د. امل اسماعيل عايز	الجامعة المستنصرية/كلية التربية	قياس وتقويم
2	أ.د. بروين محمد شكري	الجامعة المستنصرية/كلية التربية	طرائق تدريس التاريخ
3	أ.د. حيدر جليل العنكي	الجامعة المستنصرية/كلية التربية الأساسية	قياس وتقويم
4	أ.د. حيدر خزعل نزال	الجامعة المستنصرية/كلية التربية الأساسية	طرائق تدريس التاريخ
5	أ.د. خضير عباس جري	الجامعة المستنصرية/كلية التربية الأساسية	طرائق تدريس التاريخ
6	أ.د. قبيل كودي حسين	الجامعة المستنصرية/كلية التربية	قياس وتقويم
7	أ.د. محمد عبد الكريم طاهر	الجامعة المستنصرية/كلية التربية الأساسية	قياس وتقويم

ملحق (2)

استبانة الخبرات التدريسية بصيغتها النهائية

عزيزي المدرس..

عزيزتي المدرسة..

تحية طيبة ..

يرجى معاونتكم بالإجابة عن فقرات الاستبانة بصوره دقيقة وعدم ترك اي فقرة دون الإجابة عنها، علما ان الاجابة تستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

مع الشكر والتقدير..

مثال: يوضح طريقة الاجابة

عدد سنوات الخدمة	
1	من (1-5) سنوات
2	من (6-10) سنوات
3	من (11-15) سنة
4	16 سنة فأكثر

المثال اعلاه يوضح طريقة الاجابة، عليك قراءة الفقرة بكل دقة ووضع اشارة (√) للبديل الذي ينطبق عليك في ورقة الاجابة المرفقة طيا.

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان الملائم:

الجنس: ذكر انثى

العلامة	المجال	ت
	عدد سنوات الخدمة	
	من (5-1) سنوات	1
	من (10-6) سنوات	2
	من (15-11) سنة	3
	16 سنة فأكثر	4
الشهادة التي حصلت عليها		
	بكالوريوس	5
	دبلوم عالي	6
	ماجستير	7
	دكتوراه	8
المشاركة في الدورات التدريبية		
	دورة واحدة	9
	دورتان	10
	ثلاث دورات	11
	اربع دورات فأكثر	12
المشاركة في اللجان المختلفة		
	لجنة واحدة	13
	لجنتان	14
	ثلاث لجان	15
	اربع لجان فأكثر	16
المشاركة في الندوات والمؤتمرات		
	مشاركة واحدة	17
	مشاركتان	18
	ثلاث مشاركات	19
	اربع مشاركات فأكثر	20

ملحق (3)

مقياس الاداء الوظيفي بصيغته النهائية

عزيزي المدرس..

عزيزتي المدرسة..

تحية طيبة ..

بهدف اجراء دراسة علمية حول بعض المواقف التربوية، يرجى معاونتكم بالإجابة عن فقرات المقياس بصوره دقيقة من خلال ما تراه ينطبق مع رأيك ويتفق مع تفكيرك، علماً أنه ليس هناك اجابة صحيحة أو خاطئة ولا تترك اي فقرة دون الإجابة عنها، وأن الاجابات ستكون سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

مع الشكر والتقدير..

مثال: يوضح طريقة الاجابة

ت	الفقرة	دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	أبداً
1	لدي القدرة على تحمل المسؤولية في المهام والواجبات.			√		

المثال اعلاه يوضح طريقة الاجابة، فعليك قراءة الفقرة بكل دقة ووضع اشارة (√) للبديل الذي تراه ينطبق عليك في ورقة الاجابة المرفقة طياً.

المعلومات الشخصية:

الرجاء وضع إشارة (√) في المكان المناسب:

الجنس: ذكر انثى

ت	الفقرات	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
1	احاول الحضور للدوام قبل الجميع.					
2	اقوم بإجراء البحوث للمساهمة في تحسين مستوى المهنة.					
3	أنجز العمل المطلوب من دون مراعاة النوعية.					
4	لدي القدرة على تحمل المسؤولية في المهام والواجبات.					
5	قلة الامكانيات المادية في بيئة العمل اسهمت في انخفاض مستوى ادائي الوظيفي.					
6	استعمل سجلات منظمة لتقويم نشاطات الطلبة.					
7	اشعر ان عملي لا يلقى التقدير الكافي من الادارة.					
8	نظام الاتصال السائد في المؤسسة التربوية ادى الى ضعف كفاءتي المهنية.					
9	ألتزم بمواعيد العمل الرسمية حسب النظام الإداري المعتمد.					

ت	الفقرات	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
10	اوظف التكنولوجيا الحديثة داخل غرفة الدرس.					
11	أشعر باليأس من إحراز تطور في عملي.					
12	لدي انتظام في العمل (الحضور والإجازات).					
13	أشعر بضعف التقدير المعنوي من مديرية التربية مقابل ما أقوم به من عمل.					
14	أعمل على جعل الطالب هو المحور داخل غرفة الدرس.					
15	تسود الالفة والمحبة بيني وبين الطلبة					
16	لدي إلمام بكل الجوانب المتعلقة بالوظيفة					
17	أعمل مع الطلبة يمنحني السعادة.					
18	أقبل توجيهات الرؤساء بصدور حب.					
19	أقوم بمراجعة الخطة اليومية قبل بدأ الدرس.					

ت	الفقرات	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
20	لدي اهتمام بعامل الوقت لإنجاز المهام داخل المدرسة.					
21	لدي رغبة في التدريس بعد ساعات الدوام.					
22	تضايقني تضحيتي بوقت راحتي في سبيل انجاز متطلبات عملي.					
23	القرارات والكتب الصادرة من وزارة التربية تقيد عملي.					
24	ألتزم بالسلوكيات الإيجابية التي تنص عليها قوانين العمل.					
25	أشعر بأني غير مؤثر بالأداء الإجمالي لمؤسستي.					
26	ضعف المنافسة بين المدرسين ادى الى انخفاض مستوى ادائي الوظيفي.					
27	أبادر بتقديم الافكار والمقترحات التي تطور اداء المدرسة.					
28	وقت العمل المخصص لا يسمح بأداء كل ما هو متوقع مني.					

ت	الفقرات	دائما	غالبا	احيانا	نادرا	ابدا
29	أشعر بالنشاط والحماس عند أداء العمل.					
30	أطالب بدورات تدريبية لتطوير امكانياتي المهنية.					
31	أبلغ الادارة عن اية مخالفات تسيء الى سمعة المدرسة.					
32	أشعر أنني عامل مهم من عوامل الأداء الوظيفي الجيد.					

6- The National Ideology of the Thinker Shakib Arslan.....	
.....Prof. Dr. Ibtisam Mohamed Al-Amri	447-474
7- Political Islam in Morocco (Challenges and Opportunities) the Moroccan Justice and Development Party as a Model	
.....Assist. Lect. Hadeel Nawaf Ahmed	475-490
8- Autonomy as a Compromise Mechanism for Conflict Management in Diverse Countries	
..... Salah Jassim Saleh	491-534
9- Populism and Liberal Democracy	
..... Osamah Subhi Abed AL-Zuhairi	535-552
10- Economic Reform and Development of Economic Sectors in Egypt Post 2014	
..... Prof. Dr. Hisham Hekmat Abdel Sattar / Walaa Ali Farhan	553-574
11- American Strategy Toward the Middle East (1991-2011).....	
.....Assist. Lect. Nibras Muhammed	575-592
12- The United States of America from Creation to Hegemony(A Study in the Formation of Society and the Role of Lobbies in Directing American Policy)	
..... A. Prof. Dr. Ali Jassim Mohammed Al-Tamimi	593-626
13- Teaching experiences of history teachers and their relationship to their job performance	
.....Dr. Karar Abdul-Zahra Al-Kaabi	627-678



Contents

Hammurabi's file: Drugs are a threat to state security and sabotages the identity of society

- 1- Penal Responsibility Arising from the Abuse and Promotion of Narcotics and Psychotropic Substances Dr. Aseel Abd Al-Ameer Abd 9-50
- 2- Preventing School Poly-Drug Abuse In The Context Of The COVID-19 Outbreak: Challenges And Strategies From The Point Of View Administrators, Teacher's & Education AdvisersDr. Aicha Alla 51-78
- 3- The Role of Security Policy in Dealing with the Phenomenon of Drugs and its Effects on Iraqi National Security Lieutenant-General Hassan Salman Khalifa Al-Baydani 79-144
- 4- Family Environment and Its Relationship to Drug Abuse Among Adolescents, An Analytical Field StudyProf. Amin Mahfuzhi 145-168
- 5- Mechanisms of Drug Control in Iraq with Special Reference to Some Models Lect. Aqil Faleh Salman / Lect. Zahraa Fawzi Abu Khuwait 169-200
- 6- Drugs and their Effect on the Psychology of the Abuser Prof. Nahmar Mariam 201-220
- 7- Social Policy and Its Role in Limiting the Effects of Drug Phenomenon On the Security Of Iraqi Community Noor Hamed Hashem 221-266

Hammurabi's researches:

- 1- Elements of Supporting Iraqi National Security Enhancements: The Energy Security Role After 2003 As a Model..... Assist. Prof. Dr. Saad Obaid Al-Saeedi 269-320
- 2- Feminist Theory and Gender Perspectives as a Perspective for the Soft Interpretation of International Relations Dr. Hakim TOUZANI 321-352
- 3- Challenges of Implementing the Great Port of Faw and its impact on Achieving Comprehensive National Security in Iraq Saif Hayder AL-Housaney / Hussin Ali Radi 353-378
- 4- Cyber: "What is it - Characteristics - Factors - Strategic Dimensions" Mohammed Akram Muhsin / Prof. Dr. Marwan Salim Ali 379-410
- 5- Imbalance in International Security in light of Emerging Threats: (Illegal Immigration and Epidemics As a Model) Dr: Salim Mutar Abdullah 411-446



Hammurabi Journal for Studies

A quarterly scientific journal concerned with political and strategic affairs of Iraq, region and the world. It prioritizes scientific integrity and objectivity. All researches and studies are subject to requirements of academic scientific research and scientific evaluation by accredited experts. Scientific integrity is the journal's policy, as it obliges researchers that their submitted researches and studies must not be published or presented to any other authority otherwise, the researcher bears the responsibility.

Publication Conditions

- The journal's language: Arabic and English, taking into account the clarity and accuracy of the text.
- Book documentation: Author's name-Book title-Publisher -Place of publication-Page number.
- Documentation of periodicals (journals): Author's name - Title of research or study - Name of the journal - Issuer - Place of the journal – Volume - Year - Page number.
- Research should not exceed (20) pages, and scientific article (5) pages, paper size is A4), font size is (14), font type is (simplified Arabic), titles' font-size is (16) and margins' font-size is (12).
- The editorial board has the right to request partial or total modifications to the research or study prior to its publication.
- The journal notifies the researcher of the approval of the research or study after being presented to experts and juries, who are chosen discreetly from a cohort of specialists.
- The editorial board notifies the researcher of the acceptance of his research or study within one month, and decides the volume where the research is to be published, and the journal apologizes for returning the unacceptable research for publication.
- Scholarly publishing rights to the contents of the journal (research-studies-articles) are exclusively preserved to the journal, and it is not allowed to re-publish them without prior written permission from the editor-in-chief of the journal.
- The researcher bears the full legal and moral responsibility, in the case of, copying, or quoting, or citing from internet sites in the submitted research, without reference to the source.
- A hard copy and an electronic copy of the research shall be sent to the journal's secretariat.
- The opinions of researchers do not necessarily reflect the opinions, ideologies or policies of Hammurabi Journal for Studies.

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
43th Issue - 11th year - Autumn 2022



HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in Chief: **Asst.Prof. Dr. Shareef Said Hameed**

Editorial Director: **Dr. Hiba Ali Hussein**

Editorial Board

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof. Dr. Amhamad Maleki - *Political Sciences - Morocco*

Prof. Dr. Norhan Al-Cheikh - *Political Sciences - Egypt*

Prof. Dr. Arous Al-Zobaeir - *Sociology - Algeria*

Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Education - University of Baghdad*

Prof. Dr. Bushra Ahmed Jassim - *United Arab Emirates - University of Sharjah*

Prof. Dr. Ibtisam Muhammad Abd - *University of Baghdad - College of Political Science.*

Prof. Dr. Shaher Ismail Al Shaher - *Sun Yat-Sen University - School of International Studies*

Prof. Dr. Abdelkader Dandan - *University of Annaba - Department of Political Science.*

Asst. Prof. Dr. Arkan Resan Abbas - *Al-Mustansiriya University- Iraq*

Asst. Prof. Dr. Saleem Qata'a Ali - *Center for International and Strategic Studies - University of Baghdad*

Asst. Prof. Dr. Muthanna Muhammad Faihan - *Ministry of Higher Education and Scientific Research / Iraq*

Arabic language checking: Prof. Dr. Faiza Abbas Hamidi Al-Rubaie

English language checking: Dr. Kadhim Abdel A. Abdulsada

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 3000 IQD
FOR INSTITUTIONS: 60000 IQD
FOR ABROAD: 60 \$

E-MAIL: hammurabijournal@gmail.com

The number at the House of Books and Documents In Baghdad
1709 Year 2012

ISSN 2 2 2 7 - 5 3 1 2